



الملك لله خليفه حفظ عبد

الحاجي بشيراغاء دار السعاده

الشرقيين

وما ينفال



هذا السو الجليل والمجدد من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات
ساحب ذيل الجود والاحسان مؤيد صاحب المقاصد بانوار الف
منفعه عاقله المصداق الكفايه جامع محاسن العلم والعمل خاتمه الحاج
الاحكام والآداب هو غاود السعاده الحاج شير وفه الميرزا والبر
من هو على كل شي في رحرر العصر السعاده
محمد امين المعتمد فاعلم من المحرمين
عقوله

ح



Söylentiyi II. H. 1290	
Kısmı	Hacı Beşir Ağa
Yazma No.	
Fax Kayıtları	227

۲۲۷



بسم الله الرحمن الرحيم وسبحان
الحمد الذي شرح صدر الشريعة الغراء فلما باجرام الشريعة الخفية البصفا الصق
وسلم الاكلان على حكمة المكنات الذين هم زهرة الكرم الانبيا حضورا على
المقصد زور سولنا الجيز ويزيدتم المصطفى وعلى آله النجباء انما هي اوصاف البررة
ان تعاقب وبعد فانه تلك النفوس الانانية بالفضل القدسية وتحتها بالفضل الكسبية
سما بعد الشريعة النبوية والكنوز السموية المصطفوية المقصد الاخر والمطلب الاسمي فحين
جمع ارباب البصائر الاول والاخر وعلم الحق من بها عظمها شأنا ورفعتها منزلة
ومكانة وزيدها على كل ما بين الامم وتبين احوالها وشكل نظامها في حياة
المعا وفلاح العباد قبل المداوم السامع وهو اذن وسيد الدلائل ودرية السالكين
وقد مره ارجل وعلا بسمية جبريل بعد له فادعوت الحكمة فقد اودع خبر الشريعة
وقد فسر احكام زهرة ارباب التقية بعد الفروع الذرية الخفية الكبرى وقد اخرج من

وغير علوم علم فقه لانه	ليكون الاكل المعاش
فانه فيها واحد او غدا	على الفيزيولوجيا

وان كنت فيما سلف من الاجاج الى هذه الزمان بذكرت ايات من طرارة سني
في خدمة الاستعارة عن الشبان اليه والافادة للطلاب الذين الكسب عليه في النظر
مجموعه من الطرائف والافاج ومعرفة من يجاربه المتكلمة الامواج فمقدما بهد ايتيه
هر لا ماطة ظلم الفصل الرابع والاربعون في بيان كفاية الذرية لبيان واقعية

منها ما كان

هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...

هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...



مثل ما يحتاج مستعينا بعناية الشريعة لوقاية بني جبايق الفكر من دنس مزاج
ارمقوات فجاج مبدعنا فبرانية مستعينا بالهناية وغاية بالسرور والابتهاج
ومزاجه معتبرة شرح الوفاية بالمشير لطيف بوقته صدر الشريعة فانه كتاب فخر الشرف
والتمسك والبيان لانه مشاير اليه بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية
صدره عذرا بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية بالهناية
فمن الاكلان والافاضال من الاكلان والافاضال من الاكلان والافاضال من الاكلان
عليه من غاية الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
الزمان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
وسمى لانه من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
عنوانه بالكتاب من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
فرحنا وصدق ايتيه من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
حاصره الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
مضماره من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
عرت على كسب لا يتوض لها احد من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
صدره من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
على فقه البصائر من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
الشريف وهو من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
كشف ايات الاسرار من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
شبابها من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
فقيه الجدة والافاد من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
منه من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
شراها الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان
تايتها من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان من الاكلان

هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...

هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...

هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...
هذا هو الكتاب الذي شرح صدر الشريعة الغراء...

نہ

قوله ارفع من الراجح وهو منك

[illegible]

24/11/1951

التكملة

وفاقیہ اور اسلامیہ
عقائد

علا
الدرم بالادوية، الحامضين اللينين
هنا الغرض من علاج الدم لا ودره
الاشعة فيه وبقا في الدم منه ودره
ارسله كذا في الصحاح

وہ ہجرت الیافیتا فافیتا
نہجہ الیافیتا فافیتا
وہ ہجرت الیافیتا فافیتا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is oriented vertically and appears to be a continuation of the previous page's content.

نقشہ دارانہ و قلعہ دارانہ

هذا طابق لا غير المتقنين مع الاله في الدين السني صاحب الشكوطه و قد اوردنا في
 خلاصه الدين السني صاحب طالع الاله في الحقيقة في الدين السني و قد اوردنا في الحقيقة
 في خلاصه الدين السني صاحب طالع الاله في الحقيقة في الدين السني و قد اوردنا في الحقيقة
 في خلاصه الدين السني صاحب طالع الاله في الحقيقة في الدين السني و قد اوردنا في الحقيقة
 في خلاصه الدين السني صاحب طالع الاله في الحقيقة في الدين السني و قد اوردنا في الحقيقة

فأقبل فعلى ذلك كان المناسب أن تصد الطهارة بلفظ الباب وغلايتها ليست
مستقلة بل تابعة للصلاة واخذت تحت كسائها كسر وطافنا ثم لكنا لما كانت
مستقلة على أنواع مختلفة كطهارة الثوب والبدر والمكان والطهارة الكبرى والصغرى
والطهارة الحقيقية والأكليمة والطهارة بالآء والتراب صارت كائنها جملة مستقلة
ولتخرج بهذا المخرج وربما بعضهم يصيغها الجمع وأما في أوها فقد لاحظ ما ذكره الشيخ
بقوله لفظ الواحد في الطهارة لغة الظنافة ويعاها الدرس في شعر عاز إلى الجاه
الحقيقية كطهارة البدن والثوب والمكان عنها والأكليمة التي أحدث الاصغر والكبر
بالوضوء والغسل والتميم إن عدم الماء وتجدد الوضوء ليس بطهارة حقيقية وأما تسميها
باعتبار النور الحاصل **قوله** لكونها اسم جنس لظاهره في القبول لقوله لا ينسب ولا يجمع
فارجاع الضمائر إلى الطهارة مع انه الظاهر في ذكره ما ارجعها إلى المصدر إشارة
إلى انه عبارة وقيل والاول ان يجعل ذلك تعليلا لاسم بعد اعتبار تعديل قوله لا ينسب
الاصالة وانت خبر بان هذا خلف متقن **قوله** اذا قم من باب ذكر المسبب والار
السبب الخاص فانه الفصل الاختيار لا يوجد في الالة كذا في الاكليمة قبل عليه حاجة
اليه او يقال قام الى الشيء اى توجه اليه وقد نحوه صرح به صاحب الدراية فظاهر
الكتاب فاقبل في ذكر اسما هنا ما ذوا في الطهارة الكبرى بانها حيث قال وانتم
جينا ولم يحس قلنا لا ياذ يستعمل في الاشياء العالبة الوجود والقيام الى الصلوة بالنسبة
الى ما يه المسلم كذا في خلاف ان فاهنا تستعمل في الاشياء المترودة الوجود وانما كذا
قال في التعليق في المستحق انما في اية صنع التعاين نظر الى ظاهر العدد وانما الذي
آمنوا الى خطاب قسم وليس كذا في كلام الغيبة والخطاب مناهة فقرة والعدول في
غير من غير العربية لا يكون الموصولة كلها فبقا يقتضيه كونه صلاتها كذا في الاستعمال الشيخ
ولهذا اشب الالحاق الغيبة في قوله على امره **قوله** انما الله سبحانه اى جبرته **قوله** وكذا
في قسم في موضع الاول انما في ظاهره اذ افضل كذا في الكسافة في مقام الخطب جميع ما ورد في
المراتب في اثنين وثلاثين موضعاً في هذا التعليق وهو العدد في الكسافة ما لا يسقط

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

وقيل ظاهر هذه الآية وجوب الوضوء على كل حال في الصلاة وليس كذلك إجماعاً...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

في قوله لا يركع الا على راسه...

في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

فكونه الآية دليل الوضوء لا يقتضي كونه دليله محضاً...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...
 في قوله لا يركع الا على راسه...

522

و قد ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدرى الله ما في القلوب الا الله اعلم بالصواب

عمره فلهذا هو المسمى بالشيخ
عمره فلهذا هو المسمى بالشيخ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ما تمسك به انه اذا قرع عن الشيء باللفظ المطلق براد به بانه على قولهم ان المطلق يرفع
الى الكمال والراسخ في الآيات العلية كذلك يقع على كونه والباء صلة كما في قوله ابو جهم
كذا في شرح لطائف الاشارات **قوله** وقد ذكرنا انه اذا قيل انه وكيل على عدم اشتراط
الاستيعاب وقوله وايضا حديث المشهور ليس ثابن عليه وما بينهما امور مستغلة بالبرهان
الاول متممة واما اطلاق الحديث على سحر صلى الله عليه وسلم بخاصية الشريعة فلا يخفى فرفع
قوله فلا يثبت استيعاب محل لانه لا يبالى بحال الوكيل عند حصول المعصية وبقائه وهو
مستأجر وحصول الفعل في المحل **قوله** ويكفي ان يوجب عنه هذا على ظاهر الرواية وقوله ان الحسن
في رواية حنيفة وادب يوسف ورفقه منهم انه الاستيعاب ليس شرطه ان يشترط ان لا يكون له فعل
وقال شمس الآيات انك لا ينبغي ان يحفظ رواية الحسن جده الكثرة البور في **قوله** لا لا حاج
المشهور ان يجوز فيها الزيادة على الكتاب قبل قوله استيعاب وهو ان الزيادة على الكتاب
تخرج كما قرأ به وقوله عليه السلام انما هو ان تروا لافا فاحملوها ورواها عنها
يرى على ان يرجع احكامها ثمانية غير منسوخة لا بكتاب ولا بسنة الا ان يحل يجوز ان يكون
هذا الحديث ايضا مستوفيا فليكن في قوله ان يوجب عنه بانه يجوز ان يكون معنى الحديث
لا يكون الاحكام المستعادة منها منسوخة بالكتاب بشعره قوله عليه السلام انما هو ان تروا لافا
لاية الاخيرة بسنة الرسول والقرآن لانه في النسوخية بالحديث فتكون المعنى والنية
كلام لا يعطى عبارة الحديث كما لا يخفى فليكن **قوله** لو بان سحر الوجه في التسم فابى تعالى
عسرة براد عليه انه يشكل بالاسم على ان كانت فانه خلف الفعل مع انه لم يباخذ حكمه في
المعذور ويكفي ان جواب عنه بان جواز السحر على ان كانت ثابت على خلاف القياس لبعض الروايات
حيث سحر على ظاهره خطوطا ولا يصح وذكره في بعض كتب الاصول واما جوابه على ما
على ان كانت براد على الرجل خلفه والتوق في البدل شروع مع الحكم المبدل
وشرط المعصية الى ان خلفه بعد الاصل فكان البدل منسوخا وظن ان البدل في شريعة مختص
فلا يرد فيه راحة منه المبدل في كذا **قوله** وايضا حديث المشهور ان
لانه المراد به حديث المعصية وهو خبر واحد كما قرع به شرح الهداية فلا يكون مشهورا اللهم

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

الا انه يرد به القول لا يصح اهل الحديث وكونه خبر واحد لا ينافي لقول مالك وكونه كتابا
لمحل الكتاب كما تفوه عليه **قوله** على ان الآيات مجتمعة اقول الجواب عنه انه لو كان
اصطلاح اصول الفقه هو ما اردت في المعنى فاستبعد المراد استبعادا لا يدرك الا ببيان
من جهة المحل كما عرفت وانقطع خبره لا ببيان الآيات من قولنا فاحملوها ورواها عنها
واعتقاد حقيقة المراد ان الآيات لا ينافي **قوله** لا مطلق وقوله انما هو ان تروا لافا فاحملوها
بالدلت لا بالصفات لا بالثبوت ولا بالانكشاف وقال السعدى انما هو ان تروا لافا فاحملوها
في حقه بغيره حقيقة من جهة حقيقة محض كقوله من غير مشمول ولا تعيين في كونه في مقتضى
رقبة في تعريف الحقيقة هو ما اخرج عن الشروع بوجه رتبة مؤمنة اخذت عن شيوخ المؤمنين
وغيره وان كانت شائعة في الرقبات المؤنات **قوله** لانه ليس في اللغة امر الابد وقوله
ولانه اذا قيل سحر كما يطير او اجعل في قوله واما الحقيقة وبيانها ورواياتها كونه الآيات
مجتمعة في المقدر كما هو المختار عند المتأخرين عدم كونها مطلقة كما هو مذموب الشافعي
لكن في كل منها بحث اما في الاول فانه عدم نسبة الخامسة واما في الثاني فانه قد رآنا
هذا المستدل انما الاستيعاب في قوله تعالى سحر ابو جهم ثبت بالاحاديث لا بالنسب فليكن
في الآيات منها على الكل فليكن على البعض على ما جاء في السبا فليكن ثبت بهذين الوجهين كونه
الآيات مجتمعة كونه من تروا لافا فاحملوها من المتأخرين كما قال في آخر كلامه واما في عند ان الآيات
مطلقة في حق المتأخرين لا مجتمعة كونه من التبيين فليكن في سبيله **قوله** فتعذر عليه قوله السلام
انه سحر على صيته كونه بانه لا ينافي صيته في الرابع من الراس لانهما احدهما الرابع
قال محمد رحمه الله الواجب قدر ثلث اصابع اعتبار الآيات السحر وهي اليد والاهل والاصابع
وهي عشرة فربها اثنان ونصف والوجه لا يخرج في كل واحد منها اعتبار السحر واما في قوله
او لو جاز اقل من ذلك لفعلة عليه السلام من تعيها لاجل الآيات السبعين **قوله** واما الحقيقة
شروع في شرح قول الحق والحجة والظاهر ان معطوف على الراس اربعة مجزئات الوضوء
سحر رجب الحجة واوراوية الحسن بن جعفر رحمه الله ويجوز ان يكون معطوفا على الاربعة
مفعليها يجب سحر كلها واوراوية بن جعفر رحمه الله وجعل في حقيقته وروايتها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

هذا الحديث مستوفى في نفسه
ولا يحتاج الى غيره
ولا يخفى ان قوله عليه السلام
انما هو ان تروا لافا
هو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها
وهو ان تروا لافا فاحملوها

عزل الرب وعن جدي يوتف انه سقط بالكلية لا يجب عليه ولا شيء وروى عن جدي
 انه يجب احوالها على ظاهر الجدية وتوافق كذا في التبيين **قوله** بشرة الوجه وظهر
 طبعه انك كذا في الصحاح **قوله** ثم صلى الشرسوة كان في الرأس وفي الجبهة واعترض
 عليه بانه يبين ان الجرم الاعادة كان في موضع الكف اذا نزع وتبين ان جواب عنه بانه الكف
 مانع عن مرأته احدث فارجع السور لا حداث في حكمها الا انه وظيفته انقلبت الكف
 وتكون لو لم يمس على جرحه فبالجرح يتحقق كذا في السور السبع لم يزل
 الخافق ومنها قد اقم النقص في بدله ولا تنقصه لا تنقصه فكيف يعاد كذا في بعض الشروح
قوله وسنة اربعين الوضوء صحيح في سنة دوى وانقلب اليه على السلام عليه ودم تركه الا انه اولى
 والادب في هذه وتتركه ان قال الاعادة تركه في غايته السنة ما في غيرة ثواب في تركه
 لا يجب **قوله** المستيقظ اول مجهور جاز في تركه الاستيقاظ لم يتركه فواته على ما في الحديث
 وقوله من ان لا يترك غسل اليدين مطلقا وان قال بعضهم كونه شرط لما في الاصحاح وغيره
 بما عرفت ثم تجزئ اليد في النوم او في غير ذلك لا يستحب بالاجاز ولا كمالا في تركه في النوم
 لا حاجة الى غسل اليدين كذا في الكافي وشرح الهداية **قوله** غسل يديه قبل ادخالها الى الماء
 قبل كسبه ترجع الى الابداء وتبين ان لا يغسل اليدين فانه فرض في كل صلاة
 وقت غسل اليدين الى الارض بغير قرا غير ذلك في الاصل ثم غسل في راحتيه كذا في الغاية
قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح **قوله** ويصير على كفة يديه
 قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره
 في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة
 واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع
 الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في
 الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

باب الوضوء

وتجوز الجواب قول بعض شراح الوضوء في هذا المقام انها لو عاده ان كانا من جنس اليد
 حين الشروع في الوضوء لا يحصل السنة بل يصح ما قبل من الوضوء بشدة بما قال في عامة
 السروحي ان الجمع بينهما كونه غير سنة بل قال في الحديث لا يربا او ربا في موضع الاخذ
 من الاما **قوله** وتسمية اليد باليد وانما اخار صاحب الوضوء كونه سنة بعد روية قول صاحب
 الهداية والاصح انها سنة ترجيح روية العروة والظاهر انهما من مقتضى رواية صاحب
 الكافي في المتن فحين غسل سنة قبل الاستحباب في الوضوء وفي الحديث كذا في السنة وقيل
 بعده لا قبل الاستحباب في الحديث العروة فلا يخرج تعظيلا لاسم الله تعالى كذا في بعضهم
 قبله عقبه وبعده لم يبق في سنة قبله وبعده وهو صحيح واستدل على سنة بقوله عليه السلام
 لا وضوء الا بسم الله تعالى بقوله عليه السلام من توضا وذكر اسم الله تعالى عليه كان ظهور طريح
 برونه ومن توضا ولم يسم الله كان ظهوره الا عفا وضوءه فانه قلت لادلة في الحديث
 على كونه التسمية سنة في ابتداء الوضوء وما لا يخفى الا ان قلت لا ثبت انها سنة في الوضوء
 وهو اسم لا يبعد المتوصل من اوله الى اخوه بشرط في الابداء ليقع الوضوء كله لا يفي
 ثم احتجوا في لفظ التسمية قال بعضهم ان يقول بسم الله العظيم واحمد الله عبيد دين الاسلام هو
 المتقول غير السلف وقيل من رفع اليدين ثم والافضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
قوله والسواك وهو اذا كان بين السواك الذي هو ايام التسمية المتقدمة للسواك
 وجب تقديره المضاف كلفظ الاستقبال مثلا لا السنة الاستقبال الذي هو استعمال السواك
 لانه وهو ظاهر واذ كان بين المصدر كماله في الغاية وغيره لا يحتاج الى التسمية
 وهو انب لا يخل عليه لفظ المعص لمحصل المقصود ما تكلف التقدير **قوله** والمغضفة وهو
 ترك الماء في الفم او الاتصال بالجمجمة والاستنشاق جذب الماء الى الانف حتى
 يصل الى رية قال في الكافي والمباينة فيما سنة ايضا قد عده صاحب الخفة اياما سنة
 على حدة من السن السنة غير التي في خلال الوضوء حيث قال احمد المصنفه وانما
 الاستنشاق ثم قال انما كس في بيان فيها الا في حالة الصوم لما روي عن النبي انه
 قال لعط بن مسيرة بلغني في المغضفة والاستنشاق الا انه يكون صائما فافرح بها

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

قوله في راحتيه وهو متين الكف عند المعص كذا في اكثر الشروح
 قوله ويصير على كفة يديه قبل غسله لا حاجة الى ان يغسل يديه على كل واحد كونه على حدة لانه يمكن غسل الكفان بالماء في وقت
 على الكف كونه كالمواحدة واجب عنه بان وجه ما ذكره الشرح من بيان الكيفية ما ذكره في شرح تاج التوبة ان غسل اليدين في الوضوء اجمعي اليدين او الرجلين الا الاخرى لم يجز وجا
 في الغسل لا يغسل الوضوء خلفه حقيقة وجها اما حقيقة فظاهر واما عرفا فلانها لا غسل مرة واحدة وعينها واحد كمالا نظر الى الفرق في خطاب واحد فبما في الاختلاف في حقيقة مع الاتحاد كمالا في حقيقة الاختلاف ولا كذا في الغسل فانه يجمع الاعضاء في حدة على عرفا في الاتحاد كمالا بالعرف وبغيره فاما قبل لا حاجة اياه فانه ترجيحها في العوام على عرف الشرح

ولم يجز جابح لم يتفاهه بل عليه ان يلفظ الوضوء لولا ان كان واجب فيه في غسل
 الا انه يحل على رواته من قال ان العفة لها حكم البلاء في الغسل وحكم الظاهر في انقضاء الوضوء
 كما تبين بهما الشرح في اول بحث الغسل فليقل **قوله** اذا عطف الوضوء وتبرأ بالفتح
 قبل عدم النقص بهما على اختيار النظرية والهداية وذهب صاحب التمهيد والعلامة
 والثاني والحق في ان المخرج ناقص كالمخرج قياسا على كفاية والعقد وحق العفة
 وقال لا تغني وذا هو الجواب عند رتبة الاجتناب فيه وان كان الرغف بالسنخ في الاول
 وتحقيقه عندى ان المخرج لازم لا يخرج فلا بد من لزوم وجود لازم من وجود لزوم
 فحينئذ انقص في الجملة فاقم انتهى كلامه واما وجه القول الاول فلا بد من ان ينقص
 المخرج بالطبع والسياسة قد انتهى والعكس على المذكورات غير مستقيم لان كل منها
 يخرج الدم بعد قطع الجلبة فهو بمنزلة ارتفاع المانع حتى يخرج ما في المص او كما يجزى
 لا يسيل الدم بعد سقوط العفة لا ينقص ويخرج في غير ذلك لا يخلو المخرج
 هو العرف فانه يشترط ريق الغير في غيره والمص يشترط ثم تركه فانه يخرج الاول
 ووزن الثاني **قوله** او عطف شيئا اخر اخذه باسائه لا كل او غيره او ضل اى اخرج الجمل
 واما العود الذي يخلو **قوله** واستثنى اى ثرا في الفة بالنفس سواء كان في حاط او
 دما او غيره والعن الدم الغليظ صرح به الجاهلي والحدس حب موقوف **قوله** و
 النجاسة المستقرة اية بقاء النجس ما دام في حلة لا باق في النجاسة لعدم المكان نظيرة
 فاشترط النجاسة في موضع آخر لا يقال طلاق النجاسة على ما يتوقف الوضوء منها
 لا يسجد المص وهو ليس بحدث ليس نجس لاننا نقول لا اذ بالنجاسة المستقرة هو
 النجاسة الحقيقية اللغوية والبنية في قوله ليس نجس هو اكلية الشرعية فلا مماناة فقلنا
قوله قلت هذا الدليل غير تام قبل عليه ان عدم النقص في صورة الابرة قول
 الربا بوجه انه نظر الى ان السيلان هو ان يعلو ويجرد ويصعد وما وطأ الارام
 الثاني انه النقص وهو النجس لا يزال من غير جيبه سببا عنه فجزأه يكون
 المستند في جانب الشا واما دفعه بانه اقل من غير النقل فاخذكم من جهة النقل

وجه انه زائدة لفظ بناء على الرواية التي
 من غاية النقص عند استصحاب النجاسة
 سيرة في المص في المص
 وجه انه زائدة لفظ بناء على الرواية التي
 من غاية النقص عند استصحاب النجاسة

كذا في الشبهة

تمام الكلام

بام كما لا يخفى اقول في صحة جابح الخط والاباحة اذا اجتمع في جهة الخط شيئا
 كما في منبغ انما يذهب غير المتصل حكم المتصل فيتنقض الطهارة اذا ساوى المتصل
 غير المتصل في جهة الخط واما العكس فلا يظهر له جهة **قوله** فانه يخرج من المص
 قبل عليه انما فانه بهذا المخرج السببا فاما تنقاض الثاني والاول فخرج في
 قولهم ان المخرج انما يتحقق بالسبب الى ما يطره فضا عن الاحتياط فيقول او لا
 المراد والمقدمة القائمة ان القليل لا يخرج مع قطع النظر عن كونه معتبرا
 او لا واما انما قال قول الشارح وقد حظر سائر القول السبل والاول فخرج
 بمقتضى قولهم اية فان قيل ما الفرق بين الجوابين قلنا قلت جواب عنه بلا حلة
 فبعد المخرج فقل كما انه قوله وقد حظر سائر الجواب عنه بلا حلة فبعد النجاسة كذا في
قوله اذا غزت من الغز يغت الغين والراء الجبين وبينهما آفة واحدة ومنه غز
 عودا في الارض اذا دخله وثقما **قوله** لا ينقص عندنا اى اختيار مخرج الزوال
 واما على اختيار الجاهل الصغير لا ينقص وان علا وصار اكثر من رأس المص كذا في
 الكلام **قوله** بل نجس هو الدم المسفوح الى المصبوب من سبخ الدم صبه واهفه
 من العروق لا كالسكب والعلال مخرج به البياض في ثقبه قوله ما اود ما لم يوج
قوله عما اذا قشرت فقرة من العود وغيره اى نزع غرضه النقطه بفتح النون
 وكسر الهمزة على وزن المكمل كسر النون وتسكون الهمزة هي الفحة
 اذا امتلأت وحاشية بام قولهم انقط فلان استلأ فضا والنقطه بالفتح
 لغة في كذا في المعرب والبيان **قوله** ولم يخلط اى لم يلبس **قوله** فانه يجب ان يكون
 متعلقا بقوله خرج اية قبل عليه يحل ان يربط المص بالسبب منها المص في الجواز وهو
 المتجاوزات بل الى رأس المخرج او الى موضع آخر يجوز ان يتصل الى بار
 ولا بد من النقص بالنقص لان فيه تجاوز الى رأس المخرج الذي هو موضع النظر و
 جوابه ان المص ذكر السبب بعد ذكر المخرج وتلك اية المراد منه هو المتعلق
 السبل الى رأس المخرج وتلك اية المراد بالسبب هو المتجاوز الى رأسه وغيره لان

جزءا بغيره قوله ذلك اى الى هذا القول

قوله في قوله لا يخلط

بمنزلة انما كيد الا ان شئنا الله به والحقيقة التي فيها المقام الى الخارج الى
 عن القوة الخارجة الى الخارج وتعلقها بالادب بعدة العرف عنها فنحن
 لا نقول في التعريف سواء عبر عنه بعبارة المصداق بعبارة المحنة او احكامها الشارح
 بنقوض ما اذا علم القبح والدم والصدور رأس الكبح فالتعليق عليه الرب او الامداد او
 بوجه ثم ثم فانه قد ينقض الموضوع ان لم يسل صلا واما اذا منعت العلة وامتناع
 من الدم وكذا القواد الكبير ينقض الموضوع كما خرج به في الثانية مع انه لم يخرج الموضوع
 حكم الظهير ولم يسل اليه لانها كانت بحيث لو لم يكن عليه شيء او لم يخرج
 لا ينقض الموضوع كما خرج به فانه كان له بحيث لو لم يسله لانها كانت
 منسوب الى حقيقة وان لم يكن سببا لان السبب هو الخارج في الحقيقة فخرج
 بحيث يكون ذاتها بنفسه كما يدل عليه قول الشارح واما قال ساله اذا لم يخرج
 الخارج في الخارج او الخارج في الخارج فخرج منها وان لم يكن لا يظهر فلا يتم قول السبب
 ولم يسل صلا ويحقق المقام انما اذا شرط السبب كونه متوقفا على وجود
 فخطا بالحيات وتوانا يعرف من السبب لا يكون حوسا كما فهم من كلامه
 الى سبب الشارح والاشارة الى احكام الشر لا ينافي وجوده في نفس الامر واما ينقض
 بالمصنف فخرج ايضا بانه يخرج الى ما يظهر هو الاستشهاد بالعلم منه في الحاد
 ما يجب نظيره وان لم يسل اليه ولم يتوث بوجه كانه صورة العضة الذي فيها
 الشارح والقصد من اعتباره الى ما يظهر الاخر من خروج الى ما بعد من ظاهره
 حتى ولا بعد من شرفا لانه نزع كراخل العين لانه لا يجب نظيره عند وجوب
 نظيره ظاهر البدن فلا ينقض الموضوع بالخروج اليه وانما سأل في ما يجاوز عنه فالكبر
 يخرج عن منزلة الانسان لا ما ظهر العلة والقواد خارج الى ما يجب نظيره بوجه انما يخرج
 في باطنه كخروج النور من تحت الجلبة والجلبة الشعر الذي هو داخل العين فيخرج
 يخرج الى ما يجب نظيره واما السبب فلا ريب في حقيقة في الدم كخروج من
 فخرج به من حيث قال اذا منعت العلة وامتناع من الدم فلا ينقض الموضوع

فقد رتبنا هذا الكلام في نتائج افكارنا فمقتضى
 عصرنا وجوبه لهذا الحق ارجو ان يعمد اليه
 القدير

اقوال بايزيد بن شاذان

لو شئت طاعة

لو شئت خرج منها دم سبب كذا الحال في القواد الكبير فلا وجه لقوله مع انه لم يخرج
 حقيقة حكم الظهير ولم يسل اليه نعم لم يسل الى موضع الظهير ولم يتوث بوجه ولا احياء اليه في
 النقص كانه صورة العضة بل لا يخلو بين الخروج الى ما يظهر والسبب اليه بصورة العضة
 انظر في العضة كما لا يخفى **فقد** مع انه لم يسل الى موضع حقيقة حكم الظهير بوجه اليه انما يخرج
 تجوز لانها كانت بحيث لو لم يسل اليه فلا ريب في حقيقة في غير السبب ولا يخرج ذلك
 لا استقال ولا نقلا الا في الاصل لا يتصور لما لم يخرج من سبب الى موضع خفي
 كانه لم يسل الى موضع خفي من سبب اليه لانه لا يخرج من سبب اليه الا انما كان له في موضع
 اليه واما من سبب اليه كما اذا قيل في الدم من جوف الى قيسنا وثوبنا بل الطبع السليم
 يجد في الموضع والامور الغير السبب ايضا لا يبراه انما قيل في السطح فخرج اليوم الى
 بل جاز احد المراد العلة فيخرج من الموضع في قوله الى شيء من اجزاء سريره واما انما في قوله
 المنومين من غير ان يهدم ويحتمل في قوله من غير ان يهدم سقالاتها لا الفعل الواحد
 يجوز ان يفتقر بارة من فعل واحد كقوله خرج من مخرج واحد وانما في قوله في مخرج واحد
 اخرى كقوله من مخرج واحد كانه قوله وانه لا يخرج الى مكانه وانما في قوله من مخرج واحد
 الهداية وشراعه والربيع كقوله يخرج في انصاف كانه بالسبب الى ما يظهر بقوله
 غير انما يخرج بالسبب الى موضع حقيقة حكم الظهير بل في مخرج صوت على انصاف وجوده في
 الى ما يظهر به في السبب اليه فلا يخفى له وانه علم الا ان الشرع لم يعتبر خروجنا في انصاف
 بعد ترتيب السبب عليه في انصاف وقارنه به في جميع الصور واما الصورة الزفر في الشارح
 فليكن كانه بمنزلة المشتبه العادة في نظر الى اعتباره في مخرج وقوعها في وقت
 من الاوقات فخرج منها من قبل وجود السبب الى ما يظهر حكم ان النقص عبارة عن بطلان
 الطهارة واما لا يتصور الا بالثبوت واذ اخرج من مخرج حشا وحقيقة بزم اعتباره
 حكم بطلان بزم البطلان على ما لا يسل صلا **فقد** والنقطة اعطت وانما اوزده بالذراع
 ودخله في مخرج قوله او في مخرج اشارة الى المراء بالغير غير الطعام والشراب لا خلاف
 حد يخرج في كل واحد منهما لا يخرج في النقص فانه بعد العلم لا يخرج الا بالسبب الى ما يظهر

لافتة المشقة في سفره وعبارة شغلها في انصاف
 وطلوعه في انصافه في مخرج المواد كما لا يخفى

ومنه يتبين بطلان الادعاء على حد من تفصيل انواعه قوله وما روي
 كانه نارا او صاعدا طاء النعم او لا يذاعذها واما عند محمد فغيره طاء النعم قياس
 على سائر انواع النعم اذا صدر من خوف واما اذا نزل من الرأس او خرج من أصولها
 من غير خوف فليس فيه كونه اتقا ودليل التوفيق المذكور في شرح الهداية
 سادى البراق وتويعم الباء وفتح الراء الحقة الحقة الماتة الحاديات في النعم وحكمها
 في حالة المساواة استحقاقا لاختلافها في النعم والنفوس عدم الانقسام صرح به في البيانية
 قوله او مرة وتسمى كبر الميم وتسمى الراء المنة اخذ الاخطا الاربعة وبعال لها في
 العرف العام الصفراء وقد يترك هذا معالفا للصفراء كافي الكفاية في كونه لكل منهما
 معيار الخ لا قولهم ان الراء هي المادة المركبة من السوداء والخضراء فالانقسام
 رحمه الله الاخطا اربعة الدم والمرارة السوداء والصفراء والبلغم لثلاثة البيانية قوله
 او علقا وهو الدم الغليظ كالتلخا في كونه لثلاثة المرارة السوداء والخضراء والدم
 ولهذا يشترط فيه طاء النعم والادخا في الدم فاقض بالافضل بين قتيله وكثيره على النعم
 قوله البرؤية لا يندخله النجاسة ومنه قبل الراء التي صرح به في البيانية واجهلا
 بعض المعبرات من كتب اللغات طاء النعم هذا على النعم فليلا سور الدم وانه رور
 احسن النعم كونه في الدم الصاعد ايضا وقد سئل المصلح احسنه النعم
 بنوسط قتله ان سادى البراق بينه وبين الاربعة الاخيرة قوله وهو الغنيان
 وهو يتبين من النعم والشاء المشقة والياء المشاة النجاسة في النعم والنفوس
 الشا ايضا حيث انشئت من نطفة ارجاست وماجت واضطربت صرح به
 في الصحيح فالمراد بهما امر حادث في فراع الان من انشأه قوة طيبة من حرك
 الشاة المروية قوله وما ليس يحدث ليس من حركت عادت من تعقب سادى النعم
 بهذه القاعدة الكلية لعل وجه تخصيصها بالعليل من النعم ليس كغيره فليست
 فالحدث هذه النجاسة كغيره وهو ما اشتغل النجاسة الحقيقية في عملها ان كان
 ليس نجا طيبة ليس نجا حقيقية فالعليل من النعم كالمقتض للوضوء لا يمنع جوارحه

من زنت زنا والفرقة الموضع الذي لا يشك
 عليه قدم محتاج مستحقة

شوا كانا بغيره او انما او انما
 هباب مستحقة

هباب

قال في جامع الصغير تعذيب حيث النعم العليل من اوله كمن حذا عندنا لا يكون نجا حركتها
 النوب من لا يمنع جوار الصلوة لا يكون لا محاسب القروح وهما نجا وهو انهم قد طوا
 النجس على ما يقولون لا يكون حذا حيث قالوا انه الدوة النجا رجتم الدم برفعة دونه اخرج
 وذلك لا النجس عليها وذلك قليل هو حدث في السبلين ووجهه ما صرح به في الهداية
 وجوابه انه يذاعذ على اختلاف الروايات في ذواته النجاس على انها اتقا في رواية الهداية
 على انها قول ابو يوسف خاصة وعلى الجواب عنه بما يجب عما ورد عليه في الشرح والنجاسة
 انه لا يمكن الجواب عما ورد عليه بما يجب به منها وهو ان كل علة اخلافت الروايتين كما لا يخفى
 في غير رواية الاصول لا تجزى فائدة تظهر فيها اذا اخذت بقطعة فالتا في الماء هل تجزى ام لا
 وفيها اذا اصاب ثوبه او بدنه اكثر من قدر الدرهم لا يكون لا محاسب القروح ال منع جوار الصلوة
 ام لا فخذنا بوجهنا لا يمنع جوار الصلوة لا يمنع جوار الصلوة والبيانية والنفوس المصفا المراء
 من الاصول النجاسة الكبيرة والصغيرة المسبوبة والزايدات ومن غيرها الزايدات والاما والزيات
 والكسب نجات والهارونيات كذا في الشرح قوله ولما قلنا في المسألة ان النجاسة
 عنده هو ما خاره المعبر من سباب يوسف رحمه الله عليه طيبة غامضة ومنه الواضحة قوله
 ما عليل هو الماء الذي لا يخال النجاس من هذا النعم العليل لا يتبين الا في النجاس النجاس
 من انواع النعم التي تليها من حيث لا نعلم انه العليل من النعم هو الماء الذي لا يخال في
 البرة وغيره ويجوز ان يكون الماء متعذرة لكل نوع منه كما هو المتبادر من الاية وعرفه كسر
 نجل النجاسة ما يخال من النجاس اذا كان نجا اذا كان نجا او طعنا او علقا فلا يخرج
 من قدر المدة لان هذه الاشياء الغليظة تليها لا تستمر الا في القروح وقيل انها خض الماء
 بالبركة وعلم حسن زينة قوله حيث نعلم انه لا يتفق بين الشا وبين غيره في قوله
 فباست على الدم والنوع وهذا من النجاس لان خارج عن محل النجاسة ووجهه قوله حكم النجاس
 وهو ما يحدث في النعم قبل الاكل كذا فيهم من نجا بغيره قوله ونوم معطى النجاس انما يقع النجاس
 جنبه على الارض والاشياء النجاسة او على راسه على راسه او على راسه كذا في النجاسة في غايته وكذا
 صاحب النجاسة ما يتركه احد وركنه والاول في نطا ونحوه ويؤيد ما عطفه من التورس

مبدأ الفصل ما ينشأ من الأركان الخمسة أو بعضها كالأركان الثلاثة والأربعة والجميع
والوقت الذي هو المصدر وهو عام على الكل ولا يخرج منه شيء

وصوابه اجزاء وانما الحلق في السن البصرة لانه من لسان واحد منها بشعر الاخر اظفاره اوكية لا تقبل
اتفاقا وانما الحلق في سن الذر باطن الكف لانه من لسان بظاهرة او بالاصابع لا يتغير اتفاقا
لانه في غاية السروج **قوله** خلافا لثاني آية في كل واحد من المستبين ثم في اصطلاح الصائم الربح
الفعال في التبع وهو ادخال الشيء في الفم او ما وراءه اكله واما ما يستتبع صوم من استلج الربح
لا في الفم داخل فاما كونه خارجا فليست بغير الصائم من جانب الربح او كونه داخل فليس كذلك واما ما يستتبع
صوم من دخل في شرس خارجا لانه خارج حكما وصور الشيء الناقص لانه ظاهر البدن لا يتوقف
اتفاقا **قوله** لانه لو اردت صيغة فاعطها وتعليل لعدم جملهم الا من جلس في موطاهه ويخرج
الاجواب عن قياس ان في الفعل لو صوم واما استدلال اليونانيين بالوزن والحديث فذلك كونه ^{البدن}
قوله فلا باس في عدم مصفحة لانه الطعام بين بعض الماء تحته وقال بعضهم لا يتم اذ يبلغ الماء تحته
قوله في لوز العجوة وهو شيء الموقوف الذي تحته المرة يخلط الماء بالدم في **قوله** لا يجوز انما
في بعض من اجزاء الشيء كانه كذا الصحيح وقيل يجوز في الحجج والضرورة كذا في فتاوى الزاهد
والتاخرانية وقال لا امر بهذا **قوله** وفي الزيادة عطف على منه فليكون قبل لا يجوز
في العجوة وفي الزيادة يجوز في بعض الدال والراء المحلين الوسخ مع في الصحيح وكذا
الصنع وهو كسر الصاد المحذو وكسرة الباء الموحدة والذين الوجه معروف يستعمل الصانع
في تكوين الاشياء والحقا كسرة الهمزة موقوفة واما غيب النوط وهم يعلم ان الف وكسرة
الراء وبالطاء المحلين الذين يصلون في شجرة الاذن لترتيب وثقة يعلم ان الشئنة في كسرة
الف والباء الموحدة جميع ثقبه وهي التي يدخل فيها النوط مع في كونه **قوله** لا يختلف الربح
السكيف والصالح اذا خاله **قوله** ويجب على الخلف ما لم يدخل خلف بين الخلف وهو
وهو الذي لم يخلف وخلف الخافى خلفه وعلما فليكون كذا في الصحيح **قوله** فيها حكم الحاكم في
الفصل قال النبي يغيب هذه الرواية لانه خلفه كعبه الذي لم يظهر عدم ارتقائه اتيها
واخبار الاول حيث قال هذا مشكوك لانه وصل اليه الخلفه انقص ومنه فليكون
كما خارج في ذلك وفي الفصل كما في اصل من يجب اصيل الماء اليه وقال الذي يجب اصيل
الماء اليه عند بعض الشيخ في هذا الاشكال في انتم كانه ورتب منه قول الشيخ السباغ في نقل

22

[illegible]

الشيخ يفتح الباب ويكلمه في الصلاة والصلاة والصلاة في الصلاة
أو في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة في الصلاة

عمر بن الخطاب لما وافق التوفيق في تأجيله على الأمانة
والفضل في إجابته على دافع الفرج فباسم الله
واللائق وأيضا لخدمه من الشاكرين وفضله
بوصول الدم والبشر إلى كنفه الموصوف فيه بغير
كذلك والفضل على ما به وكونه مستوفى بالدم
أقرب من غيره وأقرب الفرج وأقرب الفرج
لا الفرج الذي هو كنهه جديدا

دفعه با سند از من الهی بنیه و بین
 افسر
 بوجهی
 بوجهی
 بوجهی

عزت ابدی بانگاریه خواجہ خورشید

فونونا

10. 11. 1942

و در این کتاب که در دسترس است و در میان مردم
مستوفی است و در میان مردم مستوفی است

وَقَدْ بَدَأَ الضَّعِيفُ الْبَرَّيْضُ أَلَا أَوْ غَلِيظُ
لَا دَمَ سِوَاكَ فِي الْفَرْقِ فَخَفَا، مَلَكُهُ

البرهان في بيان ان الله تعالى لا يخلق الا بالحق
والصواب والعدل والرحمة والبرهان في بيان ان الله تعالى لا يخلق الا بالحق
والصواب والعدل والرحمة والبرهان في بيان ان الله تعالى لا يخلق الا بالحق
والصواب والعدل والرحمة

مجلس شورای ملی
روزنامه کانون
فولاد و آهن

مجلس شورای عالی معارف
تأسیس و تدریس در این رشته
از سال ۱۳۰۵ هجری قمری

وہو انھیں سے اور اللہ کے فضل سے
وہو انھیں سے اور اللہ کے فضل سے
باید عند خدا کا حاجہ الیہ
باید عند خدا کا حاجہ الیہ

وَقَدْ رَأَى مَا فِي بَيْتِهِ
وَمَا فِي كَفِّهِ
وَمَا فِي كَفِّهِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

روزگار
فرستاد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فرانسیس
وانسبر
فرانسیس

بسم الله الرحمن الرحيم

سہولت پسندی

هذا القول الموحى ونيل غايته اشياء لم تفت
واخرت حيا نفع الامم البقر والحار و
الملك والفتنة والعدو والعدو والديوب
وكذلك في ذهاب السباع كذا في السبع نكلا
في الخاتمة

Handwritten notes in Urdu script.

卷之四

لا فخر في الخلق وانه تفرقت لهذا مع كونها في الخلق اسرها في
اشياءها على ما هو في الخلق في اصطلاحات الفقه
العلماء في حجة الله

[illegible]

وكان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

لهوتية واما في طهارة عرقه فثبت بالنسبة على خلاف التعارض وقد روي
الجامع بين من يذهب الى ذلك والذين يثبتون انما لا يثبتها فاما سبب السجل والجماع فورا
فانه يقول نعم البسم الى الوضوء احياها قوله **باب التيمم** وهو في اللغة التمسك
الشرع ما ذكره المصنف في قوله من لم يجد ماء فليست بيمينه يمسك التراب
فيمسح به على الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
لانه احدث بعد ما ذكره من التيمم فانه يمسح به على الارض فليست بيمينه يمسح بها
على راسه كقوله ما لم يجد ماء فليست بيمينه يمسح بها على راسه فليست بيمينه
في شرح واقية وعنده يوضح ان التيمم لا يشرع الا بعد استنسال الماء فاما كيفية ذلك
انه اذا لم يظهر الاحتياج اليه لم يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
وبقي في وضوءه اعضاؤه لم يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
لمحدث فوضوءه يكتفي بوضوءه لا يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
المصنف فينبغي في اواخر هذا الباب في قول الشرح وانما يكتفي بوضوءه لا يشرع
الوضوء فاما خلاف ثابت ايضا في رواية ابن ابي شيبة في صحيحه وعنده لم يشرع
الوضوء وهو ان يمسح بالتراب فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
جواز التيمم في البرد والحر والاحتياج اليه في بعض احواله فليست بيمينه يمسح بها
والزمن في التيمم لا يشرع في التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
قولنا لا علم له وقال لا يجوز لانه في هذه الحالة نادى الوقوع في المصروف فليست بيمينه يمسح بها
ويستحق شروحه في جميع وغيره ان التيمم في المصروف لا يشرع في التيمم اذا احتج
المصنف ايضا في هذا الموضع بين المسلمين فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
والنار والحر والاحتياج اليه في بعض احواله فليست بيمينه يمسح بها
الحال في المال نفسه او في رقبته او في راسه او في يديه او في رجليه او في
اذا احتج اليه بالحد الذي لا يجوز التيمم فيه فاما في المصروف فليست بيمينه يمسح بها
الامام وذلك في المصروف لا يشرع في التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج

وهذا لا يخفى على العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

وقد عرفت صاحب التيمم ما به عبارة عن استنسال
من الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
وقد عرفت صاحب التيمم ما به عبارة عن استنسال
من الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما

فقط في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

فان كان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

فان كان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

الامام

وكان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

الامام فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
او ما شئت من غير ذلك فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
لانه في اللغة التيمم وهو في اللغة التمسك
الشرع ما ذكره المصنف في قوله من لم يجد ماء فليست بيمينه يمسك التراب
فيمسح به على الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
لانه احدث بعد ما ذكره من التيمم فانه يمسح به على الارض فليست بيمينه يمسح بها
على راسه كقوله ما لم يجد ماء فليست بيمينه يمسح بها على راسه فليست بيمينه
في شرح واقية وعنده يوضح ان التيمم لا يشرع الا بعد استنسال الماء فاما كيفية ذلك
انه اذا لم يظهر الاحتياج اليه لم يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
وبقي في وضوءه اعضاؤه لم يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
لمحدث فوضوءه يكتفي بوضوءه لا يشرع التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
المصنف فينبغي في اواخر هذا الباب في قول الشرح وانما يكتفي بوضوءه لا يشرع
الوضوء فاما خلاف ثابت ايضا في رواية ابن ابي شيبة في صحيحه وعنده لم يشرع
الوضوء وهو ان يمسح بالتراب فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
جواز التيمم في البرد والحر والاحتياج اليه في بعض احواله فليست بيمينه يمسح بها
والزمن في التيمم لا يشرع في التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج
قولنا لا علم له وقال لا يجوز لانه في هذه الحالة نادى الوقوع في المصروف فليست بيمينه يمسح بها
ويستحق شروحه في جميع وغيره ان التيمم في المصروف لا يشرع في التيمم اذا احتج
المصنف ايضا في هذا الموضع بين المسلمين فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
والنار والحر والاحتياج اليه في بعض احواله فليست بيمينه يمسح بها
الحال في المال نفسه او في رقبته او في راسه او في يديه او في رجليه او في
اذا احتج اليه بالحد الذي لا يجوز التيمم فيه فاما في المصروف فليست بيمينه يمسح بها
الامام وذلك في المصروف لا يشرع في التيمم بل يشرع في التيمم اذا احتج

وهذا لا يخفى على العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

وقد عرفت صاحب التيمم ما به عبارة عن استنسال
من الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما
وقد عرفت صاحب التيمم ما به عبارة عن استنسال
من الارض فليست بيمينه يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحهما

فان كان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

فان كان في ذلك من الغرابة
والجدة ما لا يخفى على
العاقل من المتأمل في
الكتاب والرواية

وقد سلمت الامانة في موافقة عليه وعقدت
ورودها على الشرايع في عزلة مقلدة

[illegible]

و قد نسب هذا النوع الى الكفاية وغيره من شيوخ
الهداية الا انهم لم يذكروا انهم

لوزة البرسيم

محمد بن يوسف بن سليمان بن محمد

10

وفاقیہ جہانگیرا فیضیہ مدرسہ الہیہ دہلی کے نام سے

بروز جمعہ

و فر الخط لا يجوز اسم سجدة الصلاة لانها غير موقوفة
فلا يحذف ثوبها اذ الوقت وجدها الماء مستحقة

تو خود ربه اوز ارب دوست زلفه دانه اورد
 انکست عند رو ایا نام بر شمع که ای بی اذو
 از شمع که انکست جدید یکم ایچ الصوفیه
 حضور کافا و انکست از شمع که انکست
 فزانی کنی

بنايد خود را آن تو که منتظر ما، اظهار راه الهی و قوله
خبر دیک مقرر ما و کلام الهی و ط الهی و قوله و مسئله
الافز و بگویند و بناید از سرچ

فصل دوم

سواء كان مستغنياً أو لا وعلى كل تقدير لا يجوز عبارة في حدس العلم إلا بعد تحرير الجنبين
 من أجل من أكله ويؤثر فيه الجنبين مع المستغنى عنه ولا يعتبر مع الجنب فيكون المني وجوباً
 المسح على الجنبين الجنبين الغير المجلدين والفتيان وعلى من غسل الجنب وعلى المجدد مطلقاً
 على من يغسل الجنب في المسئلة الأولى إشارة إلى ما ذكرناه من أن الثانية إلى الاتفاقية وإن كان
 في الأولى أيضاً اتفاقية بما عليه وجود القول بأنها على تقدير العطف وأما على تقدير عدمه
 فالقول مسنداً واحدة اتفاقية خالية من التضمن إلا أنها في الأولى وهو أسلوب أكثر سائر
 الكتاب والذي يفسر عندي بعد هذه المباحث أن الجنب الذي لا يجوز عليه المسح أجماعاً إذا
 جدد مسخه فخطأ ومع مواضع أصابع الرجل بحيث يكون في الغرض الذي هو ظاهر القدم خالياً
 عن الجلب بالحيطة لا يجوز عليه المسح فخطأ لأنه لا ريب في أن اختلاف بينه وبين صاحب الحيطة
 بحدوثه والآن على الساق وعدم التمسك به قال بأنه لا يمكن في جوار المسح ما ذكرناه من
 موضع من أكله وهو النخل والجلد لئلا يترك في الجنب من الجنب ما يجتمع هذه الأمور فيه
 من الخشخشة وإذا أتت في شئ منها خرج من كونها في معنى لا الحان في الغرض التي هي في ذلك
 معناه من كل وجه وله مؤيدات كثيرة يظهر من هذا المقصود ما هو في مسخين قال في الرد
 وغيره بالتحقيق وسكون النوى في قوله تعالى إن كان من الجوارب الشديدة وجوه النوى
 قد خرج به في غاية البين والغرض القاموس مع انه فيه زيادة طابق لمجدد وان كان قد وجب
 جوبه فهو مع كونه قليل الحد من العبارة فيه انما كان وجوبه بالتحقيق ولا حذر والكان
 تخميناً في هذا من غير أن مسخين بجملة أو كان في أكثر المسخ فكونه عبارة المان عليه
 أو على ما هو المأخوذ من عدم جواز المسح على غير الجنبين وإن كان في الجنب أو الجلب وقد يفسر
 الهداية وسائر المعربات بعدم جوازها وأما على نسخة أو مسخين فلا إجماع أصلاً على كون
 مسخ المان عليه رافعاً عن المسح تمام وقت أحدث فيمنع ما ينام أحراراً عن وضوء المسح
 كوضوء العذر والمسخة ومنه تسلسل القول في المسألة التي هي في خروج الوقت والمسخ
 أو المسح فيه ثم وجد المان فانهم لا يسجد لعدم التمسك على وضوءه كما في المسألة في خروج الوقت
 بطلان الحديث السابق وكذا ما لا ينافي مع ما ذكرناه من أن رافعاً لا مانعاً في مسخ الجنب

مسألة
 في المسح على الجنب
 إذا كان ميتاً
 أو عاقلًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا

مسألة
 في المسح على الجنب
 إذا كان ميتاً
 أو عاقلًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا

مسألة
 في المسح على الجنب
 إذا كان ميتاً
 أو عاقلًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا

تقوية لغير المرتب لا من غير مرتب عليه كما يوم العبادة فلو ما حسن في عبارتهم أن قول المسألة
 التفصيل في وجوبه في عبارتهم لا يخلو عن نوع حسن فيكون مع أو أسبغ على طهارة كاذبة
 أحدثت في جوار المسح شرط وجوبه في اللبس كما في طهارة فانه لو لم يحدث غسل الجنب
 في جوار المسح أصلاً ولم يكن في الجوار المذكور لا يحصل إلا بعد غسل طهارة ولو بعد زمان
 حدوث اللبس لم يقبل من غير أحدث لأنه المناط طهارة على ما هو قولهم أو أسبغ على طهارة
 الطهارة فخطأ وكذا في حال وقت أحدث في قول الشرح ولا يقع في بيان ظاهره في
 الطهارة مع صفاتها الكاملة لا حدوث اللبس فيكون في المسح لا يجوز المسح إلا إذا قرئ
 حدوث اللبس على الطهارة وهذا مع كونه خلاف ما ذهبنا إليه من أن أحدث في قول الشرح
 وقت أحدث في قوله لا على عامة وهي كبر العين واحدة العظام وهي تجان الوتر في قوله
 من جوار المسح عليها كالأذراع وجنب وابل الطهارة فلو تفرج أن رسول الله عليه السلام
 مسح على عاتقه وحفته قوله والعنقوة وهي النجى العاتق والآن وسكون النوى ومن
 السنين ما ينفى عليه العامة قوله والبرقع ينفى العاتق ومنها للرداب والأكابر
 وقد خرج في العامة بأنه خارج قوله غسل الصقر وغسل الصقر طرية سباً وفصل الجلب
 بكبره وسكونه الخاء أجمعه ظن قوله أنا هو بما يستعمل في كلف من وجهين الأول
 أنه المان بام يفضل عن العضو لا يصير مستغنياً فخطأ فليكن في قوله هذا يؤيد ما في الفتا
 في مسلة أخرى من أنه قال في الرد المان المان المان المان المان المان المان المان المان المان
 الاستعمال لأنه عضو واحد في أنه المان المان المان المان المان المان المان المان المان
 صفته المسح على الوجه المسنوب وكونه شئاً مستغنياً لا يقدر إلا بظهور الاستعمال في قوله
 اتفاقاً فليكن في قوله في مقرر أثبت أصابع علم أنهم ذكروا قدر الآلة ولم يذكروا
 قدر المسح لأنهم استغفوا به عنه بناءً على أنه أو أسبغ بالاصابع فقد حصل الغرض في
 كونه المسح به كلياً أو كونه فيكون بناءً على ما لها جميعاً كذا في الرقيق وأما اعتبر
 أكثره أصابع الرجل في المسح كالحق لأنه المسح يقع عليه وهو أكثر المسح فاعطى
 حكم الكل كذا في الكفاية في كونه لانه ليس بيد الغسل بدليل أنه يجوز مع

مسألة
 في المسح على الجنب
 إذا كان ميتاً
 أو عاقلًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا

مسألة
 في المسح على الجنب
 إذا كان ميتاً
 أو عاقلًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا
 أو مجنوناً
 أو صغيراً
 أو امرأة
 أو كافراً
 أو مشركاً
 أو فاسقاً
 أو منافقاً
 أو كافرًا

از من و صورت ابد که در آن است

القدرة ولهذا ذكر العذرة في تحفة كسر الرأس وشرطها العذرة في كسر الحنف تحفة كسر
 اذ كل واحد منهما يدرك الاول اظهر لانه طهارة بالما فلان يتقوا الله كالموتى ولا
 بعض الوضوء فصار كسر الرأس والحكمة كذا في التبيين قوله وليس فرغته ايام ولباها
 وفي جوامع الفقه انه بعد ثلثة ايام يسجد على حفته خوف البرد اذا عذنا واما عند ما كنت
 ان فتى في قوله القديم فلان ثمانية لمدة المسافر قوله من حين احدث لا فزوت للبس
 وذهب اليه ابن السبكي مستدلا بان جواز سبب فيغيره من زفته ولا من حين السج كذا ذهب اليه
 الاوزاعي وابو ثور واحمد وحنبل في التفسير لاجل فيفتي من زفته قوله اذ لا يجمع آه الى
 في وظيفة واحدة وعمرس الرجلين واما في غير الواحدة فجزاها على كل الوجه واليد
 وسج الرأس والرجلين قوله وكذا اذا ادخل الماء آه كانه وجه عدم عد الحصى اياه
 توافق لمائة الاختلاف في غير قيل في بعض المعبرات بعد نقل ما في الشرح وذكر انه لا يتفق
 المسح على كل حال قوله وفيه اذ تبتل اذا انقضت مدة مسحه وهو في وضوءه ولم يجد
 فالحاج انه يضي على وضوءه لانه لو قطعها لستم ولا حظ للرجلين في التيم كذا في فادى فاض خانه
 قوله لا يجب الا غسل جلديه وانما وجب لانه احدث ابن ابي القاسم في التيمين وقال ابن
 ابي بيل المسح فاقم مقام الغسل والغسل قد مضى وبس حفته ثم نزع لم يجب عليه غسل الرجلين
 فكذا اذا اوجب لانه قام مقامه شرعا وقت مفر فاذا مسح لا يقوم مقامه كطهارة
 التيم فانه قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا مسح الرأس ثم صلى الشربة لا يبره اعادة
 المسح قلنا يشعر من الرأس حفته في كسر الرأس كلف الحنف فانه مانع من رتبة الاحدث الى
 ما كنت شرعا فاذا زال اثر الاحدث التيم اي لا يجب غسل بقية الاعضاء احرار عن قول الشافعي
 فانه يقول عليه في تعيد الوضوء فيمنع ان يكون له فعل في رتبة التيم غسل سائر الاعضاء عذرا
 مراعاة لسنه من الاولاء ولكن لا يوجب جوارحه احد من العلماء قوله مروى في حفته رحمه الله
 اذا اراد نزع حفته لصلواته في حال عفته بقتل مسكه واما اذا زال العتب باعتبار جوده الحنف
 وصدر القدم في موضع فلم يطل الحاقا ببل من مضمون المسئلة فيمنع ذلك انه يترجمهم ثم ذكره
 فلو قلنا يتبطل المسح باجتماع الغيرة القصد في كسر الرأس في الحجج البتات واما عند اجزائه في كسر

۱۰۰

ویرا و ان صاحب المجلد من هذا المجلد
يبيع ان كان في المجلد من هذا المجلد

فأما موضع القدمين في موضع
الاصابع والقدمين في موضع

بغیر از نهانی و مخفیانه و در درانی ^{علی} مستحق

و قد تم في الحزب جوارح على عطف بلوك غار
في سنونو عند الكهف و قد علمت ان الذي بين
الحصن على الجبل و علمت ان الذي بين
خدا تاسع قبل ان دخلت وهو اوان في الكهف

الامام غفر له وجميع المسلمين
والمؤمنين المستحقين للترتيب
الوطيف من اليد والرجل

خروج الكثرة القدم كما يشعر بالنظر العذري وعليه الفتوى وعند هذا الفتوى على انه لو لم يكن
 من الخلف على الرجل ما بين المسح وهو قد غلبت اصابع يديه المسح عليه بان خروج ما كواه خلفه
قوله اصغره في قوله اصابع الرجل اصغره بان يخرج اصابع يديه المسح عليه بان خروج ما كواه خلفه
 رواية الحسن عن ابي المعبر اصابع اليد لانه ان المسح وما لا يصغر اخره في قوله غسل اليدين اكلوا
 حيث قال المعبر في اخفى الكبر الاصابع انما كان اخفى عند الكبر واصغره انما كان عند اصغره
 وانما اعتبر في اخفى اصابع الرجل لانه اخفى يمنع قطع السرة وتنازع المشقة وانما فعل الرجل
 غسل المسح انما يأتى اليد والرجل محذوف الفعل مضى الى ان لا يصل الى الرجل فلذلك اعتبر في
 المسح اصابع اليد وفي الخوف اصابع الرجل كذا في شروع البداية **قوله** لا ما دون رداءه في قوله
 زفره وانما في قوله الاكثية وفيه المسئلة اربعة اقوال شمول المسح في العنق والكبير
 هو من باب زفره في شمول الجوارز فيها وهو من باب سبابة الثوب وقد روي عن ابي
 والفصل بين العنق والكثرة وهو قول علي بن ابي طالب والقول بعزل ما ظهر القدم ومسح ما لم يظهر
 وهو قول الاوزاعي ووجه كل منهما ذكره **قوله** في التحنن جاز المسح بين رجلي الرجل في
 التحنن ايضا لان الرجلين صارتا كعضو واحد لولا ان كانت خطاب واحد واجبة بينهما
 كذا ذكره في حكم شرعي وخرف امر حتى فلا يلزم ان فيه لعضو واحد كذا في قوله في قوله
 ولم يذكر ما اذا سافر فلو كان وينزع انه سافر او اقام بعد ما كان ذكره الله ايضا فانه
 ذكر الله متعينا عنها لظهورها كما اشار اليه في **قوله** المسح على الجبهة وهو تحنن اليدين
 يخرجها العظام المسئلة **قوله** ثم لا يشترط كونه اجبة وانما شرطت في اكلت ودونها تربط
 غالباً حال العدة والعدو كونهما فيهما متعينا الى اخرج المسح لا يشترط الا كونهما فيهما
 وقد اشار الحق الى هذا في اضافة الجبهة الى الحديث **قوله** واذا كان في اعضائه شقاء
 وهو علم الشين يراى به في الشئ الذي هو واحد شقوق منها كمال استعماله في غير موضع عند
 حيث قال وهو في الاصل مصدر تقول يد فلان به ورم عليه شقوق ولا تقل شقاء انما اشار
 وآكل كونه بالذات وبشرقي فيسبب انفسها ورتبا تقع الى او طعنها ويؤبد
 وقوع الشقوق موقوفة في غير موضع المعبر **قوله** ويجب العلم ان اوله قد ذكر بعض الفضلاء

قوله لا يفصل بين الدين فتوكلة كالمسألة لانه طهر فاسد لا يصلح للفصل بين
 الطهين فذلك لا يصلح للفصل بين الدين لانه اقل مدة الطهر من عشرة غروباً
 ووجه فاسد وبين صفة العتق والفساد من امة والفساد لا يتحقق به احكام الصبح شرعا
 وانما قال وان كان الشهر عشرة ما يصلح ان كان منقضاء من قول السبع او اكثر فوجه
 ودفعناهم انهم اذا ما كان الشهر عشرة فلهذا حفظوه على هذا القول فقط ودفعناهم
 الحجة الباقية فان العتق من قول السبع امرأة عادت بها في اول شهر فثبت فثبت
 قبل ان ياتي يوم يومها ثم ظهرت مستها ثم رأت يومها ففقدته مستها فحين اذا جاء
 الرئي عشرة لاحاطة الدين بزمانها عادت بها وان لم ترفق شيئا واما اذا لم يجاوز فلو لم
 جميع ذلك حجتا وكذلك لو رأت قبل مستها يومها ثم ظهرت او يوم من مستها ثم رأت
 ثمة واما ظهرت او يوم من مستها ثم استمر لها الدم فحينها مستها هذه وان كانا ابدا
 الحجة وختمها بطهر لوجود الدم قبل وبعد فجزاها به اذا كان قبل فحفظ ولا يختم به
 فتم به اذا كان بعده دم لا قبل انتهى كلامه فظهر منه انه تصوير البدن والختم معا بطهر لا يكسر الا
 فجزاها عاده معروفة **قوله** يستمر بعد الغنى المستغنى لانها في سائر الاوقات لانه قودا
 وتفاصيل شتى منبسطا على طين القمارات العقل والاستفهام في غنى عن عبارات شتى
 بموجبها **قوله** وزدوا في حجة انما الطهر لا يفصل ان احاط الدم بطرف
 الطهر في عشرة ايام واقل هذه الرواية التي احتجنا بها المصنف من قول السبع
 لانه لا يشترط الا حاطة في عشرة ايام ووجهه من رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة
 يشترط مع ذلك ان يشترط احاطة الدم بطرفه في عشرة ايام او اقل كونه الدين
 نصا ما يقع ثمة ايام ويالها وان لم يكن كل واحد منهما نصا به وانما هو قول السبع
 لاشتمالها على ما مع امر زائد هو شرط النصاب **قوله** وعند محمد بن زائدة رواية اخرى
 فانما يسمى كانه رواية عن الاظم وهذا هو الحق من الاول والثاني لاشتمالها على ما مع
 زائد هو شرط كونه الطهر سوا الدين او اقل **قوله** ثم اذا صار الطهر المتخلل
 عند محمد بن زائدة ووجهه في عشرة ايام او اقل ذلك الطهر الصابر وما فيها من ذلك عشرة

مكشاة برزخ وادخله ايام طهر ثم رأت
 برزخا

فوقه

قوله هو فيها صفة عشرة وقوله طهر آخر فاصل وجده وقوله فانه بقية وما جازا لقوله فان
 وجده وقوله الا في قول السبع مستها من قوله فانه بقية وما جازا كونه
 احد الطهرين وما لم يجز ان يجعل الاخر متبعية وما كانا بظهر جميع ذلك في المثال الاول **قوله**
 ولا فرق انما يقع في المسائل في الشبهة الاولى وانما كانا بظهر الثانية كونه في المثال الثاني
قوله يفصل مطلقا انما غير متبعية باحاطة الدم للطرفين في المدة وكونه الدين نصا ما يكون
 الطهر سوا الدين او اقل هذا القول في قول السبع انما هو في طرفه النقص فانه يجعل الشبهة
 فافوتها فواصل مطلقا **قوله** ثم يومها واما علم ان كل لفظ فانه ثم بقية فدم وهو لفظ
 فانه ما لم يجرى فيه طهر **قوله** عشرة الاولى انما اولها دم وعاشرا طهر وعشرة
 الاربعة انما طهر **قوله** السنة الاولى منها انما عشرة ايام وجها **قوله** بالوكلا
 ذلك انما سوا كل علم بقية كونه حجة استحاطة عند ذلك كما علم ان النكاح لا طين
 في الاصل فانه في وقت في الطهر المتخلل كذا في قوله في رواية السبع **قوله** وكذا الصفة المشبهة
 الميم وكونه الشئ الميم وكونه الباء الموحدة لئلا السبع من الحجج واشتج النوب من الضيق و
 المراد منها الصفة القوية بوجهه توصيف ما بها بالضعيف **قوله** وقرب الى البياض
 بيل **قوله** وانما قدمه لانه شروع منه في بانه وجهه عدو للمع من قرب ما جازا البياض
 حين جعل سنة الاول من عقب بانه المدة ثم قلل بينها وبين مسئلة الطهر المتخلل من احكام
 فقال واخبر بسبب طهر الحائض الصلوة اذ واجه ان وجه حسن ترتيب المعن فحابة
 اجابا **قوله** يمنع الصلوة وانما عدل عن سبب طهر بانه سبب بقية الوجوب على ما روي
 التوجيه في التقييد كما سوره فحفظ الصوم على الصلوة لا يخلو من نوع بقية لا في المسألة
 منه منع وجوب الصوم ايضا مع انه اصل وجوبه ثابت في حال وجوب الاداء متاخر
 كما يفرغ عنه قول الشرح كما لا يمنع وجوب الصوم ولو قال ويوم عليها الصوم كما خالف
 عنها **قوله** يمنع من ادائها فوجب النفا فانما قبل ان وجوب النفا يستتر على وجوب
 في الاحكام ولا فرق بين الصلوة والصوم في انتهاء فينبغي ان لا يجب قضاءه كما لا يجب
 كالصلوة قلنا لا نسلم انه لا يجب ادائه لاجل وجوبه في الصوم حيث قال سطر في الكمال

لما ذهب اليه ابو زيد الجبلي في السبعين سنة

فانه عندنا من سبب طهر ما كانا بظهر
 سبب طهر ما كانا بظهر

هذا شروع في هذا احكام الطهر المفهوم في البنية وغيرها
 اشترط ثمانية منها يشترط فيها الطهر والنفس والاربع
 تحقح بالتحقق ووجه النقص انما الثانية فترك الصلوة
 لا انقصا او ترك الصوم انقصا ووجهه الاخر
 في المسجد ووجهه الطواف بالسبب ووجهه قراءة
 القرآن ووجهه من المعنى بوجهه خلاف ووجهه
 جماعها والظاهر وجوب العتق عند قطع
 الحيف واما الاربع فالتقاء العدة والاكتمال
 واحكام بكونها وانقضاء طهرها في السنة
 والسنة

فانه لا يملك ما في هذه المسألة من سبب طهر
 فانه لا يملك ما في هذه المسألة من سبب طهر
 فانه لا يملك ما في هذه المسألة من سبب طهر

قَالَ ابْنُ دُرَّةٍ وَأَنَا أَيْدِي الْمُسْلِمِ نَفْسِي أَوْ اجْتِبَاءُ
وَالْإِقْبَالُ أَيْدِي الْمُسْلِمِ نَفْسِي أَوْ اجْتِبَاءُ
شَيْئًا وَرَدَّ عَيْنِي كَانَتْ مَدَايِدِي وَأَنْ خَلَّدَ كَانَتْ
فَاصِبًا

مفتاح

و الله اعلم
و الله اعلم

وخرابه خفت بزارت اسرار نه در دل ایام
مستقر و مستقر علیه غیر است کرامت
صبح آوازها مکتب دار مکتب از ناله
مرا طبله در حق صافه العرشه در ایام
نهادند نه از ناله و مستقیم شد کار و کفایت
مستقر

کتابخانه عمومی

سنة ثمان مائة ثمانون وخمس مائة
عشرة من الهجرة النبوية
سنة ثمان مائة ثمانون وخمس مائة

[illegible]

عليه السلام
والعقل عليه السلام
منه الامور
عليه السلام

[illegible]

على رعايات الدولة وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه
تأخذ في انفسه في اقلها اتفاقا مع كونه
من طرف واحد وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه
على رعايات الدولة وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه
تأخذ في انفسه في اقلها اتفاقا مع كونه
من طرف واحد وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه
على رعايات الدولة وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه
تأخذ في انفسه في اقلها اتفاقا مع كونه
من طرف واحد وبتدبيره في اقلها اتفاقا مع كونه

مقدّمات يوسف في تجميع زوايا الفرائض
خامسة: انتم علم الاخر فخذوه في جعل الحقيقة
سنة في الفلك كما في الوصوف انما في الفلك

وہابیوں کی افواہ

تتمتع بالخير والبركات

[illegible]

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنَ الْقَوْلِ الْغَرِيبِ فَهُوَ بِإِيجَازٍ
الْقَوْلُ الْغَرِيبُ الْكَلِمَةُ الْغَرِيبَةُ وَهِيَ الَّتِي لَا تَعْلَمُهَا
الْعَامَّةُ وَهِيَ الَّتِي لَا تَعْلَمُهَا إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَالْقَوْلُ الْغَرِيبُ الْكَلِمَةُ الْغَرِيبَةُ وَهِيَ الَّتِي لَا تَعْلَمُهَا
الْعَامَّةُ وَهِيَ الَّتِي لَا تَعْلَمُهَا إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ الْعُلَمَاءِ

[illegible]

والصوم احتياطي وهذا لا ينافي في كونه حقيقيا فليست **قوله** موافق الطهارة من غير روبا
 يعني ان الطهارة المذكورة طهارة حقيقيا لا يكون اقرب من ذلك ولو طرفة عين حرورات ثلثة
 ايام وثلاثة عشر ايام طهارة ثلثة ايام وثلاثة عشر ايام والاول والثانيه حقيقين ولو ان الطهارة
 المتخلل عنها ولو طرفة عين فلا ولا حقيقين دون الثانيه كذا في النجاسة ودليل قوله عليه السلام
 واول ما بين الحقيقين من غير طهارة حقيقية عليه رخصتهم وذكر في الخط ان
 انه تعالى اقام الشهر في حق الآتية والصغيرة مقام الطهارة والحقيقين وما اخصف الاشياء
 ينقسم عليها نصفين فينبغي ان يكون نصف الشهر حقيقا ونصفه طهارة الا انه قام الدليل
 على نقصان الحقيقين من النصف فيبقى الطهارة على النصف وهذا الاستدلال منقول عن الشيخ
 ابو منصور المازندراني رحمه الله وفيه نظر لانه المقدور لا تعرف الا قوتها واما ما ذكر
 في السبوط لبيان وجه اخصر فيها حيث قال ان مدة الطهارة نظيرة الاقامة فحسب انها
 تقيد ما كان سقط من الصوم والصلوة وقد ثبت بالاجابة ان مدة الاقامة خمسة عشر روبا
 فذلك اقل مدة الطهارة وهذا قدرنا اقل مدة الحقيقين ثلثة ايام من ثبات حد اقل مدة
 فان كل واحد منهما يؤثر في الصوم والصلوة فكلما استند الى السماع بجعل الاخبار الواردة
 في مدة الاقامة واردة في ثلثين وبها يضاف ذكرنا فانها باب الدلالة فثبت بعد كذا
 الاكلية **قوله** ولا واحد لاكثر يعني ان مدة الصيام لا تسمى ما تسمى الطهارة وانما يستوفى
 عمره فلا يمكن تقديره الا بعد نصب العادة في زمان الاستمرار كذا في الشرح **قوله**
 الاصح انه مقدرة ان هذا قول اخبرين ابراهيم الميراني وقيل انتهى من قول الحكم الشافعي
 ان طهارة شهر انما هي العادة مأخوذة من العادة والحقيق والطهارة بذكر الشهر عادية
 اذا الغالب ان الثانيه يحضن في كل شهر مرة فاذا طهرت فقد طهرت في ايام عادية
 والعادة منتقلة من ثلثين فصار ذلك الطهارة عادية لها فوجب التقدير كذا في الاكلية
قوله لا ما يحتاج الى ثلث حقيقين بل يكتفي بواحد الطهارة وهو قول جماعة من علماء النجاسة
 فينبغي ان يزيد واحد ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حقيقها فلا يثبت ثلث حقيقين
 الى ثلث حقيقين مضافا وثلاثة ايام كذا في الزمان **قوله** المبداء روبر على صيغة العلم

او روي حديث في عدم اقل حقيقين وثلاثة ايام
 فيكون كذا في النجاسة

فيكون كذا في النجاسة

المغفور

والمغفور واختار صاحب النهاية الثانيه وصاحب العاية الاول وانما يستعمل الاحتياط
 على بناء القول كونه وانما لا ينافي لانه لا اختيار لها واستحاضة نصب على حال المقدرة كقوله تعالى
 ما دخلوا خالدين الى يوم عذوبة الدم على العشرة انها كانت مقدرة الاحتياط
 عند ابتداء رؤيتها الدم بدلا من زيادة ما في العاية **قوله** فيكون طهارة عشرين روبا لا ينافي
 ثبت ان اقل الطهارة خمسة عشر في ايام انما زاد على خمسة عشر طهارة لانه يجوز ان
 هذا بناء على الغالب ان الغالب ان الثانيه تحضن في كل شهر مرة فليست **قوله** الى اليوم
 الذي تراه الحال وكذا الدرر انما قبل تمام الطهارة وقبل ان يتبع نسيان طهارة
 كذا في العاية **قوله** ثم بين حكم الاحتياط في النسيان اذا انجس بوش العذر في حجب
 النسيان في غير طهارة فليست انما في طهارة في طهارة اخرى في يوم بعد واحد
 فمدة الدم لم يجر صلوته وانما كان غير طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة
 ما دام العذر قائما وقبل اذا اصابه خارج الصلوة بعد لانه ما دام على ان يمشي في طهارة
 طاهر وفي الصلوة لا يمكن التوقف فسطا اعتباره وقيل فصل ثوبه وقت كل صلوة
 مرة وقيل لا يجب عليه غسله لانه الوضوء عرفناه باليقين والنجاسة ليست في معناه الطهارة
 فيبقى فليكن باليقين للصلاة **قوله** ومن لم يقم بمسبحة او بمسبحة او بمسبحة او بمسبحة
 بوضوء اجرة وبما يملك مسبحة وقيل هذا تعريفه وخالفه الباقون واما في ابتداء الشك
 فيسقط دوام السبحة من قول الوقت الى اخره فليكن على سقوطه فانه لا يتم
 فيقطع في الوقت كذا ومنها احكام كثيرة ذكرت في العاية فليكن طهارة **قوله** في طهارة النجاسة
 بتبعية النجاسة فيكون العذر في طهارة النجاسة في طهارة النجاسة في طهارة النجاسة
 وضوء اخره وقوله من فرض غسله عند ما يصلي بالوضوء الاول في ذلك الوقت
 فرائض مقدرة ونوافل ونذور او واجبات وانما كانت اكثر من حقيقين ما دام الوقت
 المذكور باقيا كذا فيهم من تقرر العاية والعاية **قوله** او عاود وهو يوم الرأفة وفيه البيان
 المعنيين الدم انما خرج من النجاسة **قوله** او طهرها مثل سبحة او بوضوء او بغيره لا يبعد على
 انساكه وصاحبها من النجاسة **قوله** ومن لم يستطع الاطباء والفقهاء في طهارة

والصوم احتياطي وهذا لا ينافي في كونه حقيقيا فليست موافق الطهارة من غير روبا
 يعني ان الطهارة المذكورة طهارة حقيقيا لا يكون اقرب من ذلك ولو طرفة عين حرورات ثلثة
 ايام وثلاثة عشر ايام طهارة ثلثة ايام وثلاثة عشر ايام والاول والثانيه حقيقين ولو ان الطهارة
 المتخلل عنها ولو طرفة عين فلا ولا حقيقين دون الثانيه كذا في النجاسة ودليل قوله عليه السلام
 واول ما بين الحقيقين من غير طهارة حقيقية عليه رخصتهم وذكر في الخط ان
 انه تعالى اقام الشهر في حق الآتية والصغيرة مقام الطهارة والحقيقين وما اخصف الاشياء
 ينقسم عليها نصفين فينبغي ان يكون نصف الشهر حقيقا ونصفه طهارة الا انه قام الدليل
 على نقصان الحقيقين من النصف فيبقى الطهارة على النصف وهذا الاستدلال منقول عن الشيخ
 ابو منصور المازندراني رحمه الله وفيه نظر لانه المقدور لا تعرف الا قوتها واما ما ذكر
 في السبوط لبيان وجه اخصر فيها حيث قال ان مدة الطهارة نظيرة الاقامة فحسب انها
 تقيد ما كان سقط من الصوم والصلوة وقد ثبت بالاجابة ان مدة الاقامة خمسة عشر روبا
 فذلك اقل مدة الطهارة وهذا قدرنا اقل مدة الحقيقين ثلثة ايام من ثبات حد اقل مدة
 فان كل واحد منهما يؤثر في الصوم والصلوة فكلما استند الى السماع بجعل الاخبار الواردة
 في مدة الاقامة واردة في ثلثين وبها يضاف ذكرنا فانها باب الدلالة فثبت بعد كذا
 الاكلية **قوله** ولا واحد لاكثر يعني ان مدة الصيام لا تسمى ما تسمى الطهارة وانما يستوفى
 عمره فلا يمكن تقديره الا بعد نصب العادة في زمان الاستمرار كذا في الشرح **قوله**
 الاصح انه مقدرة ان هذا قول اخبرين ابراهيم الميراني وقيل انتهى من قول الحكم الشافعي
 ان طهارة شهر انما هي العادة مأخوذة من العادة والحقيق والطهارة بذكر الشهر عادية
 اذا الغالب ان الثانيه يحضن في كل شهر مرة فاذا طهرت فقد طهرت في ايام عادية
 والعادة منتقلة من ثلثين فصار ذلك الطهارة عادية لها فوجب التقدير كذا في الاكلية
قوله لا ما يحتاج الى ثلث حقيقين بل يكتفي بواحد الطهارة وهو قول جماعة من علماء النجاسة
 فينبغي ان يزيد واحد ذلك لانه يجوز ان يطلقها في اول حقيقها فلا يثبت ثلث حقيقين
 الى ثلث حقيقين مضافا وثلاثة ايام كذا في الزمان **قوله** المبداء روبر على صيغة العلم

فيكون كذا في النجاسة

فيكون كذا في النجاسة

فيكون كذا في النجاسة

مجله آفرین

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الحمد لله الذي اودع فيهم مع كبره من انوار تنفاسه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

^ع محمد بن عبد الرحمن شيخ صدر الشريعة وشيخ النظام
الشرعي الكونج مستوف

بالاول ويدرب باناء والثالث واقل عقل نظر الشرح الغاضل ما وقع الالة النسخة
 الاول فطوره ولا يقال ان الشرح لا يطابق المشرح حيث يفهم منه الادوار باناء ومن
 الشرح الاقبال بالاول والثالث واما عطف الثالث في النسخة المشهورة على الاول
 يفهم منه الادوار باناء والثالث ومن الشرح الاقبال بالاول والثالث ولو فرضنا
 اطلاق الشرح على النسخة الثانية يجوز ان يعقد الحائفة للمص ترجيحاً وانه فافيه حال
 فيكون هذا اقرضا معناه من عليه ويجوز ان يكونه ذائبا على ما صرح به من ان الترتيب
 بشرط بل لا موقوف على الرأى المتبلى بفعل يدرب على وجه يحصل المصوده سواء قبل
 بالاول والادوار وكذا حال الآخرين ومن هنا قال في المحقق اجماع الصغير والاستحباب
 بالاول والثالث ويدرب باناء واما عطف الثالث في النسخة المشهورة على الاول
 توفيقا بين النسختين والشرح مما لا يبيح ان يتفق به العقل **وهو** لانه المرأة تدرب باناء
 فلو ساء هذا موافق للدراية وموافقا الاول فلانة العقل تنقضي ان لا يقبل المرأة
 اولا اصلا ويوظف والثالث فلانة قال في نقلاهم خلاصة يدرب في الصف بآخرة الاول
 ويقبل باناء ويدرب باناء وكذا المرأة صبيحا وشيئا ونحن نقول فغني هذا الوجه
 قولنا في حاشية مواضع الحاشية الكفاية والرياسة والمرأة تفعل في الاحوال كالمشايخ يفعل
 الرجل في النساء ويجوز ان يعاد في المكث وجه القول المذكور بانقلناهم خلاصة ونحذف
 اجماع فليست فيه **وهو** ثم يرجى الاجزاء بآراء المحدث والحنابلة اجماعا في الكمال لئلا
 انزعي السيرة والعتد ونحو ما ذكره الصحاح **وهو** ويجوز اكثر من درهم حرمه اذا كان
 الحجاب قدر الدرهم ومع الدرهم في الخلع يزيد عليه لا يمنع الصلوة ولا يجب غسله في ما عدا
 الخلع ساقط لما ذكره تركه ولا يضمن الى ما في حجه من النجاسة من النجاسة فبقيت العبرة في
 فقط فانه كان اكثر من درهم يجب غسله والاطلاق **وهو** مع موضع الاستحباب وكذا
 يضمن في موضع المذكور الى ما في حجه من النجاسة واختلفوا فيها اذا كانت متعبدية
 كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من درهم ولم تجاوز من الخلع فيقبل بالوجه الاستحباب
 بالاجزاء وقبل بخلافه وبما اخذه كذا في الرياسة **وهو** ولا يستحب تعظم وكذا الحال في

[illegible]

لا إله إلا الله محمد رسول الله

و در این کتاب که از کتب معتبره است و در آن
تقریباً هشتاد و پنج باب است و در هر باب
چهارصد و پنجاه و یک بیت است و در هر
بیت چهار حرف است و در هر حرف یک
حرف است و در هر حرف یک حرف است

في نصف الجوانب كالمشيس وغيره وبذلك كما يستغنى به الانسان او غيره فعدته من الاجابة
 وكل من ترك احد ما في غيره واجبه بشئ من اجابته ام لا قال في شرح الانطع بحرية
 عندنا وعندنا في الاجابة ودليل اننا في ذكره في غاية البين **قوله** وكذا استقبال
 القبلة من اراد تفصيل هذا المقام فليست في انحراف باب بعد الصلوة من الهداية وشروط
قوله في انحرافه وهو انحراف الموضع الذي في الصحيح **قوله** في البين والاصح اخلافاً في
 في الاول وان كان في التفتوح والبول في الماء والظن الذي يستخرج فيه والطريق
 الشجر والمزورة ايضا انما عليها والبول في الماء والظن الذي يستخرج فيه والطريق
 او النوم على شقة السيرة في غير انقطاع المودود في كل من في الذكر واجبة
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 كل احد انما كان في انحرافه والظن في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 بطلان **قوله** كتاب الصلوة اقول في كتاب الصلوة اقول في كتاب الصلوة اقول في كتاب الصلوة
 العينية في كتاب السنة والاجماع والاشتهار والمثيرة بحسب الاجماع في النحر
 لها في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 الوسطى في الارض على النضية وجميع النضية في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 للوسطى في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 الوقت للوسطى في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 وجوب الاداء في الخطاب والفرق بين النفل والوجوب وجوب الاداء في الخطاب والفرق بين النفل والوجوب
 عبارة عن شغل الزمة وجوب الاداء عبارة عن طلب تفرغ الزمة ووضعه في امور الغفلة
 كذا في البينة في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 كذا في البينة في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 صلوة او تركها ادم على السلام حين انبطح في سجدة وانما عليه اليد والرجل والسرور في
 يرى في ذلك خلافه في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 فليكن العمل في السنة شراً يرجع من انحرافه في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

كانت اول صلوة
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

كانت اول صلوة صلاها الانبياء في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 وهو يصح انما هو علم الشمس غير منفرد للبيعة وانما ثبت **قوله** وهو الصحيح
 الكاذب وجه الخلاف الكاذب عند الاول والصادق عند الثاني في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 على احد **قوله** سورة الرزاق التي يفتحها في اصل اللغة الرجوع وفي الاصطلاح
 ما ذكره الشرح بقوله النفل الذي انما في به لرجوعه في جانب الاجاب
قوله انه يسور الارض الظاهر ان شرط تسوية الارض لانه استقامة النظر
 لانتاني الابهاد وهر كنه في ما بين الموقنين **قوله** اما يجب لنا ان يصير الارض
 مستوية اذا صارت بحيث لو صب منك ماء لسا في جميع جهات على توية
قوله او ببعض موازينه المقنين ان الذين يحرفونه القاعة في البناء وفي حرايت
 موازينهم ان قول المذكور في بعض كتب الامية **قوله** وترى عليها دائرة وهر كنه
 مستدير محيط به خط مستدير وقد تطلق على هذا الخط المحيط بها حرق به في شرح
 مجموعته كذا في قول الشرح بعد ان في خط الدائرة والمحيط الدائرة صريح
 في ان المراد منها هو الاول **قوله** ونسب الدائرة الهندية وقد سمعت من في حرايت
 الشيخ قدس سره العوزة انما نسبت الى دائرة الهند لانها واحدة منها في حرايت
 علم الهندية والاسطرلاب في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 والتمثيل في اللغة وانما كخط المنصب به لكونه سبباً لمعرفة مقدار الزوال
 الذي يعرف وقت الزوال في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
قوله بان يكون بعد راسه الى حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 المراد لانه اذا كان بعد راسه الى حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 على الاستقامة بالضرورة لانه بعد كل واحدة من النقط في الاحزاس و
 ايضا فلا يكون حادة ومنفرجة كما لا يخفى **قوله** وكذا في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت
 في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت الصحيح ان طبع الكس في كل من في حرايت

مناظرات

[illegible]

جواب
دره سلفه مستانده لا تعلق لها لا غرض از آنکه
دره

عبد الفتاح بن عبد الله بن محمد بن الحسين
آخو السيل في الجدار

کتابچہ از ادوار الصباح کذا فی المغرب مستقر

والتقرب والتكافؤ
والانجذاب والاندراج والاندراج

علا فی فراغ فالعشیرة فی العکبر باله فصل بعد از ارفاق و قوت بمغایر بصیرت حرار فالتفتة فی العکبر به و دو مانده از اقامت
النفس مغلوب قدر در این فقره و از اقامت انوار ذلک نوریت و باطل برکنج طست کما فی العکبر و بی نظیرت فایده که انوار صمد و انوار فاضله
نوریت و انوار و لغت و در چنانچه انوار تغییر و کمال از بیابان الشمس بشیرت و انوار که از انوار کمال و در ایشان
ظاهر

[illegible]

و لا نه فرماييد نطق السرافر هو الحديث البشير الموانه
و هو من بعد انشا

مکتبہ ہمدرد
۱۹۱۶ء

علا حسن نقر انصاف من حيث قالوا له و غير و ما به
و قد انكسر له اسراع فرقت حيث كان رايست
غير و قد انكسر له اسراع فرقت حيث كان رايست
تجديد مكنونه در دماغ بود و كجوب بود در دماغ بود
مهر

عنه ان فوجي من الانبياء في هذه الاوقات في جميع البلدان
وجي من ملكة من جنات النواظر هناك في اوصاف ملكة

علا فی فراغ فالعشیرة فی العکبر باله فصل بعد از ارفاق و قوت بمغایر بصیرت حرار فالتفتة فی العکبر به و دو مانده از اقامت
النفس مغلوب قدر در این فقره و از اقامت انوار ذلک نوریت و باطل برکنج طست کما فی العکبر و بی نظیرت فایده که انوار صمد و انوار فاضله
نوریت و انوار و لغت و در چنانچه انوار تغییر و کمال از بیابان الشمس بشیرت و انوار که از انوار کمال و در ایشان
ظاهر

[illegible]

سید محمد باقر

طوائف الناس

الحجج انهم طه وانما يسر طه وهو غلط
على هذه رواية منهم في غير

[illegible]

وحيث عدم النور وقت العبادة فلا ينفع الزفير فيه
لان افراد الغنوم في هذا الخطب الثالث ليس الا وحيث
نحوها

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الماء في قنطرة

قوله المصنف في كتابه في غريب الحديث في معنى الازالة وهو ما ذكره في التلخيص

نموده ما را بفرستاد، بفرستاد و بفرستاد

لا أخاره الله الشهيد وغيره آية الله عليه

على ان ينظر في باب النية المفسها ووقفها وكيفيةها
كما في العنايه

لما لا يخفى ان هذا من قبيل الكمال اعما دأعلى ظهور المدا منه **قوله** وسر عورة
 اة شرط بعض الشاىخ سر عورة عن كف خرورائى وجهه من حبيد وكان
 بحيث يراه لو نظر اليه لم يجز صوته وعانتهم لم يشترطوه لانهما ليست
 بعورة فحق نفسه لانه يحمل له السماء والنظر اليها وقول العامة اصح
 من رور ابنه شجاع عن اعظم والثا لانه لو كان محلول الحجب فظهر العورة
 لا يفيد صلوته كذا في السروى **قوله** والكف اة فيه اشارة الى بيان انه
 ظهر الكف عورة وهو ظاهر الرواية لانه الكف لا يتناول ظهره وعفا وفي
 ظاهر الكف وباطنه لب بعورتين **قوله** للشمع النازلة اى ما تزل الى
 أسفل من الاذنين فتيه احراز ان في القول ان في الرأس **قوله** وتحرى
 ولم بعد اة التحرى بذل الجهد ليل المقصود **قوله** في هذه مظنة اة قسيل صورة
 هذه الكسالة مشككة لانهما وصف في اللينة المظنة المصولة فيها جهة فيعلم
 حال الامام بهوته واجب بكون الصلوة قضا وبتركه نسيانا وبان
 الصوت لا يفيد الا تقدم الامام وهو لا يفيد معرفة جهة هذا خلاصة
 ما في العناية **قوله** فيه سائل اة اقول البدر من هذه العبارة كونهم خفف
 الامام في نفس الامر والشارح حملا على علمهم بانهم خلفه ثم تبرع عليه
 وقد كان يتخلل هذا في خلد حجة وقعت فيه المباحة الكثيرة مع بعض هؤلاء
 ثم وجدت في بعض الشروح قلت الحمد الذي جعل رأيي موافقا لرأي العلماء
 لكن ان يجاب من جانب الشارح بان يقال ان تقدير العلم فالأبد منه لانه
 لو لم يقدر ذلك لفهم انه لو كونهم خلفه ونفس الامر وليس كذلك فانهم
 لو اقدوه على اعتقاد انهم خلفه جازت صلوتهم قطعا وان تقدموا عليه
قوله هذا تفسير النية اة يعني مع بيان وقتها وكيفيتها ولهذا احسن حيث
 جمع بالكمالات السيرة امورا اثنه مغيرة والباب فلفظ قصد مقفول
 يصل من الوصل فانه مستعمل في الوصول فانه لازم وصلوة مقفول المقصد

وَجِبَالُهَا كَالْكَرْمِ وَفِيهَا نَخْلٌ وَبُرْقُوعٌ وَزَيْتُونٌ وَنَخْلٌ طَائِفَةٌ مِنْهَا نَخْلٌ كَالْزَيْتُونِ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

و بختیاریا خرد و در ایام و در ایام و در ایام
از کوه اقرب و در ایام و در ایام و در ایام
نقد و بختیاریا خرد و در ایام و در ایام
مشهد

عمر آنکه در نزد بعضی اصحاب صریح به مخالفان حکومت

تأليفه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عاشق قول و عدم افضل الصدوق طهر القنوة الغيام
مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

五

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

وذكره عند قاض خان وعند التتار انوا كالمدينه
انتر فضيه وهو الحق كذا في الاكثيه

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

الاعطاط والالتزام بالصالح **قوله** ويرفع رأسه بكبرية الرفع وضرب
السجدة الثانية التي هي الرفيعة عليه والكبرية سنة وتكلموا فمقدار الرفع
فقال بعضهم اذا نزل جبهة الارض في اعادة جاز ذلك غير السجدة
وتب من قولهم اذا رفع بقدر ما يجزئ فيه الريح جاز والافح وجب عليه
انه ان كان السجدة اقرب لا يجوز لانه يعد جاز وان كان الى الجوز
اقرب جاز لانه يعد جازاً فيحق السجدة الثانية وتكلموا في كراهية السجدة
كل ركعة دون الركوع فقال لا كراهية في السجدة الثانية في الركعة
تحقيقاً لا شكاً وقال بعضهم انما كان السجدة في الركعة الثانية في السجدة
وفي سجدة رابعة على رعدة وقبل الاولى نشية الى المبدأ والسانية الى العاقل **قوله** ولا
رفع يديها الى الارض يديه الآخرة السجدة الاولى والثانية يرفعها عند الركوع
ورفع الرأس منه واوله الجانبيين في تحريك الكتاب الآخرة الاعماد على رعدة
اخبرنا به البدر بنون الذين كانوا يولون النبي عليه السلام في الصلوة ورواه ابن
عمرو والي وغيرهما في رفع يديه في الركعة الاولى في السجدة الثانية في السجدة
بقول الاوتب اولى وروى عن ابي عبد الله في ركعة من ركعاته في السجدة الثانية في السجدة
التي هي الصلوة كلاماً بكنية لم يكونوا يرفعون يديهم الا عند افتتاح الصلوة **قوله**
وسند كايه يسود ورواه عنه آة وهو تحت رعدة الصلوة والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله **قوله** فيما بعد الاوتب
آة وانما يعل في الاخيرين كما هو الظاهر في قوله في الركعة الثانية في السجدة
كالابن **قوله** او كنت جازاة وتبيل في القراءة فيها واجبة في ركعة
ان كان عمداً وعليه سجدة ان كان سهواً **قوله** ويعيد على النبي عليه السلام روى
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله جازاً في ركعة من ركعاته في السجدة الثانية في السجدة
عليه السلام عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك فقال عليه السلام قولا اللهم

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

قوله

صل على محمد وعلى آل محمد وبرك على محمد وعلى آل محمد وادعهم فقد اذن الله
وبرك وتزكيت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم والعالين انك محمد **قوله**
ما يشبه القرآن اول الاثورة الاولى ان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين
اغفر لابي والاثورة البروقية عن رسول الله عليه السلام منها ما روى عن ابي بكر
انه قال له عليه السلام علي بن ابي طالب دعا ادعوه في صلوة فقال عليه السلام
قل اللهم اني ظلمت نفسي ظمناً كبيراً وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني
مغفرة فمغفرتك انك انت الغفور الرحيم **قوله** فلا يزال آة اشارة الى الغيبة
كلام السنن مثل ان يقول اللهم زدني علماً **قوله** والملك آة اشارة الى الجوز
في الاشارة الى انه المراد بالحفظ ليس الكرام الكاتبين فقط كما زعم بعضهم
انه يورثه ذلك وهو اشارة واحدة في مكية مكيت احسان واخر غير
مكيت السبات بل المراد به من معناه الملكة **فصل قوله** في الجملة آة وانما
لم يذكر الترويح والوتر بعد النفاة الى ما سطره الفاضل والاحسان
المستقلة **قوله** والمنفردة آة كاستقلال الليل فانه خير من النهار والليل
واكثر افضل **قوله** وخاف ضلالة ارجو ان يكون على اخبار صاحب المبدأ
والجوز على المنفردة في جهز القضاء كالاداء واجه افضل آة القضاء
يكونه صروف الاداة **قوله** وادنى اجماع عزة والمراد بالغير كونه
منه بكان سمع فيه صوت يرفع عنه ما يرفع الضاد اذا قرأ الامام في صلوة
الخافئة بحيث يسمع رجل او جلان لا يكون جهز آة بسم الله **قوله** وغيره كاستقلال
على الذبحة وجوب سجدة السلاوة والاباء والشيخ **قوله** وجهزها آة اشارة
والسورة لانه اجمع بين اجماع الخافئة في ركعة واحدة مردود وروى ابنه سماعة
عن ابي حنيفة وابو يوسف رحمهم الله انه يكره في السورة حفظ ابناء كل منهما
على ما كان في الشيخ هو الاول **قوله** ومن القراءة آة اشارة الى مقدار ما يجوز
الصلوة الآخرة في القرآن آة واحدة طويلة كانت وقصيرة عذبة غير انما

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

كانت كمن؛ فمضاعف اختلاف بين المشايخ وأنه كانت كلمة واحدة كذا
 شأن أو قول واحد كمن فحينئذ اختلافهم وعند ما تكثر آيات أو واحدة
 طويلة وقولها وآية عند أيضاً ولو قرأ آية قصيرة ثلث مرات لم يجز عند
 قيل يجوز وقبل فيه اختلاف المشايخ ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة واحدة
 مراراً حتى يبلغ آية لم يجز قال في شرح القدر ولو ذكر آية طويلة في ركعتين
 الأصح أنه يجوز عند الأعظم **قوله** ولكن في رواية الألبانية الواحدة بغير قراءة
 الفاتحة يسى لترك الواجب الذي هو الفاتحة مع تمام السورة أقول فتبين
 بعض شرح آية الوفاة الآية بالقصيرة لكانت تقصير عند رايها عدم الآفة
 في الألفاظ بالطويلة مع أنها دالية تدل على أنها من ترك الفاتحة **قوله**
 وأئمة آية من الفاتحة الآخرة والقرآن **قوله** وسكوت الإمام آية جواب
 سؤال فقيره لم لا يجوز أن يكونان اتفاقاً المنزلة بسكوت الإمام بغيره المأموم
 فاجاب بأنه وضع الإمام بغيره، وليست المأموم فإذا قلب وجد قلب
 الموضوع **قوله** أو ترهيب آية أو تخفيف من ترهيب خاف بغيره لا يتعد
 من آثار روية التهديد كالأبالي آية أو آية الترهيب وكذا حال الإمام المنفرد
 وهذا في الفرائض والواجبات أما في النطق فهو حسن لم يثبت حذيفة من آية
 قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
 الأوقف وسأل الجنة وما قرأ آية فيها ذكر النار الأوقف ولغو ما به منها
قوله أو خطب أو صلى آية أو غير من عليه الزئبق بأن الظاهر آية قوله أو خطب
 معطوف على قرأ فلا يقيم المعنى لأنه يقتضي أن يكون الخطبة والصلوة صلى الله عليه وسلم
 وأما في نفس الصلوة وليس المراد أنه يصح أن يخطب أو صلى الله عليه وسلم الخطيب
 على النبي صلى الله عليه وسلم وقد حكف الأساذ في جوابه حيث قال وهذا لا يمكن
 يمكن الدفع بأنه يكون المأموم بمنزلة من شأنه أن يقرأ ويجعل قوله أو خطب عطفاً
 على قرأ الحمد وف بعد قوله لا يقرأ المأموم فالجواب لا يقرأ المأموم إذا قرأ الإمام

والجواب قيل المصنف كذا في غير ما يقتضيه
 وينتصب رعاية للأدب في تفرغ نفسه
 سؤال الجنب والسعة في النار كذا في الكفاية
 وغيره

ذلك وانما المراد

الركعة الأولى

بل يستمع وينصت وإن قرأ آية ترهيب وترهيب ولا يقرأ المأموم إذا
 أو خطب إمامه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم يستمع وينصت أقول في كتاب
 هذه الحقائق نصريح بورود الاعتراض على ظاهر عبارة الأكا **قوله** وهو
 قريب من الواجب آية في الجملة شبه بالواجب في القوة لقوله صلى الله عليه وسلم
 الجماعة من سنن الهدى لا تختلف عنها إلا ما فني وقيل وأجبه وتسميها سنة
 لوجودها بسنة هذا عندنا وعند الشافعي وفرض كفاية وعند بعض أصحاب
 الشافعي وأكرهوا الطهور واحد من جنس فرض عين كذا في البحار وقال
 أصحابنا لا صحة لقول من يجعلها فرض عين لأنهم سيحدثون آية مؤنة لقوله
 فاعاد ركوعهم إلى الركوعين أو يجز الواحد وذلك لا يفيده الفرضية **قوله**
 بالسنة آية أي بالحكام الصلوة محبة وسألا لأنه الحاجة إلى العلم الشرعي بالخط
 إلى غيره لكن هذا بعد ما يحسن من المرأة قدر ما يجوز به الصلوة ولم يرفع فيه
قوله ثم تلاوة آية الروع هو الاجتناب عن الشبهة كما أنه التقدير هو
 الاجتناب عن المعاصي **قوله** ثم الاستساقاة وزاد بعض الفضلاء الحسن
 وخلقاً والأشرف نسباً والآنظف ثوباً ثم فرسح الوجه بمسحة صلوة
 اللبيل اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم ثم من كثر صلوة بالليل حسن وجهه بالبنار
 وفرسح يده بطنه بحسن العشرة بالبنات وعلى الجميع بقوله لأنه في هذه
 الصفات تكملة الجماعة ثم قال وإن استؤذنا فليقرعوا أو يجنوا إلى القوم كذا في
 الشروع **قوله** فإنه أم عبد آية تفريع لقوله فالاول لا إمامة آية لا عبد
 لا يفرغ للعلم ولو وجدنا شكاف الكس في متابعتهم باق وهو يفيض إلى
 تغلب الجماعة والاعتناء قد غلب فيهم الجهل والعاشق لا يهتم بما روي به
 والاعمال لا يقدرون بوقت الجناس وبدعة السبعة مفضل إلى عدم الاقتداء آية
 سيما في الأمور وليس لولد الزنا أن يقرئ بقرئ به **قوله** وتقف الامام
 وسطهم أو يفرغ لوصليين جماعة جازت مع الكراهة بالاجماع سواء تقدم الإمام

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 في كتابه من شرط القاضي
 في كتابه من شرط القاضي
 في كتابه من شرط القاضي

وقد أحسن صاحب جنت جمع هذه المذاهب الثلاثة فثبت
 سنن الجماعة ليس فرضاً كمن اعتل أن بعض فرض الجماعة
 فعلية جهنم وأحمد بن محمد بن حجاز الصلوة بدونه الجماعة كما خرج
 به في شرح البحار فحينئذ خوف عظم علمنا كذا في مسئلة

ليس المراد بالآية في المصطلح الذي يطلع المأموم ويظهر الإمام
 والالامات الجماعة في ذلك كما أن المصطلح لا يفرق ولا يثبت
 المأموم ترك غير الوضوء فلا يفرق بين المأموم والمأموم
 حيث جعلنا في المتن فيكون الأدب العاشر
 كذا في العوايد

فان قيل هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 اقتضائه ان يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 اربع ركعات بزيادة ما في الكافي في غير قوله انما هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 لا بد من الاخذ بما هو عليه من قوله انما هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 فضيلة فرضه خلف الفرض مع قوله انما هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 فقد ساد في جهل ما هو المصلود الفرضية الواحدة فربما لم يوافق ذلك ذكره ابن بطال في شرح الخبر

او توسطت ولكن الافضل المتوسط لجانب البس واما انهما لم يعم
 ضلوا عن الحكم **قوله** لا الباقية ان لا يكره حضور الجاهل ما سوا الظلمة المحضة
 والعصر فلا يكره حضوره من لصلاة العبد عندهما بانها على ان يمسكها
 من غير ان يكون الا في الصلاة في الفضة قال في الثقلين الفتوى اليوم على الكرامة
 في كل الصلاة ومتى كره حضوره المساجد للصلاة فلان يكره حضوره من
 مجلس الموعظة **قوله** والباب عندنا انما هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 يكون التيمم طهارة ضرورية عنده وفيه عندنا ما يصرح في اتفاق اصحابنا
 في الاطلاق كما هو المشهور من ان التيمم طهارة ضرورية عند جميع علماءنا
 ومطلقة عند الشافعية بخلاف محمد بنهما مخالف للاتفاق المذكور
 وقد كمل الاكل في المقام في غنيته حيث قال علم ان التيمم طهارة ضرورية
 باتفاق علمائنا الى قوله انما هو انما يقتضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 اصله وناقض كلامه **قوله** بناء على فضل الرسول عليه السلام ان لا يمسكها
 آخر صلوة فاعدا والقوم خلفه قيام **قوله** والمستقل بالمفروض ان
 اقام ثمة هذا وعكسه واقتداء المفروض بالمفروض مختلفين ولا يصح الا
 الاول لانه مطلق الشبهة كاف في صحة النقل الفرضي بغيره من العكس بان قراءة الاخرين فرض المستقل وفرض الفرض فوجب ان لا يجوز له ان يقتضي الفرض المستقل فاما
 بخلاف العكس والحاصل ان اماره محبة الاقتداء بجوابها، احدهما
 على الآخر للمنفرد في المختلفين والمنفرد لا يصح له ان يبنى فرضا على فرض آخر
 فلا يقتدي بغيره كذلك وكذا لا يصح له ان يبنى الفرض على النقل واما
 العكس فيجوز له وان كان مكرها فيصح الاقتداء بغيره اما وجه عدم محبة
 الثاني فلان الاقتداء بنا، امر وجودي وهو مباحة كخلف الآخر في افعاله
 بعبادتها وبنائها، الامر الوجودي على العدم غير محقق ووصف الفرضية
 معدوم في حق الاقام فيما نحن فيه واما وجه عدم محبة الثالث فلان الاقتداء
 شركة في النجوم ومواقفه في الافعال واما لا يوجد في الاخذ بالاعتدال

بزيادة ما في الهداية وشرحها مستله

على ان يصار اليه عند الضرورة والبرهان في العلم
 ومنه يعلم ان مقتضىها مطلقا عن موقفة
 بوقت بخلاف المسألة كذا في الغاية
 مستله

من اراد ان يثبت في غير ما عرضنا
 عن كتب تامة الا في هذه التطوير مستله

في غير ما عرضنا
 عن كتب تامة الا في هذه التطوير مستله

وهذا ما فيه

وفعلنا وانما قيدناه بالمتقين احراز اقتداء، مفروض بمفروض في اداء،
 وقت واحد واقدا، احدا القاضين بالآخر في قضاء ظهر منسب واحد
 مشافهاتهما جارية اتفاقا واما اذا كانا احدهما مؤذيا والآخر
 قاضيا او احدهما قاضيا ظهر والاخر عاصرا او احدهما قاضيا ظهر
 والاخر ظهر الاربا، او ظهر منسب آخر فلا يجوز اصلا ولاشارة الى هذا
 وصف المص الفرض بالآخر بزيادة ما في الغاية والكوجبة بزيادة ما في الغاية
 حيث قال وفيه بقوله فرضا آخر لانه لو صلى فرض الايام اداء او قضا
 يجوز بالاجماع ان يجوز اقتداء القاض بالقاتن اذا قاتا فرض واحد
 من يوم واحد **قوله** وطاهر بمجذورة وكذا لا يجوز اقتداء معذور بمعذور
 انه اختلف عندنا وانما لا يجوز الاقتداء بالمتقي **قوله** وقارنى باقى اه الى
 منسوب الى الامم اسروا وكما ولدته الله والمراد به حيث ما ورد في الكتاب
 واحديث ولك العوب من لا يحسن الحظ ولا يقرأ شيئا ومن احسن قراءة
 آية من التبريل خرج عن كونه امتا عند ابي حنيفة رحمه الله وثمة آيات
 او اية طويلة عندنا ما رجمها الله فحجوز اقتداء في حفظ التبريل لانه
 فرض القراءة يتم بما ذكرنا من المقدار **قوله** لانه الاقتداء شركة او لا يقل
 هذا مخالف لقوله فيل في ادائه بعد ايجازات المستقل بالمفروض
 لانه المعبرة بين النقل والفرض اشتد منها بين الفرضين لانا نقول لا يتم
 ذلك لانه لكل واحد من الفرضين امره مستقلا منسوبا في القوة والفضل
 فلا يجعل امر واحد ولا احدهما تابعا للآخر بخلاف النقل فانه ضعيف تابع
 للفرض فكانت لا وجود الا للفرض **قوله** ولا قراءة الاولى والآخر في
 ان التطويل سبب في فقط عندنا ما رجمها الله فحجوز اقتداء في حفظ التبريل لانه
 كلها من المعبرة في التطويل بالآيات انه كانت متساوية او متفاربة من
 حسب الكلمات واخر وفيه اذ كانت متفاربة من حسب ذلك

وقيل ان منسوب الايام الى العوب والامر انما هو العلم
 واقتداء به في سائر الايام والامر انما هو العلم
 مستله

على
وعنه يوسف ان الشكر ثلاث لان الامام يتقدمها كما يتقدم الشئ وعنه ان الشكر كالاشارة
فتركت الصلاة المكتوبة ولا يسهل العرف والاشارة الصفوف في الزيادة ما في التبيين مسهولة

فالمعبر بالكمالات والكروف في مقدار زيادة احدهما على الآخر فمنهم من اعتبر
الثلاثين والثلاثين وهذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فاجوز وان شئت
التفاوت واما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاتفاق اقول
مخالفة لارسلته عليه السلام فرائع اول الفجر فافهم من قوله
وفرائعها الفجر هي خمس وخمسون او ست وخمسون آية فليست بل ولا يعتبر
بالزيادة والنقصان بآية واحدة لانه عليه السلام فرائع المغرب المعروفة
والثانية اطول من الاولى ولعدم الاحتراز عنه في غير ذلك وهو مدفوع وهذا
في الفرائع واما في غير ما فغني يوسف ان زيادة احدى الركعتين على الاخرى
مكروهة وقيل ليست بمكروهة لانه امر النوافل اسهل من الاصل فاجازت
فأجمع القدرة على القيام كذا في الاكلية قوله بانه يقوم غيبته آية لانه
عليه السلام صلى الله عليه وسلم تسجد او اقامه غيبته فانه قلت الحكماء في التوجه
الذي اى نافله برقة قطعت آية التوجه كانه فضا على النبي عليه السلام
فكانه اقتداء به عم اقتداء متفق من كذا في العناية قوله بوجوبه
وفي شرح الطحاوي لا يجب على الامم اعلام انه بغير طهارته فلا ياتم بركه
قوله فانه حادثة اعلم انه الحادثة المضيدة به ان يجاذي قدم الركعة
المستتمة عضو من الرجل في الصلاة سواء كانت من خارجه او حاليه
او من اجنبيات منه ثم المدة الواحدة نفس صلاة ثلثة واحده منيها
واخر غير ساربا واخر خلفها ولا تفرد اكثر من ذلك لانه الذي تدرت صلوة
من كل جهة يكون جالسا بينها وبين الرجال والمدة صلاة اربعة لا يجزئها
في جهة خلف اثنين وان كان ثلثا فتدبر بعد الاثنين صلاة من يجاذي
الى اخر الصفوف وقيل جميع الصفوف التي خلفت قوله قد ادرج
الاوليين آية مضار الاقوال والعارض بعد سوا وروى عن النبي في مثل قوله في
في غير رواية الاصول قوله لم توجد آية في الصلاة من الاقوال في جميع الصلاة

والا فانه لم يتقدم الركعة ثم تقدم المقدرة لا تفرد صلاة
مسهولة

اما خلفها

والا فانه لم يتقدم الركعة ثم تقدم المقدرة لا تفرد صلاة
مسهولة

فالمعبر بالكمالات والكروف في مقدار زيادة احدهما على الآخر فمنهم من اعتبر
الثلاثين والثلاثين وهذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فاجوز وان شئت
التفاوت واما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاتفاق اقول
مخالفة لارسلته عليه السلام فرائع اول الفجر فافهم من قوله
وفرائعها الفجر هي خمس وخمسون او ست وخمسون آية فليست بل ولا يعتبر
بالزيادة والنقصان بآية واحدة لانه عليه السلام فرائع المغرب المعروفة
والثانية اطول من الاولى ولعدم الاحتراز عنه في غير ذلك وهو مدفوع وهذا
في الفرائع واما في غير ما فغني يوسف ان زيادة احدى الركعتين على الاخرى
مكروهة وقيل ليست بمكروهة لانه امر النوافل اسهل من الاصل فاجازت
فأجمع القدرة على القيام كذا في الاكلية قوله بانه يقوم غيبته آية لانه
عليه السلام صلى الله عليه وسلم تسجد او اقامه غيبته فانه قلت الحكماء في التوجه
الذي اى نافله برقة قطعت آية التوجه كانه فضا على النبي عليه السلام
فكانه اقتداء به عم اقتداء متفق من كذا في العناية قوله بوجوبه
وفي شرح الطحاوي لا يجب على الامم اعلام انه بغير طهارته فلا ياتم بركه
قوله فانه حادثة اعلم انه الحادثة المضيدة به ان يجاذي قدم الركعة
المستتمة عضو من الرجل في الصلاة سواء كانت من خارجه او حاليه
او من اجنبيات منه ثم المدة الواحدة نفس صلاة ثلثة واحده منيها
واخر غير ساربا واخر خلفها ولا تفرد اكثر من ذلك لانه الذي تدرت صلوة
من كل جهة يكون جالسا بينها وبين الرجال والمدة صلاة اربعة لا يجزئها
في جهة خلف اثنين وان كان ثلثا فتدبر بعد الاثنين صلاة من يجاذي
الى اخر الصفوف وقيل جميع الصفوف التي خلفت قوله قد ادرج
الاوليين آية مضار الاقوال والعارض بعد سوا وروى عن النبي في مثل قوله في
في غير رواية الاصول قوله لم توجد آية في الصلاة من الاقوال في جميع الصلاة

فالمعبر بالكمالات والكروف في مقدار زيادة احدهما على الآخر فمنهم من اعتبر
الثلاثين والثلاثين وهذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فاجوز وان شئت
التفاوت واما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاتفاق اقول
مخالفة لارسلته عليه السلام فرائع اول الفجر فافهم من قوله
وفرائعها الفجر هي خمس وخمسون او ست وخمسون آية فليست بل ولا يعتبر
بالزيادة والنقصان بآية واحدة لانه عليه السلام فرائع المغرب المعروفة
والثانية اطول من الاولى ولعدم الاحتراز عنه في غير ذلك وهو مدفوع وهذا
في الفرائع واما في غير ما فغني يوسف ان زيادة احدى الركعتين على الاخرى
مكروهة وقيل ليست بمكروهة لانه امر النوافل اسهل من الاصل فاجازت
فأجمع القدرة على القيام كذا في الاكلية قوله بانه يقوم غيبته آية لانه
عليه السلام صلى الله عليه وسلم تسجد او اقامه غيبته فانه قلت الحكماء في التوجه
الذي اى نافله برقة قطعت آية التوجه كانه فضا على النبي عليه السلام
فكانه اقتداء به عم اقتداء متفق من كذا في العناية قوله بوجوبه
وفي شرح الطحاوي لا يجب على الامم اعلام انه بغير طهارته فلا ياتم بركه
قوله فانه حادثة اعلم انه الحادثة المضيدة به ان يجاذي قدم الركعة
المستتمة عضو من الرجل في الصلاة سواء كانت من خارجه او حاليه
او من اجنبيات منه ثم المدة الواحدة نفس صلاة ثلثة واحده منيها
واخر غير ساربا واخر خلفها ولا تفرد اكثر من ذلك لانه الذي تدرت صلوة
من كل جهة يكون جالسا بينها وبين الرجال والمدة صلاة اربعة لا يجزئها
في جهة خلف اثنين وان كان ثلثا فتدبر بعد الاثنين صلاة من يجاذي
الى اخر الصفوف وقيل جميع الصفوف التي خلفت قوله قد ادرج
الاوليين آية مضار الاقوال والعارض بعد سوا وروى عن النبي في مثل قوله في
في غير رواية الاصول قوله لم توجد آية في الصلاة من الاقوال في جميع الصلاة

على اولى من غيرها كالمقدرة منه

وكذا فهم في توريه الهداية مسهولة

فالمعبر بالكمالات والكروف في مقدار زيادة احدهما على الآخر فمنهم من اعتبر
الثلاثين والثلاثين وهذا بيان الاولوية واما بيان الحكم فاجوز وان شئت
التفاوت واما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاتفاق اقول
مخالفة لارسلته عليه السلام فرائع اول الفجر فافهم من قوله
وفرائعها الفجر هي خمس وخمسون او ست وخمسون آية فليست بل ولا يعتبر
بالزيادة والنقصان بآية واحدة لانه عليه السلام فرائع المغرب المعروفة
والثانية اطول من الاولى ولعدم الاحتراز عنه في غير ذلك وهو مدفوع وهذا
في الفرائع واما في غير ما فغني يوسف ان زيادة احدى الركعتين على الاخرى
مكروهة وقيل ليست بمكروهة لانه امر النوافل اسهل من الاصل فاجازت
فأجمع القدرة على القيام كذا في الاكلية قوله بانه يقوم غيبته آية لانه
عليه السلام صلى الله عليه وسلم تسجد او اقامه غيبته فانه قلت الحكماء في التوجه
الذي اى نافله برقة قطعت آية التوجه كانه فضا على النبي عليه السلام
فكانه اقتداء به عم اقتداء متفق من كذا في العناية قوله بوجوبه
وفي شرح الطحاوي لا يجب على الامم اعلام انه بغير طهارته فلا ياتم بركه
قوله فانه حادثة اعلم انه الحادثة المضيدة به ان يجاذي قدم الركعة
المستتمة عضو من الرجل في الصلاة سواء كانت من خارجه او حاليه
او من اجنبيات منه ثم المدة الواحدة نفس صلاة ثلثة واحده منيها
واخر غير ساربا واخر خلفها ولا تفرد اكثر من ذلك لانه الذي تدرت صلوة
من كل جهة يكون جالسا بينها وبين الرجال والمدة صلاة اربعة لا يجزئها
في جهة خلف اثنين وان كان ثلثا فتدبر بعد الاثنين صلاة من يجاذي
الى اخر الصفوف وقيل جميع الصفوف التي خلفت قوله قد ادرج
الاوليين آية مضار الاقوال والعارض بعد سوا وروى عن النبي في مثل قوله في
في غير رواية الاصول قوله لم توجد آية في الصلاة من الاقوال في جميع الصلاة

اما تحقيقا فظاهر واما تقديرها فثلاثة اشياء انما ثبت تقديرها اذا لم يتحققا
ولا مكانه ههنا لعدم الالبية وزبدة دليلنا ان كل ركعة صلاة فلا تحلوم
القراءة لقصة عليه السلام لا صلاة الا بالقراءة اما تحقيقا كما في الاوليين واما
تقديرها كما في الاخرين فانه القراءة في الاوليين قراءة في الاخرين باجريت
وليس شئ منها موجود في حق الاخر كما ذكره الشارح كذا فهم من تقرير العناية
باب احدث في الصلاة قوله انما آية دفع لتوهم انه لا احكام الا في
النوم وهو نفس حدث مشغل ناقض للوضوء ومبطل للصلاة فتم الامر
باعتبار الاحكام قوله بول كثير اركعتيه من قدر الدرهم عينا قوله او شئ آية
بالبين البعير والبعير اى خرج راسه قوله خارج آية بانه ان كان في المسجد فليعتبر
خوضه منه وان كان في غيره فليعتبر خوضه من صفوفها فلاضافة الى المسجد غير
معتبر في الخارج فالظاهر ان يعال او من صفوف الفجر كذا فهم من تقرير الهداية
قوله اعلم انه هذه الاحداث اية اعتذار منه لعدم جواز السبب فيها قوله
او عفا آية اى سأل رعايته وفتح العين هو الفصح كذا في المغرب قوله وطلع
وكذا آية وهو يومئذ انزال البعير كاهن قوله ودخل وقت العصر فاجبة آية
قيل تخصيص بجعة اتفاق لان الحكم في النظم كذلك كذا في المعراجية قوله
وزوال مذكر العذرة اى بحيث يمتد زواله الى دخول وقت آخر قوله
الاثنى عشرية آية لقومنا اثنى عشرية عند احبابنا وهو خطا عند اهل العربية
لانه لا ينبت الى المركب كذا في المعراجية فليست قوله فرض عهده لا عندنا
لانه آية او صلاة اخرى واجب الاحمال وهو لا يمكن الا بالخروج من هذه فليكن
منها وسيلة الى الفرض بقضا قوله تعالى اتموا الصلاة وما لبثوا
الى آية الفرض الا بانه كان فرضا ولما قوله عليه السلام اذا قلت او قلت
اكدت علقى عليه السلام النام باحد ما قرع علقى بالثالث الذر هو الخروج
بضيق المصطفى فقد خالف النقص ومنه قوله عليه السلام من انت ارفارت النام

موقوف بنده
عبدالمؤمن
محمد بن محمد
بن محمد بن
صاحبها
امضای او
در شهر

وَأَمَّا رَبِّهِ لَاحِدًا إِلَى السَّلَامِ بِتَقِ الصَّلَاةِ وَتَقِ
فَكَذَلِكَ أُنْكَلَامِ

[illegible]

اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
يعتقد وطوبى بالافرن الى

[illegible]

الحافظ

بیت

لكلف الخطأ وانما يحقق معنى الخطأ فيه عند العقد **قوله** ورده آة
المفهوم من أكثر الشروح انه يكون الرد اعم من ان يكون باللسان او باليد او بالرأس
لا يقال هذا مخالف لما نقله الزاهد في غير الذخيرة حيث قال لا بأس للصحة ان
يجيب المكتم برأسه لانه اذا كان مطلقا بحواب جازا فرد السلام او لم يرد
لانا نقول يجوز ان يكون فيه رواية فلا مخالفة قائل **قوله** والابن آة الابن
من توجب وقيل هو ان يقول آة والناؤه انه يقول آة بالذوق ففتح الواو المشددة
آؤه بآ ساكنة والناؤه يفتح ان يقول آف **قوله** من وجع آة متعلق بجملة
ما تقدم من الابن الى البكاء وقد احرز به عن وقوع هذه المذكورة من ذكر الجنة
او ان رخصت للفرد كاسبية لانه انما يدل على زيادة الاختصاص والوقوع
في الصلوة فيكون يجمع الدعاء **قوله** بلا عذارة ارباب لم يكن يجب الاستطیع
الامتناع عنه بل فعله لم يوجب صوتا للقرآنة او لاصلاح الحلق بجلينه غير ان
ليتمكن من القراءة انه ظهر له حروف نحو قوله اح بالفتح والقسم فقد
عند القلم والربابة وعند بعض الشيخ وقال شيخ الاسلام لا نقد لانه
بصير بمخالف القراءة في كالمشي للبناء فانه لكونه لاصلاح الصلوة صار من الصلوة
وانما يخرج بعد ذكره له حال النقد وانما حصل له حروف لانه حبا في قبل
منه له الحق فجعل كالعطاس **قوله** وثبتت عطاس آة التثنية بفتح
التا المشددة والسين المجردة الدعاء بالخبر قال ابو هريرة وكفى داع بخبر
فهو ثبت والعطاس من عرض له العطسة في غير عطس مصدا كان لا
فقال له الآخر المصطفى يرحمك الله فذنت صلوة هذا العار وانما فتد
بالآخر لانه اذا قال العطاس لنفسه لا يبعد صلوة لانه بمنزلة يرجع الى الله
وبه لا نقد كذا في الظهيرية واما اذا قال احدهما الحمد فانه لا يبعد
عند الاكثرين **قوله** خبر سوء آة بعض السنين مفعلة خبر اسم منساءه
ليؤده سوء البفتح نقيض سره والاسراع ان يقول لانه واما اليه راجع

الصلوة لا بد من اكمالها
وتمتعها بالانغماس في العبادات
والتوجه الى الله تعالى
والتوجه الى الله تعالى

متنیه لغات آفریقا و غیره ذرات و البتة

[illegible]

وسار في السرور وهو خلاف آخر السجدة انه يقول بحال الله والسبيل انه
يقول لا اله الا الله وفي الكل خلاف ابو يوسف رحمه الله هذا اذا قصد الجواب
واذا اراد اعلام كونه في الصلوة لم يقصد بالجمع **قوله** على غير ما به آية قبل
انه لم يكرر لا يفيد لانه ليس من افعال الصلوة فيبقى القليل منه وقيل
لم يشترط فيه التكرار لانه الكلام في نفسه قاطع وان قل وهو الاصح **قوله** اذا
قرأ الامام مقداراه ولم يعبه الفرق بين الفرق اختياراً للصحة فانه اذا
فتح بعد ما قرأ ذلك المقدار فتح ايضاً ولا يفيد صلوة واحد منهما كما
اختاره الشارح **قوله** او انتقل آية فساد صلواتها بالفتح في الانتقال
فما صاحب الهداية **قوله** وقراءته من محض آية ولم يذكر مقدار الف
والظاهر انه القليل والكثير بخلافه في الاضمار وعند ما في غيره سواء
فهذا اطلق في المعبراته لانه تلقى من المحض وهو كالتقديرات
غيره في تحصيل ما ليس بحاصل عنده وهو عند الحاجة فكذلك المحض
لما انها عبادة انتمت الى اخرى وهي النظر في المحض لقوله عليه السلام
اعطوا عنيكم في العبادة حظها قبل وما حظها من العبادة قال عليه السلام
النظر في المحض والعبادة الواحدة غير مفصلة فكيف اذا انتمت
الى اخرى الا انه يكره لانه تشبه بصنيع الكفار ونحوه شيئاً من التشبه
بهم فيما لا منه بذلك في العناية **قوله** واكلمه وشره آية يعني عامداً كان
او ناسياً وضاعاً كانت او نفلًا وقيل يجوز الشرب في النفل وهو رواية
غير احمد ثم قيل ينبغي ان يكون النسيان عفوًا كما هو في الصوم اجيب بانها
ليست كالصوم لانه حالها مذكرة دون حاله فانه اكل ما بين يديه
او اكل ما دون طاء الغم لا يقصد وقيل ان كان ما دون المحقة لفسد
كافة الصوم وان كان اكثر من ذلك فسدت كذلك الا ان كان في غير
هذه الاخر آية لانه صحيح شرعه في غير ما هو ضرورة ان يخرج عن الكون

مقدور عليه السلام وانما ثبت احكامنا في
في الصلوة فليس يتجوز كذا في الهداية مستحقة
في جواب قدم طائفة من سفر الكبار واولدت
من وجبت ذكرا مستحقة

الا في المتن ولا في الشرح ولا في الهداية مستحقة
وانما عيّن بعضهم مقدار آية فانه لا يادونه غير
معتبر قراءة وبعضهم مقدار الف تحاشوا كذا في الهداية
مستحقة

ولا في زمنه طويلاً فيكون النسيان فيه فيجوز كذا
في التبيين مستحقة

قال في المصنف رحمه الله اطلق ان يكون ما يفسد
الصوم وما لا يفسده لا يفسد الصلوة ويأتي
بيان في موضعه ان شاء الله تعالى كماله مستحقة

فانه كانا

فانه كانا فرسين فلما تجلوا ما ان يكون المصلي صاحب ترتيب اولافانه
كان وقع الثانية نفلًا وان لم يكن وقت **قوله** فيتم الاولى فقد
لغت نيته وبقى المنوى الاول على حاله لانه نوى تحصيل الحاصل و
يكون ما صلي محسوباً **قوله** وعمر واحد اهل البيت امرور ما زار صلواته
عليه السلام لا يقطع الصلوة مردوشاً وانما ذكره وان لم يصعد من المصلي
شيء يصير شيئاً لتوهم فساد صلواته رداً لقول صاحب الطواهر انه مردور
المرة بين يدي المصلي يفسد صلواته لقوله عليه السلام يقطع الصلوة المردة
والجار والكاتب **قوله** وباتم انه قراءة لقصه عليه السلام لوعلم الناس بين
يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف **قوله** بلا حائل آية كاسطوة
وجدار وكونهما وان كان شيئاً منها فلا ياتم **قوله** وعند البعض الموضع الذي
وبهذا يدفع ما قيل بين فساد عدم الحائل وقيد المحاذاة وبه **قوله** اذا
مر في موضع سجوده لانه الجدار والاسطوانة لا يتصور ان يكون بينهما
وبين موضع سجوده واذا حصل على ما اختاره البعض المذكور يكون في **قوله**
في موضع سجوده في موضع قريب من موضع سجوده في الاضافة فيه اصلاً
فهذا اختاره البعض وقال غير الاسلام انه حسن لكونه مطرداً **قوله** و
حاذى الاعضاء الاعضاء آية عطف على ما في كذا في المآثر انه مر
في سجده ان كان يصلي على الارض بلا حائل كذلك ياتم ان كان بحيث
حاذى بعض اعضاء الارض بعض اعضاء المصلي ان كان يصلي على
الدكان فان ذلك في حكم موضع سجوده اما اذا لم يأت المحاذاة باليمنى
الدكان بقدر فانه الرجل المار فلا يتم عليه وقيد الدكان اتفاق لانه
السطح والسرير وكل من تقع كذلك **قوله** ويفرزة باليمين والارض باليمين
بينهما انما غرض الشئ بالابرة ان يدخل أس الترة في الارض على الكفاية
قوله ولا موضع آية عطف على **قوله** ويفرزة باليمين موضع الترة على الارض

فان كانا فرسين فلما تجلوا ما ان يكون المصلي صاحب ترتيب اولافانه
كان وقع الثانية نفلًا وان لم يكن وقت **قوله** فيتم الاولى فقد
لغت نيته وبقى المنوى الاول على حاله لانه نوى تحصيل الحاصل و
يكون ما صلي محسوباً **قوله** وعمر واحد اهل البيت امرور ما زار صلواته
عليه السلام لا يقطع الصلوة مردوشاً وانما ذكره وان لم يصعد من المصلي
شيء يصير شيئاً لتوهم فساد صلواته رداً لقول صاحب الطواهر انه مردور
المرة بين يدي المصلي يفسد صلواته لقوله عليه السلام يقطع الصلوة المردة
والجار والكاتب **قوله** وباتم انه قراءة لقصه عليه السلام لوعلم الناس بين
يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف **قوله** بلا حائل آية كاسطوة
وجدار وكونهما وان كان شيئاً منها فلا ياتم **قوله** وعند البعض الموضع الذي
وبهذا يدفع ما قيل بين فساد عدم الحائل وقيد المحاذاة وبه **قوله** اذا
مر في موضع سجوده لانه الجدار والاسطوانة لا يتصور ان يكون بينهما
وبين موضع سجوده واذا حصل على ما اختاره البعض المذكور يكون في **قوله**
في موضع سجوده في موضع قريب من موضع سجوده في الاضافة فيه اصلاً
فهذا اختاره البعض وقال غير الاسلام انه حسن لكونه مطرداً **قوله** و
حاذى الاعضاء الاعضاء آية عطف على ما في كذا في المآثر انه مر
في سجده ان كان يصلي على الارض بلا حائل كذلك ياتم ان كان بحيث
حاذى بعض اعضاء الارض بعض اعضاء المصلي ان كان يصلي على
الدكان فان ذلك في حكم موضع سجوده اما اذا لم يأت المحاذاة باليمنى
الدكان بقدر فانه الرجل المار فلا يتم عليه وقيد الدكان اتفاق لانه
السطح والسرير وكل من تقع كذلك **قوله** ويفرزة باليمين والارض باليمين
بينهما انما غرض الشئ بالابرة ان يدخل أس الترة في الارض على الكفاية
قوله ولا موضع آية عطف على **قوله** ويفرزة باليمين موضع الترة على الارض

لما سئل عن ذلك عاينه رحمه الله تعالى عن هذا الحديث
حين مضى فقلت لقد روي عن جماعة من عرو
ما في بعض الروايات قال يقولون يقطع الصلوة
المرة والكاتب فقلت يا ابا عبد الله
اشفاق واشفاق فرمونا بالجلاب والجلاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والناظر في
بين يديه اعراض الخائفة فاذا سجد جبت
رجله واذا قام مدققتا من شدة الهداية

فانما هو الذي هو الموضع الذي
او هو الذي هو الموضع الذي
الاول

خرج به من رجع بقوله اخذ بالبر والبر المشهورة الثانية
مستحقة

فانه كانا

فانه كانا

و هو الغرب القطر و هو جوارنا و انما نسير الى الحان
موتوم الليل و اليوم هذا الخلف و كنت اريد ان اكتبه
ثم يدركه و يفسد من كتاب عليه كذا و الا فليس

وهو ان حفظ الصلوة غير البطمان واجب وذلك
موقوف على العلم بالحدود بخلاف المكروبات
فانها ليست بهذه الحاشية فكانت بانه اتم حقه

الاثر ما افادته صاحب الهداية وقد فحان
 والثاني ما افادته شيخ الاسلام في مبوط وقد فحان
 الثالث ما افادته شيخ الاسلام في مبوط وقد فحان
 رتبة الصلاة صبيح الملائكة وقرأه الله
 خارج الصلاة اختلف المشايخ لا اؤثر الوجه
 مستح

لما انما انقضى من بطنهم الهم وسكون القاف وكر
الذات طرفها الذنوب في كرافف مستحقة

فریبغا الارض

[illegible]

فردية عن الارض وانه رفعها لا يجوز صلوة كذا في فتاوى فاضل خانة **قوله** اي في الحرام
وانما تنسى به لكونه موضع الحار يرفع الشيطان وفوقه وحده اشارة الى انه
لو كان معه شخص آخر لم يكره واختلف في مقدار ارتفاع الكاهن فبعض ائمة
قاة الرجل وقيل مقدار ما يقع به الاياما وقيل مقدار ذراع اعبار
بالسرة وعليه الاعتماد وقيل اذا ضاق المسجد لئلا يسكنه يقوم الامام في
الحجاب كذا في البليانية **قوله** روضة يعني روضة سبع فيها رجل لقوله عليه السلام
من نظر الى روضة في صف فليس بها الحديث الى قوله عليه السلام وانما في روضة
ولم يجز في الصف روضة يقوم وحده ولا يجزب احدا قال الزاهد في دخل
روضة الصف احد فنجاف المصلى روضته كانه شدة صلوة لانه استل لغيره
فتاوى الصلوة كذا في شرح القندري **قوله** وصورة او عطف على الرفوعة
السابقة اي كره صلوة اذا وقعت قرائة سورة كبيرة ليجوز بحيث تبدو
لنظار **قوله** خلفه او تحت قدمه لا يكره او قد اخبر صاحب الهداية رواية
كرهه ما في الخلف ايضا وقال في العناية قبل اذا كان خلف لا يكره الصلوة
لكبره لكونه في البيت لانه تنزيه مكان الصلوة عما يمنع ودخل المكان كسج
لا يعال فغلب لا يكره كونه ما تحت القدم فيه ايضا لا نقول في التحقير والاهة
ما لا يوجد في الخلف فلا تكسر لوجود الغار في **قوله** حائرة او بجاء والسبب
والراء غير العجائب اي كاشفا من حركة عن ذراع الشفة وقوله بها الصلوة
قوله وفي ثياب البدلة او عطف على حائرة او كسب الباء المنة والمنة
وكراه الصلوة معها فحققة با اذا كان له ثوب آخر فاذا غلب **قوله** من الراب
فيها او كذا انه يحشش اذا اذام بغيره ذلك ولم يشغل عن الصلوة ويكون
في وسط الصلوة فاذا انتفى احد هما فلكراهه اصلا **قوله** والنظر الى السماء
ما في فاضل وينبغي ان يكون منتهى بصره الى موضع سجوده **قوله** بخص او بخصيم
وفتحا عرب ومنه جفت الباء طلاء **قوله** والسج او هو من يجلب

[illegible]

و قد نفعه الله تعالى في الولاة
مسألة

وهو الصف الاول فيه قوله تعالى في الصف الاول
الاول كما في قوله تعالى في الصف الاول
الاول كما في قوله تعالى في الصف الاول

مفتحة تكون من اعم المعاني والقرائن
الواقعات

الطاهر والزهدي والفقير والعلوي
الطاهر والزهدي والفقير والعلوي
الطاهر والزهدي والفقير والعلوي
الطاهر والزهدي والفقير والعلوي

من الهند ورواه لاكمه اشارة الى انه لا يوجب عليه ومنهم من كره ذلك
منهم من قال انه فرضه لانه من اجل موضع عبادة الله قال الزبيدي
لا بأس ولا يجب ومعه الى المسكين احب الا انه لا ينبغي ان يتكلف
لما في النقص في الحجاب فانه كرهه لانه يلهي القلب فانه يفتت اة
رواه عن مكره ذلك روى ابنه عليه السلام مني انه يمس الرجل وعنده
نوم تجد ثوبه وتاويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف
وقوع الخط في الصلوة والا فالاحجاب رضاه فاعلم كانوا يصلون
بعضهم ويقرءون بعضهم ويقلون الفقه ولم يمنع عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتشال غير صوابه اة اول من بين ان يكون هذا الفجر غير ما يقيدونه
الكفار ويقلون شكل الشجار والازهار والراحين وغيره واما اذا
كان تشال ما يقلون شكل الصليب مثلاً فلا ريب في كراهة السجدة
عليه لا يبر الى ظهر الدين حيث قال الاصل فيه ان كل ما يقع تشبهها به
فيما يعقلونه يكره الاستقبال بالصلوة اليه لا يبر الى استكرامهم الاستقبال
الى كانوا فيه جردا ومار موقدة او نور مفتوح الرأس فيه كذا في الكفاية
قوله وقيل حية اه سواء قتل بغيره واحدة او اجابت الى ضربتين
وقيل انه اجابتهما استأنف الصلوة لانه على كثرة اجاب بالطلاق
اكدت كثر الحث للصوم والافق ايضا بين التي تترجم حية وغيرها
في الصحيح وقال ابو جعفر انه سوا كثر البوت وهرجنية ومنها ما لا يكون
فيها والاول من الى صورتها بفضاء لها صغيرا تمشي مستوية وقيل ما يباع
لقوله عليه السلام انكم واجبة البيضاء فانها من اجرة من غير فضل بين الصلوة
وغيره فلا تقبل في غيرها ايضا الا بعد الاشارة بان يقال فطر طريق المسلمين
فان ابنت قتلت والثانية يضر لونها الى السواد وفي شيعتها التواء
وقيل اللون بينهما فاسد لانه الى عم اخذ على اجماع اليهود باين لا يظهر والامة

الصلوة في الصلوة منه قوله تعالى اللهم اكمل لي ديني

وانما كان بين يديه فذلك بل واسترجح لا يكره
يشع عباد النار فاضح

وهو في هذا نهاية والدرية مستقيمة

الصلوة في

في صورة اية ولا يدخلوا بيوتهم واذا انقضوا الصلوة فليج فليها وهو شاعر
شس الامة صاحب الهداية لاطلاق الحديث قال الزبيدي وعلى هذا قال
قيل القلة في الصلوة احب من غيرها واخبر ابو حنيفة روم فيها تحت
الخصاء وهو شاعر رابيه سحره عنده وكرهها ابو يوسف روم لانهما غير
مودية وكان السبع ابنه عمر مني انه عنها يقبل في القلة انتهى **قوله** والبول في
بيت اة وكذا لا يكره الوطى والتخلى بافادت كذا في التبيين **قوله** لم
يقطع له حكم المسجدة حتى يخرج منه وانه استحب لكل احد ان يقف في بيته
مكانا للصلوة يعقل فيه النوافل والسنن قال الله تعالى فقهه موسرهم وجعلوا
بيوتكم قبلة وقال عم لا تتخذوا بيوتكم قبورا يعني كالتقوى في الصلوة
رأسه قوله باب الوتر والنوافل لما فرغ من بيان المفروضات وما يتعلق
بها شرع في بيان صلوة ووتر الفرض فوق الفضل وهو الوتر بدل على قصد
هذه المناسبة ابراه النوافل بعدد يكون الواجب بين الفرض والفضل
كما هو حق وهو كبر الاول والفة الفرد والنافلة عطية التطوع في حيث لا
ومنه نافلة الصلوة كذا في الصحاح **قوله** ثلث ركعات اة وقال الشافعي رحمه
في احد اقواله بوتر بركعة واحدة كما صرح به في الصحيح **قوله** هذا عند ابو حنيفة روم
وروى عنه انه سنة وعنه انه فرض قبل الاطلاق في التحقيق بين الروايات
الثلاث لانه فرض على الاعتقادي وواجب اعتقادي وسنة يعني انه ثبوت
بالسنة **قوله** خلافا لشافعي رحمه فانه قال في قوله الذي يوافق ابو حنيفة
اقول المسند ومنه عدم تجزئة بسلام واحد على القول بالثلاث وقد صرح
بانه عند الشافعي انه او ثلث يجوز له الامران بسلام وبسلاين **قوله**
يكبر اة واما شرع التكبير فيه كحديث رفع الايدي لانه بدو التكبير غير شرع
بذاتية ما في العناية **قوله** ثم بقيت اة والمشهور معناه الدعاء والاضافة
في دعاء القنوت بانية وليس في القنوت دعاء معان سوى قوله اللهم

على اخذ
منه روى
مسند

وروى عنه انه اخذ قوله او بغيره فقلت فقلت

قوله قبل ما وجه ذلك من المسئلة والمسئلة في ذلك
بغيره والوطى والبول الى قوله وما الذي يذهب
في هذا الباب مع انه عنوان مقيد بالركعات
الصلوة قلنا هو ذلك المذكور في الحديث
لما يشرع في الصلاة والاطار حرمه في شرح هذا المسائل
لما فرغ من بيان الكراهة في الصلوة ستر في
بيانها خارج الصلوة كما اولية ذلك عند
في باب الكراهة ما قبله بعد مسئلة

وقوله انما في بوتر ثلث بسلام وقوله
الثلاث بوتر ثلث بسلام وقوله
في الكفاية

قوله ثلث ركعات كذا روى عنه روم
المسند اجماع المسلمين على الثلث وهو مذاهب
الجمهورية والعبادة والادب
رواه عن روم في احد اقواله بوتر بركعة
التي استفتها اولادك ذلك كذا في العناية
مسئلة

حيث قال بوتر ثلث كالمغرب بالواحدة والافاق
التي لم يفتت الا خلافا لاهل البيت والافاق
تعلق قوله خلافا لاهل البيت والافاق
لا يفتت العارف بالصلوة والافاق
مسئلة

قوله انما في بوتر ثلث بسلام وقوله
الثلاث بوتر ثلث بسلام وقوله
في الكفاية

وانما يحسن التفتت بقوله اللهم اغفر لنا وارواحنا من الهمم والحزن
وتنزه الله
وتنزه الله

بشرطه سواه كما في التفتت اما ما وقعنا
او من قوله اغفر لنا

الغفران من طلب من الله العفو والصفح عن ذنوبنا
المعصية ونطلب العفو للذنوب ونستغفر الله
وهو المدح والثناء والحمد لله المصطفى
نقضي الشكر وقولهم كنز فلان على حذف المعنى
والا كما في قوله كنز فلان على حذف المعنى
او الفاء وطرحه وتسلطت نفس الله
من جهة الهمم والحزن والهمم والحزن
الاسم في المشرق والمغرب والامم والحزن
الاسم في المشرق والمغرب والامم والحزن
بشرطه سواه كما في التفتت اما ما وقعنا
او من قوله اغفر لنا

في حال الامام وانما التفتت بقوله اللهم اغفر لنا
وتنزه الله
وتنزه الله

واذا كان في سورة بعينها تارة على الدعاء
تقدم الكلام منه ولو اراد التفتت بما ورد في
الحديث في بعض الاوقات كما في نسخة

في آراءه لا خلاف على ما قيل من نسخة بخطه
وايضا في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

انما تستغنيك وتستغنيك وتغنيك وتغنيك وتغنيك
الجزء كله تشكر ولا تشكر وتغنيك وتغنيك
ذلك نصي ونجد واليك نسبي وتغنيك وتغنيك
عذابي بكفار طيخ فانه الصالحه من الغفوة على هذا في القوت
المخارفة الاخفاء لانه دعاء وخبره اخفى وقيل خبره لانه شبه القوت
فانه الصالحه من الغفوة اللهم انما تستغنيك انما تغنيك اولها
ربدة ما في الغاية قوله وسورة اة لا روي انه عليه السلام قرأ في الاول
سبح اسم ربك في الثانية قل يا ذا الجلال والإكرام
لأن في الآية فانه يغنيك بعد ركوع الركعة الثانية في غير الغفوة
قوله انه يغنيك فانه لا يوجد السابعة فادخل في السابعة فيه والقيام
وقيل بقوله تحقيقا للحقيقة لانه السكت تركب الدعاء والاول اظهر لوجود
السابعة في غير القوت وذلك المسئلة على جواز الاقتران بالان في
الذمب وعلى السابعة على قراءة القوت في الوتر واذا علم المقدس
ما يزعم به فساد صلوته كالقصد وغيره لا يجوز الاقتران به كذا في الهداية
قوله وسن قبل الجارة اية سنة مؤكدة بقرينة قوله بعينها وجبت
الاربع وانما تقدم من الثاني سنة الجارة ومن الرابع التي قبل النظر لكونه
كل منها اقرب والذكر غيرهما بالقوله في حق الاول صلوتهما ولو لم يكن
وفي حق الثانية من تركس اربعاً قبل النظر من شفاعي قوله وبعد اة
هذا يخرج منه بسببه هذه الاربع وفيها تفصيل سورة في باب الجعة
انما شاء الله قوله اربع سجدة اة ولا يصلي على النبي عليه السلام في
الفعدة او الاولى ولا يستغني اذا قام الى الثالثة في هذه السن ذوات
الاربع لانها تامة اشبهت الغوايب ولهذا اختلف في وجوب سجدة
السجود على من زاد كلمة على التشهد فانه في البوابة من ذوات الاربع من السجدة

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

يا ذا الجلال والإكرام لا تشفع منها صلوته مستقلة لا تشفع فيها
حيث الاربع اة وكذا الربيع بعد المغرب سجدة واحدة كسب ابن عمر
ونوب ايضا في الفجر اربع فصاعدا وركعتان كسب ابن عمر
عقيب الصوم قوله في ركعتي الفرض اة وانما لم يقل في الاولى لانه القراءة
ليست بفرض فيها بعينها كقراءة الاحزاب او في الاولى والرابعة
او في الثانية والثالثة لم تعد صلوته كمن يركع سجدة السجود لا يركع في الثانية
للقراءة واجب قوله وكل الوتر وكفى اة انما في الفصل فانه كل شفع منه
صلوة على سجدة لانه سجدة الفصل لا تجب التزم ركعتين في الظاهر من باب
المجاورة وانما يولي اكثر من ذلك لانه ايجاب الفعل فلا يركع الا ما يتوجب
به من غير ذلك ولا معتبر بالنية كمن دخل في الصوم بولي صوم ايام وانما في
الوتر فتعارض دليل الوجوب المبيته فيه وترك القراءة في ركعة من السنة
بعينها فالاحوط القراءة في الكل قوله في ركعتي اربع سجدة واحدة كسب ابن عمر
فما ترك اة في المسلمين المفسرين بقوله اربعة ركعة لم يشفع الاول اة
والثانية سجدة كانه الباقي عند الثاني سجدة اربع كاتر في الشراح
وقوله في الكل اية في المسائل الثانية قوله ويجب فصاعدا اة وهو خيار
الرباني رم كما هو القياس في مع ذلك لا يفسد اة وهو رأي الاعظم
والثاني رحمه الله حيث قال انه الفعدة فرض لغيره وهو خروج ولما
صار اربعاً لم يأت اوانه فلم يفرض الفعدة الاولى قوله انه لا يفسد
اة عند الاعظم رحمه الله وانما عندنا ما رحمه الله فلا يجوز وهو القياس لانه
الشروع عندنا معتبر بالنذر في الازام ولو نذر ان يصلي فاما لم يركع اة يصلي
فاعد اة اذا شفع فاما قوله وراكبا اة ويتنقل راكبا سواء كان
بغيره او بغيره توجه عند افتتاح الصلوة الى القبلة او لم توجه الى القبلة
المروني والسنن الرواتب حكمها حكم النوافل في جواز الاداء على الدائمة

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في نسخة بخطه

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

التي جهة توجهت كذا في البنية واما الفريض فلا يجوز على الدائمة
فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدائمة الا عند خوف اللبس او سبب وطعن
المكان وكونه الدائمة جوقا وكونه المسافر شيئا لا يجزئ ركبته وتخصيص
المصلي هذا المصلي لا يخلو عن اشعار انتفاية عن المفروض **قوله** اقتصر على
مورده او فقيد الخروج كالتدليل على اشتراط الخروج في المصلي على عدم
اشتراط السفر والوجه واختلف في مقدار البعد عن المصلي والمذكور في
الاصل مقدار الفرجان وقد روي بعضهم بالميل ومنع الجواز في اقل منه **قوله**
سنة التراويح اية جمع تروية واية اتم لكل اربع ركعات فانها في الابل
ايصال الركعة واية اتم في ركعتين اربع ركعات مجازا لان آخرها من
التروية **قوله** وجبته بعد ما اية كانه من جهة انه يقول وانتظار بعد ما
لان وبله عادة اهل الحرمين وهم لا يجلسون فانه اهل مكة يطوفونه بكل
تروية بين التروية والى المدينة يصوتون بذلك اربع ركعات و
اهل كل بلدة بالتراويح او يهلون او ينتظرون بسكونا واما بين
الانتظار بين كل تروية بين كل التروية ما يؤخذ من الراحة فيفعل ما قلنا
تحقيقا **قوله** والسنة فيها اتم اية وروى الحسن بن عمار في حقيقته ركعات
انه يقرأ في كل ركعة عشر ايات والوجه تحقيقا على السنن يحصل السنة
لان عدد الركعات في ثلثين ليلة سنانية واما في القرآن ستة آلاف
وشئى فاذا قرأ في كل ركعة عشر ايات يحصل اتم **قوله** ولا يركع اى
اتم المذكور **قوله** ولا يوزع جماعة خارج رمضان اية للاجماع ولا يصلي تطوعا
جماعة الا قيام رمضان وخمس لائى ان التطوع بالجماعة انما يكره اذا
كان على سبيل التداوى اما لو اقتدى واحد بواحد او ثمانية بواحد لا يكره
واذا اقتدى ثلثة بواحد اختلف فيه وانه اقتدى اربعة بواحد كره
اتفاقا كذا في الكافي **قوله** لانه واجب عليها اختلاف اية انما يدل على انها

اشارة الى انما هو في السفر والجماعة
انتظار على الدائمة في جماعة
مفروضة ولا يجوز في جماعة

وتقديرها رابعة اية كذا في المعراجية
مسألة

عن ابن عباس في حديثه
كانت بين مكة والمدينة
ووجهه في التروية

ثم يقيم احدا واذاعة فربما احد والى كونه
وبعضهم احدا واذاعة سورة الفجر والآخر
التي اذاعة هو احسن كذا في البنية فقلنا
التجسس

والعلماء في رواية واحدة في التراويح
فمن احب ان يقرأ في كل ركعة
فانما هو في كل ركعة
فانما هو في كل ركعة

عائشة بنت النعمان

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

على سبيلها لقوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة خلفاء الراشدين من
بعدي **قوله** وابتنى عليه السلام اية جواب عن سؤاله عن تقربه اليه بالاربع
لو كانت سنة لو اطلب عليها السنة عليه السلام ولم يواظب واما وجه الجواب
فواضح **قوله** بين العذرة اية بعد ان اقامها في بعض الليالي والاصح انها اية
فانت لا تقصص اصلا بالجماعة ولا مفروضا وانما قال بعضهم بانها تقصص
بالم بدخل وقت تراويح اخرى واما بعض رمضان ولا يترك الامام والقوم
الشأن في كل تكبيرة الافتتاح منها وينبغي ان يأتى بالصلوات على النبي عليه السلام
بعد التشهد لكونها فرضا عند الشافعي رحم فخطا في الاية بها كذا في الغاية
وقال في التعليل ولا يزيد بعد التشهد الصلوة والاستغفار ان علم انه
يقفل على القوم ولو صلى التراويح قاعدة لا يجزئ وعما اعظم والثاني رحمه الله
انه يجوز كذا في المعراجية **قوله** في الكسوف والاستغارة والشهور الفصح
انه الكسوف للشمس والكسوف للقمر فانه اذا برق السيف وحض القمر
وانه جاز استئصال كل منها في كل منها يقال كسفت الشمس والقمر جميعا وقالت
عائشة رضي الله عنها كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في الغروب و
شرح الهداية واما اورد هذه الصلوة في خبر النوافل بينها على انها منها وجبها
في فصل على حدة اشعارا بانها مارة في النوافل بعرض سبب سموية اورد
واورد ما صاحب الهداية عقيب صلوة العيد لا شرها في اذنية بالجماعة
في النهار بغير اذنية واما في اقران صلوة العيد فانها واجبة في الاصح
قوله يصلي امام الجماعة ومما اورد السطان والامام المأذون من نصب
النائب بانه يصلي بهذه الصلوة في الجامع والمصلي **قوله** كالحضور اية وكذا
في الرجح الشديد والظلمة الهائلة بالهتاف والزلزال والصواعق والشار
الكواكب والفتن الهائل بالبلي والنج والامطار الدائمة وعدم الامم
وخوف الغالب من العدو وغيره من الاحوال **قوله** ولا جماعة اية ليس

سبب في كل ركعة في باب الكسوف في باب
الشمس والقمر
والوجه في رواية واحدة

عنه
الرجاء ان لا يدرك من الغرض الا الفقرة الاولى
السنة قبل ان يفتيها بن باقر الا وهو الغرض
مع الامام
مسئله

لا والله سبحانه وتعالى لا تقطع بعد وفاء دولته الثانية
في سنة ١٢٣٧

علی
و اگر او با بنده اینها سخن ابروایت و هر
اگر که از آنها که از اینها سخن
کنند از اینها و الکفایت و الکفایت

اجمدا علم ان الحق لله لو فرغ من قوله انه قبل فرغ
 الانعام عن ذلك لا يكون شرا ما في اظهر الى ان
 كذا في الخلافة

فأما ج و المعرأة فحاق الوقت واختلف في الأعيان في منقح الوقت لاصل الوقت اول الوقت
المسحوق فغنى الاعلى والآخر فكلها الاعلى لاصل الوقت وتحتد في روى الوقت الاستحقاق في روى الكليات
تقدم في روى الاعلى على غيرها في روى المسئلة في المسئلة او في النظر والعصر قبل غير الشمس عليه مراعاة
الترتيب والاعتناء في روى المسئلة في المسئلة

وإذا ترتب الغوايت من سقوط الترتيب لأجلها في المستقبل سقط الترتيب نفسها أيضا حتى قال أصحابنا فإن عليه صلوة شهر فطر فلو كان
 في يومه فصل فلو كان كذلك إلا أن هذه هي الصورة التي في فصل قبل الظهور والظاهر أن الغوايت في الغوامير هي عبارة عن الترتيب
 بشيئا باطلا لا لأنها ترتب سقطت الترتيب في اعتبارها فلا ينقطع بنفسها أولها في ترتيبها المكون من ترتيبها في ترتيبها لا لأنها ترتب في غير موضعها إلا أنها فلا
 يؤخر موضعها بطريق الأول فانه قبل أكثر الغوايت على السقوط فتعمل في غيرها لا بنفسها بل بالغير أكثر الغوايت الواحدة على وقوعها لكن الغوايت الكثرة
 وانكم سقطت الترتيب ولما تغيرت في ذلك فلو كان صلوة لا يجوز صلوة فخر في نفسه أو كان في ذلك لكان في كثر الغوايت تكون في كثره فلو سقط
 فلا يحتاج إلى تخفيفه قالوا لا يسقط إلا بغير
 شهركا ثم وعده أنه لا يسقط قلت الغوايت
 أو كثر في كثره أو في كثره

و از این جهت که در هر مسئله ای که پیش آید
در آنجا که باید با حق و باطل را تشخیص داد

بعض فوائد علم الاجتماع

مع تدرك احدية زواجرها ورجوع الدية كما في الفتنة
 من جعل كانه احدية من الغنم فليس له نصيب في الغنم
 فلا يحق له ان يترتب له ما قلنا من افراسه وبقته

والوتر بوضوء أو صورة المسئلة رجل صلى العشاء بغير وضوء بآيات
فأحدث بعده فوضوءاً ثم صلى السنة والوتر فذكر أنه صلى العشاء
بغير وضوء **قوله** أو شئت على صيغة المجرور عطف على ضاق يعني إذا
شئت الصلوة الغائية سقط الترتيب أيضاً لأنه الوقت التام بصير
وقال الغائية بالتذكر ولم تذكر لا بصير وقيل لها فلا إجماع بينها وبين
الوقئية وفي صريح الوقت النسباً إذا زال العذر بان صلى الوقئية
أو تذكر الغائية بعد أداء الوقئية عاد الترتيب **قوله** أو فاتت سب
أو في ست صلوة سقط الترتيب أيضاً لأنه لو وجب لوقفوا في جمع
عظيم وهو مدفوع بالنسب وفي قوله أو فاتت سب احتراز عما روي عن
محمد رحمه الله أنه اعتبر دخول وقت السادسة **قوله** حديثه أنه أي تكلمت
الغائية أو قد نية احتراز عما يقال في الرجل إذا ترك صلوات زماناً
ثم أخذ يصلي فقبل أن يقضي تلك الغايات يصير صاحب ترتيب في ترك
وضوءاً أو فوضين فأبوتها لا يجوز له أن يؤخر الوقئية حتى يقضيها فزاد
المص وأخاراه الغايات إذا صارت تنافساً عدسواً كانت
كلها قد نية أو مخلفة سقط الترتيب **قوله** قيل أنت وما دونها حديث
أنه قد اضطرب كلام الناظرين في توجيه نقل الشارح هذا التقدير
حتى قال الأستاذ الفاضل بقدره بغفرانه هذا طعن منه على المص حيث
لم يخرج على اصطلاح الفقهاء في تفسيرها فإنه مراده بها الغايات التي
فانت في الزمان الغريب أو البعيد كما يدل عليه السياق والسبب
وتفسير الفقهاء الذي نقله الشارح برأى من ذلك فلو كان هذا
تفسير القول المص لكان ركاً كل من التقدير والقدر في غاية الظهور
وبعضهم لا يشأد مخالفة ما نقله الشارح لعبارة المص أن يترك تقدير
أم كانت الغائية المطلقة وسبوة هذا لا تشبهه على أحد من العلماء و

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

جوز بعضهم ان يكون هذا اشارة الى اختلاف النثر واه البقي عن اصحابنا
حيث قالوا اجميس وما دونها حديثية وما فوقها قديمة وقيل الت
وما دونها حديثية وما فوقها قديمة فقل الشارح الرواية الاخيرة انها
اشارة الى ضعفها وتبرجها لما اختاره وبعد جملته هذه التكلفات
لا يخلو كلام الشارح عن نفع ضفاء قوله قلت اية الفوائت الكثيرة
بعد الكثرة او لا اشارة الى خلاف آخر وهو انه اذا كانت لرجل ملكوت
سب فقط الترتيب ثم قف في تلك الصلوة بعضها بل يعود الترتيب
او لا فقبل يعود واخرا المرات لا يعود ففرغ على كل واحد ما اختاره
من الاصلين فغا على طريق اللف والنشر الترتيب فقال فينتج اية قوله
كلم عند ابي يوسف ومحمد قنا دا غير موقوف اية يعني بعد عند ابي يوسف
وصف الفرضية وعند محمد اصل الصلوة بلا توقف شي منها على فقاء
الفائتة قوله بطل وصف فرضيتها اية فتصير فقاء عند ابي حنيفة رجم
كالكانت كذلك عند ابي يوسف رجم قبل فقاء الفائتة **باب**
السجود قبل لا بد منها من اربعة امور الاول بانيه وصفه من الوجوب
والسنية فغير عنه بقوله يجب والثاني بانيه محله فقال بعد سلام والثالث
بانيه محله السجود فقال وتشهد بسلام الرابع بانيه الموجب له
فقال اذا قدم اية وقد اورد في الوجبات امور اربعة ومثل لكل
واحد منها مثالا على حد حق على طريق اللف والنشر الترتيب كما ترو
منها ترك سنة مضافة الى جميع الصلوة كالشهادة في الفقرة الاولى
صحة به صاحب الكفاية قوله يجب له اية اي السجود بعد سلام واحد
اشار باري او بعد الى خلاف الشافعي حيث قال يسجد قبل السلام قال
صاحب الهداية هذا الخلاف في الاولوية يعني لا خلاف في ان السجود قبل
السلام وبعده في الخت والرجح لما قلنا من حيث انه السلام من واجبات

فان قيل في كل صلاة ركعتين
فان قيل في كل صلاة ركعتين
فان قيل في كل صلاة ركعتين
فان قيل في كل صلاة ركعتين

لأنه عليه السلام سجد قبل السلام

الصلوة

الصلوة فيقدم على سجود السجود كسائر الواجبات وانه سجود السجود
فيكون من السلام حتى توسع عن السلام بانه قام الى الخاتمة مثلاً ساجداً لم سجود
السجود يجزئ به واتسار بقيد الوحدة الى خلاف آخر وهو انه سجود السجود بعد
تسليمين كما اختاره صاحب الهداية وقوله او تسليمة واحدة كما اختاره
صاحب الكفاية والقرون وغيرها واجبة الساعة ترتيب الاول البهاج والآخر
الآخر رجم وما قبل انه الخت رلام تسليمة وتسليمة تسليمة فقام بكون
قوله وتشهد بسلام اية بالرفع عطفاً على قوله سجدة واحدة واختلفوا في
محل الصلوة على النبي عليه السلام والدعوات فقبل بانيه في فقرة السجود
هو الصحيح وقيل بانيه بها في فقرة الصلوة وما نقل عن الطحاوي رجم في اية
كل فقرة سجدة اخرى سلام فيها صلوة على النبي عليه السلام بقية اية بانيه
فيها جميعاً قوله او غير واجبة اية اقول ان تعديل الاركاء كاللشانه في
الركوع والسجود وانما القيام بينهما والقعود بين السجدين ففرض عند
ابي يوسف رجم فبتركه بطل الصلوة عنده وعندنا واجب وهو الاصح
المذكور في شرح البحار فوجب تركه سجود السجود وقيل سنة عندنا فلا يجب
شئ **قوله** سابعاً اية فدية لانه لو تركه عامداً قبل بانيه ولا يجب عليه
سجدة السجود وقيل تعد صلوة قوله لو تركه القيام الى ان ينية اية وان منعني
بالقيام ومن امثلة تأخير الركبة تأخير السجدة الصلوتية وتأخير سجدة التلاوة
رواية كذا في الكفاية **قوله** واجبة والخيار في المقدار قدر ما يجزئ بصلوة
في الفضلين **قوله** وترك الفقرة الاولى اشارة الى فرضية الثانية لا اصح
في بطل الصلوة بدونها **قوله** وقبل كل هذه بانيه اية اي رجع فالتعذر
الاسلام حيث قال ان سبب الوجوب واحد وهو ترك الواجبات
صاحب المحيط وهذا جميع ما قبل فبانه جميع ما ذكر من اعادة الترتيب
والافعال والاذا كان واجبة وكذا تشهد عنده وعليه فقولنا انه

الصلوة في كل ركعة
الصلوة في كل ركعة
الصلوة في كل ركعة
الصلوة في كل ركعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا هو الوجه الثاني في وجوب السجدة الاولى
وهو ان السجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم
والسجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم

سجدة التي ان سجدة الامام سجدة الموت والاعلان له لو فعل لصار حاله امامه
وما اترجم الاداء الامام بها واعترض على هذا التعليل بحالगत بكونه
وقوعها في الموت كما اذا لم يرفع الامام يده عند الافتتاح فانه يقوم
يرفع واذا لم يلمس الامام فاما لم يلمس يديه واذا ترك الامام تكبير الركوع
وتسبيح وتسميعه وتكبير الاخطا وقرأة الشهد والسليم وتكبير الشهادتين
فان الامام يفعل ذلك كله وواجب ان الكلام ثبت في الامام بشئ
بما يراه الامام وتعدى الى الموت وما ذكرتم ليس كذلك بل انها تثبت
على المقدار استدا كما تثبت على الامام كذا في الفتاوى قوله والمسبوق
اي الذي لم يدرك جميع الركعات مع الامام وان لم يكن مقدرا به
وقت سوي سجدة وقوله ثم يقضي بركعة الترافة اشارة الى انه المسبوق
لا ينبغي له ان يستقل بقضاها مسبق به عقيب سجدة معه بل يفضل بينهما
بشدة وسلام كما خرج به في حاشية وصاحب احكامه وقد كتبنا تفصيلا
في الحاشية فلنحفظ الطالب **قوله** وهو اليها اقرب اية بان يرفع اليقينية
من الارض وركبناه عليها وقيل بالام ينصب النصف الاسفل منواله
الوقوف اقرب وانه انصب منوال القيام اقرب ولا تعتبر النصف
الاعلى وقيل يعود الى الوقوف بالانصب قائما وهو الاصح كذا في النبيان
قوله على اية اي وقعد وتشهد وقوله ولا سهوا لاجب عليه سجدة
وهو الاصح وقيل يجب لانه بعد ما استقل بالقيام اجمعا واجبا وجب
وصله بما قبله وجب حجة الاشارة لم يوجد في القيام **قوله** والاقامة
اي الى حاله لم يعد الى الوقوف ولو عاد اليه فقد صلواته على الصحيح لانه ترك
الفرض لاجل الواجب الذي هو السجدة الاولى **قوله** وسجد السجدة لانه
ترك الواجب الذي هو السجدة الاولى **قوله** وان سهر في السجدة عاذا
اعترض عليه بانه ينبغي ان لا يسجد فيها اذا كان اليها اقرب كذا في السجدة

هذا هو الوجه الثالث في وجوب السجدة الاولى
وهو ان السجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم

ولا بد من سجدة السجدة في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم
والسجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم

السجدة الاولى او سجدة ايضا وواجب ان الوقوف الاخير في ركعة
يجب السجدة انفاقا بخلاف الاول فانه واجب يجب سجدة بركه قوله ويجب
للسهولة لانه اخر واجبا هو اصابه لفظ السلام وقيل واجبا قطعيا وهو
السجدة الاخرة **قوله** وضم اليها سادسة اية يقع عندها واختلفوا
في انه هل يجب عليه سجدة السجدة والاصح انه لا يسجد لانه نقصا بالفاء
لا يجزئ بالسجدة كذا في العناية **قوله** اكداه ولفظ الاصل يدل على الاجابة
حيث قال فيه عليه ان يصنف وكلمة على للايجاب كذا في الاكلية
قوله على الوجه المذكور اية حيث لم يكن بعد السلام او بعده في الخامسة بلا
تشهد او معه فيها وكلمة شروع **قوله** فلا بد ان يفهم سادسة اية قالوا في المع
لا يفهم اليها سادسة كرامة النفل بعد ما وقيل يفهم اليها لانه ليس بمقصود
والنتي غير النفل بعد ما يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الوجه الثاني في
اذا قام بعد ما قد قد تشهد وقيل بالسجدة لا يفهم اليها رابعة كرامة
التنفل بعد ما وكذا اذا لم يقعد في تشهد لانه فرضه فدخل في الوقوف
على رأس الركعتين والتنفل قبل الفجر ما كثر من تركه كراهة بخلاف ما اذا
قام الى الخامسة في العصر قبل ان يقعد في الرابعة وقيل بالسجدة حيث
يفهم اليها سادسة لانه التنفل قبل العصر غير مكره كذا في النبيان **قوله**
وسجد السجدة اية في استحسانا والقياس ان لا يسجد لانه تنهي في صلوة
لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجهه مذکور في الهداية **قوله** لانه
شرع قصدا انا بخلاف الامام فانه سقوط القضا عنه بعارض خفية وهو
شروع في النفل لا في قصد التطوع وما حققه لا يتعدى الى غيره **قوله** و
عند قد يصح سنا اذ لانه لا شرع في تحريك الامام لانه ما اوداه الامام
وقد ادرستنا **قوله** في خلال الصلوة اية وهو غير مشروع ومع هذا فانه
يخرج لبعاء التحريم ويوجب سجدة السجدة في الحار وقيل لا يعبده لانه

هذا هو الوجه الرابع في وجوب السجدة الاولى
وهو ان السجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم

هذا هو الوجه الخامس في وجوب السجدة الاولى
وهو ان السجدة الاولى هي السجدة التي
يجب عليها الامام في كل ركعة من ركعات
الصلوة في كل صلاة من الصلوات
التي هي واجبة على كل مسلم

قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الموضع انما يعرف
عن القبلة من المسجد غير ما في غير السجود ملكة

عن شرح الهداية وغيره مستحقة

اشارة الى ما سبق الا ان بعض الاولاد من جهة الجوز
ان يكون الشك في موضع المشهور ثم يقع بعد
التفكير الى درجة الكلية كما فيه ما قبله مستحقة

اشارة الى التخصيص الذي في المتن والشرح
لأنه لو كان التعميم لكان في المتن مستحقة

لأنه لو كان التعميم لكان في المتن مستحقة

الحاصل بالاول كذا في النبي قوله عز وجل موافقا ليعتد بها وانما عند محمد
فلا يخرج اصلا لآية السجدة وجبت جبر النقص فلا بد ان يكون في احوال الصلوة
قوله بنية القطع اية في غير غرضه انما لا يسجد في سجدة واحدة في مجلسه قبل
يقوم او يتكلم وقرواية قبل ان يتكلم او يخرج من المسجد **قوله** بطل بنية آية لانها
تغير المشروع فتعوقا بنوي المقدم القطر استا او نواه الساجد **قوله**
شك او لآية آية قبل معناه اول ما شئ في غرضه وقيل ان السجدة واحدة
له لانه لم يثبت قط وقيل اول شك عرض له في هذه الصلوة وتمازيا
كذا في اكثر المعبرات وتخرج بقول الساجد او بالشك **قوله** شك او
مرة معناه التعارف الذي هو سادس الطرفين بدليل جعله في ما عطف
الظن وما لم يوجب كارتى بل لا اذمنة الرد وعدم اجزء في كمية الصلوة
ولتبشعري لم يتوقف الشك كالفظة فليست **قوله** وانما كثر اية في
ان كان الشك عادة له حتى يصير غالب حاله فكلا عا د شك ولا
يؤثر في الاول او في ثبوتها باليقين الا بالاشقة في لا يكون اما ان يوجب آية
قال في الحقة شك في صلوة وتفكر فيها حتى يستيقن ان حاله ففكره فذكر
ما يمكن اداء ركن من اركان الصلوة يجب عليه سجدة السهو ولو دونه
لا يفسد ما لا يمكن الا حذر عنه **قوله** باب صلوة المريض فلتقوا
في حد المرض الذي يوجب الصلوة غير قائم قبل ان يكون بحال لو قام
لسقط عن ضعف او غيره وراى رأسه وغير ذلك وقيل ان يكون حجاب
ورأسه واضح الا فاول ان يحميه بالقيام **قوله** ولا يرفع اليه شئ
وانه يرفع وهو يخفي رأسه كفاه لوجود الايات فانه وضع ذلك الشئ
على جهة المريض كسجد عليه لا يكفي لانه ترك الغرض وهو الايات
كذا في البياينة **قوله** او في مسكنا آية اي على ظهره ويجعل سادته
تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد يمكن من الايات بالركوع والسجود

من المدة

ويكون وجهه الى القبلة لا الى السما لا يكون في نوبة
الخطاب كذا في الزين

ادعية السجدة

اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاستحباب في الايات فكيف لم يرض **قوله** والاول
آية فانه اشارة المستلق تقع الى هوا الكعبة واشارة المضطجع على جنبه
الى جانب قدميه وبالشارة الاولى تاوي الصلوة **قوله** وانما تعدر
الايات اخرجت آية اشارة الى عدم سقوطها حتى يجب عليه القضاء بعد
انحطاس غير المرض وقيل لا يخرج انما تعدر انما زاد على يوم وليلة لاجل القضاء
وانما كان اقل من ذلك كآية الاغتاء قال في الحاشية ذكره رحمه الله لا قطع بداه من
من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلوة عليه وفي التارخانية ان يوجد
من يوصيه بأفوه لغير وجهه وموضع القطع ومسح رأسه والاقطع
وجهه ورأسه في الماء او مسح وجهه وموضع القطع على الجدار فيصير **قوله**
ولا يؤتى بعينه آية حلقا زفر واحد والشافعي ومالك رحمهم الله لا **قوله**
عليه السلام انما تعدر انما يسجد على الارض فالتجذ والاقاوم برأسك
اقتصر على الرأس في موضع البيان ولو جاز بغيره لبيته **قوله** فقد واؤى آية
وقال زفر والشافعي رحمهم الله يسقط عنه القيام لانه كونه فلا يسقط بل يجر
غير ادراك كونه آخر وقتا ان ركنية القيام للتوسل به الى السجدة فانه
بدونها غير مشروع عبادة بخلاف العكس **قوله** في فلكية حارة انما تعدر بغير
فانها لو كانت واقفة على جهة لا يجوز الصلوة فيه فاعدا انفاقا وآما
عند جريان فجاز عن الاعظم رحمهم الله القيام افضل لسجدة غير شبيهة الخلف
وقالوا رحمهم الله لا يجوز وهو العكس لانه القيام مفقود عليه والمقدور عليه
لا يترك وله وهو وجه الاستحباب انما الغالب من حال من ركب فيقنة
ورائى الرأس عند القيام والغالب كالحقق الا بترارة نوم المضطجع
جعل حد ثلثة الغالب من حاله ان يخرج من شئ رذال الاستسكان ويستبين
ان يتوجه الى القبلة كيف ما دارت السقينة سواء كان عند الافاق
او في خلال الصلوة لانه التوجه فرض عند القدرة وهذا قد ورد في خروج

سجد على وجهه على الارض
سجدة

[illegible]

باب سجود السجدة ص
فيه ظواهر افرقت بكونه وسجدة فوفية يكون
آخر بابا قرا عند طلوع الشمس سجدة بعد ركعتيها
الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز قافضان فلكه
ويطلب ما يزيل الظلمة من الظلام والظلمة في الظلمة
عاجزة الى الله وانما نور الله في خلقه ما يزيل الظلمة
قافضه

و لا تزل الدنيا و جودها و فوئدها على السلام
و هو عبيدك يا محمد نزل افقها

فانه قيل لو لم يكن ذلك لوجب على كل من سبقنا
 واما هذا البيت بوجه عليهما فكذلك انما يجب
 عليهما ان يندموا في الصلاة وذاك لانهم لم يجدوا
 اكل من الصلاة وانما يمين لانهم في الصلاة مع
 نقر السبب وهو الوقت فكانوا على حدة
 ايض خلاف ما يجب ذلك فانه الصلاة لم تكن
 فكذا ذلك الحجة

بطریقہ (۵۰)

بعد الفراغ الى
على رة ارقون فيسبده واذا اصفى
سبح

استاذ الامامان الشافعيين فليكون بابا

كنت اماما لو جئت بجده
 يسجد التلوة وونه الامام او بالكلية
 مفردة ولم يذكر اماما يكون ذلك
 بوضوح الامامة لان كتاب المت

وتوضيح دليل الربانية السبب وجوب السجدة
هو السلاوة العظمى أو كما هي وقد وجدنا في
الكتابين من المعرفة والتمهيد يدل على وجوب
السجدة على من يخرج الصلوة طوعا كانت
غلاوته فاسدة لم يجب عليه الا ما يجب على من
سبح من الجوزة وتلاوة الكتاب وكما يفرض العظمى
والخافرة وجوب السجدة عند اداء الاذان والاقامة
اذا كان في الصلوة كالمخاض ولا يخفى بعد ذلك وجوب
كذلك في السجدة

[illegible]

به افروز
و به بند
اطلس
و انصاف
حق الفاء
و الحق لاء
بحون مد
بکسر مد
و کتبه مد

وعدو من اهل الحق والارباب في خلافت موضع التضرع الى ارباب تقوى وفضل
لكنه في اهل الحق والارباب في خلافت موضع التضرع الى ارباب تقوى وفضل
لكنه في اهل الحق والارباب في خلافت موضع التضرع الى ارباب تقوى وفضل

[illegible]

قوله وفهم تخصيص المعاد بالنسب الخلفان على اللفظ قوله وان
 عادو جلس الى الامة الا ان جلس وانما الخلفان الى الامة ان
 جلس آخره كلفه قوله وانما الخلفان الى الامة ان الصلوة فانه
 مسجد انما كلفه انما وانما مسجد فانه على كل مسجد
 الصلوة في كل وقت بالامر فلا مفر من كل صلاة في كل وقت
 على الصلوة وانما كلفه على كل اضطراب في كل وقت
 قوله وفهم على

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا هو الوجه في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا

بعد سورة قتل كيف ينبغي بالسؤال قال انه ذكر في موضع ولا يصلح على
وحقن العباد ولا تدخل كذا في الكفاية **قوله** اي قراء آيتين في مجلس
ينبغي ان شرط الدخول في كذا الآية والمجلس لغة النقص والاجماع وانخرج
انما توجد في مجلس واحدة وآية واحدة فبقى ما رواه على اصل القيس وهو
ان يكثر السجدة بكثر التلاوة **قوله** انه يغز بالعين والراء المعجز بينهما
راء مغلطه من غز الشئ بالراء والحاكم بحاء الملهة الساج و
بالفارسي جواه والسندي بفتح السين الملهة بالفارسي **قوله** والقيام
هنا لا يبدل لانه لا يفسد الا بالياء بالسجدة لانه يجوز الواقع في التوسط
من القيام **قوله** وليس الا عرضة وانما يزيل بالاعراض مرجا ودلا
قوله لانه يشبه الاستكشاف وهو عوام وكفر فكونه ما يشبه كروما **قوله**
لا عكاه ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ
الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ اكثر آية السجدة عرف
السجدة وفي حقها الجوزاء وانما وجد وشك ولم يقرب واقرت يرم
السجدة كذا في التبيين **قوله** او آيتين منها آية قال في خانة رما
قراء معها آية او آيتين فواجب وهذا حسن فانه المثل لانه اعم
منه **قوله** وانما آية فيه تفصيل في الحيطة فليطلب من العناية **قوله**
باب المسافر السفر لغة قطع المسافة والركاد منها قطع خاطر
تغيره الاحكام وتو لا يثبت الا بالقصد فلهذا اخذ في التعريف وهو
الارادة المباشرة المارة لا غم لانه لو طاف جميع العالم باقصه ثلثة
ايام لا يصير مسافرا ولو قصد ولم يظلم ذلك بالفعل فذلك ظاهر المعنى
في حق تقية الاحكام اجتماعهما **قوله** ولياليها اخذ الالبالي لشارة الاعتبار
الاستراحات التي في خلال السير لانه على الدوام ممتنع عادة كمال
من له حاجة في هذا سنة يمين فيقصد ان يعجزها ويؤد اليمين في أربعة ايام مثلاً

هذا هو الوجه في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا

هذا هو الوجه في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا

هذا هو الوجه في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا

يسجد وعليه انه قصد سبعة ايام في اربعة وليس مسافرا لانه يقول الله
انه لا يكون منسحق الذباب فقط اقل من ذباب خرج به قوام الدين الكافي
رم في غايته حيث قال السفر الذي يتغير به الاحكام انه يقصد الانسان متوجعا
بينه وبين ذلك الموضع ثلثة ايام ولياليها في اقصا ايام السنة وانما يسجد
هو وسار يمين او اقل من كفاية في اجزاء الاحكام فليظن فاذا غلب
على طمته انه مسافر مسافة كذا قصر ولا يشترط فيه البقاء كذا في الكونجية
قوله وفارق اية قال في الخانية اما شرط مجاوزة العوان فلا في السفر
فصل فلا يوجد بحد والنية فيشرط فرائض النية ما دون فعل تحلف اذا
نوز الاقابة حيث يصير مقابلا والنية لانه الاقابة ترك الفعل وهو
لا يحتاج الى الفعل كذا في النهاية **قوله** بويت بلده اية في العوان الذي
كانه مقبلا فيه وان كانه قرية **قوله** والراجل اية التي تطلع المسافة برجله
قوله ما يبق به اية في ثوب ثلثة ايام ولياليها في السير فيه وان كانت
تلك المسافة في السهل تقطع باذنها كالجوف فانه يعبر السير فيه ثلثة
ايام ولياليها بعد ان كانت الرجح مستوية لاسكنة ولا غلبة كذا
في العناية **قوله** وان كانه عاصيا اية كالتابع وقاطع الطريق اخر
غير قول الشافعي رما انه لا يترخص العاصي باذكار الاحكام لانه الرخصة
نعمه فلا تنال بالمعصية وهي سفر العاصي من المعصية في نية لانه سفره
ولهذا لو تاب في سفره يذير خص بالاتفاق **قوله** في بدخله اية
يشكر باذكار الخانية من ان المسافر اذا جاوز عوان مصره وسار بعض
الطريق ثم تدارك شيئا في وطنه فغرم الرجوع اليه لاجل ذلك يصير مقبلا
بحد الغرم اليه لانه رخص سفره قبل الاحكام حيث لم يسجد ثلثة ايام
ولياليها في ذلك الرخصة في حق قبل دخول البلد اللهم الا ان يحل رجوعه
قبل ان يتم مسافر سفره من الدخول فيه فيكون المراد من الدخول ان

هذا هو الوجه في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا
في قوله لا يركب ركبا

منهذا ابتدا ایجاب ملائحتی غیر محله کفایه مستله

على
لا اله الا الله عليه كانت الاقاة
نقضاً للعارض لا ابتداءً للواجب عليه
كقائه

كأنه في صلاة الركعة الواحدة غير مشروطة

شیخ مفاز و در الصحاح
کلمه افراجه و شرح اللمع

کتاب الفیاض فی

التحقيق والتقدير **قوله** او يولى فانه نصف شهره وآما قدر الالفه
 لما روى عن ابن عباس وابنه عمر رضي الله عنهما حيث قالوا اذا قدمت بلدة
 وانت مسافر فوجدت نفسك انما تقم بها خمسة عشر يوما وبيته فأكمل الصلوة
 وانما كنت لا تدري متى تسير فاقصه والآخر في المقدرات كما تجزأ
 الراى لا يهتدى اليه ولأنه يمكن اعتبار مطلق اللبس كما في السفر
 لا يجرى منه يؤدى الى انه لا يكون مسافرا ابدا فقد زنا بمدة الظهر لانها
 مدته موجب بان فانه الظهر موجب اعاده ماسقط بالحيض والافاقه
 موجب اعاده ماسقط بالسفر كما قد رادى مدة الظهر خمسة عشر يوما
 فذلك بقدر ان مدة الالفه والما قدرنا ان مدة الحضر والسفر
 بشدة ايام لكونها مدتين مقطعتين **قوله** ببلدة او قرية او قاصصا
 المكافية هذا اذا سار ثلثة ايام ثم تور الالفه في غير موضعها فانه لم يسر
 ثلثة ايام يقع نيته وكونه المأذون **قوله** فرضه الرابعى او آخره بالفرض
 عن الحسن فانها لا تنصف اصلا كما تجوز للسافر زكاتها راسا عند السفر متى
 فاض خان رهم والقض مع عدم الزك وبمقبط الرابعى عن الفرض الثاني
 والثالث والورق فانه قصر ما غير مشروع **قوله** بموضعين او بغير متعلقين
 كونه وبين اما ان كانا احدهما تابعا للاخر كالقرية القريبة من المصر بحيث
 يجب الحجة على ساكنها فانه يصير مقايمة الالفه بينهما فيتم بدخول احدهما
 لانهما في الحكم كوضع واحد **قوله** من اجل الجنازة او من الاعراب والاكراذ
 والآذراك والجنازة كسكة كالحاج والباة الموقدة بيت موصوف وقبر
 كذا في البناية **قوله** وبعد الوقت لا يتغير الالفه لا تجزأ التغير قبله هو
 اتصال المغيرة الذي هو الاقدار بالسبب الذي هو الوقت كاذنية الالفه
 وآما بعده فلا يتغير لانقضاء السبب كالا يتغير بنية الالفه في هذا الزمان
 في الهداية **قوله** فانما مسافرا على ان ابا يوسف حج مع الرشيد ففقد الرشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

تأثر به هذا السبب لما قبله من الكلام مما يقتضيه
 بواسطة الادب بواسطة السبق والتأخر بواسطة
 الخطبة التأخر الادب مثل ذلك واحد من ذلك
 الاربع ومنها فاضح في الظلم والحق بعد القيام
 نية الخلفين بعد العهد والجمعة والجماع
 لما تفرقة من الافراق والمساكن عند أهل
 الحق وبعض النواهي في الغضب اليه
 اليوم والصلوة في كثير الاستغفار قد خفف
 منها المضاف كذا في الرواية مستوفى

وتم قبلها ان كانت في العهد على الجوهرة الالهية انما بالمولود
بترك خدمته فصار له كما في اولها وبعثت الصلوة
المعروفة بالانوارياتها بغيره وبنائه ليس في اخره
ولكن الصلوة بالانوارياتها بغيره وبنائه ليس في اخره
لكن الصلوة بالانوارياتها بغيره وبنائه ليس في اخره

بكته رقيب فلما ستم قام ابو يوسف فقال انوا يا اهل مكة فانا قوم سفر فقال له
رجل من اهل مكة بخ الفقه منك واحكم بهذا منك فقال ابو يوسف لو كنت
فقيها ما كنت في الصلوة **قوله** وبطلان ما في باب الافعال الوطى بمفعوله
ومثله فاعله ويحوز العكس كذا الاول هو الاول والعطف بعده عينا على قوله
وطى الاقامة اعطى على الوطى الاول ومثله ايضا عطف على مثله الاول
باب صلوة الجمعة قوله شرط لوجوبها اة اعلم ان الجمعة شرائط اشعر عشر
زايدة على شرائط سائر الصلوات ستة منها ذات المصلى وشرائط ^{في الوجوب} اخرى
التي ذكرها بقوله الاقامة بمصر الى صلاة العتيق والرجل وستة منها خارجة عنه ^{في الوجوب} ذكرها
وشرائط اخرى التي ذكرها بقوله وشرط لا دائها المصلى قوله والاذن الحام
قوله فانه اة اراد اصيل الجمعة من لم يتصف بخروج احد من هذه الشرائط
وانه انصف بعضها كالسافر والمريض والعبد والمرأة والامر والمقعد
ومقطوع الرجل كذا الشيخ الفاضل والحق في هذا السلطان انما يقع في وقت الوقت
الا البينة وانما اصل انهم لم يقطع عنه الجمعة بعذر وكان في حد ذاته اما لوجوبها
اذا صلاها تقع **قوله** وان لم تجب عليه لانه السقوط عنه لاجل التحقير
فاذا تحمد جازع فرض الوقت كالمسافر اذا صام قوله له امير وقاض آة وقد
زادوا في حاشية في هذا التفسير في قوله والمراد بالامير والعذر على انصاف الظلم
من النظام وانما لم يكتف بقوله فينفذ الاحكام لانه تنفيه بالاستيلاء اقامة كحدوث
فانية المرأة اذا كانت فاضية تنفذ الاحكام وتيسر لها ان تعيم احد وروى ذلك
المحقق وذكر احد ومفهوم في ذكر المقاصد لانها تقر بان في فانية الاحكام قوله اذا
اجتمع امة يعني يجب عليه الجمعة لا كل من سكن في ذلك الموضع من النساء
والرجال والعبيد والاولاد في التفسير بن ظاهر الرواية وعليه اكثر الفقهاء
وفرقوا بين المصروع واليتيم آخر كتبنا في الحاشية فليست فيها قوله وما
انقل بها اة في هذا الانفعال بشعرا بخبر قولنا قال لو كان بينه وبين المصرفة

فان قلت في هذا الوقت قد حصل لسيادته العلو
فان قلت في اول باب العلو فكيف يكون ان
كانت هو لب التوجه وهو شرط في الوجود
فان قلت في باب التوجه وهو شرط في الوجود
فان قلت في باب التوجه وهو شرط في الوجود

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

الاظم غالب وقد مرست التعرض لهذا المسالك وقوله الصلوة في كل وقت
 لانه قضاء الغاية جارية اتفاقا فلا كراهة كذا في الكفاية والتهامية وانه كان
 مخالفا لما في صدر الشريعة فيسبيل باب الاذان في شرح قول الحق بعد ذلك حيث
 قال كنهنا كره فيما اذا خرج الامام للخطبة الا انه السجود على ما نقلناه من
 لانه عامة اعلام العلماء الثقات فابونويه واكثر المعبرين عنه عليه
 وخالفيه عما قاله من وجوب ذلك الوقت في صلوة وانه كانت سنة اجمعة
 يقطع عن راس الركعتين فانما يصلي ركعة ثم الركعة اخرى وانه كان في الثالثة
 ثم الرابع كذا فيهم من تعبر الكفاية وقوله والكلام برعيه ما سوسا السادة وروى
 وكما على الصحيح وقال بعضهم كل كلام هذا عند الاظم لقوله عليه السلام اذا
 خرج الامام فاصلوه ولا كلام من غير فصل المصلي اليه واجب وقالوا لا يكره
 الكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا انزل قبل ان يكبر لعدم لزوم الخلال
 فرض الاستماع لانه الكلام لا يمتد فيقطع او اشيع الامام في الخطبة واختلفا
 في جوبه اذا سكنت فعد الى يوسف ياج وعند قول الجاهل الصلوة لانه
 تمت اجيب من جانب الاظم بان الكلام ايضا قد يمتد طبعيا فاسبب الصلوة و
 الاصل في كراهة الكلام فيما بين الخطبتين وبين الخطبة والصلوة ان الخطبة قارة
 مقام الشفع من الظاهر كما في ما بين الخطبتين كما بين الركعتين وما بين الخطبة
 والصلوة كما بين الشفعين كما في ما بين الخطبتين كما بين الركعتين وما بين الخطبة
 مفسدا فاذا كان حكا كره ثم لو قال المخرج يتم صلوة مكان خطبة كانه حسن
 كراهة الرواية عن الاظم في خطبة في المبسوط وغيره انه الكلام يكره عنده بين
 الخطبة والصلوة ولما نقلت من الاصل بذا زبدة ما في البيانية **قوله**
 خطبتين او كونها مشاة بعقده الاستراحة بينهما للتوارث حتى لو خطب واحد
 باقعة فلا شئ عليه واما القيت فالتوارث ايضا ثم شرط الصلوة
 فيسقط فيها الطهارة كالاذان حتى لو خطب فاعدا بطهارة جاز

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

مع الكراهة وقد بعد عن الكبر حيث لا يسميها لا يحكم بلحلام الكسب في سبج وبطل
 وبقر الفوائد في رواية والاحوط الا نصت **قوله** واذا تمت اقم او اقم
 في ان هذه الخطبة قبل الصلوة **قوله** وصل الامام ركعتين او لا ينبغي ان يصلي
 غير الخطبة لانه الخطبة مع الخطبة شئ واحد فلا ينبغي ان يفهم ان الشئ واحد
 منها جاز كذا في الغرر واختلفوا في نية الرابع بعد اجمعة قبل نور السنة و
 الاحسن الاحوط في موضع شك في جواز اجمعة وثبوت شرطها فيه ان
 يقول اقم ظهر ادركت وقتك ولم اقل بعد لانه ظهر بوجه الغايب عليه
 الوقت فظاهر المذهب قال في فائده وصاحب القينة واختار انه
 يصل الظاهر بهذه النية ثم يصلي اربعاً بنية السنة ثم اختلفوا في القراءة قبل
 بقراءة الفاتحة والسورة في الاوليين كالظن وقيل في الرابع وهو اختار
 انتهى كذا في القينة وقيل في الفاتحة **باب العبد** **قوله** قبل صلوة ان اقول
 عبد العظم وانما يجب الاكل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا
 يوم العظم حتى ياكلوا ثلث اوتحشا او سبعا او اكثر او اقل بعد ان يكونوا قد
 وسبج ان يكونوا كالكواكب جلوا كذا في التبيين **قوله** كانه حشاة عذرة واما
 عند ما فاتجده في طريقة ايضا جائز بحسن وبوته ما نقله الزيلعي عن ابي جعفر
 قال لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لعلهم رغبتهم في اجزات واخرج الى
 المصلي سنة وانه وسعهم المسجد ولا بأس بواجب الكعبة اليه في زماننا والمسيح
 في عبد العظم تاخير اذ خرج اليه وقيل الاصح تجديده لتجديده الله واما صلوة
 العبد في الموضعين في مصر يجوز اجماعا بخلاف اجمعة كذا في الزاوية ويجب
 ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق اخر لانه كان القرية يشهد
 نصاجها وفيما قلناه كثير السهو وكذا في الكفاية **قوله** ولا يتنفل الا بعد الاصح
 انه التنفل قبلها في المصلي وغيره كره وانه خفيها بعضهم بالمصلي **قوله** الا الخطبة
 فانها ليست بشرط بل بسنة ولما قيل الخطبة في صلوة العبد يخالف

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة في كل وقت واجبة
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها
 في كل وقت من وقتها الى وقتها

بین الزواجر

مخاطبة انبياء الرب او اخر الصفوف
او انها صفوة العبيد كذا في النظرية
تقدم بحكم الامة انما راس مائة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر هذا المجلس
العلمي الشريف برئاسة
المفتي العظمى
في يوم الاثنين الموافق
لثاني شهر ربيع الثاني سنة
١٤٢٠ هـ الموافق لـ ٢٠٩٩ م
على الساعة الثامنة مساءً
في قاعة الاجتماعات
بمبنى الإدارة العامة
للإفتاء بدار الافتاء
بمدينة القاهرة
وقد تم مناقشة الموضوع
الذي ذكرناه في الفقرة الأولى
من جدول الأعمال
وهو "التحليل القانوني
للمسألة المطروحة"
وقد ألقى المحاضر
الدكتور محمد عبد السلام
محاضر القانون
بجامعة الأزهر الشريف
القاهرة
محاضرة قيمة
عنوانها "مسألة
الطلاق في الإسلام"

والتحسين في اللغة

وَلَمْ يَسْجُدْ لَهَا يَا كَرِيمُ قَبْلَ أَنْ تَزُوجَ مِنْهَا فَخَرَّ سَائِلًا
مِنْ أَهْلِ خَيْبَةَ أُولَى وَأَمَّا وَرَجَعِي غَيْرَ مُطْمَئِنَّةٍ لَمْ تَزَلْ تَتَوَقَّعُ

حيث قال انكسرت انفقوا له الربك وارت
 فقوا العداية فرقة واحدة اخر اغرقوا
 اخر ماتوا لانه على الناس في المصاير والارباب
 يشغل عن انكسبه والتمكيد والتجديد والجمع في اخر
 سورة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب

الطغفاني

[illegible]

رسید به نام و معنی شریف از زبان مولانا
دات الم استیفاء و الباقی منقول
مجلس

قوله ثم جلس في الصلاة بعد الصلاة الثانية كما هو ظاهر الرواية وهو في حصة روى عنه في غير رواية
الاصول ان بعد الصلاة الاولى يجلس في الصلاة الثانية فيحسب في الصلاة الثانية كمن صلى في الصلاة الاولى
انما الصلاة الثانية منقولة عن الصلاة الاولى بعد الصلاة الاولى فيحسب في الصلاة الثانية كمن صلى في الصلاة الاولى
فكان اوله كذا في الصلاة الثانية

وهو قوله ثم جلس في الصلاة بعد الصلاة الثانية
وذكر منها الصلاة بعد الصلاة الاولى
في الصلاة الثانية

وروى عن بعض السلفين في صلاة كذا في الصلاة
في الصلاة الثانية

لا يخرج من الصلاة كذا في الصلاة
حدث وهو لا يخرج من الصلاة كذا في الصلاة
هذا الحديث كذا في الصلاة

عنه في الصلاة في الصلاة في الصلاة
علم كذا في الصلاة في الصلاة

روى عن بعض السلفين في الصلاة في الصلاة
انما كذا في الصلاة في الصلاة

انما كذا في الصلاة في الصلاة
مشتق من الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
تكون في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

ثم بالسر وأعرض ليدل ما على السبب من ذلك لانه ابلغ في التلخيص بما
الكا في الصلاة وجعل في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
عنه قوله لا يخرج من الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
فانه الفصل في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
أرى في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
ظفره انما لا يقطع من الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
بأنه في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
ثم يشاء في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
هرجته واللائق والدين والكتاب والقدر كذا في الصلاة كذا في الصلاة
المذكور في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
تقدم على الدين عندنا كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
قالوا ومن لم يكن له مال كفايته لم يجب عليه نفقته كذا في الصلاة كذا في الصلاة
ثم هو انما حال الضرورة او لا فانه كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
على نوعين كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
المرأة في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وقد عرفت شربها وكذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
واما الخوف التي توضع على عورة الميت وقت الغسل فذراع ونصف وعرضه
ذراعان في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
فلعله تعالى وصل عليه واما الكفاية فانه في الايجاب على الجميع سحابة او خجافا
فاكتفى ببعض كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
الميت في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
الصوتات فانه يقول كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
انه لما نفقه الصلاة على الميت كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

انما كذا في الصلاة كذا في الصلاة
انما كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

قوله ثم جلس في الصلاة بعد الصلاة الثانية كما هو ظاهر الرواية وهو في حصة روى عنه في غير رواية
الاصول ان بعد الصلاة الاولى يجلس في الصلاة الثانية فيحسب في الصلاة الثانية كمن صلى في الصلاة الاولى
انما الصلاة الثانية منقولة عن الصلاة الاولى بعد الصلاة الاولى فيحسب في الصلاة الثانية كمن صلى في الصلاة الاولى
فكان اوله كذا في الصلاة الثانية

وهو قوله ثم جلس في الصلاة بعد الصلاة الثانية
وذكر منها الصلاة بعد الصلاة الاولى
في الصلاة الثانية

وروى عن بعض السلفين في صلاة كذا في الصلاة
في الصلاة الثانية

لا يخرج من الصلاة كذا في الصلاة
حدث وهو لا يخرج من الصلاة كذا في الصلاة
هذا الحديث كذا في الصلاة

عنه في الصلاة في الصلاة في الصلاة
علم كذا في الصلاة في الصلاة

روى عن بعض السلفين في الصلاة في الصلاة
انما كذا في الصلاة في الصلاة

انما كذا في الصلاة في الصلاة
مشتق من الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
تكون في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة
وهو في الصلاة في الصلاة في الصلاة

السلام عقب التكبير الرابع عشر عدم الذكر المسنون فيها وقدم التكبير
كما هو اصح لانه البتة عدم تكبير رابعة آخر صلاة كانت في صلاة كذا في الصلاة
التكبير الرابعة اذ في التحلل في ذلك السلام وليس بعد دعاء سوره السلام في الصلاة
الرواية قوله ولا صلاة فيها اذ في صلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
لانه لا صلاة الا بها عنده ولا تشهد لانه لا تشهد بلا قعود ولا قعود فيها قوله
فمنه يقدم الواراة اذ في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
والذي هو بين ذلك والكتاب والكتاب في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
الشاعة وهو كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
هذا فيمخرجين الدعاء المذكور والآيات في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
والصلاة على الميت في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
او اذا اراد احدكم ان يدعو فليجده الله وليصل على الميت ثم يدعو واعلم انما كان في الصلاة
الا ولا كالمسبوق عند الشاة والسبوق في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
هذا وعند ما كان كالمسبوق كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
اربع كاربعة الظلمة والمسبوق لا ياتي بافاته قبل فراغ الاقام في الصلاة كذا في الصلاة
الا اقام في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
بافاته في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
حاضر فلم يكن لا ينظر الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة الذكر كذا في الصلاة كذا في الصلاة
الخير في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
لا يجوز بعد رخصتها وقاية الاختلاف في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
قبل ان يرفع الجازة لانه صار مسبوقا بها وعند ابراهيم بن يوسف مع الاقام
يعبر مسبوقا بشاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
انما يتم الاقام فانه لا يكون مدر كالمسبوق عند ما لا يكون كذا في الصلاة كذا في الصلاة
ما سبق به قبل فراغ الاقام واذا اتم الاقام فانه الجازة وفي قولنا يوسف

انما كذا في الصلاة كذا في الصلاة
انما كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة
وهو في الصلاة كذا في الصلاة كذا في الصلاة

27

[illegible]

١١٤
السلطنة وعينه في رضى التوابع حصونه
السلطنة انه انما يعيد في كل سنة في قنوى
الزاد والمواظبة وقاية قنوة الفناظر
لو اعدوا الويل ليس المنة عليها يعطى
مع الوتررة الفز

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

[illegible]

مؤید علیہ السلام و صلوات علیہ و آله
جامعہ شافعیہ بغداد کرام الخ لایزالہ
سکون

والا كانت الحارة والقدم واما ما وجد
في كتابنا من اخبارهم وايضا في كتابنا
من خبره فقد اختلف فيه الشيخ
عز الدين الكاشغري

وزا الغرب ائوا السار واستهتوه رفعة الصوامع
عند رواية

ولا يجوز الصلوة على من مات الميت العضو كالأذن أو
وجداً أو كسر فم أو ذراعاً أو ساقاً أو يديهما أو
أرجلها ولا يجوز على ميت غائب وإن فني بجائفة
وهذه المسائل اشتملت على آداب النجس

و نه اندر علم از غرض نال دارا دارا را با يكون مسما فخر
صفت اسلام را نه اذا استراده و استوفى صفت
اسلام و لم تعلم فانها لا يكون مؤمنه كذا و كذا
مسما

و این نظر قبل از آنکه امر مسلم و مسلّم باشد پس بدانند
مات در غریبه است بخت نرود که نظر او را مضر خواهد آمد
لطفه بعینیت و بیست علایم السلام و بعد از آنکه وفات
از فراسه تا خانه گذشت روزی خان

من التسمية والذوالنقدير بالآية مشكل ولما اختاره المصنف قال الم بظن
قوله في مسجد جامعة آة آتفتد بجامعه لانها لا تكرر في المساجد التي تبنى للصلاة
 الجيزة فانه كانت محبارة والامام وبعض القوم خارج المسجد والنافية لم يكره
 اتفاقا لآفة البائية **قوله** انه استعمل آة عتيبا الفاعل استلالم البنية انه يوجد
 منه ما يدل على حقوته من كتاب او حديث عضو او طرف عين وفي المغرب
 استلالم البنية انه رفع صوته بالجماء عند ولادته كذا في العناية **قوله** ولم يعزل
 عليه غسل آة آتى لم يعزل عليه اتفاقا ولكنه غسل وتسمى الخار وعمره ثم رمى آة
 لا يغسل ولا يسمى وجهه ذلك انه في حكم اجزاء من وجهه وفي حكم النفس من وجهه فيقطع
 حلقه من الشبهين فلا يعتبر به بالنفس يغسل ولا يعتبر به بالاجزاء لا يصلة
 عليه وآما السقط الذي لم يتم اعضاؤه ففيه غسل بخلاف المشايخ و
 المتأخرين انه يغسل ويؤتى بخبره كذا في الكفاية تقاطع الخط **قوله** سب آة النبي
 الاسير وقد سببت العدو واستر **قوله** فاسلم عاقلا آة آتى قرا الاسلام وهو
 بعض صفة الاسلام المذكورة في حديث علي عليه السلام انه تولى ربه وما لكتنه وكتنه
 ورسله واليوم الآخر والقدية جيرة وشرة من ربه وقيل معناه يجعل المنافع و
 المضار وآة الاسلام بدئوا بآيانه خبر لانه صح اسلامه اسحاشا وآة لم يقع بها
 كما هو من ذهب فتى رمى آة ترتيب المعنى لا يخلو عن الاشارة الى هذا المعنى
 حيث اخبر وضعا ما هو المقدم شرعا لكونه الاول اتفاقا والآة اختلافيا
قوله سبعا للدار آة ثم بعد آة اربعة اليد خروا وقع من الغنمة حتى فسد ثم
 في دار الحرب فأتى بصل عليه ويجعل مسلما بآيانه صاحب اليد **قوله** وليه سلم
 آة اطلق الولد لكتنه اكله قريب له من اجاب التواضع والتعصب وذكر
 الارحام وآة ايمان الاسلام وآة كافر فلا ينبغي ان يكثر ابوه الكافر
 من الضمان بفسده وتجهيزه بغيره المسلمون كما فعله النبي وم باليهود الذي آفة
 عند موته كذا في الكفاية **قوله** يحرق حفرة آة تصغير الحفرة اشارة الى النبي عز وجل

تاریخ

مستحقه
 و هو على ما يشيخ في امام الجهادة فانه قد استقام
 في دينه و في اخلاقه و في علمه و في سلوكه و في
 عبادته و في حجاباته و في جميع ما يتعلق
 بالدين و بالدنيا و بالآخرة و هو على ما
 يشيخ في امام الجهادة فانه قد استقام

[illegible][illegible]

(Faint handwritten Arabic script)

بأنه قد مر في كتابنا
في بيان وجوب القتل عليه

ماله فيه انه من رايه اسدراك انه قوله بحديثه بغير غناه في هذا المعنى
كما ستعرف به بقوله فلما قالوا لا يجب ان يقتلوا قوله فانه لم يجب بغير القتل
انه بل يعارض حرمه الابوة او لولا ما لم يجب الا القصاص قوله لولا على
انه يقتل ان صح في انه المراد من اوجاهة هو الاثر الذي يكونه علامة على القتل
سواء كان جرحاً طاهر او باطلاً كونه وجوبه دم سائل من عينه او اذنه او
او غيرهما قوله بانه لا يقتلوه اشارة او تبشيراً كواو طوا وواهم
سواء او نفوا اشارة مسم فرقة او موه من السور والنفوا عليه ما يطا
او رموا بنا فافوا سقم او ما شبه ذلك من الاسباب فأت به كان
شبه لا انه مونة مضاف اليهم كذا في التبيين فيهم كالفواه واولفج الفاء
وسكونه الراء المعلقة معروف واقر الفزولبته وابقار سرور ستمين
واخو لحنو والعتنوة بالفار سر كلاه واقانة عت لانهما ليست من غير الكفة
ولكن عادة اكلها به وفيه الابطال معها وقد نهينا عن التشبه بهم قوله ان
لوم يكن معه ما يكون من جنس الكفة ان يقتل عليه ظاهر هذا التفسير لم يطابق
الحق لانه المتبادر منه انه يكون من جنس الكفة بشر فيه او عليه للتكليف ان كان
ناقضاً ومن تفسير الشارح انه لا يكون من جنس الكفة اصلاً فلو ان الشارح
في هذا المقام مستعين لهذه المناقشة والامرين لا يخفى كلام الشارح
انه لوم يوجد الميت من جنس الكفة كالازار مشلام وجود الفافه
والقبض زاد الازار عليها البنت ولم يجر الاكتفاء بهما في التكفير السنة
كما نعيم من كلمات الفضلاء فلا شك قوله ولو كان بالسيف في جنس الكفة ان الظاهر
الميت والادمان العامة انه يكون هذا كله نفوذ الافعال التي هي في
المتفاه من مرجح لفظه انه لو كان على الميت ثوب غير خشن كالثوب مثلاً
ينزع عنه فيكون هذه عين المسئلة المستندة التي غير عنها المقر بغيره ينزع
انه مع انه شئ لفظه وينقص فانه لا ينفذ فيه سوى كلامه من معناه ولو

ان يكون

وجميع الميت لم يكن من جنس الكفة التي بمنع عدم النجاسة له لزيادة عليه
وانه كان ما يجانبه ظاهر ان ينقض منه ذلك الزائد حتى يباو به لئلا يلزم
الاسراف المتعنى عنه ويكافئ السنة المشهورة في التكفير وهذا معنى حتى
نعلم من كلمات جميع الاجلاء في الشرح وتوجيه قول صاحب الاخبار في الجناح
وتنقض بزار ومراعاة كلفة السنة ويمكن ان يذكر في توجيه كلامه وجه آخر
وهو انه هذا فعل ما من باب علم من اللبس ومنه السبب فانه لو كان له
الميت من جنس الكفة ينقض بوزاد على عدده المسنونة قوله ولا يغسل ان
الحديث الوارد في شهادته احدى ويقتل عليه خلافاً لما في رجم شهداء
ما يستفاد من هذا قوله ويدفع اشارة بفتح بعد عدم غسله ثلثاً بعد اشارة
اليه او لا يبقعه فينزع اشارة وتفريجه ثانياً بقوله ولا يغسل فانه دفع لتمام
ازالة بوجه آخر غير الغسل فله لانه الواجب فيه الدية والفاة اشارة
خفف الظلم بسبب العوض لانه حكم المعوض فصار كانه النفس باقية بقاء
عوضه فانه قيل وجوب الدية لا يمنع الشهادة فانه الاب اذا قتل
ابنه عمد لا يكون شهيداً وان وجبت الدية قلنا فيه رواية قوله كاشع
وهو الطريق الاظم كذا في الصحاح قوله فانه علم انه القتل بحديثه لا بغير اشارة
فقال لا يجوز ان يقتل نفسه اجيب بانه جائز ولكنه خلاف الظاهر وانما
جواز ان يقتل ظاهراً ما به حل على رجل فاصداً قتله فقتله غير دفعه والرفع
بانه الحكم لا يقصد القتل ظاهراً منعيف قوله لانه نفس القتل اشارة بغيره
انه اعتبار العار من النفس فيقتل بذا وعدم اعتباره هنا لا يجوز منه
نوع بمرجح في غير ابرار مرجح قوله هذه الرواية مخالفة له فيه حيث لا يشك
الخالفه استخراج الشارح عبارة صاحب الهداية حيث حل قوله الا
علم انه قتل بحديثه الظاهر على ما اذا لم يعلم قاتله وليس كذلك شهادة قوله
سنداً عليه لانه الواجب في القصاص احوال ان القصاص الواجب لا يقتل

الآلة القائل للعلوم مع انه قد اعتبر قوله من وجهين في المصنوع فبدا
 حيث حكم بانه فيما اذا لم يعلم فانه مستل لا يستل ففقال لانه فقل بوجوب
 الفسادة اذ جعل الدليل الاول سببا لا اعتبارا فيه ودون الثاني فحكم
 بحجته وبوتيرة قوله في السورة ثم قوله فلما لم يعلم فانه وايضا انما يتبين كونه
 ظاهرا اذ كانه القائل معلوما فاذا لم يعلم جازا لم يكن هو مستقيا فلا يكون الفطر
 ظاهرا فالنكتة في واحد من آراء تفصيل المقام فتبين ان در الحكم في شرح غير
 الاحكام **قوله** وارثاته على بناء عام يتم فاعله فالتفتي الشك في رسم
 ثم المرتب وان غسل فله ثواب شهدة كالغريق والجرى والمطعون والمطعون
 والغريب فانهم يغسلون وهم شهداء على سائر رسول الله ام الا برأى غير
 وعقبا رضى خلا الى بينهما بعد الطعن وعقبا وكما شهيد في شهادته عليه الصلوة
 والسلام كذا في **قوله** او اواه اية اخرجت اجمعة الشهادة انفسها **قوله**
 في المعركة حيث اذ اى موضع الى رتبة الا اذا حصل من معركه كذا كذا بياضه ايجوز
 لانه ما نال شيئا من الراحة فالانقاذ وفيه نظر لانا لا نسلم انه احل من المخرج ليس
 ليس اية اقول فيه **قوله** او بقى عاقلا وقت صلوة اذ وهذا اشراج الى
 فيه اخرجوا وتوايه يكون بحيث يقدر على ادائها فيه بالامان لانه الوقت
 الذي يوجبها عليه هو المقتضى لغيرتها في الجملة والآفة ساقطة عنه فلا فاقا
 في بقاءه عاقلا فيه **قوله** او اوتى بغيره اقول انما يتبع الموضع الى اختيار رأى
 الشاذ ثم لانه الوصية بامور الدنيا ارثا انفاقا فيجب عليه وانما خالف
 الربا ثم له في الاخرى بناء على انه الوصية بامور الآخرة في احكام **الاول** **قوله**
 وصلى عليهم اى على من مات وعطف عليه لا يقال لا حاجة الى هذا بعد قوله او لا
 ويعلى عليه لانا نقول كانه المص قد تقدم ليجل اسم المقتول انما لانه
 الاول الشهيد المعروف لا يعلى عليه كاشهدا الا حدية وآل اذ في
 يعلى عليه كالبقي مع من عطف عليه والناش في يعلى ولا يعلى عليه كالباقى

عداوة
 وادانته من غير ان يكون
 على وجهه من غير ان يكون
 والى وجهه من غير ان يكون
 والى وجهه من غير ان يكون
 والى وجهه من غير ان يكون
 والى وجهه من غير ان يكون

انما هو المذكور في المتن
 على رتبة الاحكام

فبدا في قوله

فبدا في ذكر كل منها فبدا في **قوله** وبه رمق اذ وهو مقتضى الروح كذا في
 الصحاح **قوله** والارثا في الشرع اذ ما هو ذم الثوب الرث اهل
 الباء **قوله** او ثبت له حكم اذ في السنين ذاك اذ او بعد انقضاء احواله
 وانما قبل انقضائها فلا يكون من ثباته **قوله** والابصال ارثا اذ
 قيل بطلان الشهادة مشروط بزيادة على كلمتين كذا في احواله **قوله**
 لا يعلى عليه اذ في النواذر هذا اذا قلنا في اثناء الحرب وانما اذا قلنا
 بعد ثبوت بدونه الا انهما يعلى عليه في كل حال ولا يعلى عليه في كل حال
 السبابة ومقتضى نفسه عند يعلى عليه لانه فاسق وعبد لله
 يوسف لا يعلى عليه زوجه كالبغز ومقتضى احد ابويه لا يعلى عليه ايمانه اليه
 وحكم الميعتق حكم البغاة **باب الصلوة في الكعبة** **قوله** المذكور في الهداية
 وقال صاحب النهاية كانه هذا اللفظ وقع سهوا من الكاتب فانه انما
 رسم يري جواز الصلوة في الكعبة فرضها ونقيلها اجيب بانه مراده ما
 اذا توجه الى الباب وهو مفتوح وسيت العتبة من رفعة قد موفى به
 وهو جزم احل على السهو في الكفاية وقيل خلاصة الغالية ويجوز الصلوة
 في الكعبة الى بعض بنائها كانه فيها قولين لثاني في رسم وفي شرح القدر وتر
 للحالة الزائدة رسم وقال كلك والشافعي رسم في قوله لا يجوز فيها اذ
 المكتوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنفل لا رده لانه دعاء في نواحيه
 كلها ولم يصل حتى خرج ففصل عند الباب ركعتين ولما روى عن عمار
 انه صلى السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدسين **قوله** وانه
 حكم عجيب اذ في قوله لا نسلم او لا انه المعتبر في القبلة عنده احدهما علم
 لا يجوز ان يعتبر البناء كما يقع عنه قول الاكل في بناء جواز الصلوة على سطحها
 قال الشافعي رسم لا يجوز الا ان يكون بين يديه ستره بناء على انه المعتبر في جواز
 التوجه اليها للصلوة البناء **قوله** مثل مواخرة الرحلة بوزن المونة لغة

في آفته وتسمى التي تستند اليها الراكب وتشد برأى، خطا، فيه كانه مؤخر الجوز
 كذا في المغرب والصحاح قوله وفي البداية انه لا يجوز اذ اراد ان يفهم من
 البداية نفاجها من مطلقا عنده حيث قال خلافا لثفتي وكتبهم جوازها
 عند السرة قوله ولو ظهر اذ حاصلة انه من صف وجوف الكعبة مقتضى ان
 اما ان يكون وجهه الى ظهر الامام او الى وجهه وجواز الاول ظاهر وفي الثاني لانه
 لا استقبال الصورة فيبقى ان يجعل بينه وبين الامام سرة او ظهره الى ظهر الامام
 فهو ايضا جائز لكونه كل جانب قبله بغير فرق وكذا لو كان عليه الامام او يارده
 مع عدم الجواز مخصص بما ذكره بقوله لا ظهره الى وجهه **كتاب**
الزكاة قوله لا يجب ان يقع الا في ثمانية بالذليل العقل في تعيين
 بالوجوب اما ان يكون بغير ما ذكره من ثمانية باجبار الاحكام ولا يستحال احد ما
 مقام الاخر جائزا **قوله** الا في ثمانية النصاب كل مال لا يجب فيها
 ووجه من نصب الشيء رفعه كذا في الامانة وقوله انما في ثمانية وهو انما جئنا
 كالتوالد والانس والحيوانات او تقدير تركها كمن لم يستنمها من اهل الان
 وكونه المال في يده او يدنايه فاذا انشئ الثمانية بغير ثمانية بغير ثمانية
 الزكاة **قوله** وفيه نظارة قيل انما هو في مقام الثمانية فقط فهذا لا يقتضي
 الا انه لا يجب وجود الثمانية حقيقة بل يكفي خولها احوال واما انه لا يلزم وجه
 شرط اخر فلو ان شرط في الزكاة شرط اخر مثل الثمانية **قوله** والكتب لاهلها
 فتبين فيها الامانة منها مسندك لانها اذا لم تكن للتجارة لا يجب فيها الزكاة
 سواء كانت مع اهلها او مع غيره لعدم الثمانية واذا كانت للتجارة يجب فيها
 الزكاة وانه كانت عند اهلها واما فقيد هذا القيد في حق المكلف فانه
 اهل العلم اذا كانت له كتب تساوي ما في درهم فانه كما في حجاج اهل التدرس
 ووجه جاز في الزكاة المية والآلة وخرن نقول ان هذا القيد قائم مقام قوله
 لا للتجارة لقيد الركوب في الدواب والحكمة في العبيد فانه قيل والكتب

لا يستلزام

التي ليست للتجارة بل يدين قول الاتقان رهم واما فقيد بقوله لاهلها لانها اذا
 كانت للبيع يجب فيها الزكاة لوجود الثمانية بالتجارة **قوله** عاقل بالغ اذ فليكتب
 عليه مائة او مائة لم يفتى بوجوبها من احوال حتى لو افان بوجوبها اوله او اخره يجب
 عليه الزكاة وذا يجوز العارض بعد البلوغ انما من مائة بوجوبها في حصة
 بغير ابتداء احوال في وقت الافاقه **قوله** لعدم الملك التام اذ يفرج بكونه
 قوله فلا يجب بقرينة على قوله ملكا تاما فتداه بصاحب الهداية كما يفرج
 عنه عطف المديونة عليه لا على **قوله** مطالب في عبادة آية في حصة سواء
 كان الدين سدا كما في الزكاة اوله كمنه المبيع والقرض ولو مؤجلا وقيل انه
 لا يمنع الا ليعا وطلبه بخلاف المعجل وقيل ان كان الزوج على غم الاداء يمنع
 والآلة لانه لا يبعد دينا ولا فرق في الدين المطلق بين المؤجل والمعجل ولا يلزم
 الثابت بطريق الاصاله او الكفالة وقد يفرغ عليها مسئلة لطيفة ذكرت
 في نوادر المحيط وتران رجلا استقرض من رجل الف درهم فطلب منه الكفيل
 فكفل عنه عشرة رجلا كل رجل الف درهم وتكفل واحد منهم الف درهم فبقي
 وحال كحل عليها فلا زكاة على واحد منهم لانه على كل واحد الف درهم وبقي
 للكفالة وتكفلوا له انما اخذ من ايتهم شاة وقال ان فتى رهم يجب الزكاة
 على المديونة بعموم النصوص وملك النصاب النامر وهو سبب الوجوب وقيل
 فاذير ومن جعلها روم تركية مال واحد في سنة واحدة مرارا بانها كانت
 بعد سبواى الفاضل بعد من آخر بدين ثم باعه الاخر كذلك حتى تداولت
 عشرة انفس في مال كحل يجب على كل واحد منهم زكاة الف والمال في الحقيقة
 واحد ولو نشت البياعات بعيب رجع الى الاول ولم يبق لهم شيء هذا
 رتبة ما في الكاف والتبيين **قوله** او الزكاة اذ اعلم ان المذكور والكسر اعلا
 المعيرات المولفة في ذمتنا انما هي الزكاة مانع حالها النصاب
 لانه ينقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لغيرها ولا يلزم

في الامانة
 قوله ما من قاض خاض رهم
 وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة

في ان في صورة المنع حال بقائه النصاب رجل ملك مائة درهم ففني عليه حوله
ليس عليه زكاة السنة انما لا تجوز زكاة السنة الاولى صار ما نفعه
وجوبها في السنة الثانية لا تنقض النصاب بزكاة الاولى وصورة منع الاستهلاك
انه حال التحول على الايمن فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استعاد مائة
درهم وحال التحول على المستفاد لا يجب عليه شي لان وجوب زكاة النصاب
الاول دين في دينه سبب الاستهلاك ففني الزكاة فيقول اذا عرفت
المبلغ عليه من الذهب فلا مجال لتوجيه عد الشئ من الزكاة من الدين في الغبن لان
لوجوب الزكاة لا يتحقق على صورة دين الاستهلاك عند الشئ من حيث خرج
بانه لا يمنع وجوب الزكاة بقاءه على انه لا لمطالب من جهة العباد او اصلا لمختلف
دين النصاب القائم فانه اذا مر على العاشر كان له ان يأخذ منه الزكاة ولا يكون
هذا في دينه النصاب المستهلك فلا يمنع وجوبها وذا وانه كان لا يكون نوع بعد
اوله من ان يحل على طغيان فلم الشئ كما تعلق البعض قوله في زكاة في تقارة غير مملوكة
لا احد اخر ان زكاة المدفون في ملكه وجره سواء كان ارضا او ثوبا او دارا او
بيتا او نحوها لان في الاولين اختلاف المشايخ وجماعها يجب الزكاة فيها
قوله ثم اقرت بعد ما عند قوم انه فسد والذات فانه تميز بينها وبين بقية
او جاهد عليه بنية **قوله** وما اخذ مصادرة او اخذ السطاة ظنا
من مصادره على ما له ارفاقه كذا في البناية قوله ووصل اليه او متعلق بجميع
ما ذكره قوله ولا في مال مفقود الى هنا **قوله** امثلة الى المصاراة وهو ما
لا يبر من الدين والوعد وكل ما لا يكون على نفقة **قوله** بقاء او دليل عقلي لنا
وانما الستم فيقول على مرانه عنه لا زكاة في المال الفار قوله على اي شيء
فان على ادائه دينه قوله او متبراة من غير الرجل اصاب اي فقير لا يقدر
على ادائه دينه بلا شقة **قوله** او مفلس او يفتقر الام المشددة ان الزكاة
نادى عليه العاقل بانه انفس فانه الدين عليه نصاب الزكاة

قوله لا يبر من الدين

عند ابا حنيفة رم لا ينفك القاض لا يقع عنده فكله وجوده كونه **قوله**
فقد حرمته او اتى في حال عليه ان لا يجب فيه الزكاة لان الاستخدام ترك
الفعل فتحجج بالنية كنية الامام **قوله** وانه يوزعها او لان التجارة فعل على فقام
بحجج الزكاة كنية السفر والاسلام والافتقار حيث لا يحصل واحد منها بحجج
النية **قوله** وما اشترى لها كان لها او اشترى فيها بنية التجارة فلا يجب
الزكاة اذا اشترى راضا عشرة او حواشيته وانه يوزعها فيها بل لا يلزم إجماع
المحققين في سبب واحد وهو الارض ولا يبعد في الشئ فبقيت على ما كانت
لذا في شرح الهداية **قوله** انه ما عدا الجوز او الزبيب والفضة كذا في الصحاح
قوله او بغير نقد ما وجب والتخصيص بكونه اكثر وقوعا لا لانه اذ غرغره فقام
لما قبل نفقته منه انه من عليه زكاة نصا بغير نوع النصاب واحدا او اذاه الى
الفقير لا يبر من عنه **باب زكاة الاموال** **قوله** بانه حال من انواع الشئ
من سامت الماشية رعت واسامها صاحبها وسجى فقير في الكثر عن
قريب ان شاء الله تعالى والاراذل التي تسمى للدر والنسل والشمس فانها اسماها
للحد والركوب فلا زكاة وانه اسماها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لا زكاة
التي **قوله** تجب او عراب او يتوبع اباء الموحدة وسكونه
الحق المبرح آخره انما مشاة جمع يجمع وهو المتولد بين العوبة والعمر منسوب
الى الجثث نقد والتعرب بالسر من الابل جمع غرة وهو خلاف البعارة **قوله**
شاة او ما يقبل الاصل في الزكاة انه تجب في كل نوع منه فكيف وجب
الشاة في الابل قلت بالنقص عن خلاف الفقهاء ولان الواحد في الخمس
والواجب ربع العشر وفي آجابه الشقص من عيب الشاة فوجب
الشاة لانهما تقرب ربع عشر الابل لانهما كانت تقوم بجثة دراهم
وميت فخاص بربعين فاجبا بها في الخمس من الابل كاجاب الحنفية في التاجر
من الدرام **قوله** جثت فخاص او انما سميت بها لغيرها لانهما كانتا

مخاضاً ما يرى انما هو الى ستمائة سنة وحدثت السنة الثانية وذلك كانت
 بنت بون لم يولد فيها فابن بون بولادة اخو والى دخلت في السنة
 حقة كبرها والحمد والفا والمسددة لم يولد فيها وانه حتى لها ان يركب
 بطنها وهر الى دخلت في الرابعة وسببت حقة بفتح الهم والذالك
 والى الى دخلت في الخامسة لم يولد فيها معروف عند باب الابل والى
 اعلى الاسماء الى توخذ في الزكوة **قوله** ثم تستأنف في كل خمس سنة اة بفتح مع
 ثلاث حقات فيما بعده كالاخيه **قوله** مثل ما ذكر بعد المائة اة وانما حقت به
 احراز اعلى الاستئناف الذي بعد الاية والعشرين فانه ذلك ليس فيه بجا ببيت
 بون ولا يجاب اربع حقات لعدم نصها لانه لا زاد خمس وعشرين على
 المائة والعشرين من كل النصاب لانه وحقت واربعين فنون نصاب بنت
 التي من مئة الحقتين فلما زاد عليها خمس ومائة وخمسين وجب ثلاث حقات
 كذا في الاكبة **قوله** بقراءة وهو شق من بقراءة واشتق من البقرة لانه شق الارض
 وقوله او جابوت نفر جابا بجاء في نصاب الزكوة لانه نوع من البقرة وان لم
 يسبق بعض الاولاد ثم البقرة في بعض الدار ولما لا يثبت به في بيته
 لا ياكل لحم بقرة **قوله** يتبع اة تسمى لانه يتبع اة **قوله** وفجار او تجب في سنه
 يتبع اة في الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الشنيتين نصف عشر سنة
 وكذا **قوله** ضا اناه وهو بالفتح الحقة وهو العاشر من مائة خلاف لما عر
 والمفرجه واما نون عاشر من مائة والاش من مائة مائة ومائة وبقا لها
 بالفارسية كوسفند كذا في الحاج والاسماء ثم التوبة التي تفرغ من تحريم القهر
 انما في تكيل النصاب لاف او الواجب خزانة الحقة في المعزات فاف و
 الضان ايضا في ظاهر الرواية عن الاظم لم لا يؤخذ في زكوة اة لقوله
 لا يؤخذ في الزكوة الا الشئ فضا هذا ولان الواجب هو الوسط وهذا الضمير
 واما في رواية الحسن منه وهو قولها يؤخذ الحقة من الضان لقوله عليه السلام

انما ضا الجوز
 في الزكوة
 في الضان

انما حقا الجوز والاشنة ولان تاذر في الاخية فلهذا الزكوة **قوله** ولا شيء في بطن
 وحجارة اي لو كانا سببتين لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما شيء و
 المقادير تثبت سماعا واجمع لانه على ذلك ولا تها لاسما في
 غالب البلدان مع كثرة وجودها والنادر لا يعتبر فلا يجب فيها زكوة
 البنية ولان الركوب هو المقصود فيها غالبا وروى السنن لكنهما تان
 في غير وقت الحاجة لرفع مؤنة العلف كذا في المعراجية **قوله** كجارة الارض
 وهي الثاء المشقة على وزن البارة شق الارض باستعمال البقر للزراعة
قوله والعلوفة اة وهو الفصح ما يعلفون من الغنم وغيره الواحد وجمع سواء
 من علف الدابة اطعمها العلف وبالقسم جمع العلف وقولها خلاف
 مالك رحم الله الا بقوله تعاضد في اموالهم صدقة وتا الاحاديث
 الصحاح ولان السبب هو المال النامي ولانها في هذه الاموال لانه المؤنة
 تنجم فيها فينبغي عدم النماء مع فانه قسيل في ليس النماء الاسباب والاعمال
 التجارية كما ذكرتم ونزاهم المؤنة لا يبطل النماء بالاعمال التجارية فان من اشترى
 حنك في الابل بنية التجارة وعلفها جميع السنة وجبت عليه الزكوة في آخر
 السنة فابال ابطال النماء بالاسباب قلقت اية الاساس والعلف متعادلا
 فاذا وجد العلف انتفى الاساس ولذلك كذا في التجارة **قوله** ولان حمل وفضل
 الحقة بفتح الحاء المملة والهم ولد الضان في السنة الاولى والفضل بالفاء
 ولان انة قسيل ان يرم عليها حوافر فضل الرضيع غزاة والتجلى كبرها المملة
 في اولاد البقر حان بفضله اة الزكوة كذا في المعبر استصعب بعض الفضل
 تصور بانها على ان وجوب الزكوة داير على حولان حول وتعد كذا لانه
 لا يتصور شئ من العا كذا في حقة في صورتها رجل شري حقة وعشرين
 من الفضل او ثلثين من العجل او اربعين من الحملان او مائة من ذلك
 هل يفقد عليه حول ام لا على قول الاظم والرافة لا يفقد وعليه غير ما يفقد

وتنه تدقوا في رواه في غيره من الكثر
 مما عرودا
 مستطرفة

احد ما حديث عن ابي رافع عن ابي الزبير
 قال ليس في الابل حقة من صدقة ولا في غيرها
 ابن عباس رحمه الله تعالى عن ابي الزبير عن ابي
 حذيفة عن ابي رافع عن ابي الزبير عن ابي
 في البقرة الميثر صدقة كذا في السنة
 مستطرفة

من شروخ الدابة وكنت اللغات
 مستطرفة

الركبية والعصيدية والجلية رتبة

من ابي رافع عن ابي الزبير عن ابي رافع
 كذا في السنة الاولى
 مستطرفة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

卷之四

و از طعم اسفند اجاب گرد از زعفران و ادویه و از گلستان و زعفران
عسل و از عصاره از انبه و گلاب و از اسفند و گلاب و از اسفند

باز منور باد

بكون توبيا فاعلم انك قد اذنت اليه
 ان ياتيك في بيتك واما ان ياتي
 في بيتك فاعلم انك قد اذنت اليه
 ان ياتيك في بيتك واما ان ياتي

[illegible]

اعطاهم الله الدانية على استحقاقها والكلهم ان يدركوا
انها الخافوا الوجه الاول وجعلها كالموت
حيث قال لا يجزيه الا سبع قبة من انواع اعطاه
ما يقية وفي الوجه الثاني ان كل قبة هي
انها باخذها وتطلب بدين الواجب او يقية
لا شري

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ع ۱
و ان در مایه اخلاص او و فراغ از امان و الصدوق و ابوالکاس
و اخوان و امانیت مان بگویند که کمال فایده از این مواردا
استفاد کنیم

علی
وہو ورنہ اسو الی اس جگہ سے با نظر ہوا کہ اس شخص کی نظر
با نظر اس میں فرق نہ آئے ہو کہ اس شخص کی نظر

ایمانی و فقهی

در تمام این روزها ما را از این طایفه و شهر

[illegible]

كما تقدم على النصاب وقد خرج جوابه في قولنا شرح والاصل قوله اجزاء
 اتي كفاه ما أدى من قبله حلقا في زمانه عنده اذا جمل عشرين دراهم
 وليس في ملكه الا ما يتاخر المذكور ان تم في كل سنة ثمانية دراهم يكون
 الاثر الما بين لانه كل نصاب في حق الزكوة اصل نصفه فكان النصف على النصاب
 انما كان في الاول وفي ذلك تقدم الحكم على السبب ولما انما النصاب
 الاول هو الاصل في السببية والاراد عليه ما يبع له قوله اعلم ان هذا الوزن
 من قبل يعتبر في كل بلدة وزنه تلك البلدة حتى آتاه الامام ابا بكر محمد بن الفضل
 بوجوب في كل مائة درهم خاتمة منته منها وبه اخذ الامام محمد بن الحسن في السنة
 كذا في البانية نقلا عن خلاصة قوله والفرق بين شريعتين انما كانت في
 هو الدار عند ما مائة شجرة قوله وفي مائة شجرة ربع عشرى مضروب
 واحده في الذهب والفضة ومضروبا كما في ساجا اول والا والاول حلقا
 لث في في الباتح المبتذل في كل وتيرة عطف على موله وهو ما كان غير
 مضروب منها والوض بفتحين ماع الدنيا سور النعدين كذا في العانية
 اخذ في الصحاح وحكي بقوله في تحقيق ما ذكر ان زكوة الذهب عشرين مثقالا
 نصف وزكوة الفضة مائتين درهما خمسة دراهم لانه كل واحد منهما مائة
 عشرة كل واحد منهما كما هو المشروع لانه عليه السلام كتب الى معاوية رضي الله عنه
 ان في كل مائة درهم خمس دراهم ومن كل عشرين مثقالا درهم ونصف
 مثقال ثم تتبع قوله مقولنا بالانفع عند العظم انما يعقوب ما يبلغ نصابا
 انما كان يبلغ ما جدها وزاد الاخر وان يبلغ بكل واحد منهما يعقوب ما هو ربح
 وانما استويا في الزواج بخير المالك قوله ثم في كل مائة درهم ثمانية مثقالا
 في الاقراة بذات العظم واما عند ما فازاد على المائتين فزكوة
 بحسب قلت او كثرت حتى اذا كانت الزيادة درهما فغنية جزاة
 من اربعين فزاد في كل مائة درهم مائة درهم كبر الراءاة وهو المكروب قوله

انما هو الزمان كان في نصاب في اول كل سنة
 من قبل في آخر كل سنة في آخر كل سنة
 ولم يكن في السابق في كل سنة في كل سنة
 كذا في قوله في الزكوة في كل سنة في كل سنة
 فكذا في كل سنة في كل سنة في كل سنة

والاصل في قوله انما كان في نصاب في اول كل سنة
 فكذا في كل سنة في كل سنة في كل سنة

كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 استكمال لانه في كل سنة في كل سنة
 لا زكوة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 ما كان في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 ووجدوه لا يفتي بايس ما هو في كل سنة
 لانه في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 انما في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 الخاصة الاصلية في كل سنة في كل سنة

وهو من كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

وعنده في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة

غير لفظة آتاه

غلب دفعة آتاه آتاه كانها سوا السبل يجب فيها الزكوة اجبا لها وقيل لا يجب قبل
 فيه دراهم ونصف كذا في التبيين قوله ونقصا النصاب في كل سنة في كل سنة
 النقصا انما رة الى ان لا يدر في نصاب في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 لا يجب وانما في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في انما في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 قوله في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 والسوالم كذلك يد عليه اطلاق ذكر النصاب والتميز بالنقصا في النقصا
 في الذات فانه النقصا في الوصف يجعل السببية علوية بسقطها انما
 لا في ذات الوصف واراد على كل نصاب فكان كمال النصاب كذا في قوله
 الحلية بنات الوصف قوله وفيه في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 انه عرو من التجارة يعقوب بعضها الى بعض بالقيمة وانما اختلف اجناسها وكذا في قوله
 يعقوب الى النعدين بخلاف والسوالم في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 بعضها بالاجماع قوله يجب عنده لا عند ما يكون في كل سنة في كل سنة
 ش آتاه في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 وهو نسبية الشيء باعتبار بعض احواله وهو اخذ في كل سنة في كل سنة
 كما في قوله لاخذ صدقة التجارة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 منه ليس بصدقة اجيب بانه الاصل في نصاب اخذ الصدقات لا في بانه
 المسم على اداء العبادات وما عدا ما يبع لا يحتاج الى تنقيصه بالذكر قوله
 وصدق مع اليقين ان لانه يكره الوجوب فالقول له فيه ان الزكوة عبادة
 محضة كالصوم والصلوة ولا يشترط للصدقة فيها التحليف والوجوب اليها
 وانما كانت عبادة كبر تعقن بها في العشرة الاخذ وحس الفقير في
 الانتفاع بها فاعاشر بعد ذلك يد عليه معنى لواقعة زنه في كل سنة
 الكول كذا في سائر الدعاء في كل سنة في كل سنة في كل سنة

والله اعلم بالصواب
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة

[illegible][illegible][illegible]

وكلية التوحيد المتقوس على المنزق مسكه

لا تتركوا هذا ما تقدمه عاشق الحجاز انك قد مثله

بغيره وبني الاخرى قوله عليه السلام ليس في الخفوات بقية لا يأخذها العشر
 جبراً قوله لا في حطب اية بغيره انما هذه الاشياء التي لا تستغنى عنها
 ولا تستغنى به الارض لا عشرة فيما لا يوجب الارض النامية وهي شئ غير البنية
 لانها اذا غلبت عليها اشدتها فكلما بها النماء حتى لو اتخذ الارض مقصداً
 او شجرة او مبنياً لم يبق في رآد به الاستثناء بقطع ذلك وبعده كان فيها عشر
 قوله كالعقب اية وهو كليات كان ساقه انما يبيد وكثوب الكعب القعدة
 والانبوب ما بين الكعبين واتوا به ثلثة احدهما الفارسي وهو الذي يخذ منه
 الاطعم وما بينهما مقبب الذرية وهو نوع منه ثمار الفقد وانبوبه ملو
 من مثل سنج العنكبوت ورفقته حرافة وسحرة عطر يوزن من الهند اجوده
 باقوية اللون وانما مقبب الشكر المستغنى منها الفارسي واما الاخران فهما
 فبقية العشرة لا يقصد بها استغناء الارض قوله بغير او دابة اية والقراب
 بفتح الغين البقية وسكونه الرأ المحلة الدلو العظيمة والراية الدلاوب
 التي يستغنى عنها قوله وهر عشر الباقية وقية شارة الا ان يجاز في بارفع
 متعلق بجمع العشر ونصفه كما لا يخفى قوله عادت عشرة كما كانت اية اما ان
 بالشفقة فكل من الصفقة الا الشفيع كان اشتراهما من المسم ولم يتوسط
 الشفاعة واما الردف الباع طانة بالردف الشفيع حكم الفاء وجعل جمع
 كان لم يكن قوله جعلت بستاناً اية وهو كل ارض يحيطها حائط وفيها نخيل شجرة
 وشجار واما وصفت هذه المسئلة لبنا ان حكم الاصل لثمة يتغير صفته
 فانها لو بقيت وارا كانت لم يكن فيها شجرة كانها ما كنها مسلاً او ديباً
 فاذا جعلها بستاناً وجب عليه العشرة سقاء بآ العشرة لانه المونة في
 مثل هذا ورمع الى لانه وظيفة الارض باعتبار انزالها وهر انما يكون
 بالما قوله وكخوة اية مثل نخلك ومردود وتبين هذا الترك وهو
 وهو جند وجوهه من مذكرات والذال المعجود وجده من مذكرات

وانما هو ما به في قوله دقة وتارة الدوا
 كذا في نسخة

وانما هو ما به في قوله دقة وتارة الدوا
 كذا في نسخة

الهات من المودة

والنفات منه المودة قوله في عين فبر وثقبة اية القيمة الوقت والعار
 لغة فيه والتلفظ بفتح النون وكسرها ووافضه ومن يكون عليه وجه الما
 وانما لم يكن فيما شرا لانه ليس من ازال الارض واما هو عين فواترة
 كعين الماء قوله وفي ارض خارج في حرمها الصالح للزراعة خارج لانها
 اية بغيره في حرم عين القير والنفط في ارض خارج خارج ولا يخرج موضع
 العين لانه لا يصلح للزراعة وهو روبة ابنه ساعه غير محدد وهو اجنب
 اية كبر الرزق لانه حريم في الاصل صالح لها واما عطلة صاحبه كاجنة
 وقبيل في يدين العينين خارج بانه يسبح موضع العين اذا كان
 حريمها صالحاً لانه خارج متعلق بالتملك من الرزاق فيكون موضع
 العين تابعاً لارض وهو اجنب بعض المشايخ فيقولون وهذا خارج المير
 الاول و اشار الى ردائه في بقوله لانها فظلم بطلان ما قيل بالنسب
 انه لا يذكر قوله لانها اذ لا حاجة اليها لانه حكمه عرف من قوله ولا شئ في عين
 فبر وجه ظهور السطارة ان حكم الاول شئ في الارض العشرى فجزاها بمسح
 العين في الارض خارجاً كما ذهب اليه البعض **باب المصارف قوله**
 والمكسب من الاشياء اية وقيل بالعكس والاصح و اشار اليه صاحب الهداية
 بقوله وهذا مردى غير اية حبيفة والحل وجه وجه الاول قوله تعالى او مسكن
 وامرته اي لا يصح باطنه بالشراب من بيعه والوحي سالفة من سكن كانه
 غير محركة من بيعه فلم يبرح مكانه ووجه الثاني انه الفقير مشتق من المكسب
 بفار الظاهر فيكون اسوا حالاً من المكسب وهذا قال عليه السلام اللهم
 اجني مسكناً وامرته مسكناً واحش في زمرة المكسب وتعود من الفقر
 هذا زبدة ما في الكفاية والتبيين قوله وعامل الصدقة اية اي الذي يبعثه
 الاثم لجباية الصدقات وقوله بقدر عمله بغير تقدير بالثمن فيعطي كفايته
 واعوانه مدة دنابهم وايابهم اية اعطى بالكوكة فليجوز الزيادة على النصف

وانما هو ما به في قوله دقة وتارة الدوا
 كذا في نسخة

وانما هو ما به في قوله دقة وتارة الدوا
 كذا في نسخة

وانما هو ما به في قوله دقة وتارة الدوا
 كذا في نسخة

وَقَدْ تَرَاهُمَا فِي سَبْعِ يَوْمٍ وَنَفَعَ الرُّوحُ بِهِ الْقَوْمَ عَلَى السَّلَامِ لَكَ إِجْرَاهُ الصَّلَاةُ
وَأَجْرُ الصَّلَاةِ مَا لَا تَأْتِيهِ إِلَّا بِمُقَدَّرٍ وَرَأَيْتُكَ حَيْثُ سَأَلْتَهُ عَنِ الصَّدِيقِ
عَلَيْهِ وَاجِبُ الْجَنَّةِ عَلَى الْخَلْقِ فَكَيْفَ كُنْتُ أَقْرَبُ مِنَ الْإِدَائَةِ

الزكاة عليك فقير سمع غيرنا ثم قل لا أولاده جزاء المال مع قطع منفعة الفقير
عن نفسه معزونا بالنسبة والقبول ان يقول فوكم التمليك كمن دعوى جردة
او ليس في الادلة النقطية المنقولة في هذا الباب ما يدل على ذلك مطلقا
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وانتم جعلتم الامم فيه للعاقبة دونكم
واجاب انه منع قولهم للعاقبة بما المقبوض يصير ملكا لهم في العاقبة فتم
مصارف ابداء المستحقين ثم يحصل لهم الملك في العاقبة بدلالة الامم
فتم تنج دعوى جردة وانما اضاف الذين الى الميت لانه لو قضى دين حي
بامره وقع غير الزكاة ويكون العايق كالموكيل له في قبض الصدقة وقيل
لوقضى بها دينه حر وميت بامره جاز كذا في السببان نقلا عن الفتاوى **قوله**
ولا الا من بينها ولا اذ لا منافع الا مالك بينهم منفعة فلم يحقق التمليك على
الكامل وانما سواهم من الاقرباء فتم الايتاء بالعرف اليهم بل هو افضل لما فيه
من صدق الرم **قوله** ولا الزوجة وزوجها ما يدعى عند الاعظم لا شر كاشنة
المنافع عادة قال انه تعالى ووجدك عائلا فاغناك ما لم يرد عليه كذا في الكفا
قوله اعني بعضه ان يعظم الفقرة بان يكون عبد بين اثنين احدهما اتق
نفسيه وهو مصر لا يجوز الاخر وفع زكوة اليه لانه فقرة الكاتب عند الاعظم
وحد يوزع عند **قوله** والكراد غير الكاتب ان يعطى الفقير والمديون وام
قوله اي لفضل الرجل النخبة وانما اولاده الكبار ذكورا وانما نساء اولاد
اذا كانوا فقرا يجوز صرفها اليهم لانهم لا ينفقون وغنا بالاب والابن
وانه كان نفقته عليه **قوله** آل علي آة يعني ابنه ابي طالب بن عبد المطلب بن
هاشم وعيسى بن عبد المطلب بن هاشم وجعفر بن ابي طالب بن عبد المطلب
بن هاشم وعقيل بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم واثار بن
عبد المطلب بن هاشم لا يجوز دفعها الى هؤلاء القولة عليه السلام انه يوزع
الصدقات انما هو وساخ الناس وانما لا تحل لمحمد ولا آل محمد وفاية

۵۵
الاسرار في كل واحد منها منتهى في حق صاحبها
لا يقبل شهادة كل واحد منكم في كل واحد منها
يرث صاحبها في غير حجب كانه الوالد وانما
الولد وانما في كل واحد منكم منه الولد كذا في الوفاة

وإذا كانت ممتوحة فممتوحة المسئلة إذا غلبت
عالمها الكل بغير عهد لا يجوز وإن زادت إليه
وقال يجوز لها أن تخرج زائد في إليه وله أنه
سبع في قيمة نفسه والمسمى كالمطلب
كذا في السوتيت

هو اني ابرار وانه في حق المراته واورغ انما
 انه لا يجوز لانها مكنته الموانع فاستوجب
 المنفعة غير النفع حالة السب والاعمال
 فالعرف في اهلها كعرف الورد صغيره فورد
 بينهما وورد الورد الصغيره فورد الورد
 في الورد استوجب المنفعة عليه كانه كانه
 والعرف اليه كانه عرف في الفقه كانه كانه

و هو شيخ اعلى معروف بانه اخ لعز الدين
رفقا به عند تحفيده

[illegible]

الصفحة ١٠٠٠

فطيمه باله

فیروز آباد

موقوف ابو بكر البغدادي
يحيى بن علي بن احمد الكوفي الشافعي

تخصيصهم بالذكر اشعار بجواز الدفع الى بعض بناتهن وهو بنو ابي لميت
لان حصة الصدقة كرامة لهم استحقوا بنصرهم التي عليه النبي عليه السلام في
الجاهلية والاسلام ثم سري الى اولادهم وابولميت اذن النبي عليه السلام
وبالغ في اتيانه فاستحق الابانة ثم اختلفوا فيما يمنع قال بعضهم من الصدقات
الواجبة كالزكاة والغنم والكفارات واما التطوعات وغللت
الاولاد في جواز صرفها اليهم وغير الاظم انه لا بأس في صرف الكل اليهم وقال
بعضهم لا يجوز صرف عشر الارض وغللة الوقف ايضا وغيره يورثه
يجوز اذا كان الوقف عليهم خاصة فيكون بمنزلة الوقف على الاغنياء
واما اذا كان على الفقراء ولم يستم بنو ناسم لم يجز صرفها اليهم وروى عن الاظم
جواز دفع الزكاة الى الهاشمي في زمانه وجواز دفع الهاشمي زكاة الى الهاشمي
آخر مشددا زائدة في شروح الهداية والتبيين وقاض خان قوله غير
الزكاة آية اي وغير العشر ايضا لانه في حكمها ومشددا غير ما صدقة الفطر
والكفارات والصدقة المنذرة هذا عند الاظم والرازي وقال الشافعي
وهو رواية عن الشافعي لا يجوز دفع غير الزكاة والعشر ايضا اليهم قياسا عليهما
ولنا قوله عليه السلام قصدتوا على اولادناي كلها ولو لاحديث معاوية
رضي الله عنه يجوز في الزكاة والعشر واما دليل عدم جواز دفعها الى الذر
فقط عليه السلام لم يرد هذا من اغنيائهم وروى عن الفقهاء والفقير في اغنيائهم
راجع الى المسلمين بالاجماع لانه الزكاة يجب على الكافر فكذا اصغير فقرائهم
لسنا نحسن النظم قوله فانه انه عبده او مكاتبه آية وهذا يقع منه بعدم
جواز دفعها اليها وانه ذكر في الهداية في اشياء بيان لزوم الاعادة بها
اما العبد فلانه كسبه سيئه واما المكاتب فله حق في كسبه الا بمرأته لو
ترجع جارية مكاتبته لم يجز كالموت ورجوع جارية بنفسه فلم يجر التملك واما
اذا دفع الى مكاتب عبده يجوز وانه كان مولاه عينه لانه اذا انزلت الزكاة الى

هذا المختصر
في التواريخ
والعقائد
مؤلفه

القصة
 في سنة ثمان مائة وثمانين
 من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ثمان مائة وثمانين
 من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لو أن صاحب الدنيا قد أعاد ما أعاد المعصونين
ما أنسى حيث توقعه أو لا تنجزه إلا الذي أراد
الملك رعا كما هو مقتضى ما يستحقه
بالدفع إلى المحل والعفة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا يجزئ عنهم على ما يرونه من تفصيل وتسمية من قبل ذلك الى ان يفرق
 لهم منها الامعة انما يكفيم ويكن اعوانهم وانما تفصل من بيت المال شي بمثلها
 الحقن الى اربابها مستوينا بين المسلمين وانما فقر وانما ذلك فونان
 عليهم واستحقوا اسم النظم بزيادة ما في شرح اجماع الكبير وغاية البيان
 لا تافد رم نقلا من شرح مختصر الطحا ورم **باب الفطرة** وهو عطية
 يراد بها المنة من اسمها سميت بها اذ بها يظهر صدق الرقة في تلك
 المنة كالصدق يظهر بها صدق رقة الرجل في المرأة والفظركم من فطر
 الصيام والموثقة منها يومه اربوم العبد لما ان الفطر الصدقة لا يرا
 لانه يكون في كل ليلة من رمضان واطا في الصدقة اليه من قبل اضافة الحكم
 اما شرطه كانه في حجة الاسلام وهو حجاز واخريفة اضافة الحكم اليه كانه في حجة
 البيت **قوله** البقرة بسم الله الحنطة والذوق الطين وهو بالفارسي
 اردو السوي بالفارسي ست والجمع بفتح الهم ويحكم هو الذر ذكره
 ان ربح والحدس بفتح العين والدال المهملين احب المعروف يقال
 له بالفارسي نحو الخنخل از دياو وضع جم الشيء بلا انعام شرفه خارج
 والكنز الا زدهام **قوله** وانما قد وزنت اة برية اظها من وجوبية
 محارم المعن ببيان رجاء النقد برباط **قوله** والاسرار اربعة من قبل
 ونصف مقال اة فهو كسيرة البقرة سنة در آهم نصف الا فراط على
 استخراج الشارح فيلزم ان يكون المنة خمسمائة واربعة عشر
 في اجماع زيادة اربع فراط كما في قوله في بيان زكوة الذهب
 المتقال عشرة في اطا والدرهم اربعة عشر فراط وعلى ما في شرح مجمع
 لصنفه سنة در آهم ونصف فيكون الكرم الواحد الذر هو عبارة
 عن اربعين سمرا مائتين وستين وثمانين فيكون المنة الذر نصف
 الصاع العراق خمسمائة وعشرين وثمانين فطرة بوقية اعظم

قال في شرحه ان الصدقة على كل
 مسكين واحد اربعة اشعة
 كذا في الدرر النيرة

في حجة الاسلام
 وهو حجاز واخريفة

في بيان رجاء
 النقد برباط

بلاد الروم

بلاد الروم وبقية واحدة وربها ونصف مشربا وعلى ما في شرح الاكل سنة
 در آهم فالتوبة اربعة امانه وثمانية وثمانين في التوبة بزيادة الكثرة
قوله كذا لا يكون للسكنى واما الكتب فيها تفصيل سنة ذكره في كتاب
 الامنية نقلا من فاضل خان انه ساء اسم مع انه لا يجب بها الزكوة لانه صدقة
 البقرة وجبت بالقدر الملكية والنوا انما يشترط فيما يكون وجوبه البقرة
 الميسرة كالزكوة على ما عرف في اصول الفقه **قوله** لنفسه اة تتعلق يجب
 وكذا الحال في بطوع وخادمه ملكا احقره به عن الاجير وتغيره بلفظ الاحدم
 ووجه المملوك اشعارا بانها لا يجب للمملوك اذ لم يكن له حصة في التجارة **قوله**
 للتجارة لانه الزكوة واجبة في ثمنه ولو وجبت صدقة الفطر لنفسه لوجب
 اخذ الصدقة في شرا واحد في سنة واحدة مرتين وهو لا يجوز بالجواب **قوله**
 واما عندنا فيجب عليها هذا الخلاف منها فخص ما فوق الواحد واما في العبد
 الواحد فلا يجب على واحد من الشريكين اتفاقا صورة المسئلة رجلا بينهما عبد
 او عبد مشترك بل يجب على الموليين صدقة الفطر عنهم ام لا فقال ابو حنيفة
 رم لا يجب وقالوا رم لا يجب على كل واحد منهما بجمعة من الراس ووجه الثاني
 يقع لو كان عبد واحد لا يجب شر ولو كان اثنين يجب على كل واحد
 صدقة عبد واحد ولو كانوا ثلثة فلا يجب على الثالث شر ولو
 كانوا اربعة يجب على كل صدقة عشرين ولو كانوا خمسة لا يجب على
 ستة وعلى هذا ما اتفقا عليه انما يربا في سنة الذوق والا ما يربا **قوله**
 ففعله في بيعه اربع يجب صدقة الفطر على ما تقر العبد عليه وهو البائع
 انه رد والمشتري انما يجزئ له بلا فصل بين مدة ومدة او لو غير سنين
 هذا هو الصحيح المحقق وقيل بوقية على يوم الفطر لا يجوز وقيل اذا اخط
 في شهر رمضان ارجوا ان يجوز وقيل لا يجوز العجل الا في العشر الاخير من
 شهر رمضان **قوله** وذهب اة انما يجب في ثمنها يقع او اجها بعد طلوع فجر الفطر

في حجة الاسلام
 وهو حجاز واخريفة

في بيان رجاء
 النقد برباط

قبل صلوته العبد لقوله عليه السلام من اداها قبل الصلوة فهي صدقة مقبولة
وان اداها بعد ما فرغ من الصدقات وجب دفع صدقة كل شخص الى
سكين واحد حتى لو فرقها على مسكينين لم يجز لانه المنصوص عليه الاغنيا
لقوله عليه السلام انتم امة غفلة في مثل هذا اليوم ولا يتبع ما ورنه
وتجوز الكثرة لتوزيع صدقة شخص واحد على مسكين لانه الاغنيا يحصل للجميع
وتجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد قوله ولو اخذت لاسقط
انه اتي عند الجهور وقد مر وعي حسن انه تسقط بمقتضى يوم الفطر كالخجعة
كتاب الصوم قوله في البيع الى الغروب آه وانا فحق اليوم لانه لما كان
الواصل مستغنيا عنها شرعا تعين اليوم لكونه على خلاف العادة اذ ترك
الاكل بالليل معاد وحلاف العادة من غير العبادة كما فهم من قوله تعالى كلوا وشربوا
في بيوتكم كما كان الله يخلق السيف في خطيبه اثم اتوا الصيام الى الليل
وانما لم يقل نهائيا كما اخبره القدر ولا في النهار رستم لما بعد طلوع الشمس
الى غروبها ووقت اداء الصوم من اول طلوع الفجر وانما جاز ان يكون
المراد من النهار اليوم كما يفهم من قول الفقهاء وتيق بالوقت مخصوص النهار
وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا قوله عليه السلام صلوته النهار عجا
بما ذكره ما في الكفاية وتذكر في هذا كذا ذكره صاحب الكافي في مجموعها
والنفاء والظاهر في صحيح المائتين الفقه لانه كل واحد منهم وان ترك الاكل
والشرب واجتمع مع النية لا يكون صائما لعدم الاهمية اما النقص باكل الشاة
بانه يقال انه الاساك على الكفاية منه مع بقاء صومه فذوق بانه الله
اكثر عند الشارع قوله وصوم النذر والكفارة واجب ان اقررت اضطراب
هنا كلام المؤلفين لانه كلاما واجبا عند صاحب الهداية والتوقية و
كلاما فرضا على استحباب صدقة الشريعة كما ذكر والكفارة فرض والنذر واجب
عند الرق وبالعكس عند ابن الملك وتوجب كل من الاقوال ظاهر الا الاجنب

لانه اذا كان في بيتين باب ما يجب التفتا
استحق
او انما في الشريعة كما في قوله تعالى
اعلم ان النهار السبع عشر من الشهر الى المغرب
استحق

لما في هذا

في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة
في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة

منها قلنا قل قوله كيف جاعده آه بغير العيا وفتح الفاء بالاشديد وتعا به
كيف جاعده قوله وقيل في قوله آه اشارة الى قول شيخ الهداية اجب بانه
قد خص في الآية بالاتفاق المنذور والنزيس من صلبه واجب في كل يوم
المرضى او ما ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوصف لكل صلوته والنذر بالصفة
فلما خصت هذه المواضع بقوله في قوله لا موجبة قطعا كالاتية المؤلفة
وفيه الواحد قوله فينبغي ان يكون فرضا آه احب عنه الكسادة بانه المراد
بالفرض هنا الفرض الاعتيادي الذي يفرض جاعده كما في عليه عبارة الهداية
والتفرضية بهذا المعنى لا تثبت بطلان الاجماع بل الاجماع على الفرضية المنقولة
بالتواتر كما في صوم رمضان وكما ثبت في المنذور ونقل الاجماع على فرضية
بالتواتر بغير مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة او الادل
بغيره الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في
كتب الاصول فاقول **قوله** يمكن ان اداها بواجب الفرض آه يرد عليه
انه القول بامادة الفرض من الواجب المذكور في مقابلته في غاية البعد لانه
لا ريب لاحد انه المقصود من هذا الكلام تقسيم الصوم الى الاقسام الثلاثة
واجب منه قياسه على ما ذكره في او كتاب الصوم حيث لا مقابلته ثم اصلا
ويمكن ان يجاب عنه بانه اطلاق الفرض والواجب هنا بالنسبة الى صلاتها
الاصليين اعني الآتين ولا يثبت مقتضى التقسيم ايضا لوصول الفرض من
الفرض والامتناع وانما صار الثاني فرضا ايضا بعد ان قال الاجماع به
فقال **قوله** وبنيته مطلقه آه كقول الصوم بذات كيب توصيفه في الجمع
المنع اني رأينا ما كما هو الظاهر في قوله ويجوز ان يكون ايضا بانه يضاف
النية الى المطلق وهو الى الصلة المراجع الى الصوم بوجه وراية انه
الصوم لا ينافي بالنية المطلقة في حيث انتهائية في حيث انتهائية
مطلق الصوم من غير تعيين صفة من كونه نكالا او فرضا وتوبة التوسيع

في هذا الباب
استحق

لانه ليس معنى بنية شاة على كل نوع من انواع النيات المتعلقة بجميع العبادات سواء كانت صلوته او غيره بل هي النيات التي لا يخلو الا في
حقيقة النية التي هي العزم على فعل ما هو المقصود

في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة
في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة

في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة
في هذا الباب من وجوب النذر والكفارة

رواية قول صاحب العداية بطلان النية لانه من قبيل اضافة الصفه الى
الموصوف كما في وجوب جوار صوم رمضان بنية مطلقة وما عطف عليها من الوضوء
مستحق فيه لقوله عليه السلام اذا استلم شحاذ فلا صوم الا رمضان وكل ما
مستحق في مكانه يصاب باصل النية كما تمسك في الدار يصاب باسم جنسه بان
يعمل باجوائه كما يصاب باسم نوعه بان يعمل بالنساء واثم عليه بان يعمل بالزينة
قوله بل عما نوراى في بيع الاول والثاني فيهما عتا نور **قوله** والنذر المعانيه انما هو
معطوف على مقدمه بخبر بعد قوله بل هو الضمة في كلمة فيهما كما قدرناه في غير
ترك عادة الخافض فاقبيل الفوق بين رمضان والنذر المعانيه مع
كل منهما برأيه معاني حتى يتبع الاول بنية واجب آخر دون الثاني في الاول
يتبعين بغيرين الشارع مستحى ان لا يكون في غيره من الصيام بخلاف الثاني
فانه تعينه من طرف الثاني فيجز فيه غيره اعلم ان الكمال الربوبية وقصور
قوله والنفل انما يجز عطف على رمضان اذ يصح صوم النفل باضافة العام
الى الخاص **قوله** قبل الزوال انما قبل انتصاف النهار حتى لو نوى قبل الزوال
بحيث لا يكون ما يوافي اكثره لا يجوز وفيه نظر ذهب لك حيث لم يجوز صوم
النفل اذ لم يوفه ليلا متشككا بطلان قوله عدم لا صيام لم يلزم بنو الصيام من الليل
وانما عليه السلام حين يدخل على نساءه قال ان عندكم من فدا فانه قلن لا
قال ان اذن الصيام واما بعد ما كان يصح فرضا **قوله** لا بعده واما ذكره مع
تأويله في قوله قبل الزوال زوال القول انما هي حيث جوزه نية النفل بعده
بؤيده ابراهه عقيب سلة النفل واما نفس فقه مقدم جوار فيه عندناهم
من تقييد الجوار بالقبول **قوله** والمراد بالتبني التبرع بنوعه او اخضاره عليه
سابق كلمات الافاضل المراد بالتبني التبرع بنوعه او اخضاره عليه
بعينه واما شرطها لانه اليوم الذي يوفى فيه احد هذه الشئتين لا يتعين
للصوم الا بالنية فلا بد من ابداء الاساكن حتى يكون صوم القضا او الكفارة او النذر

رفیق مجاہد احمد رضا انیسویں در اربعہ علیہ السلام

لا يزال الموت قد طال فينا شارباً حبيباً اذ كان هو جدادنا وخرقنا فينا وهو خصل طريف يابا في حبيب لا يكون له
معه داء لا يمنع ان يخالجكم فوجده في الموت المحرور في الوقت لا يمنع ان يخالجكم حبيب وفي المصطفى فاقبيل ان كان
يقدر ان يصاحبه عطفك الشبه دون غيره العسل او ادب ان الموت قد يارب حبيب لا يملك غير خاله خاله ان كان ياربكم
اخصب به اذ انظر العسل او ادب ان الموت قد يارب حبيب لا يملك غير خاله خاله ان كان ياربكم
فغير ان اصبر انكم في الموت قد يارب حبيب لا يملك غير خاله خاله ان كان ياربكم
سبحه كده

دکتر استر محمدی از بیمارستان
بیمه و درمانی و استر
استر محمدی از بیمارستان
بیمه و درمانی و استر
استر محمدی از بیمارستان
بیمه و درمانی و استر

بر

[illegible][illegible]

مجلس باطنی در سال
در بنده است

المبشرين

قالوا تعينت امة اعلم انه قول الحق او ولد با وقوله عليه السلام انه الله تعالى
 رفع غمجي والرضع الصوم اشارة الى انه المراد الام لا الظاهر لانه حمله على ولد
 الرضاع خلاف الظاهر فينبغي ان يحل على الام ان تعينت لانها اذا لم تعين
 لا يتصور خوف على الولد لحرارة استأجر الاب فبما او يعالج ان الرضاع
 واجب على الام وبانه لا سيما اذا لم يكن للاب قدرة على الظفر كذا في التبيين
 فلما حجة القيل الذي ذكره وعزاه صاحب الكفاية الى الزخيرة **قوله** وصوم
 مسافرا وذكر ان ابنه قولان في اضعافا انه انما يفسد في حرام
 القصر وليس كذلك لانه في القصر يحصل الرخصة مع برأة الذمة وانما لا
 اذا اخذ بالرخصة وتعليق بغيره في القضاء وفي البسوط الصوم غنية والفظر رخصة
 والاخذ بالبرية اوله ولان الرخصة لدفع الحج قريبا يكون حج في الفطر رخصة
 اكثر لانه يحتاج الى القضاء وحده بخلاف الصلوة لانه شرط بسقط اصلا
 ولا يلزمه القضاء وما ذكرنا كما انفع رجاء صوم المسافر على فطره انما لم يمت
 كونه عدم فطر الصلوة كونه وقدم الافطار مستحبا للمسافر مع انها رخصة
 له ثم المشهور عند جمهوره انه يباح الافطار للمسافر بالكلية ويصح معاقلة
 اعمد لم يباح الا بالكلية لوجوبه في الكفاية لانه شرعية الفطر ليس
 ولا يبره في الجماع كذا في المراجعة **قوله** وشرط لها الا بصاء اية الفدية بمعنى
 انه الاطعام عنه انما يجب على الولد اذا اوصى اما اذا تبرع الولد بما وصيه
 يجوز عند الاكثرين وهو الصحيح وعندنا ان فتي يلزم من جميع المال وصية او
 لم يؤم **قوله** ويصح في الثلث اية حتى لو زاد الفدية على ثلث المال لا يجب
 على الولد تلك الزيادة خلافا لثاني **قوله** وصلا وصلا اية اقول نعم
 الوصل اشارة الى رجاءه كما تفهم عنه قولهم بعد التحية لكن يجب التسامح
 مسرعة الى اسقاط الواجب **قوله** الا في الايام المنهية فانه يجب ادا
 وقضاء لانه الصوم في هذه الايام منهي يجب نقضه فلا يجب انما فاقه

بطل الصوم بالزنا

يجب الصوم بالنذر في هذه الايام كما يجب في الفوق قلت هو ان بنفسه الشرع
 النذر هو احداث الفعل في الخارج يكون تركه كذا في المتن عنه وهو ترك اعادة
 دعوة الله تعالى او هو يحصل كما امسك بدليل مسألة اليقين فلا يصح الشرع
 يجب ابطاله فلا يجب مسانته ووجوب القضاء بينه على وجوبها فلم يجب قضاء
 كما يجب ادا بخلاف النذر فانه لم يبر نفس النذر تركه لانه وانما هو
 التزام طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل فكانت من مزايا المباشرة
 لا من مزايا ايجاب المباشرة فانه قبل منعه على هذا انه لا يجب الصلوة بالشرع
 في الاوقات المكرهه قلنا لا نعم فانه المنع عنه ادا الصلوة واجب الشرع
 ليس بمباشرة له الى انه يتم ركعة في لا يجب به التحلف انه لا يصح ما لم يسجد
 على انه روي عن ابي حنيفة انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلوة عند
 الاستواء ثم افسده لانه ممنوع من الدخول والعبادة بناء عليه والظاهر هو وجوب
 هذا تفصيل في جملة الشرح بقوله وقول ابن النذر والشرع كذا في شرح
 الهداية وقد مرنا بعض من هذا التحقيق في اثناء ما بحثنا في بعض ما يقتضيه المقام
 اياه **قوله** ينسب الضيف والمضيف اية قبل الضيافة لا يكون عذرا وقيل
 اذا اقام في الضيف او المضيف يكون عذرا والآقا وقيل انما اعمد على
 نفع القضاء افطر والآلا بذلك في النظمات انا اذا كان في القضاء
 فالا فطر بعد الضيافة كرهه وقال في الزخيرة بذلك اذا كان الافطار قبل
 الزوال فاما اذا كان بعده فلا ينبغي له ان يحظر الا اذا كان في ترك الظاهر
 عقوب الوالدين او احد هما **قوله** وان كان البوع اية فاقه قلت ما الفرق
 بينه وبين الصلوة حيث يقضي الصلوة وانما اذكرها لاجزاء الاخر في الوقت
 ولا يقضي الصوم قلت الفرق انما السبب للصلوة اجزاء الفصل بالاداء فوجدت
 الالهية عذره وفي الصوم اجزاء الاول هو السبب الالهية معذرة عذره فانه
 قلت منفق ما ذكرت كونه فانه اذا افاق في بعض النهار يجب عليه قضاء

بطل الصوم بالزنا
 بطل الصوم بالزنا
 بطل الصوم بالزنا

ان لم يسم وجب ان يوازيه في وقت فقلت في المستوعب في الجنب
 كالمريض واليهما يجب عليه قضاء ما مضى وتعميد يوسف اذا زال الكفر والعبادة
 قبل الزوال لعقبة القضاء لانه ادرك وقت النية فقلت انه الصوم لا يجزئ
 وجوبا والنية الوجوب مفقودة في اوله الا انه للنية ان يوزن القطوع في هذه
 الصورة دون الكفر ويقضي الاخير ان يوجها ذلك وما مضى ايضا لوجود
 الوجوب في حقه **قوله** ووزنه في وجب عليه اية اقوى تخصيص النية
 برضا نصيح بانه الاول في غيره سواء كان مطلقا او نذرا معناه ان نوى
 الصوم الا فطرته لم يقدّم قبل الزوال فنذر ان يصوم ذلك اليوم فنواه
 كما انما هو مضمون ما الى القطوع كما يقتضيه تخصيص الوجوب عليه بالنية فلو
 كان الاول نذرا كانت واجبة عليه ايضا وآياتا كان مطلقا لكانت واجبة
 وآياتا لفظ النذر اية فخلصه في النكران كجاء الى تطويل طوباه وكسبناه في كفاية
 فليست فيها **قوله** لا كفارة فيها اية هذا عند الظن وما يكسب واذا عند
 فعله الكفارة كما قدم في المعاجبة وهو اختيار لا خيار **قوله** وانما افاق بعض
 قضي ما مضى اية نقل عن الامام محمد بن الحسن اذا افاق في آخر يوم من رمضان
 قبل نصف النهار عجب كل الشهر واذا افاق بعد الزوال لا يجب اصلا فاقترن
 روى عن النبي عن رفع العلم بركته عن النبي في كل يوم وعلم انما حرم يستقظ وعمر
 الجنب في يمين قلنا يجوز ان يجعل على رفع تكليف الاداء لا في اصل الوجوب
 وهذا يجب على النائم القضاء **قوله** ولا عهدة اية وترجم العاجل النائم
 اي لا قضاء **قوله** ثم انهم يوشعوا اية اقوى وجوبه نذرا ان اللفظ موضوع
 ودلالة اللفظ عليه لا تحتاج الى اية لانه حقيقة كلامه **قوله** واعلم ان الاسم
 ستة اية قبل القسم العقلية يقتضيه ان يكون ههنا اية فان ثمة آخر الاول
 نية فيها والثاني في عدم نية النذر مع نفي اليقين والثالث على ذلك ان
 يقال المقصود عند ادائه ذكر في الكفر ونحوه فنقول انهم احكام هذه

هذا هو الوجه في قوله لا كفارة فيها اية
 انما هو في النذر لا في التعميد
 لان التعميد لا يوجب كفارة
 بل يوجب قضاء ما مضى
 وهذا هو الوجه في قوله ولا عهدة اية
 لان العهدة هي التعميد
 وهذا هو الوجه في قوله ولا كفارة فيها اية
 لان الكفارة هي التعميد
 وهذا هو الوجه في قوله ولا كفارة فيها اية
 لان الكفارة هي التعميد

هذا هو الوجه في قوله ولا كفارة فيها اية
 انما هو في النذر لا في التعميد
 لان التعميد لا يوجب كفارة
 بل يوجب قضاء ما مضى
 وهذا هو الوجه في قوله ولا عهدة اية
 لان العهدة هي التعميد
 وهذا هو الوجه في قوله ولا كفارة فيها اية
 لان الكفارة هي التعميد

النية في الزنة

الثلاثة من الستة المذكورة مما لا يشبهه على صبر له او في تمييزه لانه حكم الاول
 النذر هو نفيها حكم نفي كل واحد منها فانه لا يكون يمينا في نفي اليقين وانما يكون
 نذرا في نفي النذر كما صرح به فليست في حكم النذر ان يكون نذرا يعظم
 من قول الحق ثم انهم يوشعوا مع قوله ونور ان لا يكون يمينا اية كل واحد منهما
 ذلك كما ترادوا جميعا فاولا وحكم الثالث النذر هو ان لا يكون يمينا شيئا منها
 يعظم من اشتراط نية اليقين في كونه يمينا اذا كان نفي النذر حيث حال وان
 نوى اليقين ونور ان لا يكون نذرا وقرئ قوله ان كونه يمينا يحتاج الى اية لانه في
 فيه لا كونه نذرا لانه حقيقة كلامه ويكفي حل حكم الثالث على ان يكون يمينا ثانيا
 على انه حقه كلامه لانه الامام محمد بن الحسن اية كقوله فاحكامه في غيره انتم لم اتي به
 وتعميد امتناع حل كلام العاقل على اللغو المحض بالضرورة **قوله** والمراد بالوجوب
 الالتزام اية قال الشارح في شرح التنقيح تفريعا على قوله هذا ما كذا لانه اللفظ
 على لازمه لا يكون مجازا كما انه لفظ الاسد اذا اراد به السجل المحض بل على
 السجادة التي لازمه الاسد بطريق الالتزام ولا يكون مجازا وانما مجاز
 هو اللفظ الذي يستعمل في ادبه لازم الموضوع له من غير ارادة الموضوع له ففان
 الفاضل التفاز في فيه نظر لانه في الجمع بين الحقيقة والمجاز هو ارادة المعنى الحقيقي
 والمجازي معا لا كونه اللفظ حقيقة ومجازا وكيف يفهم ذلك والمجاز مشروط
 بعدم ارادة الموضوع له وفيه بحث كتبه بعض الفضلاء على التلويح فليطلب
 حواشي **قوله** فاجواب عن الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما اية قال
 الفاضل التفاز ان هذا جواب انما يقع فيها اذا نوى اليقين فقط وآما
 اذا نواها جميعا فقد تحقق ارادة المعنى الحقيقي والمجاز معا ولا يخفى للمع
 هذا فقلت لا عبرة بامارة النذر لانه ثابت بنفس الحقيقة من غير تأخير
 لا ارادة فكانت لم يرد الا المعنى المجاز فقلت فلا يمنع الجمع في شرط الصورة
 لانه المعنى الحقيقي مثبت اللفظ فلا عبرة بامارة ولا تأخير لها ومحمد بن الحسن

الذي صار له صاحب الكفاية والحمد لله حيث قال لا أشكر الله إلا بما
 في نفس الإيجاب لو لم يكن يراد بها نفس الإيجاب ويكون على مجموع
 المحاذير لا يجتمع بينهما انتهى **قوله** بعدة إشارة إلى حصول البعد عنها بقوله
 افطار يوم الفطر والأصل فيه قوله عليه السلام من صام رمضان فابتعد شتاً
 من شوائب فلان صام سنة فتوهم بعضهم من فاء فابتعد لزوم تعقيب الست
 بصوم رمضان وقوله لا تلهيكم صومكم يوم العيد انه على التعقيب
 الحقيقي بل لا تلهيكم صومكم في السنة في سواها كان منصلاً بصوم العيد متتابعاً
 او منفصلاً منه ومنفرداً مستعقب لصوم شهر رمضان بمعنى انتفاء الفاصلة
 المعتبرة بينهما والتعقيب للمنة كونه اتباع صوم هذا الت بصوم رمضان مثل
 صوم السنة انه قوله فافترجاً بالحنكة فله عشر امثاله يقتصر ان يكون صوم
 شهر رمضان كصوم ثمانية ايام وصوم الست المذكور كصوم سبب يوم
 فهذا المجموع هو السنة الكاملة **باب الاعتكاف** وهو لغة الاجتماع من عطف
 حبسه ووقفه وشرعاً ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء **قوله** سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

قوله في شرح الفقرة مستله
 على قوله ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء
 على قوله سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

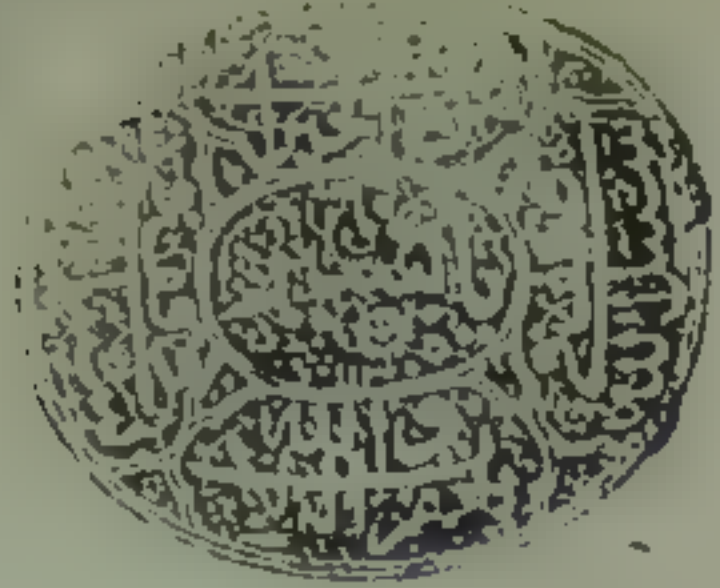
قوله في شرح الفقرة مستله
 على قوله ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء
 على قوله سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

وهو في العشر الاخير وسكت وهو غيره في الايام **قوله** في سبب جملة آه
 الذي يكون له امام وموذن او تبت فيه صلاة الحسن اولاً وتر غير الاظم
 انه لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلاة **قوله** في الحاجة الانسان آه قد
 فتر شراح الهداية بالبول والغايط والاسن عند رايه نفسه بالطمه
 ومقدار ما يدخل فيها الاستحباب والصوم والغسل لا يشترطها ابداً
 في الاجتناب وعدم جواز المسجد وقد تفصح عما قلنا قول صاحب الهداية ولا
 يكف بعد فراغه من الطهور **قوله** وبعد اربعاً عند آه حنفية آه هذا يصح
 مخالف لقول السبابة هنا قال ابو حنيفة وهو يعلق اربعاً وقال ابو يوسف يصلي
 ستاً فتنياً **قوله** في آه وفي الضرورة ذاك في الاعتكاف الواجب بان
 الاعتكاف على نفسه وآتاه في الاعتكاف النفل وهو ان يشع فيه من غير ان يوجب
 على نفسه لا بأس بان يخرج بعدد وبغير عذر فظاهر الرواية كذا في الكفاية **قوله**
 يبيع ويشتري آه يقع ما كان من حواشي الاصلية وآتاه في كونه فله **قوله**
 ولا يمت آه قيل معناه انه يذره ان لا يتكلم اصلاً كما كان في سنة من قبله وقيل ان
 لا يتكلم اصلاً من غير عذر سابق وقيل ان يمتي الصوم المعهود وهو الاكس
 في المفترات الثلث مع زيادة ان لا يتكلم وهذا موافق لتعليل صاحب الهداية
قوله ولا يتكلم الا بخبر آه يقع ان التكلم بالشر في العكف اشدر منه في
 غيره **قوله** وبطلان الوطء آه لا يقال الا بمسيرة الوطء وهو المسجد لا تقول
 برخص له الخروج لحاجة فاذا التفت له الوطء عند ذلك بطل اعتكافه لانه
 وقع فيه معكافاً لانه اسم العكف لا يزال عنه ذلك خروج وقيل انهم كانوا
 يخرجونه ويقضونه حاجتهم في جماع ثم يقبضون فيرجعون الى معكافهم فقولنا
 ولا يباشر وتين وانتم ما كنتم في المساجد **قوله** وانما حرم آه الوطء في غير
 الفرج والقبلة والمس على تقدير عدم الانزال ايضا فانه قلت كما في جماع يرم
 في الاعتكاف يرم في الصوم فاشترط ان يكون معتدلاً في دواعيه في الاعتكاف

قوله في شرح الفقرة مستله
 على قوله ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء
 على قوله سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

قوله في شرح الفقرة مستله
 على قوله ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء
 على قوله سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

قوله في شرح الفقرة مستله
 على قوله ما ذكره الحق بقوله هو لبث صائم والعلاقة بينهما
 غلبة عن البقاء
 على قوله سنة مؤكدة لقوله تعالى البنية على السلام في العشر الاخير
 رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى قال الزهرقي رحمه الله من الناس
 كيف زكوا الاعتكاف ورواه عنه كان يفعل الشيء وترك وما ترك
 الاعتكاف حتى يقبض ثم ينفذ القلب في امور الدنيا وتسلم النفس الى الله
 وتخص بجهن حصين ومأثرة بيت رب كرم فهو كرم احاج الى عظيم
 ملازم حتى يقبض ما آتته فهو ملازم بيت ربه ليفقر له كذا في الكافي فانه قلت
 الملازمة بحيث لا يترك مرة دليل الوجوب فيلزم ان يكون واجباً قلت من
 دأب النبي في الواجب مع موافقة عام انما يامر بفعله ويترك على نارك
 ولم يفعل ذلك فيه ليدل على وجوبه وقال بعضهم انه سخط وقيل اراد بالاجاب
 السنة وقيل انما هو على ثمة افام واجب وهو كذا ورثته وهو

[illegible]

والراحة لا غير وفائدة اختلاف نظره في وجوب الابيضاء فغلب القول الاول والابيضاء
وقيل الثاني يجب فيه له والزواج او المحرم لمرة آية ثالثة كانت او تجوز اختلاف
في انه الزوج او المحرم شرط الوجوب ام شرط الاداء على حسب اختلافهم في اتم
الطريق وفائدة اختلاف نظره في وجوب الوضوء على ما ذكرنا وفي وجوب
تفقه المحرم وراحته اذا انما يخرج معها الا بالزاد منها والراحة وفي وجوب
الزوج عليها لم يخرج معها انما يخرج ما في قوله قال انه شرط الوجوب قال لا يجب عليها
شيء انما ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله وقيل ان شرط الاداء
اوجب عليها جميع ذلك كذا في شروع الهداية **فوله** في اذا انما يتعلق بغيره
اخر از غير الموت في تيسر في الوجوب على القول بوجوب في اول الاوقات
مقتضى كونه نائضه عنه فضايل في ادائه يوسف في الوجوب القول بتجديد
التفريق خوف غائم النفوس **وله** بانما بانما في غير ادائه يوسف آية فلا يظهر وجه
ما في الكون في مائة في الحج في اخره يكون مؤديا وليس عليه الاثم بالايجاع **فوله** لعدم
الابدية آية ولقد اوتينا واخطونا لم يزل في شرفه في انفسه ويشع في غيره
بجانب العبد فانه لو اصاب صيد كان عليه الصيام لانه في وليس التكفير
بالا فلا تجوز له الفسخ والاطراح في وجهه في ذلك الاحرام الاداء النكاح
بها وما وقع في الايجاع في حج الاسلام **فوله** وفيه الاحرام آية وهو عبارة عن
مجموع النية بالقلب والنية باللسان وقيل بعضهم ذكر النية باللسان ايضا
مع ملاحظة القلب اياها فظهر في هذا كونهم في قوله الاحرام عبارة عن
بسر الزاير ورواها المسنونة المشهورة في بينه وبين رفعا بانما في بين
الفضائل العتبية والكمالات العتبية الزايرين في بين في المرة الثانية اختلاف
كبيرة في قوله الاحرام عبارة عن النكاح في النكاح فظهر في قوله
لم يزل في قوله ليس النكاح بين الذكرين في بعضهم في ذلك وقيل في
وتجوز في قوله رابعا في قوله الاكل في انشاء الاعطاف كما قلنا في الاحرام آية

والله اعلم الملك الحامد المنة الامتاع في القبول
ضرر واجب عليه ان يحكم في التبيين مستوفى

لَوْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْلَى بَعْدَهُ بِشَطَائِئِهَا لَمَيُوتْ
كُلُّهَا بِحَقِيقَتِهَا

لازم الموت فالشقة الواحدة المستقلة على
المصنوع الاربعه المصنعة المزاج غرض
فانما ينضيق احتياجه على الاحتياج وانما
فانما ذلك لتدبيره عليه انه لو كان ينضيق
لوجب ان يكون بعد العام الاول احتياجه
وليس كذلك فانه انما ينضيق اذا كان
احتياجه على الجبرم ذلك كذا في الاصلية
مسئله

ما فيه من استعمال الصوفيين والطاعة كذا
في التواحيث

سحاب الخفة وغاية ابيها ملته

انجام گرفته و در این وضع بحيث تمام مشرق منتهی تا حد درجه المانین و از آنجا که در خط موازی که به سبب الکلیت است و از آنجا که
 الکلیت مستحکمه باشد و نیز از آنجا که سبب الیه و از آنجا که در هر نقطه از خط مستقیم الکلیت مستحکمه باشد و از آنجا که
 از آنجا که در هر نقطه از خط مستقیم الکلیت مستحکمه باشد و از آنجا که در هر نقطه از خط مستقیم الکلیت مستحکمه باشد و از آنجا که
 انقضای وقت در الکلیت از سبب الیه و از آنجا که در هر نقطه از خط مستقیم الکلیت مستحکمه باشد و از آنجا که در هر نقطه از خط مستقیم الکلیت مستحکمه باشد و از آنجا که
 کون الايام على راسها العيس انما هو كذا في كل واحد من هذه النقطه الكسوف وهو من عين من الراسين اربع والستين
 هذه كذا في كل واحد من هذه النقطه الكسوف وهو من عين من الراسين اربع والستين

صفحة السبعة

حقيقة التسمية بالنسبة والقلب ولقد افصح عن هذا قول المصنف واذا ثبت ما
قد اجمع بعد سبب ذكر التسمية والتسمية منه عطف على السن المذكورة حيث
قال في بنو بهائم **قوله** وطواف الزيادة آة بعد الوقوف والزوال
الاقامتين في منى يوم النحر كاسي **قوله** وهو المزدلفة آة وهو موقف بين
العرفات والمنى وقبة السينة بايج ان آدم اجتمع مع حواء عليها السلام
فيها والمزدلفة لانه اردف اليها اي دنا منها **قوله** وطواف الصدرة
وتوفيح الصاد والادال الرجوع وانما تسمى لانه الطواف الاخير الذي
يرجع به الطائف من البيت العتيق الى الله ولهذا تسمى بطواف الوداع **قوله**
واسمه سؤال آة وقال مالك رحمه الله ايج من اول شعبان الى آخر ذى الحجة وقيل
ما فيه طواف الزيادة الى آخر الشهر لا وجوب دم اة عند ما يجنب فيه الدم
فقط كما ذكرنا فيهم من شرح الهداية وتحو الشك **قوله** وطواف وسى
بذا تفسير لها بركتها واما الاحرام واحسن فيها شرطان لها كذا في الكفاية **قوله**
وكرست آة الى العمرة لادور عن عايشة رحمه الله كانت تكره العمرة في هذه
الايام انكسرت لغيرها واما فيها ما يتفق في زمانها وعما نأخذ من انه لا تكره يوم
عرفة قبل الزوال والظاهر هو الاول **قوله** وميعات الدنيا آة وهو موضع
الاحرام يقال بذا ميعات الفلانة كذا قاله ابو هريرة وكان في الاصل بغير التثنية
فأريد منه مكان الاحرام مجازا كما تريد في المكان الزمان في قوله فانما هناك وعكاز
في النهاية **قوله** وفي الحليفة آة بقم احاء المعلقة ونحو الام وتكون الياء و
بالفتا اسماء من مياه حشم على ستة اميال او سبع من المدينة نقلت فافعل
من حفظ الاتفاق **قوله** ذات جري آة بكسر العين وتكون الراء المطين
قوله ونخلة آة بقم اجم وتكون احاء المعلقة والفتا اسماء في الاسر
مذبذبة ثم تسمى بها آة السبل يحفظها اى استأصلها وآفة في فتح الف
وتكون الراء وفتحها خطا جبل مشرف على عرفات وتكلم بفتحات الياء

و نیز نسبت به اوجینج انکس به نام زینده
او را فرزند انکس نامیدند و در این تاریخ

مجلس العلماء القادرين على فهم كلام الله
والذين هم على ما هم عليه من العلم والفضل

موتنا من الدين القليل والظلمة فائدة
الافضل المدمغم في طوفان الزمان
الى اخره

من اراد التفصيل فليكن ما بينه وبين نظر البصيرة
والعناية والادارية وحواشي الكتب في ذلك
قوله ما اخرج اخر معلومات الاخير
ارسله برفقته الى شيخه السيد

بني الحنفية من نظام الهندسة بعض شرائع الوقاية
ومن نظامها وأقول باب التزاور ومن الهداية
فأول ما يطلب التمسك بقية له الحكي ملاحظة

[illegible]

المشقة العجائية والامام مع سكونه ايم من جبال تهامة على يمين مكة
 كذا رأت بخطنا من بيت الموقر **قوله** لم يقدح في ملكه امة عام لنا جوع
 وفيه اشارة الى رد سب الشافعي فانه حقيق لزم الامام بمرضه
 والعروة فقط **قوله** اي خارج حرم امة يقع المواضع التي بين المواقيت وحرم
 لا اكل الذي هو خارج المواقيت لانه يجوز اكله من غير واحد منهم من داره
 كانه المراد باكل ما هو خارج المواقيت لما جاز له ان يجرم منها قوله فاحرم
 اكل امة اي التي بين المواقيت واحرم لا يخرج منها يوتره انه افضل
 المعمرين السبع وقد مر في موضع مكية شرقتها **قوله** ومما شاء
 احرامه امة اي ما اراد ان يجعل نفسه محرما بها شروع في بيانه تفاصيل كيفية
 كون الشخص محرما **قوله** ازاراه اي ميزا وقد اشار بتوصيفها بالبطارة
 الى عدم اشتراط اجرة فيها كما يشترط في الجدة والنفقة فيقول بمراتبه
 الجدة في الاحرام **قوله** وصلى شفا امة اي نافلة يوتره توصيف الشفع الذي
 بعد الطواف يجب وقراءته في الاول بعد الفاتحة سورة الكافين وقراءته
 الا خلاص كما فعله على السلام **قوله** واي شريك امة مقدر يجب حذف فعله
 لوقوعه ثنية مشتق من التبرع اقام في مكانه فتحاه اقيم على طاعتك
 امة بعد امة لانه التنية للتكبر والتكبر وقوله انه تكبر الالف لانها
 وذكر التنية اجابة لدعوة اكل صلوات الرحمن عليه ما هو المعروف في
 الفقه **قوله** تلك امة صيغة الحكاية من مضارع تك واهتمامه بالشار
 بقوله تفعل بها ما يزيد قوله في تقديم وقت الحج وتاجرة امة فانه قرأه
 بعد تون الحج سنة ويأخرون سنة كما تخرج به صاحب الكشاف والفاخر
 في تفسيره قوله فاما التنية زيادة في الكفر الالة حيث قال اذا جاء
 حرام ومما جربون اكلوه وحرموا مكانه سنة اخرى فرفعوا حرم
 الاشارة واعتبروا جرد العدد وقوله والاشارة اليه اية ان كان حافظا و

في قوله اي شريك امة مقدر يجب حذف فعله
 لوقوعه ثنية مشتق من التبرع اقام في مكانه فتحاه اقيم على طاعتك
 امة بعد امة لانه التنية للتكبر والتكبر وقوله انه تكبر الالف لانها
 وذكر التنية اجابة لدعوة اكل صلوات الرحمن عليه ما هو المعروف في
 الفقه

والدلالة عليه

والدلالة عليه انه كان غائبا **قوله** وقم الطهارة ارفعته وقم انك رب
 بالناف والصاد والمهمل قطعها ايضا **قوله** وشعره امة عطف على الرأس
 لا يحل **قوله** المودع امة وهو يفتح الهاء وسكون الواو لا يفر من كراهية **قوله**
 وشعره امة اي لا يرم الا ناعا من شعره امة وهو كبر الهاء ما يوضع في الدمام
 والدماير **قوله** على خقه امة وهو يفتح الهاء والمهمل وسكون القاف وسط الهاء
 وشعر الازار **قوله** من صلى امة ان تعقب الصلوة او عاشرها اي بعد كل صلاة
 مرتقا او سبطا اي زلزالا اي راكبا اي او احدا اي دخل في المسجد **قوله** ما
 بالمسجد اي بقية المسجد **قوله** وبالمسجد امة قبل الحكمة في قبيل الجرم
 على ربه امة قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني آدم من ذرية كذب بك كذا
 فحفظه خوف من جرمي يوم القيمة وتبين له استلزامه كذا ذكره فافهم قوله ليس امة
 من آتته الشئ منتهى فمستلزم ان ذلك الشئ كالصلاة والخشوع وقوله واخذ من يمينه امة
 بآية لمبداء الطواف وتوهم من جرمه فانه امة من غيره قبل الاجرة لانه الامام بالطواف
 محل في البداية فالتحقيق فعل النبي عام بآياله فيقبض البداية وقيل يجوز لانه
 الامام بالطواف مطلق كذا السنة ما ذكره في الكتاب واما قوله باليمين لانه لو اخذ
 يساره وهو الطواف المعكوس فطاف كذا سبعة اشواط بعينه بطوافه عندنا
 وتعبيره ما دام بكية واتم رجوعه الى اهل قبل الاعادة فبذلك دم وقال الشافعي
 لا بعينه بطواف **قوله** على كتفه اليسرى امة وتبين كنهه اليسرى **قوله** سبعة
 اشواط امة اشواط جرمي مرة الا الغاية والكر او ههنا طواف البيت بانه
 مرة في قاله ربي طاف بالبيت سبعة اشواط من حج الى حج منوط انتهى
قوله ولولا جده ثمانية امة حذانه الامام كبر الهاء والمهمل وسكون الواو
قوله ولين عشت الى قابل امة اي ان يغيب حيا الى السنة المستقبلة **قوله**
 فلما كان احطيم من البيت امة قال الزماني رم بسكونه البيت لقوله عليه السلام
 سنة اذرع من حج من البيت وقوله اية ليس من البيت قوله وحده اه قرأه

في كبر الهاء وسكون
 الواو
 في كبر الهاء وسكون
 الواو

وفيه اشارة الى رد سب الشافعي
 فانه حقيق لزم الامام بمرضه

في قوله اي التي بين المواقيت
 واحرم لا يخرج منها يوتره انه افضل
 المعمرين السبع وقد مر في موضع مكية
 شرقتها

في قوله فاما التنية
 زيادة في الكفر الالة حيث قال اذا جاء
 حرام ومما جربون اكلوه وحرموا مكانه سنة

[illegible]

علم الاستقبال اليه بحيث يكون مستقراً لاستقبال الكعبة شرقها الله تعالى كما قبلها
من مقام في مقام الكعبة فانه يمنع له الاستقبال اليه وحده وآما استقبال من
في جانب مقام ابراهيم عم اؤنه معاينة فهو استقبال اليه وحده فلم يجز قوله
وهو ان يمشي ويقرأ آية الكرسي وهو يقيم بها من باب رد كارتل وانما
الناس في الرتل وقف واذا وجدته دخل فانه قبل لم يعلم في فرائض الاسلام
بالتوقف الوجود الوجهة كارتل فلما اتم الاستسلام له بدلت شرقاً وهو الاستقبال
او الاساك ولا بد للرتل فوجب التوقف في اؤى على الوجه المسنون قوله
اضنام آة بالصا والمجمع من اضناه المرض القله وينبغي علم مدينة رسول الله
قوله ويستلم الركن اليماني آة التيمم خلاف الشام لانها بلاد على باب الكعبة والنسبة
اليها يمين بالشد يد او يمين بالتحريف على تعويض الالف من احدى ياي النسبة
وتعني قوله حسن سجد فالآة الهداية فانه التيمم كانه يستلم يمين الركنين
فلا يستلم غيرهما الا يجوز للطائفة انه يستلم غيرهما لقوله تعالى لقد كان لكم في ذلك
اياته لعلكم تعقلون اي اقتداء في الامور كلها قوله شفعنا بكم هذا عندنا وعند
ابائنا فليست آة الصلوة ليست من الطواف بل هرقة معلومة في نفسها
فكانت سنة آة دليل الوجوب معدوم ولما روى انه عليه السلام لما
آة المعام وصلى ركعتين فاقوله تعالى واخذوا من مقام ابراهيم مصبى وقوله
عليه السلام ولجعل الطائف لكل اسبوع ركعتين فثبت ان المراد به ركعتا الطواف
والامر للوجوب فانه قبل قوله عليه السلام لا اعزاج بعد ما حله محسن صلوات
وقال بل على غيرين الا انهم يتلوه فيقتصر انه لا يكون واجبا فلما ترك ظاهره
فانه صلوة العبدن واجبة فانه قبل يميني انه يكون فرضا كما يقضي
الامر فلما هي ماؤنه فثبت مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد حرام
فامر واما نحو ذلك مسجد الكوفة الكا في قوله كل اسبوع آة اتي فرضا كانه او فلا
قال جله رطاف البيت اسبوعا في سبع مرات قوله عند المقام آة وهو

[illegible]

واما قوله علقه ذاك العنكبوت اذ اراه من رده عن غلبه السالكين وادق بالبرهان يستعملون على قولنا اللهم انك اهلك السكوف
 والاعاقفة والادبيا والافرة ، رتبها وادبها حكمة وفن في ادب السالكين فادبهم ولحققت انك اهل ذلك وذنوبهم انما
 انما عار من مصلح به عن كل حال في ذلك العنكبوت ، وعلقه ذاك العنكبوت به حيث قاد ذلك لا انما العنكبوت في ان
 لبس من اركان البيت لا يعطى الخط من البيت فتكون اركان افرة في وسط البيت ولبس بركن على الحجة والبرهان
 اعطاه من رده ، اعطاه ولا يعطى من غير الخط لا من رده اركان لا يقتصر ان السلام كما في السبع الا ان السالكين
 ترك ما ينفعه لا ان يستعمل من اهل الكين فيسلك في اركان الا فرة عن اصل السالكين

سبعة

و کتب و خط و کتابخانه

تذکرہ

بفتح الميم حجارة كان ابراهيم عم يقوم عليها حين تولد وركوبه وقت ابائه
 باجر وولده حتى ظهر فيه اثر قدميه وله فضعده الصفاة او دواء سم موضع
 مرتفع في جوار المسجد حوام في معابدة باب بنه مخروم واولا به الشهيدي باب
 الصفاة **قوله** نحو الزوجة او دواء ايضا موضع بكة شرها اسه بعد ما بينهما و
 بين المسجد مقدار مائتي ذراع او ازيد تقريبا بذراع الكركاس والسقي بينهما
 واجب عندنا وليس بركن خلافا لما في قيل انه تقطعات الطواف
 افضل للغزاة والصلوة افضل للمكي لان الغزاة يغفونهم الطواف للصلوة
 والمكيين لا يغفونهم الا ما رآه ففتى الاجماع الصلوة افضل الا انه لا يسي
 عقيب هذه الاطوفة المستطوعة في مدة اقامته بمكة ثم ما لانه السعي مكاب
 في الحج الآمرة والسكنى في غير مشروع لانه ثبت بالنقض مرة فالتكرار
 لا يكون الا بالقباس على الطواف ولا محال فيه **قوله** ساء ما بين الميلاين ^{الفرسين}
 السعي القد ووالله زلة قيل توصيف الميلاين بجفرة تغيب لانه احد ما
 احمر واصفر في المغرب الميلاين غلاما ساء بموضع الهرولة في قمر طلبة الوادي
قوله على الرواية الاولى صفة للسوط او حال منه **قوله** وخطب الامام اه يقى
 خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها بعد ما صلى الظهر وكذلك الخطبة الثالثة
 الى تجلب بمئى واما في خطبة عفات فيجلب بين خطبتين وتمر قبل صلوة
 الظهر **قوله** والا فافاضة آثر الزول منها **قوله** لانهم يؤذونه او آثرى ضد
 العطش وقيل انما سئى بذلك لانه ابراهيم عم رآى ليلة الزوية كانا فلما
 يقول الله تعالى امرك بزوج ابنيك بذافلما اصبح ثم قرأتى ففكر في ذلك من
 الصباح الى الراح ان هذا الحكم من الله تعالى ومن الشيطان فتمت يوم الزوية فلما
 اسئى رآى مثل ذلك فعرف انه من الله تعالى فتمت في يوم عرفه ثم رآى مثل ذلك في
 الثالثة فتمت بحجة فتمت اليوم يوم منى وقيل ان جبريل علم ابراهيم عليه السلام ان
 فيه فقال اعرف فقال عرف في يوم عرفه **قوله** الا يطير عزة او ورسول

[illegible][illegible]

ویند بخند نام الدفون
ستند زنده و جود امین
سفر ز کلمه انسانی
نمایر

در بیان این معنی از مراد
ما این است که "تجدید" و
ما این است که "تجدید" و

العين وتفتح الرأى المعلنين والبنوة وآد جذا عرفت وجه الزمان
 البني قوم راي فيه الشيطان وكان هذا نظرا لتي غير الصورة 2 الساعا الثلث
 قوله الى الموقف اى لا اعلم قوله بجده وتوبعهم اجمع وجد والمبالغة فيه الا
 وادى محبة امة بقم اكيم وتفتح حيا المصلحة وتكسر السين المصلحة المذرة
 بين مكة وعرفات وتفتح بقم القاف وتفتح النوا الموجه وبجاء الكلمة ام
 جبل بالمذلة فانه الكشاف المشروحات فتفتح وتوجب الزيف على
 الامام وعليه الميعة واتما برب الوقوف هذه ملار وعرفات
 انهم اصبح ووقف على قرة فالتدقيق وتوالموقف وتنهاية الحديث
 لا تقولوا فانه في اسماء الشيطان تسمى له للناس وحسنة الهم
 من التفتح اى التحسين وتيسر من التفتح وتوالموا لانه في القوس او
 فتح الشيء اذا ارتفع قوله بعكس اة وتويفقي الغون الموجه والام
 المصلحة آخر ظلم السبل قوله واذا اسفارة ارضا الصبح والي بالقد
 والكسرة موزنة في نواي مكة منها وبين عرفات والجرة بفتح ايم وتسكون
 الهم الموجه الصغرة والعقبة الطريق الضيق الصعب في جبل قوله
 وتويفقي اى وتسكون اذال الجحش رنى احصا بالاصابع واتما رنى
 باحصاء الصغار يحضر الشيطان وتسايا وتر غيره وتاخذ احصاء اى موضع
 ش الا اجواب المردودة لانها منسوبة الى الله انه تدلى عليه ما قال محمد
 بن جبير فقلت لا يعبس ربه ما بال جبار ثم من هم تحسب عليه السلام ولم نصر
 جهلا مرصفا بحيث سدا الاقوال انا علمت انه من قبلت حجة رفعت
 جرة ومن لم يقبل ترك حصاه قال مجاهد لما سمعت اذامنه جعلت على حصاة
 علامة ثم توسلت حجة فميتها ثم طلبتها ولم اجد بلك العلامة شيئا منها
 وتجوز الرمز لكان في جنب الارض اذا لم يكن منافع الاستهانة فتجوز
 بحدرو وقبضه الراب تاليسج والعقل واليقوت وخرتها وجه كونها

في قوله كان في جنب الارض
 وفي قوله اذا لم يكن منافع
 الاستهانة

على ما في الصغار
 الخلف كما في الخلف

في قوله اذا لم يكن

واجبا فعل الرسول عليه السلام اتباعا لفعل اهل بيته عليه السلام اما الاعادة
 لكبس او لمطد الشيطان قوله انه شاء اشارة الى استجابته ههنا ولا انجته
 عليه لانه سافر قومه وقصر وتوانه ياخذ الرجل المرأة من رؤس شرب
 الرأس مقدار رؤس الاصابع قوله وحلقه افضل اة وتفتح لانه قوله اقر المولى
 على رأسه لانه وانما بفتح الجحش والتقصير المبعثر في الشبه والتخلف في كونه
 واجبا او مستجابا قوله انه كان سؤفلة واتما بذكر الرجل سراغها بام وخر
 وجوده في الطواف في سؤفلة عن الاخوة وليس كذلك كانهم في تورا الاكل
 في اول باب التمتع قوله امرسجد خيفة اة وتويفقي اى الموجه وتسكون
 الباء المشاة التحانية المكان المرتفع ومنه تسمى بفتح الجحش في ثبوت
 في ذيل جبل من قوله وكبره بفتح الجحش ودعاة بفتح الجحش في الجحش في اعلى
 الوادي وتويفقي اى وتويفقي عليه وتويفقي عليه بفتح الجحش في الجحش في اعلى
 الحاجة وتويفقي بفتح الجحش في الجحش في اعلى وساطة وذكر الجحش
 وقوف الجحش حيث قال في عدة الواط عند افساح العقوة والغوت
 في الوتر والعبدين وعند استلام حج وعلى الصفا والكروة وتويفقي
 وجع وعند الجحش ويرفع بفتح الجحش في الجحش في اعلى وساطة وذكر الجحش
 لا يفعل كذلك لانه ارفع بانه السكينة والوفاء في ثبوت في موضع ورود
 النفس وتويفقي في الجحش في اعلى وساطة وذكر الجحش في اعلى وساطة
 قوله مشيا اى توبة الاستجاب ما على غرابهم بفتح الجحش في اعلى وساطة
 على ابي يوسف في مرضه الذرعات في ففتح عينية فقال الرنى راكبا افضل
 او ما شئت ما شئت اخطا اخطا فقلت راكبا فانا اخطا اخطا ثم
 قال كذا في بعده وقوف والرمض ما شئت افضل وما لا فاك ثم قال في الكوفة
 بينهما في الانعراف حتى في جرة العقبة والراكب اكثر لذلك بخلاف الاكل
 والوسط لانه الوقوف حتى بعدهما والاكشي اكثر لذلك فثبت من عنده

في قوله اذا لم يكن

في قوله كان في جنب الارض
 وفي قوله اذا لم يكن منافع
 الاستهانة

على ما في الصغار
 الخلف كما في الخلف

في قوله اذا لم يكن

فما انتهت الابواب الدارحة سمعت القراخ فتجيت من حصة على العلم في
 مثل تلك الحالة **قوله** ولو قدم ثقتي وهو يفتي ان شاء الله تعالى والقاف سماع
 المسافر وحشة **قوله** بالحبس وهو يفتي في فتحها والقفا والمطابق مع
 تشديد الصاد اسم موضع بن مكة ومنه وقرية مكة بحيث يعذر فيها
 ويقال له الا بطح واورض ذات حش و قد زلزل رسول الله عليه السلام
 فعدا ليكون النزول بسنة **قوله** وهو واجب الاعلى الهة اقول هذا كذا
 لقوله في اول الكتاب وطواف الصدر لا فاقى فليست **قوله** من زعم انه واد
 ستم لانه ما جرد في زميت اتي حبت ما اه كيا سليل **قوله** وتشبه
 اتي شك بذي بس الكعبة متفرغا فاشا متزجيا للنفوس والفلح **قوله**
 ويرجع فتقرى اترى صرف وهو يفتي وراه وبعده الى البيت منابك
 متجربة اعي اقراف حيت الله **قوله** حتى يخرج من المسجد اذ انما حج الله اراده
 عليه الصلوة والسلام بقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج
 من بيته كيوم ولدته امه **قوله** او اجاز اى جاوز العرفات **قوله** واذ اى
 احرم عنه رفقة به اى **قوله** وكفل اى صار حلالا حارجا عن احرامه **قوله**
 بل وجهها اى بل كشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في وجهها
قوله ولو سدت وجهه سدت لوجهه ارضاه والقاه الى اسفل واسدنى خطاه
 كذا في المغرب **قوله** قد يكون بسوق الهندى اى اى كما يكون بالتلبية فانه
 المقصود منها اظهار اجابة دعوة تكميل صلوة الله عليه واظهار ما
 كما يكون بالقول كونه بالفعل ايضا الا بمران من قال بالان فاجابته
 نارة كونه ببيتك واحراما كونه بين يديه **قوله** فاراد ان يبيت يتر عليه
 انه هذه مسئلة الاحرام لحج تباينها فتر فباسم عند قوله واذ ابته
 ما ويا فعدا **قوله** بدنة ففراة اى اراد ان يهديها الى مكة تطوعا او
 تلبيةا فذرا ان يهديها اليها او جزاا صيد يقي صيدا فله في احرام ما يفتي

هذا الحديث يدل على ان من حج البيت فله فيه اجر عظيم
 ولو سدت وجهه سدت لوجهه ارضاه والقاه الى اسفل واسدنى خطاه
 كذا في المغرب **قوله** قد يكون بسوق الهندى اى اى كما يكون بالتلبية فانه
 المقصود منها اظهار اجابة دعوة تكميل صلوة الله عليه واظهار ما
 كما يكون بالقول كونه بالفعل ايضا الا بمران من قال بالان فاجابته
 نارة كونه ببيتك واحراما كونه بين يديه **قوله** فاراد ان يبيت يتر عليه
 انه هذه مسئلة الاحرام لحج تباينها فتر فباسم عند قوله واذ ابته
 ما ويا فعدا **قوله** بدنة ففراة اى اراد ان يهديها الى مكة تطوعا او
 تلبيةا فذرا ان يهديها اليها او جزاا صيد يقي صيدا فله في احرام ما يفتي

فان قيل

ع وجب عليه قيمة فاشترى بغيره بدنة سنة اخرى وتلد له قوله بسبب اجابة
 لا تحلن والتطيت وغيرها **قوله** يمتنع وكذا حال لو بعثها ليعا ربه **قوله**
 فعدا اوم بذاتية على ما تقرر من ان الاحرام عندنا لا يفتقد بحد النية بل لابد
 من انضمام شرائطها كتلبية الاقصاد في الصلوة وتلبية البدنة وحج
 معها الى الحج والعمرة يقوم مقام التلبية لانه سوق المصدرة في التلبية في
 اظهار اجابة دعاء ابراهيم عم لا تقال التلبية بفعل يوم خصا بصل الاحرام
 لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة فحصل الاجابة لانه اول تلبية وحج لقوله
 من اراد ان يتكلم عنده حقيقة هذا المعام فليعلم ان كونه تلبية البدنة
 وبعثها ما يات مقام التلبية في احرام الحج مشروط بخروج الحرم معارنا لبدنة
 او بخرقها في الطريق فاذا انتهى كلامهم لم يكن خروفا قطعاً لانه التلبية قبل فانه
 الانسان قد يبعث بها الى مكة ويقلد ولا يذهب الى الحج فلم يوجد حقيقة
 التجر النية وبه لا يصير خروفاً فيجب عليه عا حجة الحرم كما قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كثير او اما اذا خرج منها فعين انه من شعاب الحج واما اذا بعث بدنة للقرابة
 والتمتع فلا يوقف صبره وخرقها على خروج منها او لم يخرج منها بل يحصل الاجابة
 بمجرد البعث والاقبال من بيته او انوى الاحرام وان لم يخرج منها في الطريق
 الى مكة اصلاً استحساناً والتمس فيه ايضا اشتراط المعارنة معها فيه لا
 ذكرنا وجه الاستحسان انه هذا الهدى مشروع على الابد استكانه مناسك
 الحج وضعا لانه يخفى بركة وجب شكر الحج بين نسكي الحج والعمرة وهو
 لا يكون الا بركة فلهذا من المتعة فخصها بغيره فوجب بالاجابة بانها
 صدقة في الطريق قبل الوصول الى مكة ولما التوفيق بالتوجه والاقبال
 وتوقف في غيره على حقيقة الفعل ووجهه في حال اذا عرفت هذا فلي
 فقبيل المعنى بحيث لانه الظاهر انه قوله ونوجه منها متعلق بجميع المسائل
 الى قبله فيقيم منه توقف بدنة المتعة ايضا الى التوجه منها وليس

شرح في السببية والعناية

هذا الحديث يدل على ان من حج البيت فله فيه اجر عظيم
 ولو سدت وجهه سدت لوجهه ارضاه والقاه الى اسفل واسدنى خطاه
 كذا في المغرب **قوله** قد يكون بسوق الهندى اى اى كما يكون بالتلبية فانه
 المقصود منها اظهار اجابة دعوة تكميل صلوة الله عليه واظهار ما
 كما يكون بالقول كونه بالفعل ايضا الا بمران من قال بالان فاجابته
 نارة كونه ببيتك واحراما كونه بين يديه **قوله** فاراد ان يبيت يتر عليه
 انه هذه مسئلة الاحرام لحج تباينها فتر فباسم عند قوله واذ ابته
 ما ويا فعدا **قوله** بدنة ففراة اى اراد ان يهديها الى مكة تطوعا او
 تلبيةا فذرا ان يهديها اليها او جزاا صيد يقي صيدا فله في احرام ما يفتي

هذا الحديث يدل على ان من حج البيت فله فيه اجر عظيم

هذا الحديث يدل على ان من حج البيت فله فيه اجر عظيم

الا وكذا لك كما عرفت بمقتضى ذلك انما يجاب عنه اولاً بان هذا انما يتوجه اذا
 ترك العمل بالقبول التزموا بالحد الذي بين المتعة وغيره في اشتراط التوجه
 معها وعلى ما لا يخفى ان التزموا بالحد الذي بين المتعة وغيره في اشتراط التوجه
 بل يفتى الى المسئلة المبينة على الثاني وثالثاً ما به اشتراك هذه المعلقين
 تحقق الاحكام عند تحقق خروجها ولا ريب في انهم يذهبون الى ان ذلك انما
 او تحاشوا لزوم اشتراكها بغيره في اشتراط الاحكام عند اشتراط خروجها
 غاية ما في الباب انها مخالفة لما يترتب من تحققها بالاشتراك به صاحب
 الهداية بقوله الا في بدنة المتعة بعد درجتها في الحكم السابق مع غيرها
 ولم يفتى في المقصود الى بانية ايجازاً على انه رفر فرقة خفية لا بقية بشان
 الى انما لها حكم مغاير لغيرها حيث اوردوا بالذكر كالتزموا بغيرها في ذلك
 غير ما به يقولون او جازاً صيد او بدنة متعة الى اقوة وكما توهم كونهم اولى
 اشارة الى المسئلة المستشاة واخصاص معلق قوله وتوجه معها الى اقوة
 الى ما قبلها في لائحة السابق والسابق لم يجزى بمرحل غير ذلك **قوله** فلا
 وتبقى انما تارة تكون قطعة نخل او شراب او عوداً او ادية او لحياء او حجر
 ما يكون علامة على انه من قوله وكذا لو ثبت بدنة اكله ليست للتمتع والقول
باب القرآن والتمتع قوله والافراد والافراد من افراد كل واحد
 من العود والتمتع بغيره على حدة وجه كون القرآن افضل لافراد الاربع انما عليه السلام
 قال يا ابا عبد الله لو كنت في مكة لكانت في الحبشة لاني اريد ان اكون معكم
 مع الاعطاف والتمتع بينهما ولما وجد في التمتع ايضا لكنه اذن في غاية القرآن
 وذلك لانه في غير القرآن اتم التمتع والتمتع به احكامه لانه العار من محرم بها شيئاً
 من المعقبات فلا تجل الى ان يفرغ من اتم التمتع فانه امره بالعوده ميغاة
 ويخرج من محرم من الامام الحج ولا شك ان السارعة الى اجوات وابتغاء
 فيها مضيق خفية فتبين ان القرآن افضل **قوله** وهو قبل اتم ان الحرمين

في بعض النسخ انما يترتب من قوله
 فانه جامع وانما في النسخ والتمتع
 ان يخرج بالتمتع والتمتع

حيث هو اتم التمتع والتمتع

على الراجح

على اربعة انواع مفردة بالعود وتوهم بغير العود بقلبه وتقول انك بعوده بالبر
 من المعقبات او قبله واشهر الحج او قبلها وفعالها اربعة كما ذكرناها و
 تحطوا بها الحج ووقتها السنة كلها الا الايام الخمسة الممتدة بكرة فعلها فيها
 والعار من جميع بغير العود والحج في الاحرام لانه القرآن هو جميع بينهما فذلك
 فزت بين الشك في اذ اجعت بينهما والتمتع بزيادة بالعود واشهر الحج او
 بالبر طوافها في اشهر الحج ثم حرم من حله ذلك على وصف العود فترى
 بغيره من تروا ولا يحج **قوله** لا على لانه ذلك جناية على احكام الحج وانما يحل
 في يوم النحر كما يحل المفرد **قوله** ويجوز للقرآن وهو واجب وقد اشار الى المعنى
 بعدم خليفته الى المشية كما في المفرد بالحج والاصل في وجوب الدم على القرآن
 قوله تعالى فمن تمتع بالعود الى الحج فما استيسر من الهدى فليطعم عشرة مسكين
 والقرآن في التمتع وعمره على رءوسه اربعة اشاة وانما جاز البعير والسفر
 وسبع احد ما كذا في التبيانية **قوله** فان كانت الشاة او اترانه لم يثبت الصوم
 في السنة المذكورة الى يوم النحر فحين الدم لانه الصوم وجب عليه كما
 فلا يجوز ان يؤخره الى ايام المنية فاصلاً ولا بعد لانه ليس من حج ووقته
 الحج لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج **قوله** كان وقف قبل العود الى
 انما يدخل الفار من مكة بغيره ابتداء الى العرفات فوقف فيها **قوله** وجب
 دم الرض حيث ترك عمره وعقل من امره من غير طواف وصار كالحط الذي
 يجب عليه الدم كما سجد في باب **قوله** وسقط دم القران لانه لما ترك بالعود
 لم يفتى بغيره اجمع بين السكينة فلا يجب الدم الذي كان كانه يجب عليه
 تلك السنة **قوله** ولم يثبت الاضحية وآثاره يمكن نايه عدم التمتع لانه واجب
 بالقرآن الذي ذكرناه في القرآن والاضحية عروا جبة عليه لانه مسافر ولا
 لو وجبت لوجب اياها بسبب الشراء بنية الاضحية او لكونه المعتمر غنياً بغيرها
 واما كانه فلا يوجب احداً من الاضحية **قوله** وهو افضل اي في التمتع

في بعض النسخ انما يترتب من قوله
 فانه جامع وانما في النسخ والتمتع
 ان يخرج بالتمتع والتمتع

حيث قال انه في الحج

في النسخ

الهدى أو تعناه سوق الهدى بعد الاحكام بالبنية افضل من الاحكام بتجديد
البنية وسوقها بعده الى اول بيت وقوله احرأ معناه احرأ بقوله لانه يحرم كل
ما لم يقع منها **قوله** كذا التكليف اوله منه لانه مذكور في الكلام القديم بقوله تعالى
ولا اله الا الله **قوله** وكذا الآثار وتولفة الاوثان باجوع واصطفا
ما ذكره المم وهذا عند الاظم حفظ واما ما جسيه والشافعي فقه نفل المعاجية
غير جامع **قوله** بالصواب اتى في الرواية بفتح زه نفسير الآثار عند ما وعد الله
الطعن بالرجح في اسفل السقام من قبل البار وعند الشافعي وانه من قبل البار
ولكن ذلك مردى من فضل رسوله والاشبه من قبل البار وذلك لانه الهدى
كانت مقبلة الى رسوله وكان يدخل بين كلن يعرب من قبل الروس وكان
الرجح يمينه لاقالة فكان طعنه عادة اوله على يسار البعير الذي هو يسار
رسول الله عليه السلام ثم كان يعطف عن يمينه ويشير الاخر من قبل بين البعير
انما قالوا لا تقصد اليه مضار الامر الاصل احرأ بالاعتبار في الهدى اذا
كان **واحد** **قوله** لانه مثله وترجم الميم وسكونه انما المثلة العبرة وتفتح
الميم وتم انما العتوبة وترمنية في حديث عمران في مقام رسول الله فينا
حطبا الاخصا على الصدقة ومنها غير المثلة وترجم في من وجب فتد
كالمرء واخره فلان جرم في القرآن الذر لا يحل عتوبه **اول** **قوله** وهذا عند
سوق الهدى **قوله** المذكور في المطولات **قوله** والمكي آراد به من كان دال
المبغات اعلم من ان يكون من نفسه او حواها أو آء بيمينه وبين مكة مبسو
سفر اوله والشافعي رحم حتى بمن لا يكون له مدة سفر **قوله** اما ما صحح بينهما
الاحكام الذر هو النزول على نوعين حج وهو النزول في طه من فريضة منه
الاحرام وهذا انما ياتي في المتبع الذر ليس الهدى كما يفهم من تقرير الشارح
وفاسد وهو ما يكون على خلافه **باب** **الجنائيات** واحدم اجناتية
وترجم لفضل حرم شرفا وادراؤها فعل ليس للحج ان فعله واما ما صحح ليس

وقت نقل منتهی از مسجدهای آن غرض و مالک
وادی

کتاب الفخافیه والدراریه والعنایه

لا بد من نوال الاكل من ثمنه باختيار ما يصير به
مشا و قيل الامام ما وجب قتل او ابيع ملكه

و هو قولهم لو استقبلت من امرنا استطدت
الاست و الحذف و قوله و غلبت منها و قد قصدت
النهائي انما هو في معنى غير الحذف و قوله و لا
موت

النهضة الوطنية

انها انواع قوله ان طبيب الشكيب لسوق عين له راحة طيبة بيده الخوم
او بعضونه فوشم طبيا ولم يصف بيده من عنيه ثم يجب عليه **قوله** عضوا
الى كفاية اشارة الى انه قائم مقام البدن في الجملة **قوله** او جعل خالص وهو
يفتح حياة المخلصة ومن الشكيب **قوله** وعند حاجب صدقة وكل صدقة فبذرة
بالنقص من خبائه احوام ايج كنه نصف صاع من زباد الا يجب بقبل العلة
وإجادة فانه السعد فينا عن صدقة به بل صدقة مائة كالحبي **قوله** فهو جوده
كالزئبق على وزن العبد ومن الباسمين وكذا من الور **قوله** او حاجر
جمع حجرة بفتح الحاء اسم موضع من حجارة **قوله** او ابطية بكسر الهمزة وسكون الباء
ما تحت الجناح **قوله** او عانة وهرم بغارسي زمار وقد ذكرنا في جامع الحلي فيها
وقد المبسوط السبعة في الاول والثاني السبعة فيه وفي الثالث فانه السبعة فيه يحل
لما جاء في الحديث عشر من السنة منها على العانة ما يجد يد **قوله** بفتح الحاء في
حق النساء لانه خلل كل شرسوي النساء باكلهن وانما بقي في حق النساء
جرما لانه يظوف ولم يجزه الدم لانه لا ترك اكثر الاواط ترك الركز
لا يتوم الدم مقام الركز فبقي الخلل الثاني موقوفا الى ان يوجد ركز الطواف
ما ذالم يوجد بقرح **قوله** كله يعني اجوات العشر فاربعة ايام من خاص وهو
يوم العيد الاصحى وتشرين خاص وهو اليوم الرابع ويومان منها عز وتين
قوله او الرمي كله او في يوم واحد او اما ذكر الحلق وكيف يذكر البعض
الذي هو اليوم دفعا لا شمار كونه البعض موجبا للدم في مقام ما وجب الحلق
فيه الا دما واحدا **قوله** ولا يوم واحد اترك رمي الجمار الثلث فيه **قوله** او
الكثرة التي ترك رمي اربع حصيات او الكثرة منه وان ترك ثلثا او ما دونه
فعليه الصدقة **قوله** او حلى في حل كج او عروة او صورة السلسلة رجل في
او اعظم خرج من حرام الا حلق حلق رأسه فعليه دم عند آية صيغة واحدة
حلقا لا باليد يوسف والاصل منه انه الحلى بعتين بالزنا والمائة في الحج عند

و هو انذار سرخجند و بازگذاختن

عليه توفيقه في الاولاد
والصالحين

على استزاء معرفة حكم الملك قطب سقوة

۱۰۰

اية حبيفة وعند اية يوسف لا يتعين بواحد منها وعند محمد يتعين بالمكان
 ووجه الزمان وعند زفر بالعكس وانما اهل المعرفة يتبعين بالمكان وعند
 وعند ايضا خلافا للثاني ولا يتعين بالزمان اجماعا لانه اصل القوة لا يتوقف
 بالزمان فان ركنها الطواف وهو غير موقت بزمان قوله وخرج القارئة اذ انما
 حصة بالذرة لانه لو فعله المفرد فلان عليه انفاق لعدم وجوب الذبح عليه
قوله او اهل قبل الذبح اذ وكذا يجب الدم باخبر من كل يوم الى اليوم
 الثاني عند الاظم مع التفتة في ايامها خلافا لما **قوله** اقل من يوم قبلها **قوله**
 او من متفرقة ومقدار صدقة كل نظر طعام مكين **قوله** وهر ما لم يسجد خضفاة
 وانما فرة مع ظهوره دفعا لاحمال حمله على احد حارثت بمخ احدى حجرات
 الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات حتى يكون الدم المبروك واحدا
 وعشرين ومراوده افادة كناية هذا التصديق في ترك كل الرمز الواجب في المنام
 الواحد منها والسبع وانما قال بعد يوم النحر لانه ترك رمى العقبة فيه وجب
 الدم كما **قوله** وفيه اي يجب عليه ان يفعل من افعال الحج ما يفعله الشخص الذي
 لا يبعد حجة ويقضي اي في السنة الثانية **قوله** وينبغي القلاء الذبح بها وتغيير
 البنية ما بعد الوقوف في الجوارث اذ كما هو المذهب عندنا **قوله**
 بعد اهل اتي وطوله وانما قيل في اتي لانها عكس من حيث قال ليس عليه
 المعروف بل ان يقال اذ يجب فينبغي ان يكون سببا لقوله تعالى ومن عاكفتم
 منه فلتا ان ذلك اذا عاكفتم سببا وكذا في قوله تعالى باب الرجا
 وفي ما دنا ذلك اصحابنا لانه واما اذا لم يكن كذلك فغلبه حجرا اعلمنا
 بدلالة النسخ **قوله** ولو سبعا وتويعم الباء واحد السباع **قوله** وسرورنا و
 بنج الواد الذرع في حلبة ريش كانهما سرور لانه صيد حقيقة لا متناه
 بطرائد وان كان بطيئا فليزوم اجزاء وسبب حقيقة فكتاب في صيد **قوله** او
 هو مضطر وانما وجب اجزاء مع الاضطرار لانه الاذرع سببا بالبحرارة **قوله**

في قوله او اهل قبل الذبح اذ وكذا يجب الدم باخبر من كل يوم الى اليوم
 الثاني عند الاظم مع التفتة في ايامها خلافا لما قوله اقل من يوم قبلها
 قوله او من متفرقة ومقدار صدقة كل نظر طعام مكين قوله وهر ما لم يسجد خضفاة
 وانما فرة مع ظهوره دفعا لاحمال حمله على احد حارثت بمخ احدى حجرات
 الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات حتى يكون الدم المبروك واحدا
 وعشرين ومراوده افادة كناية هذا التصديق في ترك كل الرمز الواجب في المنام
 الواحد منها والسبع وانما قال بعد يوم النحر لانه ترك رمى العقبة فيه وجب
 الدم كما قوله وفيه اي يجب عليه ان يفعل من افعال الحج ما يفعله الشخص الذي
 لا يبعد حجة ويقضي اي في السنة الثانية قوله وينبغي القلاء الذبح بها وتغيير
 البنية ما بعد الوقوف في الجوارث اذ كما هو المذهب عندنا قوله
 بعد اهل اتي وطوله وانما قيل في اتي لانها عكس من حيث قال ليس عليه
 المعروف بل ان يقال اذ يجب فينبغي ان يكون سببا لقوله تعالى ومن عاكفتم
 منه فلتا ان ذلك اذا عاكفتم سببا وكذا في قوله تعالى باب الرجا
 وفي ما دنا ذلك اصحابنا لانه واما اذا لم يكن كذلك فغلبه حجرا اعلمنا
 بدلالة النسخ قوله ولو سبعا وتويعم الباء واحد السباع قوله وسرورنا و
 بنج الواد الذرع في حلبة ريش كانهما سرور لانه صيد حقيقة لا متناه
 بطرائد وان كان بطيئا فليزوم اجزاء وسبب حقيقة فكتاب في صيد قوله او
 هو مضطر وانما وجب اجزاء مع الاضطرار لانه الاذرع سببا بالبحرارة قوله

كفتها ارم من عقبة يوم النحر في صيد النحر في ذرية
 جواره فزادت وجماره في الرابع وانما قلت
 فزادها لانه لو اقرنا في ذرية يوم الرابع
 سببا لكان انفاقا وهو الحق في كل ما خرج به من
 القذابة وشرورها
 قوله وكونا سببا في ذرية في ذرية
 اذ في ذرية في ذرية في ذرية في ذرية
 قوله وكونا سببا في ذرية في ذرية
 اذ في ذرية في ذرية في ذرية في ذرية
 قوله وكونا سببا في ذرية في ذرية
 اذ في ذرية في ذرية في ذرية في ذرية

في قوله او اهل قبل الذبح اذ وكذا يجب الدم باخبر من كل يوم الى اليوم
 الثاني عند الاظم مع التفتة في ايامها خلافا لما قوله اقل من يوم قبلها
 قوله او من متفرقة ومقدار صدقة كل نظر طعام مكين قوله وهر ما لم يسجد خضفاة
 وانما فرة مع ظهوره دفعا لاحمال حمله على احد حارثت بمخ احدى حجرات
 الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات حتى يكون الدم المبروك واحدا
 وعشرين ومراوده افادة كناية هذا التصديق في ترك كل الرمز الواجب في المنام
 الواحد منها والسبع وانما قال بعد يوم النحر لانه ترك رمى العقبة فيه وجب
 الدم كما قوله وفيه اي يجب عليه ان يفعل من افعال الحج ما يفعله الشخص الذي
 لا يبعد حجة ويقضي اي في السنة الثانية قوله وينبغي القلاء الذبح بها وتغيير
 البنية ما بعد الوقوف في الجوارث اذ كما هو المذهب عندنا قوله
 بعد اهل اتي وطوله وانما قيل في اتي لانها عكس من حيث قال ليس عليه
 المعروف بل ان يقال اذ يجب فينبغي ان يكون سببا لقوله تعالى ومن عاكفتم
 منه فلتا ان ذلك اذا عاكفتم سببا وكذا في قوله تعالى باب الرجا
 وفي ما دنا ذلك اصحابنا لانه واما اذا لم يكن كذلك فغلبه حجرا اعلمنا
 بدلالة النسخ قوله ولو سبعا وتويعم الباء واحد السباع قوله وسرورنا و
 بنج الواد الذرع في حلبة ريش كانهما سرور لانه صيد حقيقة لا متناه
 بطرائد وان كان بطيئا فليزوم اجزاء وسبب حقيقة فكتاب في صيد قوله او
 هو مضطر وانما وجب اجزاء مع الاضطرار لانه الاذرع سببا بالبحرارة قوله

خالوا وان كان في كل منكم ربيعا اوبى اذى من رأسه الآتي **قوله** لا يربط على شاة الزلازلة
 قيمة الذر لا يربط كل من الصيد بقيمة شاة في ظاهر الرواية وروى الكوفي دم
 انه يفيض من الدم **قوله** فصدق به وكذا اذا لم يبلغ قيمة المقتول نصف صاع
 ما قبل العصور **قوله** في فقه الفيل او في اسم الصيد وكلها مذكورة في
 كتاب الصيد فليطلب منها والحق بفتح العين المائدة الاثر في قوله
 وتجب بفتح الجيم وبالفاء من اولاد الغر بالغ اربعة اشهر والنفقة بفتح النون
 والعين المائدة من الطيور يذكر ويؤثت معروف يقال له بالفارسي
قوله وفي حمار الوحش وكذا في بقرة **قوله** وفي حمام شاة وانما يقضي في
 كلاء كونه قتل الحمام موجب للثاة فما اخذ به الرابطة دم والعقبات شقة
 في نسبه الى الشاة في دم فلتا **قوله** ما لم يدم وتو اصد لا تمام التي هي
 المال الرابعة **قوله** ومنف شاة وتوقع الشعر في اصد بغير حديد **قوله**
 ما نقص وتو مقرر ولا يتعد الى ما نقصه وانما يقفنه اعتبارا لبعض
 بالكل يتجزأ في كل معنونه فيكون البعض معنونا الا بمران من انكف عصوا
 في ذابة انسان يمين كما اذا انكف كلتا يدا اذ ابرو يمين اشره والا فلا
 سعة عليه **قوله** مع خروج فخذ وتو يفتح الغاء وسكونه الرأ المائدة في
 المعجزة والظفر **قوله** وفي حليب وهو يفتح الحاء واللام مصدره انما **قوله** مع
 وجوب تلك القيمة يعني ان يجب على الحرم التصديق بها على الفقر لانه يوم
قوله ان الالف م اة تو مضي ما في الكفاية اعلم ان شجر احكم انواع اربعة فث
 منها يجل قطعها والانتفاع بها في غير جاز واحدة منها لا يجل قطعها و
 انتفاع بها واذا قطعها رجل فغلبه اجزاء انما الثلث فكل شجرة انية النسر
 وهو من جنس ما يئيبه النسر وكل شجرة انية النسر وليس من جنس
 ما يئيبه النسر وكل شجرة يئيبه بنف وهو من جنس ما يئيبه النسر واما
 الواحدة فكل شجرة يئيبه بنف وليس من جنس ما يئيبه النسر

قوله في السبع وهو من جنس ما يئيبه النسر
 قوله في السبع وهو من جنس ما يئيبه النسر
 قوله في السبع وهو من جنس ما يئيبه النسر

في قوله او اهل قبل الذبح اذ وكذا يجب الدم باخبر من كل يوم الى اليوم
 الثاني عند الاظم مع التفتة في ايامها خلافا لما قوله اقل من يوم قبلها
 قوله او من متفرقة ومقدار صدقة كل نظر طعام مكين قوله وهر ما لم يسجد خضفاة
 وانما فرة مع ظهوره دفعا لاحمال حمله على احد حارثت بمخ احدى حجرات
 الواقعة في الايام الثلاثة في تلك المقامات حتى يكون الدم المبروك واحدا
 وعشرين ومراوده افادة كناية هذا التصديق في ترك كل الرمز الواجب في المنام
 الواحد منها والسبع وانما قال بعد يوم النحر لانه ترك رمى العقبة فيه وجب
 الدم كما قوله وفيه اي يجب عليه ان يفعل من افعال الحج ما يفعله الشخص الذي
 لا يبعد حجة ويقضي اي في السنة الثانية قوله وينبغي القلاء الذبح بها وتغيير
 البنية ما بعد الوقوف في الجوارث اذ كما هو المذهب عندنا قوله
 بعد اهل اتي وطوله وانما قيل في اتي لانها عكس من حيث قال ليس عليه
 المعروف بل ان يقال اذ يجب فينبغي ان يكون سببا لقوله تعالى ومن عاكفتم
 منه فلتا ان ذلك اذا عاكفتم سببا وكذا في قوله تعالى باب الرجا
 وفي ما دنا ذلك اصحابنا لانه واما اذا لم يكن كذلك فغلبه حجرا اعلمنا
 بدلالة النسخ قوله ولو سبعا وتويعم الباء واحد السباع قوله وسرورنا و
 بنج الواد الذرع في حلبة ريش كانهما سرور لانه صيد حقيقة لا متناه
 بطرائد وان كان بطيئا فليزوم اجزاء وسبب حقيقة فكتاب في صيد قوله او
 هو مضطر وانما وجب اجزاء مع الاضطرار لانه الاذرع سببا بالبحرارة قوله

في هذه الواحدة ان تكون ملوكة لسان بان تثبت في ملكه او لم تكن محررا
 في رجل ثبت في ملكه ثم غلبته فقضها لسانه ففعلت فيها ما لم يكن في ذمته اذ
 لم يسمع الشئ بمزلة ما لو قتل مبيدا ملوكا في احوام **قوله** لا يرعى الحشيش من عتبت
 الابل لا من عتبت الابل **قوله** الا الاذخر وهو كسب الهرة والحقا المبيع بينهما
 والبيع ثبت بكة واتما استشهاده رسول الله صلى الله عليه وسلم كسبه استعماله في قبورهم
 كسبه ويؤثم **قوله** وبقتل قتلته وادوية معروفة منقولة من وسج البنية
 وتسبب احوالا مخرجة الفحل بل الالفاء من بدنه الى موضع اخر بوجوبه
 اخذه من راسه او من عضوه الاخر واتما يجب فيها اجزاء وجسر بصيد
 لخصول الاستراحة بعد ما واجه اداة واحد اجداد وهو موقوف **قوله** وان
 قلت وقد عتبت صاحب الهداية بعد ايهما حيث قال شريك
 في طعام وقيل في القلتين والثلث وذكر اكثر منها نصف صاع في لحظة وقد
 اكتفى في اجزاة بكرة بناء على قوله في مرة خير من اجزاة واحدة وانما
 فتوا جردا في اجزاة احوام فخلوا بصدقه مكانه في اجزاة بدرهم فقال
 ارضى وراهم كسيرة بالاجل فيصير مرة خير من اجزاة **قوله** والكلب العقور
 ان يخرج من عورة **قوله** والبعض اتفق **قوله** والنواذير انما يقع في
 الحشرات منه فربما يفرغ من عورة الفراء **قوله** صابر من حال عليه وثبت
قوله ارسله اتي يجب عليه الارسال والنعوم في النهاية انما يتصور
 في محال من بطلان خلاف الشافعي فانه يلزم يجب عليه الارسال قبل دخول
 احوام اتفاقا **قوله** انما اية اقوال السابطة صلة الارسال والنعوم راجع الى البيع
 وقوله بعد معمول لا يبان وانما جازا في ان يكون معمول لا يبان
 كقوله الشافعي في احوام مخرج في ان مسئلة رد البيع في حق الحرم في رد
 عليه في مسئلة الارسال من ان يجب ان يكون في حق احوال وآلة
 والآلة في احوام كاف في وجوب رد البيع ملازمة الى اعتبار احوال

وقيل حشيش طيبه وكذا العنبين المذكوران في
 شجر الحجار مقلد او ثمره في ديار الادب
 واما بينهما فاعلمت

وتدور في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 يجب عليه اجزاء والآلة كالقوله في ثقت
 مسئلة

وقيل في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 الاحادية وانما في ذمته كسيرة في اجزاة
 كسيرة في ذمته

في هذه الواحدة ان تكون ملوكة لسان بان تثبت في ملكه او لم تكن محررا
 في رجل ثبت في ملكه ثم غلبته فقضها لسانه ففعلت فيها ما لم يكن في ذمته اذ
 لم يسمع الشئ بمزلة ما لو قتل مبيدا ملوكا في احوام

في هذه الواحدة ان تكون ملوكة لسان بان تثبت في ملكه او لم تكن محررا
 في رجل ثبت في ملكه ثم غلبته فقضها لسانه ففعلت فيها ما لم يكن في ذمته اذ
 لم يسمع الشئ بمزلة ما لو قتل مبيدا ملوكا في احوام

بفتح عنه قول الاتفاق اتي اتي باع احوال الصيد الذر او دخله من رجل الا احوام رد البيع
قوله مبيدته بفتح صاده **قوله** فخل بجري اتي الاخذ لاخذ والقائل
 ورجع اخذه اتي باضم لانه كان فادرا من راسه واسقاط الضمان عليه
 والقائل ان الله عنده وقررت عليه ما كان في موضع السقوط ثم الرجوع انما هو عليه
 ان يغير الاخذ بالمال او اياها او الكفر بالصوم فلا يرجع عليه بشرط ان قاله الرقعي
قوله احوام واحد الاثر رتبة لحوام للثورة عند المبيعات ثم احوام باج بعد
 جاوز المبيعات كان جائزا ولا شر عليه مع انه فانه ايضا وبنا فيه واجب
 واجب واحد لا يلزم الاجزاء واحدا **قوله** فانه ذلك اتي جردا ليعملها الذر
 هو القتل مع كونه متبعا عنه لا جردا المحل فلو قتل في اجل كان الامر كذلك
 والفعل مستعد ولان الفعل الذي لا يقبل التجزئة اذا صدر من فاعل بغير
 الركن واحد منهما كالكافة القصاص كقارة القتل **قوله** جردا المحل اية في ثقت
 في محله لا يجب على واحد منهما شئ فبما اكله لم يبق لوكيل بعد اجزاء فلو اكله
 فلا شر عليه له حوله في ثقت النفس **قوله** لم يجره اية بفتح الباء وكسر الزا اتي
 لا يجب عليه جردا الولد لانه استقر اثر فعله بالكفارة فصار صيد **قوله**
 لا يجب عليه شاة اقول في البركة مخالفت لما ذكره صاحب الهداية في اول
 فصل المواقيت حيث قال في الاتفاق اتي انتهي اليها على قصد وفعله فعليه
 ان يجرم قصد اكله او العورة او لم يقصد الله الا ان يريد المعصية بكونه شاة
 بعلاقة احوالته والحلية فيكون مع كلام الشافعي لو لم يرد كونه ذكرا او انكر
 بينها وبين المواقيت كاستان مثلا حاجة مت اليه وبهذا يدفع
 المخالفة بين قول صاحب الهداية ههنا وهذا الذر ذكرناه اذا كان
 يريد اكله او العورة وبين قوله السابق وبنا فيه يعقب قوله لا يبعث فانه
 دخل السبابة حاجة فله ان يدخل كونه بغير احوام **قوله** ويكره ان يبيع عبدا
 ويكره لثقت كونه ان يكون ذكره للنفقة بانه لو مضى على هذا الحال ولم يترك

وقيل في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 الاحادية وانما في ذمته كسيرة في اجزاة
 كسيرة في ذمته

وقيل في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 الاحادية وانما في ذمته كسيرة في اجزاة
 كسيرة في ذمته

وقيل في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 الاحادية وانما في ذمته كسيرة في اجزاة
 كسيرة في ذمته

وقيل في الحرم في ذمته ففعلها في حق
 الاحادية وانما في ذمته كسيرة في اجزاة
 كسيرة في ذمته

منه من غير ان يفتقر الى غيره

اشارة الموقن بالامانة اوجب عليه الموقن

[illegible][illegible]

وہاں اسلئے تجھ کو یاد دلا رہا ہوں کہ تیرا تعلق ہے میرے ساتھ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

1961

وَأَمَّا عَقِبُهُ فَبِأَنفِصِ بِلَا وَضْعِ الْمُسْتَفْعِ
تَبْنِي وَالْأَسْوَكَ الْأَخْضَرُ فَتَرِيقًا
الْجَلِيحُ أَشْجَاتُ الشَّجَرِ بِهَا لَا تَرِيقًا
أَضْفَرُ الْأَسَدُ كَوْنُهُ لَا تَرِيقًا فَانْشَاءً

وہاں تک کہ وہاں کے مسلمانوں نے ان کو قتل کر دیا۔

[illegible]

و قد استخفي منه امرنا و هو ان جبريل الغفر
و هو ان الله تعالى اسطفا جبريل

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the right side of the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page's content.

[illegible]

مستحق

۱۰۰

1875

[illegible]

كما في كسبت ما يقم لانه بناء كونه الايجاب والقبول اجزا مادية له قوله وان
لم يعلم ما قال في الظاهرية رجل تزوج امرأة بالعبودية او بلفظ لا يعرف
معناه او تزوجت نفسها به انما علم ان هذا اللفظ يفقد به النكاح كونه كذا
عبد الحق وان لم يعلم ما قال لم يعلم ان هذا اللفظ يفقد به النكاح يعني
انه يفقد ايضا كانه الطلاق والعاقبة لان العلم بمعنى اللفظ انما يعتبر لاجل
العقد فلا يشترط فيما يستور فيه جهة والفرق بين البيوع وكونه وقيل لا يفقد
بلفظ لا يعلم معناه وهو مخارصا صاحب الثروة وشيخ الاسلام كما اردت
والدراسة تقتضي خلاف ذلك لانه اذا اراد الاسلام فلا يكون له الجهل في احكام
الشرعية عذرا في قولها والاراد بالمستقبل الامر قبل فيه بحث وهو انه الاول
ان يقولوا لو اراد بالمستقبل الامر لانه مرجع في المعينات بانه النكاح
يفقد بانه يقول الرجل للمرأة ان تزوجك على كذا فيقول المرأة قبلت وذلك
الامر قبل ليس بحجر كما لا يخفى قلنا **قوله** وذلك لان حقوق العقد
ترجع الى العاقبة في باب البيوع فتوقع ان يكون الواحد وكذا في الجاهل
لا يترتب له التقاد والتامع بانه يكون ملكا ومملوكا ومطابا ومطابا
مخارضا ومخارضا وتيسر النكاح كذلك فانه حقوق العقد فيه لا ترجع الى
الوكيل ولذا لا يملك الوكيل بالنكاح فبقي المهر فلا يترتب له التامع كذا
في غاية البيان في اول فصل الوكالة بالنكاح وانما التفرق بالمستقبل واحد
النكاح ووجه البيوع لانه النكاح سبعة وعقد غالباً عادة في المستقبل الصداق
بعده على تحقيقه ووجه السوم بخلاف البيوع حيث لا يسبق الوعد عادة
فيخرج على السوم والعدة ولانه لو لم يفقد بجهل قوله روجت بعد قوله
زوجت كان للزوج ان يرجع فيلحق الولية عار فيقتصر بذلك بخلاف البيوع
وعلى هذا القول حيث خالفنا بينك او لست جنيها فقال زوجتكم ما في العقد
ولم كذا في قوله **قوله** في غير محض ومعتبر كما يصحح الواحد كونه معبرا

المصاد

ما في قوله

عن واحد ان يكون معتبرا عن اثنين وكذا في لو كذا لك لا يمتنع ان يكون ملكا
وملكا لانه لا مانع في التعبير بانه يقول تزوجت بنت عرقانة على صداق
كذا وانما التامع في الحقوق كالسوم والسوم والابناء والاستيفاء و
اي لا ترجع اليه لانه سغير مباشر وهذا لانه لا يستغنى عن اضافة العقد الى
الزوجين فلكان كذا كذا فام عبارة مقام عبارتها جميعا فصار ايجابه
كلما للمرأة والزوج جميعا فتم العقد باثني كل واحد ان ثبت حكم كالثابت
حقيقة الارادة لانه لو تزوج ابنه الصغيرة ابنة احمية الميت وهو صغير حجاز
فلذا انما بخلاف الوكيل في البيوع فانه ليس بمعتبر بل انه يستغنى عن اضافة
العقد الى غيره كذا في الغاية في اول فصل الوكالة قبل باب المهر **قوله**
وقوله ما واد وانما بانه بجهل عطف على روجت وتزوجت فالحق
كما ان النكاح يفقد بلفظ باض لم يجر ما فيه المنكح كزوجت وتزوجت كذا
يفقد بلا حجة كذا واذ يذيرفت بمنع وادوم ويزيرفت فالتا لفظا منوط
على ايراد مجموع هذين المعنيين بعد الاستقناء ههنا في قوله وادى كذا
اذا قال وادى ما لم يقل الزوج يذيرفت وانما اذا قال احداهما وادى
الاخر وادى او وادى ما لم يكونا معا وانما لم يقل الزوج قبلت وتزوج
ان في امره ونوكس قوله وادى استخبارا فلا يثبت التوكيل نعم اذا
اريد بقوله وادى التحقيق ووجه السوم يفقد النكاح وان لم يقل المني
يذيرفت وقال شمس الائمة الرحسي وادى ووجه سوء كذا وجدته
مسطورة خلاصة **قوله** لسوءه فانه قبل كيف يفقد النكاح بلفظ الامة
وهو من الفاظ الطلاق كما اذا قال الزوج لامرأته وميت نفسك
فلا يكون موجبا لفنائه قلنا وهو منقوض باذا قال الزوج لامرأته تزوجت
اذا انوزعت الطلاق تطلق وهو من الفاظ النكاح واكمل ان الامة انما
تكون من الفاظ الطلاق اذا صدرت من الزوج والحكم فيها اذا صدرت

من المرأة فلا نسلم انه من الفاظ الطلاق ذلك انه نقول ان الكلام فيما اذا
كان الموهوب مغايرا للموهوب له بحقيقة وتما ذكر في المثال ليس كذلك
وقية انه لو اعترض بقول الزوج لامرأة واستكرك لاتيتم هذا جواب
كلا لا يخفى فليسا بل قوله ووصية هذا اذا اطلق او اضاف الى ما بعد الموت
اما لو قال او وصيت لك بابنتي في الحال وذلك بحضرة الشهود وقبول
الزوج فثبت بغير النكاح قوله وما وضع لملك العين حاله اتي
يد عليه وضعا فغلب هذا بغيره بلفظ الاقرار ايضا لانه يثبت التملك بلفظ
الابنة وقيل لا ينفذ لانه الاستفاد غير جائز في الحيوانات فلا يصير سببا
حكم النكاح وقية ثبت وهو انه محاربه النكاح ولا يشترط صحة المنة المحقة
في المحاربه عند حنفية رحم كما بين في الاصول فذكر قوله فلا يصح بلفظ الاجارة
كله غير انك قد علم انه قال بغيره بلفظ الاجارة لانه المستوفى بالنكاح منفعة
في الحقيقة وانه جعل في حكم العاين وقد سمي له في العوض اجرة قوله تعالى
فانتم اجورين وذلك دليل على انه بمنزلة الاجارة لانهما صنعت
لمتلك المنفعة والامح انه لا ينفذ لانه الاجارة ليست بسبب التملك المنفعة
بل هي موجبة للملك المنفعة وبه لا يستفاد ملك المنفعة وروى في ذلك في
النكاح لا ينفذ الا مؤثرا والاجارة لا تنفذ الا موقفة وقورة سائلة
الاجارة انه يقول اني اقر انك ابنتي منك ونورية النكاح واقلم
الشهود والذين حضروا ذلك واما اذا جعلت حرة اجرة في الاجارة
بانه قال اني اقر انك ابنتي منك وادركت ابنتي هذه وقيل لا ينفذ
النكاح كذا في التبيين قوله وعند الشافعي رحم لا ينفذ من كلامه وهو
انه المكان المنة المحقة شرط عند ما يبيع حرة لا يبيع كالميتة في ان
ينفذ بلفظ البيع عند ما ايضا ان يبيع حرة بغيره بلفظ يبيع حرة
بيعهما فكان حرة فانه يبيع به هذا الاعتبار فليسا بل قوله وشروط سماع كل

سما لفظ الاول

سما لفظ الاخرى كل من المتعاقدين الزوجين او ناسبا بحقيقة او طحا
كما اذا كتب رجل لكتاب تزوجت فلانة بنت فلان بكذا من الصدق
واشهد جماعة على ما فيه وانه لم يعلموا انه فيه قصة الزوج فاصولوا الكتاب
الى المرأة فقرأته عندهم فثبت عندهم ذلك الزوج بغير النكاح
عند ما يريه خلافهما لانه الكتاب كما خطاب قوله سامع من سماع
لفظهما ان لفظ المتعاقدين في لو كان عند الامين لم يجز وعند الكاري
حاز انهم كانوا لم يذكروا بعد الاقامة فلم يجز لو كان عند الامين لم يجر
كلهما وعند النابيين حاز على الصحيح وقيل الشرط حضور اثنين
لا سماعا كذا في الزين وعمر بن يوسف رحم رجل تزوج امرأة فسمع
شاهد ولم يسمع الاخر وتمامه المجلس في عاد الزوج فسمع الاخر ولم يسمع
الاخر لا يجوز حتى سمعا جميعا لانهما عقدان لم يحضر كل واحد منهما شاهدان
وروى عنه انه يجوز كذا في الحديث فالظاهر انه ما ذكر في الماتن رواية عنه قوله
وحج عند فاسقين او محددين في ذمتهم خلافا للشافعي في الفاسق
المعلن والمحدود وقيل التوبة واما في المستور والمحدود بعد التوبة فانهما
له كذا في شرح الجمع والحقايق قال مولانا هاشم الدين في شرحه لوقاية قائل
انه يقول المقصود من الشهود اقامة الشهادة فقط او الاثبات عند التبيين
او كلاهما معا والاول واجب انه لا يشترط اكرامه والذكورة والتكليف
والا سلام والاشهاد وان كانت بوجاهة عدم الاتباعا بشهادة المحدودين
فالظاهر في قول الشافعي ويكن ان يجاب عنه بانه المقصود منهم تعظيم
امر النكاح واولاياته فيمنع لاهيته لهم اصلا كالعبودية والبيع ولا يجر
له اهية فاحرنا لكن تحقق عيب ونقصان فيهم كالكفار وجماعة
النساء البسيطة فلا يقبل شهادته الطوائف الاربع واما المحدود
في ذمتهم والفاق فانما يقبل شهادتهما في الانهيار لانه لولا لاهية الشاهد

كالقدرة على تزويج نفسه وعبدته وامته كافية فيه فلا يتوقف على الولاية
المعقودة الواجبة لا ولا الشهادة في اثبات الحق فموجوده فيها مع
وجود التعظيم لآثار التعظيم الأشخاص الساطعين والشرف عبد الله الراسخين
فناق تنازله في صور التعظيم بحسب ما في غير شهادتهما فرفع الاشكال
المذكور كذا فهم من تقرير الكل **قوله** وانهما الزوجان ولا فرق بين ان يكون
احد الابنين لاحد الزوجين والآخر لآخر فبما ان يكونا لهما باهنة وقعت
الفرقة بينهما تزوجا بحسب ما في قوله كاصح علاج مسلم فدية ظهر من هذا ان
قيد مسلمين فيما سبق فحقن بخلق المسلمين واما علاج الذين سبق فبقيت
بما شئوا من المسلمين خلافا لفرقة الشروع واقتراف عليه الشيخ السباوية
بانه يجب ان لا يكون عند يوسف وحمرا ايضا لانها لم يزلانهم احكاما في المعاش
وهذا منها كاترح به فالكبت كذا في التسهيل **قوله** فدية نصب على مفعولية
لفظ النكاح **قوله** امر اخر سواء كان المأمور رجلا او امرأة كانه عدد والفرق
من لفظ الرجل الواقع في الهداية الى لفظ الآخر اشارة الى هذا التعميم كذا فهم
من تقرير الربي **قوله** عند فدا رسوا او عند امر اتيان او كبت المأمورة
عند رجل وامرأة اخر سواء كانا او وقع الفاحص في هذه المسائل فطلب بشر
ان يشهد ويقبل شهادته او لم يذكر انه عقدة بل قال بده امرأته بعد
حج وكهوه وانه بين لا يقبل لانها شاهدة على فعل نفسه كذا في الزيلعي **قوله** و
حرم على المرأة اقل من المحرمات انواع شدة ذكرها الزيلعي في هذا المقام
اجالا وسياة تفصيل كل نوع في المتن انه شاء الله **قوله** اصله وفرعه
انما عدل على لفظ الام والبنت الوارد في القرآن حيث قال الله تعالى
حرفتم عليكم امهاتكم وبناتكم اشارة الى انه المراد بالام المنصور عليهما
الاصل وبابنت الفرع يستلزم الاحتجاب وبنات البنات حقيقة فلا
يلزم اجمع بين الحقيقة والمجاز **قوله** وعلمته وخالته بالرفع عطفا على اصله

وبها تم انواع

وبها تم انواع النوع الاول من المحرمات السبعة وهي المحرمات بالنسب **قوله**
وبنت زوجة وطئت وانه سقطت قوله وام زوجة وانه علت وزوجه
اصل وانه **قوله** وفرعه آة اتي وزوجه فرعه وانه سقط هذا النوع
الثاني من المحرمات بالمصاهرة **قوله** وكل هذه مصاهيرها هو النوع
الثالث من المحرمات بالرضاع **قوله** شوة وهرميرة اذا ما رنت
المسوق النظر في لوجودها بغير شوة ثم استثنى بعد الزك لا يتعلق به
احدة وكذا المرأة الى ذكره بشوة وتوزل عقيب المس او النظر فقد
قبل بوجوب احدة واليها لانه لا يوجد لانه بالانزال ليس انه غير مفقود
الى الوطئ لانقضاء الشهوة كذا في شروح الهداية **قوله** المستبشوة
فتيل في مس الشور واتيانه ولا فرق بين ان يكون المستبشوا او خطأ
او كرها او ناسبا والمتغير في النظرة يكون حال كونها متبشوة ليقع الى
داخل الفرج حتى تكون نظرا فوجها فانه لا يثبت به حرة المصاهرة حكاه
الرحمن رحمه الله وقال الشافعي في النظر الى منابت الشور يكون بشرة
حرة المصاهرة وقال محمد بن لا يثبت حتى ينظر الى الشق كذا في الزيلعي
قوله في النسب لا يكون الا بهذا وكذا في الشيخ الكبير والحيث العيان
كذا في التبيين **قوله** او يزاد انت راى ان كانت متبشرة قبل
حتى قيل ان من انتشرت الله وطلب امرأته او زوجها فخرى بينهما لا يرم
عليه امهاتكم يزاد انت راى وجود الشهوة في احدهما يكتفى كذا
في التبيين **قوله** واجمع بين الاخيتين كحاجبان تزوجهما معا فعتب
واحد او عقدين وهذا شروع الى النوع الرابع الذي يسمى بمحرمات
الاجمع وانه انواع حرة اجمع بين الحائرم وحرة اجمع بين الاجنبيات
كاجمع بين محسن او بين احدة والامة واحدة منقذة وانحاس احدة
كل من الغير كمنكوة الغير ومنقذة واحمل بنات النسب والسادس

المحرقة لعدم دنس سواها كالمجوسية والمشرقة التي بيع المحرقة للثنا في
 كساح السيدات والسيدة ملكها **قوله** ولو لم يأس لآية النكاح الأولى
 قائم ببعض أحكامه كالنفقة والمنع من الخروج والفراش وتصيرة
 المرأة بحال الوطأ بولد يثبت النسب **قوله** ايتهما فرضت ذكر
 وانما عدل عن قول صاحب الهداية لو كانت احديهما رجلا لآية لا رتبة
 انه المراد افاودة عدم جواز التزوج بينهما على جميع التفادي لمصلحة لآية
 جوازها على بعضهما لا المنع كالمجوسية كما يصرح به المصنف بقوله لا بين امرأة
 آفة مغارة المصنف نص واضح في تأدية هذا المعنى وانما كمن استفادته
 من الهداية ايضا **قوله** فرق آريته وبينها لآية لا وجه لليقين لعدم
 الاولوية ولا للتصريح في احديهما لا بعينها لعدم الفائدة التي ارجع
 القران للتزوج لعدم ثبوته مع اجماله او للضرورة في صحتها لا في كمالها
 منها يبقى معقولة لآيات زوج ولا المطلقة فتعين التفرق بهذا آية
 ما في العناية **قوله** وفتح كساح الكتابية اعترض عليه بأنه مشرقة قال استدلنا
 وقالت اليهود عزير ابنه آية وقد ذكر في التفاسير اسم ابن الشريك
 يقع على ابن الكتاب فيكونون داخلين تحت المشركين فيستثنى انه يجوز
 كساح الكتابيات كما يقتضيه قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي اكتسبوا بالهنا
 عطف المشركين على ابن الكتاب في قوله تعالى لم يكن الذي كفر وامرهم ان
 يكتبوا والمشركين ولا محالة انه المعطوف غير المعطوف عليه لآية
 انه ذكرها المعترض تأويله في العناية فليست فيها **قوله** لا يجوز كساحها
 في صحة النكاح عنده لا عندنا ليس يفتي لانهم ان كانوا كما قاله الاظم
 حج عندهما ايضا وان كانوا كما لا يفتح عنده ايضا وآياتها خلاف في
 تفسير الصائبة فهو محقق في قبل انه الفتور على نفسه كما كذا في العناية و
 الزاد قوله فلا يجب على الزوج الاستبراء ولكنه يسجله ذلك عند

دلوا على

والتموه عندهما صيانة لما فيها كاترح في العناية فقام الولوي وكذا
 يستحب الاستبراء انه تزوج الحرة عند محمد لا عندنا قوله لانه قد ثبت
 انه ولد ما آة بناء على ما روي الحسن بن العظيم رحمه الله تعالى انها اذا تزوجت
 حاز النكاح ولكن لا يقرنها زوجها حتى يضع حملها كذا في الاكثية **قوله** صورة
 المتعة اة والتزويج متعادم شرآح الهداية اية بطلان المتعة يثبت
 بالاحاديث الصحاح لانه عليه السلام احبها ثلثة ايام في غزاة اشترت
 على الناس فيها الكفوية ثم انتهى عنها هذا حديث رواه محمد بن الحسن
 بمسأل هذه الامار انها نسخت ومظهر هذا النسخ الاجماع او يقولون لا
 الى دليل النسخ لانه لا باجة كانت موقفة بثلثة ايام فلم يبق بعد ذلك
 وآيات النكاح الموقت فهو نكاح متعة مع وهو بطلان كاترح فكذا
 هذا وذلك لانه معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة لوقتها لا لتحقيق مقاصد
 النكاح وهو حاصل منها وانما عبر عنه بلفظ النكاح لانه مقاصده لا يحصل
 في مدة معينة ولا فرق بين طول المدة وقصرها وتو اخيار صاحب الهداية
 وقد يقيد به وروى الحسن بن العظيم انها اذا ذكر اخ الوقت ما يعلم انها
 لا عشق لانه كائن في السنة وكذا فتح النكاح لانه في النسيب هذا آية
 ما في الشروع والتدريج من عبارات شرآح الهداية في الوقف بينهما شيئا
 احدهما وجود لفظ بشارك المتعة في الاشتقاق كذا فتح كاترح
 اياها او متعين نفسك اياها او عشرة ايام اولم يعلم اياها وكذا بشار
 تعيين بشرة وكونه في نكاح المتعة والتأني في شهودات بديهة النكاح
 مع ذكر لفظ التزويج او النكاح وان يكون المدة معينة واذا شرط
 العقد انه يطلعها بعد شهر من النكاح وبطل الشرط بالاتفاق لانه شرط
 الفاعل يدل على انعاده مؤبدا وهذا الوجه الشهر لم يبطل النكاح بطل
 الموقت فانه لا يقر بعد من المدة كالا حارة كذا في العناية وتوزعها
 مطلقا وفريته انه يقع معها في مدة نواها فالنكاح حج ولا بأس بتزويج
 النساء يات وتوانه يزوجهما على انه يقرهما نارا دون السيل كذا في

في كساحها والميل الى ان المتعة آفة
 او حارة نارا دون السيل

في اخر العناية والعناية
 والبيان

الزماني

باب الولي والكفو قوله نفذ نكاح حرة مكلفة استرارة الى عدم جواز
نكاح الصغار والمجانين والمملوك لانه لا خلا في اشتراط الوتر في صحة
نكاح هؤلاء وانما اختلف في حرة كاتر في المقادير **قوله** كفو للولي
الاعراض يعني اذا لم يقد في الزوج بعد ما اذا ولدت فليس لها وليا حتى
الفسخ كما يقع الفراق بين والد وبين من يربيه قال صاحب النهاية
ولم يذكر في المبسوط نكاح الاسلام واذا زوجت المرأة نفسها من غير نفق
فلم الولي بذلك فثبت حرولت او لا وانما بدله انه يجامع في ذلك فله
انه يفرق بينهما لانه السكوت انما جعل رضا في حق النكاح في البكر نصا بخلاف
القبيل **قوله** وزر آية الحسن عزاب حنيفة لا ينبغي ان يجوز النكاح ان
كان كفو او الا لا يجوز اصلا وهو الحق لا يقتضي كفو والزمان قال في المسألة
رواية الحسن في قرب الى الاحياء وليست عليها باب التزوج من غير كفو وروى
ابو سليمان في محمد انه كاحها بلا ولي باطل مطلقا سواء كان كفو او غيره كذا في
الحاشية **قوله** لا ينبغي بعبارة النسب يعني لا يقع هذا النكاح سواء زوجت
نفسها او غيرها او اقربا او توكلت بالنكاح من الغير او توكلت غيرها به او
زوجت نفسها باذن الولي كذا في الكافي **قوله** الا الاب واجد وعنده
ليس الا الاب فقط حتى انه زوجها بعد عدم الاب لا يجوز عنده
كذا في العناية **قوله** ومجتها اقول السكوت رضا في مواضع النكاح عشرة
اراد التفصيل فيستظهر في شرح القدوري في النكاح الزاوي **قوله** وصحكما
فقبل النكاح قد يكون بالاستبراء فلا بد من الرضا كذا في معروفين
فلا يقدم في ذلك الفرج **قوله** بلا صوت اذنه لانه يكون لشدة الحياء
فانتهى السكوت وقيل انه كان وهو عار لا يكون رضا لانها نشأت
من الغم وان كانت باردة يكون رضا لانها في السرور يقال اقره عينك
براد به السرور كذا في العناية واما الفرق بالصوت وعده فهو خيار
الفيقه الى البتة رجم كذا في البانية **قوله** كذا في الشيب وهو مأخوذ من

باب اذا راج

باب اذا رجع قبحه ان يصيبها راجع وعائذ ايها ومنه سحر السحاب فوا
لان منقعة عليه رجع ونحو كذا في العناية **قوله** برتبة والطفرة من فوق الى
الى السفلى **قوله** او تقيس بها حال منيت تعبت اذا جاوزت وقت
التزوج فلم تزوج كذا في جوهرة **قوله** او زنا بغير طهر عدم صدور كرا
منها كذا في الكوجية **قوله** لها حكم البكر وذلك لانه البكر انما يكون بمصيرها
او لم يصيب ومنه هذه المسألة اخذت من البكورة وهو قول النصار
او من البكورة وهي اول النكاح غاية ما في الباب انه اجملة فثبتت
وتسمى هذه اجملة عذرة فيبذلها يخرج من ان يكون عذرا لا من ان يكون
بكر كذا في العناية **قوله** فانقول قولها يعني انها قاضية اصحابنا حكم عند ما عليها
يبين وعند الاعظم رجم لا واما عند زفر رجم فانقول قوله لانه يدعي عليها
السكوت وهو الاصل لانه عدم النطق والاصل في المكنى عدم المرأة
ترعى الرد وهو امر حادث كالشرط له انما رجع صاحبه او انفقا
بعد مضي المدة فادعى الاول الرد والمكره الثاني فانقول لمصلحة بالاصل
وتنا ايضا ان مرجع الاختلاف لزوم العقد وتلك البصنع فمكره
لذلك فثبتت بالاصل الذي هو عدم العقد فالمرأة مدققة صورة
مكره من غير العبرة للمعا كالمودع في دعور رد الودعة مدققة صورة مكره
منه والقول قوله مع البين لانه مكره معان منه وبذلك يختلف مسئلة النصار
لانه لزوم البيع قد تحقق بمضي المدة قبل اظهار الرد بعد لزوم البيع لا يمكنه
الرد بذريعة ما في البانية والكمالية **قوله** وقبل بينة على سكوتها
فان قبل هذه شهادة على النفي لانه السكوت عدم دهر على النفي غير
مقبولة قلنا هي مقبولة عليه اذا كان علم انك به حيلة كما اذا ادعى
الزواج انه قال قول النصارى فيما اذا ادعت المرأة انه قال عزاب
ولم يبق قول النصارى واما ما استعمل ذلك بينة حيث قيل ويزن بينهما

لما انه لو كان له قال لسمعه الشهود فذلك انما هو قول السكوت او قول
 سواه الشك في قيل لم يسمع الكلام فلهذا السكوت من لوازمه فلا ينافيه على
 الشك في بقائه بناء على انما لا يخلو في الكلام عند انكشافه من ان ينفذ
 بالسنة وليست هذه فليست في كتاب الدعوى في الهداية وترويضها
 في هذا الكتاب انما شاء الله فيه قوله ولو لم يكن الكلام الصغيره يعني قوله كان
 ولو كان قوله في غيرهما ولو كان ذلك الغير انما او فائضا وسوفيه خلاف
 فانه انما هو قوله خلاف انما يوسف ايضا فوجه انه يقول برفع الكلام في
 غير الاب والجد ايضا ويترك خيار البلوغ مطلقا في سائر الاولاد
 معها يجمع الزواجه وانما تفاوتت وتمايزت اقربا بعد ما لا يخفى
 لا بواجب وقرابة بالنسبة اليها فمقتضى نقصان الاحكام منسوخا
 الشقة فيبقى اكليل الى المصداق انما ليست بخضرة في الكفاية و
 الكبر في الكلام معاصدا اخر من سوا اكليل وحسنه ولطافة العشرة و
 حفظها وكرم العجبة ولو لم يكن توسيع الشقة وتغييرها وهذه المصا
 اتم في الكفاية ولا توقف عليها الا بحجة بينة ونظر صاحب فلفظ شقة
 رتبة لا يحسن النظر فيهم اكليل فيها فبذلك بخيار الادراك كذا في الكفاية
 قوله فليعلمها عند من ثبت خيارها الا انما هو الجواب عن مجلس موعودها بان رأت
 الدم وقد كان موعودها خبر الكلام او مجلس موعودها خبر الكلام كذا في الكفاية
 قوله لانها لا يتفرغ لتعلم لانها مستوفقة في خدمه مولانا فافترقا قبل هذه
 الشقة لا يتوقف على كونه مسلة اخبار معلومة بخيار بل تحقق نفس
 الشقة من ادوية المعققات كالف في الفرق بينها فابرا قوله فانه طلب
 العلم الذي يفي الى السؤال وجوابه الذي لا يخفى عن الشقة مستحق
 وتجهل في تحقيق هذا الكلام بحيث لا يحكم قوله او دام هو انما امر الشقة
 حصل بقوله لانها لا يتفرغ لتعلم كذا في قوله فانه طلب العلم

فليعلمها عند من ثبت

لتحقيق معنى الشقة وتأييده لا الشقة والسؤال فانه لا بد ان يبيد
 المذكور بالنسبة الى العلوم التي هي من ضروريات الدين فواجب على
 سواب ليس فيه شذوذ المكلفات لانه المقصود منه دفع الاضرار عن
 ظاهر الحديث لا انما امر الشقة فانهم قوله ولا قيامها من لا يجرى
 الغلام والشيب باو امها في المجلس المذكور بل يستدل بما رواه المجلس
 وقد فرق بين خيار البلوغ والعقوبة بوجوه حسنة ذكرت في العناية
 فليطلب منها قوله سدر بفتح السين وفتح الدال المثلين بين المهر
 ومنه قوله تعالى يجب بالنساء ان يترك سدى قوله ونظر العقوبة في
 من بلغ عبرة هذا الفرق بين البيع كشرا باية الفرق الواقعة بهذين خيار
 فليس لا طلاق وانما يقع من الاثني ولا طلاق ايها والاثني المرتب على
 الفرقه في شيان الاول انه لو فرقت قبل الدخول لا يجب في نفسه
 المهر ويجب في الطلاق واما بعد الدخول فيجب المهر الكامل لانه يكون
 حقه بعد نكاح غير موقوف واثر الفسخ لا يظهر في المشتقة في الثاني قوله
 الزوج بعد الفسخ يملكها بطلقات ثلث وقولهم الكلام لا يملك الفسخ
 انما يتم في حق الكلام السام وهو ما يكون محجوا واما لا زنا واما قبل
 السام وهو الفاسد او الموقوف او ما فيه خيار البلوغ فيقبل الفسخ و
 تزويج غير الاب والجد محج ما في لازم فابل الفسخ قوله فانه الاول الزام
 العذر على الزوج بغيره انما الفسخ هناك دفع من زحف وهو يمكن اكليل
 فصور شقة الزوج وانما يثبت الفسخ الذكر والاشترط في قصور
 الشقة كما هو في حق الجارية يمكن كذلك في حق الغلام واما كان
 العذر ضيقا لا يطلع عليه لانه فرض المسئلة في اذا كان الزوج كفو
 والمهر ما فاما بغيره الزوج فيحتاج الى العقوبة لكونه الزانية في حق من
 يترك العذر سوا كذا رجلا او امرأة انما هذا التيمم في الهداية قوله

فيجعل الزمان في حق الآخر واما في حق العتق فلهذا في حق من هو زيادة الملك
عليها فانه الزوج قبل عتقها كان يملك عليها بطلاقين ويملك من اجتمعا
في طهرين ثم اراد ذلك بالعتق وهو اصل ليس لا يخالف فيه حاله
بحاج الى الاكراه كما انما يقع ذلك في نفسها وذلك مع بقاء
النكاح حال كونه الاكليه **قوله** لصحة النكاح بينهما ويجب المهر كله ولو مات
قبل الدخول كما هو وجد الاقراض بعدم الكفاية فمات احداهما قبل القضاء
بالفسخ بخلاف الفاسد حيث لا يثبت به حل الوطى والتوارث لانه
اصل العقد ليس ثابت وبخلاف الفصول اذ ماتت احداهما قبل جارية
حيث لا يثبت التوارث لانه اصل العقد موقوف فينظر بالموت و
فيما يخفى فيه صحيح نافذ فتقرر بالموت لانه انما بانتهاءه يتقرر كذا في التبيين
والغاية قبل قوله في التبيين وتومات قبل الدخول مخالف لما في الحيط
حيث قال وان مات احداهما قبل التزويج ورثه الآخر ليقام الزوجه
وهذه فرقة بغية طلاق ولا مهر عليه ان لم يدخل بها وان دخل بها قبل المهر
المستحق وتخرج قول الذي يخطر بابال في التوفيق بينهما اكل على اختلاف
الروايتين فيها **قوله** والمراد العصبة بنفسه اذ ذكر متصل اية فيه كلف
لان العصبة بنفسه انما كانت عامة للنسبية والسببية التي هي
العاقبة وعصبته كما خرج به في عامة المعبرات لكانت شاملة للثبوت
المعقود بالنسبة الى ما اعتقها فاصح في نفسه الشارح اياها بقوله اذ ذكر
يتصل اية في التوجيه وانما كانت عنقته بالا ولا يقدم اياها في
في عددا والاولياء اصلها مع انها آخر العصبات بنفسها اتفاقا لا يخرج
عن نوع نقصان فليست في قوله اي قدم في حق الابن وابنه الابن كذا في
يتصور في العتق والمجنون لانه الصغار قوله الاقرب فالاقرب يتر
من اجزاء اي قدم الاقرب فالاقرب **قوله** اي قدم الاعضاء على العلاء

المراد بالاعضاء

المراد بالاعضاء بنو الاعيان وهم الاخوة لاب وام والاعضاء بنو
العلاء اي الاخوة لاب ووجه تسميتها ذكره في شروح الفرائض
انهم عددوا بعض اصحاب الفرائض في باب الميراث من ذوي الارحام
في ولاية النكاح كالبنيت وبنات الابن والاخوات مطلقا واولاد
الام كما نتم ارادوا بذور الارحام ما عدا العصبات والام في غير
فيه كل صاحب فرض ليس عصوبة والاصناف المذكورة في الفرائض
كما ولا البنات واولاد البنات الابن واولاد الاخوات وبنات
الاخوة وبنات الاخوة لام كذا في شروح الهداية قوله ارست في مشور
اي في مكتوبه الذي يعطى له من جانب السلطان وقت تقليد القضاء
وقية تبنيه على انه ولاية الفاضليست ببقية بل هو نائب السلطنة فيهم
منه ولاية السلطان بالاولوية مقدم على سلطانه في عددا والاولياء
في اكثر المعبرات منبر على هذا اما قول بعض شراح الهداية ثم السلطان
ثم الفاضلي فتخرج ما علم الزمان قوله اي مدة لم تنتظر لو كان خفي
في البقرة لا توقف عليه كونه عينية منقطعة وهو اختيار الحنفي
وصاحب الهداية واخلاه **قوله** بناء على ما ذكرناه الابناء هذا قول
الاعظم والشافعي وقال محمد ابينا في النخبة وعلمنا في روى ابينا
تقديم الابن كما قرأنا في الزمان ايهما خرج جاز لكن ينبغي لابن ابني
الاحوال الابن تعظيما وتيسرا في نظر الاب اكثر لان شقيقته او فر
فتكون الولاية له لا لابنه كما في نكاح المال وتبينهما في النكاح الى
العصبات ما جردت والابن في العصبية مقدم اذ نصيب الاب في الركة
سدس ونصيب الابن جميع ما بقى وتوسم او فرية شقيقة الابن اثنان
لها في العصبية ولا فرق بين ابنة الاملى والعاصم لوجود العجر
وقال زفر لا زوجها احد في الطاوى لانه الولاية قد زالت بغيرها

عائلة فلا يحدث بعده وليس في ذكرنا وجود الغيرة في هذه الحالة
والسببين كغيره شيئا وهو ان التعرض لسلسلة ولا يجوز مع دخولها
في قول المصنف والرواية العصبية وقول الشارح اي قدم الجرح او ما
لكانه خلاف محله والثاني في رواية الاخرين انهم انكروا الاستدراك
بما وهم بعض قوله ويعتبر الكفاية اي جرحه لانه الشريعة بان يكون مستترا
لخمس لان جرحها هذا بالاتفاق في غير سلسلة التوكيل واما فيما هو كذلك
عند الاكظم راية عندنا فمعتبرة من جانبها ايضا استحقاقا من اراد التفصيل
فليست في الاكثية والرواية فيسبب باب المهر في شرح مسئلة تزويج الامور
بالحاج امرأة اه قوله وفي العلم اسلما الى قوله وحرية قال الربيعي هذا الجرح
لانهم يتخرون بها لا بالنسب وقال في الغاية في هذا المقام واما في العرب
فان في الاب لاب في الاسلام او اب واحد فيه وهو كقولهم اباء
فيه اقوال الظاهر ان قوله وفي الجرح عطف على قوله في النكاح فيكون تقدير الكلام
وتعتبر الكفاية في نكاح العرب نسباً وفي نكاح العلم اسلما قوله ولا يعتق ابو
ور وعن الثاني من ان الذي ترسم نفسه او اعلن اذا احرز من الفضائل
ما يعادل نسب الاخر كان كقوله **قوله** وديانة اي الصلاح والتقوى لانه على
المصالح والمرأة مظهرها العار فيسبب زوجها فوق ما يلحق من ديانة نسبه
قوله فليس فاسق كقوله البنت صالح هذا بناء على انه الشريعة ان الصالحين
صالحات والايحيز ان يكون بنته فاسقا فيكون كقوله الفاسق كاصح به في
الفق ورفا العبارة الظاهرة ما اخبره ابنه اب عاتق وهراته الفاسقا
لا يكون كقوله الصالح **قوله** فلها ان يسيحها اية فيه بحث لانه قوله ان يسيحها
يفتقر محله النكاح غير الاب واجبة وهو خلاف الواقع حيث لا روية
في جواز اصلا وكجائز لقول المصنف لا لغيرها حتى تشنع انفس التفتا
على الشارح في السبوح حيث قال لا روية اصلا في جواز النكاح غيرهما بالعينين

في النكاح

وغير المصنف انه اشارة الى جوازه في شرحه لوفاته وقد ذكر في الكلام
نقطة المحيط ما يؤيده فليست **باب المهر قوله** اقله عشرة دراهم اي
سواء كانت معزوبة او غير معزوبة حتى يجوز في عشرة نساء او كانت
قيمة اقل بخلاف السرة من اراد الاطلاع على اقله في خمسة في تقديره اقل
المهر بحيث لا يحكم حولها سائر المعبرآت فليست في السببين قوله وعند
الكرخي بحالها وقيل يعتبر بحالها واولا شبهة بالصفة كذا في الربيعي **قوله** و
اي درع كبر الدال وسكونه الرأ الماهلين فقيس المرأة على ما في الجرح
وفي المذهب ما يلزم المرأة فوق الفقيس وانما كبر كذا في المعج ما تعلق
المرأة رأسها والخفة ما تعلق بها المرأة جميع بدنه يخرج من الدار انما
اليه قالوا هذا في ديارهم واما في ديارنا فليس الشريعة في ذلك
اذا روي كعب فانه كانت في السفلة في الكرباس وانه كانت وسطا في العز
وانه كانت مرتفعة في البرسيم كذا في الحاشية والاكثية **قوله** ولمنونة
وتر كبر الوأ وتحتها مفعلي الاول اي التي فوضت امرها اليه في حكمها
بلا ذكر مهر او على انه الامه لها وعلى الثاني من ان فوضتها اليه الزوج
كذا في الكوسجية وما ذكره الشارح بقوله الى اية يكن ان يجعل على كواحه
من هذين المعينين وانه كان يحمل على الادلة **قوله** مات عنها وحبة
التخصيص بذكر مونة ليس يكون حكم موتها مغيرا حكم مونة بل انها تحدا
لا يخرج به في البيانية حيث قال في التسمية بعد العقد حتى تتقربا
واكلوة العجوة وموت احد الزوجين فتتوارع وتوجه كونه مطلق النظر
في هذا الباب بناء على ما يجب لها عليه لا بالنسب ورثتها في مهر **قوله**
هذا نظير المانع احسنه قال الربيعي رحم المأوى بالرض مرض احداهما اي لانه
اذا كان مرضا يمنع الجماع او يقيه به مرضه في هذا التفصيل في مرضها واما
مرضه فانع مطلقا سواء تغذ به الجماع او لا وسواء طقة به مرضا او لا فخلق

ومن جانب يمنع صحة الخلوة لانه جماع الرجل بوجوب النكاح والخلوة كذا
في الهداية والبيان **قوله** وصوم رمضان واجام بغيره ونفل وآفاق الصوم
والطلق الاحرام لانه انظار رمضان يجب القضاة والكفارة جميعا وذلك
مخرج عظيم يمنع صحة الخلوة وفي الطلوع لا يجب القضاة يوم واحد وهو امر يسير
واجام الطلوع يجب عليه ان يضيء في هذا الاحرام الفاسد وان يضيء في هذا العالم
المقابل فلهذا الامانة تشددة وانما استوار النوى والنفل منع جميع عجز
الخلوة في آتية ما في البيان **قوله** خلوة محبوب اكره لانه خلوة في مطلق
ذكره مع خصيته هذا عند الاظم خلافا لما وجه قوله انما يجره فوق غير ذلك
لان الوطء متوقع منه برؤاى رصه ولا توقع هناك اصلا فليكن لا يقع خلوة
فلا يقع خلوة المحبوب او ما يجب نصف المهر بتطبيق بعدة مجلات خلوة
العنين وان خفي فانهما يجب لهما كمال المهر فاما لانه انهما ساهما فادى
الحكم على سلامتها ولا لالة المحبوب فافترقا ووجه قوله انما يستحق بعدة تسليم
المرأة نفسها بابلين كمال المحبوب وهو سحر والمساكن فصار التسليم
في حقه بحيث لا يحل الزيد فوجب عليه تسليم البدل وهو كمال المهر وهذا
اذا ولدت امراته ثبت النسب منه كالمهر المجاز والمريض حيث يرى
الوطء برؤاى الرض فلا يحل التسليم المستحق ولا احتمال هذا التسليم آخره
في شخص ما في السابعة **قوله** فانه لا يستحق لها المتعة ارحا للطلاق وانما جاز
ان يكون ميسرة لغيره آخره كما قال في عمدة النظر لا يكتبه في طريق المصل عند الاظم
اي حكم للعبد ولكن كونه ذكر امره فاجوز ويجب وهذا اختصار صاحب
الهداية رحم وقدر رواية صاحب النوازل واليسير والكشاف
والخلف ان المتعة في المستثناة ايها مستحبة فلا يبرح الاستثناء على روايتهم
قوله لانه او حنما اراو قوما في الوحشة واهر الخلوة وانهم كذا في الصحاح **قوله**
فوجب ان يعطى ما يشاء او دفع ما قبل ان ياتى بمسححة ولكنه ولا وجبة

في المطلقة المذكورة

في المطلقة المذكورة بناء على ان المتعة خلف المهر فلا يجامع **قوله** لانها
لم تأخذ شيئا اي من المهر المثل لانه تعينه متعته وتصفية منوط عليه فوجب
المتعة خلفا عنه **قوله** وانما البضع اطلب لعضو المعهود ولا ينفك عنه
المال لقوله تعالى انما يتبعوا ما بواكم لاية قوله والالف الذر وبنه اة حجاب
سؤال مقدر تقديره انما يقال نعم وانما قبضت تمام المستحق لم يسلط عليه
فوجب تسليم بضعه ايضا فاما صاحب الكافي في تقريره اجواب تسريح امرأة
على الف فقبضتها ووبهها لم ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها فقبض
ماية لانه لم يصل الى الزوج عين باستوجبه بالطلاق قبل الدخول لانه حتى
به نصف المهر والمقبوض ليس به بل هو عوض عنه وهذا لان المهر دين
في الذمة والمقبوض عين فكانت مثله لا عينه وهذا لا يبرها رد عين
ما قبضت بالطلاق قبل الدخول فصارت اية المقبوض كية مال آخر
استهلا **قوله** في العقود والفسوخ يقع عندنا وفي هذا الطلاق شبهة
الفسخ وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزونا آخر في الذمة لانه العين
دين غير معين ويتحقق جميع هذه المذكورات في حصة مواضع واهر الوكالة
والودعة والعقوب والبيع الفاسد والعرف **قوله** وقد حصل برأيه
ولا يبالى باختلاف السبب عند حصول القصد لانه غير مقصود بنفسه
كما يقول الاخر لك على الف درهم فممن هذه ايجابية الى اشتريتها منك
وقال الاخر ايجابت جاريك ولا عليك الف لانه المال كحصول القصد
وان كونه في السبب وهو بيع ايجابية فانه قبل في الفرق بين هذا وبين
ما وسته بعد قبضها حيث يرجع هناك عليها بنفسه المستحق وونه فلم
يجوز ان يقال انها انما بالهبة من الزوج صارت مستهلكة للمعد او فكلها
قبضت ثم استهلك وانما ما سلمت اليه بالبراءة فغير ما يستحقه الزوج
بالطلاق قبل الدخول وهو برائة ذمته عما عليه من نصف المهر بالطلاق

قبله فلا يبرأ المرأة عما تبطله الزوج به كما خرج به في الغاية والعناية في توجيه
 انعكاس الذم من قول من فرم بعينه فلما قد اشار الشرح رحم الى الزوج
 او لا يتغير الهبة ما يحيط لانه الهبة التي بعد القبض لا يكون حطاً كما لا يخفى وتانياً
 بقوله والفرقة لا تأخذ شيئاً من ماله لانه لا يستقيم في الهبة بعد القبض وتمع
 هذا لا يقطع عرق الاشتباه الا بالانحياز الى الهبة قبل القبض اسقاط
 الدين والدين يتعين في الاسقاط فلما تعين وصل الى الزوج عبرنا
 بسببه بالطلاق قبل الوطء قبل الطلاق فاستحال ان يرجع عليها بعد
 الطلاق بعين ما وصل اليه ولذلك كيف الاتفاق في غايته في توجيه
 الاستحسان بما ذكره الشارح رحم بل عطف عليه توجيهها او تخصيصه باحققائه
 بنحو ان الهبة قبل القبض **اقوله** وعندنا الشرطان في حجة قتلها
 لها الالف ان اقام بها والا فانها ان اخرجها لانه ذكر كل واحد منهما مفيد
 فيبقى جميعاً **اقوله** كل منهما فاسد وجه قوله انه ذكر بماله شرأ واحد والبيع
 بالدين مختلفين على سبيل البدل اما الالف والالف فبالتسمية
 بلحالة يجب من المثل لا يفتق عنه ولا يزاو عليها كذا في البيان **اقوله** فيفسد
 الاخراجاً ما اعتمد على المثل البدل الاصل هو المستوي واما ما يثار من المثل
 اذا فسدت التسمية في كل وجه وهما ليس كذلك لا مكان العمل بالاكس
 لكونه متيقناً واما اعزده فلان الاصل هو المثل واما ما يثار من التسمية
 اذا فسدت في كل وجه ولم يجر بها لجهالة الواجب فيها لا تنجح التسمية
 المتعة ونصف الاخرين بغيرها عاوة فوجب لا غرافة بالزيادة قتلوا
 زادت متعة مثلها عليه وهو غشاة مثلاً كانه لما ملك حرجة به في التخليق
قوله في عقد فاسد مثل النكاح طاهر وهو نكاح الاخت في عدة الاخت
 في البائنة والخامسة في عدة الزهية وكذا **قوله** ارشيت مهر مثلها او لم
 فيه اشعار بكونه فاعلاً لمفعول المقدر فقدم كونه تكراراً لقوله قبل هذا المثل

لانه ما ذكر

لانه معناه يجب من المثل فالظاهر ان يكون هذا مبتدأ او ما بعده جبراً او
 بهما المعنى المذكور ان في الشرح كما يشعر به مرجع تقرير العناية الكوسجية
 اللهم الا ان يقال لم يرد بالوصف طبع السبيل اشار الى ارتباط القول
 بما قبله رعاية لحاجب المنع فليقال **قوله** واما ما قيل لا يعتبر الجاهل في امر
 بيت الشرف والحجب واما ما قيل في ذلك في اوساط الناس او الرغبة
 فيتم للجاهل بخلاف بيت الشرف ولقد احسن من زاذبية المماثلة العلم
 والادب واحلج الكامل كما فعله الزيلعي **قوله** في الاحجاب اتران لم يرد
 امرأة ما عليها الاوصاف المذكورة في قوم ايها فمهر مثلها من مهرها
 فيها من الاحجاب من قبيلة من قبيلة ايها وانما في حبيفة رحم انه لا يعتبر
 من الاحبيات كذا في الزيلعي قال الاتفاق في رسم بشرط ان يكون المهر المثل
 رجلين او رجلاً وامرأتين وبشرط لفظ الشهادة وانما لم يوجد على
 ذلك فهو عدول قال قول قول الزوج مع مبنية **قوله** على تقدير المنع
 ان يجب على الزوج نفقتها عند الاطفر رحم ولو منعت نفسها عنه لابل
 مهر لانه منع محض فلا يكون طالة **قوله** بهر ضابطاً لانه لو كانت مرة او
 صبية او جنة فلها الامتناع انما قال كذا في التسمية **قوله** بطر المهر
 المهر المثل لانه ثم اشار الى معناه بقوله انما يخصيص **اقوله** وانما يختلف
 في المهر هذه المسئلة على وجه لانه الاختلاف اما ان يكون في حيوتها او
 يختلف الورثة بعد موتها او يكون بعد موت احداهما فانه كان في حيوتها
 فاما ان يكون قبل الطلاق او بعده وكل ذلك على وجهين اما ان يكون
 الاختلاف في اصل التسمية او مقدار المستكره **قوله** لانه لا يختلف في
 النكاح لانه النكاح يدل على عدة وهو لا يجوز فيه فانه لو فالت اما ان
 ما رأت كذا دفعت بنفسه اليه وانما جهالة الامساك لا يجر لانها لا يكون
 في المهر دون النكاح ويجوز خلاف في المهر اتفاقاً كما سبق في المقدم من

في النكاح قوله في النكاح كذا في قوله في النكاح
 في النكاح قوله في النكاح كذا في قوله في النكاح
 في النكاح قوله في النكاح كذا في قوله في النكاح

كتاب الدعوى قوله اذا ادعت المرأة ان قوله بزم المال لا مانع من ذكره
 منك روايه وما ذكره الشارح منها روايه وقد فرغ اليه بقوله ينبغي وجه
 الدرايه هنا عدم نفع الخليف عند النكول اذا اصل هذه من المثل و
 المستحق من المثل واما عند ما غلب نفع الزوج المستحق عند النكول كانه
 الاصل عند ما **قوله** كانه كذا اكلوى واليوى والفائكه وغيره لا يدرى
 ولا يعطى في المهر عاده **قوله** بخلاف اكله ومثلها الدينق وآثارة اكله
 والسكر والتمر والنوز والجزر والعسل والسمسم والفاكهة وغيره بالمطويات
 التي يتوصل منها وتقبل يجب عليه من اكلها وغيره ليس له ان يحتجب
 من المهر وما لا يجب عليه كالسحاب التي لا يحتاج المرأة اليها الا في خروج
 كالكبنة واكثف له ان يحتجب من حق قبل لا يجب على الزوج حفظها ويجب عليه
 حفظ امنها لانها منتمية على خروج دون امنها كذا نقل في النظرية فحسبنا
 بذات هذه ما في الشرح **قوله** فاجاب بقية لا يكون اعراضا عنه بكونه احد
 قيمته كاذن عنه وانه لو اذ ببقية اخترت قبل الاسلام يجب على العتق
 دون اخير نقل عن العامة انه يرد على هذا ما لا يشترط في داره وفي حجر
 او خنبر وشعبه مسلم باخذها بالشفقة ببقية اخير وخنبر فلم يحل فنية
 اخترت بكنينة واجيب ببقية اخترت بانما يكون كمينه ان لو كان بدلا من
 اخترت كانه مسئلة النكاح اما اذا كان بدلا من غيره فلا ومسئلة الشفعة
 قيمة اخترت بدلا من الدار المشفوعة وانما صير اليها للشفقة بها لا غير فلا يكون
 لها كمينه كذا في التبيين **باب نكاح الرقيق والكافر قبل الرقيق**
 المملوك وقيل الرق الضعف وضده العتق **قوله** وهذا المذهب الحق اجماع
 المتقدمين في هذا اللفظ وانما اصل من الرق والعتق كمين على الرق فنية
 وتردد العبد على مولاه بعدم الاتفاقات اليه حيث تزوج بغيرة
 فحسب عليه **قوله** ان تزوج كل واحد بغير رضاه اقول ان هذا التفسير يخرج

بين الزوجية والكفاية والنفقة مسوقة
 قيل عليه رغبتم في اسم من الله خسرنا
 وجب عليه منها قيمة فيكون فكله يبيع
 مع انه ممنوع عنه وروى ما في الرق
 فانه لا يبيع ملكه كذا في التبيين
 فكل واحد اذا غلب ما يقع على الخبير
 بدلا من مكانه فلا النكاح مطلقا
 والاولى كذا في التبيين روي وكذا
 من كونه رايه في النكاح مسوقة
 كذا
 في قوله من غير عدم امتناع قوله مطلقا
 فنية ان روي به كذا في التبيين
 كذا في التبيين فليس موده ملكه

بأنه مملوك

بأنه مملوك من ان ينفذ نكاح المولى عليها من غير رضاها لا الاجاب على النكاح
 باله الضرب قال الرقيق وهذا بخلاف المكاتب والمكاتب لانها النكاح
 بالاجاب بعقد الكفاية ولهذا يستحق الاش على المولى بكفاية عليها
 ويستحق المكاتب المهر اذا وطئها المولى فصار كالكافر فلا يجوز ان ينفذ نكاح
 وان كانا صغيرين وهذه من غريب المسائل حيث اعتبر فيها راي الصغير
 والصغيرة في تزويجها في قالوا الوز وجها المولى بغيرة او انها توقف على
 احازتها في اذبا المال وعقبتها لا يعتبر رايها ما واما صغيرين لم يفرق
 به المولى والمولى استقل **قوله** لانه عجلة وتوكل بان منع المبدل قبل
 التسليم فجازي بمنع المبدل كالفعل صاحب الهداية كانه سأل عما عاين ان
 التحويل موجود في العتق بعد الوطء ايضا والمهر واجب فيه **قوله** لانها قد
 رخصت لا يمان بلزم على الزوم نكاح وقع باذن المولى بعد ارتضاها
 واستبذنها للزوج لها لان الرضا ثابت فيه ايضا فينبغي ان لا يشترط
 لها خیار العتق وقت اعاق المولى اياها وليس كذلك لانما تقول ان
 رضاها بعد ما كوثا عند تحقيق اذن مولاه فلا يشترط اصلا خسر يظهر
 وقت العتق وانما حقق الامة بانكر مع ان الحكم في العبد كذلك ليس
 مسئلة المهر عليها لا اختصاص بها وانه كذا في الاحكامية **قوله** لما يكون
 الوطء احراما قبل عليه الذرية في ظاهر التعليل ان يباح للابن ط
 حارية الابن مطلقا مع انه وطئ به باعقوب وجب العقر عليه وهذا
 يمنع الاباحة فلو علق بعبادة الولد عن الرق كانه سائر المعترات
 لا يرد عليه ما ذكر **قوله** وبعد النكاح تثنى بين المالكين وعليها
 الف درهم ويبقى المهر لان المولى لا يستوجب على عبده **قوله** وينا **قوله**
 بطريق الاقضية وتوولالة اللفظ على من خرج يتوقف عليه صدقة
 او كونه الشرعية او العقلية **قوله** واجواب عن الاول وقد ذكره شراح

الاولى رغبتم في اسم من الله خسرنا
 وجب عليه منها قيمة فكله يبيع
 مع انه ممنوع عنه وروى ما في الرق
 فانه لا يبيع ملكه كذا في التبيين
 فكل واحد اذا غلب ما يقع على الخبير
 بدلا من مكانه فلا النكاح مطلقا

الهداية هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت
قوله ثبت به لو انه الى اذ لو لم يثبت لو انه كالحال ثبوت
 لانه عدم الاتم بغير عدم المردوم **قوله** فان اسم المستزوجات بعد ان
 تزوجا في كونهما بالثبوت **قوله** او في عدة كافر اتي او تزوجا او زوجة
 في عدة كافر **قوله** الحرام كمن تزوج المهر تراته او اخته او ابنته **قوله**
 انه كان احد ابويه مسلما قال في الكفاية فان قيل كيف يصح هذا التعميم
 ولا وجود النكاح المستم مع الكافراتي كاذن كان فثبت هذا على حاله
 البقاء بان اسلمت المرأة ولم يصرح الاسلام على الزوج بعد ثبوت
 ما لو لم يثبت اذا لم يختلف الدار اما اذا كان الولد في دار ابيه او في
 اسم سنان لا يتبعه ولده وتوكل على الام يتبعه ولده لانه الابح في امر
 و آراء الاسلام **قوله** وهو طلاق اقوله في كون التفريق طلاقا او شحا
 يظهر في وجوب المهر وعدمه كما يفتي عنه قول المصنف ولا مذهب
 شيخنا في رجحان طلاق قبل الدخول **قوله** فكل امرئ وكذا لو مات
 احد ما قبل التفريق وان كان قبل الدخول كذا في الكوسجية **قوله** مخفى
 ثلثا ان كانت في حقيق او في ثلثة اشهر لم تحض قبل اسلام
 في لو سم الاخر قبل مبتهام بين وانما جعل سبب البينة ما ذكرناه
 لانج انما يكون اسلام المسلم او عرضه على الاخر المصاهرة الكفر او كونه
 او اختلاف الدين لا سبيل الا الاول لان الاسلام طاعة لا بيع ان يكون
 سببا لنكاح النكاح ولا الا الثاني في القدره سبب في المهر والولاية
 يعلم ولا الا الثالث لان الكفر كان موجودا قبل ذلك ولا الا الرابع
 كونه من اختلاف الدين هو الاسلام وقد بينا انه لا يكون قاطعا
 فان شرطها ان يكون احديهما او بغيره مع سببها الذي هو تزويج النكاح

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

عن باب الزوج

عند باب الزوج الاسلام ثم هذا كحيض و بوله لا يكون عدة كاستواء الخ
 بها وغيره فانها لا تزبد ما في الهداية وتزوجها **قوله** وفي ما جرت البنا
 او خرجت البنا مسلة او ذمية على نية ان لا ترجع الى ما جرت منه ابدا
 كذا في الكفاية وبهذا يظهر الفرق بينهما وبين المسلة التي قبلها **قوله** في نسخ
 عاجل بغير ان ردة احد الزوجين توجب البينة في الحال بدو قضاء
 النكاح وهر طلاق عند الرابة ان كانت الردة في الزوج و ليست بطلاق
 عند ما مطلقا ثم ان ردت قال شيخنا في شرح وسرقت و احكم الشهدا
 لا تزوف والنكاح ولا يوجب كجده سدا لهذا الباب بغير وكبرها
 النكاح في قدر ما يرجع مرجع وتسم وقاعة علماء البخاري يقولون كونهما
 في ان والنكاح كونهما بغير على النكاح مع زوجها الا في فساد او في حال
 ان لكل فائده ان كجده والنكاح بينهما بغير سيرة ولو بدنيا رخصت او اب
 كذا نقلناه في رسالتنا المسماة بهدية المهديين في معتبرات الفتاوى
قوله ثم الموطاة كل مهر ما وكله لانقطة لها سواء كانت الردة منها او
 لانه ما كبد بال دخول فلا يفتقر سقوطه **قوله** ولا يشرع ان ردت مطلق
 بغير الموطاة فقط **باب القسم** او يفتي القاف وتكون البينة
 المطلقة معتد في الشيء فانقسم وبالبس واحد الا ان كان في الزمعي
 والمراد منها قسم الزوج ببقائه بالتوبة بين نسائه **قوله** ويجب العول
 فيه بغير التوبة بينين في البينة والاقامة عند كل واحد منهن و
 العاش معهن لان الحجة وتعد الا فرق في هذا الواجب بين الفلح والغير
 والمجرب والمرعى والصح والامانة او الفروقات النفس والمجنونة
 التي لا تخاف والرجاء والفرأ او توام عند واحدة منهن شراف
 غير السفر ثم خاصية الاخر بغير ما بعد البينة في المستقل وما مفر من
 ولكنه ان لم يولد الى الجور بعد ما نهاه العا في غرة كذا في النهاية **قوله**

ما كبد

البينة

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

هذا الجواب لهذا الشيء قد ثبت مننا وبنا وان لم يثبت مري
 وقد كسب الاجابة في ارحام الامهات فانها ثبتت مننا ولا يثبت

[illegible]

عشر الايام و هو نصف احد العدي
بقدره فان العدد الاخر لا يربطه
الحسنه بحصل عشره لان الاخر عشر
نصف احد الحسنه اربع مرات كذا
فرغ العنايه

الحق
المنصف ومنه الزكاة
المنفعة كذا في العناية

[illegible]

منه انظر العرب في قبيلة الاغواء
منه

مروزة **قوله** انه كل نصف يتكامل اثره نفسه لانه الطلاق لا يقبل التخيير
ففيصير ثلثة انصاف ثلث تطلقات لان حاله قوله في شيئين واحدة وقيل
ان فرج يقع اثنا عشر مرة في هذا الموضع عند الحساب واحدة في كل مرة
يكون اثنا عشر فيجعل كلامه صلبه اذا نواه كذا في الدرر الباقية **قوله** لو نزل العرف او لا
اتروا لم ينزل العرف واحساب بان لا يكون له بنته او نور الطوف لانه الطلاق
لا يكون طرفا للطلاق فيلغو اثنا عشر كذا في الزيلعي **قوله** في كسبة الاجزاء اخرجوا
المضروب بعد المضروب فيه **قوله** لا في زيادة المضروب قصار مع قولنا
واحدة في شيئين واحدة دون غيرها وانما في واحدة في ثلث واحدة
دواجر آتت و التعليلة واحدة وان كثرت اجزاها لا نصير اكثر
من واحدة كما لو قال انت طالق نصف تطلقه وسدسها وثلثها لم يقع
الا واحدة فهذا مثله وذلك لانه لو زاد شيئا لم يضر في نفسه ثم
احد في الدية فبقية لانه يضر ما ملكه من درهم في مائة فبقي مائة فيضرب
المائة في الف فيضرب مائة الف كذا في النامية فيضرب في السبعين في كل واحد
وعن امانه المحسبات التي لها طرود عرض يكون لها كسبة المضروب كذا
في الدرر الباقية وفي غير الموطوءة واحدة وجه الفرق انه طلقها اذا وقع
مرة لا يكون تطلقها مرة اخرى لكونها بانية اجنبية او لا كالحج سنا واثمة
فلما طلق **قوله** وانما نوزع شيئين ثلثت ودخل بها اودم يدخل لانه في معنى
مع كذا **قوله** فاما دخل في عبادي والطلاق المص لا يجاوز النية على ان يكون ذلك
كما خرج به في الكا في **قوله** ونوزع الضرب ثمانية لانه لا اعتبار بالذكور على ما بينا
اولا على ثمانية **قوله** واحدة رجعية وقيل ان زفرهم مائة لانه نصف الطلاق
ما بطول الطول تبغى القوة وقوة الشيء انما ينظر ما منبأه غير قبول
الابطال وذلك في البانية دون الرجعية **قوله** فهو تخيير ارجاع الطلاق
في حاله كل السبل ولا في الطلاق لا يتخصص بكذا دون آخر **قوله** وعلى اية

۹۸۵۰

علم بطريق حتى يدخل مكة لانه متعلقه حقيقة بدخولها فيها قوله او فذلك المدار
يتم ان الطرف هنا يحمل على معنى الشرط لنسبته بينهما وانه الطرف سبق
المطروف كما ان الشرط سبق المشروط فيحمل عليه بقدره لانه الفعل لا
يصلح ظرفا للطلاق على انه يكون شاغلا له قوله كما اذا قال طلق نكح
اذا شئت اذ يتبد وتوضح قولها فكونه اذا بمعنى متى بقولها لا امره
طارق نكح اذ انشئت لا يخرج الامر من يد بالقيام على المحل كانه شئت
ولو كان بمعنى كانه كما قال به الاظم ثم يخرج الامر من يد بالقيام كانه قوله واما
مسئلة المشية اذ جواب عن جواب الاظم غير توضيح قولها بطلقي نكح اذ
شئت بمعنى انه عدم خروج الامر من يد بالقيام على المحل ليس منبئا على كونه
اذا بمعنى متركا قال به بل على انه اذا اشترك بين الشرط والوقت فانه اعتبر
كونه للوقت لا يخرج الامر من يد وانه اعتبر كونه للشرط يخرج والامر صار من يد
فلا يخرج بانك وهذا معنى قول الشارح فانه الطلاق تعقبت بشيئا قوله اعلم
انه اليوم اذ تفصيل هذا المقام انه هنا ثمة الفاظ النهار والليل اليوم
اما النهار فليسا خاصة واما الليل فليس كذلك حقيقة لغوية واما
اليوم فانه يستعمل في بيان النهار ومطلق الوقت بالاشتراك عند بعض
والفصح وهو مذهب الاكثر اذ اطلاقه على مطلق الوقت مجاز لانه كل كلام
على المجاز اوله لا يشترك لعدم اختلاف الغرض لوجود القرينة بقرينة
احد معنيين على الآخر باقون به فانه يمتد او هو ما يتج فيه ضرب المدقة
كالنسر وازكوب والساكنة وغير الناحية انه بما ليست يوما او
يوما يحمل على باقر النهار لانه يرد بالمعيار وهو السابق به وانه كما في
لا يمتد كالمخرج والداخل والعدم عدم محتمة تقديره بانما اذ لا تحال
خرب او دخلت او قوت يوما يحمل على مطلق الوقت اعتبارا للشيء
بين الطرفين والمطروف قال انه فاعلم انهم يومين او يومين او يومين

وقيل ان هذا كالمع
كما ان في كالمع
سواء في المعاني

المصنف: نايب

لقتل الآتية والارادة بطلان الوقت لا اله الا الله الحنف لمجدة الوعيد
كان او نهذا كذا في العناية **قوله** فلما جاء الناجية سمع قوله بلسان ذكره
الشرط ضرورة تبين كلامه **قوله** فمضغ الطلاق وتبرئة فوجت حرة عليه لم يكن
حتى يخرج زوجها **قوله** او سخر يكونه احب المباحة واحب عنه مفر الطلاق
باب الطلاق عند الحاح لم يبرأ مبعوضا **قوله** بطر وناخوة وذكر لمجد ايضا **قوله**
انت حرة او جزية **قوله** انت طالق ستن والا عاود الطلاق بوجده ان
بهذين اللفظين وزمانه واحد فيقدم او جزية انما الوجود ومصارفها الطلاق
وهو حرة فيملك الرجعة وهذا قريب الا ان **قوله** في بيان واحد يناقض **قوله** فيقدم
او جزية انما في العناية **قوله** كاحرة يعني ثلث جبر او اشهر **قوله** بانامك باينه
ايراد لفظك اشارة الى عدم وقوع البايعة بدونه بخلاف **قوله** انت
باينه فانه يقع به وان لم يفعل **قوله** لا بانامك طالق اية لانه الطلاق لا يبرأ
القيود او فيها لافيه لانه عبارة عن ملك النكاح والملك يثبت له عليها لا اله
ولذلك يسمى المرأة منكوحة او ملكة لملك النكاح ولا يبرأ الزوج بذلك بخلاف
الامانة لانها لازالة الرصده ومشاركة بينهما بخلاف التحريم لانه لازالة اطر
وهو مشترك منها فصفت اضافتهما اليها ولا يبرأ اضافته الطلاق الا بالبرائة
وانت طالق بواحدة او لا لا يقع لهذا القول ايضا لانه الوصف مشترك
بالفرد كانه الكل كلاما واحدا في الابعاع في كان الشك الداخل في الوحدة
واختلاف الابعاع فكذلك نظير **قوله** انت طالق او لا وهناك لا يقع شيء بالامانة
فكذلك انما **قوله** وقع موقرا لا يقع بهما ايضا لان موته بانه الامنية وموتهما
بانه الخلد ولا يبرأ منهما **قوله** وقع الفقرة بينهما لوجود التامع بين ملك النكاح
املكها اياه فلا جماع بين المالكية والملوكة فلا يبرأ مصلح النكاح مستقلة
واما ملكه اياها فلا يملك النكاح انما ملك على حرة وهو طلاق الشكس
وهو كذا في مرقى فاذا اطر عبد على النوى وهو ملك البهي بين اجل الحروري

لضعفه فاقبل من اسم اذا ملك جميع مملوكة بملك البين فاما اذا ملك
بعضها من مملوكة لا يستغنى اكل الثابت بينهما بالنكاح لانه لم يطر عليه اكل
قوله ولا ضعيف اجيب بان ملك البين دليل حمل تمام معام حمل شبه
قوله واحدة بانه لا اله الا الله اذا وصف برب الزيادة
كالامثلة المذكورة كانه باثباتها ومما ثبت لانه واحد اعتباري كما انما لا
حقيق بخلاف الشئ فانه هجرة عدد وحض كما قرأنا قبل الغش واشد
اقول التفصيل فيقضي فاحش والغش والغش هو البينة والغش منه
الثلاث فيستغنى ان يقع الثلاث فورا ولم يرد اجيب بان اقول قد يكون
للابتات اصل الوصف من غير زيادة وهو مشهور بسبب الاضافة بالمعنى قوله
قبل الوطى لما كان وضع النكاح للدخول كانه الطلاق قبله من الموارن فبنيته بعد
الطلاق بعده لكونه اصلا كذا فهم من العناية وقوله وقعن احرازه قول
محسن البحرى لو قال انت طالق او قعت به واحدة بانية لالزعة وقوله
ثلاثا وبها وهر اجنبية ولا يقع بشئ كالمسئلة المنقصة هذه اما لو قال
او قعت عليك ثلث تطليقات وقعت وليس بمواب لك قوله انت طالق
ثلاثا ايعاد لمحدود فغيره طلاقا ثلثا فيقع حله وليس قوله انت
طالق ايعاد على حد كذا في العناية وبهذا يظهر انه ما انفك من الجمع
مشكلات العذرى ان من طلق امرأته الغير المدخول بها ثلثا انه تزوجها
بالتحليل وآية التحليل انما نزلت في المدخول بها فدلنا ان العقصة غير مسئلة
الا حال ان حضور سب النزول غير معين عندنا خلافا لثاني كذا
في العذر واقول ان ههنا مسئلة فرجات هذا الباب ولم نطلع عليها في
الهداية والوفاية وقد اوردنا من غير الشك في صاحب الكافي والاشبه
وكثرنا فاجبت ان اذكر ما في رسالتنا هذه وآية النسخ هي النسخ
والآية هي النسخ لا البينة الا اذا كان معقفاً بان قال ان دخلت الدار

[illegible]

فانت باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار والعدة فانها سيطرت
 اما حقوق البابين الصريح فظاهر لآلة العبد الحق باق ببقاء العدة واما
 عدم حقوق البابين البابين فلما كان جعله خبراً عن الاول هو صا وقضية
 فلا حاجة الى انشاء لانه افتقاراً ضرورة حتى لو قال عني البينة الغليظة
 او حرة الغليظة ينبغي ان يعتبر ويثبت به حرة الغليظة لانها ليست
 بآية فلا يمكن جعله اخصاً راعياً ثبت فيجعل انشاء ضرورة وانما يقع
 المعلق كما ذكر اولاً لا يمكن جعله خبراً البينة التعليق قبله وعند وجود
 الشرط لم يحل للطلاق فليقع كذا في الكافة وغيره قال الاستاذ ورم قوله
 حتى لو يقع به البينة الغليظة آية بدلتها على انه اذا بالهام قال في العدة
 انت طالق ثم يقع الثلث لانه حرة الغليظة اذا ثبت بحد والنسبة
 بما ذكر الثلث لعدم ثبوتهما في المحل فلا يثبت اذا صرح بالثلاث او لا
 وذكر عليه ايضا انه الصريح يخرج البابين لانه انت طالق ثم انا صريح بلاية
 وتخي قوله انت طالق ثم انا صريح البينة البينة انه عيب حرة الغليظة
 والمعرفة الكاملة لا البينة المشتاق من الكنايات **قوله** فانه فرق
 بانه قال انت طالق طالق طالق او باعادة لفظ انت في كل منها يقع
 واحدة لانها بآية بالاول لانها غير الموطوءة فلا يفيها البينة لعدم
 توقف صدر الكلام على آخره عند عدم المعينة فصار كل واحد اياً **قوله**
 لانه اي لا بالطلاق وقوله فبلغوا انت طالق ارمي قوله انت طالق وحرة
 او اثنين او ثلثها لانه قرن الوصف بالعدد وكان الواقع هو العدد وقاذا
 مات قبل ذكر العدد فالتحق قبل الابعاد فظروا انها حرة موتها بالذكر
 لانه لو مات الزوج بعد قوله طالق قبل قوله ثم يقع واحدة لانه لفظ الطلاق
 لم يتصل بذكر العدد وبقوله انت طالق وهو عام في نفسه فيقع الا بآية
 لو قال لامرأة انت طالق مريد الغليظة فاسكت بغيرها يقع واحدة

ان كان انت طالق واحدة فانت
 غير مريد واحدة كان طلاق
 مريداً كان

الوجه الثاني

رجعية لانه الوقوع بلفظه لا بقصد كذا في بعض شروح الوقاية **قوله** لانه الواحد
 الاول انه مقبلين بلفظا اثنين معاً كما لو من اراد التفصيل فليست في
 الهداية قوله فظاهر لانه كلمة مع العوان موصلة الاول على الثانية حقيقة
 وعبراً اي يوسف في قوله معها انه يقع واحدة لانه كناية بسد عن سبق المصلحة
 وجوده وذلك في الطلاق بالوقوع قوله وفي الموطوءة صريح في انه ما ذكر
 من قوله ومن طلقها ثلث قبل الوطء ايسر في غير الموطوءة وقوله في كلتا
 اي في جميع الوجوه التي ذكرت من قبل في بعد بالهام او غير القيام المحل
 بعد وقوع الاول كذا في العناية يقع مبيان اي في تقديم الشرط ايضا
 لهما ان حرف الواو يجمع المطلق فيقعان محله ولانه اجمع المطلق بجمع
 القرآن والنسب وغيره اعتبار الاول يقع ثلثان وغيره اعتبار الثاني
 لا يقع الا واحدة اذا احر هذا اللفظ فلتا يقع الشرط على الواحدة بالمثل
 بآية واحدة في الهداية وما اشار اليه الشرح بقوله وكيفية **قوله** وكنايت
 ورم استراره **قوله** وبها يقع واحدة رجعت اما الاول فلتا في البينة
 قال سوده اعني ثم راجعها وقاها العاظ الكناية لانه لا على البينة
 وحرة والقطع كالتب والصل وكذا يقع بها البينة لكونها عاملة في
 صحتها واما هذه الشبهة فلما اخرج لهما لانه لا عند آدم والعد واحد
 والاكسبة آ طلب برأه الرم والواحدة في الوحدة لانه زعم المعنى
 المذكورة فاذا نزل بالاول لا عند آدم في النكاح زال الابهام وجب
 بها الطلاق بعد الدخول فتقضى كانه قال طلقك فاعند وروى الطلاق
 معقب لرجعة واما ان في منتهى الا عند اوله لانه صريح بما هو مقرر
 بالعدة فكان بمنزلة واما الثلث فيجوز ان يكون مفعلاً لصدور مخدوف
 ارانت طالق طلقة واحدة فاذا زال الابهام بالنسبة كانه دلالة
 على الصريح عاظاً بوجوبه والصريح بعقب الرجعة وليس كما في سائر النسخ

وان كان مريداً انت واحدة فانت واحدة
 وان كان مريداً انت واحدة فانت واحدة
 وان كان مريداً انت واحدة فانت واحدة

حيث قالوا ان الكناية كانت صفة للكلمة كانت
 انما هي كناية عن الكناية كما في قوله
 جاء في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة
 صفة المذكر او المذكر او المذكر او المذكر
 وارتفع الطلاق والامتناع من الطلاق
 لانه كناية عن كناية عن كناية عن كناية
 انت طالق واحدة وحرة واحدة صفة لانه
 فتبين بانها صفة واحدة واحدة في قوله
 بعد واحدة صفة واحدة في قوله
 انما بآية واحدة

يختلف اذا امره ان يزوجها من صور الكلام فتوقف
 الاول على وقوعه في كلامه ولا ينعني ان اذ لم يشرط
 فلم يتوقف على الترتيب فانت باق ولا يقع
 الثانية كذا في الكناية

بانه قال انت طالق واحدة واحدة فانه
 لا يقع الا واحدة باق فانت باق واحدة
 مكررة

وقد اشرنا الى هذا في تفسيره في قوله واحد واحد
 انما يجب العمل به باسناد او ما يقوم مقامها من
 دلالة الحال واليه اشار المصنف في قوله ويطلق اياً
 كذا في الهداية

وقد اشرنا الى هذا في تفسيره في قوله واحد واحد
 انما يجب العمل به باسناد او ما يقوم مقامها من
 دلالة الحال واليه اشار المصنف في قوله ويطلق اياً
 كذا في الهداية

ارادة الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فان قيل ذهب المرحوم الى الواحد في الغيبة
ليس فيها ولا غير ذلك الواحد في الغيبة
يكون فيها ولا غير ذلك في وحدانية الغيبة
بينهما اجيب بان ذلك في الغيبة الموجودة
والمقصود وانما التفت اليها لعدم
والموجود غير التفت لعدم كمال التفت

في هذا الموضع عمارته غير الطيب قال الخليل
 احي اريد الموت اريد الحياة فاقبل واسب
 على ما كان لهم الاموال اريد ان اراهم اراؤنا
 والمشتهى واحد في هذه الشقة فاجاب
 انه غير ان يكون بينهما شقة فابنته افسر
 العياض وشقة فابنته افسر العياض
 فابنته افسر العياض فابنته افسر
 العياض فابنته افسر العياض فابنته افسر

جست خازنه شیخ و افیه فرخنده اب السواد العزیز
و کرم مولانا اعلام اقدم امامت علی بن ابی طالب
از اعیان ابن دانیل بن انا غنیه معینه
راستما کنایه بال غنیه یا استمر کلام الامام علیه

طه آشادة المردم ايتناع وجبة نوزة ذلك
الناظر الكطر عذمة هذا الضعيف الكفر
ما تونج الكفر نوزة فلما نشأ المتأفون
وبذلك النعيم الكما مودة

عرفت في أول الباب لكنه أعاد موطنية لقوله وفي طلعي حركة
ولم يوجد شبه الواحدة قصد افادت بغير ما فرض اليها ومن غفلت كذا
كانت مبنيته كما لو قال لها طلعي نفسك فطلعت حركتها فتوقف على اجاب
قوله وعند ما يتبع واحدة لانها انت باطلت وزيادة فصار كما اذا قلنا
الزوج **القوله** مبني على غير الوجود لانها مشتقة من الشيء وهو اسم لموجود فكان قوله
بمنزلة اوجبت والابحاجي الطلاق ما يباعه بخلاف الارادة فانها مشتقة
من الرد وهو الطلب فيشيى عن عدم حصوله لانهم من تقدير **القوله** اقول
قال الزوج انت طالق انه ثبت انه حاصل السؤال **قوله** ثبت مبني على قولها
ثبت انه ثبت وهو مبني على قوله انت طالق انه ثبت فالطلاق مذکور
في الاصل فليزم التقدير فيها هو مبني عليه وجوابه على ما حققته في التعليق بان
بناء كلامها على كلامه قد انهدمت باستعمالها ما لا يغيرها حيث علق
شبهتها بمشيتها والمطلوب منها والفوز بالمشية مجزئة فهذا هو الطلاق
الذي جعل سنو لا المشية لا الطلاق الذي جعل خبراً المشية فيه نوع اشتباه
لانه مبني على الفرق بين الطلاقين ودونه وطالعاً وقد سمعنا ان
الحق قد فرق ما بين الطلاق الذي هو خبراً المشية والذى كور **قوله** انت
طالق انه ثبت لانه تقديره انه ثبت فانت طالق فليكون خبراً المشية
فلو قالت المرأة اجاب ثبت طلاقه كان خبراً المشية ايضاً فيقع
لانه على الطلاق مع وجود مشيتها في الحال فاذا قالت ثبت طلاقه
ظهر وجود مشيتها في الحال فيقع المعنى عليه بخلاف الطلاق التقدير **قوله**
ثبت انه ثبت و **قوله** ثبت فانه معقول المشية لا خبراً بالاشي كلامه
فليست **قوله** لانه يمكن ان يراد بالطلاق ما هو معقول المشية الاظهر ان جعله
بغير الامل كثبت قال **قوله** ثبت طلاقك قد يعقد وجوده
وقد يعقد وجوده و **قوله** طلاقك في السه المتعاقب جهة الوجود و **قوله**

دینا دین

وبيع لوعقت لموجود لآية التعلين بامر كائنه بخير قبل لو كان كذلك
 كغيره قال هو يهودي انه فعل كذا وتوعد انه فعله وليس كذلك وجب
 بانه بطلان التام منسوخ وتبعد التسمي يقول هذه الالفاظ صارت كناية عن
 البين بانه تعالى اذا حصل التعلين بها بفعل متقبل فكذا اذا حصل فهو في التام
 طاميا عن كونه اسم كذا في العاية **قوله** ولا التعلين بالرفع تغير اذا اطلقا
 كالتام وتعلقت نفسها ثانيا وتزوجت بزوجه آخر وعادت اليه و
 طلقت نفسها لا يقع لآية التعلين يفرض الى الملك العايم والملك بعد زوج
 آخر ملك حدث **قوله** واما عندنا فمرة اطلاق بغيره فمرة قامت على مجلس
 قبل الشية وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده لا عند
باب الخلاف بالطلاق اذا الاضافة اليه قبل الاضافة الى الملك
 كقوله انه سرى ك فانت حر بمنزلة الاضافة الى الملك كقوله انه ملك فانت
 فانت حر لآية مجرد اطلاقه عند سبب الملك كذا في العاية **قوله** فلا يطلق اجنبه
 فانه قبل لم لا يجوز ان يغير النكاح فربكونه الخ الى ان يملكه ولكنك فانت
 كذا صيانة عن الالفاظ واجب ان يفرض البين مدوم لقوله تعالى ولا تطلع
 كل خلاف مهابن فلا محال فيحقق عدم الخلق به فبطل كذا في الزني **قوله**
 مغنين الطلاق بالملك قال الزيني ثم ان كان التعلين بالملك بغير الشرط
 مثل ان يقول ان تزوجت وكذا كان معلقا كيف ما كان وان كان بغير الشرط
 مثل ان يقول المرأة ان تزوجها طالق فانما معلوم اذا كانت غير معينة
 واما اذا كانت المرأة معينة مثل ان يقول هذه المرأة ان تزوجها طالق فلان
 حر تزوجها لا يقع الطلاق لانه عرفها بالاشارة ولا يعرفها الصفة و
 هو التزوج فبقوله هذه المرأة طالق **قوله** الفاظ الشرط انه واذا واما
 لم يبق حروف الشرط لانها عامها اسما ولم يورد احد حرف الشرط وصفا
 وتو لآية التعلين بابين بعد كل واحد المنع وذلك انما يكون في المستقل

[illegible]

لا سئل نحي بعد ذلك لوجه الملك لا روي باطلا
 وفي نظر لا التعبد ليس نحي حقيقة وسبيل لا نحي
 ما يكون نحي اذا كانا في الترتيب وفي حق
 كانت عرفان صاحب الشرع كما في نحي
 والاصواب في نحي العدة اما يكون نحي
 مقتضى وليس يكون نحي لان المذكور ليس مقتضى
 لغة ولا مقتضى لان نحي في نحي
 رتبة في المذكور ولا رتبة المذكور في رتبة
 بالعدة والسرطان مستحبا اما لا نظر
 الترتيب اعلم رتبة في نحي العدة
 الترتيب والاصواب في نحي
 اصول لغة الترتيب

ما تخرج من الغمام او اوقعت واحدة وانما
لا يواخر افششت فخالوا هذه مستيقن بها
فخره ووليه الزمانيه بالمشك هذا
المعجم انما اوقفه على الايام فافاد
اشياء واخرى فاختصا فالحمد لله
محمد بن الحسين

كل له وطهرها خبر من ان يطلق امرأه محرمة عليه وفي الطلاق امرأه ما ينزله النكاح
غير السوا وعما هو في مكانة محرمه **قوله** لا اله الا الله ينفق بالوضع لانه ممان فانيها
ولد اولادك وينفع جوارده فيكون مصدرة وانقضائها بوضع الشاة لانهما
عالم به فاذا وضعت الشاة انقضت العدة واحلته اليدين الا طر لوجود
الشرط ولم يتبع به شيء لانه الطلاق المقارن لانقضاء العدة لا يتبع لانه حال
الزوال والزل لا يعبر حال الزوال كسما له فخصيل حاصل **قوله** فادع اتي
ادخل وقوله يجب العفو لانه وجب لجماع الذكر هو ادخال البفر في البفر وانما
لا يجب اجماع في الصورة الاولى بوطر المطلق بالثبث شبهة الاتحاد بالنظر
المالحس المقصود وهو قضاء الشهوة **قوله** لم يتبع لانه الحكم خرج بالاستثناء
من ان يكونه ايجابا واذا بطل الايجاب بطل الحكم فانه قبل الايجاب وجب
وجوبها والاستثناء بعد فليكونه بطلان عدم المحل اذا بطل الاستثناء
الايجاب فيقع الطلاق اصح بانه الموت بانه المحجب وهو المبطر
انه الايجاب لو انقض بالموت بانه يموت قبل تمام قوله انت طالق بطل
وانما المبطر هو الاستثناء او الشرط فلا يبطل لانه مبطل الشيء ما ينافيه
ولامنافاة بين مبطل ومبطل بخلاف المعجب فانه المبطل ينافيه برفعه
قوله فانت قبل ما يتبعه تكلم بعد انت طالق بعض حروف انشاء
وقبل وانما يعلم ارادته الاستثناء بقوله قبل ذلك اذ اطلق امرأته
واستثنى **قوله** حمانه ولو قال لا انما يتبع الثالث لانه استثناء البكر
فلا يتبع قبل هذا انما لا يصح اذا كانه يعين هذا اللفظ وانما مصدره فليصح
لو قال كرتب ان طالق الا زنيب وعمره وبكره وسلمي لا يطلق واحدة
منهن وان كانه هو استثناء الكرم الكل كذا في الاكتمية **باب**
طلاق المرض **قوله** فمن اصاه من الصا وهو الزال اثره اضعفه
وانقله وهو مبتدأ خبره قوله ومن قبل المذكور في كونه فارا

البريد

ركب السفينة اذا اكملت وتبعته على لوج ومنها افرسته السبع وتبعه فله واقيم
 انه انوارا بطلاق ليس بمختص بالرجال بل بالنساء كذلك في جميع ما ذكرنا حتى
 لو انشرت الاوان كخبار البوع والعنتى والتكلمين من اية الزوج والازداد
 وتحو ذلك بعد ما حدث بها ما ذكرنا من المرض وما في حكمه برثها الزوج لكونها
 فارة واحمال لا يكون فارة بجلها الا اذا حباها بوضع الولادة النذر لا يسكن
 حتى تموت او مرو قبل وانما يسكن لان الزوج سهر مرة وسكن اخر قال
 الزاهد والاول اوجه كذلك في النهاية **قوله** اى على اقامة مصالحة في البيت او
 ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام بالبول والغائط **قوله**
 اى على النحو اى على الطريق الا بالشارعة الى كونه فارا وعدم محبة تبرعه في غيره
 اثبت **قوله** فلما بان زوجته اة وآفاقه بالبينونة لانه مختص اى ارث
 المطلق من زوجها الذمات بعد تطلقها بالربيع انما هو في البانية بالثبوت
 وآفاق الرجعي والبانة الغير الثبوت فترت منه مطلقا الرجعي كانه او مضيا
 اذ امانت وانه في العقد سبعا الزوجية بينهما والذمات برثها او اذ امانت
 بعد التطلاق الرجعي قبل مضي العدة وانه طلقها في محنة كاستبصر به البصر **قوله**
 اجمع وقوله وهو كذلك اى واحمال انها الزوج مستل بشى اخر العوارض اى
 مخاوف منها **قوله** او غيره كالربيع اذ اتمل وكالمعدم سعل في قصاصات
 حصف الفقه به اخر زعم **قوله** عين من امان فانه يقول اذ امانت بغير ذلك
 السبب لا يرث منه **قوله** لانه ان طلقها رجعا اى لم يزل فانه يكون رجعت
 كانت طالق او عقدا بالبانة كانت طالق بالبانة كما خرج به شارح الجمع
 حيث قال قيد بالبانة وآثارها بالثبوت ثم قال والبانة تختص بطلاق
 معقود وفي الثبوت نحو يديه فوالا شارح مصل الثبوت واوله الشراء
 قبل ان يخالف لما خرج به في الخاف حيث قبل امانا في الطلاق البانية والملك
 منفية خلاف الشافعي اقول ما ذكره هذا في موافق للعقل ونقل العبد

[illegible]

المؤلفه لعل هذا اعراض منه على من عد البائنه من الثلث محل الشك فلا محال
قوله وكذا طلبة رجعية تركوا برث طلبة بطلبه رجعية بانه قالت
 طلقتي او طلقتي رجعية ومهاتة فثبت البائنه زوجها وانما خرج بالبائنه لانه لو
 رجعيها فلما دعت البائنه زوجها في الجماع او الفدية قبل انقضاء العدة
 لا يرث اتفاقا لانه رجعي لا يزيل النكاح بالجمعة مضافه الى المطلوعة
 فقط وهو باختيارها انا او اهلها لا بانه لو طلقها لمكره برث اتفاقا
 الرضا منها **قوله** كذلك خبر من لا عنها وقوله آخر خلفه آية نفسه
 لا يلازم ومن انما الى قوله في الجماع وانما فان ذلك لا يوجب الغالب منهم سلامة
 لانه الانسان على ما كمل من نوع اشتكاك او على ما يجرى من القيام لمصاحبة
 وانما حصصه العلة لرفع ما بس العدة وكذا المنة وقد تجتمع على جنس
 بنوع من الحمل وكذا ركب سنية بمنزلة البعوض عند عدم الامواج و
 خوف الغرق وكذا انزال السباع **قوله** وهو كذلك ارد محال انه
 الزوج مسلي به احد من العوارض المذكورة في الخاف منها قوله وكذا الخلفه
 لانها قد التزم من بدلها الذي جعله الله لها قايما لم يحصل لها الفرقة
 منه وهو اول على الرضا بها واختيار دليل الرضا لها ايضا وكذلك
 امرها بالطلاق ثم مات لا يرث لانه المرض الذي بعصه الله بمنزلة النجاسة
 لانه يبعد به مرض الموت فمضى انما لاصح لها تعلق بما له فلا حصصه فان **قوله**
 فلها الاقل منه ومن الارث هذا عند الظاهر وقال لا يرث اقراره وصيته
 لانها لما تصادق في الطلاق ومضى العدة صارت اجنبية عنه فانفذ
 التهمة الا بيرانه فعل شيئا وجوز وضع الزكوة فيها وقوله انه منهم فيه
 لاحتمال ان يجعل اقراره سببا لا يصال نفع اكثر من ميراثها لفظ مسيله
 اليها فلا اعتد بقوله المنهم عندهم وهذه التهمة في الزيادة فردوا بها
 ولانهم قد التزموا ميراث نفعها ولا مواضع عاجزة في حق الزكوة والشهاد

واحدة لانها في ارث برث على تنازل النكاح كما
 في الام والاخت

عنه
 وقوله فمضى من اراد يكون وصف النكاح كونه
 من جهة اقراره كمن لا يكون سارا فلا
 النكاح انما ابرأه كمال

فمنها انما المطلوع لا يرث على قولها انما
 ميراثه من فله في ذلك لا يترك وطالبه بانه
 الميراث لا يحل سقوط مقصود او نكح
 سنية وهو الرجعية في حق الرضا فانها
 لم يرث من ميراثها جعلها قايمة في حقها
 على اقراره وانما رخصت حكمها بارتقاء صحتها
 فمضى انما رث منها لكونه حكمه في حث
 حث ولا ثبت مقدر كذا في الاما

فانتم قوله

فانتم قوله وافعل التفصيل استعمل اللام بترديد ما يبدى كونه من البائنه وعلم
 كونها صلة لانه كونه هذه الصيغة محلاة باللام وموصولة بمن في حالة واحدة
 لم يرد عند جمهور الادباء صرحوا بان لفظ الاكثر منه شاذ لا يناس عليه كذا
 سمع في الكسائي الشافعي **قوله** في قولهم جميعا وقال زفرهم لها جميع ما هو
 به او ما في لانه الميراث لما بطل بسببها زال ميراثها الا في الزكوة والوصية **قوله**
 في الاحوال اجمع اي سواء اطلق او كثر في حصة او دونه بسببها او بغير سببها سواء
 كانه العقبين بعقلها او بعقله او كانه الفعل ما لها منه بدأ ولم يكن لبقا الزكوة
 بينهما **قوله** لا يرث احما عا وتروى عن مالك انها ترث بعد انقضاء العدة ايها
 ما لم يتزوج كذا في شرح الجمع وقوله وعبارة الخلفه لانه يذكر في القبول والرفض
 برث كما لا يخفى **باب الرجعية** **قوله** لمن طلق بغير طولية بغير الطلاق
 لفظا خوات طالق او اقتضاها نحو اعندي واستبرئى رجب وانت
 واحدة غير مفردة بالعرض وغير موصوف بالتشبيه ولا بالاشد كذا في البيت
 وانما مسد بالوطر لانه كل طلاق غير مدخول بها بين لا محالة ولا رجعية والباية
 وقيد البعوض اخراجه عن البائنه لا محال فذا عتد البائنه على ما سيجي في قوله في طلاق
 مسانة اة لانما قولهم ذكر هناك حال الثلث ايضا مع تفرجه به بهنفا فالله
 انه محال ههنا دون ثلث وبائنه كما لا يخفى فليست له وقت بعد عدم العوض فخر
 غير الخلع لانه باينه وقت بعد التمسك اخراجه عن طالق كل الجبل او
 كالالف وقت بعد عدم الشدة اخراجه عن طالق اشد الطلاق او طلقة
 شديدة لانه لكل واحد منهما باينه كما في قوله في خراجك اة اشارة الى انه
 الرجعية قد يكونه بالافعال مثال القول القبرج راجعك للحاصرة او رث
 امراته في العاصه بشرط الاعلام او في الحاصرة ايضا وسأل الكسائي منها
 انت امراته وانت عند كالكنت انه نزل الرجعية وقوله ويوطاها
 شروع في امثلة الرجعية بالبعول وقية اشارة الى ان مذهب الشافعي في الميراث

فانتم قوله وافعل التفصيل استعمل اللام بترديد ما يبدى كونه من البائنه وعلم
 كونها صلة لانه كونه هذه الصيغة محلاة باللام وموصولة بمن في حالة واحدة
 لم يرد عند جمهور الادباء صرحوا بان لفظ الاكثر منه شاذ لا يناس عليه كذا
 سمع في الكسائي الشافعي

وهي صلاية لها على ما في العاصه في الطلاق الاول
 انه يكون العدة قايمة وانما انما لا يكون في الشدة
 في الطلاق الثلث بعد اصرح لفظ الطلاق
 وارجح ان لا يكون بمسألة ما لا وانما لا يكون
 المراد من طلاقها ولم يذكر العوض منها الا بالاول

على انما في البائع
 الطلاق

افغانستان

والله اعلم
بما نزلنا
من الكتاب
ولا تعلم
الغيب
الذين
يظنون
انهم
ملاقاه
يومئذ
يخافون
ان يكونوا
من الغافلين

[illegible]

年

٤٤
وعندهما اقرار في شبهة والاقرار عارضا في الرجة
كذلك في البينة

فانما يجب ان يكون في الاول والآخرية اسما لها بقية
قديمه بمقابلة الالهية وانما الالهية تسمى الالهية لها دفن
عزبة الطلاق الالهية عليه راجعها وانفس
فانما تسمى بعد ان يكون واحد من الالهية العظمى فيكون
وعدس من فتر اجعلون انفسكم

[illegible]

مجلسه
چهارم از مجلس شورای اسلامی
در روز پنجشنبه ۱۳۰۲/۴/۲۵

انك قال لا تافهم اعلم انها يطلق ثلث وتثبت سبب الاول
 من الزوج وعلمها العدة بثلاث حيض بعد ولادة الولد انك لانها حادثة
 من ذوات الاقرار قوله بغير الزوج تبيح انها حلال للزوج اذ النكاح قائم
 بينهما من قبل عليه انه التوارث قائم بينهما وكذلك جميع احكام النكاح قائم
 وتعد الوفاة كل امرأة طالق مدخل هذه المطلقة وتبيح عليها الطلاق **قوله**
 وله وطئها لا يحل هذا الكلام قوله في اول السبب وبوطئها لانه صريح في تحريم
 وطئها لانه انما هو المفسر منه بانه كونه الوطئ في افعال الرجعة ولا يثبت الرجعة
 وحرمة وان لم تعرفه اهل وآلها فالحق هو بانه انما الطلاق الرجعي لا يحرم
 الوطئ عندنا خلافا لثاني فمحمي وآلها لانه من سبب الرجعة او لا فمفسرة
اسية قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود
 الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من
 غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة
 بدون رضا **قوله** ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث
 في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من
 المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد
 ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح **قوله**
 خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج
 الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول **قوله** ما هو المختار من رواية الحسن
 قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي **قوله** طلاقه اطلاق
 الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج
 الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها
 فيحل للزوج الاول **قوله** وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من
 كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا

زوج بنت ابي هريرة وكان رجل سناوه عنه وكان له نكاح ففقه الفقهاء
 وعلم العلماء وكان يفتي واصحاب رسول احبا كذا في البيهقي **قوله** وان حدثت
 العسيرة وتو ما ورسلك بن النسي في الموطا انه رفعه طلق امرأته بنته
 ابنة واب في عهد رسول الله ثم ثلث ففقه سعيد بن جبير في الزبير في حنبل
 عنها فلم يستطع ان يثبتها ففقه ما راد رفعه انما يكرها ثمانية ففقه رسول الله
 عنه وقال لا يحل لك حتى تدرك العسيرة وتكرها ثم تدركها اجماع واعلم ان
 هو الا دخال وونه الازال لانه الازال الكار ومباينة في الا دخال والكمال
 قبل لا يثبت الا بدليل ولا دليل عليه بل على عدمه لانه تصغير العدة كذا
 عن اصابة طلاقه اجماع في الجملة فمحمي كونه والا دخال فذكر على عدم سبع
 احاصل بالانزال قوله يجوز الزيادة به على الكتاب هذا على تقدير انه برآء
 بالنكاح في الالة العقد وآلها على تقدير ارادة الوطئ فالحديث موافق
 للكتاب فلاحاجة الى زيادة وقصة الزيادة كما هو الظاهر لاستدراكه كونه
 الاستسواب الحكم نحو الامانة ودون الاعادة فانه العقد استغنى بالطلاق
 اسم الزوج في قوله زوجا غيره فلو تملك النكاح على العقد كان ذلك تأكيد
 وانما سبب اولى منه **قوله** والرائق محل في باب الافعال التي يحل المطلقة
 بالثلاث خلا للزوج الاول فان اتي رم وقول الصغير الذي لا يقدر على
 اجماع ولا يثبت ولا يجرى كانه خلاف ومن لم يمس اللطيفة وبذلك السبب في تزوج
 المطلقة من غير ائني لا حرم بملكه بسبب من اسباب بعد وطئها فتبيح
 النكاح كذا في البرزنية وقوله لا سبب بغيره اذ كانت الزوجة امة فوطئ
 سببها اياها بعد تطلق زوجها ثلثين لا يجعلها حلالا للزوج الاول لانه
 غاية محرمه نكاح والمولى لا يترزوجها **قوله** بشرط التحليل اية قال تزوجك
 على انه احلك او قالت المرأة ذلك وآلها اذ انما ذلك في قلبها ولم
 يشترطه بالقول فلا يكره ويكون في الرجل ما يجوز ان يذ لك لعقده الطلاق

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

في قوله لا يحل وطئ المطلقة الرجعية انما هو على الوطئ بالزوجية وترتبة لوجود الطالع وهو الطلاق ولست انما الزوجية قائمة ولهذا يلزم ارجعها من غير رضا بما لا يتحقق وتوكانت زائلة لكانت اجنبية فلم يقع المراجعة بدون رضا قوله ونكاح مباحة اتي للزوج نكاح امرأة بابت دون ثلث في عهدهما وبعد لانه اهل لاصلي الذرية هو كونها آدمية ليست من المحرمات باق ما لم يتكامل العدد لقوله تعالى فان طلقها فلا يحل من بعد ذلك رجوعها اليه فغلن زواله بالطلقة الثالثة فتبيح قوله خريطا ما عجزه ذكر صدر الاسلام انها لو تزوجت من غير كفو ودخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا يحل على الزوج الاول قوله ما هو المختار من رواية الحسن قلت هذا ما يجب ان يحفظ كثره وقوعه كذا في كتابي قوله طلاقه اطلاق الغير المذكورة وكذا عدة مونة نقل عن الحنفية في اسقاط عدة طلاق الزوج الثاني وهو بانه يتزوجها الثاني ما ينافي العدة وطلقها قبل الدخول بها فيحل للزوج الاول قوله وعند سعيد بن المسيب رم قال لا تافهم هو من كبرائنا بين اورك كثرهم بالصحة مثل عمر بن الخطاب وغيره كونه

موجود والكل واحد اكم ما وجد في المنطق صار مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع
ان يكون كل من علم في المنطق فيكون مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع

فان قيل المستوفاه وصار مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع
ان يكون كل من علم في المنطق فيكون مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع

بنها ساعه دخل العطف في حكم العطف عليه كما في المسئلة الاولى
وانما اذا كانت احد الامور المذكورة فقد كان الجواب مستوفاه وعلى هذا
في المسئلة الثانية لا يكون مولى لغوات الامور الثلاثة **قوله** والله قريب
سنة الا يوافقنا في خلاف هذا القول حيث لا يكون مولى به ايضا خلافا
لرؤس موقوف بصرف الاستثناء الى آخر ما قالوا قال اجرت وارسلته
الا يوافقنا مدة المنع وتنا ان المولى به لا يمكنه ان يكون اربعة اشهر الا
يلزمه وهذا ليس بصواب على ما تخلفه لانه يمكنه ان يكون اربعة اشهر في يوم
منكر فانه يوم غير مسمى بعد مسمى الا يمكنه ان يجعل اليوم مستثنى فيقر بها
فيه في غير شي يلزمه ولا يجوز حرف الاخر السنة لانه معين فلا يغير الكلام في
المنكر الى المعين بغير حاجة لانه الجاهل لا يمنع النفا والبيان بخلاف الاجارة
فان الحاجة ماسة الى الصرف الى آخر السنة لتسريح عقد الاجارة فالا يوافق
مع التفسير الجاهل ولو قرئ بها في يوم والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مولى
لصقوط الاستثناء **قوله** وامرانه بها انزاع الكوفة وانما يمكن مولى لانه يمكن
القرابة في غير شيء يلزمه بالاخراج من الكوفة **قوله** ولا يلائم من سبانه واجنبية
لا يخل الا بالان لا يكون في بيتنا لقوله تعاف من سائم وكل واحدة منها ليست
منها فلم ينفذ موجب للطلاق اصلا فلو تزوجها بعد ذلك لا يكون مولى
لان الكلام في محو وقع باطلا لعدم المحبة فلا ينعقد محججا ولو وطئها بعد
الطلاق كغيره بمسئله لانها مستفدة في حق وجوب الكفارة عند انحط
فانها تعد بقصور الفعل المحلوف عليه ولا يبعد حله وحرمة الابتر
انه لو قال والله لا اشترى بغيري هذا اليوم مني اليوم ولم يشرب حيث
وان كان الفعل حراما فحق **قوله** فكل زوجة تعاف الزوجية بنها
فثبتت ولها قوله تعاف من سائم وانما انقضت مدة الطلاق قبل انقضاء
مدة الابلاء سقطت الابلاء لغوات الحلية **قوله** ولو طهرت النع وهو

فان قيل المستوفاه وصار مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع
ان يكون كل من علم في المنطق فيكون مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع

في قوله تعاف من سائم ترفع اربعة
اشهر لانه

وهذا لا يلائم في تفسير الطلاق بغير اربعة
كما في قوله تعاف من سائم فانه لا يوافق
تزوجت كونه لا اخرج ولم يوجد كونه السائر
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

وهذا لا يلائم في تفسير الطلاق بغير اربعة
كما في قوله تعاف من سائم فانه لا يوافق
تزوجت كونه لا اخرج ولم يوجد كونه السائر
مسئله

حيث قال في الغاية هذه المسئلة عشرة اوجه احدها ان لا وهو صحيح ويؤيد هذا ما وجد في المنطق
فان قيل المستوفاه وصار مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع

فان قيل المستوفاه وصار مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع
ان يكون كل من علم في المنطق فيكون مستوفاه بعد البيان والبرهان وسعد الله من هذا المعنى في الاصول والاربع

الرجوع على الايات المذكورة في البيان وقوله ما وجدنا اي برض طيبس ما وجد
الزوجين اورثتها وتوابعها لا يكون لها حق الا المبال في نفسه ارجوع
الزوج في هذه الصور قوله فثبت ارجعت فاذا قال ذلك سقط
الايات لانه اذا ما يذكر المنع فيكون ارضا ما يوجد بالثبات فان رجع الظاهر
لان التوبة بحسب جهالة فلا يجازر بالطلاق ولا يلزم من كونه في بيتنا على هذا الوجه
ان يجيب الكفارة لانها جازا احثت واحثت لا يتحقق بالفضل بالثبات وتنا
لنفسيل في شرح الهداية والتبيين فليطلب **قوله** فاما اذا اراد
الحريم فانه الاصل في تحريم الحمل انما هو البيان عندنا لقوله تعالى ما يتبا السبر
لم تحرم ما احل الله لك الا قوله عند منى انه لك تحلة ابائكم واما اذا لم يرد
شيئا فلا يحرمة ان ثمة بالبيان او في حركات لا في الايات الوط حال
قبل الكفارة وفي الظاهر ليس كذلك فلما كانت حرة البيان او في حركات
معيقت لتيقنها **باب الخلع** وهو بغير نكاح البعوض اسم لاختلاع لغة وهو
الاختراع من خلع ثوبه وبغلة ارتفعه واما غير هذه الابانة بالخلع تشبيها
لما فيها من خلع الثياب لانه كل واحد منهما ليس الاخر بالثوب فاما ان كان
من لباسكم وانتم لابس لمتن وفي آتش عبارة عن اخذ المال من المرأة باذا
ملك الخلع بلفظ الخلع وما في حكمه **قوله** بالبيع هذا الحق ما جاز ان يكون مقرر
حاز ان يكون بدلا في الخلع ولا ينعكس لانه ما يصح ان يكون عوضا للمقوم او ما
ان يصح عوضا لغيره ولا ينعكس كذا في الغاية **قوله** وهو طلاق بائنه عندنا
منع عندنا في حق زوجة اختلاف نظر فيها اذا خلع المطلقة بطلاق
فانه عليها توقف على الخلع زوج آخر عندنا لا عند **قوله** انه نشر في الشؤ
رسم النوبة والتبين والزا والزوجين واولا المرأة والعصية وتنه نشرت
المرأة اسفقت على بعدها وبغضته ونشر بعدها عليها مربيها وجباها
ومنه قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا كذا في الصحيح **قوله** اخذ الفضل

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

في قوله تعاف من سائم
مسئله

وقد اجماع الصغير طالب الفضل ايضا لاطلاق قوله تعالى فاجنح عليهما فقامت
به فانه لا يفضل بين الفضل وغيره **قوله** ويرجعى والطلاق وآنا وقوع البائنة
في الخلع فلا تملك البطل العوض كانه لفظ الخلع كناية والواقع بها بائنة اذا
لم يكن من الفاظ الشبهة وهذه اللفظة ليست منها وآنا الرجوع ما في الطلاق
فلا تخرج وهو يعقب الرجعة وآنا عدم وجوب شرطها للزوج فلما
ما سميت بالامتنون انفسه غارة له ولانه لا وجه للامتنون المستثنى
المسلم غير تبيوينة ولا لالزام غيره لعدم الالتزام به تجلجس النكاح
على ذلك الاموال الغير المتقونة حيث يقع النكاح ويجب فيه المثل لانه
البضغ حاله الذي يستقوم فلما لم يستلم البدر وهو الزوج او غيره بعد
المستقوم لزم فيه البضغ وانه المثل بخلاف البضغ حاله المخرج فانه ليس
بمستقوم فلم يجب شرطه بله والفرق بين الحالتين انه حاله الذي هو حاله
الزوج على البضغ المحرم فلا يشرع تملكه بابد الظاهر الخطر المحل بغير حاله
المخرج فانه حال اسقاط ملك الزوج غير الزوج البضغ فلا حاجة الى
اجاب شرط عدم لزوم امانة المحل المحرم لكونه اطلاقا له غير الاستتلاء كذا في
البائنة والظاهر **قوله** وترد ما ثبتت في الثانية ارجح المهر الا انه يعلم الزوج
انه ليس في يد المهر وكذا لو حالها على هذا البسب في المتابع ويعلم انه
لا ممانع فيه او حالها على مهر او يعلم انه لا مهر لها يقع مجازا في هذه العقود
الثلاث كذا في الكو سجية **قوله** على برائتها اتي شرط براءة المرأة من ضمان
العبد بمعنى انه لا طالب بتجسيده وتسلمه بل ان حصل له اليه والاكفائه
عليها في صحيح الخلع ولم يثبت ان لانه عقد معاوضة فيقتضي بسلامة العوض
وهذا الشرط ما سد منبطل لكونه ما لا يستغني به العقد ولا يبطل الخلع لانه
ما لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح فاذا صح الخلع وبطل الشرط بزم
ما سيم العبد على تقدير العترة او ثبته على تقدير الجور **قوله** لانه جواز العوض

لشبهة

منقطة على اجزاء العوض قال الفاضل المتقنا في الكو سجية وكما سبق ذلك
انه يثبت العوض مع العوض من باب المعاوضة فثبت لكل منهما في
معاوضة كجزء من ذلك ويمتنع تقديم احدهما على الاخر بمنزلة المتقنا بغيره
ويثبت الشرط مع الشرط بطريق المعاوضة ضرورة توقف الشرط على
الشرط في غير عكس فلو انقسم اجزاء الشرط على اجزاء الشرط لزم تقديم
جزء من الشرط على الشرط فلا يتحقق المعاوضة فليسا في فانه هذا مقام تبسيط
قوله يقع رجوعها شرع بعد احوكام كونه خلع معاوضة في عقدها ورجوع
الرجوع ونحوه شرط اخبار والانتصار على الجاهل في له وشرط اخبارا بغير شرط
اخبارها بان يقول الزوج انت طالق بكذا على انك باخبارك انك فانه
ردت وانك بطلت ان لم ترد طلق وانها حال قوله لا يرد قول الزوج
في المجلس فترد فالت خالصة على الف فانه قبل الزوج في المجلس صحيح والآبطل
قوله كطرقها في الطلاق اثر الاعيان على مال معاوضة في حق المملوك ان كانت
عبد او مخرجه رجوعه وشرطه محسب له ولا يقع اضافته وعقبه بالشرط
ويقتصر على محسب ومجان في حق المولى فترد فالت الاحكام المذكورة وتلجس
بينها انه المرأة لا يحصل لها باخلع شر لانه البضغ ليس له حكم المال عند خروج
وكذا ما لية المملوك تلف على ملك المولى بالاعيان ومع هذا جاز قول المال
فيها كذا ذكره الزيلعي **قوله** يكون رجوعا بغير منه غير الاقرار وهو غير صحيح **قوله**
وسقط منها الاسقاط والمباراة بفتح الهمزة معاوضة من بارا شرعية اذا
ابدا كل واحد منهما صاحبه وترد المهر خلا كذا في المغرب **قوله** فلا يقطع
الا بالذكر بغيره في الخلع والمباراة النفقة وكذا التكنية فلا يقطع به نفقة
العوض الا بذكرها عند الخلع بغيره **قوله** ونطلق في الاصح ورواية التلجس
بقبول الاب لانه لما لم يغير بدل الخلع كانه هذا خلع مع البنت كانه خلعها
بذلك فيوقف على قبولها كالنكحة اذا خلع عنها الاجنبة **قوله** وان خلعها

أي آلاب العتبية على مهر أو على الف على أنه صانع أي ملتزم لبدل الخلع
على نفسه أي عليها لأنها ليست من أهل العزاة قوله وإن شرط تزويج العتبية
وقوله إن قبلت أي بعد أن كانت من أهل القبول يكونها مبتدئة عارضة بان الخلع
سالب المال والكلح حالية **باب الظهار** وهو النكاح على ما صرح به
الربيعي رم معاملة الظاهر بالظهر إذا كان بينهما عداوة تجعل كل منهما ظهرا للآخر
ظهور الآخر والشع ما ذكره الحق بقوله وهو تشبيه زوجة قوله نظره أي
نظر المشبه الذر هو الزوج قوله ودواعيه المستحق التقبيل وغيرها وقوله
من كبر بغير آباء والبنات المشبه من الكفر وهو الابن بالكلية **قوله**
الرجل يجب شيء آخر لا روى أن سلمة بن محرز الساسي قال كرسوا له على شيء
ظاهرت من امرأة ثم ابهرت على أنها في ليلة قرأتها فافتحا ففأصابتها بكلمة
استغفاره ولا بعد فتركها ولو كان شيء آخر واجبت النكاح عليه **قوله** والعود
الموجب للكفارة وهو غيرة أي العود الذي يستعمله الزوج كذا والآ
فالكفارة واجبة بالظهار لا بالعم على الوطء **قوله** من طلاق أو ظهار آتاه ثم
شبهه أصلا فغنى عن ظهار وعند أبي يوسف إيلاء **قوله** ظهار لا عبرة أي لا يكره
غير الظهار لا ينعى قوله أنت على كظرك أنت حرام كظرك أم فكيف يكون حرام
تفسير الظهار والسنة لا يغير تفسيره كذا في الكفارة **قوله** ولا يمكن فقه الظهار
أي لو تزوج امرأة بغير إذنها فظاهر منها قبل الإجازة قوله ثم اجازت أي
المرأة النكاح لأنه إنما ينعقد بغير موافقة الزوج بالجماع لأنه كذب بخبر
تشبيه المحللة لها بالجمعة تأييدا فأشبهه الأجنبية بالجمعة لم يكن كذا
مخضا فلم يجب جزائه **قوله** ومن عتق رقبة أي أعاقها فانه العتق قد يزوج
في الكفارة الأبرار لو ورث أباه ونور الكفارة بعقده عليه لا يخرج
عن عمد منها مع وجود العتق لانها الاعاق الصادرة عنه بالاختيار لا من
الموت ملك انظر إلى منعتي عليه لا يصنع منه أيضا والكفارة شرط

هذا في

فيما اتخبر وتوصنع منه ولم يوجد كذا في البيانية **قوله** في محل المطلق على العتق
يعتق هذا بخلاف بيتنا وبينه فزع الخلاف في محل المطلق على العتق حيث
يجوز عنده لا عندنا وأوله الفوقين مذكور في كتب الأصول **قوله** وقدر
وتو يفتح الواو وشكونه العاق ثقل في الأذن بحيث إذا أصبح عليه
قوله ما لم لا يسمع أصلا وهو بانه يولد اسم **قوله** والاعور آخره ذهب أحد عتبي
قوله من خلاف يفتح والكانه معينا بعيب لا يزوج من المنفعة لا بالعم
أي الكفارة وأو فادر على شئ ح وان كان بنوع صفة بخلاف ما إذا كان
من جانب واحد فانه مستعذر عليه **قوله** واعاق نصف عبده أو لانه ثقة
لجلالين ولا يخلو ربه **قوله** احرازه بغير حق وبغير فاته جائز إذا اعتقه في حال
إفائه **قوله** أو ابها ما وهما الأصابع الأعظم في اليدين وأنما يجر الله
قوة البطش بها فبقواتها يفتوت من المنفعة ثم هذا يظهر أنه ما يؤول
به تلك القوة كانه مانعا ففقطع الأخر أصابع كل يد كقطع جبر **قوله** لانه انتقض
صاحبه فتعذر استدائه الملك فيه ثم يجوز له ما يقع منه فكان في الغرض
عبد الآشياء منه ومثله يمنع الكفارة **قوله** وعندنا يجوز إذا كان آة وقوله
وعندنا يجوز لانه آة كذا ما بيننا على ما سجي أمره الاعاق يجوز عنده
لا عندنا **قوله** لانه الاعاق يجب أن يكون قبل المسيس لا بعد لو كان ذلك
مانعا لا جازله أنه يعتق رقبة آخره بعد آة أنما تقول السقي يفتق ثم يعتق
على المسيس ومنع الفتوة بالجماع بين النصفين فاعتذر منها بسقط وأو
التقديم وما أمكن تداركه وجب علما بالنقص بغيره إلا مكان كذا في السنين
قوله وإن عتق العتق أو دام بجدة الظاهر رقة ولا تمنها بصوم شهر من شهرين
فانه صام بالآلة جاز وإن كان كل شهر شدة وتسعين وعشرين يوما وأنما
بغيره فافطر في ماسع وحسن عليه أنه سبألف **قوله** ولا خمسة نهي حمزة
وهو العبدان وإيام الشريين **قوله** أو وطئ في الشهرين أي جامع لظاهرهما في

في خلال الشهرين واما حتى يأتي طهرها لانه اذا جامع غير ما كانه وطهر
 بعد الصوم كالجماع بالنهار عاذا قطع السابغ فيلزم الاستيناف بالانقاف
 وان لم يصدر به وطهر بالنهار سببا او بالليل كيف كان لم يقطع السابغ
 فلا يلزم الاستيناف بالانقاف واما ذكر العود في الليل فيقيد وقوعه انقافا
 لانه العود والنسب في الوطر بالليل سواء فغرف انه الاختلاف في وطرا لا في
 الصوم كذا في العناية **قوله** او يواسوا واما قالوا لم يغل نهارا ليدخل
 فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فذكره الزيلعي **قوله** استأنف الصوم
 لغوات السابغ وهو قادر عليه عادة واما فتيد بذلك احراز انما اذا
 افطرت المرأة في كفارة القتل او الافطار بعد تحيض فانها لا تستأنف
 لانها معذورة عادة لا تجد شهرا منسوبا لحيض فيها **قوله** فخلال السابغ
 الاطعام يعني انه المظاهر المفكر بالاطعام اذا وطرا امرأته التي طهر منها خلال
 الاطعام لا يلزم استيناف الاطعام لانه امرأة تعاقبت التكليف بالانقاف والصوم
 بفرد تعاقب نيل انهما ساء ولم يقيد الاطعام به حيث قال في لم يوجب
 سنين مكينا الا انه يمنع منه قبله لانه رتبة بعد على الاعاق والصوم
 فيقيدان بعد المسيس والمنع يحجزونهم القدره لا يقدم المشروعية في نفسه
 كالسبع وقت الذاء والصلوة في الاوقات المكروهة هذا زبدة ما في التمهيد
 وشروحه **قوله** فالسابع حاصل بغيره الشرط في كونه الصلوة كفارة هو
 السابغ وهو حاصل بهذا الصائم لانه لم يزل صائما بوطر لا يفسد الصوم
قوله او يمينه بغيره اطعم فية قدر الفطرة من غير الاخذ بالمنصوصة واما في
 الاعداد المنصوصة فلا يجوز اداؤها فية اذا كانت اقل من راتما فدية
 الشرع وان كان اكثر من الاخر او مشددة فية حذر لواتي نصف صاع
 من تمر حبيب تبلغ فية نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو اقل من نصف
 صاع حنطة تبلغ صاعا من تمر او شعيرة لا يجوز واكمل منه ان كل جنس هو

مسطور به

مفصوم عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو مفصوم عليه وان
 كان في الغنية اكثر لانه لا اعتبار بل في النقص والمفصوم عليه وانت
 الاعتبار له في غير المفصوم عليه وانهما اشكال ذكر في الكفاية مع حله
قوله كلا قدر الفطرة ارمضارها ولكن بينهما فرق من وجه آخر وهو ان التوفيق
 بينهما بان يعطى فقيرا من حنطة ومن آخر فقيرا آخر لا يجوز لانه الواجب
 اطعام سنين فكان العود مقبلا ومتى فرق لم يوجد المقبول كين
 واما في صدقة الفطرة فالمعتبر فيها القدر دون العدد لكونه مكمولا عنه
 فيكون التوفيق جائزا كذا في العناية **قوله** هذا عندنا وقدره في ما
 زكاة الاموال **قوله** وعش ام بالواو لا بالواو لانه التعذية وحده بالوشية
 وحده بالجر و**قوله** واشبعهم إشارة منه الى انه المعينة الاباحة الشيع
 لا العذار وللشيع بهذا المعنى اور **قوله** وان قل ما اكلوا في الجرد عنه
 الاظم رم اذا تمدر سنين وحشي سنين اخر لا يجوز وان كان احدهم
 شعبا اختلف المشايخ فيه فتم في قال يجوز لانه وجد طعام العدد
 وقد تشبهوا ومنهم من قال بعده لانه لا يجوز عليه اشباع السنين وهو
 ما اشبعهم ولو كان فيهم عذام وعش ام حشر فصل في انه لا يجوز له الا ان
 كالملا ولا بد من الادام في خبر الشيعر يمكنه الاستيناف الى الشيع وقدر حنطة
 لا بشرط الادام **قوله** او اعطى من برة آه ليس معناه ان كل واحد منهما كاف
 بل معناه ان من ربع منون او شعيرة يبلغ بالوزن نصف صاع او
 صاع شعيرة او ثمانية ربع صاع تبر ونصف صاع شعيرة او ربع صاع
 نصف بر او صاع شعيرة او ثمانية اربعة الاساذرم في العذر فالأول الشرح
 يجوز انعام احدها بالآخر بناء على اتحاد الجنس لانه كل واحد منهما مسوي
 لاجل الاطعام وسد الجوع واما اذا اختلف الجنس كما اذا اطعم خمسة مساكين
 في كفارة البين بطريق الاباحة وكس حنطة لكسوة ارض من الطعام فكم

لا خلاف القصور منها ولما يجوز الاباحة في احداهما دون الاخر **قوله**
هذا من باب اشارة الى قول الحق وانما عذركم وعشتم بغير ان تجزي
الاباحة المقصود من هذا القول من باب الحقيقة **قوله** لا عند احكامها ولا
النسب لتمييز بين الاباحات المختلفة والفرض عدمها فلفت النية فاذا
لغت الى قوله فلا يتجوز وهو بحث ذكر الاكل **قوله** ففعل الاخر لا يبيح
فعله بغير ان الاعاق والصدقة لا يبيحان الا بعد الملك ولا يملك العبد
وان ملك لوجود التساوي بين الرق والملك ولما لا يجوز اعاق
المولى واعطاه عنه **باب اللعان** وهو في اللغة الطرد والاباح
لما لا عنه ولا عنه ولما استمر لما فيه من لعن نفسه في الخامسة وفي البيعة
شهادات مؤكدة باليمين بغير ريب الزوجين معروفة بالحق واليمين
قوله العقيقة أي المنوعة **قوله** اعم لا يكل واحدة من الملوكة والصبيته
الكافرة ليست من جهة ما ذمها وان كانت عقيقة **قوله** لكن لا يجب عليه
احد بهذا التقدير قال الزملي رسم وفي نسخة العدة وترادف
قوله الزنا وهو غلط لانه لا يجب بالافواه مرة فكيف يجب
بالنصبين مرة وهو لا يجب بالنصبين اربع مرات لانه التقدير
ليس بجزأ فصد فلا يعتبر في حق وجوب احده وتعتبر في ذم فندفع
اللعان ولا يجب به احد ولو صدقة في نفي الولد فلا حد ولا لعان ولو
لان النسب انما ينقطع حكما باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق
في الطلاق قال الساذري بعد نفل كلامه فغلب هذا لا يظهر وجه قوله الصدقة
فينبغي نسب ولد ما عنه فليست **قوله** فانه كان عبدا او كافرا بان كان كافرا
فاستل المرأة فقد فيها الزوج قبل ان يبرأ عليه السلام كذا في البيانية **قوله**
لانه ليس من اهل اللعان بغير ان القذف بازنا لا ينفك عن موجب قد خرج
عن ان يكون موجبا للعقوبة العاقبة فكان موجبا للحق **قوله** فلا حد عليه لانه

انما هو من

وقد علمت مني الثقيلين رسم بقوله البينة الشهادة وعدم احصائها وانما
لم يحرر من عليه واحاب **قوله** صورته انما يقال هو اولادها وانما اسد بالزوج
لانه هو الذي قرنا على ان اللعان شهادت مؤكدة باليمين والطالب بها هو
قوله ثم يرق العاصي بغير ان يقع الفرقة بعد التلاع قبل تزويجه وقاية نظره
اذا مات بعد الفراغ من التلاع قبل تزويجه احكام حيث نزلنا **قوله** وبما يطلع
بغير ان اللعان طلاق باين عند العظم والربا في رسم قال ابن ذرهم هو حرم مؤنة
قوله فانه كذب نفسه بغير ان ياد الزوج بعد اللعان قبل التزويج او بعد
وكذب نفسه ضد القذف لا قراره بوجوب كذب عليه **قوله** وحل له كذا
هذا عند ما واما عند الشاذ وتزويجهما وانما فليكن با على
الخلاف السابق **قوله** او زنت فثبت قبل هذا القيد انما في لانه قد صدر
منها يسقط احصائها فلا حاجة الى احده بخلاف القذف فانه لا يكون في سوط
الاحصاء بل لا بد من احده عليه لانه لو كان اقيدا حقيقيا لم يكن يقو بالسنة الا
كلها على ما اذا لا عنها قبل الدخول بها او كانت كافرة او امة او صغيرة
او مجنونة فزال ذلك وصارت محصنة لم يدخل بها بعد ما زال حجبها
وقد عاين في بعضها لانها في غير هذه الصور يكون حدها الرجم لانها محصنة
تزوجها بعد احدى واما هذه الصور فلا رجم فيها لقدر شرط وهو الاول والثاني
صفة الاحصاء وحكي عن الفقيه الكلبي رسم انه كان يقول ان هذه الكلمة مأخوذة من
باب التفعيل فليكون زنت ثم يدنو من النسب فينسب غير ان الزنا يكون من قبل
القذف بالزنا فليقتل الاحصاء بدونه كذا في الرجل فلا بد من ذكره في الزنا
ما في التبيين **قوله** ولا لعان بقذف الاخرس سواء كان احرس في جانب او
او القذف امة في جانب فلا لعان في حقه فأي مقام حد القذف وقد لا يكون
غير شبهة واحده بذمها ولانه لا بد ان يأتى بلفظ الشهادة في اللعان حتى لو قال
اخفا مكان الشهد لا يجوز واشارته لا يكون شهادة قطعية واما في جانبها

فلان قد نكح الحرة لا يوجب الحد لاحتمال انها قد نكحت ومنه الدعاء على وجه
الحد **قوله** والقذف لا يقع بغيره اشارة الى ان القذف لا يقع الا بالشرط حتى لو قال لاجنبية انه دخلت
الدار فانت زانية لا يكون قد نكحها وانما كان كذلك لانه القذف مما لا يقع
لاقتضائه الا ابعاده الزمان وجوب الشرط فزنته محال فقول ذلك احصا
لاشياء ما يندرج بالاشبهات كذا في الاكثية **قوله** زناه الزانية ومنه
التعريف **قوله** او الشؤمين يقع المولودين لا يكون بين ولادتهما اقل من الحمل
باب العتق فمن عتق اذ اجتمع العتق والعتق والعتق الاب والام
عتقة لا تستحق الرجال وهو عتق مطلق وهو لا يقدر على اتيانه
الست بلا اعتبار الفقرة بين ان يقوم الله اولاد بين ان يصل الى الشيب
وغيره المبكر او الى بعض النساء وفي بعض ما بين ان يكون له مرض او ضعف في خلقته
او كبر سنية او سحر او غير ذلك فانه كل واحد منهم عتق في حق من لا يصل اليها
المقصود في حقها قال فانه رجم ان كان الزوج عتقا وامرأة زنتا لم
لها في الفقرة لوجود المانع في ثبوتها **قوله** اجله سنة ابتداء من وقت الخصومة
قوله وفي رواية الحسن في ثبوت الخلاف فيه انه العلاج بما يكون موافقة الايام التي يقع
التفاوت فيها بين التسمية والقرينة وان لم يكن احد من تفسير التسمية والقرينة
المذكورين في هذا الشرح مخالف لما ذكره من التعليل فليست في ثبوتها
كل المدة لانه خلوة العتق بمجة لانه المرأة قد سلمت المبدأ مع وجود الآلة في طليعه
المبدأ وقوله ويجب العدة لتوهم شغل الماء **قوله** حلف بغير النكاح مع مينة
لانه يكره استحسان حق الفقرة حقيقة وان كان مدعيها للموكل صورة لم يثبت
يعرف انها كراوية فلو ايدفع في وجهها صفة بغيره من غير الدجاج
فانه دخل بلا عتق فثبت والافكر **قوله** والقرينة والرقن الا والرقن الثاني
وسكون المرأة المأهولة اما عدة او حكمة مرتفعة او عظم يمنع من سلوك الذكر
في الفرج وامرأة قربانها ذلك الداء والآن لا يمنع المرأة المأهولة والعنف

المشاة النونية

المشاة العتقانية مصدر فوك امرأة رتقا لا يستطاع جماعها لارتقاها
ذلك الموضع اي لا يندوه ليس لها حق الا المبال كذا في الاكثية
باب العدة آية في اللغة عبارة عن الاحصاء يقال عدت الشيء
اخر حصيته وفي الشرح عبارة عن الاستظهار الذي يلزم المرأة عند زوال النكاح
او شبهته وتجب وجوبها نكاح مثلكه بالتبسيم او ما يجزئها من جملته
والموت كذا في التبيين **قوله** المطلق ارجعها كانه او بانها **قوله** في الشرح
وهو الفرقه بلا طلاق ولم يعد الشرح جبارا لعتق من اشدته مساحي ولم
يزك احد من العاديين لها وكونها بعد الدخول معتبرة في كل واحد منها كالمطلق
قوله مثل حبس كسحا او فتح البيا جمع حبسة واما وجب الثلث
مع ان جرة الرحم تعرف بحبس واحد كالمسيرة لقوله تعالى والمطلقات
يترقبن بانفسهن ثلثة فروع ولعل حكمه ورد والنقض بالثلث رعاية
بحق النكاح وهو ان يستدام ولا يزال والقوة تمنع الزوال فكانت
الاستدانة بعد سبب الزوال قضا لحقة وبيان لحقة كذا فيهم من
تعريف الكفاية وأوضح منه انه احببته الاولى لعرف الفراغ بها الثانية
لحقة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا في المعراجية نظام المبسوط
وقد ذكره الاكبرم ايضا في شرح قول الهداية واذا وطئت كما اذا
رقت من زنتها الى زوجها زفا وزفا ما ارفسما وعروس **قوله**
العدة بشبهة كالنكاح الموقت او غير شئ **قوله** فالعدة فيها
لانها للعرف عن براءة الرحم لا لعتق اصح النكاح لانه لا حق للنفس
وما فيه شبهة وحجب هو المعروف **قوله** عطف على قوله للمطلق فثبت
تختلف لانه معناه حركة حبس الموت كذا وليس الامر كذلك
بل عدة احواله التي توفر عنها زوجها مطلقا سواء كانت حابسة او
مسلة او كناية تحت اسم صغيرة او كبيرة قبل الدخول بعده اربعة اشهر

وعشر لعموم قوله تعالى والذين يوفونكم منكم الآية فليست كل قول هو شرا
وحسنه اقيم ولا فرق في جميع ذلك بين القنة والمدة وام الولد و
المكاتبه ومعقنه البعض عند ابي حنيفة رجم توجوه الرق في الكفر كذا
في التبيين قال الزاهد رجم بعينه شهور العدة في الطلاق والوفات
بالامه اذا اتفق ابتداء في العدة والافنا لا يام عند الاظم رجم
وفي احدى الروايتين عن النضر رجم قوله فقبل انقضائها رأت الدم
فقبل عليه انه هذا الشر لا يطابق المشرع لانه الظاهر من قول الحق بعد
الشهر بعد انقضائها كاي ساعده عبارة اكثر المعبرات وتخرج قولنا
اشارع الفاضل قد قصد بهذا الاسلوب الحكم الروعي المقتضى على
على ان الختار عنده هو ما اتفق به صدر الشهد كما نقله صاحب الكفاية
عن المحيط حيث قال وبشر بطلان الاعتدال بالاشهر ان كانت رأت
الدم قبل الاعتدال ولا يفتي بطلان ان كانت رأت بعد تمام الاعتدال
بها وقد يفتي عنه قولنا شارح في قولنا ببحيض وتجارنا اذا
رأت الرقوله وبعده لافلتا مل قوله بعد ما حكم بابا سها وكانت ابنة
سبعين سنة او نحوها قوله فيجب حصة رابعة اما ان وطئت قبل ان
تخضر فالعدان تنقضان بحيض ثلث بعده فيفوت عرسه حيفر
قوله او عنه اتي غم الوطء على ترك وطئها وانغم امر باطن لا طلع عليه
وله دليل وهو الاحتمال بذلك بان يقول تركت وطئها او ما ينبد
معناه فيقام مقامه وبارك الله عليه قوله طلقها في اوقات غما زوجها
الذي قوله ذلك في الموضوعين اشارة الى وجوب العدة قوله مسئلة
الاستام فزيد ذكر ليا حسن حالاتها وليس بشرط لانه الذميه او
الاستامه ايضا كذلك وتجدد اصل الحد المنع يقال احدث المرأة
احدا وامسقت نفسها وحدها او ايضا بعنا كذا ما استعملناه في ترك النية

ليس المعصاة

المعصاة اه قوله حرة او لا لانه الامة ايضا فاطبة بحقوق الشرح اذا
لم يكن فيه ابطال حق المولى فخذ زوجها بخلاف خروج لانها لمسقت عنه
ليطرح حق المولى في الاستحرام وحقه مقدم على حق امه تعالى حجة وام
الولد والمدة والمكاتبه ومعقنه البعض كالفنة عند الاظم كذا في
في التبيين قوله وعند الشافعي رجم لاحد واحد او آله انه لا يجب الا
الظهار للناسف على فوات زوج وفي بعد ما اتمت بانيه وهذا قد اود
حسما بالابانة فلما نسف على فوته وكان من البني عم المعنة عمه ان طفت
بالخنا غير فاصل بين معنة الوفاة وغيره قوله ارادوا ان ينقض المولى ام
لا تنقض فوات نكاح عنها وانما نسف على فواتها والاصل هو
الابانة في الزينة كاستيانتها قال آله تعالى من زينة امه الى الصالح
قوله ولا يحط بغيره من طيب المرأة في النكاح خطبة بكسر الحاء لا من خطب على
المسبة خطبة بضم الحاء كذا فيهم من لفظ جوه قوله لا تنقضها وتوابعها
بدل على شرم بذكره او من ان يقول لها اكتب طليقة والكتب الصالح في
عرض ان تزوج وتزدك من الكلمات الدالة على ارادة التزوج بها
ولا يجوز التضييق مثل ان يقول ان اريد ان املكك هذا معنة الوفاة
واما معنة الطلاق فلا يجوز فيها التعريض سواء كان رجعا او ابنا
قوله من بيتها الركن الذي يضاف اليها حال وقوع الطلاق ملكا لها
او عارية او اجارة فلو ادرت سبالة عليها من مال زوجها او الا انه
يخرج اشارة لانه يصيرها مآثر الميت لا يقيها واخراجها الورثة
من نصيبهم انتقلت لانه هذا انتقال بعدد والعباءة يوزن فيها الا فدا قوله
ولو ابانها وانما حق بابا ينة لانه في الرجعي لا يجوز التفصيل الذي ذكره
بل لا يجوز الفارقة بينهما اصلا فاتبعت زوجها وسارت معه فصار
لا ينفك النكاح منعقد بعد ولو كان ملكا فمكاتبه سفره فمكاتبه

من جانب مصر ومقصد ما خبرت قوله وانما في موضع الاقامة وهذا الاول من
قولهم وانما كانت في مصر لانه الغرض من جميع الاحكام اذا تيسر الاقامة
لها قوله وفيها حاشية الفقرة اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره انما يخرج
العقود في منزلها واجب ويخرج منه من غير ان يجمع فلم يجمع في نفسه
مخرج مباح وتوزع جواب انه وجوب التبع وجوه الخوف في حاشية
بالحاشية العاشرة واوقات الوصفة والامر انما عرضت لها عارضة
كخوف تلف النفس والمال وعدم التمكن على كراهية البيت وحق ما يجوز لها
مخرج وقاما فانما ذكر ما في الفقرة ووحشة الفقرة والوحدة ليس ارضا
من هذه المذكورات فيكون معدومة الخوف فيجاء لها قوله على السبيل
فكانت اشارة الى قوله فان لم يكن بينها وبين مصر بالذرة **باب**
النسب والحضانة مع النسب في غير البنية وانما الحضانة في غير النكاح
الامانة وبالصادق العجوة من بعض وهو ما دون الاصل الى الكسح مبار
حصنت المرأة ولولم وحاشية بعضها اذا تم كل واحد منها لكل واحد منها
اي نفسها تحت جناحها فكانت المرأة للولد بعينه ارجبه **قوله** لانه نسبه يكون
الولد اباه وهو الاحتفال والقول في حادث **قوله** وهو بالان لا ثبت
النسب منه تحقق الوطء منه حكم فاما المهر به **قوله** لانه لا يبعد قولنا
توزع لتعجيل المسئلة مخرج يدفع عنها الاعراض الواردة في هذا المقام
انه في النكاح لا يقتضيه الوطء الاطلاق لانه اذا تزوج وقع الطاهر
قبل الوطء بلا حيلة وبنها لا ثبت النسب كانه العتق وجب ان لا
نسبه منه كما هو القياس والقول القديم لم يذهب زفره وتفرع
جواب على ما في العناية انه التصور ثابت في كل مكانه من وجهها وهو
على بطنها بجانها والانس سمعوا كلامها فيكون الاثر اذ وافق تمام الشك
معارف الطلاق لانه لا يقع الا بعد تمام الشرط وانما لطف وزوال الفرس

طالع فيكون

حكم الطلاق فيكون العلوق حاصل قبل زوال الفرس موزة فيثبت
النسب اذا حانت به ستة اشهر من غير زيادة ولا نقصان اما اذا ولد
لاقرضا فلا يثبت النسب لانه علوقه كان باقيا على النكاح قبل ثبوت الفرس
فلا يكون منه وكذلك انه ولدت لانه فزا لانه حين طلفت حكمنا بانه
لا عدة لها لانه مطلقه قبل الدخول وخلوة ولم يتبين بطلان هذا الحكم
بوجود الولد لاحماله على من زوج آخر بخلاف ما اذا حانت به تمام ستة
اشهر موزة التزوج فقد حانت بالولد لاقرضا ستة اشهر موزة
الطلاق فيثبت بقيام الولد والبلوغ وقت الطلاق فتبعد ذلك
اياه يكون منه اقرضا فثبت العلوق منه احيا طالام النسب او كونه
بذاته علوق قبل النكاح من زوج آخر وذلك الزوج ليس معلوم كانه
اضاعة الولد بطلان النكاح احراز الطلاق الواقع في حيث الرضا
واحالة الولد الى اجد الاوقات وذلك لا يجوز فثبت منه كذا في العناية
قوله على انه الزوج انه علم اشارة الى جواب اخذ ذكره صاحب الكافي والاشارة
حاصل انه النسب ثابت بالاحمال لانه قيام النكاح في كل العلوق منه قائم
معام الوطء في ثبوت النسب اذ النسب مما يحاط به اثنائه وقد قال
الولد للفارس الرضا حب الفرس والعقد فيكون الوطء زمانه
التزوج باقيا حكما وان لم يوجد حقيقة والعبرة للفارس الحمل لوجود الماء
لا الماء **قوله** على ما سبناه حواله على مسئلة ستذكرها بقوله ومعددة اخرى
بعض العدة **قوله** لانه الحمل على انه الوطء فيقع البينة وعدم الرجعة
في الاقر اخر عليه بانه ينبغي ان يعبر راجعا لانه الوطء حلالا من قبل
العلوق الى اوتى الاوقات وتمر العدة فيثبت به الرجعة واجيب عن
بانه في ذلك حمل امره على خلاف السنة لانه يعبر راجعا لها بوطء بدونه
الاشارة في العلوق الى ما قبل الطلاق موصاله في اللغة المذكورة **قوله**

فنثبت الرجعة لانه العلوق بعد الطلاق لانه الولد لا يفرغ بطنه انه اكثر
 من سنتين وانظروا منه والآن لم يضيع الولد في اهل على هذا اصطلاح
 لما قلناه ومسوده من البيت وتوالف قطع والكراد بها هنا امرأة مطلقة
 طلاقا باينا او طلاقا لمحقق مع الاطلاق من زوجها قوله لا من سنتين لانه
 ان يكون الولد قابلا وقت الطلاق فلا يفرغ بطنه والفرش قبل العلوق فنثبت
 النسب احبنا حال الزمان ثم المعتبر خروج الاكثر باقل من سنتين وهو
 خروج الصدران خرج مستقيما وان كان منكوسا فستره وهو المعتبر في القضاء
 العدة وفي حق الارث اذ امانت قبل ان يخرج كلفه قوله ولما لا فانه
 اجل فحدث بعد الطلاق والآن زاد اكثر مدة الحمل من سنتين وهو خلاف
 المشروع فلا يمكن ان يكون الولد منه لانه وطها حرام لا يوجب ثبوت
 النسب في امره شبهة شبهة الوطء وشبهة العلوق على تقدير تحققه
 العقدة البعوض الذي هو شرط امكانه العلوق قوله فانه سبعة وعشرون
 ولم يقل سبعة وعشرين فربما جازا في امره الولد لا من سنتين
 العدة كاتساع اللفظ وخرج به الانفاذ ثم حيث شرح قول الهداية ان
 سنتين ما قبل سنتين قوله من وقت الاقرار قبل وقوعه في اكثر النسخ لفظ
 الطلاق بدل الاقرار وانظروا في المواضع للتعليل هو نسخة الاقرار لا الطلاق
 لانه اذا وقعت الولادة لصف سنة بعد الطلاق يحصل بطلان
 الاقرار في العدة كما يحصل في صورة الاقل لاكثر كما في علة ظهور كثرها
 ببقاين حيث اقرت بالانقضاء ورحمها شورا بالما اقول لا يوجب الاقرار
 قول صاحب الكافي وانه ولدت سنة اشهر من وقت اقرارها لم يثبت
 النسب عندنا قوله بشمل كل معدة سواء كانت من موت او طلاق
 رجعي او باين بالاشهاد والحقين والمعدة صغيرة او كبيرة فيه بحث
 لانه ذكره في كتابه في الآيسة لواقرت بالانقضاء عدتها ثم جابت بولد

لا من سنتين

لاقل من سنتين ثبت نسب ولد ما لم يشمل في اللفظ كل المعدات
 الا انه يقال انه الآيسة مستثناة من هذه الكلية مشمولها بالنظر الى ما عداها
 رتبة ما في شرح الاكل فكل ما في خانة قوله ومعدة طهارة اقول لما فرغ من
 انواع المدد التي يمكن ان يثبت فيها النسب شرح في بيان شرط ثبوت
 النسب وانه هنا اربعة ظهور اجمل واقرار الزوج وثبوت الولادة
 بالحجة الساتة واقرار الورثة بالولادة قوله بانه دخلت المرأة واما صورها
 بهذه الصورة وفالما يسمى بور وعلم قوله او شهد على الولادة رجلا
 او رجلا وامرأته من العلم بالولادة لا يمكن الا بالنظر الى العورة وهو لا يمكن
 للرجل بل يخل الشهادتهم فانه ينافي لهم الشهادة ما حاسب بما حاصله منع
 حصر طريق العلم في النظر اليها كما نرى قوله وعندهما ثبتت في المسائل
 الثلث لانه الفرش الفرش هو ان تفتق المرأة للولادة بشخص واحد لانه
 المعدة قائم بتمام العدة وقال لا عظم ثم سلمنا انه الفرش قائم بتمامها
 ولكنها ليست بنائية هي لا تها يتغير باقرارها بوضع اهل والمنقضي لا يصلح
 حجة مستحاجة الى اثبات النسب ابتداء بالانقضاء في شرط كما لا يخفى قوله
 ان من وقت النكاح لانه الفرش قائم والعلوق في ملكه منقوض بان تزوجها
 وهو عليها فوافق الاثر في النكاح والنسب بخاطرة اثباته فيثبت قائم
 قلت مثل هذا الاصل موجود في المبسوة اذا ولدت لسنتين او يجوز ان
 وهو عليها فوافق الاثر في الطلاق ومع هذا لا يثبت النسب قلت انما
 يثبت النسب من اهل امر على الصلاح لانه لو لم يثبت النسب لم يكن انما
 يكون الولد من الزنا او من زوج آخر قبل هذا الزوج وكلها في حق امرها على
 الصلاح اما انظرنا في صورة الاقل لاكثر كما في علة ظهور كثرها
 لا يجوز بخلت المبسوة فان ثبت له اذ لم يثبت من الزوج الذي طلقها لو وجد
 لا يبرم حل امرها على اقل من ثمانية نفقة عدتها فيزوج بزوج آخر فليس في حل امرها

على الف ذكره في البيانية **قوله** لا يكون منه لانا بخرم قطعاً انه العلوق
قبل النكاح وبعد النكاح لانه يحل ان يكون من زوج آخر نكاح صحيح او
او بشبهة وكذا الحال لو كان يستلحق لاقول من اربعة اشهر او اشهرين
جلقه لانه لا يثبت بالاجماع الا بعد مضي ثمان وعشرين يوماً كذا في التبيين
قوله لا في السماع وهو كسب السنين الماطة وبالفاء وانما الماطة انما
كذا في الصحيح **قوله** وله ان الولادة اقوالاً او جزاءً ربح دليل الاظم
بحيث يكاد ان يخلو وتفصيله الذي اوردته الاكل من انه دعوا بان يثبت
الطلاق في سنة في ضمن الولادة بشهادتها وانما دعوا بان يثبت في سنة
وحسب ليس من ضرورات الولادة فلا يثبت الا بجملة كاملة ستين
ان دعوى الطلاق لا يمكن ثباته بشهادتها ضمنها لانه الشهادة من ضرورة
في حق الولادة لعدم حضور الرجال عند ما فلا يظفر في حق الطلاق لانه
ينفك عنها ولما قل ان يقول كلامنا في الطلاق للعلوق بالولادة والعلوق
بالشئ لازم من لوازمه والولادة يثبت بشهادتها وانما اذا ثبت
ثبت كجميع لوازمه انتهى **قوله** اكثر مدة الحمل ستين يوماً فانه قد مضى اكثر المدة
على اقلها انما ما ذكره لكونه مختلفاً فيه لانه ستين يوماً عند ايام حنفية ربح
وثلاث سنين عند ليث واربعة سنين عند الشافعي وسبع سنين
عند الزهر ربح وجبه قول الاظم حديث عائشة رضي الله عنها فانها قالت
لا يقع الولد في رحم الام اكثر من ستين يوماً ولو قبله فموت في الرحم انما يقع
ولداً ربح سنين وقد ثبتت سنانه وهو يخلو في محله **قوله** شهادة الغائبة
وغيرها من النكاح معروفة بما قبلت الغائبة المرأة فتقبلها فبانه بائنه اذا
ثبتت الولد فثبتت عند الولادة كذا في الصحيح **قوله** واقولها سنة اشهر لكونها
ومله وفصله ثلثون شهراً وانما فصله في عاين فبقية الحسنة اشهر **قوله**
ومع كبح انه فلقها انما بعد الدخول طلاقاً واحداً او بائناً او رجعياً او طلاقاً

في باب الطلاق

فتد بان يخلو الدخول لانه لو كان قبل الدخول لم يكن له الولد الا ان قد لا يخلو سنة
اشهر منذ طلقها وقتئذ بالواحد لانه لو كان اشهرين حرمت عليه حرة
عديلة يثبت النسب اليه سنتين من وقت الطلاق لانه لو طلقها لاجل السنة
او الالة او امرت حرة عديلة لا يحل وطئها بملك اليهين بام ينزوي بها
اخر كما حرة فانه قبل وجب ان يحل لقوله تعالى ان زواجهم او ما ملكت ايهاهم
فلما لا يحل لقوله تعالى ما نه طلقها فلا يحل له من بعد طلاقها زوجاً غيره والثانية
في الالة كالتأني في حرة والحرتم اوله واولم يحل وطئها بملك اليهين لا ينفك
بالعلوق من اوجب الاوقات لانه في القضاء بالعلوق من اوقاتها فمقتضى
بالتكليف من الوطئ انما هو ففصلنا بالعلوق من بعد الاوقات محلاً لمرها
على الصلاح وهو ما قبل الطلاق وقبل الطلاق كانت مكروهة والمكروهة
او اولوت يثبت النسب بلا دعوى كذا في الكافي **قوله** او لطفل قبل التجهيز
بالطفل يومهم الا حراز عن الكبير ولا فرق بينهما اذا امكن تولد منه في مثلها كذا
ذكر الغلام كذا في سائر الكتب وانما قولهم ان يكون كسنة عدول المقر عنه
نقد الغلام انما هو لفظ الطفل من زيادة مناسبة ثبوت النسب به في الطفل
الطفل ووجه الغلام ومناسبة كونه مرجحاً للصغار المتصلة بالاب والام
ومحالة والعمة الى سبوره في اول بحث احصائه لانه الاجماع في احصائه
انما يتصور في الاطهار ووجه الغلام **قوله** لا ترث ارم الطفل لانه حرة
ان ثبته لها بظاهر الحال يصلح لرفع الرق لا كاستحقاق الارث والحاجة
منها الى استحقاق الارث فلا ينفك به **قوله** واحصائه للام متبداً وجزءه
ارحها ثابت لها **قوله** جارية اسلم اخذ الولد او ابنت اولم تطلب
البيع لاجل جبرها لانه شفعها حاملة على احصائه ولا تصير عنها غالب
الا عجز فلا يقع لاجباب عليها الا الضرورة انتقاء ودرهم حرمة الوفاء
فجبر على احصائه احباً طامعاً بصفية بخلاف الاب جسد يجب على اخذه

اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام لانه يفتقه واجبة عليه كذا في الرزق قوله
 ثم ادعاه الى ان لم يكن له ام بانه مات او تزوج باجنبه فانها كالعدو
 قوله يجب ان يكون الزوج بالزوج بالوجوب منه على حرم العطف على حرم
 وهو غير محرم لانه اذا كان استنبها كما صرح به صاحب النهاية فلا حرم
 على حرمه جازا بل يغلب حرم الام الزوج قوله سقط جرحها اثره الام في
 قوله عم مالم تنزوي ولا تزوج احصائه للنظر للصغير وقد كانت عند
 التفرج لانه زوج الام بوطيه فليسا وينظر اليه نظر المبعوض وقوله ويجرم
 لا تعقبام شفقة نظر الى القرابة القرينة قوله على العالمين اي على كل عالم
 قوله على من ستم وثبتية الشرح في باب الرزق قوله ولا تكن ما جن
 تركوا كانه من العصابات التي هو حرم حرم منها كاتم مسلكا لكونه غير مؤخر
 على نفسه ففعل على العصبية لانه لما جرح هو شخص الذي لا يكون له المبالاة
 في افعاله انها مخالفة للشرع او موافقة له قوله فلما كانت فتى فانه قال
 اذا صار لميزا فخير بين الابوين فسكن عند من خيرا منها وسيتوارثها
 وحجارية وتساوى البقية بميل الى من ساعده على هواه ولا يخار من يتوهم
 باؤديه على خلاف مقتضاه مقدم التحية في امثاله اولاه واهواه قوله وتارة
 اختلاف سبع سنين وعقدية الفتور لانه الاب مأمور بان يامر بالصلوة
 اذا بلغ هذا المبلغ وانما يكون ذلك اذا كان الولد عنده كذا في الرزق قوله
 لف والزمه لاحتمال ان يكون مستهامة قبل البلوغ فيخاف عليها فانها اذا
 كانت مستهامة كانت عرضة لمقتضى الرجال والرجال من الغيرة بالنسبة
 فتميز بين من يملكه من نفسه فلا يستبعد ذلك في حقها
 كذا في الخلاف قوله اي غير الام واجبة توارثا كانت الصغيرة عند
 الاخوات والامهات او الخالات فانها يترك عند من خسرتهما
 على رواية العذر ووجهه شتمه في العين في كل الطعام وتسبب السكس على

رواية العصبية

على رواية الجامع الصغير يرفع الاقرب العصبية من ذكر الحرام
 لانها وانما حاجت الى تعلم آداب الساب بعد كالمطبخ والعسل كثر هذا
 التعليم لانه فيه يستخدام وليس غير الام واجبة ولانه ذلك بذاتية ما
 في الاكلية قوله فقط الرزق للجد والاخت وعبرهما ذلك الا باقرب الام
باب النفقة قوله النفقة وشرقة اما في النفوق الذي هو الهلاك
 او في النفاق بالفتح وهو الرواج وفي النفقة الشرعية ملك الاموال في
 المصارف رواج الاحوال الصالح فالتسبب في غابة الظهور هذا رتبة
 ما في الرزق قوله يجب امر وكسوة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف اي بالوسط وكلمة على للوجوب ولانه النفقة فورا
 الاحتماس فكل من كان في حوزة طلق مفقود بغزة كانت نفقته عليه
 كالقاضي وعامل الصدقات قوله للعوس مطلق يجب وهر كسبه العين
 المعلة امرأة الرجل قوله حتى لو لم توطأ اية لا تبال هذا مفقود بالقرائن
 والرتبة، ونحوها فانه المفقود بالنكاح فابت ولهن النفقة لانهما تقول
 لا يوت عنهن واول الوطى بانه يجامعتن تحنذا او غيره فيخرج من قوله
 لم توطأ بخلاف الصغيرة فانه امر او بها هبت الى التمسك له واعيه لكونها
 غير مستهامة في قالوا لو كانت الصغيرة مستهامة بحيث يمكن جماعها فيها
 ووزن الفرج يجب لا النفقة بذاتية ما في الاكلية والدراية قوله فلم يوجد
 سيم البضع حقيقة وانما بعث الرزق رزقها قوله بخلاف ما اذا
 كان الزوج صغيرا بدأ شروع في بيان الفرج جانب الزوج بعد الفراغ
 من بيان الفرج جانبها ولم يتعرض لذكر الفرج من جانبين بانه كانا صغيرين
 لا يبطعان اجماع فلا تعتبر جانب الصغير وجبت النفقة كما في الكبيرة ولو
 اعتبر جانب الصغير لم يجب كما لو كانت صغيرة والزوج كبير قوله
 وفي الذخيرة لا نفقة لها لانه المنع جاز في جهتها واكثر ما في الباب انه

يجعل المنع من قبله كالمعدم فالمنع من قبلها قائم ومع قيامه لا يستحق النفقة **قوله**
هذا عندنا اراعتنا بحالها مذهب جمهور المحققين واختاره اخصاف وعليه
الفتور وجهه قوله عليه الصلاة والسلام لمنه خذ من مال زوجك
ما يكفيك ووليك بالعرف **قوله** وفي المهر والمهر المهر والمهر المهر
يعني لو كان الزوج موسرا بحيث لا يكفي بنيه اكله وسر السوى والوانه
الاطعمة وانواعها ومهره بحيث لا يكفي بنيه اكله وسر السوى والوانه
انه يطعمها ما ياكله بنفسه والاما كانت المرأة اكل في بيتها لزوجها عليه
ما بين ذلك يطعمها خبز التبر ولو اكلت من الاطعمة ولو كانت موسرا
وهو معسر يعرف لها فوق ما يفيق لو كانت معسرة فتعالم اطعمها خبز
التبر ولو اكلت من الاطعمة ولو كانت معسرة فتعالم اطعمها خبز
عندنا ايضا فكل جواب عرفت في النفقة من اعتبار حالها او حاله فهو
جواب في الكسوة كذا فيهم في الكافة وتوفر بيت ابوها او كانه هذا
وقد منه لقول صاحب الهداية اذا سلمت نفسها في منزل فاختاره
المعق روى رواية السبوط وعليه الفتور وما ذكر في الهداية رواية غير
كذا فيهم من تقرير الهداية **قوله** او منعت في بيت الزوج كانه هذا اشارته
الى استحسان قول يوسف انها اذا سلمت نفسها لم منعت فلها النفقة
لتحقق التسليم وتوفر منعت ثم سلمت لعدم صحة التسليم كما نقل صاحب الهداية
هذا الاستحسان في المشايخ وتلقاه بالعبارة **قوله** لم تزف اتي لم يثبت الى
بيت زوجها وتعلق عند الكره في المغنوبة دفع لاسم بتوم وجربا اذا
عقبت وذهب بها كره لعدم المنع من جبرتها لا يقال لا يفتور الغضب
بالكره فاما مع التقييد به لانا نقول مع الغضب ما ظاهرا من الزوج وتنف
الكره الى ذمها بها اما اختيارها كالا يخفى **قوله** وعليه موسرا لو اكلت
من مقتدر بفساد حرمان الصدقة لا بنصاب وجوب الكسوة **قوله** فاعلم

طبر

يجب على المعسرة نفقة خادوم مائة الذخيرة اخلف مشايخنا انه اتي
خادوم المرأة يستحق النفقة على الزوج منهم بشرط كونه مملوكا لنفسها
ومهم من قال كل من يخدمها حر اكله او مملوكا لها او غيرها يستحق وقفا
سرقند انه المرأة اذا كانت من ثبات الاشراف ولها خدم على الزوج
على نفقة خادومين وغيرهم يوسف انه يجب عليه نفقة كل واحدة اذا كانت
فايعة بنت فابن زنت الى زوجها مع خدم كثير بذات ما في الكفاية
قوله ولا يزوج بينهما عجة لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
فانه يجوز له ان يزوجها من كل مستحب ان ينظر ويهمل الى وقت السبار
وقوله تعالى لا يكلف الله شيئا الا ما ياتى به بعد عسر او ثقل
عليه انه لا يكلف على من لا قدرة له على النفقة والتجرب وارب عليه واذا
لا تكفي ولا وجوب فلا وجه لابطال حقه بتقريب زوجته من غير قصد
بترك الواجب عليه انه لا ضرورة في الكسوة لانه لا يملكها كانت موسرة
اكلت من الهائم رجعت عليها بسبب فرض العائنه وان كانت معسرة
ان كان لها ابن موسر من غير هذا الزوج او اخ لها موسر فتعالم على زوجها
كل يوم من يومها ما يفيق عليها ويرجع به عليه اذا ايسر خبزها
انه امتنع عن الانفاق لانه يخدم قبيل المعروف فيظهر من هذا انه اذا
كان الزوج معسرا او الزوجة معسرة يجب الاوانة لنفقتهما على كل حال
يجب عليه لولا الزوج وعليه لو كان للمعسر اولاد صغار يجب نفقتهم على
من يجب عليه لولاه كالام والاف والتم وكل واحد منهم الرجوع عليه
اذا ايسر كذا فيهم من تقرير الزملي وصاحب الحار في الاختيار **قوله** اي يوم
بالاستقراض عليه وقيل اي يقال لها اشتر الطعام شية على ان يعقنه
الشيء من مال الزوج فانه قبل ما ياتى الا امرها بعد فرض العائنه النفقة
لها على الزوج مع بوث حق الرجوع بها عليه بسبب فرضه سواء كانت

من مال نفسها أو استأنت بغير القاضى أو بغير إرادة فلان فابدها أنها لو استأنت
بعد التوفيق بدونه أمر القاضى لا يمكن لها إحالة الدائرة على الزوج ولا يجوز
رجوعه عليه بل إرضاءه بخلاف ما إذا كانت بغيره فأنه يجوز كل ما قاله
وأما ما لا يشاهد من الضرورة في التوفيق فيكون لما وجدوه من إرضاء
بحيث لا مجال للمعاشرة بدونه أصلاً قوله شافى المذهب يعرف بينهما ثم
أنه العجب وإن لم يوجب التوفيق عندنا لكنه كوفى القاضى من التوفيق لا
قال الأسر وشافى ثم إذا ثبت الخبر بالشهود فأنه كان القاضى شافى المذهب
وفوق بينهما فقد قضاه وإن كان حقيقياً لا ينبغي له أن يقضى بخلاف مذهبه
إلا إذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك فإنه قضى في الفارسية غير
اجتهاداً وفيه آفة حنفية روم في جواز قضائه روايتاً وإن لم يقضى ولكن أمر
شافى المذهب ليقضى بينهما في هذه الحالة فقهه بالتوفيق فينفذ إذا
لم يثبت الأمر والمأمور به كلياً إذا كان الزوج حاضراً وأما إذا كان
غائباً ونفت المرأة إلى القاضى وأقامت البينة أن زوجها الغائب
عاجز عن النفقة وطلبت منه أن يعرف بينهما فإنه كان حقيقياً فقد ذكرنا حكمه
أنفاً وإن كان شافياً ففوق ما لا يشايخ سرقند فقد جاز تفرقه لأنه
فقضى في فصلين مجتهد فيهما في التوفيق بالعرف عن النفقة وفي القضاء على القاضى
وقال صاحب الذخيرة البيع أنه لا يبيع لآلته البع لا يعرف حاله الغيبة لم يجر
أنه يكون قادراً فيكون هذا بترك الاتفاق لا البع عنه فإنه رفع هذا القضاء
إلى قاضٍ آخر فاجاز قضاءه فالبيع أنه لا ينفذ لأنه هذا القضاء ليس
مفضل مجتهد فيه أو الجرم مثبت كذا في باب في قوام الدين الاتفاق والعناية
قوله ثم نفقة سارة يعني إذا قضى القاضى على الزوج نفقة الأخت
ثم أسره فحاصلة نفقة السار وكذا الحال في عكسه وكان في هذه
المسئلة بناء على ظاهر الرواية في اعتبار حال الزوج في الاعتبار وليس

فلان لا تشم

مخالفاً لما تقدم من اعتبار حالها إشارة إلى الروايتين في الموضوع **قوله**
وتسقط نفقة مدة معتلة لانه النفقة صلة وليست بعوض عندنا لانه
المرد عوض عن الملك ولا يبيع العوض ما يعوض واحد فلا يبيع الواجب
وبها ما بقضاء كالمدة لا يوجب للملك إلا يؤكدهم القرض والصلح بمنزلة
العقضاء لانه ولا ينفذ عليه نفسه أو غيره من ولاية القاضى كذا في الهداية **قوله** إلا
إذا استأنت بغير خاس يفي أنها لا تسقط لانه ولا ينفذ عنه فاستأنتها
بغيره كما استأنت الزوج والمزوج باستأنته لا يسقط بالموت فكذا باستأنتها
بغير القاضى كذا في الزمعي **قوله** كسنة أشهر مسلكاً في تخصيص المسائل ما فوق الشهر
يجوز أن يكون مستغنى عن الإشارة إلى ما رواه صاحب الهداية في جزم فأنها
إذا انقضت نفقة الشهر وما دونه لا يترجع منها شيئاً لأنه تسببه فصار
في حكم الحال ويؤيد ذلك الإشارة قول صاحب الكافي بعد نقل رواية في
وإن كان أكثر من الشهر فعلى ما بيننا من الاختلاف **قوله** كذا في الهداية ولقد لو ملك
من غير استهلاك لاستدرك شيئاً منها بالاجماع كذا في الهداية **قوله** ونفقة حصة
أشهر تستدرك وإن كانت قائمة وبستر ودفناتها إن كانت مستهلكة وعلى هذا
الاختلاف فيجوز الكسوة **قوله** وهو مقنن والتشريع عالم أنه عليه دين النفقة
أقول وأما نفقة هذا الشارح بذكر دينه القيد في تقرير هذه المسئلة
لأنه لو انتفى واحد منهما لم يكن حكم المسئلة كذلك **قوله** يباع مرة أخرى
حتى لو اجتمع عليه نفقة آخر بعد إوائه الألف بالبيع مرتين يبيع ثالثاً
ثم رابعاً وخامساً إلى ما لا يتناهى كذا في الزمعي **قوله** لا يباع مرة أخرى
ليس في الدينونة ما يباع فيه مراراً إلا دين النفقة وعجزه عن الدينونة يباع
فيه مرة فأنه أوفى الغنى، وإنما لا يطالب به بعد حوته والقوى أنه دين
النفقة تجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حاداً ما بعد البيع ولا كذلك سائر
الديون كذا في الشيباني **قوله** وسيت موزاة أقول هذا شروع منه في بيان

معذور الكفاية لها في السكنى بعد فراغ من بيان اصل وجوبه بعد بيان النفقة
 يقع تواسكها في بيت مفرد موصوف بهذه الاوصاف ليس لها ان يطلب
 منه بيتا آخر طموح المفسود وهو الا انه على متاعها وتكفيها في المعاشرة الزوجية
 ولا استماع قوله هو الصحيح اخر ازعم قوله في معاذلة قال لا يمنع المحارم
 من الزيادة في كل شدة في اقرب الى كل واحد من المذكورين عنده او علم القاضي
 ذلك وانما يرويه قوله فقط اقوال الظاهر انه هذا الاخر ازعم من النفقة
 في مال الغائب من خلاف حقهم كالعوض والعقار وكل ما يجوز عند من يكون
 حائضا به وبين الاخر ازعم من نفقاته غير هؤلاء المذكورين في المحارم كالزوجة
 والاخرات والاعمام والعمات فلا يقضى بنفقة في وجه الفرق ان نفقة
 هؤلاء واجبة قبل نفقات الغائب وانما كان له ان يأخذ فان كان نفقات
 الغائب اعانة لم اما غيرهم من المحارم فنفقة انما يجب بالنفقة لانه في نفقة
 فيه والنفقات على الغائب لا يجوز قوله ان يحتاج الى سعيها ولا يباع مال
 الغائب انما قام في التمسك وتكثير الكل في ذكره في الهداية قوله او علم القاضي
 ذلك انما في النكاح والنسب والمال كذا في الكوجية قوله وكيفية القول
 تقديم التكفل على التخليف في الذكر يوم تقدمها في الوجود ايضا والآله
 بالعكس قال لا تاتى انما يورث الغائب النفقة بشرط ان ينظر للغائب في
 ذلك في ان يجعلها اولام اذا خلقت اعطى بالنفقة واخذ منها كنفيل
 وفي بعض النسخ تقدم التخليف وهو الصحيح قوله انما اخذ منه كنفيل نظر
 الغائب لانه انما يستوفى النفقة او طلقها الزوج وانفقت عدتها
 فخرج الزوج ويقيم البينة على ايمانها وتقضيها فاذا وقع ذلك كان الزوج حرا
 في احد ابتهامات ام المرأة والكفيل قوله على انما في قول من يفرغ من
 البينة من المرأة ويورث نفقة على الغائب كاحد الناس وهو في نفقة
 فيه وقال في الخطب ووارثهم كذا في الكفاية قوله لا باقاة بنية اقول

يعلم القاضي بذلك ولم يكن احد من الودع وعجزه مقرا بما عنده وبالطرح
 فاقالة البينة على النكاح يقع في الصوريين اذا كان ثمة ودبته وتكفي
 الزوجية او اقامتها ليورث القاضي نفقة فيما اذا لم خلف مالا ولم يعلم
 القاضي بالزوجية قوله له حديث فاطمة لم يثبت فان طلقت زوجة مني
 فلم يورثني رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا تزوج مني فانه لا يمنع
 كتاب رتبنا ونسبة بنتا بقوله لا ندر راضد وثبت ام كذبت خففت
 ام نسيت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للطلقت الثلث النفقة والسكنى
 ما دامت في العدة وانما ثبت فاقول به ان زوجها خرج الى يمدد وكل اخاه في
 بيتهم عليها خيرة الشريعة فثبت ذلك ولم يكن زوجها حاضر البينة عليه
 بشئ اخر لانه الغائب على الغائب لا يجوز عندنا كذا في الكفاية قوله ولو لم يورث
 بموصية اقوال لا رتبة انما موطون على معذرة فيكون معناه ولا يجب النفقة
 والسكنى للفقرة او او خلاف ما صرح به في شروع الهداية حيث قيل
 وانما قيد بالنفقة اخر ازعم السكنى لانه واجب لها لانه الفراق في البيت
 سخر عليها فلا يفسد بموصيتها فليست له نفقة وتقبيل ابنة الزوج لا يخرج عن
 الاشارة الى ما صرح به في الهداية من ان المأدب نفقة من الخ جابات
 من المرأة في حال في معراج الداراية فتسبب بقوله قبل المرأة لانها لو جابات
 من قبل الزوج وجبت النفقة بعد الدخول سواء كانت طلاق كالطلاق
 او لمعصية كقبيله بنتها بشوة اشهر قوله الا ان المردة تحبس يومئذ
 ان نفقة المردة انما تسقط اذا خرجت للحبس بسبب العدة وانما اذا
 اعتدت ولم يخرج من بيت الزوج للحبس فلها النفقة وكذا انما استلمت زوجة
 الى بيتها كان لها النفقة لزوال العارض وهو محبس وانما قيد المعذرة
 بالثبوت والاروا بالبيان مطلقا لانه كذا في الزدة والتكليف يفسد النفقة
 في الرجعي لو وقع في نفقة بمعصية منها حال قيام النكاح كما صرح به شروع

الهداية **قوله** ونفقة الطفل فقيل ان تعديده بهما يغيب عموم وجوبها اذا كان
الولد غنيا او كبيرا الا اذا كان الاب موسرا والابن فقيرا كانا في اعيان
الناس من اولاد الاشراف بحيث يجهل العار بكسب او طالب علم لا يفرغ
لذلك لانسقط نفقته عن الاب **قوله** لا يشرك بفتح الراء ثم تاب علم قال الاكل
رم هذا في ظاهر الرواية وقد روي عن ابن حنيفة روى ابن النفقة عن الاب والام
انما يجب ميراثها لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك انما نفقته
الرواية هنا صريح في انها عامة للطفل ايضا وادلت على روى قوله وبه يفتي
اشاره اليها بعد قوله ونفقة البنت اذ يشترط فيها بالالفه بغيره
فوالزيتي وروى الحسن والحشاف ان الولد البالغ يجب نفقته على الاب
انما باعتبار الارث بخلاف الولد الصغير حيث يجب نفقته على الاب
وحده لانه يختص بالولاية في الصغير بخلاف الكبير والظاهر ان نفقة الواجبة
للاولاد مطلقا على الاب خاصة انهم يفتنون **قوله** وليس عليه الا اكره
على الام لارضاع ولها وبزمن ديانة لانه من باب الاستخدام كمنس البيت
والطبخ وغسل الثياب وتجهيزه فانه واجب عليها ديانة ولا يجبر بالتمتع
عليه لانه المستحق عليها بعقد النكاح تسليم النفس للاستمتاع لا غير ذلك التيسير
قوله الا اذا تيسرت فانه يجبر على الارضاع صيانة للبعث عن الضياع **قوله**
عندما قيد بالانحفاة لما فلا يملك الاب المطالبة حقها ونفقة واجبة
عليه فاذا ارضعته مستأجرة الاب عند الام فقد دفعه الوطء واذا احتج
معاذ انهم لم يقرروا **قوله** لكن في رواية لانه النكاح باق في حق بعض الحكماء
كوجوب النفقة والسكنى وقدم جواز دفع الزكاة اليها والشهادة لها
ما دامت معتدة عن طلاق باين او ثلث فلا يبيح استجارتها كانه حال قيام
النكاح كذا في الكفاية **قوله** واما الرواية الاخرى فان الزوج اذ يتخير لها
اخذ الاجرة عليها نظرا لانها لا يجتنبه والى النكاح **قوله** والابن زمانا

النظر والكل

الاعم والاشق وكذا فقير **قوله** لم يكن لها مال في تنكبه لفظ اكمال اشارة الى
عمومه لوقوعه في سياق النفقة سواء كان من جنس النفقة او من غير جنسها
ووزا او عقارا او ثيابا فان في الذخيرة اذا كان للصغير عقارا او ثيابا
اجتبه الى ذلك للنفقة كانه الاب ان يبيع ذلك وينفق عليه لانه
الاصل ونفقة الانسان ان يكون في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا ونفقته
هذه الاصل بوجوب نفقة الزوجة الموصرة على الزوج المعسر مع جوبه
مذكور في شرح الهداية **قوله** وعلى الموسر سائر الفطرة بذا اشارة
منه الى اختيار قول ابو يوسف كاتخرج به الكافي حيث قال والبار
مقدر بالنصاب عند ابو يوسف فمقتضى ملكه غرضه لم يجبر على
نفقة الاقارب وان كان بهما وكسب لانه الفقه مقتدر بالنصاب في
الشرع كمنه المعسر نصاب حوامه اخذ الصدقة وهو ما في درهم اذا كان
فانما في حواجيه الاصلية من اشتراط النماء وهو لانه كصدقة الفطرة **قوله**
هو التي لانه النفقة اشبه بصدقة الفطر لكونه مؤنة من وجبه وصدقة من وجبه
والنفقة مؤنة من وجبه فلما لم يشترط لوجوب صدقة الفطر التي لا تؤنة
لزكاة فلان لا يشترط ههنا مؤنة من وجبه او **قوله** نفقة اصوله
الفقراء وقد ضلت الهداية واكثر المحطات في التعرض الى الولد
الفقر اذا كان قادرا على الكسب بل يجبر على انفاق ابيه الفقير اذا
كان هو ايضا قادرا عليه وقد اختلف الشيوخ فيه فقال السرخسي لم
يجبر الولد على الكسب والنفقة على الاب وقال الحلواني لا يجبر عليه
واعتبره مذور الهم المحم لان من استحقاق النفقة على حاجة وتحرر
مذففة بالقدرة على الكسب والشرع يحتاج الى الفرق بين نفقة
الولد والوالد فانه الولد البالغ اذا كان قادرا على الكسب لا يجب على
الاب نفقته وقرن بينهما بفضلة الوالد على الولد حيث اعبرت حاجته

ضرورة كانت كالنفقة والكسوة او غير ذلك من البهجة فان لم يكن
 استيفاء جارية وانكس فانكس فنفقة عليه ولو شرط ان يخرج من الكس
 لا يستحق نفقة عليه كما شرط في حق الوفاة مع قيام دليل
 المضافة الى الاب ما في الاكلية قوله بالسوية بين الابن والابنت
 اجمع وعليه الفتوى لانه العلة التي هي في شئها واما على رواية الحسن
 في حنفية رحم ان النفقة بينهما للذكر من حفظ الاشياء على قسطنطين
 وعلى قسطنطين نفقة وذكور الا حتم قوله اعمد الارث والارث ان يكون
 محررا كما في العناية قوله اخوات متفرقات بين احد الاب وامه
 ثلثة احكام في ما بينهما لاب وعليها عمنس واثباتها لام وعليها عمنس لان
 النفقة معتبرة بالارث فانتم برثته كذلك بالفرض والرق مع ان
 دينا في ما بين المسلم والذمرا ما بينه وبين الحر فلا نفقة اصلا ولو
 كان مستانسا لانا شيئا على التبر في حق من يات في الدين اما بقوله
 مسئلة الاب الكافر والولد المسلم فباي تزوج ذمرا ونية فولدت
 ولانتم اسلمت فالولد يتبعها في الاسلام ونفقة على الاب او ابنة
 بسم الولد دونها قوله وبيع الاب اة هذا عند الاظم واما عند
 فلا يجوز ذلك قياسا لانه لا ولاية له لا نقطاعها بالبيع وهذا
 خلاف في الاب وبيع حرة لا يجوز اجماعا وفي مال الغائب امانه حاضرة
 من يجب عليه النفقة ليس لاحد من بيتي النفقة بيع العوض والعار
 كذا في الكافة قوله لا عار له ان لم يزل على ان المآثر من الابن
 هو الكسبة لانه الصغير كما يجوز للاب بيع عرضه يجوز له بيع عار له كذا
 عليه كما خرج به في الهداية فاعرض بانه بخالفه ظاهر ما سبكه الشارع
 في تقرير هذه المسئلة حيث قال انما لا يبيع العار الا قوله لمصلحة
 الابن ابعاده والاتفاق به او لئلا يبيع التوفيق على التوفيق بغير الولاية

في الكسوة والولاية

على الكسوة والولاية على الصغير ما في ولاية الاب على الاول نفقة لا نقطاعها
 بالبيع والرشد والهدام يجوز الامام الثاني والعالم الراتب بيع مساعه
 ايضا وجوزته الاظم فقال ان ولاية الاب وان زالت بالبيع لكن
 بقراش ما وهذا يصح منه الاستيفاء وجارية الابن وولاية على الثاني
 كالمه لعدم رشده واجبا له في مال المتصرف والمحافظة والهداية
 الى بيع عارها ايضا لكونه من اثار الولاية التصرفية فاذا كانت النفقات
 بين الولاتين بهذه المنة فلا يتبع احد في احوالهما الا يجوز في الاخر
 فلا في الفة بين الكسامين اصلا في احوال الاطلاع على ما يؤيد هذا الاختراع
 فليس في الكفاية والكافة قوله قالوا اة دليل الاظم ذكره صاحب الهداية
 قلت الكلام في انه لا يبيع العوض واجاب عنه الشيخ الاكلية ما
 حاز سبعة لحفظ حقيقة فنقصه الانفاق لا يتغير ملك حقيقة اذ
 لا يثبت للغيرية في تغيير حقيقة قوله اجاب كسبة الهدية وبيع المقدمة و
 اجاب المصلحة واهل الادب والتفقيس ومنه اجاب به ارفعت
 كذا فيهم في الصحاح قوله ولا الام بيع ماله لفقها فانه قبل هذا خلاف
 لا ذكره القدر في بيع لا يجوز ماعا اجيب عنه اما يجوز ان يكون
 في المسئلة روايتا في رواية القدر بملك الام البيع كالا لانه
 مع الولادة يجمعها واما في استحقاق النفقة على السوء وقدر واية الملك
 كما اخبره الحق وصاحب الهداية واما يجوز ان يكون ماله القدر
 مؤلا بانه الاب هو الذي يبيع فقط كذا لا عادت مستفاد البيع والارث
 اليها معا اضيف البيع جميعا وهو الظاهر في ذات ما في الاكلية قوله
 على سبعة لقوله عم في المال كسب انتم اخوانكم جعلهم اسه فاحتاج اليكم
 ما طموهم ما تظلمون والكسوة ما تلبسون ولا تغربوا عبادا اسه فاحتاج اليكم
 الهداية قوله وانما يجوز ان يكون عسدا رتبيا او جارية لا تزوج مثلها امر

يبيح بذكر الفقه عبد الكاظم او امه اما المذهب واما الولد اذا خرج عن المذهب
المولد لا ينافي عليه لا منساع بيعها عندنا واما ما يوجب الوفاة
فلا يجزئ عليه نفقة فضاة ولو لم يرد يانة فيها بينه وبين امه وعمر الثاني
انه يجزئ فضاة وهو قول الشافعي وقاسه على الرقيق والامع عدم
جبر **كتاب العاق** وهو في اللغة القوة مطلقا تعني الفرج
او اخر يظهر من ذكره وفي الشرح بؤت القوة الشرعية للملك يصير
بما اهل الشهادة والعقضاء والولاية فادرا على التعريف في الاخبار
وعلى دفع تعريف الاعراب عن نفسه بوزن نصف حكم وهو الرق كقوة
الحقيقة التي تحصل في المحل بوزن نصف حقيقة وهو الرق كقوة الكفاية
قوله يصرح لفظه سواء ذكر بهن الالفاظ بصيغة جبر او الوصف او
النداء مثال الاول اعتقك وكجوه والثاني انت معتوق وكجوه والثالث
ما يعتق وكجوه كذا فهم من العانية **قوله** بانية لانه يذن الالفاظ صريحة فيه
لانها مستقلة فيه شرعا وعرفا فاعرف ذلك عن التنبيه والوضع وان
كان في الاحبار فقد جعل انشاء في المنفعة الشرعية للحاجة كافي
الطلاق والبيع وغيرهما ولو قال عسيت به الاخبار بالليل وان جبر
من العمل صدق وبانية لانه يحمله ولا يدين فضاة لانه خلاف الظاهر كذا
في الهداية **قوله** وفي العبد لا يبيع الا اذا اعتق بانية بانه وان
كان بانه نظر الى اشتراكه بين المعاد المعتدة بغيره في كسب العانية
كالكنية لانها من كسب المراد وغيره ولكن بمجونه المعام لا بغيره
فيلزم بالقرائن فلا يحتاج الى العانية **قوله** وكجوه كالكفاية سلفا في
يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا كالكتاب الذي ملكه رجل فقال انه مملوك
ولا يقال انه مرقوق لانه يكون موضوعا انما يعتق في مرقوق الرقود
الملك فليست في غاية البيا **قوله** واراد به الملك فيكون من قبيل ذكر السب

واراد بالبر

وارادة السب **قوله** وخرجت من ملكي لانه يحتمل خروج عن الملك وكيفية
السبيل بالبيع والكتابة كما يحتمل الاعتق فلا بد من النية **قوله** فاطلقك
يعني انه يخرجه عن عقبتها يقع لكونه بمنزلة خلت سبيل المكاتبه الا ان
كيفية السبيل **قوله** وبهذا بين ان يعتق ايضا به واهي صاحب الهداية
اليه **قوله** وثبت على ذلك فاحتمل في توجيهه قال مولانا قوام الدين
الاتفاق انما قال ذلك لانه ان لم يثبت عليه وادعى انه قال ذلك
كرامة وشفقة لصدق ولا يعتق وقيل ان الشايب شرط النسب لكون
الرجوع عنه صحيحا وفيه العتق وقيل هو شرط اتفاق وترك الحق هذا
القيد قرينة الاتفاقية واعلم انه ليس بمقتضى لفظ الانبي فانه الاكل
فيه انهم وصف مملوكه نصفه من يعتق عليه اذا ملكه كالتقاضي المرحمة
للتكامل عتق عليه كتمه بنه او اذا ادعى او امر او عني او حال او جبر
الا في اخر اوافته فانه لا يعتق بهما في ظاهر الرواية فانه الاخوة لا يكون
الا بواسطة الاب والام لانها عصابة غير محبوبة في صلبه رحم
هذه الوسطة غير مذكورة فاذا لم يذكر في الكلام لعدم صحة التحايز تجوز الابوة
والامونة فانهما لا يجانبا في ذكر الوسطة كذا في شرح الاستا والفاصل
وعبر في حقيقة ان الكل سواء في كونه سبيلا للعتق كذا في شرح الوقاية
قوله فيلزم من انه كناية وليس كذلك اعرض عليه بعض شرائع الوقاية
بانه يلزم من انه يكون مطلقا بالصراع كجوه مولانا زينب في انه لا يفرق بينه وبين
بانيه كما لا يفرق بين هذا مولانا وبمولانا فليست **قوله** يثبت نسبة منه
ويكون مالا في النسب لا يثبت معصوما على حال بل يثبت من وقت
العتق فثبت ان ملك ولوه يعتق عليه ولا فرق بين ان يكون
جليبا او مولدا في دار الاسلام لانه محبة دعوة المولى باعتبار الملك
وحاجة المملوك الى النسب قال صاحب الكفاية بعد نقل هذا الكلام العلاء

اتفق قلت قوله جليبا انما يقع اذا كان جليبا غير ثابت النسب في سقط
 رأسه واما اذا كان ثابت النسب في مولده لا يثبت نسبه من المولود انتهى
 قوله ولو كان كناية يحتاج الى التنية قبيل عليه لا يلزم التنية والكنايات
 بعضها يقع في بعضها الحكم بلانية بقرينة المعام كالتسبيح في الطلاق ولا
 في دلالة المعام في هذا البني ومراود المقص بقوله وكنايته ان نورانه اذا
 لم ير المعام عليه لا يقع الا بالنية بقرينة ما سبق في الطلاق يعطى
 بالفاء انت يجوز ان يكون قد وقع توهم كونه قسما جازا الى التنية كالاسئلة في
 لا دفع توهم كونه في امثلة الكنايات كما خرج به في بعض شروح الهداية
 حيث قال ان الكنايات على ثلثة اوجه منها ما يقع بالعنعنة اذا نزلت كالكلمة
 التي ذكرها المقص من قوله كلامك عليك الى قوله وهذا البني ومنها ما يقع
 نوران لم ينزل في قول المولى العبد قد قدرت نفسك عليك او ملك نفسك
 عليك او وهبت نفسك عليك منك او اوصيت نفسك لك او بعنت
 نفسك منك وهذه الالفاظ وان كانت كناية عن العنعنة الا انها لا تلج
 الى التنية لان الكناية انما يحتاج الى التنية اذا كانت كناية عن المعاني ولا يكون
 جميعها في الكناية الى التنية فلهذا الكنايات لا تلج الى الكناية عن العنعنة
 كلتفت غير التنية ومنها ما لا يقع وان نور كالطلاق وكنايته ولا سلطان
 عليك كذا في نواحي الدرر اية قوله لا يبايئني ويا اضر قال في الغاية الا
 اذا نزل في قول كانه في اشارة الى جواب سؤال شافعي في تحقيق مسئلة
 هذا البني حاصلا انه يقال فعلى هذا يجب ان يعنى العبد اذا قيل له يا بنية
 لتعذر العمل بحقيقة وتعين المجاز وحاصل جواب انه وضع النذر
 لاستحضار المناوئ لمطلب اقباله بصورة الاسم في غير قصد المعناه
 فلا يقتصر الى تعبير الكلام بانبات موجبة حقيقة او اشارة بخلاف خبر
 فانه لا تحقق الخبر فلا بد من تعبير بالكنى قبيل فعلى هذا ينبغي ان لا يعنى بمنزلة

يا حقا اشار الى راجع الى جوابه بقوله بخلاف ما قررناه صريح في تحصيله انه
 لفظ محرم موضوع للعنعنة وعلم لاسقاط الرق فيقوم عينه مقام معناه
 فنصار كانه اثبت ذلك المفعول فيه او لا ثم استخف بالبناء آخر لو قصد
 التسبيح فخرج على سانه عيسى في يعنى بخلاف لفظ الابن فانه ليس
 بصريح فيه هذا زيادة ما في النسخ والكفاية قوله ولا سلطان عليك لانه
 عبارة عن اليد يعال الفلاسطة يراودها القدرة انما بنية حيث
 اليد والاستيلاء فحقه في اليد والنية احسن من ازال اليد يعنى فهو
 محقق فلا يعنى فلو قال ذلك وتوهم العنعنة لم يعنى بخلاف ما سبق
 من قوله لا سبيل عليك لانه في مطلقة بسند عن العنعنة لانه المولى على
 مملوكه سبيلا وان كان مكاتباً فهو حيث المطالبة بيد الكناية في قوله
 انت في ذلك بالبراء عنه يعنى هذا زيادة ما في الرقبي والعناية فالكرهى
 في عمر ولم يتفرع في الفرق بينهما قال الرقبي في جوابه والفرق ما بينا اقول
 المراد بقرينة ما بينا هو ما ذكرناه من قولنا لانه عبارة عن البنية قوله وكنايته
 مع تية العنعنة في نوع مسافة لا يفرج جملته كنايات الطلاق انت حرة
 وكونه مع انه يقع به العنعنة وان لم ينو وجوابه انه امثال هذا في حكم الاستثناء
 بناء على ما سبق ذكره في مباحث الفاظ العنعنة وتوطى قوله ولا لزوم على
 العكس اقول لعل صورة العكس ان يبرث رجل موطوءة ابية او ابنة
 فانه مالك لرقبتها مع امتناع التمتع منها هذا امثال زوال ملك النعمة
 ابد قوله وانت مثل هذا لا يعنى به لطلاقه يشير الى انه نور العنعنة اولى
 بنوم يعنى وذكر في المبسوط لم يعنى الا بالنية وفي تغليل صاحب الهداية
 اشارة الى ذلك لانه قال لانه المشى يستعمل للشاركة في بعض المعاني
 عرفا فوقع الشك في حقية ولا شك انه اذا نزل في رتبة زال الشك كذا
 منهم من تفرع الاكل رجاءه قوله بخلاف ما انت الا حكاية الاستثناء من

النفق اثبات على وجه النكاح كذا كلمة الشهادة **قوله** وارحم مريم وصفت
ونفي الرحم المحرم ثم ان يكون في نكاحه ابداء الرحم في الاصل وعلا الو
في بطنه انه سميت القرابة والوصلة من جهة الولاء رعا ومنه وارحم
المحرم هو الذي لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى فالحرم
علازم كذا في ملك زوج ابنة ابيه او بنت عمه واهله رضا على النكاح
لا المحرمية لا تثبت بالقرابة بل بالمصاهرة او بالرضاع ولا بد ان يكون الولاء
مؤثرا في المحرمية لان الشارع اعتبر محرمية هرصة للرم وكذا الرحم محرم
كسائر الاعمام والافعال لا يمتنع لانها بعدت ولم تؤثر في حرمة النكاح
فلم يمتنع بالملك كذا في الكافة والعناية **قوله** وهو من نفس جارية عن مطلق
بجميع ما ذكر من قوله من ملك الاخر **قوله** لا يمتنع بغيره انما اعني اهل خاصة
لم يمتنع اهلها لا اصله لعدم اضافة الاعوان اليها ولا تبعا لافيه من
قلب الموضوع وهو ظاهر كذا فيهم من الكافة اقرض عليه بانه لو لم يمتنع امة
لمحاربينها وهو لا يجوز بخلاف الامة واجيب بانه لا اعني ما في بطنها لم
يجوز على ملكه منه الامة بعد ذلك صارت بمنزلة امته الامة وانما
اعني في الامة شرط فاسد والامة لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع
يعقد بها على ما سيجي **قوله** لا يطعن بالتبعية اذ لا يقال ان هذا مخالف لما
كان سيجي به اول باب يحلف بالعتق حيث قال الامة لو لم يعتق يمتنع
ببنيته الامة ومخالف لظاهر اكثر المعبرات حيث صرح في جميعها ببنيته
عتق اهل عتق امة وانما ولدت بعد عتقها لا طعن بسنة اشهد انما نقول
انه مراد الشارع الفاضل بنظر البنية التي يولد اليها اهلها او الولاء الى موال
الاب كما يقع عنه تعقيب اثبات الاصله بقوله خذوا منكم من الامم ما تشاء
مطلقا لانه لا يشبه على احد من الامم ان هذا الفتن انما عتق ام كل مسلمة
غاية انه الذي يكون مطلقا من الحقوق وقت عتق امة سيجي ان يقال انه

يعني اصلا

يعتق اصله لا يتبعه آتونه تولد بعد عتقها لا قبل من سنة اشهد انما
تولد لهما معا او لاكثر منها فلا وجه لنسبه الاصله اليه ونفي التبعية
عنه لان مبنا على كونه عتق الوجود وقت عتق العتق باصله وهو
لا يمتنع الا في الاقل **قوله** حتى لا يجوز ولاؤه الى موال الاب وقسوة جرة
الولاء انما عتق شخص متزوج باذنه جارية قد اعنتها غيره فولد و
تبعها لامة ودلاؤه لمولاه فاذا اعنت ذلك الشخص عبده جرة
ذلك العبد باعناقه اياه ولا ولد له انفس ثم ان مولاه جرة اذا
مات المعتق ثم مات ولده وتختلف معنى ابيه فولاده له كذا في شرح
الفرافيق للشريف **قوله** وهذا اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهد
بغيره انما عتق اهل بطريق الاصله انما يتصور فيها اذا ولدت لا قبل من
اشهد لان مبنا على عتق وجود اهل وقت الاعناق وهو متنع في
تمامها والكثرة او غير خفي على من له ادنى وقوف على القواعد الشرعية
قوله في الملك والرق وانما اوردها معا بناء على تفاوتها في حيث
الكامل والنقصان فانها كلامان في القتر والملك كامل والرق ناقص
في الكد تروا ان الولد لا يجوز عتقها غير الكفارة والملك رقة كامل
حتى جاز عتقه غير الكفارة وتلك ناقص حتى يخرج من يد المولى ولا بد من عتق
قوله كل ملوك حر كذا في التبيين والعناية **قوله** فقدم انه لا تكرار في عتق
انما عتق اهل عتق الولد لتفاوتها بالاصل والتبعية خرافة الاولى
في الثاني ووجه الاول علم انه لا تكرار في قول المصنف والد له منيع الامة بعد
قوله واهل عتق يعتق امة **قوله** ملك عبدا بالتعارض المان وتخرج جارية
الامة ما يورث منها اخصانة وفيه نظر لان حق اخصانة انما تثبت بعد
الولادة فلا يجوز ان يكون مرجعا لما هو قبله ومنها اسهلاك مائة ما يورثها
لكونه ما يورث موصعه ومنها يمتنع كونه مخلوقا من ماله بخلاف ما في الروج

قوله عن مولانا حر لانه مخلوق من مائه فيبقى عليه آثاره الاصل انه يخلق الولد
من مائه صاحب الماء ولا معارض له في الاله لانه ماء الاله لا يعارض مائه لانه
ما منها مخلوك له فيكونه الخالق له بخلاف الاله الغير لانه ما منها مخلوك يستحق
المعارضه كذا في العناية **باب معتنق البعض** قوله صحيح انزال ملكه في
ذلك البعض ولقد احسن حيث لم يقل عتق ذلك القدر كما في الهداية
لا بهما به بحر في العتق الذي لم يقل احد قوله كذا ابو حنيفة يقول الاعاق انزاله
الملك قال صاحب الميزان المعنى من قول الاعاق يخرجني بسبب ان ذات
القول يخرجني من حكمه وهو من ذلك لانه يخرجني من حاله فانه معني واحد لا يقبل
التجزئة في معنى ذلك انما هو في قول الاعاق وهو زوال الملك بتجزئ
ففيقول بثبوت في النصف ووجه النصف وحاصل الخلاف راجع الى انه
اعاق النصف (ويوجب زوال الرق عن المحل كله ام لا وعنده لا يجيب
بل ينبغي كل المحل رقيقا وكذا زال الملك بعد زوال الرق وثبوت
العتق كجمله اذا زال ملكه عن العبد بخلق الله تعالى لا بفعل العبد وانما
للعبد انزاله ملكه فنب قال شيخنا ساديه في فناء واه وهذا البسط و
التقرير لم يزل الاشتباه اذ يلزم انه يكون معتنق البعض من عند الكل
او العتق لا يتجزأ واجيب بان هذا لما يلزم ان لو كان معتنق البعض
البعض وهو اول المسئلة يقع ان من الاعراض على انه الاعاق اثبات
العتق عند الاعظم ايضا وتيسر كذلك بل هو انزاله الملك عنده وهو
مخبر قطعاً فلذا انزاله كما يفسر عنه ما حرراه مسطوراً وهو شبه ثم قال الشيخ
واتحاصل ان العتق لازم الاعاق فينتهي انه يخرج في الجزاء وعنده
انما اراد انه لازمه عنده ثم اوعد بها فلا يفيد كذا انهم من قوله يعقون
الوقاية وعندهما يوجب زوال الرق عن المحل لانه الرق لا يتجزأ كالعتق
في البيع كما سمعنا انه يكون بعض الشخص ثابته فاما مقتضى بالملكية والهيبة

الشهادة والولاية

الشهادة والولاية والسبب صغائر في الملكية والولاية والشهادة
ولاية الرق عقوبة الكفر ولا يتصور وجوبها على النصف شيئا لانه الرق
لا يتصور في النصف ووجه النصف واخذ الشافعي رحمه بقوله والملك
بقوله لا يعلم رحمه انزاله مائة في العناية والبيان والكافي قوله ارحل كونه
المعتق موصرا للمعتق سائر التفسير وهو انه يملك من المال قدر قيمة نصيب
الاخر لابل الرق وهو ملك النصاب هذا ظاهر الرواية ولم يستثن الكفا
وهو المتروك في عدم وثاب وتحسن قدور استثنائه وتعتبر فيه العبد
في الضمان والسعاية يوم العاق وكذا حال المعتق في باره وعبار
فانه حال المعتق اعتقت وانما معسر وقال السكاك بخلاف نظر البيوم
فقط العتق كما في الاحارة اذا اختلف في انقطاع الماء وجوبه كذا في العناية
وقوله لا اله الا الله يشير الى انه الاختلاف في صفة السبب ان يكون اعاق
احدهما مال واعاق الاخر بدونه لا ينافي بثوت الولاية بينهما **قوله** للمعتق
انه ممنه انه كلمة شرط وظن بالتحقيق ونسبة الفاعل فيه عايد الى المعتق
والمفعول الى المخط او الى الاخر ويجوز فيه التشديد فالتعالج هو الاخر
والمفعول للمعتق كذا في الاول والنسب لعطف رجع عليه كما لا يخفى وانما كونه
انه مصدرية داخله على منية يخفف اليه كما قيل به فقد باء عنه الطبع و
الوضع لا يقال ان عطف قوله ورجع به على منية يوجب تعقيب كونه الولاية
للمعتق بالرجوع وانت تعلم ان الولاية رجع او لا كما تقول الى ادب هذا
العطف وقع نزه كونه الرجوع مانعا لاستقلال الولاية كانه قال ان من
المعتق النصف الاخر كما في الولاية استقلالا وان رجع بهذا النصف
على العبد **قوله** تعين المعتق من جهة بان الضمان بين التعيين **قوله** ولو
شهد آخر معتق الاخر اربعة عاق **قوله** ينبغي انما في حفظها سواء كانا
موسرا او معسرا او مختلفين لا يملك واحد منهما يملك ان صاحبه اعتق

نفسه فكان مكانه في زعمه عند الاصل ثم وقوم عليه الاسترقاق فبعد ذلك
في حق نفسه فتمنع من استرقاقه ويستعيه لانا يتقاضي الاستسقاء كما
كانه او صاوقا لانه المولى اذا كان في قوله اعتق شركه نصيبه يكون
الكتب للمولى واذا كان صادقا يكون مؤثرا في العبد صار مكانا باعتبار
تجزؤ الاعيان عند الاصل فكان الاستسقاء محتملا اخذ بدل الكتاب
ذلك ايضا حائز كذا في العتية وقوله والولا الهما اي عنده لانه واحد
منها ينزل عن نصيب شركي اعماقه وولائه له وعتق نصيب السعابة
وولائه لانه يكون الامر في حقهما على ما رعا قوله فلا شئ له اصلا ولا يمتنع
انه يعرف انه هذا كله بعد ان يخلص كل واحد منهما على دعوى صاحبه لا يفر
واحد منهما يدعي على الآخر الضمان والعتية ما يصح بذكره مستحلف عليه **قوله**
وقد في الولا ان عند الولا للمعتق وكل واحد منهما يزم ان صاحبه
هو المعتق بناء على عدم الجزم عندهما ويتبع كل واحد منهما الولا في نفسه
قوله ولو علق احداهما صورة المسئلة لو قال احد الشركيين انه دخل فلان
عذارة الدار فهو حر وقال الآخر انه لم يدخلها عذارة فهو مرق في العدم يعلم
انه فلان دخل الولا وكل واحد منهما حث صاحب **قوله** لانه القصة عليه
استارة الى ما في بعض الشروح من انه اجماله انما يمنع جواز القضا اذا
تحقق من الحائرين وانما في جانب واحد فلا **قوله** ففحش من الخش
بهم الغاء وسكونه في المصلحة التماز من جهة كذا فيهم من توريدهما
قوله او وصية بانه او رجل لعبد لابل العبد المذكور والشخص اخذت
فقبلاه **قوله** او علق الرجل اجنبيا في قال انه اشترى نصفه فهو حر
ثم اشترى حالف العبد المحلوف عليه مع اخذ نصف لانه اذا الف
بعينه ان اشتراه ثم اشتراه بشركة آخر لا يعتق عليه لانه الشرط كل العبد
ولم يوجد كذا في البداية **قوله** كما لو دناه يتبع بالاتفاق في صورة الارث

والله اعلم

والله يشير المص رحم عبده بقوله وقال في غير الارث قوله ولها عتية
اشترت من مولاه **قوله** فلا يعتق لانه من رضى بالانكاح لا يعتق المفسد وقوله
حيث شاركه اشارة الى دليل رضاه باثنا ونصيبه بغير الشك انه
شراء القرب اعان حتى يخرج به عن الكفارة عندنا والمشاركة في عتية
المعتق رضى به لا محالة وقوله وهو الشراء اربعة العتق هو الشراء فالتكبير
باعتبار الحجة او باول الحجة بالدليل كذا المراد بالعتية عتية العتية لا الشراء
عتية التملك والملك في القرب عتية العتق وانما يضاف عتية العتية اذا
لم تصح العتية للاضافة اليها وبما كذا لانه التملك حكم شرعي ثبت
بعد مباشرة عتية بغير اخباره **قوله** وانما اشترى اية اية بغيره قوله
ثم الاب **قوله** وعندنا لا يجب سابعه صحيح في انه بمنزلة الثاني والاربا
ومنه في السعابة **قوله** احد الشركاء اشعار بوقوع العبد بين ثلثة نفر
وقوله واعتقه آخر الاحسن فاعتقه او ثم اعتقه الآخر ليدل على تقدم التمتع
كأية الهداية والى هذا المعنى اشار الشارح لفظا ومعنى بقوله في احد ما ختمه
قوله وعذرة كالتدبير والكتابة والاستسقاء وترك العبد حاله **قوله** قابل
لا يقال من ملك الى ملك اتروقت التدبير لكونه قناعتا عند ذلك ولا يكف
ذلك الاعيان لانه مدبر عند ذلك **قوله** فيعتق ازال السكت المورثين
قيمة العبد قناتا بانه ذلك اربعة العبد ان كانت سبعة وعشرين دينا
مستلفا فزال السكت بغيره المورث سبعة والله بغيره المعتق ستة وذلك
اربعة المدبر ثمانية العتية لا تسيد كذا الشارح بقوله لانه المنافع ثلثة
انواع فبالثمة سبعة من ثمة فلان الاطراف بالاعيان واقفا
على قيمة المدبر وثلث ثمانية العتية وثلث ثمانية عشر ثمانية عشر ثمة
فيعتق المدبر المعتق ثلث الستة فقط ولا بغيره السعة التي نصيب السكت
مع تلك الستة التي بغيره ايا **قوله** والبيع بغير الاستسقاء بواسطة البيع

وأما جبر صاحب الكافي عن البيع بهذا الصريح بمعنى المنفعة فيه قوله لأنه ملكة
 مقبلة لقوله ولا يضره أنه لا ينفذ قوله وهو ثابت من وجه لأنه من حيث
 أنه يثبت الملك ابتداء عند آراء الفقهاء لم يكن ثابته قبله وفي حيث
 أنه مستند السبب وجوب الفاعل يكون ثابته قبل آراء الفقهاء فيكون
 من وجه دون وجه فبقوله في حق الفقهاء والمهور له دون غيره لما عرفت
 أنه الثابت بالضرورة يتعذر بعده ما كذا في الكفاية **قوله** لمدته العصبية
 لأنه العبد عتق على ملكها بهذا المقدار فإنه قبل لو كان آراء الفقهاء يثبت
 ملك نصيب الآخر كأنه للمعتق ثلث الولاء أيضا لأنه أدنى إلى المدة ثلث
 قيمته مدبر أجيب بأنه ضامن للمعتق إلى المدة ضامن الخلف لا ضامن معاوضة
 لما ذكرنا أنه المدبر غير قابل لمصلحة من ملك فلم يملك المعتق شيئا بمعاوضة ما
 وأما المدبر فقد ملك نصيب الساكنة عند آراء الفقهاء مستند الإقوت
 المدبر على ما قرر فصار كأنه وتبر ثلثيه من الابداء مستند أضيفت له ثلث
 الولاء وللمعتق الثلث لما أنه نصيب الساكنة بعد ما انتقل إلى المدبر
 لا ينتقل إلى المعتق وقوله لأنه ضامن لملك آراء ضامن المدبر ضامن لملك
 لأنه يملك كسبه وحذمته فلا يخلف باليسار والاعار كضمان الاستلزام
 بخلاف الاعاق لأنه ضامن جنابة وهو يخلف باليسار والاعار
 وأما ضامن فوكم ضامن جنابة بخلف باليسار والاعار راقم به
 مطلق ضامن جنابة أو جنابة بالاعاق والآول مردود وبأنه من كسبه
 جرة أشانه مثلا وانصف ملكه ملكه فانه يجب عليه الضمان موصوفاً
 أو موصوفاً أو أشانه محكم وأجيب بأنه المراد به الضمان والحق مدفوع بسببه
 بقوله صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق نصيب الرجل كأنه غنيته فنهى وآراءه
 فقير يبقى العبد في حصة الآخر فلا تقياس عليه غير كونه على خلاف
 التماس كذا في الأكلية **قوله** وما لا منه آية العبد الذر ذر أو ذر

فانه اذا لم يكن

فانه اذا لم يكن الذر ذر فانه ما صار كذا مدبر المدبر وصار ملكا
 شركية بالقيمة ولا يبيع اعاق الآخر لصا وفيه ملك الغير فيمنع لها نصيبها
 والولاء كذا في الهداية والسياسين **قوله** فكانه استولد ما وأجيب
 الاعظم ربه بأنه لما فر ما مومية الولد فمنه اقراره بها الا والآراء يثبت
 امر لازم لا يترد بالرد وحق الرجل اذا اوجب صغيرا حل وكذا بقوله
 ثم اقرار المدبر بيب ذلك الصغير لنفسه لم يبيع لأنه السبب لا يترد بالرد
 فلا يكون انه يجعل المدبر كالمستولد **قوله** غير متقونة عند حبيفة ربه آية وجه
 قوله ربه انه المتقوم بالآخر المستولد والامر المستولد في أم الولد لأنها حرة
 للنبال المستولد ووجه قوله انها مستغنى بها وطنا واجارة واستخدا
 بالاتفاق وكل ما هو كذلك فهو متقوم لأنه حل الوط لا يكون ان الملك
 اليه من عدم ملك **قوله** حر لو كانت ام ولد مشتركة بآية ولدت
 حرة بين رجلين ولد فادعياه فاعطى احداهما اير آخر ما ذكره الشارع
قوله وهو انما اصاب الربع وأما عتق من الثابت بالاجاب الثاني
 ربه لأنه كذا آية انه كان هو الثابت فقط يعتق منه النصف وان كان
 الداخل فقط لا يعتق من النصف منه فينصف من يعتق ربه **قوله** فيعتق
 من خارج اشانه يعتق عند حبيفة وادريس ربهما ربه فانه قبل منعت
 انه يعتق العبد كهم ولا سعاية عليهم اصلا اجازت الورثة اولم يجرؤا
 على انه الاعاق لا يجوز عند ما اجيب بأنه الاعاق عند ما لا يجوز اذا
 صادف محلا معلوما اذا كان بطريق التوزيع والانتقام باعتبار الاول
 فلما لا يثبت بعد الضرورة وما كان كذلك لا يجاوز موصوفاً كذا في الآراء
 والظاهر **قوله** قبل الوطى فانت جارية اعلم انه هذا احكاما ثلث حكم المدبر
 قد فسد الشارع آية وآما حكم الكبريت فلما اخله نصفه والنصف بين
 الحارجه والناينة نصفاً وآما حكم العدة فله كذا آية عدة الوفاة جارية

الاحمال كونها منكوحة ولا يستور عدة الطلاق لعدم الدخول في الكافة
 قوله هذا قول خاص وأما عندنا فلفظ من عدة الدخول الربع كالمصنف
 في عتق المأخوذ الذي يفرق من غير رعاية البيا ان هذا صحيح والذي نقله
 بقوله ومثيل هو الاصح قوله كما تكلم ارحابن تكلم لانه الكاف للمفاجأة كما
 يفسح عنه تقرير الاكل في الفرق بين العتق والطلاق قوله لانه مطلق
 البعض مطلقه كلها لانه الطلاق غير متجزئ اتفاقا قوله فلا بد من حق او عليه
 ما لو قال لا مئة احد عاتين ابتداء وادى ولد شي وماتت احد بهام بتعازير
 محو والاستبداد في حجة اجيب بانه هذا الكلام ليس باقناع بصيغة
 بل هو اخبار ويجوز ان يحتمل هذا المبتدئ وحي فيرجع الى بيان المولى فاما
 الاثنا فلا يفيح الا في حق قوله فباع احد ما قبل الفرض على البيع المساق
 لمحقانه بالبيع فكونه بيا لتعيين العتق في الاخر قوله وسلم قبل التمسك بشرط
 بل ذكره مالك لا طلاق محرم في الاما كذا فهم من تقرير الاكل في لانه الاثنا
 تغليب لقوله وان قال احد كذا قوله مقبولة عندنا في الصورتين فيؤمر
 بانه يقع العتق في احداهما قوله وفي العبد بشرط لانه الاعا والاشات قوة
 الملكية وفيه انتفاء في الرق والملوكية وكل ذلك حق العبد لا الحالة
 فما كان من حقوق العبد لا يقبل الشهادة فيها بدونه العتق قوله فلا بشرط
 الدعوى لانه عتقها من حقوق الشريعة اتفاقا فلذلك يقبل الشهادة فيها
 قوله كانه فيه حريم الفرج كما اذا كانت الالة واحدة لانه هذا العتق يتلخص
 ما هو حرمه اتفاقا في عتق احد الامتين الى قوله عندنا في لانه العتق
 اعم لا يوجب حريم الفرج عندنا لما كتبنا قبيل هذا في حاشية نقلنا من الفكر
 حيث قال لانه الملك قائم اة قوله باب محلف بالعتق وهو لا يحل العتق
 جزاء الشرط قوله عندنا بعد العتق قال في الكو حجة اعني حلفه لا بعده لانه
 قوله كل عتق ما يتناول ملكه زمانه صدور هذا الكلام منه وكذا قوله

على ظاهر

على ظاهره في الاحمال فلا يتناول وارجع صدر الشريعة من عندنا العبد العتق
 وليس بقوله المقصود ببيان من يعنى لبيان زمانه العتق وحيث نقول ان
 في صدر الكلام وعجزه يتقن انه مقتضى الطبع السليم ما رجع اليه من العتق
 فلتبنا قوله لا احالة ومثابه على انه المالك مطلق منصرف الى الكامل
 واحمل ليس كذلك قوله يقتض متبعية الالة لانه لو قال كل ملك
 يتناول الاحمال فيدخل احمل متبا قوله لانه ملك بعده اى بعد الفراق ولا يكون
 مدبر الرق مطلقا حتى يجوز بيعه بعده ولكن هو مدبر مقيد فلو بيع في وقت الموت
 يعنى من الثلث كذا في النهاية قوله فعتق عتق اى في ساعة قبوله وان رد
 او اوعى عن المجلس بالقيام او بالاشتغال بما يعلم به قطع المجلس بكونه
 دينا على فوطه العتق منه وبين الكتابة لانه الكتاب ليس محررا وام عليه
 فلس وبوته انه الكتاب برز الى الرق بالغرو في العتق على ما ذكر
 هو حرم بدونه قوله بخلاف به الكتابة حيث لا يقع به الكفالة لانه ثبت
 مع المنان وهو قيام الرق قوله انه ادى عتق لانه اذ انت صيغة يفتى
 فباعتق عتقة باو الكمال كالتعقيق بساير الشروط وهذا لا يحتاج فيه
 الى قبول العبد ولا يرتد برقه ولو لم انه يبيعه قبل الاداء كما في التعيين بساير
 الشروط قوله لا مكاتب بيع لا ثبت عليه احكام المكاتبين حر لومات وذكر
 وفاقا فاما المولاه ولا يرد عنه ولومات المولى فالعبد رقيق بوث عنه
 مع ما في يد من اكتب به ولو كانت انة فولدت ثم ردت لم يعنى ولها
 ولو حط المال او ابراه المولى لم يعنى ولو كان مكاتب كان الحكم على كل ذكر
 في جميع قوله فانه بصيرة ما دونها وانما صار كذلك لانه رغبة في الكتاب
 بطلبه الاداء منه ومراوده من الغيب في الاكتب التجارة لانه
 من المشروعة عند الاختيار ودون التكدى لانه يدور في الذمات والحسنه
 فكانه اذ نادى لانه كذا في الهداية وتزوجها قوله وبعتة او اذ لا قوله

ابراؤلمسئلة على وجه يتحقق جواب السؤال الذي اراده الاكل حيث
قال فانه قيل قد تقدم انه يصير ما دون ذلك من التجارة فكيف يكون الاداء
مقتضا على مجلس اجيب بانه الاذن يكون في صورة اذا ديت او تم
او ديت فانه الاداء فيها لا يقتصر على مجلس انتهى **قوله** لا يجزى على القبول اقول
المراد بالجيز هنا ما في المعبرات حيث قيل فانه احضر العبد المال اجبره
المولى على نفسه وعق العبد وتنفى الاجبار فيه وفي الشرع وبما اخرج
الكتابة وما اشبهها ان المولى ينزل فائضا بالتخلية برفع المانع بين المالك و
المولى سواء تقيض او لم يقيض وليس المراد بالاجبار ما هو المفهوم منه
عند الناس من الاكراه بالضرر ونحوه **قوله** ورجع المولى اتي رجوع عليه
بالبالف اجزى منها لا خلاف اني اذا كانت مستحقة من جانب المولى فلا تقبل
المقصود بما وانه لانه مقصوده انه كونه على الاكساب ليؤدي كبريه
فيملك المولى لم يكن في ملكه فنبيل ذوا هذا ليس كذلك واما عقبة ههنا
بهذا المال الذي هو المولى فلو وجد شرط محنت كالوعقب مال انسان
واواه **قوله** واعتقه الوارث بغيره في قول شرع الهداية قال المشايخ انما
في قوله انت حر بعد موت علي الف درهم وانه قيل بعد الموت مالم يعق
الوارث او الوصي والقاضي لانه الميت ليس له الا عاق في ذلك الوقت
فالصاحب الهداية هذا صحيح بناء على انه ايجاب مضاف الى ما بعد الموت
والهدية الموجب شرط عند الايجاب وقد عدت بالموت بخلاف التدبير
فانه ايجاب في الحال والالهيته بانه والموت شرط والالهيته ليست شرطا
عنده كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فوجد الشرط وهو مجنون وقد
فرق بين انت حر بعد موت علي الف درهم وسلسلة العتق وبما انت مدبر
علي الف درهم وسلسلة التدبير بوجه آخر وهو انه لالم يعق الا بعد
بعد الموت لم يكن العتق معلقا بمطلق الوقت وقد مر ان لا يعق الا

باعتق الوارث

باعتق الوارث لا يقال العبد الى ملك الوارث قبل القبول كما لو قال
انت حر بعد موت بشه بخلاف التدبير لانه عقبة تعلق بنفس الموت فلا
اعتاق الوارث وانهما سؤال وجواب في العتابة وقد كتبنا ما في الحاشية
لاحيث ان الكسوف المقام ان ذكرناه **قوله** وقيل عن ابي في ساعة لانه الاعتاق
على الشئ يقتضي وجود العتق لا وجود المقتول في الكسوف **قوله** فانه مات
مولاه وكذا الحال لو مات العبد كاقدم من توريه الهداية **قوله** لا يجوز في العتق
بخلاف بدل الخلع فانه اشترط على الغير جائز لانه اشترط العبد على الاجنب
في الاسقاطات جائز وفي الاثبات لا يجوز وتختلف في الاسقاطات في الاثبات
من الاثبات وقد فصلت هذه المسئلة في باب الخلع في الكسوف زبدته
ما ذكرنا الاكل بقوله والفرق ان الاجنب في باب الطلاق كالمرأة في عدم
بثوث شرعها بالطلاق اذا ثبت به سقوط حكم الزوج عنها لا غير فكلما
جائز التزام المرأة بالمال فكذا في الاجنب بخلاف العتاق فانه يثبت للعبد
بالاعتاق قوة حكمية لم يكن له قبل ذلك فكلما كان في معاملة ذلك ليس
الاجنب كالعبد حيث لا يثبت له به شرعا فكلما اشترط العبد عليه
كاشترط التدبير على غير المشتري فلا يجوز انته **قوله** بطريق الاقتصاء فكلما
قال الامر لانه ان كان لك الى الآن ملكك بالالف واعتقها عتق وقصد
الامر لانه ثبت العتق امر الامر وقال اعتقت عنك وقد خرج كلامه جوابا
لكلام الامر من اراد الكشف فليطالع قبيل باب نكاح امر الشريك في البيت
وانهما شبهة ما في ما مضى من كون ما في مشروع الهداية فكتبنا ما في حاشية
هذه الرسالة هربا عن التطويل في الكلام والاضيق **باب التدبير**
الاستنباط التدبير في اللغة النظر الى عاقبة الامر فكلما المولى نظر الى عاقبة
امره وامر عاقبة فخرج عبده من الرقية الى الحرية بعد وفاء الشفعة او
اجاب العتق احاصل بعد موت الانثى بالفاظ تدل عليه من كتاب او غيره

قوله فيجوز انتقال ملك بغير ان يحل عندنا انه لا يجوز اذ اخرج عن ملكه الا ان
الحرية كالتامة والكتابة وعند الشافعي روي بغير بيعه وابنه ونحوهما انه لا يبيح
تقليق العتق بالشرط فلا يمنع به البيع والهبة كما في سائر المقتضيات
من قول الدار قطني رأس الشئ وغيرهما وكذا في المدة المعتبرة فان ذلك
جائز فيه بخلاف قولنا في عدم المدة لا يبيع ولا يهب ولا يورث
وهو حرم الثلث فلا بد من سبب حرية وبسببها لا يجوز ابطاله وفي
البيع والهبة والصدقة والاداء ذلك واما جواز الاستخدام وغيره
فلا بد من سبب حرية في الحال بل ثبت استحقاق الحرية فكان ملكه
فيه ثابتا ولذا لو قال كل ملك له فهو حر فيه المدة حكم المدة بحكم
الالة في انه لا يثبت النسبة منها بدون دعوة المولى كدعوة العتابة في اثناء
باب الاستيلاء **قوله** عتق من ثلث ماله ارحى ما ان جرح منه وسى في ثلثه
وانما عتبه الثلث لعموله وم هو حرم الثلث كما في قوله في التدبير وصية
وكل وصية بغير الثلث **قوله** انه استوفى دينه لانه الدين مقدم على
الوصية **قوله** وبيع انه قال شروع في المدة المعتبرة **قوله** كعتق التدبير
لا يحال المتبادر من هذا التشبيه انه يقوم كل منهما من جنس واحد كاستيلائها
مع انه المآل بالقيمة في المدة المطلق القيمة بدرا كما تخرج به في مخانية والخدمة
وقد المقتضى القيمة فاقار فانه لو كان التدبير معتبرا بغيره فاما يكون
عمقه كعتقه مطلقا لانا نقول لا يلزم في تشبيه احد الشئيين بالآخر
ليكونا مثلهما بل من جميع الوجوه فالتشبيه بهما في كونهما معا مقبوضين
من الثلث واعتبار القيمة امر وراه غير منظور اليه بهما **قوله** وانه ولد
شروع في بيان طلب الولد عقيب التدبير لما سببه بهما من حيث انه لكل
واحد في التدبير وام الولد من الحرية لاحقة **قوله** او من زوج فلها اقوال
اراد به ادراج مسئلة ذكرت في المعبر آراء واعيان في قضية حيث

في الدواة

قبل في الهداية وغيره بعيد هذا وقيل استولاه غيره بملكه صارت
ام ولده شرعا لانها كانت ام ولده من قبيل حقيقة يقول استولاه او
في ملك الغير بملك ثم اشترى مع الولد او بغير الولد صارت ام ولده عندنا
وعند الشافعي لا يصير ام ولده لانها علفت برقيق ومن علفت برقيق
لا يصير ام ولده من علفت منه لانه امومية الولد باعتبار علوق الولد
لانه جزء الام في حالة العلوق وبهذا لا يخالف الكل وفي صورة الشروع
كذلك لانه الام رقيقة لمولاه في ملك حاله فلو انفق الولد حرا كان حرا
مخالفا للكل وتناهى سبب الاستيلاء وهو بجزئية اتمامه ببيع الوالد
وبجزئية اتمامه ببيع سبب الاستيلاء وبهذا سببه الولد الى كل منهما كما وقد ثبت النسب
بالفكاح فيثبت بجزئية هذه الوسيلة واذا ثبت بجزئية ثبت امومية
الولد بذريعة ما في الغاية والعتابة وسبب في بعض تفصيل هذه المسئلة
في باب دعوة النسب في شرح قول الحق وهو ام ولده كما حلف طالع ثم
قوله كالمدة برة فلا يجوز نقلها من ملك الملك كقوله عم لا ولدت ما روي
من رسول الله وم وقيل له عم لا تعتقها اعتقها ولدا اجبر على اعتاقها فيثبت
بعض مواجبه وحرمة البيع لانه احدث وان دل على تجزئة الحرية كما عارضه
ما روي عنه عاكس روى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رجل ولدت منه
منه فاني معتقة عمو برة ففعلنا بهما جميعا ونفينا البيع بجزئية الاول
والثاني بالحدث الثاني لا يقال عليه البيع معلومة فيها ببيان فلا يرتفع الا
ببيان مثله وجزء الواحد لا يوجب فيثبت انه يجوز بيعها ولا يعتق بموت
المولى كما اخبره بشر المربي وادوا الاصفهاني ومما روي في محاب
الطواهر وهو قول علي بن ابي حمزة عن حماد بن عيسى عن الثقلين في الكفاية لانا نقول
الاحاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد اتفقوا فيها الاجماع الا ان
فرضتها ولانه بجزئية قد حصلت بين الواطى والموطاة بواسطة الولد

فانه لا يثبت الا بغيره لا يمكن التمييز بينهما على ما عرف في حصة المصاهرة
 ومنع بيعها وبناتها لانه البيع جواز وانه حرام قال قاضي خازن في فصل
 الاستبراء ومن كتاب النكاح في فتاوه اذا اراد الرجل ان يطأ حابره و
 لا يبيع ام ولده لو ولدت فانه يبيعها من ولده الصغير ثم يزوجها انما
 ويجوز للولاء وطنا واستخدامها واجارتها ونزولها قبل ان تستهنا فانه
 قيل شغل الرحم بانه محقق واحتمال يمنع جواز النكاح كانه المعتدة اجبت
 محليته جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطء وقد وقع الشك في زوالها
 فلا يرتفع به بخلاف النكاح فانه المنكوحه خرجت من محليته نكاح الغير فلا يورث
 اليها الا بعد الفراغ حقيقة وذلك بعد العدة **قوله** لا بدعوة ستيها و
 الاعراف بالوطء غير مبروم لانه وطء الامة يقصد به قضاء الشهوة و
 الولد لوجود المانع وهو سقوط النكاح عنده ونقص القيمة عندها
 او عدم نجابة اولاد الامة عندهم فلا بد من الدعوة قال في الهداية وشروها
 عدم بقاء نسبة الولد بدونه فيكون حكم قضاء العاقبة واما فيما بينه وبين
 اسه فاما الاعراف به والدعوى ان وطئا وحققتهما ولم يورثا فلا يرث
 بالتحصيل هو ان يجعلها مما يوجب ربه انما كان في العاقبة **قوله** ينبغي
 بغيره اتمتع غير لجان ما لم يقض العاقبة به او لم يتطاول المدة فاما بعد قضاء
 العاقبة فله من وجه لا يملك ابطاله وكذلك بعد التطاول لانه يورث
 دليل الاقرار بهذه المدة من قبول الامة ونحوه وذلك كما نتج بالادلة
 واصلها في مدة التطاول فسبق في العاقبة **قوله** نسى في قيمتها وورث
 قيمتها فانه كما في مدة اعراس عليه بائنا النكاح لانه في المدة فانه لا يورث
 بر ما ذهب من مالته ام الولد مع ما بينها في مقومة هذا الاظم فانه لا
 النكاح لبعائه واجيب بان الذي يورثه ما بينها في نكاح وما يورثه
 بدائرة ما في العاقبة **قوله** وان ادعوا ولدته لانه لا تفرقة في ذلك بين

الامم قوله

والمرض **قوله** لانه لما استولاه برده عليه القلب و هو ان يقال لما ثبت
 النسب في نصف الشريك لصداقته ملك غيره لا يثبت في الباقى ضرورة
 لانه لا يجزئ الى اخر ما ذكر في الكتاب فيجانب عنه بتخليص جانب المصنف
 المصنف للنسب حينئذ لا يبرأ منه بسقط احد عنه بهذا الطريق ويجب
 العقر فذلك ثبت منه بالدعوة **قوله** لانه الولد يورث في سبب النسب هو العلق
 وهو لا يورث لانه الولد امة فيلزم عدم تجزئ سببه التدرج بالنسب **قوله** من
 ما بين امرئ ما رجلين **قوله** فيسبب العلق فلم يتعلق منه شريك ملك
 الشريك لانه كما علق العلق هو الاصل لانه نصفه العلق على ملكه
 وانه يمنع بوث الرق فيه لما ذكرنا من ترجيح سبب **قوله** يد عليه
 قوله اة اقول الدليل اضافة المال الى الابن فعلق عادة الحديث بها
 للتميز بلفظ الرسول عليه السلام **قوله** يرجع على تبا المفعول الى قول القائل
 و هو بالعرف والفاء هو الذي يعرف الاثار و بالفاء رستي نسب شناسي
قوله فيوزع اتره ثمة ميراث اب واحد و اختلفوا فيها اذا ادعى الولد
 اكثر من اثنين فيوزع الاظم ربح ونفاه الثلث وجوزة الربا ربح الثلث
 ووجه كل واحد منهم مذكور في العاقبة **قوله** وهو في القيمة اما لزوم العقر فانه
 الملك لا يتقدم الوطء الا في مال من حق الملك كاف لصحة الاستبراء فحاشا
 الوطء واتصاف غير الملك وهو يستلزم محم والعقد قد سقط الاول بالبرهنة
 فتبين ان **قوله** الا اذا ملك المولى الولد يوما بغير الكاتب ويورث
 الى الرق ثم يكاتب فيثبت النسب لقيام الموجب وهو الاقرار بالاستبراء
 وزوال المانع وهو حق المكاتب لانه زال بالنقل الى المولى **كتاب**
الايمان البهائم في الملقوة قال في نه لاخذ ناسه باليمين وفي الشريعة
 ما ذكره الشارع به وقوله التعليق قد تكلف بعضهم في عطفه على
 الذكر خفا في تقوية احسنه بالتعليق ويمكن ان يقال انه خبر مرفوع لانه مراد

فان انما علمت زيدا فعلى حج لا اكلم زيدا البتة ويجوز عطية على التقوية فلا بد
عليه شرا فذكر كنه رعاية معنى اللغو في العطف الاول ظاهر وهو انك
لا تميز بين ما به اما ان يكون فيها مواخضة او لا فانه كانت فانما ان يكون
في نية منعقة او حذوية في الغفوس وان لم يكن في الغفوس كما فهم من تقرير
الشرايح والغفوس فنون الغفوس هو ما خذت من الغفوس وقد مر
العلة في رج في افعاله بغروير وشرا فانه على معناه لانه ما تم غفوس الا
انه يغفوس صاحبها في الاثم ثم في النار لقوله عم من حلف كاذبا او حلف الله النار
وتو لا اثم ما كان كذلك وقد اشار الى الحق بقوله يا ثم به قوله لغو حلفت
لانها لا اعتبار بها والغفوس لا لا يغيب ببال لغو اذا اذ بشر لا فائدة فيه **قوله**
يرجع عنه فان قيل فما معنى التعليق بالرجاء وهو مفوض عليه بقوله تعالى لا يؤمنكم
الله بالغفوس فانكم والمفوض مقطوع به فلتا ثم كنه صورة البيان في حلف فيها
وانما علق بالرجاء في المواخضة بالصورة التي ذكرها بقوله وظلما انه حق
وذلك غير معلوم باليقين **قوله** فان قلت احلف كما يكون اشارة الى ما ذكر
الاكثر بقوله ولما اذ ان يقول لا فليست في العناية كنه بين الحجابين في محبة
قوله من الكفارة في الغفوس فالآية الهداية والكفارة فيها الا التوبة والاعمال
وقال الشرايح في الكفارة وتبيل الغفوسين مذكور فيها وفشروها
قوله ولو سهاوا او كرم متعلقان بما بعدهما من حلف او حلفت ارجح الكفارة
في المنعقدة عند الحنث وان كان كنه حلف او حلفت وكلاهما بطريق
السوا والاكراه فلا استدراك فيه وانما سويها بين العقد وعدمه
لقوله عم ثلث جد بن جد وبن لهن جد النكاح والطلاق واليهين **قوله**
المراد بالثلاث السائر في لفظ الشرايح وانما قال ذلك لانه حقيقة يشبه
في اليقين لا يتصور حرج به الزيل في **قوله** والغفوس ما به اثم هذا الاثم او ما ثم
من اسائه كالحزمة والكراد بالكم ههنا لفظ دال على الذات الموصوف

بصفة كالرجح

بصفة كالرجح والرجح وبالعطف المصاوير الى حبل عرو وصف الله تعالى
باسماء ما عليها كالرجح والعلم والفرقة كذا في العناية **قوله** كالبني والقول
فالآية الهداية معناه انه يقول البني والفرقة اما لو قال انما به من يكون
يمينا لآية التبري منها كفر قوله تعالى امر الله العواصم والضم البقاء الآيات
الفتح غلب في القسم لا يجوز فيه الضم وهو قسم باعتبار المعنى قال الله تعالى
لعمرك الآيات والعواصم البقاء لكنهما من صفات الذات فكانه قال
واسه البقاء كذا في العناية نقلنا في المبسوط **قوله** وعهد الله وميثاقه العهد
البيان قال الله تعالى او توعدهم الله والميثاق عبارة عن العهد **قوله** وانتم
واحلف بنا على جواز اثمار القسم به كوف القسم ثم اختلف في البينة اذا
لم يذكر اسم الله تعالى فقبل لا يجازي اليها وتبيل لآية منها لا حال الوعد والبيان
عنه كذا في العناية **قوله** فيها آية في التعليق بالماضي والآية **قوله** ومثاق
والوفق بينه وبين الموقف الذي عهد يمينا انه الموقر اسم من اسماء الله
قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم واهو احلف به متعارف فيكون
يمينا واما المنكر فهو مصدر منصوب بفعل مقدر فكانه قال افعل هذا
المعمل لا محالة وليس فيه معنى احلف فضلا عن اليقين وانما لفظ الحق
فليس يحلف عند الثلث الا في احدهما والبيان في الشرايح حيث
قال فيها انه يكون يمينا لانه من صفاته الله تعالى وهو حقيقة وضار كانه
قال واسه الحق واحلف به متعارف **قوله** ولما انه يراوه طاعة
الله اذ الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله **قوله** وسوكذ حوزم حوزم
وانما لم يقد بذا يمينا وعد **قوله** وسوكذ حوزم لانه لفظ في طاعة حال الحلف
معد يمينا بخلاف بذا فانه حال عنها فحلف على الاستقبال فلما بعد بمسبب
كذا فهم من تقرير الهداية **قوله** او انما زان ليعلموا ان حلفت كذا
فانما زان قال في الهداية لانه حرم هذه الاشياء بحلف النسخ والتبديل

لم يكن في مخ حرة اسم الله **قوله** وجود القسم الواو اة لقولهم واسم
وما به وانه لانه كلامها معهود في الايام ومذكور في القرآن **قوله** وقت
اروقت التكفير لا عند حدث يقع في المعصية في البسار وهذه ايام
وقت التكفير خلوها معصرا وقت حدث والبسار وقت التكفير كغير
ماجد الاشياء الثلثة ولم يغبية الصوم ولو عكس لاطرته التكفير ما جاز
مكفبة الصوم **قوله** في الكفارة الماتية ان لا يبدية كالصوم مثله **قوله** فففس
وجوبه قال في التنقيح ففس وجوبه بالبشرى ووجوب الاداء بالمطالبة
قوله ومن خلف على معصية الى قوله حدث اتي معنى انه بحيث نفسه **قوله**
ولا كفارة في الحلف كما في قوله قال الك والشا فني كغير ما بال **قوله** ومن حرم
ملكه لا يجرم اتي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه مثل ان يقول حرت على نفسي
بولذا او طعامي هذا لم يصير حرثا لعينه وانه استباحه كقراي انه فعل شيئا
ما حرمه فليسا كانه او كثر حدث ووجبت الكفارة وقال الشافعي رجع
لا كفارة عليه لانه حرم اكله قلب الشروع فلا يفقد به تفرق مشروع
وهو اليه كحكمه وتوكل على احوالهم وتا ان اللفظ بمنزلة اثبات الحرمة
فاما ان يثبت به حرمة لعينها وهو غير جائز لانه قلب المشروع كما ذكرتم
اول غير ما يثبت موجب اليه وقنه اعمال اللفظ والمصبة اعماله عند
الاسكان واجب فنيصار اليه وهذا التقدير يرفع ما قيل انه يتر **قوله**
لا يجرم ويتر **قوله** وانه استباحه ثانيا لانه الاستباحة انما تستعمل في ما
في حريم **قوله** لا يجرم بانيه وجه الاندفاع انه **قوله** لا يجرم معناه لا يجرم
لعينه **قوله** وانه استباحه بشاره الى الحرمة لغيره كذا في العباية **قوله**
نفاذ فمن اسم الله كم الاية اشارة الى جواب معارضة ذكرها الاكل **قوله**
اليه انا بذكر اسم في اسماء الله او صفة من صفاته كما تقدم او يذكر شرط
وحرثا وليس شيء منها بوجوده في فكيف صار مبيها كما يجب

بالتأني

بانيها سا قطة بقوله نفاذ فرض الله لكم تحلة ايمانكم بعد قوله فاحرم
ما احل الله لكم في تحريم العسل او تحريم مارية والمراد تحليلة اليه
حل عهدها بالكفارة او بالاستئناس صرح به البيضاوي **قوله** على اليه
اة قيل عليه انه قول الفاعل وانه اصل صلوة وقت كذا هو الله لا اذ
وحرثا يبين وليس ما ذكر وفي كل على الغالب بعد فليتا **قوله** وفي
اي عليه الوفا **قوله** او كثر في كفارة اليه **قوله** فففس مع اليه حارة
اي انه المني الفقي النذر او رده الاكله حيث قالوا المني الفقي
في ذلك انه في الشرط النذر لا يريد بئوته كلامه بشتم على مع النذر
اليه جميعا اما مع النذر فظاهر واما مع اليه فطاعة ففسه بالمنع
غير ايجاز الشرط فيتحيز ويميل الى آي اجهتين شأنا بخلاف ما اذا كان
شرطا يريد بئوته لانعدام مع اليه فيه وهو المنع لانه قصد اظهار
الرفعة فيما جعله شرطا **قوله** ينبغي ان لا يتحيز بوجوب الوفا بنفس النذر
قوله واهرام لا يوجب التحقيق بتر عليه انه هذا انما توجه اذا كان موجب
التحقيق هو احوالهم وليس كذلك بل موجب كونه اللفظ مثله للنذر
اليه ولزوم اعمال كل واحد من الاحتمالين وامتناع ابدار احدهما
راينا فان هذا المجموع بعض التحيز الموجب للتحقيق ولا محذور فيه
والقول بان يجرؤ ترتب التحيز على الفعل احوالهم مردود سواء كان جنس
ذاته وحرمة مدخل فيه او لا لا يجرؤ **قوله** بطل ان لا يثبت ابد العدم
انقلا اليه وهذا هو المني النذر فتر **قوله** صلى الله عليه وسلم خلف
على يمين وقال انه شأ الله فذير في يمينه وقد اشار المني رجع
بقوله صلى الله عليه وسلم صاحب الهداية الا انه لا يجرؤ الاتصال لانه لا يثبت
بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليه **باب** حلف الفعل **قوله**
او بغيره وانه ليس بعد النصارى والكثبة مع اليه واوله اليه

بالسبب ما بين الباب والدار فتستوي الظلة على ما فهم من العناية بصفته
بين الحاملين تحتها طريق **قوله** فالصفة بيت وانه كانت ذات حائط
لثمة كصفافنا وهو الصحيح **قوله** او بيت اخر اتي ذات اخر زيد لانها
بجلا ف اذا بنينا بعد انتم الدار لظهور تغايرها وصفها **قوله** او
وقفت على سطحها ولو بالصعود من خارج لانه السطح من الدار لانه لا يتأخر
على احاطة الدائرة وهو حاصل في علوها وسفلها **قوله** في عرفنا لا يجئ
وهذا مع قول في البيت انه كان الكالف من بلاد اليمن لا يجئ مالم يطر
الدار لانه ليس لا يعرفون ذلك وخلاف الدار **قوله** فلهذا العلة انه
قبل هذا مردود بقول صاحب الهداية لانه الدار اسم للمعروفة عند العرب
والبحر يقال دار عامرة ودار خامرة وقد سئلت اسفار العرب بذلك
منها قول فاعلم الدار وانه زالت حوائطها والبيت ليس بيت بعد
تهديم والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لفظ في الغائب
معين وكذا قول الشارح لم قولهم في قوله اين الوصف ان مردود بان الدار
في غالب الاستعمال يطلق على المبنية المعمورة والوصف الذي يكونها
مبنية مذكور باعتبار المعنى اعتبار الاستعمال الغالب فيلحق في المعرفة
وذلك النكرة هنا من كلمات الاسماء في هذا المقام فليست في شرح عزه
قوله لم هذا المعنى بوجوب الحث في قوله لانه البيوت وصف في قوله
لانها ليست بوصف فانه الوصف عبارة عن امر زائد على الذات فانه
به وبه ليست كذلك بل هي غاية البناء بخلاف الدار فانه البناء زائد
على الدار التي هي المعمورة فليست **قوله** وعند زفر لا يجئ وقوله قيسر
وقولهم اسفنا وانهما يحقن ذكره الاكل في شرح قول الهداية ولو
حلف لا يلبس في الثوب اية حيث قال حاصل كلامه انه الافعال على ما
القول فلا بد ان يكون **قوله** وقت ضوؤه وتوهم فناء البحر والقاء

داقته فان

واحدة فان ومنه خفقت الجحوم غابت كذا في الصحاح **قوله** باله منية
اشارة الى انه لو لم يكن من الاكل كان كسره مع ابيه مشا فخرج بنفسه
على نية عدم العود وترك منعه هناك لا يجئ **قوله** هذا عند ابي حنيفة
اعرض على قوله بانه سكنه كان جميع ما كان معه من الابل والمناج فانما
خرج بعضه انتفى سكنه لانه الكل ينتفى بانفعا البعض واجب بالكل
الكل ينتفى بانفعا جزء حقيقة لا اعتبارا وما ذكرتم ليس كذلك قال
في الهداية وينبغي ان ينتقل الى منزل اخر حتى يتبين قبل وان لم يكن النقل
من بيت بعد البيت او يسع في قوة او عدم موضع آخر ينتقل اليه
لم يجئ لانه حالة الضرورة مستثناة حقا فان فرج وكذا لو سئد
عليه الباب فلم يقدر على النقلة او كان شرفا او ضعفا لا يقدر
على نقل مناع نفسه ولم يجد احد ينقلها لم يجئ خبره من ينقلها
وتحجى الموجود بالعدم للعذر كذا في الكفاية **قوله** اما كذا صورة انه
بجمله اشارة بخبره كذا فانه لم يوجد الفعل لا حقيقة ولا حث
واما اذا اورد غير ما خرج حقا من كرهه لم يجئ لوجود الفعل منه ثم
هل ينحل اليه اذ اصل كذا قبل ينحل كما لو حلف لا يدخل دار فلان لم يجئ
به الريح والفتنة فيها لم يجئ وينحل اليه قبل لا يجئ واوليها كذا
في العناية **قوله** لم يجئ في الاول لانه فعل الامر مضاف الى الامر كما اذا
ركب دابة فخرج **قوله** في الاخر لانه اولها فخرج عن البيت واما ما بينهما فلانه
انفعال الفعل بالامر لا بمجرد الرضا **قوله** قد تحقق لانه خرج عبارة عن
الانتقال من الداخل الى الخارج فحققة من محسوس **قوله** هو مثل لانه
لوقوله تعالى اذهب الى فرعون والمراد الايتان **قوله** لم يتحقق عدم الابانة
لانه التبرم هو قبل **قوله** فلما بعد في فضاء وليس بعد وقفا ايضا
قوله لانه الا انه اعترض عليه بقوله تعالى لا تظلموا بغير الحق الا انه لو

وكما تكرر الاذنه لازما واجيب بان ذلك بدليل خارجي هو قوله تعالى
 ولکم کما یؤتی الہ فی الذل والجلال فیما یتوکلون **قوله** فیما یتوکلون
 مرکت لا یجبت هذه بین العود وعود الاصل مصدر فارت العود اذا
 عثت وتقرض الاظم من استنباطه وكان الناس قبله یعملون بالیومین یؤتی
 وموقفه لفظا مستنبط الاظم من هذا النوع الثالث وهو الموقف لفظا
 والموقت مع **قوله** علم ان کلام مبتدا فانه فیل الزیادة لا یزکون جوابا
 للسؤال لا یرى **قوله** فاما یقال ان عاصی انوکا علیها واشتربها
 علی غریب فیما مارب اجزیه فاجب **قوله** فاما نک یمنک یا موسی
 کتب راد علی هذا الجواب وهو انه یؤتی عاصم بخرجه عن کونه جوابا
 اجیب بان کلمه ما یستعمل سوال غیر الذات والسؤال عن الصفات
 وجبت وقعت فی غیر السؤال المشبه علی موسی علیه السلام **السؤال** وقع
 غیر الذات او الصفات وجمع بینما لیکون جیبا علی کل حال **قوله** فی الوجوه
 کلها واما اذ لم یکن علیہ دیر او کان علیہ دیر غیر مستغرق او دیر متوقف
 اذ انوز وجب ذلك ان دیر العبد وان کما لا یمنع وقوع الملک لکونه
 عند الا ان یضاف الی العبد محض الاضافة الی المولی فلا یدخل تحت
 مطلق الاضافة الا بالینه **قوله** وان لم یؤتی اعتبار حقيقة الملک لیسید اذ لا یدخل
 لا یمنع وقوعه لیسید عند **قوله** لو یجوز الکل شریع فی باب الیه فی الکل
 والشرب **قوله** یترک بالانقطاعات یغیر اذا كانت علیها ثمره واما اذ لم یکن
 فالتین یقع علی ثمرها لانه اضاف الیه ان الی کل منصرف الی ما یخرج من الثمر
 حقيقة کما قرع به الشرح ویاخرج منه صالح لکونه محاربا لانه انما یسبب
 وذكر السبب واداة السبب محاربا **قوله** فاما هو یخرج الضابط لکونه
 الکل بطرف الاستئناس واما موضع المسئلة فی التبرکات الیه لانه اذا
 عقد یمنه علی تبرک لیسعی ان یتبرک اجواب علی **قوله** الاظم کما تجواب عندها

یکم

ذی الحجة

قوله مع حقیقی مستعمل فالتبرک یفعل ویقول ویؤتی **قوله** فاما هو یخرج
 المفعول حقیقی فقیل علیہ قد خالت هذا الاصل حيث قال ان یؤتی **قوله** فاما
 فاسمها بوجوبکم وایکم منه لا یبدأ العاقبة لا لتبعین من لو وضع ید
 علی حجر لا غبار علیہ جاز الیتم مع ان الشبهین معناه حقیقی المستعمل
 الا ببدء معناه المحاربه صحیح فی الهدایة فی مسئلة طلق نفسك مرثیت
 ما شئت فقلنا **قوله** عموم المحاربه وهو ان یستعمل اللفظ فی معنی عام شامل
 لكل واحد من معناه حقیقی والمحراربه لا یؤتی معنیها معا فترجم الجمع بجز
 الحقيقة والمحراربه وموضع اصول الفقه فلیزم تحت عندها بالکل الحجة والتبرک
 ايضا **قوله** کما هو امر حق صفة کونه وبقیة غیر تعین اصلا **قوله** ان کل ما یخرج
 کما یخرج وکونه اشارة الی الا ان یؤتی بکونه من المعنی لیس لفظ ما عدا بل
 لکونه کثیر الاستعمال اورده علی سبیل التمثیل والعرض الاصلی لغير تعبد
 بنفس الدینی بؤدیة **قوله** متصلا به فلا یجبت لو استغنى فلا یظهرنا وورد
قوله بعض الفضلاء لا ان السیة متعلق بمعد فوجب ان لا یبتدأ ولغيره
 ولا یصلح **قوله** الصدقة الشریعة ای کل الاخره انتهى فلیتأمل **قوله** لانه المفعول حقیقی
 الذي هو الاشتقاق مجرور وانه استق الشقوق بفتح الهمزة وهو واد
 بوضع علی الکف وبکل من غیر مضع واجر واد بفتح الهمزة والراء المعروفة
 وفارسية کدر واما لم یجبت بها لانه براد بالشیء عند الاطلاق ثم
 المشوی الا ان یؤتی غیره من المشوین المذكورین وشیء السیف و
 غیر ما لوجود المفعول حقیقی کنت متعارف وکذا فهم من تقدير الهدایة
قوله بما یطبخ ای بالماء واما فیسده به لانه التیبة الیابسة لا یطبخ
 بل یجفف فلا یجبت بها واما حمل علی اللحم فاحتمل لانه النعم منقذ لآل الدوا
 المسهل مطبوخ واما یرد فلهذا علی رجحان التعارف **قوله** بل یسأل
 بطلان الباء الموحدة من قولکم کس الرجل رأسه فی حجب فیسده اذا

او فله منه والشاير جمع توزو وهو معروف قوله ويبيع في مصره آخره
 غير رأسه ولا رأس حقيقة لا عرفا ولا عرف عليه بانه لم يختره ولا
 لا يبيع في الاسواق ومع ذلك بحيث باكلها اذا خلعت لا ياكلها ولا يبيع
 بما حاصلة الفرق بانه رأس غير ما لو لم يبيع اجزائه لانه منها العظم فكانت
 الحقيقة مستندة فنبهنا الى الحجاز المتعارف الذي ذكره المصنف في التلخيص
 فيمكن بيع اجزائه فكانت الحقيقة مكنته ولا يترك حقيقة باكل اجزائه
 يجب سورة في مسألة اكل من بين الحبوب ومنها سوا الآخرة ذكرها
 الاكل لا مع جوابها فليست نظرية عنانية قوله والعائلة بالفتح اعلم انه اذا
 خلف لا ياكل فأكثرت فاكلت ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها
 او كثرى او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها
 وتوكل خبارا وهو بالفارسي باورنك وبالكري شجلا راقبا
 وهو كبر القاف وآثا المثلثة المشقة الذي عرّفه في التلخيص
 او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها او ثمنها
 البطح الرطب فهو في الفواكه عند القدر وهو ثمنها رصاحب الهداية
 والقص رطب حلقا فالحلوة هذا برة ما في البيانية وقد وعدها العتبة
 وجه قولها في التلخيص والتمتع والتلذذ وزيادة على ما يقع به قول
 البديع في الغوا الاصل في شتم فأكثرت والمراج فأكثرت لوجود زيادة
 التتمع فيها وآثا هذه الاشياء التتمع بها فصار من اعز التلذذ
 ومنه الايمان على العرف وفي عرف الناس يعتبر هذه الاشياء فأكثرت
 فنجت باكلها ووجه قول الاعظم رطب المطلق لا يتناول التتمع بالانفاق
 ثم التتمع في الشئ لاحد المعنيين اما التصور فيه او لزيادة وهذه التتمع
 لزيادة مع فيها وآثا يكون صالحا للذات والدواء اخرجت عن اطلاق
 الاكم كذا في الغاية وقار في خلاصة فالحاصل ان العبرة بالعرف فكل ما ياكل

الغاية

باب النقا

على سبيل التلخيص وبعد فأكثرت في العرف يدخل ما لا فلا قوله بالبيع منه
 اتي بوضع في بيع نفس السهر والشرب منه ليقال كرج الرجل في الماء اذا
 مد عنقه نحوه لشرب منه قوله واعدا بالذال والعين والآراء غير المعجزة
 في الدعوى بفتحها وهو بحث والعنى كذا في الصحاح قوله لمصر من زيد وكذا
 لو قال انك موتك بعد موتك بعد الموت لا بحث او قال لا تكلم فلانا
 او لا ياكل على فلان فكله فدخل بعد الموت لم بحث في بيئته قوله وما لم يسطح
 على بناء المفعول افتعال من البيع كذا في الشرح قوله وهو الاوامر وهو
 كسبه الفرة والذال المائدة في شرح قوله لا ياكل سهر او هو يعم اليها
 الموقدة وتسكون السنين الماملة جمع برة وهو كثر في النخل في
 المرتبة الرابعة في راتب التلخيص بالباء الفارسية عذره فاما لانه
 او لها طلع ثم طلع بالفتح ثم يبيع بفتحها الباء الموقدة والآلام وآخرة
 خا ملة ثم يسم ثم رطب ثم تركه اقليم من ثمره قوله او شيراز وهو
 الشين الميرة والراء المائدة وآخرة زاء ميرة هو اللبان المسخن ماؤه
 مضار كانه الوخير الغليظ يقال له بالفارسي مات بلوده قوله صارت
 ماينة اجزئها ككلام شيراز قاعدة وآثا البيان اذا انفتحت
 على عين موصوف بوصف بصير ذلك الوصف باعنا الى البيان يتعبد
 البيان ببقاء ذلك الوصف فيقول فأكثرت الاكم فأكثرت لا بحث في كل
 هذه الاشياء بعد تعيين او صافها فأكثرت في كل هذا اذا خلعت لا تكلم
 هذا المعبر وهذه الشاير فأكثرت بعد ما شاخ ينبغي ان لا بحث لا يبيع
 بطة السهم والباب شعبه يكونه فلانا وصغيرين واثنين الى البيان
 وقد زل هذا الشيخ فأكثرت الواجب ان لا بحث فلانا القاعدة
 المذكورة يقتضيه ذلك الشيخ اسقط اعتبارها لانه نهر عن اجزائه
 المسلم يمنع الكلام قال صلى الله عليه وسلم من لم يرم صغيرا ولم يوقر كبيرا

لا ياكلها

الحديث والهجور شيئا كالهجور عادة فانفذت على الذات قوله و
موجودة حالة الشيخة فحذف في يمينه قوله لا يجرى فاعلم سما و
القبس ان كانت لقوله تعالى فاعلموا منه فاعلموا وقد فسر بالسك
الجماعا وجه الاستحسان التسمية مجازية عنه لانه من الهم هو
الدم فيه ترتيب في عدم شكونه في الماء فاعلم اليه وفتح الهم
وسكون الهم وبالياء المشددة التثنية بالفارسي ونبه قوله فاشري
كسبه وفتح كسبه الكاف والياء الموحدة والتين الموحدة العذ
التر هو في الترميز العنقود في العنب وبالفارسي خرش فاعلم
كسبه النون بوزنه اسم فاعلم من باب التفعيل يقال ذنب البقرة اذا
من ذنبه قوله اذا بدا الارطاب بدا فهو بفتح ابدأ والارطاب
بمصدر ارطب البس صا رطبا فاعلم من جانب القمع وهو كسبه القاف
وسكون الهم وفتحها ما على الشرة في الوعاء المأكلة فيهم في تعب السور
والصالح قوله والعلاقة بالكسر وفتحها ما على عود الكسبة يقال
العجوة ايضا قوله فاعلم كذا او كذا وقد فسر السور الاو
بشكبه وقال الهجور تر كسر ش لكل مجزئة العدة لانه لا يثبت
ما لكل لكسبه والكسر شيئا عموما المقصود ما يثبت فيه لانها من قبيل
الهم حقيقة فانه يتوهم الدم واستعمل استعمال الهم قوله فحذف بهما الهم
ان لا يثبت بهما لانه كسر شيئا منها ليس متعارف ومبني الا على
العرف وقيل العنقود كذا في الكفاية هذا ما وعدنا قبل والعداء بفتح
العين المجرى والذال الموحدة الطعام بمعنى وهو من العداء بالفتح
ايضا كذا في الصحاح وقد كسبه تاييد القول صاحب النهاية في شرح
هذه المسئلة في توسع في العبارة وتعمها اكل العذاء والعش
وسحور على حذف المضاف وذلك لانه العذاء اسم لطعام العدة

لام الط

لام الط قوله مسه الى الفجر لانه مأخوذ من اسم ويطلى على قربة ثم العنق
فيما لا يقصد النسخ بحسب عادة كل ليلة ان كانت خيرا فخير وانه كانت
فجر في انما يحذف لوصف على ذلك العذاء فشرب اللبن لم يثبت والبدن
بجلاء لانه عذاء في البادية وروي عن ابن ابي شرايط ان شرب نصف النسخ
وهو مخرج لانه من الكفاية او لانه يبين بفتح ان يقول ما تعذبت وما تعذبت
كذا في العنقاية قوله ولادلالة انه لانه البنية انما تقع في المملوطة لانه تعذر
بعض محلات اللفظ والثوب وعجزه غير مملوطة فلا يقع بنية وقوله
والمتقني لا عموم له جواب عما قيل من ان غير مملوطة تنصيف البنية
ثابت مقتضى وهو كالمملوطة قوله لا يثبت عند ما لا يبين انما تعذر
للبنية فلا يثبت بكونه متصورا يمكن ان يجاب به قوله وعند ما يفسر يثبت و
له انه انما القول بانها موحدة موجبا للبرهان يظهر في حق الحلف وان
الكفارة قلنا لا يثبت من تصور الاصل سيفقد في حق الحلف ولهذا لا
يفقد الغموس موجبا للكفارة كذا في الهداية قوله فاعلم ما ذكر آي يثبت
عند الشاذ ولا يثبت عند ما اقرض مع وجهها بانه البنية متصور في
صورة الاراقة لانه اعادة القطرات المبرقة ممكنة فكل ما متصور واجب
بانه البنية انما يجب في هذه الصورة في اقنونه جزء من اجزاء اليوم يثبت
لا يسمع فيه غيره فلا يملك القول فيه باعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك
الزمانه قوله ممكنة في ذاتها انما اقرض بانه تصور البنية لو كان كافيا لكان
للكفارة واجب في الغموس لانه ما فاعلم على اعادة الزمان الى كمال
سبيل على العلم اجيب بانه تصور البنية في الغموس لا يوجب الغموس انما
لم يوجد موجودا منه وهو سيجل قوله وقرئوا يقولون حلف لا يقرب
امرأة ففعل شيئا من هذه الافعال لانه القرب اسم لفعل ولم يتقرر
البنية وفتح هذه الافعال تحقق ذلك وقيل لا يثبت في حالة الملاعبة

وانه او جها لانتا بتر في العرف ما زنه لاضر باقوله وحققا وهو يفتح
الحاء المجرى وكسر النون مصدر حنقة وبالفارسي حنق كره والفتح يفتح العلف
المهمله وشديد الصاد المجرى مصدر عصفه وهو بالفارسي كرهه **قوله**
وخاتم ذهب يتقن لوصف لا يلبس خلبا فليس خاتم ذهب حنق كانه غير
الانتماء بين وانهما حرم استعماله على الرجال فكان كماله في غير النسخ
فيه نقص ولم يكن والتقى بفتح الحاء المهمله وسكون اللام يعني الحنق بكسر
واو ما تخطى الباء من ذهب او فضة او جوه **قوله** لا خاتم فضة استدل على
عدم كونه خلبا باباحة استعمال الرجال لانه لو كان خلبا يحرم على الرجال كانه
التميز بين بالذهب والفضة حرام على الرجال ولا جاز الختم لهم لقصده الختم
اوله ولغيره لم يكن خلبا او ناقصا في كونه خلبا فكان مباحا وقيل ان كان
صفته على هيئة خاتم البنا بانه كان ذا قطر مثالا حنق قال الزبيدي في الوجوه
قوله عقد لولا العقد بالكره القلاوة التصرع التركيب يقال تاج مضع
بجواهر وقوله طروب يعني هذا عند ما لا حاقوله فاقوا وتخرجونه منه طلبة
تلبسوها وكسج في الجوز لو بسط باقوا والمضرب وقنده لم يحنق
لانه لم يتجرب عرفا لامرضا ومنزلا على العرف **قوله** على قدام وهو كسر
الغاف وبالراء المهمله ستر رقيق يطرح على الثوب يقال له بالغار ستر جاز
قوله شبع له انقلا حلالا اشارة الى انه لو شبع على ثيابه وطرحه على الارض
وحبس عليه بحيث لا يقع لم يجر ثوبه بجعله قصار بمنزلة اللبس والحكم
قوله فقله لا يفعل كونه لا بد من قبل في تفصيل هذا المقام البيان على غير
اشية او تركه كما ينكح والاكل والمسافة وكونهما وعدهما لا يفتح آتاهما
موقفة بوقت يوم وشهر او مطلقه فانه كان الشا من المذكور في المكان فانه
كان على المركب او اذ كان على الفجر بغيره مرة على انه وجهه كان يلبس
او عاردا مختارا او لم يكن او بطريق التوكيل لا الفعل شمل على مصدره

العلماء

الحق على اجزاء وهو منكر لعدم الحاجة الى التعريف والكثرة في سباق
النفي يتم بموجب عموم الامناع وفي الاثبات يحسن فانه فعله في صورة
النفي مرة حنق وان فعله في صورة الاثبات مرة وانما يحنق بوقوع
اللبس عنه وذلك الموت اختلف او يعوت محل الفعل وان كان الاول
وهو مذكور في المتن فانه لا يحنق فيه قبل مضي الوقت وان وقع اياها
بوقت او يحنق المحل لا في الوقت مانع من الاخلال اذا اخل قبل مضي الوقت
لم يكن للتوقيت فائدة كذا في العمارة **قوله** يجب حج او عرة سواء كان الحالف
في الكعبة او في مكة او لم يكن **قوله** هذا عند اذ حنيفة اقوال الفصل بالمشايخ
احرم والمسجد حرام في هذا الخلاف بغير ما يقتضيه بالمسئلة الاولى وليس
كذلك بل مما شتر كان في هذا الخلاف ومسئلة الصعابة من قبل مشايخ
الخروج والذهاب في عدم لزوم شيء فيها اتفاقا فترتب المعنى وتحريره
المسائل وتقديم الشرح في هذا الخلاف على مسئلة المسجد حرام للخروج
بنسبة **قوله** وقالوا لا يشهدوا على النفي لانها اشتملت على امرين النجاسة
ونفي الحج والاول باطل اذ لا مطالب له فلا بد من تحت الحكم فبقية الحج
مقصودا او الشهادة على النفي مقصودا باطلا سواء كان مما يحيط به
علم الشا او لا لانه لا يميز بين نفي يحيط به علم الشا ونفي لا يحيط
به علمه والآخر من خروج الشان فكلما عدهما حكم واحد فقال كانه الاثر
والسفر فانه قيل ذكره المصنف في الشهادة على النفي مع في الشروط
ولهذا لو قال العبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فشهد انه لم يدخل
تقبل ويقضى بعقده وما يخرج فيه من قبل الشروط قلنا هو عبارة عن امر ثابت
معينه وهو كونه خارج الدار كذا في الكفاية قال بعض اشراف الومانية
طحا في اجواب المذكور قلنا انه يقول الحسين بينه وبين مسلكنا شبهة في
فتايل **قوله** بينه لوجود الشرط او الصوم او الامساك في المفطرات

على قصد التقرب **قوله** لا يابادونها وانفاس ان يجت بالانقسام فيها
على الشروع في الصوم وجه الاحتياط في الصلوة عبارة عن الاركان
المختلفة فإلم بآيت يجيبها لا يسمى صلوة **قوله** فيشفع اتي مع فعدة
لأن الصلوة بها معتبة شرعا والاركان من المعتبة شرعا فقول
لا باقل لا يخرج عن اشغال هذا المعنى **قوله** ويولد ان يجت بولد ميت في
قوله لامرأة او امته انه ولدت فانت طالق او حرة لان الولد
الميت ولد حقيقة وعرفا وشرعا حتى ينقض العدة به والدم الذي بعده
نفاس ونفس الامة به ام ولد فاذا كان ولد لا تحقق الشرط فنزل
الجزء على انه ضرورة وهو الطلاق او العتق **قوله** او باعه بشيئا
وقبضه أربع المديونية كالحلف من الدين قال الزملي رد وتشرط
قبض المبيع في اجماع الصغير وقع اتفاقا لانه شرط للبر لا يقال
اشترط ليكون هذا الدين الذي للمشتري عليه لانه ماله من الدين عليه
مستقر وغير العبد غير مستقر فبشرط القبض لانه على شرف السقوط بونه
فاذا قبض صار مستقرا فيكون مثله فقا صانه كما قرع به شرع الهداية
في شرح قولها فلان شرط القبض يستقر به لان اليقين لما اكملت بوجود
الشرط لم يقبل الفسخ والاتفاق فلا يرفع الشرط المحقق وانما يظل
التمتع وانقضى القاسم وعاد الدين على ما كان كما قدم من فقر البنيان
قوله او واهب له وانما لم يبرأ اليه لانه الحلف عليه فله وهو قضا
دينه واهب فله لانها اسقاط من صاحب الدين **قوله** لا يبعده اتي
لا يجت بقبض بعضه به وبقبض باقيه لعدم قبض الكل متوقفا وهو
الشرط **قوله** لا عمل الموزن لانه لا يميز قبيل القضاء فمقتضى تسليم متوقفا
فانه قد يتغير قبض الكل دفعة واحدة فيقبضه القدر المستقر **قوله**
وفي ان كان له لانه لا يتغير في غيرة ما بين فقال لا ملك ذلك المقدار

بعدة فصار

بعدة فقال لانه كان اية قال الزملي لم يطلق امرأته اذا كان له ماله فانه او
دونها لان غرضه نفي ما زاد على المالة **قوله** تكلم بالبا في بعد الشيا انما ياتي
في صدر الكلام والشيا المستثنى مثلا او اقلت له عشرين لانه
صدر الكلام عشرين والشيا ثلثة والبا في صدر الكلام بعد عشرين
سبعة فلان تكلم بالسبعة وقال له على سبعة هذا لفظ التوضيح بعينه
قوله وليس الاستثناء من النفي اشياء خلقا لث مني حتى انه قد يبر
قوله ليس في الامانة ليس في ما فوق المانة عندنا وريته فصدف
على تقدير ان لا يكون له الا كسب من خلافت عندنا وانما عندنا في
مقتضيه ان لا يملكه فلا يصدق هذا على التقدير المذكور فالحث متغير
منه او التفصيل فليست في فضل الاستثناء او من آخر كنه السنة من
التوضيح **قوله** على الورق هذا في الورق واما في الروايات لانه حقيقة
في الورق وفي العرف ايضا منهم منة فلان العرف معزى للواقع على مقتضى
وانما في التبعيض يقع على الورق في عرفهم المكونة يقع على دينه في انهم
لا يسمونه بايع الورق بايع التبعيض بل لا يطلقون به الا على بايع دينه
فنقول تخصيصا لشرع فقبض الورق بورق الورق والتمام يقتضي
التسليم لا يخرج عن الايات لان هذا المعنى وايضا في ذكر الاما جاز وونه الدين في
باب الورق لا يستعمل في دينه لا حقيقة ولا عرفا وتبرئ من القوة جمع على
العين ومنهم من هو مؤخر الشئ كذا في الصحيح **باب خلف القول**
قوله بشرط ايقاضه لانه اذا لم يثبت كانه كما اذا اداه من عبده واه
يجت لا يسمع صوته هذا اختيار الحنفية **قوله** فبا بعد لانه لا يملك
المع في الشرب فصار كما اذا اشترى اليه **قوله** لانه الوصف المذكور اقوال
قد مرنا كيف هذا المقام في شرح قول المتق ولا يجت في لا يملك هذا
السبب فليجمع الى السؤال وجواب الذين ذكرناها هناك **قوله** لم يخرج

في كتاب الوكالة قوله ولا في حلف البائع ان لا يبيع من حلفه ان يبيع من حلفه
الا اذا كان الحالف شريفا لا يباشر هذه القول في حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
كان في حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
من كلمات القينة والتبيين قوله والصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
اليه الحقوق في قبيل عليه ينبغي ان يغيب بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
لنا ديب فيك ان يباشر في غير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
احكامهم بالانها بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
التعجيل المذكور في هذه التفرقة والآدمية ما اختاره صاحب الهداية من
ان اعظم منافع الضرب على يد النفس الولد وهو التاديب فلم يشب بغير
لا الاب بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
الى المولى فيض الفاعل اليه قوله او خارجها وقد اخذ صاحب الهداية
الحث في خارج الصلوة وتقل هذه الرواية في آخر كلامه بلفظ يدل على
صغفها كذا قال ابو الليث في شرح اجماع الصغير بعد نقل حثه بذا في
عادة اهل العراق وانما في بلونا فينتهي ان لا يثبت جزاء واخراجا واليه
ومب صد الشهد والعناية فانه الاب في يوقر ما تملك اليوم وانما
وات القرآن وسجت كذا في البيانية قوله او شرفا فانه الغاية لقوله
صلوا عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصح فيها شرف كلام الناس لعلنا ان
يقول النوات ليس من كلام الناس فلا يصح الاحتجاج بالحديث فينبغي ان
يثبت وان وجد في الصلوة انه قوله لانه كلام حقيقة فانه اسم حروف
منتقلة تحتها معاني معنوية قوله يوم اكلم فلانا قبيل من انشئت عبارات
منها اكلم فلانا لبا من الزمان خاصة وليد اكلم فلانا سوا هذه خاصة
ويوم اكلم فلانا بغير ما ذكر في قوله نصف سنة لا يحسن قد براد في

بضم

في كتاب الوكالة

في كتاب الوكالة قوله ولا في حلف البائع ان لا يبيع من حلفه ان يبيع من حلفه
الا اذا كان الحالف شريفا لا يباشر هذه القول في حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
كان في حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
من كلمات القينة والتبيين قوله والصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
اليه الحقوق في قبيل عليه ينبغي ان يغيب بالصالح من مال قبيل عليه ينبغي ان يغيب
لنا ديب فيك ان يباشر في غير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
احكامهم بالانها بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
التعجيل المذكور في هذه التفرقة والآدمية ما اختاره صاحب الهداية من
ان اعظم منافع الضرب على يد النفس الولد وهو التاديب فلم يشب بغير
لا الاب بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه بغير حلفه
الى المولى فيض الفاعل اليه قوله او خارجها وقد اخذ صاحب الهداية
الحث في خارج الصلوة وتقل هذه الرواية في آخر كلامه بلفظ يدل على
صغفها كذا قال ابو الليث في شرح اجماع الصغير بعد نقل حثه بذا في
عادة اهل العراق وانما في بلونا فينتهي ان لا يثبت جزاء واخراجا واليه
ومب صد الشهد والعناية فانه الاب في يوقر ما تملك اليوم وانما
وات القرآن وسجت كذا في البيانية قوله او شرفا فانه الغاية لقوله
صلوا عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصح فيها شرف كلام الناس لعلنا ان
يقول النوات ليس من كلام الناس فلا يصح الاحتجاج بالحديث فينبغي ان
يثبت وان وجد في الصلوة انه قوله لانه كلام حقيقة فانه اسم حروف
منتقلة تحتها معاني معنوية قوله يوم اكلم فلانا قبيل من انشئت عبارات
منها اكلم فلانا لبا من الزمان خاصة وليد اكلم فلانا سوا هذه خاصة
ويوم اكلم فلانا بغير ما ذكر في قوله نصف سنة لا يحسن قد براد في

قال انه تعالى سجد اليه حين مشوه وجلس يصلي في ارضه وقت الصلوة
 وقد براد به اربعون سنة قال انه تعالى في ذلك حين في الدهر
 صرح به في التفسير وقد براد به سنة اشهر قال انه تعالى في ذلك حين
 اي كل سنة اشهر في وقت الطلوع الى وقت الرطب سنة اشهر وفي
 وقت الرطب الى وقت الطلوع سنة اشهر وتطاول ينتفع به في كل وقت
 لا يتقطع نفعها اليه وهذا هو الوسط فيعرف اليه لانه القصير والمديد
 لا يقصد ان غايته واما الزمان فهو كما يحسن في جميع ما ذكرناه في البداية **قوله**
 ومعها اي مع النية ما نور لانه حقيقة كلامه **قوله** وعند ما نصف سنة
 وتوقف الاكظم في المنكر فقط في الصحيح قال في البانية والاشهر من قولها
 انه الدهر معروف بالام لا بد و هو مذهب الاكظم في المشهور حيث مر
 بانه الدهر معروف يقع على الابد باختلاف بينهم في يكون قول الحق ولا بد
 معروف ان رة الى الانسانية **قوله** ثلثة لانه اجمع ذكر منكر اقسنا والكل
 اجمع وهو الثلث **قوله** عشرة ايام او اشهر عند وقاله على ايام الاسبوع
 والاصل ان حرف التعريف اذا دخل في اسم الجمع فيعرف الى اقصى ما يطلع
 عليه اجمع عند الاكظم رة وهو العشرة لانه الناس يقولون في العرف ثلثة
 ايام الى عشرة ايام ثم بعد ذلك يقولون احد عشر ومائة يوم والاضيق
 والى كانت العشرة اقصى ما انتهى اليه لفظ اجمع كانت في المراته وعند ما
 سيطر ان كان ثلثة معهود فيعرف ولا ينصرف الى جميع العهود في الايام
 المعهود في عرف الناس ايام الاسبوع فكانت مرادة في الشهر المعهود
 شهر السنة فكانت مرادة في ثلثة عشر شهرا او الامور في اجمع والسبب
 فيعرف بمينه الى جميع العرف **قوله** سراه وحده اقرب عليه بالوقال او
 ملكه واحدا فهو في اشهر عشرين معاشم اشهر رة لا يمتنع الثالث في
 معنى التفرقة في طرية واحدة واجيب بانه الفرق بينهما بانه واحدا

بفتح نون

يقتضي في المشاركة في الذات وحده يقتضي في الفعل المعروف به بدونه
 الذات ولهذا صدق الفاعل في قوله في الدار رجل وان كان معه فيها جزار
 امرأة وكذب في ذلك او قال وحده واذا كان كذلك قلنا اذا قال واحد
 انه اضاف العتق الى او اعيد مكلف لانه قوله واحد لم يضاف الى احد
 اما في لفظ او فلان حكم حكم واو قال وحده فلهذا اضاف العتق الى او
 عبد لا يشرك غيره في الملك وانما كانت بهذه الصفة فيقتضي قوله ولة
 تقريره ليل الاكظم انه لا اشترى الثاني في بعد الاول في ثبت صفة الاخرية فيه لكنه
 يحتمل انه نزول بشره في حقه فلا يحكم بعقده بالمتعين فادامات ولم يشتره غيره
 عرفنا في صفة الاخرية عليه فيقتضي من ذلك الوقت **قوله** طاني ثانيا في
 بالثبوت لتبين كونه الطلاق باينا فانه يكون الزوج **قوله** عتق اول
 ثلثة بشره لانه البشارة اسم خبر بغير بشره الوجه والشرط لانه سارا
 بالعرف وهذا انما يتحقق بالاول **قوله** لانه الشرع جعله اشارة الى قوله
 عليه السلام ان يكون ولد والدة الا انه يحبه مملوكا فيشتره فيعتقه وجه
 الاستدلال انه جعل نفس الشراء اعمالا لانه لم يشتره غيره اقرب عليه
 عطفت الاعيان على الشراء وهو يقتضي التراخي بزمانية وانما لطف فلا يكون
 نفسه اجيب بانه الفعل اذا عطفت على فعل آخر بانها كان ثانيا بالاول
 في كلام العرب قريب فوجه واكلمه فاشبهه وشاه فارواه اي بذلك
 الفعل لا بعينه وفيه بحث وتوان في شرا القريب ان ثبت الملك لشري
 القريب لولغا في شبه لا يبرزه لانه المشتب بعينه لا يكون من لا ولا يشبه
 لا يقتضي عليه لانه لا عتق فيما لا يملك ان يملك آدم لا يتكلى من ان القريب ثبت
 الملك لغير ثبوت الملك في القريب اعان لانه الاعان ازالة الملك
 وكونه ثبوت الشيء ازالة له حال البداية واجواب انه قولهم ثبوت
 الملك في القريب اعان معناه ان الشرع اخذ القريب غير عليه بانه

كأنه اخرج اطعن محلبة ابتداء وبقا وهذا لا يقع الاتي الملك
علم نفل سبوت الملك ابتداء لم يتصور زواله كذا في النهاية قوله فلا يكون
النية معارضة خلوها معارضة للباين كذا في كفاية مستحقة بالاستيلاء
فلا يضاف الى البين في كل وجه والواجب بالبين ما سيجي حرمها بها في
كل وجه قوله بان تشرى وتعتزرت اتخذت سرية وترفعه منسوبة
الى السر ووجهه او الاضغاث لان السرية واثارت سنية لانه
الابنية قد يتغير النسبة كما قالوا في النسبة لا الدهر ذري نظم الدال
لعموم السرية عبارة عن التحصيل وجماع طلب الولد لولا عند الاغنى
والربا في وقال الشافعي لا يبر من طلب الولد مع ذلك حتى كونهما وغر
عنه لا يكون تشرى عنده وهو خلاف زفر فانه يقول التشرى لا يقع الا
في الملك فكان ذكره ذكر الملك وصار كما اذا كان الاجنبية ان
طلقك فبدر حر قوله لا يملك يد او املا لا يملك كسبه ولا يملك على الملك
فكان المالك مملوكا في وجه دون وجه فلا بد من البنية قوله قد اجيبته
حيث قال انه يمكن ان يكون معناه هذا حر او هذا في غير بين الاول والآخر
لكم محله على قولنا احدهما حر وهذا اول وجهين الاول ان يكون تقدير
احدهما حر وهذا حر وعلى ذلك الوجه يكون تقديره هذا حر وهذا حر
والفظ حر مذكور في المعطوف عليه لا لفظ حر انما قال اول ان يحرر المعطوف
ما هو مذكور في المعطوف عليه لا لفظ حر انما قال اول ان يحرر المعطوف
ما هو مذكور في المعطوف عليه والشافعي قوله وهذا معناه لفظ قوله هذا
ثم قوله وهذا غير معناه لما قبله لان الاول للتشريك فيقتضي وجوده فيقول
الاول الكلام على المعنى لا على السبب فثبت التحريم بين الاول والثاني
بلا توقف على الثالث فصار معناه احدهما حر ثم قوله وهذا يكون عطفا
على احدهما وهذا الوجه تفرد بها خاطي التشرى كلامه في التوضيح

الاجابة دار

اجابة ذكرت في التوضيح تركتها مخافة التطويل قوله ولا م دخل واصل
ان الام الاصاص اذا اتفق عليه عقيب فعل منفذ فاما ان يترتب بين
الفعل والمفعول او يتاخر عن المفعول وعلى التقديرين فاما ان لا يخل الفعل
البنية او لا فانه احتملها ويترتب بينهما كانه الام لاخصاص الفعل
حسبه وقوع الفعل لا اجل من له الصبر سواء كانت العين مملوكة او لم
يكن وذلك انما يكون بالامر وانما هو غير المفعول كانه لاخصاص العين به
وشروط كونها مملوكة له سواء كان الفعل وقع لاجله او لم يقع وان
لم يخلها لا يفرق الحكم من المتوسط والمتاخر بل يبحث اذا فعله سواء
كان امره او غيره امره لان الفعل اذا لم يخل البنية لم يكن استقلا لانه
غير الفاعل فيكون الامر وعدمه سواء فبين ان يكون الام لاخصاص العين
صوت الكلام عن الاعاء قوله ملكه او لا فعل ماضى اي ملك المملوك عليه
ذلك الثوب او لا يملكه وصورة عدم الملك ان يخل المملوك عليه
في ثياب الخالف فاعبه ولم يعلم كذا فتم من الهداية كتاب الحدود
الحكمة المنع وشرع ذكره الحق وبيان منافع ثلاث لجاء ان يخرج
عن غير الامكان وتؤيده قوله ان الحكم في شرعية حد الزنا صيانة الاسباب
وحد الحدف صيانة الاعراض في حد الشرب صيانة العول في الشرقة
صيانة الاموال وحد قطع الطريق صيانة الطرق قوله فلمع عدم التقيد
من الهداية قوله والزنا يحد بقتل وبقتل في انجاز الحق في تفسيره حل بطله
من تفسير القوم بانه وطئ مكلف في قبل مشهورة خالية عن المكلفين
شبهها وغير شبهه الاشتباه طوعا وتمكين المرأة بمنزل ذلك الفعل
وقسروا الوطئ ما بينا ولا يدخل حال حال غير الانزال فانه ليس شرط
هنا كما في الجنابة لكنه مناف لما ذكره صاحب الهداية في بناء الشرط
الاخصا والاصابة شيع بالجلال فانه الشيع انما يكون بالانزال ودون

الابراج كما يدل عليه حديث العبيدة كذا انهم من ثور لا ياكل قشرا ولا روي
نعيان المكلف وطى البتة والمجنون بقيد المشاهدة الصغيرة التي لا تستمر
والهينة واليهام فانه وطىها لا يجب احدى واريد بالملك ملك النكاح وملك
اليان وبشبهة ملك النكاح ما ذكره الشارع من واما اذا وطى امرأة
تزوجها بغير شهوة وبشبهة ملك اليان مالا او طى حارة ابنه وبشبهة
الاستنباه مالا او طى الابن حارة ابنه على غير ما يوجب له وخرج بالطبع
زنى المكره فانه الاكره شرط احدى سبب في كتابه ان الله تعالى وقولهم و
تلكم المرأة حاسب النهاية عما قيل في التفسير لا يصدق على فعلها مع
انها مطلقا بدليل فانه احدى عليها حاصل اجواب انه فعلها داخل بطريق
التبعية بسبب التمكن طوعا فلما تحقق احدى وتبينها ثبتت في حقها
ايضا فلهذا اضيف اليها ووجب عليها احدى تبعا لغيره بزيادة ما في
النهاية والتبيين وفي لفظ المعص يمكن حمل على الملك على الملكين
وحمل التشبه او فاشد منها الثلثة قوله وثبت ان كذا الامام لانه امره
يتحقق في اجازة بفعلها ولا يتوقف على شرط النية والاداء وانما يفتقر
الشوب عنده فيها لانه علم القاطن ليس بمتحقق في احدى وديما جماع الصحابة
قوله بشهادة اربعة قوله قافا تشهدوا عملين اربعة منهم ولا يثبت
في اشراط الاربعة تحقق من الست لانه تعالى لما احب السر على
العباد شرط زيادة العدد وتحقيقا لمعنى السر او وقوف الاربعة على
هذه الفاشية نادر وانما دلت على شرط صحة الشهادة به عندنا
خبر لو شهدوا به مقربين لا يقبل شهادتهم عندنا وتجدد حديث
النفذ خلاف ذلك فحق كذا في التبيين قوله اما السؤا لانه وتبر
على وجوب السؤال عن هذه الاشياء الفعل والفعل مالا او لماركا
انه رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ما غزا الا انه ذكر كلمة تكلمت لكونه حرجا

في الباب والاشارة

في الباب والاشارة في كتابه اما الفعل فانه الاحتياط فيه واجب كما ذكره
الشارح بقوله فانه بعض الناس اة قوله من غير البقاء الخا لئن تأخر
ينما الفوجان من غير ابراج الاحتشاف وسيعلم عدم وقوعه اكرام
لانه سقط كما ذكرنا في التبيين قوله فانه المتقادم وحسب ما يراه
تقادم في اول باب شهادة الزنا وايضا يعلم نعيان الزنا عدم
وقوعه حال البتة والمجنون فخرج به الزني قوله كالمسلم هو حشيشة
يختلج في المحللة بطن الميم والحالة المعلقة وحال الكل قوله وعدوا الى
جعلوا سعدا ليدن ويدكين ومنه تعديل السر والعلانية سيجي في كتاب
شهادته ان شاء الله قوله لاحتماله في زنا البتة لانه الزنا في زنا البتة
يمنع الاقرار ايضا وحده المسافة والرائة انه يذهب الى حيث لا يرى
القاضي ثم يفتقر قوله او ثبت في التقبيل لا يؤخذ من القبلة بالعلم قوله اي
ط مكلف ان يفتقر انه لا يفتقر من سبعة شرائط احدا والثاني المعلوم
الثالث البتة وقد غفر الله عنها بلفظ المكلف لانه من استغنى من احدا
لا يستحق الخطاب والرابع الاسلام والخامس الزوج بملك صحيح
السادس الوطى والسابع كونه الزوجين بحجة الاحصاء في وقت
ذلك الوطى المذكور حتى لو وجد الدخول او لا ثم وجد سائر الشروط
لا يكون محصنا مالم يوجد الدخول بعد توضيحه المسئلة العاقل البالغ
اذا تزوج بغير ائنة فدخل بها ثم آسمت فقبل انه يدخل بها بعد طهارتها
لم يتكامل شرائط احصائه عند ابي حنيفة وقيل وقال ابو يوسف والتشاف
يكون محصنا وكذا آجال اذا كان الزوج كافرا والمرأة مسلمة فدخل
بها الزوج كافرا ثم آسمت لم يكن المرأة محصنة مالم يدخل بها بعد احصائها
حتى لو تزنت في هذا البين لا تترجم فانه قبل كيف يقتضيه هذه المسئلة
ونزوح الكافر بالمسئلة باطل بالاتفاق فلتا صورته انه يكون كافرا

فاحتلت المرأة ودخل بها الزوج فبعض الاسلام عليه لانه لم يعرف
القاضي بينهما بالاباء عند عرف الاسلام فصار زوجا **قوله** ار الامور التي
كانت هذا وقع لما يتوهم من ان كونها بصفة الاحصاء موقوف على الوطء فكيف
يصور ان يكون هذا حال كونها بصفة الاحصاء **قوله** قضاء للمكان واسمح
قوله يدا اب اي يتبداء بالرم **قوله** فان ابوا اي امتنع كل الشهود وبعضهم
وكذا الحال في القنينة والموت واذا سقط بامتناع بعض لا يجد الشهود
ولانهم ثابتون على الشهادة وانما امتنع بعضهم مباشرة القتل وذلك لا يكون
رجوعا عن الشهادة كذا في العناية لتعلا في المبوط **قوله** وعلى اية لقوله وم
حين سئل عن ما ذكره والصلوة عليه الصلوات ما تضمنها بموتكم **قوله**
جلدة مائة اية كان جواز التركة لظهوره في قوله وللعبد وقد ثبت هذا
بقوله تعالى فاحلده وكل واحد منهما مائة جلدة الا انه استخرج في حق الحاضر
بانه الشئ والشئ اذ انما وارجهما جميعا اليه لئلا يفرقا واسد غري
حكم وقد سكت مسلماتها وفي حكمها **قوله** العذبة بتجزيين العاين الكاملة
والزال اليه بانما ترشنة تازيان **قوله** ويقذف الى الغرب وقوله
الاراسه اي لا يغرب هذه الاعضاء الثلاثة للثقل والفعل **قوله** فانما
لقول علي رضي الله عنه **قوله** وللعبد نصفها لانه الرق منقوص للثقة فينقص
العقوبة **قوله** ولا يجوز سبده اي لا يتم المولى احد على عبده الا باذنه
اسد **قوله** للفرقة وتويعق الغاء وحسونة الرأ الماهة بالعاركة
بوسنين وحسونة الجا الماهة والشين الجمع جابة بينه **قوله** بين
جلد ورجل لانه لم يجمع ولان الجلد بعدى في المقصود مع الرجم لان
رجل غيره يحصل الرجم وزجر الزان مسج بعد كانه **قوله** وهو تغريب عام
اي التبع بتعبد الزان لم يوطئ سبه **قوله** الاساسه بانه اراي الا
المصلحة في تغريب الجاني فانه يوزر به بعد ما بر عليه انه غريب وسبسته

لا على انه

لا على انه حد ولا يختص بالزاني **باب** وعلى اوجب الحد **قوله** لا يرد
حين وصفت اي حملها والشبهة وهرما شبهه الثابت وليس ثابت
كذا في العناية **قوله** فمردانه اقول ولها ضرب ثالث سمي شبهه الفقد
وسنوضح لها في شرح قول المصنف ومردانها **قوله** واربه اي رافعه في الرد
بالدال الماهة وهو زان وهو الرفع **قوله** في الفعل وتسمى شبهه اشتباه اي
اي شبهه في حق من اشتبهه عليه وتسمى شبهه في حق من لم يشبهه عليه
حق قول قال علمت بحكم على حد كما آتت رالية المصنف بقول انه ظن **قوله**
في الاصح متعلق بقوله ان ظن انها احرازها قيل ان هذا المزمع كحد
سواء ادعى الظن او لا ادعى قيل من ان لا حد سوا ادعى الظن او لا **قوله**
حال كونها ام ولد وانما حقت بعدة المكروه لانه لها فاش المكروه
وهذه عدة وجبت لزوجها وضارت كعدة النكاح الحاقا للعاصر
بالشكامل احتياط ولا لانه امانا فيه عزرا منه فانه قال عدة ام الولد
ثبت حيف **قوله** وفي الحق وانما نسب اليه لانها نشأت من ذيل موجب
للحق في الحق وعز قيام الدليل ان في بجرته وانما سميت حكمته ايضا
ارنا شية عز ذيل الشرح كذا في الكفاية **قوله** لا شبهه الفعل قبل هذا الشرح
على عموم فانه مطلقا ثبت فيها النسب كذا في العناية **قوله** فلو حد
على فراشه ان لانه سقط للحد هو الشبهة ولا شبهة هنا بعد طول الجدة
فوجب الحد وهذا الدليل بعينه جاز في الام لان يكره ان يميز امرأته بالبول
او غيره من المعاصي غير **قوله** لانه حوى اي في مسئلة الاول ولا حجية
ار في المسئلة اثنية **قوله** ان كان هذا اي زنا حوى بالذمية وزجر الرقي
ما جرت به وقوله لا يجب احدا على الذم ولا على الزمية **قوله** وعند ابي يوسف
حاصل اختلاف اصحابنا في هذه المسئلة شمول الوجوب في الذم والزمية
وشمول العدة في الجور والحجية عند الاظم وهذا الشمول لا يتغير بتغيير

مشروط بقرب الحكم في لو كان بعيدا بحيث لا يمكن اداء الشهادة عنده
في اقل من يقبل شهادتهم فيه ان هذا لا يخبر في بعد الامام من الحرم واخوف
في العقد ووجه ما ذكره لك فانظر انما يقال في شهادته متقادما اذا لم يمتد
عنها مانع لم يقبل بسبب الكل لانه الفرق بين الموانع غير توقع حكم **قوله** يثبت
القضاء القاطع المبرور في السارق وان لم يثبت القطع **قوله** بجهة
اخر **قوله** يمتنع شهادته هو الاصح **قوله** وهر عاقبة حد فانه قيل ينبغي ان لا يحد
لانها لو احدثت رجلا نوعي الشكاح فيصير شبهة قلنا ان ثبت عند الغيبة
احتمال الدعور وكيفية الدعور يثبت الشبهة لانه دعور ما يحمل الصدق والكلية
فبالاحتمال يثبت شبهة الشبهة وهر غير معتبر اذا اعتبار ما يؤيد الى سد باب
احد فانه قيل اذا كان القود بين شركيين واحد ما غاب لا يمكن ان يضر
من استعان لاحتمال العفو من الغائب قلنا القود حقيقة للسقط فاحتماله
يكون شبهة للسقط لا شبهة الشبهة كذا في الكافي **قوله** لشبهة الدعور والى
لا يرجع على الغائب **قوله** وجهها حد اتي الرجل فقط هذا يخص بمسئلة الجهاد
في مسئلة اختلاف الزاوية فانه ما لا يخرج به مفر الشكاح **قوله** اذ توفيق
ملك فانه قيل التوفيق هنا غير مشروع لا يجب احده لانه احتمال لا فاقاة
والامام ما مور بالاحتمال للدرجة قلنا التوفيق في احد و مشروع صيانة
للبينات غير التعطيل كذا في الكافي **قوله** لا يخفى عليه فانه قيل قد يشبه عليه
بانه لم يرزق اليه قلنا لا ان لا لا يفر عن نفسه كاد ما لا يفر على نفس حال
الاشتباه قلنا اقرب ما انتفت شبهة كونه المولية زوجة **قوله** لا حائل
يكون انما هو انظر الى انه لم يسم فانظر الى حاله انه لا يبرئ والشهود
لا يفرقون بين امراته وامته ويزعمونها الا بالمعزة فاذا لم يفرقوا لا يمكن
اقاة احد شهادتهم **قوله** لا تعلق الا بالبرية مع زمانه مع تفرق الاشهاد منهم
بزيادة حياء وهو الكراهة **قوله** لا المرأة انما ينعى ان الموجب ان يخفى في حياءها

لان طوائفها

لان طوائفها شرط تحقيق الموجب في حياءها فلم يثبت لاختلافهم فيه علم
الموجب في حياءها لم يثبت لاختلافهم فيه علم الموجب في حياءها لم يثبت
وجود الموجب في حياءها لان وطرا الصغيرة المشتهة والمجنونة **قوله** ما
غير مشروع لانه الشهادة على الشهادة لا يقبل في احد وود القضاة
في العناية **قوله** او وجد كذا بعد احد او وجد واحد في الشهود وعبد
او احد وادان قدف بعد اقامة احد **قوله** وقد اراد القذف كاذبا
وليه لانه الرق من القذف **قوله** لعدم اليمة الشهادة اتم اليمة او اليما
وان كانا لها اليمة تخلفا قال كافي فانه ان الشهود ثبت شهادته اليمة
الحمل والاداء بصفة الكمال واول العداء وشهادة اليمة التحمل و
الاداء اليمة بصفة النقص والتصور واول الفاسق وشهادة اليمة
التحمل وتسبب اليمة الاداء كالا في واحد واد القذف وانه لا ينفق
الشكاح بها **قوله** لم يأتوا باربعة شهداء وانما يجدونه بنقص عدوهم
لانهم قد مره اول حصة عند نقصان العدد فانه انما يمتنع من حسيبين
كما قد مره انما يوجد منه حصة السند وهو ظاهر ولا حصة اداء الشهادة
ايضا لنقصان عدوهم لنفس المذكور واذا لم يوجد حصة ثبت القذف
لان حروف الشهادة غير القذف انما كان ما يعتار حصة كذا في الكلية
قوله لم يأتوا بالاداء لا يفرق وهو الاصح قيل لو جوب القضا عليه وجه
لانه ليس ما مور بهذا الوجه لانه امر بغير موم لا جازع ولا حاسر
ولا قاتل فاذا وجد منه ضرب على هذه الوجوه وقع فله عديا فيجب عليه
كراهة المبسوط **قوله** حد القذف وتسبب الكس في اول باب حد الشرب
قوله فخط سوط بالموت لانه حد القذف لا يورث **قوله** حكم القضا
وذكر وان لم يسقط الا حصة قلنا اقل في ايراث الشبهة واحد بطلانها
قوله ولم يبق درجونا بحكم القاض في النسبة الى الرجوع خاصة حصة

لو قد غررنا لا نجد لفقدها ما يوجب منسوخ الشهادة فيه تجلب
الراجع فانه زعم الاحصان في حق المشهود عليه كما يدعى عليه رجوعه
معتبر في حقه فجدد القذف المحض في زعمه ولا في حق غيره فلا تجد قوله
الامة ما رجع الثاني لم يبرح من الشهود من لم يبرح به الحق وقد انقضت الشهادة
في حقها بالرجوع فجدد انه فاق قبل الاول منها حين رجع لم يجب عليه
ولا ضمان فلو زعم ذلك المكان لزعمه برجع الثاني ورجوعه غيرنا لا يبرح
منه ما انه اجد اجيب بان اجد لم يجب لالاقدام السبب بل لوجود
المانع وهو ما بالحق التامة فاذا زال المانع برجع الثاني وجب
اخذ على الاجماع لسبب المنع لالبرزوال المانع ولو اعتبرنا هذا المنع
لوجب القول بانهم لو رجعوا لم يجدوا احد منهم لانه في حق كل واحد
لا يبرح من رجوعه وحده لو ثبت احكامه على الشهادة وهذا يعيد
قوله بطريق آخر كقرب العتق مثلا **قوله** على المالكين من ترك نفسه
اذا دعه وتركه الشهود الوصف يكونهم اركبا وقوله فقولنا لا
بذلك الخلاف انما هو اذا رجعوا في التركة وقالوا انهم عبيد او كفار الا
انما تترك التركة مع علمنا بحالهم واما انما اصر المذکور على شهادتهم
احرار او يقولوا احكامنا لم يقصر عليهم شيء اتفاقا هذا اذا اخرجوا بالبرهان
والاسلام اما اذا قالوا هم عدد فظهر واعبيد لا يمتنعون لانه
العبيد قد يكونون عدلا كذا في الهداية وشروطها والكان **قوله** يسألهم
النظر الى موضع الزمان الزمانين فالسؤال عن العلم لا يقبل شهادتهم
لا في ادم بالفسق على انفسهم فانه النظر المارة الغير مقصدا
وانما يقبل شهادتهم اذا لم يبينوا كيفية النظر لاحال ان يكون ذلك
وقوع اتفاقا لا مقصدا انما في اجماع الصغير لخلوهم وفي البسيطة ان يقر
الشهود انهم نظر والمذد ان يبين ان لا يقبل شهادتهم **قوله** باب

في الزبوة

هذا الشرب **قوله** ولو قطرة اي بلا اشتراط السكر لانه حرمه
قطعية **قوله** وان زالت البعد الطريق بقرانه اخذوه زكها فلهما
من مكانه الاخذ الى مكانه فيه الامام قال الربيع قبل ان يسو ابه **قوله**
زائل العقل يبيد اي ولو يبيد فالزوال بالحوادث لا بالشرية
المجزة المذكورة في كتاب الاشرية داخله فيه او يقال لمصلحة البند
اشارة الى انه وجود الرأية فبند كلف فقط واما زوال الاشرية
المجزة فزوال العقل كاف فيه وعلى كل تقدير فيه اجزاء غير زوال
العقل بمباه كالبنيج وليس الزناك وما يتخذ من الحنطة والشعير والاشربة
والعسل لانه لا تجد فيها صريح به الذب وقد اورد صاحب الهداية
والكان في تمثيل المباح البنيج والراك فقط حيث قالوا لا تجد السكر
في علم انه سكر من البنيج وشربه طوعا لانه سكر من المباح لا يوجب
اخذ كالبنيج ولبن الراك فقال احمد والذركوه من اباة البنيج موافق
لعامة الكتب حلا رواه اجماع الصغير للامام المجوز فانه استدلال على
الاشرية المتخذة من محبوب كالحنطة والشعير والذرة والعسل وغيرها
وقال السكر من هذه الاشرية حرام بالاجماع لانه سكر من البنيج حرام
مع انه مأكول في المشروب او لا كذا في النهاية وتيسر عليه
رواية المجوز في بيان السكر حاصل من البنيج حرام لا على البنيج
حرام وكلام الهداية بل على البنيج مباح ولاننا في بينهما انه **قوله**
واقربه بالواو هو البنيج واما المنسوخ التي وقعت فيها كلمة او منسوخة
برسب ان لا اخذ بوجه الرأية او السكر فقط لا يكفي في وجوبه
في يقر او يشهد به عليه رجلا **قوله** مرة اي عند العظم وآراء رجلا
وقال الثاني والرقود هما ميثب باقراره مرتين في حلقين اثبتا
لعدد الاقرار بعد الشهود وقد ثبت ذلك على خلاف المكان

فلما تناس عليه غيره **قوله** او بالسكر بضم السين وسكون الكاف مصدر
سكر عطف على الشرب الذر هو ايضا مصدر اخر من صلب الاتقان
بانه الاقرار بالسكر ما سد لا يجوز حال السكر لعدم اعتبار اقرار السكر
ولا بعد زوال السكر لتعادله كما مر قوله فلا وجه للتعيم في ارجاع الغيبة
بل هو راجع الى شرب الخمر فقط **قوله** او السكر عطف على الخمر وهو
مبتدئ في عصبه الرطب اذا اشتد خرج به الاكل رجه اخذ في المغرب
وقال صاحب البيان هو يفتح التمر اذا غلا واشتد ولم يطبخ وانما
صفته بالذرة والحكم في شرب الاشارة الى ان كذا كذا حيث يقع روجه
لانه الغالب في بلادهم انتهى **قوله** او اقر السكر انه لا اراد ان اقرار
السكر ان شرب الخمر لا يوجب الحد وكذا في سائر حقوق الخلق
مثل الزنا والرقعة لاحمال الكذب في اقراره فيجاء في ورثتها بناء على
انها خالص حتى انه تعالى يختلف حد القذف لانه فيه حق العبد
والكرامة فيه كالصالح عقوبة عليه كما في سائر نكراته من الاقرار
بالبطل والطلاق والعنان كذا في البيانية **قوله** واليه اي الى قولها
مال اة وعمر ابن الوليد قال سألت ابا يوسف عن السكر ان الذر
يجب عليه حد قال ان يستقر اهل ايتها الكافون ولا بعدر حلفت
وله كيف عينت بهذه السورة ورتبا اخطا فيه الصالح قال لانه
تحريم الخمر انما في شرع فيها فلم يستطع فرائها **قوله** لا يثبت اعتقاد
الكفر لانه كلامه برهانه لا قرار له ولا يكون كما في بون الاعتقاد كالكون
على الكفر وقوله ان عبد الرحمن بن عوفه صنع طعاما قد نما بعض الصحابة
فاكلوا وسفاهم فمروا وكان ذلك قبل حركتها فانهم في صلوة المغرب
وقرأ سورة قرا بها الكافون في حذف اللامات مع انه اعتقاد
كفر ولم يكن ذلك كفر انما يجب الفارق فمما ان السكر انما لا يكفر به

قال في التلخيص

على سانه من لفظ الكفر **باب حد القذف** وهو في اللغة القرون
اصطلاح الفقهاء نسبة من اجس الى الزنا صريحا ودلالة **قوله** عينا
من الزنا اي من الزنا عنه غير منهم به **قوله** تفرجه احرازه من القذف بطريق
الكتابة مثل ان يقول رجل لا خير بارك في فلان ثالث صدقت لا غير في
النسب مثل لا ينكر كانه تامة البعض وبغير عليه اعراضه فليست في
الاكلمية **قوله** اولست لا يكر اي من في النسب غيره وقال الست لا يكر
بحد انه كانت امة حرة مسلمة لانه في الحقيقة قذف لانه لانه نفر
النسب والنسب انما ينشئ عن الزنا لا غير غيره انتهى لفظ البيهقي
وقال الاكل في وتقريره انه في ضمن المسئلة فيا اذا كان ابوه او امة
معروفين ونسبه في الام ثابت معان ونماه عن الاب المعروف وكان
ولسلا على انه زني بانه وفذلك قذف لانه لا محالة **قوله** وفي غير
الغضب بغير المعانة اقول انما تعرف المسائل الا او في الثاني حتى
هذا الاحمال وفي الهداية عكس هذا الحق الاختلاف في وجوب حد
فيه وانه قذف في حالة الغضب كما خرج به في العناية **قوله** فلما احتمل
المعانة في غير حالة الغضب لا يجب التفرق له فيه لانه على اختيار
وجوب الحد في حالة الغضب في حالة الغضب فلما غلبت في ذلك
الاحتمال لانه على الاختيار المذكور هذا من نتائج افكار السعدي **قوله**
حد انه طلب لانه قذف محصنة بعد موتها بخلاف ما اذا قد نهان
ماتت فانه امة بسقط كذا في العناية **قوله** ليس المراد اداة بقر بانه
حد مشروط بمطالبة من يستحق بها **قوله** او نسبة اليه بانه قال انت
ابنه فلما مقرر ما بهم حدة **قوله** وكذا الاحمال اما لانه كذا واحد من هؤلاء
يسمى ابا **قوله** وقوله يا ابنه ما السماء باجر اي لا يجد بهذين اللفظين
وقال ان ليل اذا قال لوري يا نبطي فليحده لانه نسبة اخرى غير ابيه

وقد اشارت شرح الجواب بقوله اذ لا يراد ان السبب طائفة من
 الناس بسواد العراق الواحد ينطلي منهم ثم يذم بالنسبة اليهم **قوله**
 التشبيه اقول يراد به التشبيه فيما يوصفان به لانه المراد في الاول تشبيه
 المحاطب بالما في وجود الصفا خسرعت به من هو علم في العرب
 سخا لانه في الخط اقام ما له مقام المطر وكان عينا لقوله مثل ما
 السماء لا تروى في الثاني تشبيه بالقبيلة الدنية في الاخلاق من حيث
 حساسه ونحوه لاجل اوجه عدم الفصاحة والكنية لانه قال بمصر سبيل
 او باقور فانه لم يجب عليه تركه انما كره ان يبينه **قوله** والطلب
 ان طلب المقذوف لما كان شرطا في اقامة حد القذف وهو قد يكون
 متبا فاجب ان يبين في ذلك فصار والطلب **قوله** لا يلزم ثبت لانه
 يلحق به العار كالاصول والفروع وان علوا وسفلوا المكان ايجزئية
 فلما القذف مساو لاهم معنى فانه قيل ينبغي ان يكون له ولاية المطالبة
 حاضر الكا في المقذوف او غائبا او ميتا وكذا اذا مات بعد القذف
 قلنا المقذوف يلحقه العار قصدا وهو لا ضمننا فلما بعينه حضورهم ما دام
 المقذوف حيا لانه ثابت في غيره لا يعطى له حكم نفسه واذا مات
 بطل التضمن وبطل ما في ضمنه بخلاف ما اذا قذف ميتا خصوصا فان ثبت
 ليس بالحقوق العارية فينفذ الامتيع القذف في شبه بقذفه قصدا
 فثبت له ولاية المطالبة كذا في الكفاية والتبيين **قوله** خلافا لم
 فانه روي عنه انه في المطالبة لا يثبت لولد البنت لانه منسوب
 الى ابيه لا الى امه فلما يلحقه العار يترتب اليه وقطع الرواية التي ثبت
 من الطرفين فيصير الولد بكر من الطرفين **قوله** وكما قلنا في قوله اخره من
 ذكر خلاف في قوله انه لا خلاف له فيه **قوله** ولا يطالب احد من الزوجين
 ان يطالب بمرده بقذفه حرة المسك ولا لابن ان يطالب اياه

او جرة دابة

او جرة وانه لا يقذف امة وجدة وانه علت بقذف نفسه لانه
 المولى لا يعاقب بسبب عبده وكذا الاب بسبب ابنه قال رسول الله
 لا يعاد الوالد بولده ولا السيد بعبده فلما لم يجب القصاص و
 المعقب فيه حتى العبد وسببه يتقنه به فلما لا يجب حد القذف
 والمعقب فيه حتى امة تعاد سببه واول القذف غير مبنيق به يجوز
 ان يكون صادقا فيما اذا نسب اليه **قوله** وكونه كالقذف في حد القذف
 واخذ العوض عنه فانه لو واحد منهما جازي عنده لا عندنا **قوله** بناء
 على اية وتكون في السبب بشهد احكام ذكرت في العمارة **قوله** راجع
 حتى امة تعاقب فيه نظرا لانه يلزم ان لا يكون في العبد غالب اذا اجتمع
 اصفاء وهو خلاف الاصول المنقول في القصاص مما اجتمع فيه وفي
 العبد غالب **قوله** في تفسير التاميين اياك وقد يطلق على الزنا
 بطريق المتكلمة لقوله تعالى براه مبسوطة فلا اشكال وقوله
 ليس بربنا اثر لانه بعد الكاح **قوله** ولا يجب به شر لانه انما الرولاة
 انما للرنا بل لو لم اصل فلا حد ولا لعنا كذا في التبيين **قوله** لو لم
 في الثاني فانه قيل لا يان فام مقام حد الزنا في حقها فحد وجبت اية
 الزنا منها فينبغي ان يسقط الحد عن القاذف نظر الى هذا قلنا بل لكنه
 فام مقام حد القذف في جانب الزوج فبالنظر الى هذا الوجه يكون
 المرأة ضمنه فتعارض الوجهان فطاف بقذف القذف سالما عن
 المعارض فوجب الحد على القاذف **قوله** من كره وجهه كالا جنبية حرة
 كانت او امة الغير **قوله** ولا يقذف من زنت في كونه قبل المعينة
 انها زنت في نكاحها ثم اسلمت فقتلها ما ذف لانه الكافرة ما لم
 لا يجد ما ذفها وانه لم تزني فالتقييد بالزنا ساقط في بناء اسقاط
 الحد عن هذا القاذف وانما لم يجد ما ذفها بعد الاسلام لانه لم يغتصب

ذلك الزمان حتى لم يسقط احد عنهما ما سلاهما فلم يجدوا دفنها لفقدها
 شرط الاحصاء وهو العتق عن الزمان لا تفاوت بين ان يكون زنا
 في دار الحرب او في دار الاسلام كذا في البيانية **قوله** قد فسد مسلمانا
 فتيده لانه المستامن التزم بانها حقوق العباد وان لا يؤذيهم في دار الاسلام
 لانه دار الحرب كذا فيهم من تعزيرات **قوله** فانه عليه القول فلو كان
 لها مال لا تقا في ربح واصلة في الفعل الذي لا به الجحوش قبل الاسلام
 شيئا به سجد ديانة وخبركم وما يدعون وللهذا لا تتوزع لهم في كونهم
 الذر هو في الزوج بالجارم فكذا لا تتوزع في الزوج فلما كان كذلك
 كان له حكم العتق مضار محصنا بالاسلام وقد عقره ما تقدم بالاسلام
 فجد فاذنه وجه قولها ان الزوج المذكور حكم البطلان فيما بينهم عند احوالها
 فالتكاح فاسد في الاصل وهذا اذا انزاع الاحكام تفرق بينهما بالانكاح
 ونكاح المحارم ليس مشروع مطلقا وانما كان كذلك في طاعة آدم مودة
 التوالد والتناسل بانه تزوج احب هذا والسم اذا وطئ امرأته
 بنكاح فاسد لا يكون محصنا ولا يحد فاذنه فكذا انما انتهت كلام صاحب
 البيانية **قوله** وكفى هذا ايرادا وقوله ان احببها لهما كما اذا زفرت
 او قد فرتنا واحد مرات ولم تجل بينهما حد فانه اختلف كما اذا
 زفرتا وشرب وسرق وقد فرتا معا فلا يحد واحد واحد لكونه خارج
 بقوله اما اذا اختلف **قوله** لا يتداخل فلا يحد حد واحد عنده **قوله**
 وبذا سبنا على انه لانه لانه لا يدخل في حقوق العباد **قوله** او المقصود
 الانزجار واحمال حصوله بالاولا ثبت فيسقط الثاني عما هو المقصود
 والحد ونزده بالشبهة **قوله** غير المقصود من الاخر قد انزلنا لصيانة النساء
 وحد السرق لصيانة الاموال وحد الشرب لصيانة العقول وحد الزنا
 لصيانة الاعراض كذا في التبيين وقد علمنا في اول الكتاب بالنسبة

فصل الثماني

فصل الثماني وهو من مائة مطلق التاويل وقوله ووجه
 هو من مائة الشراعي او من مائة في القدر وقوة الدليل في الموضع
 هو الكف والمنع **قوله** والكثرة اية بذاتها القلة والكثرة في التعزير بالقرابة
 بناء على ما ذكره القدر في مكانة ميراثا ووجه لا يقع به الذبح وليس
 كذلك لانه يختلف باختلاف الاشخاص فلا معين لتعزيره مع
 حصول المقصود وبدونه فيكون موقفا الى رأي الحاكم بعد ما يبرر
 المصلحة فيه على ما قيل ان التعزير على مراتب تعزير الاشرف الاشرف
 وهم العلماء والعلماء بالاعلام وهو ان يقول القاضي بلغني انك تقفل
 كذا ولا تقفل وتعزير الاشرف وهم الدعاة والامراء بالاعلام و
 اهل الجبس وتعزير الاشرف بهذا كله وبالقرابة معا كذا في البيانية
 وفي الخلاصة سمعت من ثمة ان التعزير باحد المال ان رأي القاضي
 والاولا جاز ومجملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باحد المال
 انتهى ما ذكره الشافعي والظاهرية اعلم ان التعزير قد يكون بالجس وقد
 يكون بالصنع وتوكل الاخرة وقد يكون بالحلام العفيف وقد يكون
 بالقرابة وقد يكون بنقل القاهر اليه بوجه عبوس وقيل ان التعزير
 الذي يجب محاله على اقامته كل واحد جعله النيابة من اهل الجماعة
قوله واجب يرف اعتبار حد الاخر لانه الاصل هو حرمة والرق عاكر
 قبل ان يابى نصف اخذ النصف من حد الاخر والنصف من العبد
 والكثرة الاخر في الزنا مائة والكثرة الشاة محسوبة فافذ نصف كل منها
 فذبح الرقب وسبعين قلنا لا دليل على التنصيف جونا لا سيما
 من كل واحد منها ولا دليل ايضا على اعتبار الكثرة حدين بل انما اعتبار
 اقلها لانه من اعتبار الاكثر فقد بلغ وهو حد العبد والسكينة في
 عدم مبلغ حد في غير حد اي في التعزير فهو من العتق في المجرم والحد

بنافه كذا في نوزحه واما في نوزحه العبد على ابي يوسف في بعض من عاز
 اربعين كذا في الغاية لفظا في تحفة قال الاكل رم وجه نقصان السوط
 الواحد في المدسبين جميعا هو ان البلوغ اتمام احد تغذروا تسعة
 قدر معان كرج او ثلث او غير منصار اقل ما يمكن للبتغية **التم قوله**
 قالوا شروع في وجه تعاوت كل منهما في الاخر على الترتيب فتكون كجمل
 الاخر جاري لا امتناع بانه لو جاز ان يشرب في نوزحه من ضرب الزنا
 والشرب والغذف بغير ان يوصلا مقدار التوزع يخفف ثانيا في وصفه
 لما يوقر لا توفيت المقصود وهو ان يوجد اربعة ما في البداية **قوله**
 ثابت بالنقض ولا سبب حد الزنا في اعظم الذنوب وهذا شرع
 فيه ارجح الذي هو اعظم العقوبات **قوله** لاحتمال الصدق ان يكون القاذف
 صادقا في قذفه وعبرة من اقامة البينة لا بد على من يقر كذبه لاحتمال
 انه شهوده عابوا او ابوا او ادأ الشهادة لانه قلما يحصل من يشهد
 على فعل القذف كالميل والمكيدة ولا يشترط ان يكون قاذفا في القذف
 فيصير كل شراب حائضا في الشرب والقذف فيحقق منه جنائنا
 وفي القاذف جنابة واحدة فلهذا كان من فيه اخف من فعل الشراب
 وانه كان منصوصا عليه مخرج به في الشك في الكاذب وتلك استجواب
 جواب منه في قول الشرح قوله فكتبا **قوله** او كما في زنا الآنة
 يبلغ التوزع غاية التي هي الشهادة في قذف غير المحصن بالزنا لانه من
 حبس لا يجب به احد واما في قوله محصن ما فاسى وتكون ماله اى انا
 الى الامام اعلم انه يقع في التوزعات امور لا يقع شرعها في احدى
 الاول الشهادة والثاني شهادة الكذب مع الرجاء الثالث
 العقوبة الرابع التكفير الخامس انه شروع في حق الصبيان
 لانه من حقوق العباد كذا في التبيين والكافة قوله با فاسى اة التفتي

في القذف

والنجس يخرج من طاعة الله تعالى والكفر ضد الايمان وقد يخرج من جو النعمة
 مع يكون ضد الشكر وهذا قال بعضهم لا تحذروا بالكا في ما لم ينزل بالكا
 بانه لا ياتي الله تعالى سائر المؤمنين كما في قوله اجعل من يفر بالطاغوت
 فليكون حكمة كذا في التبيان الثانية واختبث ضد الطيب اى جرد
 رذو الخبث من خبثه فخبث اى عطفه فقطط ومنه سخر الخبث
 وازيد في من الشبهة وهو ما يفر سري دين كذا في الاستوب والحق
 كسر الاءم والضم لغة في السارق البين السارقة والتدبوث
 والتوطئة بفتح القاف وباراء والطاء المعلنين وابلها المودة
 كما تها من ادفاة وقد فسرت في البداية بانه هو الذي يدخل الرجل
 على امرأته رجاء ان يصيب منه ما لا يفقد علم منه في الاول فقبيل او
 الذي يبرر مع امرأته او غيره رجلا ضيعة خالها بها قال في الكوجبة
 التدبوث من لا يفر له من يدخل على امرأته والتوطئة هو الذي يعرف
 من يفر بامرأته وسكت عنه والماوى المسكن والستيس نفع المشاة القاذف
 وسكون المشاة الجنابة وبالسبب الماظة من كفو او بالفارسي بزرخ
 وآنو كسر القاف وسكون الراء الماظة معروف يقال له بالفارسي بزرخ
 وقوله يا ابنه اة اى لو قال يا ابنه حجام واحال ان اب القذف لا يجب
 الى اجماع اصلا وانما كسر لفظه والنون في اوله للفتى كذا في ونا سبب
 والحالف فيه مفتوح ونظ كسر مع الادم في القذف به سلب لادنية
 من القذف وهو **قوله** هو رده اى اهل ولم يجب به المال لا مال
 الغافل ولا من بيت المال ما في كذا لاجماع واما في القذف فغنى
 ان حتى يجب فيه الدية في بيت المال لان نفع عمله يعود الى العامة بالزنا
 فليكون العموم في ما لم قلنا ان الامام ما مور بها قلنا استوفى في حق الله تعالى
 صار كانه الله تعالى امانة من غير واطلة فلا يجب الغناء ولو غرر زوج ع

الخروج من البيت أو عدم اجابة دعوة المرافعة أو ترك الزينة أو
التغسل أو الصلاة لا يهدر دمه لأنه واجب والمباح والمباح تنقيح شرط
السلامة كذا في الحاشية قوله فلا يجب بعد تحقق القذف بالزنا أو الفحشاء
من تجاهر بالاجرة أو يفتن بها فيجب الحد بالقذف بها بوثرة قولنا
الظاهرة الخفية الزانية مأخوذة من الحجاب والسعال وكانت الزانية
في العرب إذا قر بها رجل سلت ليعق منها حاجته فسميت الزانية خفية
والانصاف ان يجب به الحد في ديارنا اذ لا يستعمل احد لان مقام الزانية
حالة الغضب فلما صار حقيقة عرفية وقول الشارح الخفية في الوصف
الغش في الزنا لا يخرج عن الاشارة الى هذا المعنى قوله والعاجزة بآية عدم وجوب
حد بها وذلك لانه الحد انما يجب بالقذف بالزنا خاصة ولا يجوز الحد
هو خروج في طاعة الله تعالى غير مخوف به بل تحقيق بكل عصية سواء
الحد كما لا يخفى قوله يراو به الحار الحيت وتويعهم وسكونه الرأى المصلحة
البا، الموصدة وبالزنا الموصدة الحيت وهو رجل خذاع ليتم فاحش المتصل به
البيان كذا فيهم في توريح قوله الا انه يقال ان قوله يا بائعهم بغير ان يبيعهم
الموتى بهذه الالفاظ هذا اختيار من الوجه الثالث الذي استحسنه
الهداية حيث قال هذا وجه حسن لوجه استحسانه بحسنه من طرف الاخر
والتعريض اما احد الوجهين الذين هو كونه القذف بها لغوا مطلقا سواء
كان في الاشرف او غيرهم فهو افعال الوجه الآخر الذي هو وجوب التعزير
مطلقا بنا، على كونه سببا في عرفنا تعريض قوله وحال القائل والمقتول يتبين
انه كالعاقبة وادارة وعظ وان كان في ذلك حسب المروءة في
الدين والصالح كذا في البيانية وكذا المندوف لو كان في العلماء والفقهاء
والابرار بمنزلة من كل احد في انذار كما قرع به صاحب المختار في الاختيار
كتاب السرقة قوله وركناها الاخذ خفية قبل هو المعنى اللغوي وقد رتب

علم احوال

عليه او صاف في السرقة بمراتب عال السرقة اخذ مال الغير على سبيل خفية
نصا بحرر المتول عن غير مت راع اليه النصا وفي غير تأويل ولا شبهة وقد
المعنى اللغوي مراعاتها ابتداء وانتهائها او ابتداء فقط مثال الاول استثناء
من مسائل الشافعي وهو ما نقب مجدار على الاستسار واخذ المال من المالك
معاقبة تسليح على اجهار وكان القيس ان لا يقطع في هذا المال لانه ركن
السرقة الاخذ على سبيل خفية وانه وجد في وقت الدخول لم يوجد
في وقت الاخذ حصل بطريق المعالجة لكنهم استحسنوا وقالوا بوجوب
القطع لانهم لو اعتبروا الخفية وقت الاخذ لامتنع القطع في كل السرقة
لان اكثر ما في الدنيا يصير معاملة في الانتهاء لانه وقت لا مجال للموت فيه
بذريعة ما في العتابة قوله مال حرزاتي ممنوع من ان يعسل اليه يد الغير سواء
كان في المنع بناء او حافظا كما يحجى مال الاكل حرز في اللغة عبارة عن الملك
حصان ويجوز ان يقال هو ما يقصد به حفظ الاموال وهو على نوعين
كما سنبينه في قريب قوله معذرة عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته اليها
وهذا شامل لما في الهداية من عشرة دراهم وان كان ذهبيا **قوله** مضروبة
اي مسكوكة منقوشة اشارة الى انه اذا سرق فضة غير مضروبة وزنها
عشرة دراهم او اكثر فقيمتها اقل او بالعكس لا يقطع وقبل المضروبة و
غيره فيه سواء والاول ارجح كذا في التبيين قوله مكلف اشارة الى عدم
القطع في البتة والمجبون هم المالك والمالك هو من يملكها وحده العبد
نصف حده هو في سائر احوال ودل اطلاق النص والآية التخصيص ثم
فتبكاله صيانة لاموال الناس **قوله** للمكان اشارة الى انه الاحراز على
نوعين احدهما بملكه كبيت وحانوت سواء كان له باب الالة
مفتوح او لم يكن له باب اصلا لانه البناء المقصود الاحراز كصندوق
وخيام وجوهي والآية في حلقه فانه كل ما لا يكون حرزا في نفسه يكون

حرز

حوزا بصاحب كاذب السوء والمسجد وراى سائر الطرق سواء كانا
 بقطعة او بانجا وسواء كانا المساع حقة او قريبا منه وتقطعت عند قوله
 المص جامع لهذه المعاني لا هو الصحيح **قوله** واما عند ابي يوسف في قوله
 انه رجع الى قوله **قوله** ما ولا اى على كس رقى المساع شخصه خارجا
 في داخل البيت **قوله** عا هرا قبل ذلك لا يفرق السرة لا بانه
 الا لاحاد الفقهاء فيلزم اشتراط حضور الفقهاء الظهور ما في ذلك
 سبب القطع **قوله** يعلم انها متداوئة ام لا فانه قيل ان
 الشهادة هي غير شتم لانه لا يقبل شهادته بدونه الدعوى فينبغي
 انه لا يثبت فيها اذا ثبت بالبينة كما لا يثبت فيها اذا ثبت بالاقوال
 قلت انه الدعوى شرط للمال ووزن احد فالتعاقد يمنع القطع لا المال
 كما مر جوابه كذا في النهاية **قوله** وفي سرق يعلم انه قال لا كل من سرق
 لانه المسروق منه حاضر خاتم والشهود شهدوا بالسرقة منه فلا حاجة
 الى السؤال عن ذلك اقول انما قيل في ثبوت **قوله** قدر نصيب بقدر
 اصابه اقل لم يقطع اعترفا عليه بما اذا قتل جماعة واحدا فانه قيل
 كلهم وان لم يوجد من كل واحد منهم القتل على الكمال واجيب بان التقاضي
 منقطع باجتماع الروح وهو لا يجوز في جفاف الكل واحد منهم **قوله**
 ما بسج وهو ما بين المهمة وحجم ثم يعلم جدا ولا يثبت الا بالادلة
 ويجب منها كل ساجدة مخونة احوال الرابع كذا في شرح الترمذ
 اخذ من المغرب والقنا بفتح القاف مقصورا جمع فناء وهو حشنة الخ
 والآبوس بد الهرة وفتح الباء ومع النونية معروف والصندل بفتح
 الصا والمهمة وسكون النونية ثم طيب الراجحة والقصور بجمع الغاء
 وما يصاد من المملكين جمع فحق الحاتم وتشيد الحقة اذ **قوله** والانا
 اى القضاء وكذا وقوله والباب اراد به الباب الذي هو غير المركب

بطلانها

بالجد اذ اذ كانت مركبة في جدار فقلعها واخذها فانه لا يقطع
 لانه القطع انما يكون في مال حرز لا في حرز به وما في السبب من المتاع فانما
 يحرز بالابواب المركبة فلا يكون في حرز **قوله** كحشبة بفتحين جمع حشبة
 وهو مودعة وحشيش ما يس من الحلال والقصبة بفتح القاف في
 الصلاة المهمة معروف والذرة بفتح الذال المعجمة معروف بحالها بالثبات
 رزقه كذا في الدستور والقوة بفتحات الميم والغين المعجمة والراء المهملة
 الرطبان الاحمر وسكنين الغين فيه لغة كذا في الاكلية والتموية بفتح
 النونية بالغار ترابك **قوله** واما عند ابي يوسف وجبه قوله انه مال
 منقوض مضار كاللؤلؤ والياقوت كذا في البائية **قوله** اى الحقير قال
 في الهداية في بيان الفاصل بين الحقير وغيره وما يوجد منه ما جاز
 الاصل بصورة غير مرغوب فيه حقير ووجه عدم القطع في اللان **قوله**
 والفاكهة الرطبة **قوله** عدم لا يقطع في الطعام والمراد هو الهبة لا كل منه
 كما حكيه والتم لانه لا يقطع في الحنطة اجماعا كذا فيهم من تقرير الهداية وقد
 اولى اليه الحقير وحيث حصة ما يبيع سرها واما الثمر على الشجر
 البطيخ في البستان كذا في عدم الاحراز فلهذا التفرع على
 الشجر مع دخوله في الفاكهة الرطبة متمم القوله وزرع لم يحدد
 هذا كذا اذ لم يكن العام عام جماعة ومخط اما اذ كان فلا قطع سواء
 كان عاميا راع اليه الف او لا كذا استفيد من تقرير الهداية **قوله** ولا
 في اشربة مطربة اى مسكرة **قوله** واللات ليو كما تظنور والطير والذئب
 وغيره كذا في البائية والصلب شملت كالتمايل بعيدة النصار
 وتمايل بالغار سر حليها والشرطي بكسر الشين والتمود واما
 قطع في شربة المشقة وان كانت من ذهب او فضة وغيره ان كان
 الصليب في مصلاه لا يقطع لعدم احرازه لانه لم يثبت اقر يقطع

الحال المالية وهو قوله وباب مسجد مطلقا سواء علق في حذاره او وقع
فيه لانه بمنزلة متاعه بخلاف باب الدار فانه قطع فلما وضع فيها كسائر
متاعها لا يعلق في حذارها كما قيل ان اعدا سرقة ابواب المسجد
ان يعذر ويبلغ فيه وجوب حرثوب كذا في البينة قوله ومحقق وكذا
الحال في كتب العلوم الشرعية كالنفسية والحدية والحققة ولم يتقرر له
المقتضى في قوله ودفع كاستنبينه ان شاء الله تعالى قوله هو والخلع
في غير المبر وفي المبر لا يقطع اجماعا لانه ضائع وليس سرقة لانه لم يدا على
نفسه وعلم ما فيه كذا في العبد كذا في التبيين قوله فانه احكامه تنبع كالحال
يجوز ان يكون الحلي هو المقصود بالاخذ فلا يكون باجلا لا نقول لو كان كذلك
لاخذ الحلي وترك البصة قوله ان بلغت احكامه رتبة دليل الاثم انما في
انه سرق ما يجب فيه القطع وما لا يجب وضم الثاني الى الاول لا يقطع
القطع قوله الا الصغير يتبع العبد الذر لا يتبعه غيره ولا يعقلها بل لا
والابن كذا يكون في نفسه فالمراد بالعبد الكبير في قول الشارع
خلاف ما ذكرناه في الصغير لانه العبد المبر وان لم يترك هذا البلوغ ساو
للبائع في اعتبار بده كذا فيهم من تربية الهداية قوله والمقصود من الدفتر
يقدر في حساب وهو حقيقة فيها كناية من غربة او شرا او تفسير او
او فقه وانما لم يقطع فيها لانها مراد من اخذها وهو موقوف للغة والمعاني
والقران والحدية لا تقدر الاوراق والرسائل فلا يجب القطع في غير
الحال وانما دفتر الحساب الذي هو دفتر اهل الدواينة فيقطع فيه اذا
بلغ مضايقاته المقصود من اخذ الاوراق لا ما فيها او لا تقع فيه لوجوب
فجب القطع لانه الاوراق ما كذا في البينة قوله فالمقصود منه المال
ان لا اللغة والاحكام الشرعية وقدر ان الشارع بغاية غير مالية
ايها قوله والعهد في الفاء وسكونها بالالفارسي يوزن في كتاب

الكتاب

البيع بانه منا والخبانة ان يكون الموضع ما فيه من الشيء المأمور به
الاخلاص انما يأخذ من البيت سرقة جهر او الاستهبال انما يأخذ من
على وجه العلانية فمهره من طلبة او فدية والتبشير منها اخراج كالميت
من القبر كذا فيهم من المحاج وعدم وجوب القطع في التبشير من البيت
والربا في ربح بناء على قوله عدم لا قطع على الحقيقة وهو التبشير بعد الله
ولانه الشبهة تكنت في الملك لانه لا ملك للميت حقيقة ولا لوارث
لعدم حاجة الميت ولانه الوارث لو تبش القبر واخرج المقتضى
عند الشافعي فلو كان ملكا لم يقطع لانه الاث لا يقطع في ملك غيره
المسروق ملكا شرط وجوب القطع اجماعا كذا في البينة قوله وما كان
لانه ان راق منهم فله حق فيه وهذا علم وجه عدم القطع في مال المتكسب
قوله حاله او موطنه وجه الاول كمشوف ووجه الثاني ان انا جيل
الا انما انما الخيرة المطالبة وآما نفس وجوب الدين فثبت قبل
المطالبة ايضا قوله فثبته سقوطها سقطت بغير نظر الا انما والملك
والملك والعين وتبعا السبب موجب سقوط عقمة ذلك هو
القطع في ذلك فاورث شبهة كذا في الزماني وقية دليل اخر هو انه
نظر ارجحية منه بالبعد الى السرقة ما يقطع فيه نادرا جدا التحلة الذي
وانا در بورج معصودا لانه وهو غلب ايجابية فلا يحتاج اليها
كما اذا قذف المحرم ودفع القذف المقذوف الاول لانه لا يجر نظر
المعانة غير امانة المقصود كذا في العناية وقوله نقول هو بالعين
المعجزة من حيث النوب بالبنو والبين الماملة والهم معروف
والصانع ساج قوله طامعا لانه يوسف فانه لا يقطع عنده لانه
يدخل عليها بلا استبدان واستحباب بخلاف الاخت من الرضا عنه لا يقدم
هذا المعنى منها عادة ولا اشارة الى هذا بخلاف من الرضا عنه بالذكر والا

المال

وأنه يفتح الراء البعثة وسكونه النون موصل طرف الزراع في الكلف فاليد
ذات ثمة مفصل الرسغ والرفق والابط ولما كانا يفتحان يكونان مراداً
رسخه اطلاق اسم اليد على الكل كذا الاحوال الربانية الواسعة حيث
يقطع يد السارق من زنده و هو الرسغ ولانه يستغنى به يكونه اقل من خذله
العقوبات لا تثبت بالشبهة وفيما زاد على الرسغ شبهة كذا البنية **قوله**
ويجسم في خمس اجزاء والسبب في ذلك ان اليد والرسغ بعد القطع بالزيت البقي
وخره وثبت شرعيته بانه عماد في سائر افعال القصور ثم اقسامه
لعموم الجسم في النصف واحد زاجر لا ينفك **قوله** فترتبت اربطه
سبباً للعلم **قوله** فاقطعوه بغيره قاله عماد اربع مرات وقوله وثبت
ما لو ادعى مرور على ربه حيث قال انه لا يستحي ان لا اوسع له يد بالكلية
ويستحي بها ورجلها عليها **قوله** والطحاوي قد عجز حيث قال شعبة هذه
الامار ولم يجد شيئا منها اصلاً في ما رواه الشافعي ثم اوصبها ابي
اصبغ بالسيرة سوي الا بهام اوصبها او رجلا بين شفاهاً فيجوز
الشغل خلف اليد وقوله قبل القطع مستحق بكونه ملك **قوله** فاقطع
اخر هذه المذكورات كلها **قوله** فلا يظلم السرقة بغير انها تظلم بالبنية والبنية
حجة ضرورة قطع الخصومة وقطع المردوم غير منقوض ثبت ان الخصومة
شرط لظلم السرقة والخصومة قد انقطعت بالرد الى الملك بشرط
ظهور السرقة قد انقطع فانقطع ظهورها ولا قطع بدونه ظهورها واما
فقد قيل ان الخصومة لا تبيد بعد ما قطع قطعاً لانه الشرط لم ينقطع بل انتهى
بحصول الظلم منه وهو استردا المال الى المطلب الملك فيجعل باقي
تقدير الاستيفاء القطع والرد الى ابيه المردوم منه والى رصنه وعه
وحاله وم فعياله وكذا الامانة او اجيره مشايرته او عبده وكذا
الرد الى ابيه او امه سواء كانا في عياله او لم يكونا كما ذكر في انفسه

مأذونة ما

بما ذكره ما في الاكلية **قوله** انما حال ملكه بهبة تغير او افضى على رجل يقطع
في سرقة فثمة الملك وسلكه اياه او باعه اياه لم يقطع الا في استيفاء
الحكم في ثمة قول القاضى حكمت او قضيت بالقطع او بالبرم بغير ان القضاء
في باب الحد ودون العيب فأيده اياه الاستيفاء لانه النقص
لا يظهر ولا يظهر بهما لانه القطع مع الله تعالى وهو عند الله
لم يجعل الاستيفاء قضاء في هذا الباب لغيره العارضة بالحدية وهو
يختلف حقوق العباد فانه القضاء فيها عيب اظهره في المطالب
على المطلوب فلا حاجة الى جعل الامضاء في ثمة القضاء وهذا في
شروط استيفاء الحد ودون الالبنة دون سائر حقوق واذ كان
الامضاء في القضاء بشرط قيام الخصومة عند الاستيفاء كما ثبتت
ابتداء القضاء وقد اتفق ذلك بالبيع والهبة ومضار الملك كالحادث
بعد القضاء قبل الاستيفاء كالمالك كالحادث قبل القضاء لانه لا مغير
فكانه لم يقضى ولما قلنا في قوله جعلت الخصومة باقية تقديراً في صورة رد
المسروق بعد المرافقة قبل الاستيفاء ولم يكن الاستيفاء في القضاء
فراجهتم القطع واما جعل الاستيفاء في القضاء وجعل البيع الهبة
واما لو جوب حد وما ذلك الا لتأني في حق وجوب اية الاستيفاء
في القضاء في باب الحد ومطلعا لكونه في صورة الرد لم يحصل بالرد
الواجب عليه بالخذل وتهيأ حدث بينهما فرف موضوع لا فائدة
الملك فكان شبهة في باب وره الحد في الاكلية **قوله** يقطع عندهما
يقع والشافعي وهو رواية غير الزانية ثم قياس على النقصان في
العين قلنا فكيف مع الفارق لانه النقصان في العين معنونه على
السارق والفقهاء في مقام الخصومة فكان انصاب كما عينا في
الاخذ ودنيا وقت الاستيفاء كما اذا استملك كله واما نقصانه

السوق فيكون له حكم النصاب ما قضا عند القطع مضافاً إليه ما قضا
قوله وهو حال القضاء والقول المراد من حال القضاء هو الاموال المتعدية في
وقت صدور حكم السرقة الى عام او الاموال المضاف الى القطع لانه القضاء في
باب الحدود ولا ينفذ ما يدره الا بالسياسة الذي هو الاصل في جعل
عبارة عن الاموال فيخرج عبارة لا تطلق على جعل الاستيفاء قضاء للمعسر
الما يدره كما مر انما فظله بطلان ما قيل في مسئلة الكتاب في صورة التفتيش
من القطع بعد القضاء **قوله** لا يجوز رفعه في ذلك ولما ايدى الشبهة
وهو تحقيق الحق والقول لا حال الصدق ولا معبر في الشافعي انه لا يجوز
سارقاً بتجسس انه الرجوع في الاموال بالسرقة في السرقة وما هو الا في
في الرجوع وكان ذلك معبراً في ايراث الشبهة فكذلك في الاصلية
وتحريمه في يومين الشافعي في شرح قوله او احداً من رقبين تفرقوا
او رجلاً بسرقة ثم ادعى احدهما انها مال لم يقطع لانه الرجوع حال في حق
الراجع لعدم الكذب ومورث الشبهة في حق الآخر لانه السرقة ثبتت
باقرارها على الشركة فيكون مضافاً واحداً لقطع الآخر عند الاصل
وتوقفاً وكان قول الاول لا يقطع بناء على انه لو حضر الآخر تفرقاً بغير شبهة
وهو داره في نفسه وفي حاضر فلو قطعها حاضر قطعها مع الشبهة
وهو لا يجوز وجه قوله الآخر الموافق لقولهم انه الغيبة تمنع ثبوت
السرقة على الغائب لانه القضاء عليه لا يجوز وكان الغائب في هذه
السنادة كانه معدوم ولا يورث الشبهة في حق الموجود وهذا لانه
الشبهة في حقيقة الموجودة لا الموهومة كراية العناية **قوله** وقطع اية فيه
شبهة بانه اشتراط الخصومة في القطع وعدم انحصارها بالمال كقولهم اي
باع اية ولم يذكر العاقد الاخر في عاقد الرابوا فكذلك ما لم يبي
له بد ولا ملك فلا يكون له ولاية الخصومة بخلاف رب الوديعة و

المعقوبية

والمعقوب منه فانه الملك لها باق **قوله** على سوم السرقة على طلب
الشري ومقتضى قوله من سرق قبل هو فاعل قطع وقيل معقولاً فيكون
لكل منها وجهه وانه في الاول قول الشافعي ثم عطف **قوله** على غيره
الممكن من اية راية واما من جعل فاعل قطع وقيل لفظ من في قوله
منهم جعل لانه سرق عطفاً على الفاعل المذكور كما هو اللفظ **قوله** من سارق
قطع يجهل السرقة منه اذا سرق من السارق بعد قطع يده لم يملك
ولا للمالك انه يقطع يد السارق الثاني سقوط عصمة **قوله** عند اية
اقول واما عاقدية بعد ذكره فتبين انما بقوله هذا عند اية من
غيره فتبين اي بين ما ذكره في قوله فاعل على يوم انه لا فرق عنده
بين العاقد والمالك كما لا فرق بين المأذون والمجبر فانه دفع زعم
بعض ارباب الحاشي لوجه لذكر قوله بعد ذكره سابقاً بقوله هذا عند
اية حصة فليست مل واقم انه يخالف المذكور بين العلم اذا كذب
المولى وانه صدقة في حق الفصول كلها لوجوه والمقتضى وانقضاء المانع
قوله فوق حر المولى وما كان الاقرار فيه رياءاً الموقر الى التبرع
على الغير ايضا بطريق التبعية لانعدام نية الكذب في ذلك **قوله** ولو
المال بلا قطع كما اذا شهد به رجل وامرأتان او اقرار بسرقة ثم رجع
فانه يضمن المال ولا يقطع وقوله من غير عكس ان كوفال طلب القطع
ودونه المال لا يسمع خصومة ولا يثبت القطع بدونه المالك في
العناية **قوله** وايضاً جعل في القطع اصلاً لانه الحال كالاوالمسألة
بمنزلة الشروط الخارجية غير محلي الاشياء واحاصل ان القطع
اصل والمال تبع له عنده وكل واحد منهما اصل عند اية يوسف
والمال اصل والقطع تبع عند محمد وحكم كل واحد منهما بمنى على اصله كذا
منه في توبه الزبيدي **قوله** بجحانه لانها حقاؤه واختلفت محلاً وسحقاً

وسبب لا يخل القطع اليد وسبب الجانية على ما
 وهو ترك الانتماء عما نه عنه وحق الرضا الذمة وسبب المسرف
 وسبب اثبات اليد على مال الغير وجه العود في وجوب احدهما
 لا يمنع وجوب الاخر كالتيمع مع الكفارة في الفل خطا وكذا ما رواه
 قال لا غم على سارق بعد ما قطعت يده لا يقال في الحديث يدر على عدم رد
 العين القائمة ايضا لا تقول لا يدرى ذلك عرفا ولما وجوه عقلية ذكرت
 في المعينات منها ما ذكره الشارع بقوله وتجرى في حال العتمة **قوله**
 فلذا عند اية ضيقة لا يدرى الواجب بكل السرفات قطع واحد لانه يجب
 حمله على كل ما كان كذلك يتدخل وقد وجد ذلك فاد استوفى ذلك
 القطع الواحد المستوفى لكل الواجب الا يرى ان نفعه وهو الاخذ به
 يرجع الى الكل فيقع غير الكل **قوله** وعند ما يسقط لهما اية في الغيب
 غير الغيب وغير ليس غيب عنه ليس له خصوصية في حقه ولا يدرى خصوصية
 لانها شرط لظهور السرق في الغيبين فلم يقع القطع لهما بقيت
 اموالهم موصوفة والمال المعصوم مضمون لا محالة وعلى هذا اختلاف لوسق
 النصب في شخص واحد من اقسامه في البعض فقطع لاجل ذلك فخذ
 الاعظم لا يفرق النصب الباقية وعند ما يفرق لانه العتمة وقول المصنف
 معقول لا يفرق **قوله** لا يقطع سارا اية لا يفرق مع اية اية الحكم بقطع
 اليدين عند الاخذ لانه اخطا في اجتهاده او ليس في النص تعيين الجاني
 والخطا عند استغفر في العتمة لانه قطع طامع معصوما بغير حق لا يجرى في
 هو اليدين ولا تأويل حيث لا يخلو لانه الكلام على السبب فلا يفرق كما اذا
 قطع رجله او نفيه وان كان في الجند لانه الجند لا يدرى اخطا
 او لا كانه ليس على ظاهره ترك التسمية عند **قوله** ما سرق في الدار فليس
 يكون في الدار لانه اذا اخرج غير مشقوق وهو بواحد عشرة دراهم

فانه يقطع

فانه يقطع قولا واحدا وان نقصت قيمته بالشيء في العتمة قوله ولا يقطع
 او المبلغ واشترط في القطع اجتناب المالك لغيره الصفاة واحد
 خروا خارا تضمن القيمة ونكس السوب عليه لا يقطع اتقا كذا في الدية
قوله سبب حرق الفاضل قوله في التقبيد شارة الى ما قبله في الحلف
 مع التقبيد المذكورة في الهداية وشروطها او كان التقصا فاش
 وهو الذي سويت بعض العاين وبعض المنفعة فانه كان سيرا او ما يجرى
 به بعض المنفعة في الحج كما سيجي في كتاب الغصب يقطع بالاتفاق **قوله** ولو
 اى مثل هذا الاصل الذي هو سبب الضمان لوجود حرق الفاضل فيه لا يورث
 المشبهة لعدم وضعه للمالك كالا حد العار عن هذا الوصف كذا استغنى
 من لفظ الهداية وتقريرا لكل **قوله** ولا يقطع فيه كما **قوله** فصار شيئا
 آخر لانه هذه الصفة بذات العين اسما وحكما ومعقودا وكل ما كان كذلك
 يقطع به حق المالك كما اذا كان صغيرا ونسبه معه وله ان عين المورث
 باقية والصفة الحادثة والكم حادث ليسا بالزمان فانه عادت لهما الى
 الحالة الاولى ممكنة **باب قطع الطريق** قوله سلم او ذميا حاكما او عبدا
 فبذات العتمة لانه لو كان حرا بيا غلبه فليسا في دارنا لا يكون في الكتاب
 بل في باب استيلاء الكفار وسيجي بيانه وان كان في دراهم فذلك لانه
 قطع الطريق مخصص بذاتنا وان كان مستان فخر اية احد عليه خلاف
 وقوله على معصوم صحيح في انه لا حد عليه من قطع الطريق على غير المسلم
 والذم قال السنن في شرط ان يكون المأخوذ مال مسلم او ذمسي ثبت
 العتمة المؤدية خروا قطع الطريق على المستأنم لم يجد والقيام السبب
 المسح في مال المستأنم وهو كونه حرا بيا كذا في الحاخ والاصل فيه قوله تعالى
 اما جزاء الذين يجارون الله ورسوله وسيعون في الارض والآن
 اركاب لا وليا له تعالى على حذف المضاف لاستماع ظاهره **قوله**

فاحذوا اي القاطع صار ما خذوا وقوله حسب الامر او بالنفس المنصوص
 في حق من خوف الناس ولم يالاو آت قبل لانه انما انما براد فنية من جميع الارض
 وذا لا يفتق مادام حيا او غير غيره الى بد آخره لا يحصل المقصود وهو
 وقع اذاه عن الناس او عن دار الاسلام الى دار حرب وفيه تفرقة
 على الرقة فذكر ان المراد بنية غير جميع الارض بدفع شره عن اهلها الا ان
 حسب وقد صرح من القائلين بان هذا يحس بعد التفرقة لارتكابهم مشكرا
 تخفيف ونقل صاحب الكفاية عن الترمذي كذلك **قوله** كل منتهى ان يثبت
 كل واحد من العاصدين الاخذين من المال الى حوز **قوله** خلاف اي يبر
 اليه ورجله لما يثبت حسب المنفعة وهذا لا يراه اجمالية لتفاهتها
 صارت كالسرقين واحكم في السرقين **قوله** ولا ينفذ ولا ياتي
 عني ولا القبل عنهم لم يثبت العفو لانه حتى الله لوجوبه في معالجة
 اجمالية على حقه لاجارته **قوله** ويصح بفتح العين المائلة ويصح ان ينفذ
 انه يصلب حيا حتى يظن الموت ويترك مصلوبا بلثة امام مرفوق
 موته واذا تمت تولى بينه وبين الله ليدفعه **قوله** كيف يغزاه قاطع
 الطريق باي آلة قتل قتل وذلك لانه حد لا تقصص فلا يقتل بالسوا
 ولما يقتل من المباشرة ولا يقطع الطريق كما يكون بالقتل بغير سلاح
 كونه باحد المال بن كبر والاصافة ايضا والقتل جزاء الطريق سبب
 القتل وقد وجد فيقتل القاطع ما قل بخلاف القصاص لانه يقتض
 القتل والقصد بطلان لا يعرف فيستدل عليه بما يقال انه القتل وشرط
 وذلك لست في احوال قصد التاويل او اطلاق العضو وما اشبه
 ذلك كرا في البيهقي والسيدي **قوله** فالتوبة واما في احوال فقط فيقتض
 ما فيه مقاصد واخذ الارش في غيرة **قوله** وعند ابي يوسف اذا اذاع
 ان المقتل على مذنب الا انظر واما في الامام الثاني فقل بتقدير صابرة

مقتضى الجواب

مقتضى الجواب مقتضى الجواب مقتضى الجواب واما في المصنف خلاف الشافعي
 اي اخذ عنده كما هو القياس لا عند علمائنا وهو الصحيح وجهه كونهما
 في غير البيهقي **قوله** وعند ابي يوسف اذا اذاع اذاع اذاع اذاع اذاع
 ان يلقى بقوله وعمر ابي يوسف انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 عليهم احكام قطع الطريق لانه السلام لا يثبت فلا يثبت الفوت
 وقصد بالجر او خشب فانه كان خارج المصنف فذلك حكم لا يجوز
 لا يثبت فانه كان يوجب منه وانه كان في المصنف فانه كان البطل فذلك
 ايضا لا يثبت الفوت لا يثبت فانه كان بالجر لا يثبت حكم قطع الطريق
 المشايخ هذه الرواية وتبين في نسخة من التي كان يثبتها النفا في المصنف
 واما اول منازل الكوفة كذا في السنين والفاية **قوله** وفيه حتى باي
 اجماع وكسر النون ولا يقال بالسكون مصدر خنقة اذا عسر خلقه وحنقا
 فاعل كذا في الاكلية **كتاب الجهاد** يقال جهاد الرجل في كذا اي
 جده فيه وبالفتح وقريب منه ما قيل اجهاد هو الداء الى الدين مع ما يشغ
 غير القبول بالنفس او المال **قوله** فمن كفاهة اما ان يرضيه فلقوله تعالى
 فاقبلوا المشركين واما كفاهة فلانه ليس بغرض بعينه كونه اساء
 في نفسه بخريب السداد وافناء العباد وكذا لا غراز ويزا من تعاود
 الشتر غير العباد **قوله** اي ابتداء اما ذكر هذا لانه ظاهر قوله تعالى فانه
 فانكم فاقبلواهم يدل على انه قتال الكفار انما يجب اذا بدوا بالقتال
 وليس كذلك بل يجب معانهم وانه لم يبدوا والآية منسوخة ولقد
 من لا يغير على المشي والاطاع من قطع يده **قوله** بلا اذنه لانه صار من
 عين وملك اليدين وروح النكاح لا يظلم في حق وفرض لا يثبت كذا
 الصلوة والصوم كذا في الهداية **قوله** لا يجعل الامام اذ لانه يشبه
 الاجرة وتحقيقه الاجرة حرام فاشبهها يكون مكره **قوله** فيقتل فذلك

اي لا يكره ان يخلت الامم الناس بان يقر بعضهم بعضا لما روي عن عمر بن الخطاب
بعث العرب وهو رجل غير متزوج بلا غير متزوج واعطى كل واحد من القاعد
هذا رتبة ما في الهداية **قوله** اربع جارية لآلها احد يشتره الفصال على ما نقل به قوله
تعالى فوالله الذي لا يؤمنون ما به الا انه قال من عوطو جارية غريبة يوم صاغف
حربوا بخيبر وهو يفتح الميم وتسكون النون وتفتح الجيم الذي يفتح بها حجة
معرفة واصله بالعربية منى نيك اي الجوز وهو مؤنث **قوله** او قسروا
اي جعل الكفار ذلك المسلم زناهم مستترين به قال ابو هريرة عن النبي
ما نزل من **قوله** حارب حتى يفتح النجاشي ومنها والفتح الفتح كذا في الصحاح **قوله** الى
صوب اخذوا ففتح الصاد والهمزة والسا والموحدة بمجر الناحية والطرف
قوله بانياتوا الاصل مصدر بمعنى البيوت اي وقت بيات كذا في الكافي
قوله الستم بنحو آتين وكسر الصاد **قوله** كالا وهو العقوبة اليه يصير
للملأين **قوله** وكثلة جواب سؤال هو ابرار رسول الله صلى الله عليه وسلم عوزا
عين العديين بجد بديهة فجاءه فهذا مثله عجبية صدرت منه ولم يكف
هنا فاجاب بانه منسوخ بقوله لم لا تقولوا الحمد **قوله** وشيخ فابن قيس
هذا الشيخ الكبير الذي لا يدر على الفتى ولا على الصباح عند الفجر
ولا على الاحبال ولا يكون في اهل الراي والتدبير واذا كان في داره واهله
منها بقل لا يفتله كارب وبصباحة يقر على القتال والاحبال في الحار
كذا في الغاية تعلل بالذخيرة **قوله** لا بأس بعقله الا برأيه لو شهد الاسم
سبعة على ابنه ولا يمكن دفعه الا بعقله لا بأس بعقله الا بعقله الذي
كذا في الهداية **قوله** ما يذيعه اذ ذاع في قوا صاحب البيان اي ما يذيعه الاب
غير قتل به واقفا عليه بانه يماجي فيقرب قوايم ونسب وجوه ذلك ثم **قوله**
واخراج محض وامرأة اي وبلا احوالها في عدد كبير من العسكر بحيث لا يدر
عليها لانه في نزع المصاحف على الاسحمان وتوزيع الناس على الصياع

والنفقة

والنفقة **قوله** الا في جيش قال الحسن بن زياده ما روي عن النبي اقل السرية
اربعمائة واقل جيش اربعة آلاف **قوله** والبند النفق من هذا الشيء من يده
طرحه ورميه وبعض العهد طرح له كذا فيهم من تفريرا لا يكون له ولا يجوز اخذ
هجرة من امرته لانه كفر به بعد ما راي الاسلام ووقف على حاله فلا يكره
الا الاسلام والسيف زيادة للعقوبة وتعليل **قوله** وقيل يفتح بها الجوز
العربانية وقوله منهم تعالى بلا يبيع آرا لا يبيعني ان يبيع انما يبيعه الاشياء
من اهل الحرب لانه فيه تقويتهم على القتال **قوله** وادب آراد ب الامام
هو الذي يقطع الامانة سبعة على راس الامام وعاله ان الذي منهم بالكفا
للاخاوة الا اعتاد وقوله واسير ابا دلم بها جولا تم معنونه ونحوه يحسن
والامانة مختصة بحرف وعدم جواز امانه الجوزي **باب المغنم**
وهو يفتح الميم وتسكون النون بالفتح في الغنية وقد اشرف كتاب السيرة
تعلل في الحرب فمما اراد التفرقة بين المغنم والقر والنقل وهو منسوخ
عند عامة العلماء فلم ينظر فيه **قوله** عنوه وفتح العين الملهمة يكون
النون قد فرما صاحب الكفاية العنوة الذل والخضوع والقهر لست في
لها لغة لانها غلام وفه معند بطريق الحجاز لانه الذي يفتح الفتح
قوله حربه وفتح الواو طبقة اليه وضعها الامام على شئ من الدنيا كانه
اخراج ما وضعه على ارضهم كذا فيهم من منطوق الهداية **قوله** من غير ان
ماخذ منه شيئا يفتح في الحق على الاسرار وهو الانعام عليهم بانه يتركهم
حيا بديهة اجراء الاحكام عليهم من القتل والاسترقاق او تركهم ذمة
للمسلمين كذا في غاية الاتقان **قوله** فقتل ان يفتح اقتباس من قوله تعالى
حرقنهم حوب او زادوا اي الا انها وانما لها ان لا يكون الا بها سلاح
وتجمل ان يفتح حوب ولم يبق الاسم او سم كذا في غيبة القامز
قوله ودرهم ارتقى اي صار الاسرار دار حوب لانه فيه تقويتهم

على المسلمين وقوله وعقد رنق ايضا وادب من عق الناقة بالسيف ضرب
فوايتها كذا في المذهب قوله وحرق وكذا لو مات احدكم لا بد من سله
كذا في كفاية المشتري قوله الا ايداعا رنق الغنم الا اذا كانت على وجه
الايداع بان لا يكون الامام ذوات من بيت المال ليحل عليها انفقها
بغير القائلين فتنه ايداع ليجوزها دار الاسلام قوله هنا اترخ دار الاسلام
قوله واراد كسب الرا وسكونه الدار المملوكة فهو زوا هو العون ومنه
قوله على حكمه غنم موزع فارسله موزع الصدقة والوفاء بنه وبين
المودع بعد انشائه كما في عدم القتال في الرد لا ياتى وقوله لا فصد العود
عن الفروقة كذا يتوقف في فروعهم وينبغي ان يشهد بالانفاق الصنفين فاذا
الحاجة اليه يقاتل وانفصله عنهم في بعض الاوقات لا يخرج حكمه معتبرة
عندهم واما المودع فلا رتبة في ما يخرجه وقوله غنم ولكن يجوز ان يجهلهم قتل انفسا
حرب وبعده كما ينبغي عنه قول المصنف حكيم وعلى التقديرين هو شرك
عندنا خلافا لما في في السعد بناء على الاصل الذي ذكرناه وهذا ما نسخ
في النور في تفسيرات كلمات الكلمة والتفات في اسفارهم المعربات
قوله ولا يبعها ان لا يجل بيع القبة اشارة الى عدم جوازها بالبيع وقوله كذا في
العناية قوله وفي اسم الله اترخ دار حرب وانما تشبه بها احترامها ببناء
وحل دارنا بآبارة واسم فيها ثم غلب المسلمون على دار حرب فانه
اولاده وامواله كلها فاقوله عليه السلام ارضظما لانه دار الاسلام
يأتي ابتداء الاسترقاق لانه يقع جوار الاستنكاف عن عبادة ربه فانه
لما استنكف عن عبادة ربه حاز اياه الله تعالى بغيره عبده عبده
لما كان مسما وقت الاستيلاء لم يوجد شرط الاسترقاق فلا يوجد شرط
واما الاسترقاق حازه البقاء فانما الاسلام لانيه كانه قد تم قوله
وقالوا اترخ به لقوله عم من اسم على مال فهو له وقوله عند مسلم

العينة

او ذوق لا يبيعها

او ذوق لا يبيعها بحجة حرة فمن كسبها مالها قوله وعرب اترخ بعضهم زوجة كذا
كافرة حرة لا يبيعه في الاسلام قوله وسدني خلاف الشافعي قوله لو كان فيها
لا اوم خلاف المفسود لانه يحمل ايضا خلافا لما صرح به في الهداية والاولى
قوله وعنده ثلثا لانه لا يترد على مولاه يخرج منه يده وصار تبعا لاهل الدار
اهل الدار فخره لم ياتى ليس لانه انما يباع قوله مجاوزة الدرب وقوله
الدار والارامل المملوكة هو البرزخ الحاضر بين الدارين بحيث لو جازوه
اهل دار حرب دخل دار الاسلام وبالعكس له في فضل دراهم آه و
لقد اعجب المقصود في حديث ان مسلمين طويلى الزيل في اقل من عشرين
واحد بحيث يفتن احد بهما بالاضرع الاشارة الى من لا يفتن
في احد بهما بين علمائنا وآت في رحمهم الله بقوله وتقبل وقت المجاورة
المسئلة الاولى ان الفارس سمانه ولا اجل سم واحد عندنا لانه
عم قال بنيه وعمل بعهود ومانهها انهم دخل دار حرب فارسلها
ونسه استحق سم الفرسان ومن دخل راجلا فاشترى وفان استحق سم
الراجل ووجه التفتن مكشوف وكذا وجه الاشارة قوله فغير العكس
من دخل دار حرب راجلا فاشترى ففان سم فارسي قوله عنده
اربع اشان في ثلثة السهم وكذا عندنا في دارنا راجلا سم واحد وقوله
ما تروا من غير الله فاعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سم الفارس ثلثة
اسم ولا اجل سمانه وان استحقاق السهم بالنفع ونفع الفارس على ثلثة
امثال نفع الراجل لانه يسهل حمله وقراره وبقائه في الراجل انما يسهل
بذلك ثلثة ما في المعبرات فكله في الثلثة السهم التي وقعت اربعة
ثلثة قوله اي فرس واحد وان كان الشفيع واحد فرس واحد والثاني
سهم فرسين ودليل الفرقين من غير الرسول والمفسود في ذكره
في المطولات والراجل الناقة التي تملك لانه من رجل كذا في تحت المحاج

قوله ولا العبد له ان يعبد في نفسه مولاه والصبر والمرأة بما عاينته
والذكر ليس من اهل الصباوة وحوار عطاء شراقل من سهم الغنمة مشروط
بحرف واحد منهم معذورة في هذا الطريق كذا استفيد من تفسير الهداية **قوله**
الرجع بغير الرأى كالملة والبضاد وانما البعير **قوله** لا يكفره الله قد مر في
المسكين وابنه السبل في باب المصارف وما لا يستقيم فهو من الاب كقوله
كان له اولاد واليهاب بالبعس كذا قدم من تزوير المختب **قوله** فقدم فقراتي
بطلوني فيهم ويدينوني عليهم **قوله** وذكره تعالى في قوله عز وجل فاعلموا
انما نعنتهم من شئ فانه قد خفي الآية للترك لا فتتاح الكلام بتركه كانه
قوله سقط بموته لانه عم كانه يستحقه برسالة لا يحكم في قوله تعالى ورسوله
مرتب على الشئ فبذلك علمت ما اخذ الاستغفار كالمشهور ولا
رسول بعده وتبين جواب عن قول الشافعي في رسم الرسول الخليفة حيث
اتفق الرسال فيه كذا قدم من تزوير الاكل **قوله** انه يصلي في التجار انما
الغنية كما اصطفى اذا انفق من غنايم بدر وصحة من غنايم **قوله** كما كذا
الوجود كذا الذي وجد كانه به في قبيلتهم وسلمتهم **قوله** وحدثنا
عائشة يا اي جيلتنا ما من سهم في الف **قوله** وما شك ان من بعضنا بعض
تشبهها واتشبه الى حاله التي بينه وبين غير المطلب في عدم المفارقة
قوله كما في النبي صلى الله عليه وسلم في اعطاء خمس خمس لغيره بدونه الا
في الثلثة وفي التسوية بين قوائهم واغنيائهم **قوله** وفقرتهم يدرك ذلك
على ان المراد بالقرب قرب النفقة لا قرب النسب وبالنفقة نفقة الاكل
في القبيلة لان نفقة القتال وانما تعرف للنفق والصغار واذا ثبت
ان النبي عليه الصلوة والسلام اعطاهم النفقة وقد انتهت النفقة فانه لم يبق
لا يحكم بشئ بانها عليه وتوالت في قوله الشافعي في قوله لم يبق بومات
كذا قدم من تزوير الاكلية **قوله** حيث قالوا من عوكم اصل حديث

بعضهم

ما يمشي من ماشية انه الله تعالى كره لكم انفس واوساخهم وعوكم
منها خمس خمس **قوله** من يستحق الزكوة لانه العوض انما ثبت في حق من ثبت
في حق العوض وهم الفقراء او قوله نقل الى كونا قلت ما ظاهرا الى ذلك في
حصة اسم بترج كونهما ثبتت بفعلهم اجمعين وقوله وكان عونا ظاهرا الى
والتسوية بين الفقراء والفقير فعلى من امر الله عنه فلفظا استدار كنه
كلام الشارح **قوله** من اي لاسره ولا اصلاح وقوله وهذا الى الاخذ
بالعقبة بالنبقة وجميع مانع كالكفوة جمع كافر كل من يفر من عشرة عمه
نصفه من الاعداء كذا استفيد من المختب والمغرب وقوله حبنا باجاء
المعلمه وانما المثلثة اخرى ايضا لانه سحت بقوله عرض العربيين على
القتال وقوله والركيب برعية الزيادة اثر كسب حروف كلمة
التفصيل لانه من النقل وهو عطية الشراء كذا في الصحاح **قوله** لغيره الاقل
فيكون من شعبة الشراء من ما يؤخذ اليه **قوله** اي بعد ما رفع الخمس في خمس
شبه رفع خمس على سبيل الشط ظاهرا لانه لو نقل سبع المثل جاز واما
وقع ذلك اتفاقا لا يري انه لا نقل السوية بالمثل جاز فهذا اولى
كذا في السنين **قوله** او سرية اقول انما عطف على مقدم بعد قوله بقوله
اي يجوز للامام ان ينقل باية قول واحد من اصحابه كونه في سيرة
او باية قول مجموع قطع عليه عن صحت كنه **قوله** الاقرة هي لانه لا قوة
للعابدين كذا في النهاية **قوله** خرم كنه وكذا ما على مكره السرقة والآلة
وكذا ما مع على الامة من مال في حصصه وما في وسط العسل من الدراهم
والدنانير كل ذلك سبب كذا في البيانية واعلم ان هذا مسألة ذكرها
الغضن الاوجب ذكرها وانه حكم التفصيل لقطع حق انما يوزن انما
الملكه فانما ثبتت بعد الاجازة بدار الاسلام لانه الاستيلاء اثبت
السيد محافظة والساقفة فلما لم يثبت الاجازة بدار الاسلام لم يثبت

الملك حرم وقال الامام من اصاب جارية فزده فاصابها مسلم واستبرأ
 لم يحل له وطئها وكذا لا يبيها وهذا عند الاظم والثاني في دفع الراتب
 ان بطئها وسبعها لا ينفصل ما ثبت به الملك عند ما ثبتت البعثة
 في دار الحرب وبالبشراء من جبر واستدراك المد ولا يركونه فيها
 رتبة ما في الهداية والعناية **قوله** على التفضيل في قوله في هذا الحديث
 صدر عن الرسول لا جل تفضيل واحد من الفرائض لا للتبليغ حكم من الامام
 الشرعية فلا يركونه السلب للقاتل وان لم يغفل الامام كما هو رأي
 الشافعي **باب استيلاء الكفار** لا رتبة في ان وضع هذا الباب في
 استيلاء الكفار على المسلمين بعد الفرائض غير بانية على كذا افتح بذكر
 استيلاء بعضهم على بعض كراته ان ينتج بذكر على الكفار على المسلمين
 او بغيره ان يفرق ويبعد على وجهه يشار وكذا في البنية قوله لا في التناهي
 لا يقال ليسوا الخاطئين فكيف ثبت حرمه في حقهم لا انما قولهم انهم طغوا
 بما حرمات كلها كازناوا وبانقيت حرمه في حقهم كاسلم كذا في التبيين
قوله قلنا انما يكون رتبة حاصلة لان الامام ان الاستيلاء ليس بعينه بزيادة قوله
 في التوضيح واما الاستيلاء فاما ما نرى بعضه اموالنا وهرغ ثابته في زعمهم او
 ثابته ما دام حوزا وقد زال فنقط النهر في حق الدنيا واما في الاخرى
 فلا يكون انما مواخذة وقال الحاضل التفات في التلويح قوله واما
 الاستيلاء على المال الجبا وحل الصيد دليل على انه النهر عنه يفرق
 وهرغته المحل اعرف كون الشيء موم لا التوقيف في حصة الحق الشرع او كذا
 الصيد وعتمة اموالنا غير ثابته في زعمهم لانهم يعتقدون في ابايتها و
 ثلثها بالاستيلاء وكذا في حق الخطاب بكون عتمة اموالنا بمنزلة
 لم يبلغه الخطاب من المؤمنين في زمن النبي عم فيكون استيلاءهم على
 كاستيلاء على الصيد وما كان في المظنة انما كان لان ان العتمة غير ثابته

في زعمهم

في زعمهم بل هم يفرقون ذلك وانما يجدونه عبادا واثرا في جواب الحق
 وهرغ ثابته واثرا في قوله او العتمة وكونه جوابا مستقلا
 بطله لفك الشيخ التي وقع في بعضها بدل او اذا العتمة في بعضها
 او او واما حاصل جواب الثاني في العتمة في المال لكل من ثبت له من
 المسلم والمكافر انما ثبتت على منافات الدليل فانما الدليل هو قوله
 تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فيقضي ان لا يكون مال معصوما
 شخصيا واما ثبتت العتمة لغزوة فكل من ملك من الانبياء و
 دفع الحاجة لانه اذا لم يكن معصوما كان لكل واحد سبيل في التوقيف له
 فلا يحصل المصلحة المطلوبة من العتمة وهرغ ثابته فاذا زال التمكن المذكور سبيل
 على ما كان كانه الا ان الاستيلاء لا يتحقق الا بالاجازة بالدار لانه
 عبارة عن اقتدار على المحل حالا ومالا والكفار فاذا اباوا في دار الامام
 اقتدروا على المحل حالا واما يقتدروا على مالا بالاجازة لانهم
 ما داموا في دارنا فهم معصودون بالدار والاستدوا بالبيع فكل
 واما قول الشافعي في ربه والعقبة لعينه لا يغيب الملك فاجابة مستمارة
 في حق غيره مباح في نفسه كما هو في حق غيره او اصل سبيل
 توقي الملك كالصلوة في الارض المعصومة فانها تصلح سبيل لا يتحقق
 اعرانهم وهو الثواب في الآخرة فلا يتصلح سبيل الملك الصانع في
 الدنيا او لا واعرف على جواب الاول في التفسير ليس بهام لا
 المدع كون استيلائهم سبيل لملكهم اموالنا في الواقع والدليل الاول
 على نقد بر ثابته انما يدل على عدم عتمة اموالنا في زعمهم وتوضيح هذا الزعم
 اباية واثنا وتوقيف اجازة لهم لانهم يعتقدون في ابايتها ايضا
 وقد احاب الكشف عنه بانندار المسئلة ليس اقتداء بهم الا اباية
 بآية العتمة وهرغ ثابته في الرقاب متأكدة بآية المؤكدة بالاسلام فلا يتحقق

السود كذا نقله الاستاذ الشفيق الفرم في حاشيته على السج لا يزال
لا يجوز ان يكون عصمة اموال ايماننا كذا بالاسلام لاننا نقول ان قياس
المال على الرتبة لانه المال مباح في الاصل بخلاف الادرة فانه خلق
بالطعام لا لشيء اخر فاصوبنا وتعرفت نسخ هذا المع جوابه ثم وجدت هذا
جوابا في الباب على هذا المنوال الذي ذكرته من اراد الاطلاع على تفصيل
المعالم فليطلبه الكتابين من او اخر فضل النهر من كتاب الكتاب والحق في جواب
غير اصل السؤال ما ذكره صاحب الهداية في باب البغات وتدل لانه الامم
لا تدبر فيها من الامم والالتزام الاعتقاد الامانة ولا الامم لعدم الولاية
لوجود المنفعة فانه قيل لو ثبت الملك للمالك بالاستيلاء على مال السلم
لما ثبت ولاية الاستراد للمالك القديم من الغار الذي وقع في حوزة او
الذي اشتراه من اهل الجوب بدونه رضا الغار واجيب بانه لو اذن
لمن الملك القديم لا بد من رضا الغار للمالك القديم الذي اذن له
الرجوع في الرتبة والاعادة او قد قيل ملكه بدونه رضا الغار جواب لمع
ملك الواهب في الحال وكذا الشفع باخذ الدار المشتري في الشفعة
بدونه رضا المشتري مع ثبوت الملك كذا في العمانية **قوله** واذا اراد سقط
العصمة اقول انما تدبر على سقوط العصمة بالاحراز بدراهم فهذا غير
بانه استيلاء لم على اموال في ديارنا استيلاء على مال معصوم وهذا لا يبيد
الملك اجابا واجيب عنه في التلويح بانه الاستيلاء غير منتهى حكم الاتية
في حالة البقاء فصار بعد الاحراز بدراهم كانه استور على مال غير
معصوم ابتداء فليكن كالمسلم **قوله** لا فرقنا وتدبرنا لانه السبب انما ينفذ
الحكم في حقه وكل المال المباح ووجوب معصوم بنف ورفعة مثبت بحرية
غير وجوب امارتهم فاما حكمهم لانه الشريعة اسقط عصمتهم جارا على جنابهم
وجعلهم ارقا وزعمنا من هو غير تلك بحجبة الغلط **قوله** الحكم انهم لا يخذون

فانظر

قد اجمعوا على انه لا يرد على رجل الا دار حوب ولم يعرضوا له شيء الاخذ و
العتيد من كونه مسلما في الابوة الذي دخل اليه دارهم بالاختيار واما
الذي يتردد في دار الاسلام فاحذوه وامضوه بدار حوب قدر ان يكون
انما كان لانه ما دام في دارنا قيد المولى باقية عليه ولقد اورد به لانه
الصغير صار فابعد فبقاء المانع كلما يمنع ثبوته ليدله فنفه فيتم امره
المشركين اية فلكونه واما الابوة اليه دار حوب فلا يكون في يد بولاه حكم
حق لا يجوز الامة المذكورة فيه وانه انما انشأ راجع بقوله نصارت
بمنزلة الاحرار فانه قلقت لو حصل له بد حقيقة لعنق وليس كذلك اجيب
بمنع الممانعة لانه ظاهر به على نفسه لا يستلزم زوال الملك بولائه
لاظهر به صار غاصبا ملك المولى وقاذا ان يوجد اليد بالملك كما في المقتضى
والمنشتر قبل القبض فانه الملك للمولى واليد لغيره وكذا في الغاية والعتاة
قوله بين الغائبين هذا الشرح موافق لقاعدة معتبرات هذا العنق وكذا
مخالفة لتقرير الجميع وشروط حيث خرج فيها بتفصيل القسمة بين الكفرة
حيث قال الشيخ ابن اسحاق في المتن واذا ظهرنا عليهم قبل القسمة
صلت لاربها او بعد ما اخذوها بالقسمة وقال في شرحه له اذا ظهر
المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم بايديهم قبل ان يقسموا فله ان ياربها
بقسمة وان وجدوا انهم اتموا اخذوها باقية واذا بلغوه بين كلمات
الكل **قوله** ولا يحط مدة النية لانه الاوصاف انما لا يباين في شتر من
النية اذ لم يصير معصوما بالبناء والايه رايه لو اشترى عبد ابغيت
عنه واحد الارش لم يبيعه مراجه فانه يحط من النية ما يحض العجز لا انها
صارت مقصودة بالبناء واوجب بانه انما يحط في المراجعة لانه
وآمره بباب المراجعة بخفة بحقيقة خزانة شبهة اجانية **قوله** فهو باخذ
اعترض عليه بانما لو اشتهى الاخذ للدر اشتراه من العود او لا

نقر المال لانه باخذ بالتميز واجب بان رعاية حق من اشتراه العبد
 او لا او لا انتهى بعد ما عارض بها بها واما كالك القديم
 بحقه العزلة فهو صواب كذا في الكفاية **قوله** اخذ العبد المولى القديم
قوله وعينه بالثمة اقرض عليه بان يشترط في الاصل ان باخذ كالك المشاع
 ايضا بغير ثمن لانه لما ظهر به العبد على نفسه ظهرت على المال ايضا ان يطلع
 به المولى على المال لانه فوارحوب ودي العبد اسبق من يد الكفار عليه
 ملكا له واجب بان يد العبد ظهر على نفسه مع المشاع وهو الرق وكذا
 ظاهره من وجهه دون وجهه فبذلك ظهر في حق نفسه غير ظاهرة في حق
 المال **قوله** اذ لا بد ان يخرج في انه اذا كان له يد كنه حصة يبيع
 بالمسلمين انفاقا قاترا لكل في عنوان هذه المسئلة اذ دخل حر في دار
 ما بان واشترى عبد مسلم او ذميا او اسلم على كانه من العبيد اجبر
 على بيعه من المسلمين كانه من عبده **قوله** لا يملكونه العبد الا بقرينة
 عنده اذ افسد بها فقد اخذ بالثمة فباب كانه اجماعا على حاله
 انفرادا **قوله** كعب له ان كان عتق عبد حر اسلم ذلك العبد فوارحوب
 بحب فخرج البناء لانه احرز نفسه بخرجه البناء مضافا لمولاه فبذلك
 لانه اذا خرج طابعا لمولاه يباع ومنه في كذا في الكفاية **قوله** علم باب
المستأنز **قوله** للعقد وهو العاقل المحقق والآراء المحل بين خلع
 في حالة الصلح لقوله في العزلة واما لا عذر له لو كان احرز حاربه
 كره لشره وطنا لانه قام مقام البائع ووطنا كانه مكره بالثمة
 وحره بغيره لا يمنع وانفق السبب كذا في الاستيلاء الكفار ما لنا فلات
 بغير حره والملك كذا فيهم من ثمة كذا في الكفاية **قوله** لم يفسد لا حد شي اما العقب
 فلات المال المقتوب صار ملكا للذمة غصبه سواء كان الغاصب كذا في
 دارحوب او مستأنا منها لانه مال كل واحد منهما مباح وقت

العقب

العقب فحقه فلكه بالاخذ الا انه الغاصب انه كان مسلما فغير له
 المقتوب عند مالك فيما بينه وبينه لانه لا دخل في راسه ما بان التزم
 انه لا يجر بهم فواخذوا مواليهم عند الوجه عذر ومع هذا لا يجوز انفق
 عليه بوجوه الا ان لم يذكر ما كذا فيهم من البيانية والغاية **قوله** لانه ولاية
 ما على المستأنز اذ اوقت الادارة والعقب وهو طولا وقت المنة
 من لانه بالبيانية التزم احكاما في مواعيد ما برأه وادار ما ولا ولاية
 له ايضا على المسلم في وقتها لانه لا بد ان يدارحوب واما وقت
 اذ اوقعت ولاية عليه فبذلك ان يعطى عليه باليد من هذا الاعتبار كما هو
 منسوب اليه يوسف بن ابي ان التزم احكام الاسلام مطلقا مضافا
 لوجوه مسلمين البناء وكذا قال الاعظم ومحمد بن ابي بكر بن ابي عمير
 التزمه وجب ان لا يعطى على المسلم لا لعدم التزمه بل لانه في حق
 المسألة بين الخصمين كذا في الكفاية **قوله** فغلب هذا الجوز ان يسل فقط
 المستأنز في الشرح للوجوه المسلم المستأنز في الدارين فليست
قوله وصحت محبة التزمها مع ثوب الولاية لنا عليها لانه انما هي
 الاحكام بالاسلام ثم بخلاف اذا اخرج احدنا حربيا **قوله** وادخلنا
 اذ اعطى العاقل الدية في العمد وخطا معا **قوله** لوجود العدة لانه
 المسلم من اهل دار الاسلام حيث يكون في هذا هو الاصل في كل مسلم
 والدخول في دارحوب ما بان عارض فلا يسل ما هو الاصل به كذا في البيع
 الشريعة **قوله** وفي الاسيرين بغير المسلمين اسير في دارحوب ثم قتل
 احدهما الاخر وكذا لو قتل اسير المسلم المستأنز مسلم كذا في البيانية **قوله**
 كذا في الخطا فانه قبل بيني انه يجب الدية لا طلاق النطق فلات
 حتى مسلم لم يباجر البناء ففرض المستأنز فيه بالقبض والجامع كونهما
 موقوفين في ايديهم كذا في الكفاية **قوله** او شتر اشارة الى ان الامام

ان يعقد له اقل من السنة اذ ارا المصلحة في ذلك **قوله** ولا يكسر على بنا المعقول
 من الحكمه ارا لا يكسر ولا يرضى ان يعقد دارنا قوله وهو ذم ارمي بوقت قول الام
 ان اوقت سنة لا يرضى وقت دخوله دار الاسلام وانما الحكم عليه بالزينة
 بمغرمه تمكنه للرجوع الى داره وارزوم اجراء احكام الله عليه وقاله
 ووجه لاؤخذ بخرجه منه لانه لا يكون فيه حرج والشرطية المذكورة بل اذا صار
 وتبين بمغرمه المدة المفروضة عليه فلا بد ان يستأنف عليه بخرجه طول العدة
 الا انه بشرط انه انما يكس سنة اخذ ما منه فيأخذ ما منه في كملت السنة
 بدار زينة ما في الشياطين اخذ في غير الشياطين **قوله** اصرار في هذا التفسير
 لم يكونه بفسرة على صبغة الجوارح اصرار في لانه يمدود كبره فبغيره
 بتعاليفه قبل هذا المنقوش بما اذا سلم جرد دار الاسلام وله ووجه
 عند سلم دار الحرب ثم ظهر على الدار فانها يكون في بيت ولم يكن يمدود
 كيد المودع واجيب بان يمدود كيد المودع اذا انفقنا عهدة وقت
 الا بداع وقصيرة النقص ليس كذلك لانه دار الحرب ليست دار عهدة
 واما وجه كونه الدين ساقطاً فلان اثبات الدين عليه بواسطة المطالبة
 وقد سقطت لبطالة مالكه واذ لم يكن ملوكا صار ملكا لم عليه
 به الب **قوله** صار ماله غنمة لا يعال بذم مخالف المسئلة لسقوط الدين
 ما حصل الغنمة لانا نقول الدين ليس بحال على التحقيق بل هو عبارة عن
 وجوب عليك المال كما خرج به الزنوق **قوله** واخذ الامام قارن السطحا
 وترجمه لاؤله **قوله** او ياخذ الدين بغير طريق الصلح والامموجب عليه
 هو العود فقط وهذا لانه الرتبة النفع فلهذا المسئلة من العود ولهذا
 كانه ولاية الصلح على المال وقوله ولكن ليس له ولاية العود لانه
 هي للعامة ولا بية نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بالعود كذا في
 الهداية وانه علم باب **الموظف** **قوله** عشرة اثنى عشر سنة

وكان

والمخلفا الراشدين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب ولا من شرط
 وضع الخراج انما يقر الله عليها على الكفار لما يوافقونهم ومثروا
 العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقوله حواجة لانه
 عمر بن حنبل في سواد العراق وضع الخراج عليها بغير الصلح وكذا
 المعرو انهم في اجماع الصحابة على وضع الخراج عليها بدار زينة **قوله**
 ما بين العذيب هذا بغير عذوب براديه ما يتم **قوله** ارضه جرد هو
 ما جاء المصلحة واهم المفتوحين العرفية روبرسكون اجم وفسرة بالباب
 فقد حقه لانه وقع في امار ارض يوسف الصخر موضع الجرد ارض الكفاية ووجه
 بفتح الميم وسكون الهاء بدار زينة قوله بالزينة وهو في الاصل اسم رجل اكرم
 قبله ينسب اليه الابل المدة فيسرك المعام به هذا طولها واما عهدها
 ونوما بين يبرن والديها ورجل عالج الاشراق انهم وقهر القوى
 ان ينسب اليها السبوق المشرقة كذا في الكفاية فكذا ان راجع شار
 بقوله الاحداث ام الى ما بين ارض العرب قوله وسواد عراق
 العرب اي قرايا سبي الجسود وخفزة اشجاره ووزوعه **قوله** ما بين
 العذيب الى عصبه بانه لوزن سواد عراق العرب وعلوان اسم بلد
قوله وفيه التعلبية بانه لطلوله وهو بفتح الشا التلثة وسكون الجار
 المعلقة منزلة من سائر السادية كذا في المغرب واقول تقدم الشرح
 وقاحب الهداية هذا وناخير العلت وتلك بصيغة الجرد مشعر
 برجاء الاول مع انه صاحب المغرب والعمامة حواجة لانه
 حيث قالوا ما قيل من التعلبية الاعباد ان غلط لانها منزلة من سائر
 السادية بعد العذيب كمنه وعلت بفتح العين المعلقة وسكون
 اللام والياء التلثة ومنه موقوفة على العلوية وهو اول العراق
 شر فوجلة وعبادان حصان صغير على شرط الجرد كذا في شرح الهداية

اخذ من الخبز **قوله** وموت ابي يعنى يقرب من ان كانت قرية من الارض
العشرة فهو عشرة وان كانت قرية من اجرة فخر اجرة **قوله** صاع و
اواربته ام كل من ثمانية وسبعة وثمانية **قوله** وحرب الرطة والبرق
الغصب خاصة **قوله** منقطة الارض شحار الحكم والمحل بعضها بعض
على وجه يكون الارض مشقولة بها كذا والكفاية **قوله** فنقضا ارضها
وهو عشرة دراهم وانما حق كل منها بوطيفة لانه كذلك فخر لخص
الصحية في تكبير ولا في المؤنة متفاوتة والحكم والمحل اخرها مئة والكثرة
ما لا يما يبق على الابد بلا مؤنة والاربع اكثر ما مؤنة لاجلها
الاربع والعاشر في كل عام والارباب بينهما بقى اعواما ولا يرد
دواها فكانت مؤنتها فوق مؤنتها دون مؤنة المزارع والوطيفة
تفاوتت المؤنة فخر الواجب في الحكم اعلا ما في الدرع اونا وفي
الرطة اوسطها كذا في النهاية كشفا لما في الهداية **قوله** ما ملحق ابي يوضع
الخارج عليها يجب طاقها وكيلها **قوله** احوت ستون ذراعا في ستين
ان يكون ستين طولا وعرضا قبل هذا حكمه غير حوت سواد الوفاق
في ارضهم وليس يتقدر لازم في الاراضى كلها بل حوت الاراضى
يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف الله كذا في
قوله في كتب الفقه اشارة الى ان المراد من اذراع المراكس كما خرج
بغير شراخ الوفاية يؤتية ما قبل بذراع ملك كسر وهو يرتد
على ذراع العانة لانه سبع منصات وذراعهم ست منصات
كذا في الكفاية تعلل من الخبز **قوله** وذراع المساحة وهو كلب الذراع
الذي يزرع به الارض كذا في الصحاح **قوله** ولا يرد ان طاقا لانه
لا اكثر حكم الحكم والتنصيف على الانصاف **قوله** او اصاب الذرع
آفة او اهلكه حشره او بر او نحو ذلك فلا يخرج ايضا لانه مات

الحانة النورية

الحانة النورية في الترافع معام التحقيق في بعض جهول وكونه ناسيا لانه
في جميع حواشيه كان في الكلمة لانه لم يبين ناسية في جميع حواشيه اذا
ذهب كل الخارج اما اذا ذهب بعضه فانه بقدر مقدار الخارج و
ما بقدره يمان وفقرين يجب الخراج لانه لا يرد بعد نصف الخراج و
انه بقدر مقدار الخراج يجب نصفه فانه قيل اذا استاجر ارضا للزراعة
فما سب الذرع آفة لم يسقط الاجر فالفرق بينه وبين الخراج يجب
ما به الاجر يجب الى وقت ملك الزرع لاعدته وتسبب الاجر كما يخرج
لانه وضع على مقدار الخراج اذا صلحت الارض للزراعة فاذا لم يخرج
شيئا جاز اسقاطه والاجر لم يوضع على مقدار الخراج فجاز ايجابه وان
لم يخرج ثم قال في ما ذكر في الكتب من الاخراج لو اصاب ذرع
آفة لم يخرج على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يكمل ان يزرع الارض ثانيا
اما اذا بقى فلا يسقط الخراج **قوله** وان عطلها هذا على قدر قدرته على الزرع
واما اذا عجز المالك عن الزراعة باعتبار عدم واسبابه فلا يمان ان يزرعها
الرجعة ذارعه وبأخذ الخراج من نصيب المالك عن الزراعة باعتبار
عدم واسبابه فلا يمان ان يزرعها الرجعة ذارعه وبأخذ الخراج من نصيب
المالك ويمسك الباقية وان شاء اجرا واحدا ذلك من الاجرة
وان شاء وزعها بنفقة من بيت المال وان لم يكن ولم يجد غير
ذلك باعها واخذ الخراج من ثمنها وهذا يختلف وان كان في نوع
جود وهو مزرعة الحاق مزرع واحد للعانة **قوله** وسواء الخراج
لانه فيه من المؤنة فيعتبر مؤنة في حالة البقاء وهذا جاز في الشرا
ايضا ولا في الصحابة فخره علمهم شرا والاراضى الخراج وكانوا يردون
خواجه فاذل على جواز الشرا واخذ الخراج وادائه للمسلم من غير اية
كذا في الهداية **قوله** وهذا عندنا لفقهاء عم لا يخرج عشرة خراج في ارض

ولانه احد ائمة العدل وحرمة جميع بينهما وكفر باجماعهما حجة ودليل في
مع جوابها عنه مذكور في الهداية **باب في حجة قوله** وانما سميت
بها لانها تجري على الزعم في بعضه ويكفي في النفس فانه اذا قيل ما سقط عنه
النفس قال له تعالى فاما الذين لا يؤمنون به الي قوله فسرطوا جهنم
غير نوم صاعون **قوله** طهر عنه فقد لخص في السكتة يعني يكون مال كل
واحد منهم بحيث لا يحتاج في معاشه الى عمل ولا ملك بعدد مبلغ معين
فانه يختلف باختلاف البلدان والامصار فيقدر الى راء الامام والتمسك
الذليل حال كونه لا يستغنى بالمال عن الكسب والفقر الكاسب هو الذي يرب
الكثرة من حاجة اليك **الاول** **قوله** وفيه اربع النوازل التي هي عايد الابرار في
حين الفاسد بعد في الكثرة وان كان سجد او البقرة لا بعد في
فيغير عادة كل يد كذا في العناية اتر عابد الضم الذي لا يكون في ترك العوب
قال ان في يجب عدم دليل في ترك فلتا يجوز سرفاقهم
وكل من يجوز سرفاقهم يجوز ضرب جنة عليهم لان كل واحد منها يملك
على سلب النفس منهم اما الاسترقاق فظاهرا لان تقع الرقيق بعد
البناء واما جنة فظاهرا الكافر يوقد بها من كسبه واحماله فيفقته في
وكانه ادا كسبه الذي هو سبب حياته الى المسلمين وارة في رتبة
في مؤاخذة النفس منه حكم كذا في العناية **قوله** على كل حال اتر بالغ باجاء
المصلحة وهذا من سبب سقوط عمن وعثمان وعمر من سببهم ولا تهاجب
عن النقرة لان كل من كان من اهل الاسلام يجب عليه النقرة بالنفس
والمال لقوله تعالى وكابدون في سبيل الله ما موالكم وانفسكم كذا الحار
لأن يصلح لغيرنا لسله الى دار حجب اعتقاد اقام اخراج المأخوذ
منه المعروف الى القارة مقام النقرة بالنفس في النقرة في المسلم
تفاوت اذا الفقيه يفسد اربا راجلا وتوسط احوال اربا راجلا

والنزال

والنزال بسببه وار كاسب يبره ثم الاصل لما كان متقا واما في النزال
الذوقام مقامه **قوله** في ذكر ايعاع المرتبة الا انه اطلع المرتدين وسائهم
يكون على الاسلام وونه اتباع عبدة الاوانه فليظلم من هذا الشراكم
بالغنية اتباعها لتقديم الحق هذا الحكم عند ذكر المرتدين في النزال **قوله**
لا تقبل منها لان كونهما قد تغلط اما من كوا العرب فظاهرا البصر
نشا بنهم والنوازل تزلزلت في الحقيقة في صميم اظهر واما المرتبة فظاهرا كونه
بعد ما يدرك الاسلام ووقف فالفقه فاستحقاق زيادة العتقة بغير
هذا بل فانه غلط كغيرهم لانهم عرفوا البصر موزنة فانه مستحقة ومع
ذلك المردود وغيره اسمه وغنة من الكتب المنزلة وقد قيل منهم جنة في
باب العكس كان في غير ان يقبل منهم جنة الا انه ترك بالكتاب لقوله
فاما الذين لا يؤمنون به **قوله** وعند ان في ترك بالكتاب لقوله
ايلاف حكم وقد جاز ايعافه حقيقة محار حكم ولنا بقايتهم او يكون
انما لانهم يسلمون **قوله** ولا علم راسب وهو عابد الضم الذي لا يكون
فاورا ويشترط ان يكون المعتمد في اكثر السنة **قوله** او مولا ملكا ثانيا
كالقز او ناقصا كالمكاتب والمذنب وادم الولد وقد وقع في اكثر
المنهج خلاف النافذ في بين امرأة وملك ولا رتبة في كونه غلط
لانه لم يصل في شرف المعقات خلاف النافذ في المرأة والعقب واما
خلافه في الامر وامثاله فاستنبه بعبد هذا **قوله** وان كان له اترك من
الامر والذنب وكذا المفلوج والشيخ الفاني **قوله** وعند ان في ترك
اطلاق قوله عدم خدمته كحال ذلك ان عثمان رضي الله عنه لم يوطعها
بغير فقيه كاسب بمقتضى الصحابة ولا في خارج الارض لا يوضع
غيره لا طاعة له فكذا هذا لا يوضع عدمه لا طاعة له كذا في النقرة في الهداية
قوله ويسقط بالموت ار اذا اسلم من عدة جنة او مات كافرا او

او صار رفقاً او مفقدا او شجاعاً فانها لا تبطل العمل او فقرا لا يفتر على
شئ وتبرعت له بجزية سقطت عنه عندنا سواء كانت هذه العوارض
قبل اشكال السنة او بعد فقوله لم يسلم على حره وهو مطلق في
عمل اطلاقه بالانصاف ان المراد به بعد الاسلام لان كل احد يعلم انه يسلم
ليس بجزية فتعذر ان يكون المراد انها سقطت بالاسلام اذ لو لم يسقط
الصدق ان على هذا المسم جزية ولا انها وجبت عقوبة الكفر وانما
جزية وهو الجواز واحد وعقوبة الكفر سقطت بالاسلام ولا يقيم الجواز
كذا في الهداية والعناية وقوله خلافت فهو هو يقول ان مات كافر
بعد مقرر السنة او مضى بها توخذ من تركته وانه اسم بعد امام السنة توخذ منه
ودليله مع جوايبه عنك شواهد المطولات **قوله** هذا عند ابي حنيفة رحمه الله
على الذم العام ولم يؤد جزية لا يؤخذ منه الا جزية واحدة باعتبار السنة
التي هو فيها عند الاقط لانها من جنس العقوبات وهو اذا اجتمعت
كالحكم ووقالا يؤخذ الكف والشقاق في معهم وليعلم مطلب المطلب في
المطولات ومخرج الارض فيكون على هذا الخلاف وقيل لانه اخر فيه
اتفاقا والفرق ان مخرج فخاله البقاء مؤنة من غير التفات الى عمر
العقوبة وهذا اذا اشترى المسلم ارضا فاجية يجب عليه مخرج كاجاز
لا بد من جزية فانها عقوبة ابتداء واعمال وهذا لا يمنع في حق المسلم
اصلا والعقوبات تنفذ **قوله** ولا يحدث بعبه ولا كنية بها ارفق
دار الاسلام ونحو ان هذا النعمان لغرضه واما كنية اليهود والنصارى
لمستعبد بهم وكذلك البيعة كان مطلقا في الاصل ثم غلب استعمال الكنية
المستعبد للنصارى كذا في الكفاية **قوله** ولهم اعادة الكف من لانه الابنية
لا تنقض ايمانهم ولا ايمانهم بعبه الاعادة اليهم كذا في الهداية **قوله** في جزية
وهو كسب الزا المجرى العباس والمنة كذا في الصحاح **قوله** ولا يربح جنيدا

وهو الفرس كذا في الصحاح **قوله** ولا يربح سلاح ارجله عطف على قوله
فلا يربح فيكون بنا بالتميز من منافح السلاح بعدم استعماله باه راس
لان المقصود عدم الالباس وهو اظهر فيه واما ان كذا فيهم في الثانية **قوله**
وليلة الكسبيج وهو من الكاف وسكون السين كونه وكسرة السين
المشاة العوفانية وسكون الباء المشاة النخانية واخره جيم فانه
منيل لم يأخذ النعم هو الدنية ولا نصارى **قوله** ولا يربح سلاح ارجله عطف على قوله
فليكون بركة اجيب بانهم من زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا معروفاين
في الدنية لا يشبهه عالم فلم يقع الا حياج اليه ذلك ثم من زمن عمر كاشر
الناس من يعرف ومن لا يعرف وقت الحاجة اليه فامر بذلك
لخبر من الصحابة ومن كان صوابا فامرهم ان يادروا في حق الله **قوله** ولا يعلم على
الرجل علامة على سبوتهم لئلا يتوقف على عبد ابوابهم واجبا لهم العقوبة
هو وابه في ابواب المسلمين **قوله** لا تقصر عمده آذر **قوله** ولا يربح سلاح ارجله
سببه حيا عليه **قوله** بدراهم يغزو ارجل **قوله** وصار كبريد
ونبانية كونه نالقي العهد بغير حكم بموته فيكون كمال الذم تركه في دارنا ملكا
لورثته فانه حلف امرأة دنية هنا بانت لبنا في الدار **قوله** والارث
يقبل واما ارثه ما دامت ذوارنا لا سرق فادخلت بدراهم
ثم سبب سرقته وتجب مع ذلك على الاسلام كذا في البيان **قوله** لانه
امتنع ان لا يقصر الذم عمده ان امتنع عن اداء جزية لانها دين وانشاء
عن سائر الديون ليس بمعنى العهد فكذا عنها ولانه سبب سقوط القفل
عنه فتبطل جزية لا اداء اتفاقا وقبولها بان كان ذوارنا او القفل
فانها معصية والمعصية لا تنقض العهد ما بقى التمس الجزية واما الب
فلانه لو وقع من سب كان كاذوا والكفر المكفر بعقد الزمة ليس بدافع
فلانه لا يكون الكفر الطارر رافعا له اولا واخر لانه دفع اهونه من

من الرغ وقوله وعند الشافعي سب النبي صلى الله عليه وآله
 واذا قاتل الاماني فما ينقص الاصل الا في سب النبي صلى الله عليه وآله
 كذا في الخلاف وهو انما سبناه من قبلنا اعلم ان يكون معرفة تقاسم سب
 السب من ايام الامم واساس الواجبات ما لا يخفى على احد من الشافعي
 وعندهما اكثر المعبرات فذكرت بعضا من هذه المعارف وهذه المسائل
 يرجع اليها عند حدوث الحوادث والعمليات وجعلتها على ثلثة اقسام
 القسم الاول في بيان ما يكون سبها وما لا يكون القسم الثاني في حكم سب
 المسلمين القسم الثالث في حكم سب الكافرين الاول انه قد اجمعت الامة على
 انه الاستحقاق لستين عام وباتر في كل عام من الانبياء عليهم السلام كقوله
 مغفر فاعل ذلك استحقاق الام فله مقتضى اجرة لسب النبي صلى الله عليه وآله خلاف
 في ذلك والذي نقلوا الاجماع فيه وفي تفاصيل اكثر من ان يحضروا منهم
 امام الحرمين وغيره قال صاحب الشفاء انه اجمع من عاب النبي صلى الله عليه وآله
 به نقضا ونفسه او شبهه او دينه او حصة من فضله وعرضه او
 شبهه شر على طريق السب والتصفية لانه او الفقر منه والغيب
 او تمس مضره له او سب اليه ما لا يبين بمنصبه على طريق الذم او عيب
 فوجبه التوبة بحكم الكلام او بغيره شر ما جاز من السب والحق عليه
 او استحقاقه بنقص الحوارض البشرية الجائزة والمعصية له به كسب
 له وحكمه ان يقتل ولا يقبل توبته وهذا الحكم اجماع من العلماء وائمة
 الفتوى من لدن الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين اياهم جاز او غير جاز
 مالك بن انس والبيهقي والاهود وسحاق وهونديا بن النخعي
 ومفتقر قول ابن بكير الصديقي رحمه الله عنه وبشبهه قال ابو حنيفة وجها
 والثوري والشافعي والاكوفه والازاعركم قالوه مرددة وعلى الطائفة
 غير ابو حنيفة ومالك والشافعي في نقضه وعلى هذا وقع الخلاف في

استثنائه وتكفيره

استثنائه وتكفيره وهو في هذا وكذا كاسيا في روايات بعض ارباب
 العلماء في اختلاف في تكفيره كتحقيقه والموقوف ما قد سناه قال محمد
 مستحبون اجمع العلماء على انه شتم النبي صلى الله عليه وآله المنقضى له كافر ولو عيب
 خارج عليه بعد اصابه له وحكمه عند الامة القتل وتبرئ من شك فيكون وعده
 كافر واجتمع ابراهيم الفقيه في مثل هذا يقتل خارجا عنه وليد ملك ابنه توبة
 لعقوله عن النبي صلى الله عليه وآله ما حكمه قال الخطابي لا علم احد من المسلمين اختلف في
 وجوب قتله اذا كان مسلما او الميسوط غير غنا في ان كان مريضا عن النبي صلى الله عليه وآله
 قتل ولم يتب والا مام محبة في صلبه جبا وقتله وروايت في سب غيره
 في قوله ردا النبي صلى الله عليه وآله وسخا اراؤك عيبه قتل وآتية ابو الحسن العساق
 فيمن قال في النبي صلى الله عليه وآله انا الطاب يقتل وقال صاحب شجره من
 قال انه النبي صلى الله عليه وآله او يقره وآتية فقها الاندلس يقتل ابنه الحاتم و
 صلبه ما يشهد عليه من استحقاقه بحق النبي صلى الله عليه وآله وسبته اثنا المسطرة باليمن
 ومن حيدره وزعمه انه زهره لم يكن مقتله لوقته على الطبيب اكلها وتنه
 ذلك وقال القاضي عبد الله بن البرمجة من قال انه النبي صلى الله عليه وآله في بعض
 غزوة يستتاب فان تاب جهنم ولا يقتل لانه تنقضي اول الجوز ذلك
 عليه فخاصته او هو على معرفة من امره وتعالى عن عصمه وقال ابن عساق
 الكتاب السنة موجبا انه من مقتضى النبوة ما دنى او نقض موصلا او موصلا
 وان قره فقتله واجب وهذا الباب كله مائة العلماء استبا وتنقضا
 يجب قتل قابله لم يختلف في ذلك مستندهم ولا متاخرهم وان اختلفوا
 في حكم قتله على ما اشرنا اليه وكذلك حكم من عصبه او غيره به غاية الغنى
 او السهو او النسابة او السهو او ما اصاب من جرح او بهيمة بسيفه او
 او اذ من عذوه او شدة من زنة او ما يبرأ ان له علم بذلك لم يقتل
 نقضه القتل وقد نفى من سب العلماء وياي ما يبرأ عليه ولو قال في

النبي شفي كغيره من المشايخ وعند البعض لا الا اذا قال ذلك بلسان
 وان اراد بالتصغير التقليل لا الكفر وتوفا لا اورا في البنية كما في النبا
 او جينا كغيره وتوفا لا اورا في البنية كما في النبا
 قد كان في طبع النظر مطلقا فقد قيل كغير مطلقا وقد قيل كغيره اذا قال عليه
 الايمان وتوفا لا بنية ذلك الرجل كذا وكذا فقد قيل انه كغيره وقيل لا كغيره
 وتوفا لا بنية النبي كغيره وتوفا لا بنية النبي كغيره وتوفا لا بنية النبي كغيره
 كان يجب التفرع مثلا فقال الا اولا لا احب هذا كغيره كذا وكذا
 مضار فترعه سلم انه فار بن مبرور وقر روضة مبرور بن ابي ابي
 مبرور بن مبرور وقر روضة مبرور بن مبرور بن ابي ابي
 عبد الوهاب بن ابي ابي مبرور بن مبرور بن ابي ابي
 عرابية انه لا يجوز قول اسم سبب احد من الناس الا برب سبب
 ومجيبه فقد حرم ثم قال صاحب الشافعي قد تقدم الكلام في قول القاصد
 والازراء به ونقصه وهذا وجه لا اشكال في وجوب القتر فيه والوجه
 الثاني لا حرج في اليبس والجملة وتوفا لا بنية كغيره كذا وكذا
 غير قاصد للسبب والازراء ولا معتقده ولكنة تكلم في حجة بكنة كذا
 كماله بنية او كذا بنية او اضافته ما هو حقيقة نقبته مثلا في سبب اليبس
 اتيان كبرية او دابة في تليغ الرسالة او التفرع من شرف نسبة او نور
 علمه او زهره او ما في سببه من القوافي من الكلام وان ظهر به حاله انهم
 يستعملونه ولم يعتقد سببه اما طهارة حملت على ما قاله او سببه او سببه
 السبب او قل رتبة ومنه لسانه وتوفا لا بنية كغيره كذا وكذا
 الوجه الاول الفصل اذا بعد واحد في الكفر بالجملة ولا يرد ذلك
 الله اذا كان على فطرته سليما لا يكرهه وقبلة مطلقا بالايان
 واقره حسن القاصد في سبب النبي ثم نوكره بقيل لانه يظن انه يعتقد

من كبره

هذا ويغفل

هذا ويغفل فرحمة وايضا فانه حد لا سقطه السكر كما تقذف القتر و
 سائر احد ودلالة اذ دخل على نفسه لانه في شرب الخمر علم من زوال
 عقله بها وانما في ما يكره منه فهو كالحال لما يكون بسببه استغفر بغيره
 الا انه ليس بخير اياهم منصور من اجل نقبته آخره فقال انما في شرب الخمر
 يقولك وانما شرب جميع البنية تحقن النقص في البنية ثم فاقته
 باطلا بجنه وبما يجاج اوبه اذ لم يقصد السبب وكذا في بعض فقهاء الهندس
 اقر بقتله الثاني وحكم السبب اعلم انه في قول السنة من المسلم
 اختلاف العلماء قال بعضهم لا يستتاب قاتل الا اهل اهل اهل اهل اهل
 يستتاب ثلثة ايام ويؤخر عليه كل يوم فانه تاب فيها والا فقتل
 وقال بعضهم تنقذ نوبة عند الله ولكن لا تدفع القتل عنه ليقوم عليه السلام
 فاقطعه وطرا ايضا غير عطا انه كان من ولد في الاسلام لم يستتاب ولو
 اقرت السبب وتوفا لا بنية واقر السنة منه فقتل على ذلك كذا وكذا
 او سببه للمسلمين ولا يقتل ولا يصلي عليه ولا يكفر به في سنة عورة
 ورواها في بعض ما يكفره واما اذا انكره ولم يقد عليه بنية او تاب
 ورجع وتباعد عن ارتداد وودع دين الاسلام بآية بكنة الشهادتين
 ثم مات او قتل حركات مسلم غسل وكفنه وصل عليه ودفن في
 مقابر المسلمين كما في اهل الاسلام هذا اربعة ما فهم من الشهادتين
 القاصد قيا من في شهادته او في هذا بكنة انهم كغيره حوزة الصورة على
 مشد فقد ضل عن سبب السبيل قد تقدم احوال من تكلم بهذه الكلمات
 من عند نفسه واما اذا اقر عن غيره اذا كان في حاله كغيره لا يوجب
 العلم او رواية احمد بن حنبل او يقطع بكنة او شهادته او كان في حاله
 الحاة او يوجب الصبيا وتفر ذلك على وجه الاحتياط يجب على
 بلغه ذلك من ائمة المسلمين الكارهه وبما في كونه وفك قوله لقطع

مرزه غير المسلمين والذين اذا تاب بعد القرة عليه لا يقبل توبته
عند مالك والكثير والحق واحد ويقبل عند الشافعي وفي اختلاف
بين الاعظم وابي يوسف وحكم ابن المنذر عن ابني اوطاب رخصه عنه
انه يقبل توبته الفوقين من ثوب الرسول وبنيت له تقاعد القمار
باستئنه لانه ابنيهم صدر بشه والبس حنين طعم المعرة الاخر اكرام
بنوته والبار تقامرتهم جميع المعايير قطعاً وليس من جنس طهي
المعرة بجنبه واعلم انما تقرر من تتبع المعربات ان الحار ان من صدر منه
ما يدل على حقيقة عليه السلام بعد ومقدرة عانة المسلمين يجب قتله
ولا يقبل توبته بغير خلاص من القتل وانما ان يخلص الشهادة والرجوع
والتوبة لكن لو مات بعد التوبة او قبل جدامات ميتة الاسلام فقتله
وصلوته ودفنه **القسم الثالث** في حكم الساب الذرقاذا خرج
سبه او غر او استخف بقدرة لو وصفه بقر الوجه الذرقه فلا خلاف
عند الشافعي في قتله انه لم يطل له الذمة او العهد بعد هذا وهو قول عامة
العلماء الا ابا حنيفة والثوري وابي عمار من اهل الكوفة قالوا لا يفر
لانه ما هو عليه من الشرك اعظم من كفره ويؤوب وقيل لا يقطع الاسلام
الذرق الساب قتله لانه حق البنية وموجب عليه له كره حرمته ومقدرة
الحاق النقيصة والمودة به عليه السلام فلم يكن رجوعه الى الاسلام مستطاع
كأن يقطع سائر حقوق المسلمين من قبل اسلامه من قبل وقذف واذا
كان لا يقبل توبته المسلم فلا يقبل توبته اوله واذا عرفت هذه
التفاصيل فقد انفتح عندك انه مدة شرود وجوب قتل من قال
بانه عليه السلام من جملة الخائرين فافهم ذلك ثم انظر احواله
حقاً فالله استاب منه في امره ثمة التوب وانما جواب هذا القول
نوابجها واهلها كان الخائرين من الفضائل المصليين الذين هم

الشيخان في بيان

الشيخان هم الخائرين وامثال هذه الآية الشريفة في الخائرين
فالاول هو الرجل لم يترك من وجوب قتل ذلك المصير وعنه وحقت لا تقبل
فيه طاعة الله عليه وعلم من تبعه في هذا الرأي المحييت وقد مضت حيث
السب بسبلة تكفير الخائرين ليكون خاتمة مسالكهم به ارجح الملائم
والمسلمات وما اتم شاهد هذه الكلمات فليست في الكتب الكلامية
وكتايب الشفا بتعريف حقوق المصطفى والسبق المسلو عن سب الرسول
صل الله عليه وسلم قوله بالني تغلي قد مر الشارح شرح لفظه ومنه في اواخر
باب زكوة الاموال **قوله** كولا القور المولى انما يقع المعنى على صبغة
المفقور والغريش قبيلة عظيمة من العرب منهم احد لارسل الله صلى الله عليه وسلم
ولا حاجة للاخبار كذا في المغرب واما التفصيل المسئلة انما تأخذ من معنى
المتغلب ايجرية واخراج ولم يحقه سبده في التضعيف كما تأخذ من المعنى
الحافر للغرش ولم يحقه سبده في عدم احد انما **قوله** في عدم جواب
في خلاف زفر فامسك **قوله** لا انا مستحق بالبدانة كالانحر **قوله**
كسدة ثقب وبناء قنطرة وجب الشرف بفتح الشاء المشنة وتكون الغابر
واحد الثقب موضع الخافه من البدانة القنطرة ما لا يدفع ويجب في
كذا في العناية وقيل القنطرة ما يجر على الماء للعبور وجب ما يجبر به
وعينه سواء كان مبنياً او لا وهذا كور في الكوسجية وقريب مما ذكر
في هذا الشرح **قوله** نصف السنة آما لو مات راق السنة تحت صفة
المرحوم لانه قد اوفى شقته فيعرف اليه ليكون اوجب الى الوفاة
اما اذا مات بعد عام السنة قبل ان يخرج عطاؤه فالبيع من حوائج
انه لا يصير برانا ايضا لانه استحقاق العطاء بطريق الصلة والصفاء
لانتم الاما بقضي وان ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذا مات
لم يحقه وارثه فيه كذا في البائية ولو عطل الواحد منهم كفاية سنة

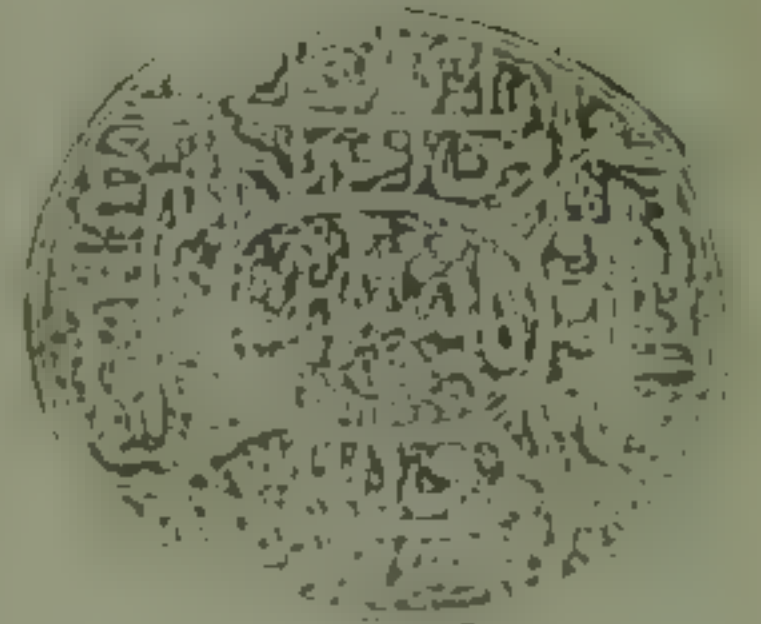
مخبر

ثم من قبل عام السنة قبل حجب روماء وقيل لا كذا في الزلق في العظام أو
ما يكتب للقرآن في الدواني وتكون في ما من من سور الدين كما في القرآن
كذا في العنانية **باب المرتد قوله** وهو اني اتوبت بالنبوة بغير بيع بعد الايمان
بالشهادتين وقيل اذ دخل في هذا الدين قطوانا بغير بيع من آية الدين
الفرار من اليه فترتبه ايضا وقد استقام الى بقوله او عا القل اليه
واما الاسلام اليهود والنصار فمشرط بالنبوة باليهودية والنصرانية
بعد الايمان بالكنيسة وتبين في التبر لا يكون مسلمين وتوايتا بالشهادتين
مرارا لا تفرق قولها بانه رسول الله انكم كنتم في هذا الدين اليوم ما طرأ
في هذا الاسلام اما اذا كان في دار حجب وحمل عليه رجل من المسلمين فانه
بالبث دين او قد دخلت في دين الاسلام او في دين محمد فهو مسلم
نوبة كذا في السبانية **قوله** وبروز ملكه آية ان الزوال فلاله حجة مقنونة
حسب اية ما حجب قبل والعمل بالاجاب وقد اتوا بوجوب زوال ملكه وما يمكنه
واما التوقف فلاله دعوى الاسلام بالاجاب عليه ويرجع عن اية تقنونة
في امره فانه اسم جبري ما كان لم يكن في حق هذا الحكم وصار كان لم يزل
ولم يزل بالسبب فانه كذا في الهداية **قوله** فانه حكم الميت فليس محقق بحالة
الحكم بالحق كذا في الجفر **قوله** وكسب رتبة في الآخرة استنادا في السورث
اول الرتبة في كسب الاسلام على الوجوده عنده ولا يمكن في كسب الرتبة
لعدم عنده فلو ثبت فيه حكم التورث لثبت فقطع على حاله وتو
كافر عند الاكساب والمسلم لا يرث الكافر كذا في شروع الهداية **قوله**
لانه استحق العقل فينباح فله على كذا في عقبيه قوله فاما ما فتوا الكفر
وقوله ثم من بعد ادنيه فاقبلوه ولانه كافر فتر لانه ليس بمسلمان حيث
لم يطلب الايمان ولانه فتر لانه لا يقبل منه جنة فكل من حبا حجب قبله
ولا يجوز ما فيه الواجب لا وهو موم **قوله** وهو عند الله فتر لانه كافر

الالتحاق به

الالتحاق به دار حجب كما كان قبل طلاقه لا نوع عينيه فلا يتغير به حكم مالك
لو كان متزاك في الاسلام اذ الدار حجب دار واحد كذا في الكافي **قوله** هذا عند
ابن حنيفة رحمه الله ان كان مسلما ما كان له فاذا لم يملكه علفه وارثه فماله
كالومات المسلم وهذا لا الرتبة ملك الا ان يمانية بالموت او القتل او اذا
تم استند التورث الا اول الرتبة وقد كان مسلما عند ذلك فحلفه
وارثه المسلم فيه ويكون توريث المسلم بالمسلم او الحكم عند تمام سببه ثبت
في اول السبب كالمسبب سبط الحنا اذا احتج به ثبت الملك من وقت العقد
خبر سخي السبع بزوايد المسئلة والمنفصلة كذا في الكافي **قوله** اورد في
حال الاسلام اذ لا حصول كذا واحد في الكسبين باعتبار السبب الذي وجب
بالسخي وهو الدين فيضاف او اوه اليه يكون في العزم بازاء النعم كذا في
العنانية **قوله** ويطر كذا في شرح فربما في نقرات المرتد وهو رتبة اقسام
بالحق بالاتفاق كالتحجج والذبحية لانه كذا منهما بعد الملة ولا مله حيث كذا
ما كان عليه ولا يقر على ما دخل فيه بوجوب القتل ويحج بالاتفاق كالتحجج
والاستيلاء فانه الاول لا يحتاج الى الولاية كالملة من يبيع كذا بعد مع حضور
ولاية طرفه وانما لا يحتاج الى حقيقة الملك لانه الاستيلاء والاب
حاربه ولله حجب وحج المرتد فماله فهو من حق الاب عليه ملك حاربه فاذا
حج ذلك فحج بذا او لم وموقوف بالاتفاق كسيرة المعاضة اذا وقعت
بينه وبين المسلم توقفت وان لم تغد فانه مات او قتل او مغلوبة
يطلب بالاتفاق لانه يتبعه امة ولاء ولاء بين المسلم والمسلم فانه لم
ويختلف في توقفه وهو ماعده المخرج من السبع الى الوصية وهذه اقسام
وانه علم في قول الشرح اعلم انه امة كسيرة لا يبيع شيئا من ممتلكاته وانما يبيع
لنبيي كذا ما يبيعه كاتر فانه قوله فانه حذ الفسخ امة جواب عما قيل
الفرقة يقع بين الزوجين بالاراد وكيف يتصور الطلاق من المرتد

قوله وكذا لما اردت اداة جواب افزع هذا السؤال ايضا كما لا يخفى **قوله** فكانت
لم يرتد لانه لا يستقر كانه لا يقضى العاقبة لا افعال العود اليها فاممت
اولاده وود برده من حاله لا يعتقدونه بقضاء العاقبة ويريدونه الى اهل
كما كانت كذا في العاقبة وقوله وبعده اتر بعد الحكم بالحق وقوله وماله
ازمينة وقوله اخذ لانه الوارث انما يخلطه فيه كاستغناء عنه حيث
وخلو وارحوب واذا عاد مسلما اصحاب اليه فيقدم على الوارث فيرد له
كانه لم يبعده مودة حقيقة بانه اصحابه اسما وتما وادعاه الى الدنيا كما كان يحكم
بكذا الا انه خلاف العادة فخلط ما اذا ازاله الوارث عن ملكه فانت
لا يسل له فيه لانه ازاله وفوت كانه فيه سبيل من الازالة فسقطت
اممات الاولاد والميراث فانه لا يسل له عليهم لانه انقضاء بعقبتهم فخرج
بريل من حق وهو قضاء العاقبة بخلافه عزول لانه لو كان في ذوار الاسلام
كان له ان يمتيه حقيقة فاذا خرج عن ولايته كان له ان يمتيه حكما فاذا كان
قضاء عزول لانه نفذ العنق بعد وقوعه لا يحكم النقص **قوله** ولا يقبل
مرتدة ولكنها تجس من تسمى لانها انكبت مرتبة عظمى فخرجت من ترك
فخرج منها الموت ورواها يفر بشفعة وثلاثين سوطا في كل ثلثة
ايام ويجب على الاسلام كذا في البينة والتحقيق فانه قبل ما جعل في
شيئا حر كانت او امة كذا في النهاية بطلان المسبوط لا يقال هو الوارث
فمن مرتدة لا تقول انه عليه السلام لم يقبلها بحدودة الردة بل لانها
كانت ساهرة شاعرة بهجر الاسلام وكان لها ثلثة ابناء وهرج منهم
عليه السلام فامر قبلها **قوله** وكسبها الاسلام والردة اذ لا ضرب
منها فلم يثبت سبب الفسخ **قوله** فانه ولدت بفرع لقوله وخرج استبدادوه
ابنه حر المحنة استبدادوه **قوله** يرثه اولاده وامه المرتدة لا يثبتهما
بوجوده في البطن قبل الردة فيكون مسلما تباعا لانه واما اذا جازت



التميز

كشركي

استمر في وقت الردة لم يبقه معلق الولد قبلها فلا يحكم مسلما تباعا قبلها كذا
في الاكامية **قوله** مع الاب فيكون مرتدا تباعا لانه الاب ارحم والمرتب
لا يرث اصدقاؤه ماله فلو دفعه وجوز ان يكون المالك في ذمة
نفسه كمشركي العوب **قوله** لانه العاقبة او احكم امة اش رة لا النوق
بين المسلمين وتفضيله في الاول من جزئه الارادة فهو ما ارجى
واذا ظهر عليه ماله فهو في الاحالة والاش في النقص لا ورثته بقضاء العاقبة
بمحاقة وكذا الوارث ماله في المالك القديم او اوجد ماله في الغيبة
قبل النقص اخذته حيا واما زاد الشرح **قوله** وحكم العاقبة به لانه
اذا لم يحكم العاقبة به يكون فينا لاصح للورثة فيه لانه ارحم لا يثبت لهم
الا بايقضا، هذا على معنى روايت السير واما في ظاهر الرواية فينبغي
على الورثة ايضا لانه من لم يرحب بالظلمة لانه لا يهود وكان
ميتا ظاهرا كذا في العاقبة **قوله** وقعت جائز لنفوذ ما بدليل منقذ هو
قضاء العاقبة بالحق في هذا عند رجوعه مسلما قبل الاول، واما اذا
رجع بعده فلا شيء له اصلا لانه الملك الذي كان له لم يبق قائما في مزار
كما اذا باعه وارث قبل رجوعه **قوله** لا يكون على العاقبة فالجواب في
عاقلة الرجل عصيته وهم الغواة من قبل الاب الذي يعطونه ودية من
قتله خطأ، وقته اقول انفسهم بعضها في اوقات لم يبق له احد
السرقة يتبعه انما العاقلة انما يكون باعتبار الناصر واحد لم ينظر اليه
فيكون الدية في ماله كسائر دونه **قوله** وعند امة استاذ في اقل
اومات قبل ان يسلم واما اذا اسلم ثم مات او لم يمت يكون سبب
جميعا بالاتفاق لانه المالك ماله ولما يجوز فيه الارث بالاتفاق وكذا
في الزلغني **قوله** والسرقة حلت محلا غير معصوم فيز عليه تأخير التعليق الى
ما بعد المسلمين وعدم تعليل كل واحد منهما استغلا لا كما فعله بعض الفضلاء



يشير عمومها لهما مع انه قوله والسرية جلت محلا غير موصوف لا يتقيد ظاهرا
والسنة الثانية لانه مات فيها في القطع سكا وتوحيده تعيد البصيرة
بقوله لانه باقضا بالحاق جبر ميثا حتى عتق مدبره واهل اولاده
والموت يقطع السرية واسلامه حياه حادثة تقدر بانهم يوحكم بحياة
الاولاد ولا تشبه على احد انه هذا مبين لما ذكره الشرح فثبت الحاجة
وتوجيه كلامه انما الحل على خيل الادب فقط فلا يلزم بنوات بعض المطالبين
في السلب كلامه او المحدث الموت التقدير الذي هو الحكم بالحاق
من قبل السرية بناء على انه السرية فغير مستلزم حكم البقاء في حالة الابد
قوله لا السرية حيث امورت لانه السرية لو لم يندرج لوجوب الفصل
في العهد والدية الكاملة فخطا، لانه قطع اليد حرق **قوله** فلا يخلط
بالسلام الى الفاضل وليكن في الرواية مغرومات عليه لم يجب بالسرية
شروط ذلك لم يجب عليه كعبه قطعت يده ثم ما عهدها ثم اشتراه او
تفاسخ السبع ثم مات العبد لم يجب الادوية اليد فلو فسخ بدار حجب
واكتب لا وقوله فقتل اربعة ابناءه غير السلام فولدت امرأ المرأة
التي ابراهم الزوجان المذكورين قوله ثم الكلد ثم ولد الولد ولد
قوله لا ولده ابراهيم غير السلام ولد الولد بناء على انه لا يتبع حجة الاسلام
في طاهر الرواية وجوز ذلك انه لو كان مسلما يتبع حجة كان حجة حدة في
كثير من الناس كلام مسلمين يتبعه اقدم ومينعه في رواية فلو كان
في الاسلام سبعة في الاجاب عليه ايضا **قوله** ورجع ارتداد جبر عتق في
جبر عتق احكامه فينبط لكلامه وجزم غير اثبات وجبر على الاسلام
ولا يفسد وان ادرك كذا فادع **قوله** والتجارة انما تجوز على من
بالاسلام في زمانه الصباشرة الى البيت الذي يتكلمه وهو في السابق
الحق ان الشا بالتمتع بها وقد كتبنا الاربع منها في حاشية هذا الكتاب

فليست فيها

فليست فيها **قوله** وان علم ان زمانه عقلي وبلوغه **باب البغاة** ورجع
البغاة كالقضاة جميع القاضي في البغي وهو التقدير وكل مجاوزة وانما
على تقدير هو احد الشيء فلو لم يكن كذا في الصحاح **قوله** فلو غاب طاعة الامام
هذا لا يستلزم المعاملة مع الامام فلا مخالفة بينه وبين قوله الا في حل لما قاله
براه كما توهم **قوله** وعائنه الامور الامور والجماعة وذلك بطريق الكتاب
فانه الامور الامور فلو لم يرد الامور لم يكن عليهم شر لانهم علموا
ما يجب عليهم عليه فالحكم في ذلك كالمرتدين والارواح الذين يقيم
الدعوة **قوله** امر الخازن واية اشارة الى الخيرة بخير ان يكون في الخازن
ارمال وان يكون في الخيرة او قد ذكر في حاشية رايها في حاشية **قوله** لا يجوز
ابتداء آتيل دفعا **قوله** ويجوز على صبغة الجوارح والبيع والموال الموارث
مدبر ان كان لهم فيه وهر كبر الفاضل وفتح الفرة الطائفة والكراد هنت
الجماعة التي يرجع البغاة اليهم وقت الحواص والمقدنية **قوله** وفيه خلاف
ان فني رايها هو يقول لا يجوز ذلك وان كان لهم من لانه الفصال
اذا تركوه لم يبق فقدم دفعا وجوابه ما قرره في الشرح وخرجه
قوله ولا سب في رتبهم انما يجعل سببا لا انفسهم ولا انفسهم **قوله**
وحسب ان لا يؤخذ ما لم يملكوا لقول غير خراصة يوم جعل الذكر كانه في دعة
عائنه رخراسه غلام على كرم امه وجهه ولا يقتل كسبه ولا ينفق سر
ولا يؤخذ مال وهو المقتدر في هذا الباب وما قبل قوله ولا يقتل كسبه
اراد ان يميز لهم قسمة فلا مخالفة بينه وبين امام فقل جرحهم ولا انفسهم
والاسلام يعيم النفس والمال **قوله** خلا فالت في ان ما لم يملكوا
الانتفاع الابدية وانما عتقت فاسلام حيا بين اصحاب البقرة
الحاجة لا للملك **كتاب المقيط** بمقتضى من لفظ الشا اخذ
من الامور كذا في الصحاح **قوله** في لغة اسم مطروح مطلقا وفي الشرعية

اسم من مولود طرد المدخول في الفقر او فرار من جهة الزنا **قوله** رفعه اقبته
كان غلب راس الاقط انه لا يملك بانه وجد في مصر لانه رفعه من اقطه
عليه الاطفال وهو افضل الاعمال ولا يملك الاحياء فالرأس هو من
اجبايا فكانما اجبا النكس **قوله** وان خفيف باله بانه وجد في مغارة وحدها
منها ملك وعلب على صنه انه يبيع حبيب رفعه صباثة له ودفن لها عنة
كنه راسي يقع في البر وكذا يفتن من عليه وظننه غير الوقوع وهو من
كفاية حصول الصباثة بالبعث كذا في الزيلعي **قوله** لك اللقطة وقه الشبه
كونها واجبر الدفع عند ظن صباها وسخى الدفع عند عدمه وانهما كانا
في الاشتغال والفرقة كانا مناشق من الاشتغال وهو الدفع وحقق
الاول بين آدم واثنا في بعثهم وقدم الاول لشرفه بآدم **قوله** وهو
ان جميع احكامه خزانة حادثة وقادفة لا يجد لوجود دولتها لا في
له اب كذا في التبيين وذلك لانه الاصل في بآدم حورية لانهم من آدم حوا
وما حوا في الرق انما هو عاين الكفر والاصل **قوله** الابحثة ربه
من ادعى القبط غيره لم يقبل لانه حكم بحرية بالدار فلا يتغير الابحثة بشرط
ان يكون في الشهود مسلمين الا اذا اعتمد كافر بوجوده في موضع الكفار
واختتم فيه المنطق باعتبار بده كذا في الزيلعي **قوله** وارثه له بتايه كواقيع
صورة ووسيل كونه للنفقة واجباية فثبت الحال من بناء على انهم
بالنوم **قوله** ولا يؤخذ لا يثبت من حفظ له سبق يره وتودعه هو المارة
ليس في سيرة لانه رخص بها طاعة كذا في التبيين **قوله** فالتب منه
وكذا لو كان لاهد بها يراو بنية فالتب منه كذا في الزيلعي **قوله** ولو جلابي
انما لو ادعت امرأته فغيره لها عند الاظم وعند ما لا يقدر لو احدى
منها لانه ثبوت النسب منها متعلق بحقيقة الولادة وتوحيها منها
الرجل كذا في التبيين **قوله** والافها سوا ان ثبت النسب منها مجرد قولها

لانها امة

لانها اقرا للصبر ما يقع لانه يشترط بالنسب ويعتبر بعد به فالصاحب
الهداية معناه اذا لم تدع المنطق نسبة **قوله** وما شد عليه او غير داه
هو عليها فنوله وكذا الداه اعتبار الظاهر لانه اللقطة في دار السلام
لما كان في كانه من الملك فاما كانه معه فنوله ظاهر عدم اليد الثانية
عليه اصله القبيح الذي عليه **قوله** صبي بنبته أي تبني بنبته الغير **قوله** في
حرفه اربع صنعة لانه التسليم المذكور في باب ما وديبه وودنيه وحفظ
حاله الذي هو من صنعة المنطق **قوله** لانكاه لانه سبب ولاية الطلاق
التوبة والملك والسلطنة والحلل مستف فيه وقوله وتعرف ماله
الربس في التعرف في ماله كالام وهذا لانه من ولاية التعرف على غيره
وذلك يتحقق بالراي الكامل والشقة الوافرة والوجود في كل واحد
منها احد **قوله** ولا احارة الربس لانه يواجد الصغير لانه لا يملك الاثاف
منافعة **كتاب اللقطة** وترفع الام وفتح العاف اسم الفاعل للمبنة
كالهرة وتسكون العاف كالصحة وانما ستر مال المنقوض باسم الفاعل
منه لزيادة منع اختص به وهو ان يبرأ بما يبرأ من ارضها فكانت الرفع
بأمره لانها حاملة اليه فاستند اليها مجازا كانها ارض رخصت نفسها
فذا عدا فانه اعتبار لطيف من نتائج افكار السفاني **قوله** وان شهد
خمس هذا اذا امكنه الاكراه واما اذا لم يكن بانه لم يجد احد شهد
او خاف عليها في الظلم فلم يشهد لا يفر اتفاقا **قوله** يشهد من الشفاعة
طلبها بالبند وان شهد عرقها كذا في النجاشي **قوله** وجب تعزيبها
هذا اذا كانت من الاشياء النفية واما اذا كانت شاة حقيرة
كالنواة وقشر الرمان لانه ما جذه وينفع به من غير تعزيب الا ان جذا
اذا وجد في غيره له اخذ لانه العانة يكون اما به لا تملكها الخليل
من الجوارح والاباحه لا يبرأ ملكية المبيع فله اخذه بآية الهدية **قوله**

من غير فضل اتي بين ان يكون اقل من عشرة دراهم فلو كان اياها على
حسب ما يروى بين ان يكون مقدارها او اكثر منها ففرقها حولا كما روي في
قوله يجب عند الشك في **قوله** كما لا يخفى **قوله** المقتضى ان المقتضى **قوله** ان المقتضى
صاحبها بعد ما تصدق بها ولو لم يجز ان يثبت اجازة التصديق ولو لم يثبت
لانه وان حصل باذن الشارع لم يحصل باذنه فثبتت على اجازته وان ثبت
غير الملتقط لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه الا انه باباحة وجهه الشارع
وبذلك لا يثبت في ضمانه كما في ضمان مال الغير حاله الحصة وان ثبت في المسكين
اذا ملكه بغيره لانه تبين ماله بغير اذنه وان كان فاما بعينه اخذه لانه
وجد عين ماله كذا في الهداية **قوله** القدر الحسن الحق والايجاز حيث عبر
عن الملتقط والمسكين مما يلفظ الاخذ مع مطابقة الواقع حيث صدر
الاخذ من كل واحد منهما كما لا يخفى **قوله** كما في بهية ترقى ان الملتقط اذا صدر
لقطة من الهائم صار صاحبها محاربا بين الاجازة والتفويض هذا تخصيص
لغير شارع الوفاية كذا المتبادر من قول الشارع لا فرق عندنا ان
قوله الحق كما في بهية متعلق بجميع الاحكام التي سبقت من وجوب
رفعها عند خوف ضايعها واستحبابه عند عدمه كما هو محقق عند
وقد اخرج عن هذا الحق المخرج قول من في التفتيش فان التفتيش بهية كفاية
وبقرة وبغيره فليس محققا مالك والشك في ان وجه التفتيش الاخير في
الجماع او ما شرک الفضل لانه اخذت سبب لصيانتها او لولم
ياخذها افرسها سبع وليس في اخذ التفتيش المذكور صيانتها لانه
من قوة العدو ما ترفع السباع غير انفسها وقتها احتمل عدم الرضا
من المالك فلهذا لا اخذ ونزب الترك وتنا ان لو لم ياخذها بما يصل
اليها راحة فكان اخذها سببا لصيانتها فذهب اخذها صيانة
له من الضرر وما لها من قوة العدو وسبب الضياع كما هو سبب الصيانة عن

السباع فصارها

غير السباع فتعارضوا والتحقت البشارة **قوله** ماله بغير الهبة الى المقتضى
وصلاحه الاجازة وقوله منها ان من اجدها لانه فيه ابعاء العين على
ملكه من غير الزام حرز الدين عليه وقوله كالاين **قوله** كما يفعل ذلك العبد
الاين **قوله** اذنه بالاتفاق لانه تعينه نظرا وقد انظر في جانبين اما
من جانب المالك بابعاء عين ماله ومن جانب الملتقط بالرجوع على
المالك بالانقضاء على الملتقط ووجه الهداية قالوا انما يأمر بالاتفاق بوجهين
يوسين او يشته ايام عديم قدر ما يبرر رعا ان يظهر ملكها فاذ لم يظهر
بأمر بهيها لا التفتيش الدارة مستأصله فلانظر في الاتفاق مرة مدبرة **قوله**
ولا يجب بلا حجة الا لا يخفى على ذلك في القضاء والعلامة مثل الزمير والبرهان
وعدمه والرباط الذي يشهد به ودعاها **قوله** ففقه التفتيش كما في الملتقط
فقيه فلا بأس ان يفتق بها خاصة في تحقيق النظر في جانبين نظر التفتيش
للمالك ونظر الانتفاع للملتقط **قوله** يصدق بقران المير الملتقط فورا
لا يجوز له الانتفاع بها لانه مال الغير فلا يحتاج الانتفاع به الا بمرضاة المالك
النصوص واما الامانة للفقهاء فلقوله عليه الصلاة والسلام وان لم يأت
صاحبها فليصدق بها والصدقة لا يكون عرغته **قوله** ولو عدل اصله
بغير يجوز للملتقط ان يدفعها الى فقير غيره ولو لم ياله وان كان غيب
من الاغنيا لما ذكره في جواز انتفاع الملتقط الفقهاء **بها كذا** **قوله** الاين
وهو فاعلم في الاين بالكتب وهو الهرب **قوله** لم يفرق في قدره اخذه
قوله مثل الطريق اتي لم يمسك الطريق منتهى **قوله** مثل اخر في غير
اخذه احب كالاين **قوله** لا يبرح الى الاين ولا ينقل **قوله** او يدبر او اقم
هذا اذا كان الردة في حيد المولى لانه من احبها ملكه واما بعد ردة
فلا يجوز فيها لانها يفتق بالمولد **قوله** وان لم يعد لها اتر وان لم يبلغ قيمه
الاين الاربعين دراهم **قوله** بقسطه اي يجب به فيقسم الاربعون

على الايام الثلاثة او اقل مدة السفر فلكان المهر يوم ثلثة عشر ودرهما وثلث
ان حبله ودر آده اربعه ودرهما ليس على الاطلاق فانه لو كان الراتب الجواز
وكل واحد منها وعلية او احد الزوجين على الاخر فلكان له سوا لا يعتبر
عادة كذا في الدية **قوله** منه امر الله راضة لبردة **قوله** وعلية امرين توارى كان
الامر من است فاجعل على امرين لانه خير بالية بالبر وهرقة او الاستيفاء
منها وجعل بعبادة احبها المالكية فليكون **كتاب العقود** وهو من
العقود الذرية في اللغة من الاضداد وعبارة فقدت الشرائع اصله وفقدت
الطبيقة وكما المعنيين تحقيق في العقود فقد ضل عن الله وهم فطلبه
واما معناه الشرع فقد اشار اليه الحق به بقوله غايب لم يذكره
المرء يعرف به موضع ولا يعلم امر او امت وقوله قرينة في نفس شريع
في بيان حكمه في الشريعة **قوله** توقف فسطح ان يحصل حصته موقفا **قوله** الا في
من امر في ملكه الرأى كماله وهر الامين والشفقة واما كان في الرقالة
اقل المعادير والتفحص عن حال الامانة انهم ما نوا ولا يخرج عظيم كذا في
الكانه والامان لا في اوانه في عبدة لا مطلقا هو الصحيح كذا في شرح الزواجر
المعظم **قوله** فله ذلك ان شرطه ان يحصل موقفا **كتاب الشركة**
وتراى عليك انما عينا او ثرا او شرا او استيلاء او انتفاء او وصية
او غير **قوله** وكنها ان يركب شركة العقد الايجاب بان يقول احد الشريكين
في ثوب كذا مثلا او في عموم التجارات او يقولان في ثوب الا في ثوب **قوله** او
وجه اة قال لا تعادى وهذا التقسيم فيه نظر لانه لو ابر شركة الصانع
وشركة الوجود معايرت في المعاوضة والاعوان والاول في التقسيم ما ذكره
السيد الخاين ابو جعفر الطوسي واما في الشركة في ثوب فليكن
الشركة على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجود
وكل واحد منها على وجهين معاوضة وعمانه وبيان معاوضة

العمانه

والعمانه في شركة الاعمال وشركة الوجود انتهى قوله في الحال الذي يتبع فيه
الشركة التي لا يسجد لرأس مال الشركة كالدراهم والدينار والعقود المتأمنة
ايضا على قولهما وقوله بزيادة اة كالتور ومن الدينون والعقار فركب
لاحد هاد يوزن على الفاس لا يبطل المعاوضة ما لم يعقب الدينون **قوله** لو
ما يعقب فلا يجوز بين العبد بين ولا المكاتبين ولا بين العبيتين وان
اذن لهما ابو هاشم ولا بين الحر والملك ولا بين العبد والعامل لا يبرئ
المعاوضة على الكفالة وهم ليسوا من اهل ذلك كذا فيهم من تقرير لا يحرر
قوله ومحمد رحم الامانة لا تسمى في التقريف فانه الذي لو اشترى من اسكن
محورا او خارا يبرئ ولو اشترى من اسكن لا يبرئ **قوله** وعند ابو يوسف
لست وريتهما في الكفالة ولا كفالة ولا يعتبر بزيادة تقرب ملكا
قوله وعند مالك لو شافى من لا يجوز واهو الفاس وجا الفاس انما تمت
الوكالة بجهول الحس والكفالة بجهول او كل منهما بانفاده فانه قد روي في
توكايل رجل وملكك البيرة او بشر الثوب كانه فاس **قوله** والاسجار
صورة انما يبرأ من احد المتعاضدين اجزا في تجارتها او دابة او شيئا
في الاشياء فلو جاز ان يخذ بالاجرة لانه الاجارة في عبود التجارة وكل
واحد منها كقبيل غير صاحب بالبر بزيادة **قوله** في الخلع صورة اذ كانت
المرأة عفت عقد المعاوضة بشخص ثم خالعت مع زوجها فان لم عليها
من ثوب الخلع لا يبرئ شركها وكذلك لو اقرت بدين الخلع لا يبرئ شركها
كذا في الكفالة **قوله** وكان النفقة واعدة امار بها جباية النفقة فليقبل
قوله ما يبرئ اسكن يسجد في الشركة كالدراهم والدينار **قوله** شرط في البينة
في تخصيص اشكال لانه ليس بعينه عارضا لارث ايضا وتوانه اذا
لم يقين العقود لم يبطل المعاوضة لانه لا يبرئ ان يكون رأس مالها
فاذا قبض لانه اذا زاد مال احد من جنس رأس المال المعاوضة فيبطل المعاوضة بهذا

وقار مع الشغلين به وهذا هو الحق انه قوله في الهداية وتوصل اليه به رجوع الى
 السهبة والارث فليست في الكفاية **قوله** ارفع ارضه الوض هذا المخصص
 ايضا غير مستقيم لانه الهداية ايضا كذلك كما صرح به في الكفاية فنقول العذر
 ان رجوع لم يرد بغيرها فلو معناه فليست **قوله** وعما هو التوكيد العيز
 ما هو في قوله لم يرد بغيرها فليست **قوله** ان يشارك في بعض ماله **قوله**
 لا يكون في الرجوع مساويا وبالعكس وهو ان يكون الرجوع مساويا وفي المال
 ومتناه ان يشارك في المال لا يشارك في المال **قوله** لا يشارك في المال
 او لا يشارك في المال **قوله** لا يشارك في المال **قوله** لا يشارك في المال
 يقول لانه ان الشرايين يستحق الرجوع على قدر ماله ولا يجوز ان يشترط
 خلاف ذلك **قوله** لا يشارك في المال **قوله** لا يشارك في المال
 بالثمة وحده ولا يطالب الشريك الاخر **قوله** لا يشارك في المال
قوله الامام السعدي في اعمى فقد بر ذلك المال آتاه به وانه في المعاشرة
 بلا حقوق شرعية هذه المذكورات لا تدرك المال ليس به واجب فيها
 يجوز في شركة الصنيع والوجه ولا يشترط فيها المال كذا فيهم من كلام
 الاكبر **قوله** والفقوس النافعة اراهم في نفق البسيع نفاها بالفتح اي
 راج كذا في التفتاح **قوله** والبورح لما صرحوا عقد الشركة بالنفوذ بقوله
 ولا يمانه الا انه صار ذلك فينبغي على الناس فذكر الحجة في حق قوله
 بالبورح في قوله عليهم فقال بالبورح **قوله** بعد ان يبيع كل واحد منهما
 البسيع لانه بالبسيع صار شركة ملك كل واحد منهما ان يشارك
 في نصيب الاخر ثم بالعقد بعد ذلك صار في شركة عقد فجزا ان
 يتصرف كل واحد منهما في نصيب صاحبه فهذا البسيع يصير نصف مال
 واحد منهما مضمونا لصاحبه بالثمة فيكون حاصل من المالين رجوعا
 بخلاف ما اذا لم يبيع كل واحد منهما **قوله** وانما يحتاج الى عقد الشركة

بالبورح في قوله

بعد بوث شركة ملك البسيع **قوله** ولو لم يشارك في الشركة الصنيع وتشر شركة المال
 امصاوا وهو مستند اجزى قوله **قوله** في بيع الشركة الوجه ولا يملكها
 ازاها الطبع شركة الوجه غير في لفظ المعاشرة وشرايطها صار عانا
 لانه مطلقه يتصرف اليه كونه مضافا بين الناس **قوله** ولا يجوز ان يشارك
 في ثمة الشركة الفاسدة الا بطلب افعال في الطلب والشرط في طلب
 والثالث في نصيب بغير ان لا يجوز الشركة في كل مباح كالذكورات وكما تبين
 انما في الجبال كالشركة لانها تنضم التوكيد وهو انما في ولاية النصف
 فيما هو ثابت للتوكيد وليس ثبات للتوكيد ولا يتصور هنا هذا المانع لا يشارك
 بملكه بل اذ في التوكيد في طلب التوكيد وطلب الشركة هذا زبدة ما في شرح الهداية
 وما حصل لكل واحد من الشركتين من الاضطرار وغيره ما علم من الاخر
 لا اعانة منه فله لانه لم يثبت الملك للاخذ **قوله** ولا يشارك في المال
 اجمعه وان زاد على نصف ثمة **قوله** ولا يشارك في المال **قوله** ولا يشارك في المال
 مرادة موقوفة بعينه بالغا في شك آت بترك **قوله** وعليه ارجح
 السقاء اجمعه مثل الاخر في ان نصيب اجمعه الرواية ان كان صاحب نصيب
 ان كان صاحب الرواية **قوله** ويجوز الرجوع نصيب بغير ان يحتاج زوايا
 الرجوع بالثمة وقد بطلت لف في العقد لكونه واجب الرجوع فيضار
 كانه النسبة لم يوجد اصلا في الرجوع بالمال كذا في البيانية **قوله** ولا
 ما بغيره بالثمة **قوله** اذ اجعل ادم الا و قال في الشغلين في
 الزوات لا وحس علم باو الشركة اولاه في قوله **قوله** في طلب
 الاخر بغيره عند الاضطرار **قوله** لو دخلت بغير الشركة المعاشرة
 فيصرفه في الرجوع في ثمة كالمطعم والكسوة كمنها وشرها برة
 ليس مستثنى فيدخل تحتها لانها لا يملكها بغير منفعة الشركة مع جباها الا
 انما لو شرط التفاوت بينهما في ملك الشركة بغيره مع ثمة عقد الشركة

فانه قبل بولانت وافقه على الشك كيف كان يحل وطها اجيب بانه
كان يحل وطها كما يحل اذا وسب لمسيبه بعد الشك بغير اذنه كما في
الاكثر **كتاب الوقف** وهو الاصل مصدر وقفه اذا حبس عليه
وتحفظ وقف وقفا بقدر ولا يتجدد ومنه وقف عقاره على كذا
ارحب عليه ويطلق على الوقوف ما لم ينفذ كغرض الامير بغيره
وقر الشرح عند الاظم ما ذكره الكس بقوله هو حبس العين **آية قوله** كالنكاح
خبر بوجوه فيه اربعة اشياء وبورث عنه اوقات وسابع
وبو سب كذا في الزماني **قوله** انه ما اترككم ملك له فاقبلوا ذلك الوقف
اي انه تعا على وجه يورثه الامير فيلزم ولا يباع ولا يورث الا
بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في صورته ولو ارشده بعد موته فالجواب
الهداية ولا في الحاجة ماسة الا ان يلزم الوقف منه ليعمل ثوابه السعي
الهدو آم وقد امكن دفع حاجته باستقاط الملك وجعله له تعالى اذ لم يظفر
في الشرح والوجه في غير ذلك وقار الاكل به انه قوله اذ لم يظفر
سبانه في الاستيعاد ان يخرج من ملك الواقف ولا يدخل في ملك غيره فانه
انما هو المسجل لازم بالاتفاق وتوافق ارجح تلك السعة على ملك غيره
انه يدخل في ملك غيره وتكونها بغيره بغيره لئلا ينفذ في ملكه
في الوقف **آية قوله** فلو وقف على الفقراء آية تفرغ عن مذهب
الاظم به السعاية موضوع اعد الطرقات فجاء بالآية ليعتق ببناء
السبيل والحانة الذي يربط التجارة في الامصار والرباط واحد الرباط
للمسببة في الطريق لانتفاع المسافرين والمقبرة بفتح الباء ومكانها
واحدة المقابر من قربت الميت اذا دفنته كذا في نسخة في مذهب كس
اللغات من موارد استعمال الكلمات في المعاني وآثاره وهذه
الكلمات مع انه موضعها في الهداية او في الكتاب لتبدل بقوله الآ

الاية عليه

الاية عليه حكم به حاكم على اجتناب لزوم وقفه بهذه الاشياء على حكم الحكم
باعتبار واحد وتوافق الاجتبات ما ذكره صاحب الهداية لاجتناب الى
ذكر ما استفيد من هذا الاستثناء لهذه المسئلة خاصة بعد ذكره لمصلحة
سائر الاوقات كما وقع في الهداية وانما عطف على وقف الفقراء بناء
الاشياء المذكور لاختلافها صورة وكما لانه صورة الاول ووقف غنائم
هذه على الفقراء وحكمه ان يخفى بالفقراء وقصوره الثانية انه يترتب هذه
الاشياء لانتفاع الناس به وانها وحكمه عدم الفرق في الانتفاع بها
بين الاغنياء والفقراء **قوله** اختار في المتن هذا اتي عدم الزوم وان
اختار صاحب الهداية لزوم او لا لانتفاع الاظم به حيث قال الاية
يحكم به حاكم او معلنه بموته فيقول اذا امت فقد وقفت دار على كذا
ثم نقل منقول الاظم به عن القدر فيقال وهذا في حكم الحكم صحيح لانه قضا
في فصل مجتهد فيه اما في تعليقه بالموت فالجواب انه لا يرد عليه الاية
يصدق بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمكان في مؤبدا فيلزم ان
قوله الاية عليه حكم به اربعة اقسام الملك الذي هو لزوم الزوم والاراد به الحكم
الهداية ولا في السطحة على القضا لا الذي هو من اليه الحكم في حادثة معينة
بالتفاق التماثلين وهو الحكم ان يسم الواقف وقفا لا المتولاهم به به
انه يرجع عنه فينازعه بعدم الزوم فيجوز ان لا ينافي له كذا في الهداية
وقا في خانة اقول في معنى تسجيل الوقف المشهور بين القوم اقول في التسجيل
منه توريد هذا الشرح انه يكون التسجيل في المتولاهم شرط عند طرفة السعالة
وامثالها وتسجيل كذا فيقول صاحب الهداية وعند طرفة اذا استغنى
الناس في السعالة وسكنوا في الحانة والرباط ودفنوا في المقبرة والار
لان التسجيل عند شرط والشرط تسليم نوعه وذلك يحصل بالاستغناء وامثالها
وكيف ياتي بالواحد ليعتد بفعل حسب كذا وعلى هذا الوجه من اشهر كلامه في

قوله وهو ما قال ارجل الشيطان اللذين اما سببا زوالك الواقف في روم
 الوقف عند الاكظم هو الذي اشر به بقوله الا ان يحكم به بوجوه الحكم و
 ثابتهما ما اشر به بقوله والا في مسجد بركة يعق بنا المسجد وافر از طرقة
 والا في ما بصلوة فيه اما الا في طرقة لا يخلص به تعالى الاله لانه ما دام
 حق العبد مستقلا به لم يتجدد له تعالى واما الصلوة فلا يتسلم شرط عند الاكظم
 والراية فاذا انقضى وقتها لم يخلو المقصود معناه لانه شرط في كل نوع
 تسليم يبين به وذلك في مسجد بصلوة فيه ولا شرط فيه قضاء العاقبة
 ولا التعليق بالموت عند اية في حصول المقصود به بخلاف الوقف
 لانه المقصود من الوقف ان يستمر في الغلة وتحتسب الاصل ولا ينفذ بغيره
 ذلك والتصدق بالمعروف لا يجوز الا في الوضعية فيجب تعليقه بالموت
 ليكون مبنية به او حكم الحكم في موضع الاجتهاد وكذا سقط التسليم العلم
 عند محمد لما ذكرنا ولا يجوز في المشاع عند ابي يوسف ربه لما ينفذ في
 المسجد فالحال للوقف عند الكل كذا في التبيين قوله سر دابا هو
 السنين وسكونه الرأى وابلد الرافعة موب سر دابة وتو بت تجدد
 تحت الارض للتبريد كذا في البيان قوله لا يمنع كونه مسجد كما في مسجد بركة
 قوله او وسط داره وهو لا يكون لانه اكم بهم لا دخل في الدار لا يمنع
 لانه اكم شيء معين بين طرفي المحرقة وهذا ليس مرادنا كذا في شرحه كذا في
 انه لم يخل القسم بانه كان في موضع صغير لا يصلح لما اراده الواقف
 من اتخاذ المسجد والقبلة على تقدير القسم قوله عند ابي يوسف ايضا ان لا يجوز
 عند محمد والحاصل ان جعل مسجد والقبلة في المشاع الذي لا يخل القسم لا يجوز
 اصلا لا قبل القسم ولا بعده اما الاول فلان تقاضا الشريعة يمنع من كل
 الاية في قوله تعالى وانما الساجدة فلان عوامع الله احد اقسامه
 الى اذنة تفاعم في جميع الاماكن فالتفتي ذلك فلو لم ساجدة ومعها

لا يخلص

قوله الساجدة

ومعها حتى العباد في اسفله او فاعلاه لا يتحقق الخلو والى في
 فرض المسئلة فيما يكون في موضع غير صالح لذلك فيكون بطرقة المشاع
 وتر فيها في غاية البعج بانه يقبض فيه الموقر سنة وربع سنة ويصنع فيه
 وقت وتجدد اصطبل في وقت مختلف وقت غير ما لا مكان للاختلاف
 وقسمه اربعة فيه او الاستماع به للموقوف عليه بطريق المشاع حيث
 لا يقع فيه اصلا خروا وقت نصف احكام حاز بها خلاف بين ابي يوسف
 ومحمد لانه مشاع لا يخل القسم فالتفتي فيه بالقبض العام لانه لا يمكن في ذلك
 مخازيع الشيوع كانه سبة المشاع فيما لا يخل القسم كذا في البيانية قوله عند محمد
 ايضا كما يجوز عند ابي يوسف ربه وجه قوله ابي يوسف في غاية الظهور
 لانه لم يشترط اصل العقبين ولا ائامه الذي هو القسم واما وجه قوله
 فتوقس وقت المشاع فيما لا يخل القسم على سبة المشاع وقصد في حاشية
 المسئلة الى الفقيه وجعلت ملوكة وثمة لا يمنع الشيوع فكذا في الصدقة
 الموقوفة وهر الخ لم يملكها الموقوف عليه الا انه يصدق عليه منفقها
 كذا في البيانية قوله وجعل ملوكة التي خرج الواقف على الوقف نصف او جعل
 الولاية اليه عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقال في التعليل وصدقه الشهيد
 الفتور على قوله ابي يوسف ترغيبا للناس في الوقف وجه قوله ما رور
 انه البنية م كان باكل من صدقة الموقوفة ثم الكل الواقف لا يكون له يكون
 بشرط او لا وانما لا كل بالاجماع فتبين الاول فله على حجة الشرط
 وجه قوله محمد ربه العقبين من الصدقة المسئلة فانه لا يجوز ان يسلم قدرا
 منه الى الفقير وهو وجه الصدقة بشرط ان يكون له بعضه له لعدم الغائبة
 لانه يكون له ملكا عليه نصفه فكذا الصدقة الموقوفة الا بمرانه في كل
 ارضه مسجد او جعل شيئا منه فله لم يقع فكذا ما وجوب ابي يوسف
 انه الوقف ازاله الملك اليه على وجه الترتيب الى الله فاذا شرط السيف

او لكل منفعة فقد جعل ما صار ملكا له تعالى نفسه لانه يجعل ملك
نفسه وهذا جائز كما في النكاح والمقبرة وكذا ما واما جعل الولاية لنفسه
فقال الربيع انه جائز بالاجماع لانه شرط الواقف معتبر في احوال الموقوف
غير انه قد سئل لم يكون له الولاية لانه التمس عند شرطه فصار اجنبيا
عنه ولا يرثه انه موت انما يستفيد الولاية من جهة شرطه فيستحيل
انه لا يكون له الولاية وعينه يستفيد منه وقال بعض شراح الوقايع لم
احد اختلاف بين الثاني والثاني في الكتب التي طاعتها الا في احوال
لم يشرط الولاية بنفسه وسلم الوقف الى المتولى لم يكون له الوقف
ولا في ام لا فقال الثاني انه له الولاية وقال قوم لا يكون له ولاية فيكون
الا اذا اشترطها عند الاخراج عن ملكه ولو شرط الواقف الولاية
نفسه وكانت منها غير ما مونه على الوقف فللعاقبة ان يخرج منه غيره ولو
الواقف الولاية لنفسه وانما لا يكون للعاقبة ولا للسلطان ولانه ترفعها
من يديه وبولائها من غيره لانه شرط مخالف بحكم الشرع فيلزم كذا في الهداية
ولو جعل الواقف ولاية الوقف لرجل فالولاية له كالمشروط وان اراد
اخراج غيره فله ذلك ولو شرط ان يبيع له اخراج القسم فالشرط باطل كذا
في الكوجية قوله وشرط ان يستبدل امره بغيره واما خاصة اشارة
الى ما روي عن محمد بن ابي الوقف حاجز والشرط باطل فقد نقل صاحب البيان
انه استبدل الوقف رواية عن ابي يوسف بن ابي ثورقة فذهب في الوقف
حزب شرط ان يبيعها ويشتري بثلثها ارضا اخر معاها حاجز الشرط
والوقف عنده فصرح به في خلاصته وجهه في انه هذا الشرط لا يؤثر
في البيع من زواله والوقف يتم بذلك ولا يقدم به غير التمسيد
في اصل الوقف فتم الوقف بشرطه وبيع الاستدلال بالشرط فاما
فيكونه في نفسه كالتمسيد اذا شرط الاستدلال به او شرط ان يعطى فيه قوم

الاول

دونه قوم فالشرط باطل وانما في المسحح في هذا المسند وقد نقل صاحب البيان
انه الفتور على قول ابي يوسف **قوله** في الرابع وهو فتح الرأى والبيان كالمسند
وبينهما ما سانه من ثمانية ثمانية النما والزائدة كذا في الصحاح **قوله** وشرط
سماه انما يتم الوقف عند الاكتمال والربا في رخصه بغير اقره بجهة لا يقطع
مثل ان يقول على كذا وكذا ثم على فكذا المسكين فيها وجهه وامثله وقار
الثاني انه اذا شرط في يقطع مثل ان يوقف على ولده او على اقره
اولاده حاجز وقصار بعد الفقر وان لم يستهم لهما ان موجب الوقف
رؤاى الملك لا الى مالك وكل ما كان زوال الملك بدون التملك فانه
يتايد كالصحيح فوجب الوقف بتايد واذا كانت جهة بنوهم انقطاعها
لا يوقف على الوقف مقتضاها وهذا كان التوقيت مبطل لانه
ينبغي وجوبه كالتوقيت في البيع والثاني انه ان المقصود من الوقف
هو التقرب الى الله تعالى وهو موقوف على جهة يقطع
لانه التقرب مارة في العرف الى جهة يقطع واخر الى جهة تاتى
فيقبح في الوجهين **قوله** وقف العقار تقاربه واروعا رتيا اصل
مال كذا في بحر المحرر والمراد منه هنا الارض مبنية كانت او غير مبنية
كذا في البيان وقوله لا المنقول على الاطلاق مقصودا او متع
حيلا او غيره معا لوانه او لا قول الاكتمال واما عند ابي يوسف
يجوز بيع العقار وقدر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه انه اذا
وقف المنقول مقصودا اذا كان حيا او سلافا وقد وقعها
في سبيل الله تعالى فانه يجوز استحقاقه عند الثاني والثاني في
اشار صاحب الهداية بقوله وابي يوسف مع قوله في جواز حبس
والسلاح على مال كذا في جواز وقف ما سوا الحبس والسلاح في المنقول
مقصودا ومنه على ام لا قال شيخ الاسلام في مبسوطه لا يبيع عند ابي يوسف

فاني اترش كانه وفارح ما غارق الناس وقفة من المنقول فانه يجوز
 اسحق ما كاشيا المكونة في المكنون واما معارف الناس وقفة
 لا يجوز لوقفة الشباب واحدا من غيره من الامعة وقال في رث
 واما مال كانه وقف المنقول في مفسود اذا كان المنقول شيئا يمكن
 الانتفاع به مع بقاء عينه اترش كانه واجمعوا انه لا يقع وقف الدراهم و
 الدنانير وقفة في القياس على العار وحقيل وجميع المكنان
 الانتفاع به بقاء العين وقوله في القياس ضعيف لانه قياس ما يمتنع
 على ما يمتنع كذا في السببية وقد فهم من المعجزة ان لا يجوز وقفه من حرج
 الحق الدراهم والدنانير المفسودين واما حقيل فجزء وقفة عند احمد في
 كانه حصة بنت عمر ووجه يوم اتبعت صليها بوزن الفاضلة على
 ان الخطاب فلان لا يجوز في كانه وعمر احمد لا يقع وقفها وانكر احمد
 وقيل اذا احتج اجازة الدراهم والدنانير يجوز وقفها وليس في اترش كلام
 وقال في البرازية اذا وقف الدراهم او الدنانير او الطعام او ما يخال
 يجوز ويرفع النعمة وتتم غير النعمة كالكيل والموزون بعد البيع والموزون
 بعد البيع مضاربة او بضاعة ويعرف البرج احوال الاما وقف عليه
 وقال في الثانية وعذر فرج رجل وقف الدراهم او الطعام او ما يخال
 او ما يوزن في الجوز فيل عليه وتنف كونه قال يدفع الدراهم مضاربة
 لم يرفع بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكل ويوزن في بيع
 فيرفع منه بضاعة او مضاربة اترش وقوله في التوفيق في مذكور
 في الذين المعبرين من جواز وقف السقود والطعام وبيان ما ذكره في شرح
 الهداية من عدم جواز اية الشرايع لا يتصور في المكنان الانتفاع به مع
 بقاء اصلها وقابل في هذه الكتب ما يمتنع من كونه في جواب
 ان التوفيق انما يسبب بواجب لانه فاعل كل من الكلامين ما يقابل في غلظته

الدرانية

كان في الدونين

كاتر والتوفيق انما يجب بين كلمات قوم بتوافق في المذهب
 الا ان قول كالايجب فليقبل **قوله** وقف منقول فيه تعامل في الوقف
 في منقول يعرف بين الناس بوقف فيه كانه هذه الاشياء بوزن
 الاستخراج قول صاحب البيان في شرح قول صاحب الهداية وقد وجد
 التعامل في هذه الاشياء او فوقف هذه الاشياء واما حاصل اية
 جواز وقف المنقول عند جوزه من غير كونه وقف ذلك متعارفا
 بين الناس فحقيل اية وقف رجل مائة على رباط على انما يجوز في نفسها
 وسمتها على لانا السبيل اية كانه في موضع متعارف فذلك جاز كما
 يجوز ما السببية كذا في ايجابة **قوله** كالغاساة وهو يقع الفاضل
 وهو ايعال له بالفار ترشيد والمرجع اليه وتشد يد الرابا بغيره من
 الطين ايعال بالفار ترشيد كلاما مفسر في الدستور ما في كتابه
 والقدر من الفاضل وصم الدال المصلحة الحقة الذي تحت بها كذا
 في البيانية ويحال له بالفار ترشيد **قوله** والمنت رابكس وبالسيد
 الميعة في ادوات النجار عابا بالفار ترشيد واجازة بالكر السرب
 وبالفتح المكتب وقيل انما لغاية كذا في المغرب واما اذ شباب حنان
 الشباب الذي يصنع من قطع من الكعنة ويحرق البستر بها المكتب
 على اجازة والعهدة رابكس نا، منع في الطين الكطين فيه ايعال
 بالفار ترشيد وكذا في الدستور واما رجل كبره لم يسكنه ارا الكعنة
 وفتح اجم قدر من خاس ويحال له بالفار ترشيد كذا في البيانية
 والدستور **قوله** والمصحف وكذا الحال في المكتب بغير اية وقف المصحف
 في فكذا المكتب وعمره من جرح انه وقف كنية على ان يبرره و
 كما في جرحه بسببه لا يجيزه ذكره في اوراقه فاقاقت المشايخ في وقف
 المكتب جوزه الفقيه ابو الليث وعليه الفتور **قوله** وعليه اترش الى

الربانية في جواز وقف المنقول لا يملك ولا يملك له ماله على وجهه
 حين اراد ان يتصدق بارض له من غرضه تصدق ما جعلها لا يتبع ولا يورث
 ولا يورث **قوله** كذا له صفة عقار آخر لو كان عقار كذا له ذراع وهو حاله
 لا شركة بعينه فوقف منه حين در انا وجب ان يكون المقام ان
 غير الواقف يتلاد من ان يكون الشخص الواحد مطالباً ومطالباً فانه مقام
 النصف الذي هو الوقف مطالب من مالك النصف الذي هو غيره وقف ومالك
 النصف مطالب وهو الواقف بعينه المقام نصف الوقف فكان مطالباً
 ومطالباً وهو لا يجوز فرفع امره الى القاضي ليحكم كذا في العتبات **قوله** لا يجوز
 قسمه الوقف ارجو ان لا يتم الوقف وان وقف على اولاده اذ لا يحل للموقوف
 عليهم في العيى وانما حقهم في العتلة ولان المقصود من الوقف ان يبقى على
 حاكم ملك الله تعالى والتصدق بالعتلة لنفسه من حيث حق الوقف وملك
 بنافذة ذلك فلا يجوز كذا في التبيين **قوله** وسواء اترك ان يثبت
 من عتلة الوقف وقوله وان لم يشرطها لا يفسد الوقف صرف العتلة
 ولا معنى دامه الا ما عاينه فيثبت العتلة اقتضا **قوله** ثم زوده
 لان في ذلك رعاية الحق في الوقف وحق صاحب الوقف **قوله** و
 وتوسيع النون البناء المنقوض في العتلة ذكره كبر النون لا غير **قوله**
 وانما يقدرا ان يقدرا ان كانا عتلة الى موضع بيع ومرفق عتلة العتلة
 مرفق العتلة يعرف كبر الوقف ولا يتم بغير النقصان من حيث حق
 الوقف لانه جزء من العيى والحق للموقوف عليهم فانه انما حقهم في
 المساق فلا يعرف اليهم غير حقهم **قائمة** اعلم ان مسائل وقف الاولاد
 من اتم المكات واكثر الواقعات فحفظها قائمة كتاب الوقف
 قال في منية المنقذ وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفيض المذكور
 على الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبقيت وقال الله تعالى

اذا وقف

اذا وقف على اولاده واولاد اولاده من يدخل اولاد البنات فيه وانما
 والعنوة على انتم لا يدخلون وقال في خزانة لوقال رضى هذه صدقة موقوفة
 على ولد وولد وولد وولد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولديه
 يشتركون في العتلة ولا يعدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سور بينهما
 في الذكر ومن يدخل فيه ولد البنات قال لا يدخل ولد البنات في الوقف رضى هذه
 صدقة موقوفة على ولد وولد المذكور قال لا يدخل في الوقف المذكور ولد
 البنات والبنات وقال على الرازي رضى اذا وقف على ولد وولد
 ولده يدخل فيه الذكر والاثاث من ولد وولد فاذا انقضوا فهو كانه من
 ولد ابن الواقف وولد ابن الواقف وقول على اولاد واولاد
 كانه ذلك كتم يدخل فيه ولد الابن وولد الابنة **قوله** ما قال المال لانهم
 ولد الولد كاتينا اولاد البنات يتناول اولاد البنات فانه ذكر
 في السيرة اذا قال اذا قال ان اترك آتينا على اولاد اولادنا يدخل
 فيه اولاد البنات واولاد البنات قال كشمس الله الحسنى لانه ولد
 الولد اسم له ولده ولده وابنة ولده فمن ولدته ابنة يكون ولد
 ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولد وولد منه ولد البنات لا يدخل
 في الوقف في ظاهر الرواية لانه اسم الولد يتناول ولد ولد لصلبه انما
 يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفاً وعرفاً من ولد الولد يتناول
 ولد البنات عند المحابنا وذكر المال في الوقف اذا قال على ولد وولد
 المذكور يتناول المذكور من ولد البنات والبنات سيدخلون في
 الوقف ثم قال بعد ذكر عدة مسائل رجل وقف منية له على ابنه
 واولاده واولاد اولاده ايرامنا سلوا قال ابو القاسم يعقوب
 العتلة بينهم على كانه من ولد ابنه على عدد الرؤس يستوفى فيه المذكور
 والاثر في قبل اولاد البنات يدخلون في الوقف لانهم اولاد

قال رحمه الله في هذا الواقع ما مر من ان ولد الولد يدخل اولاد البنات كما دخل
 اولاد البنين انتهى كلامه الفاضل في المنة والد بن الشهير يعاين هذا وقد
 واقعه كلمات الاعلام في معتبراتهم وسكت عيني الفاضل في حاشيته هذه
 الحاشية ثم قال في خانة رجل قال وقت مرضه على ولد رقيقا واخر
 للمساكين فمات ولده قال ابو القاسم رحمه الله عرف الغلة الا الفقراء ولو
 قال على ولد رقيقا وولد رقيقا وولد رقيقا فماتت الغلة الى ولد رقيقا
 فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم ووجد البطل الثالث تعرف الغلة الى الفقراء
 ولا تعرف الى البطل الثالث وانه قال على ولد رقيقا وولد رقيقا وولد رقيقا
 وولد رقيقا فماتت الغلة الى الفقراء فانه تعرف الغلة الى اولاده ايرامنا سوا
 ولا تعرف الى الفقراء وما نفع احد منهم من اولاده وان سلف قال الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله وذكر المال فوقفه اذا ذكر الواقف تمت بطونه يكون
 الوقف عليهم وعلى سفل منهم الا قرب والابعد منه سواء الا انه يذكر الوقف
 فوقفه الا قرب فالقرب او يقول على ولد رقيقا من بعدهم على ولد رقيقا
 او يقول بطن ابعد بطن فحينئذ يبدأ بما بدأ به الواقف لانه لما ذكر البطل
 الثالث فقد نفى ما لا يشاء فحقن الحكم بنفسه لا يشاء لا غير
 والانتساب موجود في حق من قرب وبعد بخلاف البطل الثاني لان
 الواسطة له واحد ولو وقف رجل مائة على ولد رقيقا وقال هر صدقة
 موقوفة فاذا انقرض احد الولد بن وطف ولد تعرف نصف الغلة
 الى الثاني والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر تعرف جميع الغلة
 الى اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والوقف انما
 جعل لاولاد الاولاد بعد انقرض البطل الاول فاذا مات احد ابا
 تعين النصف الى الفقراء وتوفا قال هر صدقة موقوفة على ترويه
 اسنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له ابن واحد وقت وجود الغلة

كما نصف الغلة

كما نصف الغلة والنصف للفقراء ولو كان له بنت ونسب
 قال المال رجة كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول
 النسبات وغيره في صدقهم في رواية يكون الغلة للبنين
 خاصة وهو الصحيح هو الاول وهو كما لو قال
 ارض موقوفة على اخوة وله اخوة
 واخوات اشتركوها جميعا
 انتهى كلام الحاشية وانتعرف
 نصف الاول
 سلوه يا ابا
 تعالى

كتاب البيع وتوضيح الاصطلاحات على الاخراج في الملك
والادخال منه قال عليه السلام لا يجزئ الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع
بيع اخيه الا بشتر على شتر اخيه لا يكتفى عنه هو الشتر لا البيع ينع
عابا على اخراج المبيع عن الملك مقتداً ويقتدر المبيع المقتدر بنفسه
ويجوز نحو ما به الشيء ويبيع منه وان شتر ذلك في الاخذ او قال الشتر
وشتره بمنزلة خيس اربعة ويبيع عابا على اخراج الشتر عن الملك مقتداً
فلما كان البيع في الاصل مصدر كان مقتضياً ان يلفظ المقتدر كما فعل المقتدر
وانما جمع كذا في التبعات فغير ما في الا انواع اربعة منها باعتبار المبيع
واربعة باعتبار الشتر وقيل انواع البيع ثمانية عشر نوعاً وكثيراً وكثيراً
مذكور في النهاية **قوله** مبادلة مال بمال انما يكون في التجارة فلا بد ومبادلة
رجلين عابا بطريق البيع او الهبة بشرط العوض فانها ليس ببيع
ابتداءً وانما كان في حكمه **قوله** يفتقد الانقضاء عبارة عن اشرع
يظهر في العمل عند الاجاب والقبول فيكون العاقد قد اراد ان يفتقر
والهبة انما يفتقر حيث لم يقبل البيع بهذا اللفظ والاجاب
عبارة عما يتقدم من احد العاقدين من قولها جئت واشترت ولفظ
انما يفتقر عبارة عما يتأخر منها هذا محتمل صاحب الكفاية وغيره
وقيل يجب لانه يجب در منه كون الاجاب والقبول خارجين منه
اثنين له مع انها في اركانه قطعاً وقد مر في الشرح في اول الكتاب
حيث قال كاي بيع فانه الشتر يحكم بانه الاجاب والقبول في قوله لا يكون
اركاناً يبيع ذلك فليس بيع الهبة فيكون التوضيح بانه يقال ان ذلك البيع
الشتر في امره والاجاب والقبول امران ظاهران في قوله لا يكون عليه محتمل
مناط الامر واجتماع ذلك المقتدر مع عرف في قانونه الشتر في ذلك ما بال
ما يطلق اكم اكنه عليها بهذا الاعتبار ويختص به لفظ البيع كما يطلق على

ذلك المقتدر يطلق على نفس الاجاب والقبول في الشترين
شترين فالاجاب والقبول على الاول والاطلاق اكم اكنه عليها محتمل
وعلى الثاني لا محالة **قوله** يفتقر ما بين تغير لا يفتقد اذا كان احدهما
مستقبلاً لآخره اذ لا يفتقر لغيره لفظ المقتدر في ذلك على مقتضى وجود
فكان لا يفتقد مقتضياً عليه ولا يفتقد المقتدر ان كان من جانب المبيع
كانه عدة وان كان من جانب الشتر كانه مساوئة وطلبها والطلب
والاجاب امر آخر قبل هذا اذا لم يتوهم في حال فاذا تواتر افتقد به بعض
لا يقال انية انما تفتقر في المحلات لانه الموضوعات الاصلية والمضارعة
عند الفقهاء حقيقة في حال فلا يحتاج الى انية لانا نقول ان يكون حقيقة
في حال غنى عن بيعه المبيع وحقيقة الشترية فيها هو لفظ المقتدر
فيها محتمل يحتاج الى انية كذا في النهاية **قوله** يتباطى وهو في الاصل التنازل
من قولك فلان يتباطى هذا الامر بخوض فيه ويتناوله والمراد ههنا
اعطاء البيع والشتر في جانبين بل الاجاب والقبول فيهما العدة
الفاعلية والامام يذكر العاقبة التي هي المصالح المتكررة على البيع الكفاية
بذكرها في الكتاب كذا قبل لا يقال قد اشتركت في هذا المعنى سائر العمل
المذكورة ههنا فلم يكتف بذكرها هناك لانا نقول لا يكفي في الاكتفاء
بجود الذكر السابق لا بد ان يكون في الظهور بحيث لا يشبه على احد
كالعاقبة بخلاف العمل السابقة فانها لا ريب فيها بالنسبة اليها
فليس كل قول فانه بيع مقتدر وان لم يلزم قبل تجوز ان يكون شتره عاماً
على وجه التنازل لفظ المبادلة لانها في الافعال الصادرة عنهما
بارضاً عابا مع حصول الاختصاص المناسب للثنى كذا في الكفاية
قوله في محسب لانه النفس فيكون او بالنفس ما يكتسبه كالعبد
والامان ومحمسب ما يفتقر منه كالبطل والراثة والخبر والتم وقد نصت

الاول ما يكون فيه قيمة مثل نصاب السرقة او فدية والناظر ما يكون فيه قيمة
 ووجه نصابها **قوله** الا اعطاه من جانبين فيمن يشترط في لزوم بيع المتعاطل
 الاعطاء منها عند شمس الائمة اكلوا في يوم واحد اما عند محمد كذا في الائمة
قوله كما اذا ساءم في ساءم البائع السلعة اربعة اشياء وذر ثمنها وساقها
 المشتري في ساءمها كذا في الغرض اقوى من مثال المتعاطل من جانب
 المشتري فقط واما في فرض المساواة فيعين المشتري في فرض عدم الوفاء
 والمقارنة المستعينة للمساواة لتحقيق عدم الوفاء من جانب البائع
 وفقدان الاجاب والقبول **قوله** ولو قال كيف يشترط في ساءمها اقوى من
 مثال المتعاطل من جانب البائع فقط واعتبار ذمها بالافقرة ودين
 الحق عليه تحقيق عدم المتعاطل من جانب المشتري وانما يميل المتعاطل من
 الجانبين لانه لا خلاف فيه لاحد من الطرفين المتعاطل ووضح امثلة
 متعاطل احد الجانبين انه يضع ثقتا وياخذ مقلعة حلوا معتدة
قوله او قام ايها فانه القيام دليل الاعراض والدلالة على العمل على البيع
 فانه قيل في الاول يوجد جرح بغير منه واهم لو قال بعد القيام
 مثلبت كانه يشترط في بيعه وليس كذلك قلنا الصحيح انما وجد
 بعد عمل الدلالة فلا يجازيها لانه انفسج بجد القيام ما كان موقفا
 والمضجع لا يلحقه الاجابة **قوله** خلافا لما في فانه قال انه لا يخرجه
 الحاقدين بعد تمام العقد انه يرد العقد بغيره رضا صاحب
 عالم يتوقفا بالابدان لمسه لا لا يتوقف على امتناب بجانر باختياره لم
 يتوقفا **قوله** انه يترك الثمن والمبيع وقد اضطرب كلمات الكلمة في
 الشقة بينها وقد نقل الاكل اكثر ثم قال بغيره واقول الاعراض
 ثمة نقودا في الدراهم والدراهم وسبع كاشاب والدور
 والعبيد وغير ذلك وكفدرات كالمكليات والموزونات

المتعاطل من
 الجانبين

والعدايات

والعدايات المتعارضة وبيع غير القدين بالنقد ينسب على الجميع
 والتمتع الحضي وما عدا ذلك فهو مردوبين كونه مبيعا وثناء التمييز
 في اللفظ بدخول الباء ووجه **قوله** في الوضو المشار اليه الا في الاموال
 الربوية فانه الاعراض اذا كانت منها كالدرهم والدراهم والحلقة
 والشجر اذا بيعت بحسبها عند جهالة مقدارها لا يجوز وانما اشترطها
 لاحال الربوا وانما ترك المتعاطل هذا الاستثناء لانها ما يتعلق بالربوا وهذا
 الساب ليس بسايب **قوله** لا في غير المشار اليه الا في بيع الاعراض التي لا
 يشترط اليها لان شرعية المعاملة تقطع المنازعات المفضية الى الفسار
 فاذ لم يكن مشارا اليها لم يكن التسليم والتسلم الا بذكر العقد والصفة
 فلم يقع العقد بدونه ذكر العوات الوضو المكمل منه عند الائمة الاربعة
 كذا في مواج الدراية **قوله** انما يترك صفة بغير قبلة اتي بين قدره ولم
 يبقى صفة حيث لم يعل انها بجزئية او سر قدرية وانما خفي عدم الذكر
 باجدها لانه ان لم يذكرها كان عيان المسئلة التي ذكرها بقوله وخرج في الوضو
 المشار اليه وانما ذكرها كان عيان المسئلة التي ذكرها بقوله لا غير المشار اليه
 كذا في مواج التورية الكفائية لا يقال في مخالف لقوله فيلنا فانه لا يخرجه
 انه يترك قدره وصفة لانه لا رتبة في ان المراد بالتمتع المطلق بالاشارة اليه
 فينبغي ان يجب ذكر صفة ايضا كما يجب ذكر قدره ونوعه لا انقول لا في
 ههنا اصلا لانه اطلاق الثمن توصيف له بنقد البلد كما لا يخفى المتعارف
 بين الناس المعاملة بالنقد العال بلكا في التعبير يعرف كالتعالي
 بالنقد والعرف مطلق التسمية اليه كيف وفيه الترخيص وامور
 معلما المسكين تحو له على الحق والسداد والعقل والدين ينفك
 عن انفسا وكذا في الكفاية والبرائة في البرائة انما اور مسئلة
 اطلاق الثمن بسببين ان تعريف الصفة كما يحصل بالتعريف

بطريق الدلالة باعتبار العرف وكثرة الاستعمال **قوله** فان استوت
مالية النفقة واداة فيه بحث لانه هذا الحكم انما يتبادر اذا استوت
الارواح لانه اذا اختلف فيه يقع على الارواح كما وقع به في المظن
فاناسب ان يعقد بالتساوي فيه ايضا فليست **قوله** اربط المشتري
اي نوع شئ مثلا اذا باع عبدا باللف درهم فله ان يعطى العاقبة
الا حادتي او الثقلين من الشئ او ثلثة آلاف من الشئ كذا في العرف
تختلف في الكاف **قوله** اذا اختلف بغير المال والارواح معا اعلم ان
اختلف نفود البذر اربعة انواع الاول ان يكون في الامم فقط مع الكثرة
في الكمية والارواح كالمعز والشعير فهو ما ذكره الحق بقوله فان استوت
بغيرية **قوله** فمضى ما قدر به لانه لو استوت في الاول دون الثانية والثالثة
من الاحتمالات الاربعة لكان جوازه فعل الارواح ولم يذكره المعز
الثالث ان يكون فيها وهو ما ذكره بقوله وان اختلفت فعلى الارواح
الرابع ان يكون في الاول والثانية والثالثة **قوله** وفيه لانه يقع عليها
وفي الطعام والحبوب المراد بالاول الحنطة وفيه لانه يقع عليها
كما سياتي في الوكالة وبالثاني غيرهما كالحرس والجنس وامثالهما
قوله فزانما هو كسبهم فاستوعب كذا في اربع سبعا بعدد
والظن بلا كسب ووزن **قوله** ان بيع بغير حبس قيد لمجازفة فقط
عقده بكونه شيا بغير حبس الكسب واذا كانت قبلا كما في حقه مثلا
يجوز ان يباع بمجازفة بالجنات من جنس واحد **قوله** وبانما يتفرق
التفاوت كما يعلم من حبس واحد وانما يجمل كالزبيب وقوه فلا
قوله في صاع واحد عنده وفي جملتها عند حاله ان يعرف اللفظ
ان الحكم مستند بجهالة المبيع والتميم جهالة تغفر الى المنازعة لانه
البائع يطلب تسليم الثمرة او لا وهو غير معلوم فتقع النزاع فيعرف

الافق

انما الافق هو معلوم لجهالة ازالة هذه الجهالة بايديها لانها ترفع
بكيل كل واحد منها وما هو كذا لا يقدر انما لفساد البيع **قوله** ان يكتفى
جمله فقولها او كسب في الحبس وكان المشتري بخيار لانه علم ذلك لانه
فيما كان في حده او طنة ان الصبرة ما في مقدار ما يحتاج اليه فاد
وليس له في الثمرة ما يقابل ولا يمكن اخذ الزايد مما زاد في ثمنه فزوي
الصفقة على البائع او نقصت فحتاج ان يشتري من مكان آخر **قوله**
او لا فصار كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع كذا في العمارة **قوله**
وفيه في الكل تغريم لم يتم جملة الزرع عاين والشيء في ان يتم قبل
الافق ان هو ما يجازي عنده انشا اخذ كل الزرع برهم او ترك
واصل ذلك ان جملة الثمرة اذا لم تكن معلومة لعدم تسمية جملة الزرع
ببطل البيع عنده وعند جاز ان طريق الموفة قائم لا يار ان
ثم الواحد معلوم لانما هو كل كسب مجزول لانه لا يعلم حال العقد
الشيء والزرع عاين وكل واحد ايضا مجزول لتفاوت فلا يمكن
ان الواحد وانما قلنا ان لم يتم لانه ان يتم الزرع او الثمرة او غيرها
جاز البيع لانها صار معلوماين بالتسمية كذا في البسامة **قوله** في بيع
ثمة وبيع اثنا المثنة وتشد يد الامم جماعة الغنم وبيعها جماعة
الاوميين والمراد ههنا الغنم قطعا **قوله** وذلك الواحد متفاوت
ان فلا يجوز اصلا **قوله** وكل واحد معد ومتفاوت ارفع القيمة كالبيوع
والرمان والسفرجل والحب والاولى والاعنام ومخونا **قوله**
والاكثر لا يظهر في العبارة ان يمان والزايد او ما فضل من المسمى
التميز لانه الاكثر انما هو وادان كان له في الواقع كذا المقصود
بهنا تعيين منزله الزايد على اكثر من احد العاقدين وهذا المظن
بحيث لا يبيع ان يفتت اليه **قوله** لانه الزرع في الثوب وصف علم

انه هذه المسئلة من اشكال مسائل الفقه او قد منع ان يكون الذرع من
 المذروعات وصفا والاستدلال بانه عبارة عن الطول والعرض
 وسائر الاعراض غير مستقيم لانه كما يجوز ان يقال شريط بل او عرض
 يقال شريط او كثير ثم عشرة اقفره اكثر من عشرة لانها لا تكفي جعل الذرع
 الزائد وصفا ووجه القفيرة وجوابه بوقوف على معرفة اصطلاح النظم
 في الاصل والوصف واختلف كلمة الكلمة في ذلك ورتبة كلمات
 الكل انما القلة والكثرة في حيث الكيل او الوزن اصل وفي حيث الذرع
 وصف لانه الكيل والموزون لا يتعيب بالتشخيص والذرع
 يتعيب به كما ذكره الشارع تفصيلا وهو اصطلاح وقع علماء الفقه
 بين الفقهاء والافلاكيين على اصدان اطلاق الوصف على الذرع
 انما ينفع غير مستقيم على المعنى المشهور له بزيادة ما في الشروع قوله
 ان النظم لا ينقسم على الاجزاء كما طرأ في الحيوان فانه من اثر حار رية
 فاعورته في البايع قبل التسليم لا ينقص من النظم شيئا في النظم قوله
 فلا بد من رعاية هذا المعنى في الوصف وان كان ما كانه بطلان ان يكون
 اصلا لانه عيان ينتفع به بانقراوه فصار اصلا بانقراوه بذكر النظم
 فينزل كل ذراع منزلة ثوب واحد وهذا مغرور لهم ان الوصف
 يعاين شئ من النظم اذا كان مقصودا بالبناء والبناء اذا صار مقصودا
 بالبناء وحقيقة كما اذا قطع البايع يد العبد المبيع قبل التسليم
 سقط نصف النظم او حكما كما اذا امتنع الرقيق عن البايع سقطت
 المبيع عند اشتراؤه على الشئ بانه كان ثوبا فحاطه اكثر من ثوب
 على عيب اخذ شيئا بالاصل فاخذ شيئا من النظم اعرض عن هذه
 المسئلة بانه الذراع لو كان ان يكون اصلا بذكر النظم كان اصلا
 في المسئلة الاولى ايضا لانه ذكر دراهم في مقابلة عشرة اذرع ومقابلته

جملة بجملة

جملة بجملة تقتضى انتم الاتحاد على الاحاد واجيب بان الذراع
 اصل من وجه في حيث انه من اجزاء العين التي هي مبيعة كالنقير
 ووصف من وجه في حيث انه لا يعاين شئ من النظم كاجمال الكتاب
 ثم لو جعلنا عشرة اذرع منقسم على الافراد عند ترك ذكر كل ذراع
 لزم الغشاجية الوصفية من وجه فقلنا بالوصفية عند ترك ذكره
 وبالاصلية عند ذكره علما بالشبه بين جميع محل الذرع بغير الذرع
 وان كان حقيقة في الآلة التي يزرع بها كالحث مثلا كما ارادوها
 ههنا معذرة في تفسيرها لانه كما يكتفى في قبيل اطلاق محال وارادة
 المحل وما يقع عليه الذرع من معين لا شايع لانه الشايع لا يتصور
 ان يزرع فلم يزرع انما سيعاين الذراع له لانه ليس محل له فكانه النسي
 في العقد جزء معين مستحضا لانه فعل حتى يقتضى محلا حيا وشاع
 ليس كذلك الا بالبرهان العبد اذا كان مشتركا بين اثنين فاحدهما
 يتكلم في بيع نفسه ويكفي لا يتكلم في بيع نفسه فانه الملك شايع
 شريعته فيكون محلا للشرقات الشرعية لا احتية قوله وهو متعارف
 بغير معين باعتبار حلول الامر حتى فيه ومجهول في نفسه فانه حيا
 الدار متعاقبة في وجوده والمالية في مختلف قيمتها بالضرورة فيؤدي
 الى المنازعة المفضية الى الف وفي تفسيره هو بانها حقيقة عشرة
 اذرع عينها في الدار وتلك الاذرع موهولة في نفسها فلا يبيع
 المحلول فصار كأنه باع شيئا من سويت الدار ولم يباين السبب
 او باع شيئا من الاقام من الدار المقسومة على ثلث وهذا لا
 انقسم لثلاث اسم للثلاث بل هو اسم واحد فمقتضى معين لكنه لما كان
 مجهولا في نفسه لجهالة موضعه لم يجر البيع بخلاف بيع غير الدار
 وبيع عشرة اكم من مائة سهم منها لانه الف درهم اسم واحد شايع

في الحق كذا في البيانية قوله ولا يبيع عبد الله كسره العين مثله من حيث
 في مقداره ومنه يدل على الذر هو المراد ههنا قوله على انه عشرة اوثاق
 او عشرة دراهم او نحوها لانه لو لم يذكر الثمن اصطلاحاً بتوقف فساد البيع على
 وجود المبيع زائداً او ناقصاً لم يفسد وان وجد به كاساً كذا في المعجزة
قوله لا يبيعه ما ليس بوجوده لعدم العلم بحجته ووسطيته ورداته
 فلا بد من جهة شرط حصته فكانت جهاتها توجب جهالة الباقية من
 الثمن وهذا لا يوافقنا العايت جيداً انتقص حصته الباقية ولو صورناه
 رداً يبيعه حصته الباقية فخرج ان غرض التسعة مجهول فلا يشك في فساد
 كذا في الاصلية **قوله** لا يكون المبيع معلوماً لانه الزائد لم يدخل تحت العقد
 فجوز ردة والا ثواب مختلفة فكان المبيع مجهولاً ففقد الممانعة
قوله ولو بين لكل متناجح اقول قال ثوب بعشرة جاز البيع في فضل النقض
 لكونه الثمن معلوماً لانه منسحق لكل ثوب عشرة كانت حصته العايت معلومة
 واثم عشرة فليكون حصته الباقية معلومة وله اخبار ان شاء اخذ الموجد
 بحصته من الثمن وان شاء ترك لانه تغير شرط عقده **قوله** ومنه في الاكثر
 لانه المبيع مجهول وذلك لانه العقد يتناول عشرة فعليه رد الثوب
 الزائد وهو مجهول وجهالة بصير المبيع مجهولاً **قوله** وفي بيع ثوب لا يبيح
 بهذه المسئلة انه تذكر قبل مسئلة العبد لانها من فروع المسئلة التي
 كثر في توسيطها فيها بينهما كانت لا تخفى **قوله** وقال محمد ان شاء اخذ
 بعشرة ونصف انما ثبت له خيار عند محمد لما يلزم عليه من غير خياره
 زيادة الثمن كذا في الوجه الاول ونقص المبيع كذا في الوجه الثاني **قوله**
 وقد انتقص بغير ثوب في سبب ان الثوب اذا بيع على انه كذا ذراعاً
 فنقص ذراعاً لا يفسد شرط الثمن ولا يثبت له اخبار ان شاء
 اخذ الاقل بغير الثمن او ترك وكل واحد في النصفين ههنا بمنزلة

ثوب باخرة

ثوب مع حدة ظهر نقصانه بعد البيع وقيل هذه الاقوال الثلاثة
 في الثوب الذي يتفاوت جوازه وفيما يفرق التبعيض كالقميص و
 السروال والاقبسية والعمامة في الكرايس التي لا يتفاوت جوازه
 لا يبيعه الزايدة لانه وانما انقص بعضه بعض من غير اكسار الكسب والكون
 لعدم فقرته بالقطع وعلى هذا قال المشايخ اذا باع ذراعاً منه ولم
 يبين موضعه جاز كذا في الحظية اذا باع قميصاً منها **قوله** وهو مقيد بالذراع
 او شرط مقيد به ونصف الذراع ليس بذراع فكان الشرط
 معدوماً وزال موجب كونه اصلاً فصار الحكم الى الاصل وهو الوصف
 وصارت الزايدة على عشرة التسعة كزيادة صفة مجردة فبطل
 جازاً **قوله** والباقي يشترط اللام والقصر واذا قلت السابقاً بالذراع
 خفف اللام كذا في النسخة والآثار في الفرج الهرة ومنه ان المصلحة آخرة
 زائدة محبة حب موقوف بآثاره بالبارسية برنج والسهم حب محمل وهو
 بفتح الحاء المصلحة ومنه يؤخذ منه بآثاره بالبارسية برنج **قوله** لا يجوز
 عنده المتبادر من هذه العبارة تخصيص بقدر قولك فني بالسببية
 وليس كذلك فني عليه صاحب الدرر ان حيث قاله وله فبيع السابقاً
 الا خضر وجهها والمنصوص انه لا يجوز وهو مذهبهم وقال كثير من المجاهبة
 يجوز وهو قولنا وقول مالك واحمد والخمار عند ان فني جواز بيع
 السابقاً الا خضر والوزير **قوله** لانه فيه خلاف ان فني خمار
قوله انه الرافعي شرط في المعاوضة وعام الرضا انما يكون ما يعلم وكونه
 مستورا محلاً به فيكون محلاً بالرافعي ونقص الرضا ان في الضمان
 وعلى هذا ينبغي انه لا يجوز عنده في فشره الثاني كذا باعتبار استعماله
 ما هو المقصود وهو المعقود عليه **قوله** لم يبدلها او قد يبدلها
 لم يبدلها البتة وهو الظاهر لاختلاف المعقود في عدم جواز بيع النار

قبل ظهوره اصلا ولا يجوز بيعها بعد ظهور صلاحها لتساوئها
 وعلف الدواب وانما اختلاف فيما بعد الظهور وقبل الصلاح
 لانها حال بيعهم يجوز لانها حال شقهم في الحال ومنفعة بها في المآل
 فصار بيع ولو اكلها ولو ولد الفرس حال كونها غير مستغفان بها و
 الظاهر حال البيع في تلك الحالة الا في ذلك في المنكر على الشجر
 الاتماع بها وقيل لا يجوز لانه يستحق القطع فصار كالقطوع
 فلم يكن مستغفان به حاله ولا وخرجه لقولنا في تلكه وهران العبارة
 الرواية انه حال بيع فقرة بصلاحها او لم يبد كما خرج بها من قوله
 في شرح وانه ولو صاحب الهدية والمصنف يقدم عدم التدوير
 الا عندنا بشان فخر اختلاف قوله لا يجوز البيع لانه ربما لا يتصوره واليه
 فيه انقضاء النزاع او اكثر لطالب بالاجود والبيع يتم الاول
 هذا على رواية الحسن والطحاوي قبل هذا اول ما في الشرح لانه يريد على ظاهره
 انه هذا انما يستقيم في الكثير واما في القليل حيث يشهد الحسن بها الزايد
 فلا مع انها سواء في عدم الصحة كما قيل ويؤيد السؤال قولنا في الشريعة
 انه قول صاحب الهدية ويستثنى منها اطلاقا لمصلحة اشارة الى ان يستثنى
 لو كان رطلا واحدا يجوز واما على ظاهر الرواية يجوز هذا الاستثناء محذوف
 كانه الرتبة او غير محذوف بناء على انه ما يجوز عليه العقد بانفراذه يجوز
 استثناءه وما لا خلاف في بيع قفيز من صفة جائز فكذا استثناءه و
 بيع احد اطراف الحيوان لا يجوز فكذا استثناءه وهذا لانه حكم فيه ثبت
 بعد الاصل فلا يتم استخراجه عن العقد ودليل الموجب في حقه
 قائم واختار صاحب الكافي رواية جواز قوله بسلامة الرواية لانه لا يار
 فعلنا في بيعه لا يجوز البيع بتأجيل الرتبة لاستثناءه الرواية انما تنزه في شرط
 البيع هناك حقه ما خييارنا في تأجيل فجزءه تسليم المبيع قبل تقبله

واما في التأجيل

ولا يسقط المشتري فجزءه يقبل المبيع قبل تسليم الرتبة آتاه في بيع السلعة
 بالثمن احوال فلا يسقط احد من العاقدين شيئا من حقهما فليزوم الربوا
 لانه العقد خبر منسبة ويكفي ان يحجب عن اصل السؤال انه يجوز ان
 انه يقدر الرتبة في البيع بالمؤجل اكثر من المجل بحيث يتأخر كثره المؤجل
 اكثر من قبل المجل القليل وقد يما كان يتخير في قبله هذا السؤال مع جواب
 الاول في الاختيار في شرح الحاشية قوله وهو بيع المقايضة وهو بالثمن
 والبيات المشاة والمضار المقتضية بوضت الرجل مقايضة ارجلته
 المتاع **باب خبر المشرط** قال في الاكمنة البيع مارة يكون لازما
 واخر غير لازم واللازم مالا يرضيه بعد وجود شرطه وغير لازم
 ما فيه اختيار وكما كان لازم ان يرضيه كونه بواقعة على غيره ثم قدم خيار
 الشرط على سائر الخيارات لانه يمنع ابتداء الحكم ثم حث بالرواية لانه
 يمنع تمام الحكم ثم حث بالعيب لانه يمنع لزوم الحكم واما على انواع فاستد
 بالاتفاق كما اذا قال اشتريت على اني بائنا او بائنا اياها او جاز
 بالاتفاق واما ان يقول على اني بائنا على ثمنه ايام فادونها وثمنه
 منه واما ان يقول على اني بائنا بثلثة او ستمائة فانه فاسد عند الحقيقة
 وزفر والشا في جازي كونهما قوله واما عطف على كل من العاقدين و
 ثمنه ايام فليس عليه الظرف والمفاتيح لكل واحد من البيع والشراء
 على حدة ولهما معا فثمنه ايام كذا في ناسخ الشريعة قوله انه اجنبية عنه
 لا يجوز اكثر من الثلثة كما لو ذكر اكثر منها واجاز له ان يرضى بالثلثة
 جاز البيع سواء قبل ان ينعقد فاسد ثم ينقلب محققا كما قاله اهل الرواية
 من اصحابنا او قيل انه موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فنعقد
 لانه فاذا اجنبية قبل ذلك لم ينقلب المصنف بالعقد فكان محققا وهو
 منسب اهل فرائض قوله خلافا لرواية انه هذا العقد فاسد فاسدا

والفاسد لا يملك جازا لا البقاء بواقف الا ابتداء فلكانه كمن باع
 الدرهم بالدرهمين او اشترى عبدا بالعبء وطلعت في شرط الدرهم بالدرهمين
 واطلعت في شرط امرأة وحقه اربع شوق في طلق الرابعة لا يكمل في طلاق
 الخامسة وجواب انه الفاسد في هذه المسألة صلب العقد والبول
 فلم يكن رنقه في مسئلته في شرطه فلكانه قد لم يجوز بهما في ان ازيد على ثلثة
 ايام في خيار النكاح فلكانه بالقبول في طلاق في شرطه اياما قال ابو حنيفة
 وانما تركه بارور غير ان عزمه اذ اجاز اختياره في شهرين ولا اثر في
 فخر على اصل القياس وجوز في البيع في مسئلة خيار الشرط الى اربعة
 ايام فضا على الاثر المذكور في اربعة ايام في الكفاية والظاهر في قوله ولا يخرج من
 حقيقة انما يمانع خروج البائع عن ملكه في اختياره لانه شرع نظر الى
 ووجه الاخر عدم كون الشراء اى على نفسه وطلبه بجواب وم البيع
 السلعة غير انها وذكرتها وسماها المشتري في استعمالها سوما
 كذا في المغرب **قوله** هو مضمون بالقيمة هذا اذا لم يكن شيئا فانه كما في
 مفعية المثل ثم ان هذا الضمان في حق البائع اذا كان الثمن مستحقا اذا قال
 اذهب بهذا الثوب فانه رضية اشترية فذهب به فملك هذه
 لا يضمن ولو قال اني رضية اشترية فذهب به فملك غير رضية
 وعليه الفتوى كذا في الكفاية **قوله** لا يملك في بيعها لا يرفع كانه
 قطعت يده وانما جاز ارتجاعه فهو على خياره او ازال في الايام
 الثلاثة له ان يبيع بعد الارتجاع وانما اذا مضت والعيب قائم
 لم يملك بعد الرد كذا في شروط الهداية **قوله** لا يملك المشتري عند ابد
 وجه قوله ان مال المشتري لم يخرج عن ملكه ولو دخل المبيع فيه لا يجمع
 البذل في ملك رجل واحد حكاه المعادضة ولا اصل له في الشرع لانها
 تقتضي المساواة ونقض ما يترتب فانه غاصبه اذا ضمنه لصاحب

بما يترتب من البيع في هذه

ملك البذل

ملك البذل ولم يخرج عن ملكه وجب بانه قوله حكاه المعادضة ورفع
 النقص فانه مما لا يترتب فانه جباية وليس كلاما فيه وجه قولها انه
 لما خرج عن ملكه فانه لم يدخل في ملك الآخر كونه زائلا لا ملك ولا اصل له
 في الشرع ايضا ونقض ما اذا اشترى ثوبا الكعبة عبد الله فانه يخرج العبد
 عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري واجب بانه كلاما في التجارة و
 ما ذكرتم ليس منها بل هو على بيع الاوقاف ولانه سمي على حكم ملك
 الواقف ولهذا يكون الثواب له ويخرج من الاوقاف بانه شرعية فخير
 نظر المشتري في ثمنه فليقتض على المصلحة ولو دخل في ملكه ربا كان عليه
 لانه بانه كان المبيع قربة فيعتق عليه في غير اختياره فضا على موضعه
 باليقين **قوله** فخره عرسه وهو كسر العين المطة امرأة الرجل وانما يترتب
 بستره العرس لانه المشتراة اذ لم تكن امرأة لا فرق فيها بين كونها بكرا
 او ثيبا فانه يكون في حق البائع بالوطء بالاجماع سواء نفقتهما الوطء او لا
قوله لانه نفقتهما الوطء وهذا يشير الى قوله وانما يترتب بانه معنى اذا
 لم ينفقها الوطء فاذا انفقها فلا يترتب وان كانت ثيبا لانه ملكها و
 وطءها ملك البائع **قوله** لا يجب الاستبراء على البائع سواء كان الرد قبل
 وتبين المشتري او بعده وعندنا ان كان الرد قبل التبين لا يجب على البائع
 الاستبراء استحياءا والقبول انما يجب بعد ذلك وان كان بعده يجب
 على البائع قبا واستحياءا والقبول في البيع البات ببيع ما قاله
 او غير ما ان الاستبراء واجب على البائع اذا كان الفسخ قبل التبين قبا
 وبعده قبا واستحياءا **قوله** فالولادة وقعت في ملكه لا يقال تعيها
 ومملوكيتها متعاربان فانما فالولادة التبرع عنه القريب متقدمة
 على المملوكية لانه المتقدم على المتعارف بالبيع متقدم على ذلك الشيء
 مطلقا فلا يقع الولادة في ملكه لانه لا يولد الا لامر ملاقة السببية بين



بين الولادة والتعيب لانه المراد بالتعيب هو الولادة فقط واذ كان
فلا يتقدم واما ان المراد انها صارت ام ولد له من حين العقد بالاستناد
فصارت ملكيتها مستقرة على الولادة فلا اشكال فليست **قوله** وابتداء
بوجه غير مضمون فانه قلت اذ كان اختيار المشرع في المخرج غير ملزم فواجب
امراء البائع غير المضمون قبل ان يملكه اجيب بانه التمسك بغير صحة هذا الامر
وجازة استحسانه لمصلحة بعد وجود سبب الملك وهو العقد **قوله** اما
المراد يوسف والشافعي انه انما اشترط ان رتبة قولها معارضة بانه
ما ذكرتم وانما دل على اشتراط العلم وكذا عندنا ما يفتيه وهو انه ان
اخر ما ذكره الشافعي وجوابها انه هذا ضرر مرفوع به منه فانه اهل اخذ
الكفيل مع احتمال غيبته وازعم الرضا بخلاف الرضا المذكور في دليل الظلم
وقبل اذا اختلف من ليس له الخيار في دفع هذه الامور الى الحكم له ان
ينيب الحكم من جانب الغائب ليرد عليه كذا في الكفاية ووجه قول الرضا
ووجه البغية تعرف في حق الغير وهو العقد بالبيع وهو لا يورث الغيرة
اما اذا كان الخيار للبائع فالمشترع انما يثبت تمام البيع فيعرف فيه
فيكون غرامة القيمة بهلاك المبيع وقد يكون القيمة اكثر من الثمن والافاء
فيكون ضررا واما اذا كان للمشتري البائع عسر بعد تمامه فلا يطلب
سبعة اشهر او قد يكون المدة ايام رواج بيع المبيع وقد ذكر في
لا ينفذ والمعرف المشتري على ضرر في حق الغير توقف على علمه لا محالة
كما في غرض الوكيل **قوله** او يورث خيار التعيب والتعيب قبل ان يثبت على
التشبيه والمجاز والافاء يفتقر حقيقة الارث في الخيار مطلقا وذلك
لانه الخيار عبارة عن المشية والارادة وهر صفة وعزم لا يورث الوكيل
والحق فلا يمكن الانتحال في غير كسائر صفاته كالقدرة والحيوة فلا يورث
فيه الارث كملكه في ملكه واما ولده والافاء من قوله عم في ترك

مالا وحقا

مالا وحقا فلو ثبت مدفع بانه المراد بالحق المذكور في الحديث هو العاقل
لا انتحال والخيار ليس كذلك لانه يثبت على العقد وهو لا ينتقل الى الورث
لانه يورث ما كان قائما والعقد قول قد مضى وثالثه فلا يفتقر انتقاله
الى الورث وانما يملك الورث الاقامة لغيره مع تمام المورث
في ملكه لانه العقد قائم الملك يثبت ولاتية الاقامة لا يورث اقاله الوكيل
مع البائع محجة والعقد هو الوكيل ووجه الموقوف لا يملكه المالكه ايضا
صفة مع انها تنتقل من الموت الى الورث فلم لا يجوز ان يكون الخيار
كذلك لاننا نقول المنتقل الى الورث هناك هو العاقل كذا لا اشكال
الحكموك بلا مالك ثبت له في من انتقال من ابيه ملكية ابتداء لانه
ملكه المورث انتقل اليه **قوله** وانه شرط جواب هذا الشرط مقدم بين
لفظ بغيره وباني قائما وهو لفظ عاجز او محذور واما حذف اعماد على
المنها من قوله فاني اجازة **قوله** فالو لانه شرط الخيارية فليست
اجازة كالمشتر وفتنه الموقوف من قوله فاني اجازة ومقصود
من نقل هذا التعليق هو التبرع بثبوت الخيار للعقد الذي هو البائع
المشتر بغيره او غير ارضه بقوله **قوله** فليست له اوقضا فليست
لانه شرط الاقضا ان يكون المقتض او في مشرته من مقتضى الامر
من قال بعد له حيث في يمينه كغيره يمينك بالمال لا يكون ذلك بغير
اقتضا لانه لا يجوز ان يورث من يعرف التكفير بكونه اصلا فلا يثبت بغير
لوعده ولا خفاء انه انعقد اعلم مرتبة فكيف يثبت الخيار له اقتضا
اجيب عنه بان الاعتبار بالمعاصد والغير هو المقصود بالشرط
الخيار فكان هو الاصل نظر الى الخيار والاعادة اصل من حيث الملك
له حيث الخيار فلا يورث الاصل بتبعه فزعم واما انحرافه
الاصل في وجوب الكفارة المالية فلا يثبت بها لوعده **قوله** اقول

اذا اشترى بدين عليه ان يرضى البائع بخيار الغيرة تعرفه اذا وجب
للاختيار ان يرضى له اصله لانه لا يرضى له البائع بخيار الغيرة تعرفه اذا وجب
او اشترى بدين عليه ان يرضى له البائع بخيار الغيرة تعرفه اذا وجب
فان خيار الغيرة لا يثبت له نيابة عن المشتري والبائع في ضرورة ارتقاء خياره
وتصح تعرفه ان يرضى له ان يجعل الغيرة نيابة عنهما فلا يظهر وجه قوله لا يثبت
رضاه بخيار المشتري فاقول **قوله** بترارة اقول حاصل السؤال انما يستلزم ان
البيع لا يثبت فيه جهة جهالة بل يثبت فيه جهة اخذ وجوه قبول
محل اختياره وهو غير داخل في حكم شرط لانعدام العقد في الذر ليس كما اذا
جمع بين قية وخر حيث لا يجوز البيع وانما فصل الغيرة وحاصل الجواب
ان الذر فيه اختياره داخل في العقد وانما يميز داخل في الحكم لانه خيار
لا يمنع السبب وهو محل البيع فصار كما اذا جمع بين قية وخر وبما
يأتي فيهم نقد البيع في القية بحسب من الغيرة وانما كان في قول العقد
الحد بمرط لا لانعدام العقد في القية لانه الذي يبرجل للبيع فلم يبرجل
فتبرر العقد فيه معناه العقد في الاخر بخلاف القية وخر فانه يبرجل
محل للبيع اصلا فلم يميز داخل في العقد ولا في الحكم ولما قل ان يرضى له
شرط لا يقتضيه العقد فلان معناه الجواب انه ليس فيه منع لاحد
الحاقدين ولا للمعقود عليه فلا يكون معناه اختياره **قوله** عند ان يتبين
ان المشتري انما قال اشترى منك احد هذين الثوبين عند ان يتبين
ان الثوبين الشرأ في احد هذين الاخرين فانه يبرجل صور البيع بشرط خيار
التعيين للمشتري وانما البيع بشرط خيار التعيين للبائع لم يذكره
وذكر ان كان فيه استحقاقا يثبت على خيار الشرط وقوله لا يجوز
لعدم الغيرة فيه لانه المبيع كان معه قبل البيع ثم قبل بشرط ان يكون
في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وقبل لا بشرط فانه لا يرضى له

اذا اشترى

اذا لم بشرط خيار الشرط بدين العقد من احد هذين الاخرين فانه لا يرضى له
المقول الاول له ان يرضى له ان يرضى له خيار الشرط ثم اذا
لم يرضى له خيار الشرط فلا يبرجل في وقت خيار التعيين بالثوبين فادونها
عند الاغلام ومدة معلومة انما كانت عند هذين هذين فانه الكفاية
قوله للمكانة الحاجة الى هذا النوع من البيع لا يختار من شي به لمعرفة وخيار
من يشترى به لاحد كانه وبنته والبائع لا يملكه في كل السبب الا بالبيع
فلان ما يختار الحاجة فرمعه ما ورد به الشرع وهذا التعليل لا يثبت خيار
التعيين مطلقا وقوله فلان الثلثة تعليل لا يستحق خصوصية الثلث
ومادونه ولعدم جواز ان يرضى له على الثلث ولانما عطف الثاني على الاول
بالفناء لا بالبقاء **قوله** يقتضي على الاصل وهو عدم الجواز لانه علة جواز
هذا البيع مركبة من الحاجة ومن عدم افضاء جهالة الى الشارع والثاني
نائب بامتناع خياره لفساد سوا كانت الاثواب ثلثة او اكثر
وانما الحاجة فانما تحقق في الثلثة لوجود المراتب فيه والزيادة
يقع كثر غير محتاج اليه فاستحق عنه جزاء العلة والحكم لا يثبت الا
بما علمه **قوله** يقتضي جازية المشفوع به لانه الشفعة لا تكون
الا بالملك او بامتناعه فانه قبل وجه اخذ الشفعة مكتوف على
من يملكه لانه مالك او بالدار المبيعة فوجه قول الاغلام والمبيع
لاختيار لا يدخل في ملك المشتري عنده فلما فقد البيع يثبت الملك
بالاستناد من وقت الشرأ وقال الاخر وانه المشتري صار ارجح
بالعرف في ملك الوار وذلك كيفية لاستحقاق الشفعة بها لا ذوة
المستوفى بالدين والمالك اذا بيعت دار بجيب دارها فانها
سحقية الشفعة فيه وانما يملكها رتبة دارها **قوله** لانه اختيار ثابت
لكل واحد والجواب عن جانب الاغلام انما لا يرضى له ان يثبت

اخبار لهما اثباته لكل واحد منهما الا برأيه من وكل وكيدتين اثبتت كانه
 لهما وليس لاحدهما ان يتعرف بدون الاخر كذا في الاصلية واعلم
 ان الحق وانما لم يذكرنا من اجل ان شرطه في بابه وقد
 وجدتهما في فصل اخبار الرواية من الكفاية والعناية فكتبتهما معاً لانه
 معاً هما وهران المشتري باخبار اذا فضل في المبيع ما يتجزأ به مرة ويجزئ
 غير الملك كمال لا يكون ذلك دليل الاختيار حتى لا يفسد خبره واذا
 فعل منه فعلاً لا يحتاج اليه لا كماله او كماله الا انه لا يحل في غير الملك
 كمال فانه يكون دليل الاختيار وقد لانه من فعله فعلاً لا يحتاج اليه لا كماله
 ويجزئ في غير الملك وجعل دليل الاختيار وسقط خبره او لانه لا يفسد
 فائدة الاخبار لانها المكان الذي عند عدم الموافقة بعد الامتناع
 فانه لانه البيع بفعل ما يتجزأ به او لانه فائدة الاخبار فكلها اذا
 اشترى جارية لم يخرجه ما جاز واستخدمها مرة لا يبطل خبره لانه
 ما يتجزأ به ويجزئ في غير الملك في اجتهاد فلو استخدمها مرة ثانية في ذلك
 النوع في اجتهاد كانه اختيار الملك لعدم الحاجة اليه كقول الامام
 ما لا يلزم ولو وطئها بطل خبره لانه وان كان ما يتجزأ به لانه صلاحها
 لو طرقت لا يعلم بانظر كذا لا يحل الوطئ في غير الملك كمال فكان الامتناع
 على اختيار الملك حتى لا يقع وطئ في غير الملك هذا زبدة ما فيها
باب في خبر الرواية قوله حتى شرائها لم يره معناه انه
 يقول الرجل بعينه بغيرك النوب الذي في كذا وصنفته كذا والرواية
 انه في كذا وصنفته كذا اولم يذكر الصفة او يقول بعيت منك كذا
 اخبارية المستقيمة التي بائنها وكون ذلك المعين الغائب المشار
 مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الا غير ما سطر المكان معلوم باسمه
 والعين معلومة مقدرة التسليم في بيعه كالمشترى وهذا معنى قوله

صاحب الهداية

صاحب الهداية بنو شيا مسمى موسوفا او مورا اليه اول مكانه
 وليس فيه غيره بذلك الاكم واما بدون ذلك شراي قال بعيتك
 ما في كذا فقال عاتمة شراي اطلاق الجواب بذكره جاز واما
 الاصح وقال بعضهم لا يجوز بؤنه في الفصل الثالث من جامع الفصولين
 بشرط كون المبيع حاضراً موجوداً فعلياً معداً للتسليم والبيع لا يفسد
 منه ان الاشارة اليه الى مكانه شرط جاز حتى لو لم يشتر اليه اول
 مكانه لا يجوز بالاجماع وقيل عليه انه ما ذكر في العتبات في باب الاطلاق
 وبيع وبشرطه بل احصا مبيع بغيره على انه حضور المبيع
 وقت البيع ليس بشرط كذا في رواية عليه انه نقض حكم جبره بين عثمان
 وطلحة في بيع الارض الكائنة في بيرة بغيره على عدم اشتراط
 حضور المبيع وانه اورد ما صاحب الهداية ولبس على عدم بؤنه
 الاخبار للبايع فليست فيها **قوله** خلافاً لثبوت فانه لا يجوز له على انه
 عليه ابنه ابا براء في ثبوت ثبوت القناع فاجد خبره فقال
 انت امام المسلمين شربت حراماً فقال يجوز في الاشياء الخبيثة
قوله انه ان يوجد مبيع بغيره بوقت بالزمانه فيجوز له العتق في جميع
 عمره ما لم يفسد بعد الرواية يقول بطل بطل على الرضا بالبيع وقيل
 انه موقت بوقت المكان العتق بعد ما حوّل وقوع بيرة عليه
 ولم يفسد سقط صفة لانه ضار يعلق بالاطلاع على حال المبيع
 فاشبه الرضا بالبيع والاصح عندنا هو الاول **قوله** كذا في البيع
 سواء ان يخرجه يوم يخرجه ضار قبل الرواية كما كان له حال العتق
 قبلها لانه من فروع ثبوت اكفائه كما يقول فكان معلقاً بها
 فلا يوجد قبلها وتزجر جواب انه نفوذ العتق بحكم انه عقد
 غير لازم لانه لم يقع مستحكما فجاز نسخه لصنف فيه الا بر

انه كل واحد من العاقلين في عقد الوديعة والحارية والوكالة بملك المبيع
باعتبار عدم لزوم العقد وان لم يكن له خيار لا شرط ولا شرطاً مختلفاً
فانه ثابت بمقتضى الحديث فلا يجوز اثباته على وجه يؤول الى بطلانه او
على هذا الجواب بان عدم لزوم هذا العقد باعتبار الخيار فهو ملزم للمالك
والخيار معلق بالرؤية لا يوجد به وبها فلهذا ملزمه لانه ما هو شرط للمالك
من شرط للملزم **وله** لا يكون له خيار وكان الا عظم قبوله او لا لصاحب
الخيار قياساً على خيار العيب فانه لا يتحقق بجانب المشتري بل اذا وجد
المبيع ثم زني او فسد او اجترأ او جوزه وان شئت رده كالشتر
اذا وجد المبيع معيباً كان العقد يفسخ برد المبيع ولا يفسخ بترد
الثمن لانه المبيع اصله وانه على خيار الشرط فانه يفسخ من الجانبين كما
تقدم واستدل عقلاً على قوله الاول بان لزوم العقد بتمام امره
رواياً من جهة المبيع وثبوتاً من جهة المشتري وتمامه لا يتحقق الا
ما يعلم باوصاف المبيع وذلك بالرؤية فانه بما يحصل الاطلاع على
وقايته لا يحصل بالعبرة فلم يكن المبيع راضياً بالذات فتكون العقد
غير لازم من جهته فلهذا يفسخ وعلى قوله الثاني المرجوع اليه المقتضى عليه
انه خيار الرؤية معلق بمضمون الشرط بقوله عدم فخر الشتر شيئاً لم يره
فلهذا خيار اذا رآه فلا يثبت دونه كذا في العناية **قوله** وسيله و
خيار الشرط اقوال عدة اما عدل عن قول صاحب الرواية وما ينظر
خيار الشرط بطلان خيار الرؤية من باع وورد الاشكال الذي نقله
الشيخ الاكل حثيث قال فيشكل على هذا الحكم مسكتان احداهما انه
لو اشترى داراً لم يبرأ من بيعت جبنها وارضاها ما يشق لم ينظر
خيار الرؤية في ظاهر الرواية وبطلان خيار الشرط والاثباته اذا عزم
المبيع بشرط خياره على المبيع بطلان خيار الشرط ولا يبطل خيار

الرؤية والوكالة

الرؤية والمسكتان في قوله راضياً فانه واجب بان الاشكال هو
لانه قال وما يبطل خيار الشرط في بيعت او تفرق بطلان خيار الرؤية
وهو ليس بطلان مطلق بل مقتضى بان يكون تقييداً او تفرقاً بغير المبيع
والاخذ بالشفعة والعزم على البيع ليس منها فلا يكونان واردين
قوله ولكونه اراد العزم على البيع **قوله** لانه وجه الالة فتبد الالة
انما فانه الحكم في الغلام كذلك لانه ذكر في الايضاح انه المعتبر في العبد
والالة النظر الى الوجه لانه سائر الاعضاء فيها تبع له الا في راسه التي
تفاوتت بتفاوت الوجه مع التباين في سائر الاعضاء وانما
النظر الى ما عداه لا يبطل خياره **قوله** وكذا في تفرق الكف في الغاء
الردف والخير وهو ما انفارسته سبعة كذا في الصحاح والسنن **قوله**
وبالقبضين وانما يقتصر على ذكر لفظ الوكيل ان كل نوعه لانه يهاط
نظر الوكيل بالشرع يرجع عليه ويهاط نظر الوكيل بالقبضين مختلف فيه
فصل بينهما اشعاراً باختلاف حكمهما **قوله** بخلاف الرسول فانه وظيفته
تبليغ الرسالة وصار معتمداً للمرسل وكان الى المرسل اتمامه
فلا يكون نظره بالاتفاق سواء كان رسولاً للقبضين او للمشتري وهذا الظن
الرسول ولم يعتد بالقبضين كذا في التبيين واما الوكيل فهو الذي فوض
اليه التفرق ليعبر برأيه ولهذا يجوز سلب اسم الوكيل عنه قال في
خطاب الرسول في قوله فليست عليكم بوكيل وقيل في النوق العود
بينهما صورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كذا وكذا فخر وصورة الكمال
ان يقول كذا رسولاً في واما لفظ التمسك بقبضه فليس يقتضي بالرسالة
وقيل مشترك بينهما كما يملك خصوصية بخلاف الوكيل فانه لا يملك
في ان الوكيل يقبض العين لا يملكها **قوله** لا يملكها فانه لا يملكها فانه لا يملكها
خيار الرؤية المشتري **قوله** وبيع الامر قول لوقال وفتح عقد الامر لكان

مع قوله لوعية احضر والاعلم انه يكون له او كان بصيرته على
 وجه عقد العا عند انا عندنا وعقد الثاني فقط عند الثالث في كل
 وجه التوفيق بخصوص عقد الاعلى مع قوله تحت قوله ثم انشئ
 شيئا لم يره فلهذا انما هو دفع توهم انتفاء الخيار بالاشترى من عدم
 الردية عن الاكلى بناء على انه قوله ثم لم يره سلب وهو يقتضي تصور
 الايجاب وهو انما يكون في البصير حكم بغيره عقد مستل للجملة
 الناس العاين من غير كبر فانه ذلك اصل في الشرع بمنزلة الاجماع
 لا بحدوث في رد التوهم المذكور وهذا كما يمكن ان يستفاد من تقرير
 الاكل قوله مشتريا انا مع ما لا حرج من خيار البائع وقد افاده
 قبيل هذا قوله لا البائع ينفى التوهم كونه ذلك مختصا بالبصير والآخر
 خيار الردية ولو باينا قوله وسقط الخيار بحسب وهو يقع في رد
 السنين المعلقة المشددة المست وزنا وفي قبيل كونه هذه المذكورة
 مسقطه مشروطا بوجود وجوب امثاله من قبل الشراء واما اذا
 اشترى قبل ان يجتنب فلا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق الروايات
 لما روينا ويؤيد الى انه يوجد ما يدل على الرضا من قول او فقلت في البيع
 كذا في التبيين قوله والقول للبائع آلا اذا عادت المدة فانه
 يكون القول للشرى لانه الظاهر شهد له فان الشيء يتغير بطول الزمان
 ومن شهد له الظاهر فاقول قوله حتى لو كانت جارية ثابة راو ما تم
 اشترائها بعد ذلك بغير سنة وزعم البائع انها لم تتغير فاقول
 قول المشتري قوله الرضا جيل وهو كسب كل بيع المصنف بغير الرضا
 جيل والردوم جيل ونحوها كذا في الصحاح قوله بوجوب تفرق الصفقة
 وهر ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن
 العقد نفسه والعقد ببيع المبيع وغنم وبيع وشتر وبيع

وشرى او بقاء

وشرى او بقاء بعض هذه الاشياء مع بعض وتفرقها يحصل اتحاد الصفقة
 وتفرقها فاذا اتحد جميع اتحاد الصفقة وكذا اذا اتحد ما سوي المبيع
 كقوله بعته هذا منك بمانه فقال قلت واتحاد جميع سور التمنه
 لا يتصور فيكون مع عقد المبيع كانه قال بعته هذا منك بمانه ففكر
 قلت احدهما سبيلين والآخر باريين وذلك صفقة واحدة ايضا
 واتحاد جميع سور البائع كانه قال بعته هذا منك بمانه فقال قلت
 بوجوب اتحاد الصفقة واتحاد جميع سور الشري كانه قال بعته هذا
 بمانه فقال قلت كذلك وتفرق جميع بوجوب تفرق الصفقة وتفرق
 المبيع والتمه انه كان يتكرر لفظ البيع فكذلك وكذا تفرقها بتكرير
 لفظ الشراء بانه كانه قايث واستحاثا واما اذا اتحد البائع مع
 عدد التمنه بانه يتكرر لفظ المبيع وكذا تفرق المشترى مع تفرق المبيع
 والتمه بدونه يتكرر لفظ الشراء فيوجب التفرق قايث لا استحاثا
 وقبل لا بوجوب على قول الاعظم وبوجوب على قول صاحب كذا في الكليات
فصل في العيب قوله صفة العيب وانما وصفه به استرة
 الى صاطبة كمنية يعلم بها العيوب الموجبة للخيار على سبيل البطلان
 والاثارة الاصل ما يكون عن اصل الفطرة السليمة فمنه ما لا يوجب
 الخيار اصلا قوله ولو لم يدهن سفره وشواه كانه في المولى او في رجل كان
 عنده باوة مولاه باجازه او اعادة او دعيه بخلاف اباة من القاي
 الى المولى او الى غيره بعذر عدم العلم بمنزلة المولى او عدم القدرة
 على الرجوع اليه فانه ليس بعيب قوله وسرقه صغير يعقل الرضا كان
 في المولى او في غيره الا انه يسرق منه شيئا من جنس كذا كولات
 لا اكل فانه لا يعد عيبا قوله لانه سرقه صغير لا يعقل الرضا بالكل ولا بشر
 وحده اقول المتبادر من تحصيل التفرق ما سرقه اخفاص العيب

في الصغير بها وليس كذلك بل شاعل جميع الشئ المذكورة كما وقع به في
المعبرات التي هي عبارة عن الاكشاف، هو احد منها كما في قوله متعللاً
بهذا فلو سرق عند ما وقع في بعض نسخ المتن والسرقة في صغير
يعمل في عتق خوف جرح جميع المذكورات في غاية الظهور وبالحجة فخصم
ان ربح آت بغير التوجيه الوجهية **قوله** وما يقع عيب آخر تلك الشئ
من ما يقع عيب آخر لا سيما في الصغير حب اللوب وصنف المشاة
وقلة المبالاة وفي الكبر حب الساطع واداء في البطن واختلاف السبب
بدرجته اختلاف السبب **قوله** والحدود مقدم كونه في الارز في حجة عمو
كما نقرر في كتب كونه فلو سرق عند ما ذكرنا لو ابيع او باع في الفرس
وكذا لو وجدت بعد البلوغ عند ما جاز ردة ايضاً **قوله** عيب ابد
معناه ان يحنون في فارق العيوب المذكورة في عدم استراط الخاتمة
الحاتين لانه السبب في الحاتين واحد وهو في الساطع فادارة
في نذر البايع يوماً او ساعة ثم عاوده عند المشتري في كبره بمرده وبس
معناه انه المعاوذة في نذر المشتري ليست بشرط كاديب اليه جلوده
بنا على انه اثاره لا ترتفع وذلك يتبين في محالين عيشية لا يتبعها
فادارة ان الله بحيث لا يقع في اثره شر او الاصل في العقد لزوم
فلا يثبت ولاية الردة بالمعاودة وهو المذكور في الاصل والجميع
الكبرى كذا في الحاتية **قوله** وبما يفسد الباء الموحدة ونحوها المعجزة
راية متغيرة في الغم وكل راية ساطعة فخر فخرها فخرها بالقدرة
كذا في البيان في فخرها **قوله** والرد في بيع المالك المملوك والغاة
راية مودعة فخرها المالك كذا في المبسوط فان في المغرب بعد ذكرها
في المبسوط وانما في فخرها المالك في المعجزة فباكتيك لا غير وهو حدة
الراية ومنه مسك اذ في وابط ذفر، وهو مراد الفقهاء في قولهم

الحمد لله

الحمد لله في عيب في الحاتية هذا ردة ما في الكفاية قوله وانما والوكلة
انما كونه انما كونه لا يستفاد من قولهم وانما كونه انما كونه المعصوم
الاصح الاستفاد والوكلة في غير ما يتم اليه هو انما كونه في الكفاية
قوله لا فدية انما يكون في هذا الاخر الا لربعة عيباً في العلم الا ان يكون
المتن فاحث بحيث يمنع العيب من الكوة او يكون صدور انما
منه اكثر من مرتين اتم انهم قالوا ان الرد في العيوب كلها مشروط
بالمعاودة عند المشتري الا انما في الالة فانه لو اشترى ما ينفذ وقد
كانت رنت عند البايع للمشتري بمرده وان لم يرد في عهده كذا
في البيهقيين **قوله** فله نقصان لارده اة وطريق معرفة ان يقوم وب
عيب ويقدم ولا عيب فيه فانه كان ما بين التمتين العشر رجب
الثمة وانما كان نصف العشر رجب به ولا بد والمبيع لتقرر البايع
بحروجه في ملكه لا عيب حادث وعوده معيباً به فانه قيل ان
قولكم الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمة اجيب انها اذا اصارت
مقصودة بالتناول حقيقة او حكمي كان لها حقيقة من الثمة وتمامها
كذلك **قوله** كسوب شره انما يملكه نقصان لارده فيه ثوب
سراة اة لا يقال البايع يتقرر بمرده معيباً والمشتري بعد ذلك
الواجب بمرج جانب المشتري في دفع الفرض لانه البايع غرة بغير
العيب لانه ثوب المعصية لا تمنع عمه الكمال كالمصعب فكان
في شرع الرجوع بالعيب نظرهما في الزام الرد بالعيب كما في
اخر البايع لا يعقل ما بشره وفي عدم الرد وانما كان اخر المشتري
لكن بوجه ما بشره فكانا سواء فاعنه ما هو نظرهما الا اذا قال البايع
انما اقبله كذلك لانه الاستماع في الرد كان حقة وقد رخص فكان
اسقاطاً لحقه فان قيل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اشترى

الدرية

بقضاء متعلق برده بعد ما تعلق به قوله عجيب لانه يقول البائع لمروره
 بالعيب اما ان يكون بالقضاء او لا فالاول سواء كان باقرار او بنبية
 او كونه ان يردده على بايعه لانه من غير الاصل فبطل البيع الثاني كان
 لم يكن والبيع الاول قائم فله خصوصية والرد بالعيب وفي الثاني ليس
 ان يردده لانه اما له ويرجع حديد فحق ثالث وهو البائع الاول
 هذا اذا رد المشتري الثاني على الاول بعد القبض اما اذا كان قبل القبض
 فلا فرق بين ما كان الرد بقضاء او بغيره لانه الرد قبل القبض بالعيب
 من غير الاصل في حق المتكفل فصار كالتحصيل بالشرط والرد بغيره
 فلا يكون له ولاية الرد الى البائع الاول بل يكون له ان يجامه وان كان الرد
 بغيره بقضاء عجيب لا يحدث مثله كالاصبع الزايد فبطلت عا يحدث
 مثله كالغرض والامراض وان كان قد يتوهم ان العيب اذا كان ما لا يحدث
 وقد رده بغير قضاء فله ان يردده على بايعه للتيقن بوجوده في البائع
 والبيع هو الاول لا يردده ما في الهداية والعناية قوله وقد قبلت اعادة حاصله
 ما ذكره في صفات المنظومة حيث قال موضع الخلاف وهو وجود العيب
 عند البائع الاول او لو قام بنبية انه كان عند المشتري الاول وليس
 للمشتري الاول ان يجامه بايعه اتفاقا فانه ما جعل كذا في اقراره بكونها
 سببه عند البائع الاول **قوله** اقول فيه نظر وتخيّن في نظرنا في هذا النظر
 قول الشيخ وقد قيل انه وقد عرفت حاصله وحاصل النظر انه ما لا
 كان القضاء والنبية غير واردين على البائع الاول بل على الثاني فمال
 الدعوى الاولى الى الثانية حكما لا لاجل التماثل في الثانية لغيره ان المكاتب
 في سلامة عند البائع الاول فكل في الاول هذه العلة بعينها لرجوعها
 اليها فافرق بينهما بخلاف المحاماة وعدم تخلف محض اذا عرفت حاصل
 النظر ومورده على خصصتها جازمت بعدم وروده عليه **قوله** لانه ما يبيع

في الغائب

على الغائب تعجيل لقوله ولا على ما به غير ان القضاء على الغائب و
 اقامة البينة عليه لا يجان الا بخبرة ما به وهو عدل ثلثة انواع حقيقي
 يكون ما به واما بته وهو الوكيل وشعر وهو الوكيل الذي نفسه العاقل
 وكل في وانه يكون بنبية المحضر عن الغائب حكما بان كان ما به عن الغائب
 سببا لما يدعى على المحضر على كل حال بحيث لا ينكح في هذه الحالة
 ينصب المحضر خصما عن الغائب ويقض عليه جميعا كما اذا ادعى
 على رجل انه كفل غلاما فيجب له عليه واقره على عليه بالكمال
 وانكر الحق فقام المدعى بالبينة عليه انه وجب له على غلام الف
 درهم فانه يقض به في حق الكفيل المحضر وفي حق الغائب جميعا في
 لو حضر الغائب وانكر لا يثبت له النكاح وكل من هذه الانواع متيقن
 منها اما الاول فانه عدم كونه المشتري الاول وكذا في البائع الاول
 ولا وقياسه جانب القاضي في غنى عن البائع واما الثالث فلان العيب
 الذي ادعى المشتري الثاني على البائع الاول الغائب لا يكون سببا
 لازما لادعاءه على المشتري الاول المحضر لانه العيب المذكور قد يتحقق
 عند البائع الاول ولا يتحقق عند المشتري الاول كان في الغائب كونه ثلثة
 وقد يكون متحققا عند جميعا بحيث يكون الاول سببا لثانيه فانه
 المشتري مثل الاصبع الزايد ولزوم السببية شرط البينة حكيمه
 كما هو جوابه قال شراح الهداية واما اذا لم يكن المدعى على الغائب سببا
 لازما للمدعى على المحضر بل قد يكون سببا وقد لا يكون كرجل حاد الامرة
 الغائب وقال انه زوجك وكلتني بانك انكح ابنة فاقامت
 وبينة انه زوجها فله ان يثبته يقض به الوكيل عنها ولا يقض بالطلاق
 لانه المدعى ثلثة الطلاق وقض به المحضر والطلاق قد يتحقق ولا يجب
 انزال الوكيل بان لا يكون هناك وكان قد يتحقق موجب لانزال بان

بان وجهه لو كانت فلا يكون انوار الوكيل حكما أصليا للطلاق وكان
 سببا في وجهه فقلنا انه يقتصر بغير الوكيل ولا يقتصر بالطلاق علما
 بهما وانما اطنبت الكلام في هذا المقام فانه من ان اقدم الحق في فضاء
 في العوام من ارادة زيادة الاطلاع على تفاصيل هذه الكلمات فليكن
 في ادب الفاضل من هذا الكتاب وسائر المعبرات **قوله** فله وجه
 في قوله وجه آخر غير ما ذكره الشرح وهو نصب نعم عطا على خلاف
 بشرط ان يكون بغير معنى اخر معانها لغيا على خلاف معناه في نظم الكلام بمعنى
 المقام فيكون تقدير الكلام كذا فانه في حق من اشتريه فادع عينا لم يجز
 على دفع الثمن ولم يجز السابح على قبول المبيع في خلاف ما يوجب بنية
 في دفع الثمن اجمالا او يقيم عليه بطريق اللفظ والشرع في تقدير
 كما ذهب اليه بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى يوم ياتي بعض آيات
 ربك لا ينفع نفث ايمانكم تكلمتم من قبل او كسبت في ايديها خيرا
 حيث قال ولا ينفع نفث ايمانكم ولا عملكم ان كنتم آمنتم او كسبت
 في ايديها وقال الا كرا في هذا باب غلقها ثباتا وما يورثا تقديره
 وسبقها ما باردا وخرج قوله لا رية ان استعاب الشرح نصب
 وقيم بنا على خصوصية تركيب المصنوع وانما باب ارتكاب التحلات
 في التقدير آت فواسع لا يفتقر ما ذكره وجهه الوجه **قوله** فينشر
 عدم جبر فيل اذا انتهى عدم الجبر في حق الجبر لا متناع التقيضين اقول
 هذا في الدلالة على عدم مقصور المقام بحيث يعمد السوء به من ليس له
 او في تفسيره في العوام **قوله** ثم خلف ما به الامم وانما في الخلاف على
 مغل غير يكون على العلم مطروفا في جميع المسائل الا في دعوى الاباق والكرقة
 والبول في الترخيص على النبات لانه السابح في غير تسليم المبيع
 سيما كما التزمه فلا خلاف يرجع في الحق في خلاف **قوله** في خلاف

بالاولى

ما به عند ما تم ما تعلم وانما خلف السابح هنا بالعلم لانه على فعل غير
 الذي هو العبد وجود التسميم فانه خلف لم يثبت وانما في ثبوت خلاف
 بعده على التثبت على انه لم يكن هذه الرواية لانه اليقين لا يتوجه الا انما قال
 ان يلقى ويثبت لا خلاف لانه التخصيص شرع لدفع حصة متحققة لا انما
 ولو خلف السابح هنا لا ينقطع الحصة بغيره فيحقق حصة اخرى
 فانه من كل غير اليقين فيحقق العيب للمحال فيثبت بينهما ان هذا
 العيب ان كان عند السابح ويحتاج الى اختلاف مرة اخرى **قوله** فانما
 للعاقبة لانه اعرف بما يقين وسنكر لتبين الزايد **قوله** علم ما حرم من
 اوله لانه يكون المبيع شيئا امارا ظاهرة على المعقود كذلك لانه
 عليها سبب مطلق لتبينها فقبل القيد لا يجوز لانه لا يقين شيئا
 ما بعد من حيث انه القيد يثبت ملك النقص وملك اليد كما ان العقد
 يثبت ملك الرقبة والوفى من ملك النقص وملك اليد فالتقريب في بعض
 كما تقرب في العقد فكل ما قال بعت منك بدين العبد في فاعا قسبت
 احداهما لم يقع فكذا **قوله** وبعد القيد يجوز وقال زفر لا فرق بينه وبين
 التقريب قبل القيد لانه لا يورث من غير اذ العادة جرت بغير الجبر
 الى الرواية فاشبه ما قبل القيد بجامع دفع العزل ان اذ انقضا
 جميعا فحدثت الصفقة والتقريب بعده غير ضار فيقبل الا اختلاف
 في شيئين يمكن افراد واحد هما لا تنفع كالعبد انما اذا لم يكن كزوجي
 انكفت ومما اعترضه الساب فانه يرد ما او يمكنه **قوله** والاستحقاق لا يقع
 جواب سوال مقدر تقريده ان يقال انتفاء الحق بانه رد ما بقدر
 سبب من تقريفي الصفقة قبل تمام لانه تمامها بالرضا والتمتع لم يكن ايضا
 وتوجيه الجواب ان الاستحقاق لا يمنع قاطعا لانه برضا العاقد لا انما
 لانه العقد من العاقد فانه سيد تمام رضاه وبالاتفاق لا ينتفرد

قوله وهذا الركوب المستحق لا يوجب ضاير الرد في تركه هذا العام
 الصفقة بجناح الرضا العاقد وقتين المبيع وانقضاء احدهما يوجب
 عدم ثبوتها **قوله** اما الثوب بغير اذ كانا المبيع ثوبا وقيمة المشتري استحق
 بعض الثوب فلم يشتر اختياره في رد ما بقى لان التشقيص في الثوب
 عيب لانه يضر في قيمته والاستفاد به واعتبر من عيب بانه الاستحقاق
 عيب جديد حدث في رد المشتري ومثله يمنع الرد بالعيب وجوابه
 انه ليس بحادث فبذلك كان في رد البايع حيث ظهر الاستحقاق **قوله**
 ودر اواة المعيب اتي مرضا بالمعيب الذي يرد به لا بعيب آخر
 لان الرضا بعيب لا يستلزم الرضا بالآخر **قوله** ولا يرد له منه لصعوبة
 الداء لكونها شوش لا يتبع القايه او لجزاها الركب غير المشقة
 او كبره ويخفى ذلك واعلم ان هذا العيب يختص بما اذا كان الركوب
 للشيء او الشراء اما الركوب للرد فلا فرق فيه بين ان يكون منه
 براء ولا لانه في الركوب ضبط الدابة وحفظ لها من حدوث عيب آخر
قوله الرد بصورة القطع المتبادر من هذا السلوب فتعين الرد في
 هذه الصورة مع التام ان يملك ويرجع بنصف الثمن عند الاكتمال لانه
 البذر لا يرد نصفه فتأمل **قوله** فتمت العيب وثمره اختلاف نظرية
 اذا اشترى او عاقل يوجب القتل او القطع لا يبطل حقه عنده
 لانه العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عند جهالة العلم باليب
 رضائية كذا في التبيين **قوله** كما اشترى حائلا اردم يعلم ما قبل وقت الشراء
 والعين فانت اجماعا **قوله** بخلاف حمل جواب تسليم الاكتمال عما لا يملك
 اجماعا بغير سبب ان المسئلة كما قالنا لا تحمل ليس بها ملك وهو مختار
 ان يفتي بناء على ان السبب المذكور عند البايع يوجب انفصال
 الولد لا موت الام **قوله** الغالب عند الولادة السلامة وفيه جواب

قوله العاقل

منه ايضا وهو انه ما ذكر قولها واما عند المشتري يرجع على البايع
 بكل الثمن اذا ماتت من الولادة كما هو مذهبنا اذا اقتضى في العيب المشتري
قوله عندنا يوسف قولنا في حقه به هنا وفي الهداية يشترى بعد اتفاق
 الاكتمال معه مع انه الاكل صرح باتفاقهما حيث قال بسبع بشرط البراءة
 من كل عيب صحيح ستم العيوب وعددا والا علمه البايع او لم يعلم وقت
 عليه المشتري او لم يقف اشار اليه او لا موجودا كان عند العقد والعين
 او حدث بعد العقد قبل القبض عند ايد حنيقة واد يوجب في
 رواية وقال محمد لا يرد في الحادث قبل القبض وهو رواية عن ابي يوسف
قوله ثم هذه البراءة اختارنا لما قال جئت من العين على ان يرد في كل
 عيب به فانه لا يرد في غير الحادث بالاجماع لانه لما قال به اقتص على
 اجماعه كذا في العناية **باب البيع الفاسد** قد تقدم اليه بوجوبه
 من الاكتمال وغير الاكتمال على الفاسد لانه هو الاصل ثم نقب الباب
 ما يفسد مع انه بدأ بالبطل كما تكرر كثيرا وقوعه بتعدد اسبابه لانه
 اعم من البطل لانه موجود في الفاسد والبطل بخلافه فانه ليس بوجود
 في الفاسد وكان في التلقيب نظرية بقبيل باب الاوقات التي
 يكره فيها الصلوة ثم بدأ بقوله ولا يجوز صلوة اجماعا لكونه اكره اعم
 محلا من عدم الجواز كذا في النهاية وقد جعل في الدار الفاسد سائلا
 للمكروه ايضا وهو ما يكون مشروعا باجده ووصفه كونه جاوز
 شيء آخر من غير فلكانه الفاسد سائلا لكل لانه الفاسد فانت
 الوصف والبطل فانت الاصل والوصف والمكروه فانت وصف
 الكمال فتكون فوات الوصف موجودا في الكل وكل ما اوردت
 خلافا في تركه البيع وهو مبطل وما اوردته في غيره كالسليم والتسم
 الواسعان به والاستفاد المقصود منه وعدم الاطلاق عن شرط

لا يقتضيه وعقد ذلك فهو مفيد وعلى هذا يفصل المسائل المذكورة في شرح
حيث قال في شرح التراب وخوذه الى قوله حقت الفقه لا اقدم الركن
وهو مساو له المال لمبالا له هذه الاشياء لا تعدد لا عند احد من له دين
سماوي كذا في العارية **قوله** بالثمن متعلق ببيع مال غير متقوم كانه عليه
شرح الشرح **قوله** بغير فدية التامس وهو الرغبة وحده لا ابتداء او عدم
الاتمام **قوله** حقت الفقه الحقت الموت ليعال مات فلا حقت الفقه
اذا مات من غير قتل ولا ضرب **قوله** حقت اتمات ما جنى وهو
ما يفسد حقه كونه **قوله** بالبراهم اوله ما يفسد بالبيع بطاير لا يفسد
ملك الحرة ولا ما يعلها **قوله** فابيع في العوم فاسد لا يفسد ملكه
ويفسد ملك ما يعلها من الدرر لا يفسد لانه متراشرا بالبراهم
فمن غير معقودة لكونها وسيلة وانما المقصود هو وجعل ذلك
حفاظا لما موربه وهو انهما في حفظ النقوم اصلا لئلا يفسد الى خلاف
المأثور به فيكون في باطلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب بغير لانه يفسد
الثوب بجعله مبيعا واخر وسيلة وفيه اغراض للثوب دونها هذا
زبدة ما في الهداية وشروحه **قوله** لانه كذا في محل للبيع اقول لانه لا يفسد
ففيه الغير ايضا بالاولوية لانه هذا الحق فيه الظاهر منه كما في شرح الكتاب
واما الولد كانه لا يفسد لانها دخلت تحت العقد لتمام الرق فيها لا يبيع
الكتاب جازي بفساد على اصح الروايات واذا فسر القاضي لجواز بيع
ام الولد فقد عند الظلم والبر بفساد خلافا لما ذهبوا عليه من الاجماع لا يبي
يرفع الا خلافا السابق عند فكيه القضاء على خلاف الاجماع فلا
يتخذ عند ما لا يرفع فكيه القضاء في فصل جدي فسيقذ و
موصفا اصول الفقه **قوله** لا وقف في البيع تغيره ثم الوقف بالملك
في البيع مع في الملك في البيع لانه الوقف مال متقوم قاب للبيع وانما

في البيع

ولما يضمن بالالتفاف وقبل لا يفتح كما في امر مع العبد واعلم ان هذا
من غير المسجد وانما في المسجد فلا يفتح في الملك المضمون اليه فلا يفتح
بيع فدية لم يستثن منها اتم جدد والمغايرة **قوله** حقت فدية اتم
اشارة الى الفرق بين الفاسد والبطل ما عبت حكمه من اتم التفسير
فليست في قول الحق من هذا الباب فانه فدية المشتري المبيع المأثورة
قوله صاحب الهداية والبطل لا يفسد ملكه التوقف **قوله** الا اذا دخل
بفسد استثناء من قوله مع بغيره ان الخطيرة اذا كانت صغيرة يوحى
من غير خلية مع الا اذا دخل بفسد ولم يصير من الصياد على كاسته
وخوذه لا يجوز لعدم الملك وهو منقطع لانه كاسته منه هو ان يوحى
الحق في هذا والداخل بفسد ليس كذلك **قوله** ويكون فاسدا اذا كان بالبراهم
فتبين عليه الظاهر ان السك الذر لا يفسد ليس بملك اصلا وكذا الظاهر
والا لو انما فينبغي ان يكون ببيع ما باطلا مطلقا كما خرج به الزاوية في شرح
العقد وحيث قال ما اذا اجبقت بفسدها فبيعهما بط كبيع ما كان
لعدم الملك والاتفاق في رعاية بانية حيث اما اذا اجبقت بفسدها
من غير حيال لاخذها فابيع بط لعدم الملك وان لم يفسد في الخروج
واما الفرق الذر اعتبره الشرح بين كونه مبيعا بالثمن وكونه مبيعا
بالعوم فان فرق به فاطح نظرا الى امر آخر **قوله** وسد مدخله وقيل لا يجوز
في ايضا كطير وحل البيت فاعلى عليه السائب **قوله** كبيع الصبي
انه يصطاد ويغير بطلانه اذا كان الثمن الخلق وفاسده اذا كان
بالعوم وانما بيع الطير الذر سله مبره بعد ان يخذله ولا يقدر على
اخذنه وتسلمه بلا حيلة يفسد ان يكون فاسدا مطلقا وكذا بيع الطير الذي
يذهب ويعود لا يبييت لاستيناسه بالادوم كالحمام وهو ايضا لا يجوز
في الظاهر كبيع العنوم من فانه جازي بفسده اذا كان مقدرا لتسليمه

كذا في العتابة وفي قولنا انما يخصه بقا في خانه بشي عدم يجوز صاحب
الهداية مع انه صرح بجواز عبادة مسأل حيث قال في احكام آية
وان بعد ما اطلقت هذه الخاتمة وجدت صاحب العتابة يقول وكان
صاحب الهداية اختار هذا حيث قال في ثمانية ورقة واحكام اذ اعلم
والا لكل نفس صرح هناك بان موضع عند قوله ولا يبيع الطير وانما ذكر
هنا اتباعا للمصدر الشريف في شرح الاحكام الصغيرة لانه وضعه في باب الجلالة
كلام الاكل لا يخرج عن نوع نقصان فليست كل **قوله** وبيع اكل والنتاج اكل
بغير الحرام والاراد ههنا ولا اكل ما دام في طينة والنتاج مصدر تحت
الناقة بالفتح وكذا اراد به ههنا ما سوف يحكي ذلك اكل فهو نوع المستخرج
وكانوا يعيدون في احكامه انه يبيع اكل اكل فاطله رسول الله عام بالجملة
كذا قال في قوله في الفروع بفتح الضاد المجرى وسكون الهمزة كذا في
تختلف في ذوات الاربع بمنزلة الشتر في الاواني كذا في الاحكام **قوله** فليست
بذلك المستخرج والاصل المبيع بالبيع بجميعه في ملك البائع عند وجهه يجوز
يتميزه بطل المبيع **قوله** فهو فاسد وقد ذكر صاحب الهداية وجهين آخرين
كل منهما يقتضي بطلان الاول انه في اوصاف الحيوان لانه ما هو مستقل
بما يكون فهو وصف يخص بخلاف ما يكون مستقلا بالشيء فانه على مال
مقصود وهو وجهه في جميعه ولانه ينبت من اكل تحتلط المبيع بعينه
وهو مستقل كما في قوله في القوائم مستقلة بالشيء وجاز سبها واجب
ما بها تزيد من اكلها فلا يلزم الاختلاط حتى لو ربطت خيل في اكلها
وتركت اياها بغير احتياط اسفل مما في راسها الا انه والا على ملك
المشتري وما وقع من الزيادة وقع في ملكه اما الصوف فانه نوة من
اسفل فاذ احضرت الصوف على ظهر الشاة ثم ترك حتى يعلق في الغنوب
يقر على راسه لانه اصله فانه قبل التفصيل كالصوف وجاز سبها واجب

باب التفصيل

باب التفصيل وانما ذكر وقوع النزاع فيه من حيث القطع لا يكره وقوعه
من حيث القطع فيقطع وانما القطع في الصوف فمتعين اذ لم يبعد منه
القطع النصف فبعد ذلك يقع النزاع في موضع القطع **قوله** وبيع
منسقف وهو كسبهم وسكونه الاول المجرى على ما في موضع القطع
للاحكام وتولم يكن اجمع معينا لا يجوز للزوم اجماله علاوة على ان
قوله وذكر قطعة من موضع قطعة **قوله** بغيره القطع كالقصب والعمامة
اكثر من غيره من الكرامس وانما لا يجوز لانه لا يكون سلبية الا بغير اكل
انه التزم الفرع من حيث لانه في قوله النزاع بدون العقد غير معتبر وقد
لم يوجب عليه مزا في الفوائد العقد مشروع والفرع غير مشروع
فالعقد الذي فيه حرز لا يكون مشروعاً كما ذكر في اكل واخل واخل
بذات بدة ما في الكاف والكفاية **قوله** وحرز القاض وهو بالقاف
والنونة والصاد الملهمة الصايد من قنص اذ اصناف الشبكة في
النين المجرى والباء الموحدة اليه بغيرها **قوله** بغير الشبكة مرة
بغير من الشبكة على الطائر القام **قوله** والمراد به من ارضه بالراء
المجرى والباء الموحدة وهو الدفع وتسمى هذا النوع من البيع بها
لانها تدور الى النزاع والدفع التمر الاول والباء المشقة والباء
بالباء المشقة كذا وجدت بخط شيخي ولانه ما على رسول النبي لا يبي
بربطها وانما التمر هو المحذور واما التمر فقام كذا في النهاية والتخيل
شجر التمر والتمر بفتح التاء المجرى والراء والصاد الملهمة كذا
والغدير **قوله** او نهد بالراء المجرى المباع الى المشتري من غير
شرط الرضوخ فيلزمه بذلك ويكون له ردها عليه وكذا الحال
في التمر واللاء **قوله** كما يقره هو معروف زمانا كسب ثمره
منه عاباً انه يؤخذ الغالب من السلا عيني شيئا من الغنوب **قوله**

ولا يبيع ثوب قد تم تحصيل هذه المسئلة في باب خيار الشرط وهو في غير هذا الباب
قوله ان الكلاء او هو مائة الدواب من الرطب واليابس وجعه الكلاء او ما
منه الرطب في كذا لفظ الرطب على موضع الرطب وهو الارض والكلاء
وعلى مصدر رطب ولم يقسم به لتوهم ان يبيع الارض واجارها لا يجوز
مع انها يجوز مطلقا كما فيهم في تقرير الاكل **قوله** لانه غير حرز في كذا مجموع
في موضع حصان فلا يكون مملوكا لانه لا يشترط ان يكون مملوكا بل يكفي ان يكون
استهلاك عاين اتمسك به وانفاد الاجارة على استهلاك عاين مملوك
لا يبيع بانه استاجر بقره ليشرب لبنها فعلى استهلاك كساجته او ذلك
لا في المستحق بعد الاجارة على الاخر المنافع لا الاعيان ولم يذكر ان
اجارة الكلاء وقعت فاسدة او باطلت وذكر في الشرب انها فاسدة
حسبك الاتجار الاجرة بالقبض وسيفد عتقه فيها فاجارة
الكلاء انما يستاجر انما يجبرها في فترة لغيره فيبيع الاجارة ويحصل
قوله ولا يخل بغير التوزن وسكونه اكله الماملة حيوان كذا منه
الحمل **قوله** ما يعم والكسر ايضا فير المتبادر في هذا الشرح جواز بيع
الخل اذا انغمض مع الكورات وان لم يكن فيها غسل مع ان جوارحه منوط
بما اذا كان فيها ذلك عند الاكل وادرج في رواية الكرخ واما على
رواية القدر في جوارحه وان كان فيها غسل فلا بد من اعتبار القيد بها
اقول ان الظاهر في امثالها اكل على كسامة بنا، نذرة خلق الكورات
واما عند محمد والشافعي في جوارحه بيع نفس الخل اذا كان جوارحه محفوظا
وان لم يكن مع الكورات فمضاعف الجسل كذا فيهم من الهداية وفتح به في
الكل **قوله** ودود القود وهر دابة كذا في حديث منها القود وهو ينجح القود
وتشبه ليرزا، الجمع نوع من الاربعين وبه فيه عبارة عن البذر الذي
جرت منها الدود والكل كور يجوز مطلقا قبل وعليه الفتور **قوله** قد ذكر

في كلامه ورواه

فلم يدر جوارحه فيقتلهم جوارحه اذ كان في دفعه كالبيان سائر
الحيوانات فدفعه هذا العبد بهذا العبد **قوله** فانما يبيع فيه بطا نا نجاسة
عنه بوجوب عدم مالته وعدم اعزازه وكل من يدين العبدان ينافي
وجود البيع قطعا واما الاغراض بانه يبيع فيما خلق بالادمر امانة
وفي اختياره اعزازه وهر شيء واحد فلا يجوز ان يكون سببا للضدين في دفعه
بانه يجوز ان يكون سببا للضدين في دفعه بانه يجوز باختلاف الحمل كالاراقا
فانه امانة في الاذن واعزازه اخطب حيث اعتبر به وروى غيره و
كالنكاح فانه سبب لكل المملوكة للنكاح وطرفها لانه وابيه كذا في البيات
قوله لا يجوز ان يبيع اكله المملوك وسكونه الماملة واخوة زاء مع فرز
اختلف وعجزه في عمل الخفاف بمنزلة الخباطة للحناط **قوله** مرزورة قبل
لان غيره لا يخل عليه ويكره ابو يوسف فرواية لعدم الضرورة اذا
امكنه ان يشترع غيره ولا يجوز التمتع بالجنس الماملة بضرورة كذا في الفتاوى **قوله**
قبل دونه فانما يبيع بطل اقول في المملوك رواية البذر ورواية جعله
كالميتة واما على رواية صاحب الهداية فينبغي ان يكون ببيع فاسدا
او ابيع بعرض فانه جعله كالحق كاتر به صاحب الشياي في اولها
الباب **قوله** كوصفها وهو لثة فاصلة والشعر للانسان غالبا
وقد يستعمل في الكحل والمراوية ههنا شعرا سور لثة والبيع كذا
لا يخلج والوديع ينجح للبعير كذا في الصحاح **قوله** غير حال في هذا الكتاب
لان الموت انما يخل في محل صلت الحيوة فيه لانها صفات متناهية
في موضع واحد ولا حيوة لهذه المذكورة واما لها المتوكان
النبات كذا في الشياي كالسبع وهو علم الالباء الموهدة واحد
السباع **قوله** وليس بالعدم المكانة احرازه والكل هو
الكل للبيع **قوله** اذا اشترى كسبا وهو ذكر الفم والنبوة انشاه

وله لا نعدم المستوي والتسمية ابلغ في التعريف من الاشارة فانها لبيان
 الماهية موصوفة بصفة والاشارة لتعريف الذات مجردا عن بيان صفة
 والابح في التعريف اقوى **قوله** لوجوه والمشار اليه لانه العبرة اذ ذاك
 لاشارة للتسمية لانه ما سمى وحديث رآ اليه مضارحي التسمية
 مفصيا بالمشار اليه **قوله** لمختلص التفاوت وما يخرج منه كذلك فانه
 اصل العبد والامة واحد مع انها جفت لعظم التفاوت لانه انما
 يصلح لخدمة خارج البيت كالتجارة والزراعة وغيرهما والحاجة فيه كخدمة
 داخل البيت والاستفرش والاستيلاء والذين لم يصلح لها انما انما
 بالجلية والعبودية في اختلاف الحبس واتحاده تفاوت الاعراض دون
 الاصل كاختلاف والاديس فانها جفت لعظم التفاوت مع انه اصلها
 متحد وهو ماء العنب وكما لا طلس الميزدر والكث في فانها جفت
 مع اتحاد اصلها وهو لا يوسم **قوله** وغيره من بيع او تم من جنس واحد
 بقوله التفاوت لانه المقصود الاصل في الحيوان الاكل والركوب
 والكل والذكور والانات منه سواء **قوله** وانما الغنم وهو يجمع
 الغنم البقر الغنمة والنمل والوزم يجمع الغنم البقر والامه الغنمة
 وهو ما يجب ادائه كذا فيهم في البيع **قوله** والقول للمشتري لانه هذا
 الاختلاف في تعيين الزود المقبوض او معدا السمي فانه كان
 الاول فالمشتري يرضى والقول قوله فحينما كانا صبا او اميتا
 كما مودع وان كان الثاني في الحقيقة اختلاف في الشيء فيكون القول
 للمشتري لانه يكثر الزيادة والقول للمشتري مع يمينه **قوله** رتبة المسيل
 والطريق اقوى لانه رتبة المسيل هو اهل الذي يسيل فيه المسيل
 وهو الزاد السيل ومرتبة الطريق قطعة الارض التي وقع
 عليها الحور اما من المسيل فهو حق سبيلها وحق الحور

النفق

فهو حق الطريق فلا يجوز بيعه اذا اعتبر من حيث انه مسيل ولا ياتي
 طوله وعرضه اما اذا اعتبر من حيث انه نه فانه ارض مملوكة حاز بها كما
 ذكره السرخس في من حيث انه مسيل لانه ياتي حدوده وموضعه فانه جائز
 ايضا كما ذكره قاضي خان كذا في الاكلية **قوله** وجه السيلاني انه غير مال وهو
 روية الزبادات فكل هذه الحاجة الى الفرق بين المسيل والطريق
 لانه الكمال في عدم الجواز وانما وجه الحق وهو روية ابنه سماعة قال في
 ما ذكره الشارح بقوله جازين لا ياتي وهو البناء وجازين باقي والارض
 وتحتور الذي تحتها عند النظر في هذا المقام انه بيع المسيل على رتبة
 اوجه انما منها جائز لا انما انما رتبة المسيل لا من حيث انه
 مسيل بل من حيث انه نه فانه ارض مملوكة حاز بها كما اخبره السرخس
 وثانيا بيع رتبة من حيث هو كمن ياتي حدوده وموضعه فانه جائز ايضا
 كما اخبره قاضي خان وثالثها بيعها من حيث هو دلم ياتي حدوده و
 موضعه فكل لا يجوز للجهالة وترايبها بيع حق السيل على سطح فهو
 لا يجوز لكونه مستقلا بالهو الحق النفعي وهو لا يملكه بغيره الما
 وكثرة وقامت بها بيعه على الارض فهو لا يجوز للجهالة المذكورة واما بيع
 الطريق فهو على رتبة اوجه انما منها جائز في قطعة والاشارة على
 خلاف احد ما بيع رتبة مسينا طوله وعرضه وثانيا بيعها بالبيان شئ
 منها كمن قد يبيع من باب الدار العطر والماحوسا لا يقبل الشراء
 وثالثها بيع حق المرور وهو حق الطريق دون رتبة الارض جائز
 في روية ابنه سماعة لا في روية الزبادات وقد اخبره ابو الليث
 انما بناء على انه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز
 هذا زبدة ما في العناية والكفاية **قوله** وبيع بشرط اة شترع فيها
 الف كذا في وقوع في العقد بسبب الشرط فانه اشترطت ان يبيع

لا عذر صاحب هذا الباب فليكن انما تميزه ولا يميزه بطل الشرط
 الفاسدة وما لا يبطل ثم يتبين انواع الشرائط العيية والفاسدة والمفردة
 ثانيا فاقسم ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسدة لانهما
 من باب الربوا وهو يخفى بالمعوضة المالية وغيرها من المعاديات
 والبرعات لان الربوا هو الفضل المخلو في العوض وحقيقة في الشرط
 الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلازم فيكون فضلا حاله
 عن العوض وهو الربوا ولا يتصور ذلك في المعاديات غير المالية
 كالسلاح والطلاق على مال والمخلع ونحو ذلك ولا في البرعات
 كالهبة والصدقة فيبطل الشرط ويصح فقرة فيه الا ان كان عام
 العوي وبطل الشرط اما الشرائط في انواع منها ما يقتضيه العقد
 ومنها ان يجب بحد العقد وان لم يشترط به ومنه يعلم معنى ما لا يقتضيه
 العقد ومثال الاول هو لا يفيد العقد اصلا وانما قد يكون
 سلبا كشرط ان يبرهن المشتري شيئا بعينه او يعطيه كفيلا ولا يفيد
 العقد ايضا بتركه كشرط موجب ومنها ما لا يلازم العقد كشرط الشرع وازاد
 يجوز ان يكون اختيار الاجل رهنا وبسبب ان لا يفيد العقد فانه في
 الشرع والانه من باب المصلحة وفيه المضرة وهذا جواب السؤال
 والعكس ان يفيد لكونه شرطا مخالفا لمقتضى العقد وهو مثبت
 الملك في الحال في العوضين او متعارف كشرط ان يشترط بطل فدية
 فانه لا يفيد ايضا كشرط به الحق ههنا ومنها ما انتفى فيه الملازمة
 والتعارف وورد الشرع وفيه منفعة لاحد العاقدين كالبيع
 بشرط ان يبيع المشتري او البائع ان يوفيه كذا وفيه منفعة للمعتود
 عليه وهو اهل الاستحقاق كالعبد اذا بيع على ان يعقده المشتري
 او يديره فالبائع فاسد وان رور الحسن عن ابي جارة وهو

منه في

مداهب الشرائع وانما ما يكون فيه منفعة للمعتود عليه كشرط البيع
 يستحق صحته على ان يكون اشتراطه لا يبيعها او يبيعها في الموضع
 حائز والشرط باطل ونحوه لا يفسد ان لا يجوز ومنها ما يكون فيه منفعة
 لاجنبية بشرط ان يقرب فلان كذا او فرف وفيه اختلاف بين الشايخ
 والمحقق احقار عدم التقيد كصاحب الهداية وهو ان بعضهم كمن
 الاظهر هو القول بالفساد كما هو رأي البعض الاخر منهم لانه وليد الفضا
 الى الشارع بسبب الشرط كما صح به وجاز في الصورة المذكورة بزيادة
 في البينة فلهذا في المحقق قوله او يحد ويمن هذا الفعل المبني على ان
 ما يبطل العزم فهو تسمية الشرط باسم ما يزال اليه اذ العزم هو الذي يقطع
 بالمثال والشرط وهو كسر الشين المقتضى سير الفعل الذي عليه العزم
 بغير ان يشترط مرعا وشرط ان يجزوه او فلا على ان يشترط البائع البيع
 فاسد في القياس ووجهه انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد
 العاقدين وفي الاستحسان يجوز للتعاقد ان يقر ان الناس معا دونهم وفيه
 نقض العادة صرح بين والتعاقد راجع على القياس لانه اجماع على ثبوت
 قبل كونه الشرط معنى البيع ثابت بالحديث والتعاقد المتعارف
 ليس بحاكم عليه فلما انما الحديث محل بالافضاء الى المنازعة المخرج للعقد
 غير الذي قصد به وهو قطع المنازعة والعرف يقطع عرفا الشارع فكان
 موافقا لمقتضى الحديث **قوله** والاصل في ذلك انه لم يصب له وانما
 بحث شريف مذكور في النهاية **قوله** والى النيز ونه والمهر جان الاول
 معرب نوز ونه وهو يوم فطرف الربيع والثاني معرب مهر كان
 وهو يوم فطرف الخريف **قوله** وان لم يبرأ ذلك اما ان عرفا ذلك
 لكونه معلوما عنه بما او كان التاجيل الى فطر النصار بعد ما شرعوا
 في صومهم حاز لانه مدة صومهم بالايام معلومة وترخصونه بما ظاهرا

قوله واخصار يقع انحاء المصلحة وكسرها قطع الذروع والدعوى
 الدال والسبب المعلنين ان يوطر المحمود بغيره في الذروع والروا
 وهرشة وعلى الشيء بالقدم والقطاف كسبه الكاف وبالطاء
 المصلحة ما ذكره الشارح والفتح لغة فيه وفهوه الاكل بقطع العنب
 خاصة موافقا للمعنى **قوله** ويجوز ان يقع كسرها والرواين المعجمين
 قطع الذروع والمحل والصوف والشرع في هذا المعنى **قوله** متحدة في الكفاية
 لا السبع فان الكفاية بالتقدم والتأخر سيرة مقبولة في الكفاية لا السبع
 والجهالة في الوجود فاحشة كسبوس البرج مختلفا عن منبوتة فيها **قوله**
 ان اسقط لاجل ان اسقط لاجل لاجل الذروع فاحش حقة فلا دخل
 للبائع في هذا الاسقاط وهذا يتضح وجهه عدول المصير في قولهم ثم تراضيا
قوله وعند السبعين مضمون قبل الاول قولنا لا عظم والى قولها كذا في
 فتاوى الزاهد **قوله** يكون هذا العقد خالفا لغيره الحكم وهو ان يصير
 ملكا قبل ان ينقوض با اذا بيع آخر بالبراهم والدنانير فانه كلامه
 طرية مال ولا يملك خمسة المبيع مطلقا وخبره في قولنا لا يملك
 الشرح ونفع استدراك العقد المذكور وقد كثر فيه خروج الباطل الذي
 ليس كل من عوصيه مالا كالميتة واما عدم اندفاع الفاء الاخر في بعض
 انواع الفاسد كما ذكره السائل في لا يفرنا قطعا فمثال **قوله** عند انه
 منع للملازمة الفاعلة اذ لو لم يكن اقا في جعل قول المصنف وكل من عوصيه
 مال على الاثم الاغلب **قوله** فاسد عند هذا يخرج في انه فيه خلافا
 لا عظم ولم اجده في واحد من المعتمدات بل وجدت في غاية الاتقان
 التبرع بالاتفاق حيث قال نقلا في الولاعي اذا باع بغير خبره
 روايتان في رواية سيفقد وقاخرى لا ولا مجموعا انه اذا سكت عن
 ذكر الثمن سيفقد الى من عبارته كذا في البيانية قال مفسر شافعي

الاناء الملز

ولو باع وسكت عن ذكر الثمن سيفقد السبع ويثبت الملك بالقبض لانه
 مطلق العقد يقتضيه معاوضة فاذا سكت كانه عرضه قيمته فلكانه باع
 بقيته **قوله** اما القيمة وآثام بطل ابتداء ويجب القيمة اشارة الى انه
 القيمة هنا بدل الثمن الذي يجب اعتباره في العقد فوجب اعتبارها فيه
قوله في ذوات الامثال كالكليات والموزونات والعدديات المتعارفة
 في ذوات القيم كالحبوان والعدد المتعارفة كذا في النهاية **قوله** ولو كان منها
 منسوخة بحرف صاحبها عند الاكتمال والربا في بحرفة وعينيه عند الثاني **قوله**
 ذكر في الحجة انه هذا قول آخر وجهه انه العقد قور فالواجب ان لا يقدّر
 احد الطرفين اذا تحقق الشرع في المتعاقدين اما انه اشتراط فلم يفتق
 الرضا فحقه فله ان ينسخ **قوله** لانه الفسخ في الشرع فانفسر الاكتمال
 في العقد وفي العقد الغير لازم فكيف كل من المتعاقدين في **قوله** فحق
 في الغير ودرجانه لو اكل المشتري ما بشره الفاسد او وطأ ما شره
 لا يملك كذا في شرح الطحاوي فلم يملك المتصرف مطلقا واجيب بانه
 محمد انفس على تناوله بناء على ان البائع سطره على ذلك واهلوا في
 نكرة الوطأ ولا حرجه فانه كذا في الصحاح وشيخنا عليه السلام الطيب هذا
 رتبة ما في الاكل **قوله** يرجع عن العبد حاجته بغير اناسه تراضا عنه والعقد
 ارجى كذا في الحاشية **قوله** لانه المبيع محبوس بالثمن قد فسر صاحب النهاية
 الثمن بالقيمة وليس يواخي بل اكد به ما اخذ البائع في معاينة
 المبيع عرضا كانه او نقدا ثمن او قيمته فله ان يفسد ما به الرهن مضمون
 بهذا الدين لا غير والمبيع ههنا مضمون بجميع القيمة كذا في الغضب كذا
 في المحررات **قوله** ولا يكون اسوة لانه المشتري مقدم عليه حال حيوته
 فلذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته كذا في التبيين فيكون فيه جنب
 سبب فساد الملك قولنا لا يدر في هذه العبارة من نقد برصاف كاسم

به قوله ولو كانت مستقيمة كانت فيه شبهة اجبت والمبيع هما متعينان
في العقد لعل لكثرة هذه الاشارة الى ارجاع الحقيقة الى شبهة كما
سيفتح به بروج الشبهة اليها حيث قال والشبهة ملحة بالحقيقة **قوله**
في ارجاء الرتبة وهو ما يكسب شبهة **قوله** فغير متعينة في العقد قبل من عدم
التعين في النقود اذ اشار المشتري اليها بان قال اشتريت منك هذا
العبد بهذه الدراهم كأنه لا يتركها ويرفع البايع غير ذلك الشيء
عند الشراء في ذمة المشتري لا باعتبار تلك الدراهم المشار اليها في البيع
كأنه في الكافة **قوله** وكبره الجنس قبل المكونه اذ في ذمة من الفاسد ولكن
شبهة منه وكذلك اورد بها في باب واحد واخر عنه وحكمه انه يجب
منحه وتلك المبيع قبل القبض ويجب التمسك بالقيمة ان تلك المقبوض من
بالمشتري لا وجوب المسئ والقيمة في البيع الفاسد لكونه في حكم القبض
وهذا ليس كذلك كذا في المذهب **قوله** اما زنة وتمسك الزنة في دفع
من اثار الضمان رفعه والتمسك بها التمسك كما يغير الضمان الطوري من
المواضع من يقع في سبكه **قوله** بالتمسك فيها فظهر منه انه الراتب في
طلب السلعة من صاحبها ما يقض في ثمنها فاذ تخلف لا يبرر الشراء الى انه
يلتزم تمام قيمتها لا يكون مكروما لا نقضا اخذ في الاكتمال **قوله** اذ ارضا
بشرايها اذ امال قلب البايع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري واما
اذا لم يل قلبه ولم يرض به فلا يمس بغيره بشيء بزيادة لانه بيع
من زينة ومدة ورائس في اتمه انه يروا له ما باع قد خا ببيع من
يزيد كذا في العناية وسيفتح عن هذا المعنى قول المصنف لا بيع في زيد **قوله**
اكتسب المطلوب من طلب الشيء جاز به من غيره الى اخره **قوله** اذا
كان في غير اوقافه لا بأس به الا اذا سلسل سوره الوارد في غير
كان في غير العز والعز **قوله** احاطت بحفوفة باجاء الكلمة والضاكر

الكلين

المعنى بفردت هذه الابيات اظهار الملاحه والاستدلال **قوله**
لكثرة اي شئ في شئ وهرهنا عبارة عن العجزة **قوله** صورته ان الباك
هذه الصورة هي التي تعقبها لام للبادر وقيل صورته الرجل طعام
لا يبيع له الا مصر ويبيع له الا البادية ثم يجرى مجازا كذا فغير هذا يكون
اللام بمعنى من هذه المعلوم في الهداية **قوله** والبيع عند اذ ان العجزة
يقر الا اذ الاول اذ كان بعد الزوال اذ اوقع العقد منها حال
فقودها او وقوعها اما اذا باعها بمشايه فيبقى ملكا له **قوله** وعزني
سواء كان صغيرا مثله او كبيرا الا في سبعة مواضع **باب الامالة**
وهي لغة الضمخ والازالة مشتقة من القيل لانه القول وقيل من
وهي لغة السلب كانهما ازالة للقول بين وهو مردود بوجوده
ذكرت في العناية **قوله** فتخرج في حق المتعاقدين وهذا بطل ما منه
تعلقه من الزيادة على الثمن الاول والنقص منه وتوابع البايع المبيع
من المشتري قبل ان يسرده جاز ولو كان بيعا لا جاز لكونه قبل القبض
وقرروا به الا في عنده انها بيع بعد القبض ونسخ قبله الا في العقار
فانه بيع فيها كذا في شرح الهداية **قوله** بيع في حق غيرهما وذلك لانه
لفظها يبيح في الضمخ والرفع يعني انه حقيقة ذلك يقال في الدعاء
اقبل عشرة ومعنا يبيح في البيع لكونها مبادلة الحال بالمال البتر في
وجعلها بيعا او شيئا فقط اعمالا لاحد الحائزين واعمالها ولو وجبه
اولا ففعلها ما من حيث اللفظ نسخ في حق المتعاقدين لغاية بهما
فتعين انه يكون بيعا في حق غيرهما هذا اذا ذكر الضمخ بلفظ الامالة
ولو ذكر بلفظ النفاضة او المصاراة لا يجوز بيعا اتفاقا وان لم يجعلها
بيعا اعمالا بموضوعه المفقود كذا في الهداية **قوله** وان لم يكن بطل كما اذا
تمت بل في المنقول قبل القبض على ما يثار الثمن الاول فطلبت الامالة

لا يحل له بيع المتصور قبل القبض والعشج ما بعد الثمن الاول شرطه بعد
 ولادة المبيعة اذا اولدت بعد القبض واذا اولدت قبله فهو
 محجة عنده لانه الزيادة المنفصلة كالولد والارشع العقر يمنع الاقالة
 بعد القبض فلا يمنع قبله واما الزيادة المتصلة كالسن والجمال فلا يمنعها
 سلفها بزيادة ما في الكتاب **قوله** حب الاقل فجعل الخط باراء ما مات
 بالعبث ولهذا اشترط ان يكون المتصور بعد حصته فان مات ولا يجوز
 ان يتقص الشئ منه **قوله** بل المبيع لانه شرط محقق فقيام العقد وهو قائم
 بالمبيع لانه محله فلا يفرق بعد ملكه بخلاف الثمن حيث لا يمنع ملكه من
 صحته لانه ليس محل للعقد فلا يشترط قيامه وهذا لانه ثبت له حكم الوجود
 في الرقة بالعقد فكان حكم العقد وحكم الشئ بعينه فلا يكون محلا لاشترط
 الكل شرط والشرط سبق فكان بينهما تناف ولذا يبطل المبيع بهذا
 المبيع قبل القبض لا يملك الثمن قبله كذا في السنين **باب المراجعة**
 اعلم ان لها قريبا آخر يقال له وصنيعة وهو المبيع بالقبض في الثمن الاول
 ومفكرتها قرينة لها ان كل شرط فيها شرط في كونها عوضا مثليا وغيره
 وهو لغة القرينة في كل شئ والوصنيعة الذي في الحسن ومع المراجعة لغة
 ظاهرها وتولية ان يجعل غيره والياء فكان المشرع يجعل المشرع منه والياء
 ما اشتراه والما قرين رابع وهو مساو له وهو ان لا يثبت فيها
 الثمن الاول فانواع المبيعات بحسب الثمن الذي يكره بمباينة السلعة
 اربعة كذا في السنين **قوله** بيع المشرع بثمنه ففصل فيه بحث من وجوب
 الاول انه غير منحل لانه ذكر في المبسوط انه من ملك توبأ بهية او موبية
 منقولة ثم ما بعد المراجعة او تولية جاز وذكر في النائية والاكلمية ان المتصور
 الاتي اذا عاى عبد العقا بالقيمة على المصاحب جاز للعاصم بوجه
 المراجعة والتوفيق ليس بصادق عليها كذا ما عاى المشرع والثمن الثاني

لانه بائع

انه قوله بالثمن الاول انما يبرأ به عين الثمن الاول لانه عين الثمن الاول
 صار ملكا للبائع الاول فلا يباين كونه موداة المبيع الثاني ولان الثانية
 لانه لا يشترط كونه الثمن الثاني مثلا للثمن الاول في الحسن للقطع بجواز
 بيع ما اشتراه بالدرهم بالدرهم وبالعكس اذا كان معلوم المقدار
 ولا في المقدار لانه في احوال القصار وغيره الى رأس المال بياض
 لانه ليس بثمن في العقد الاول ويجوز ان يكون الثمن الاول في الثمن الثاني جاز
 عما قام عنده من غير ضمانة فكانه جعل ما فوته المقوم مثا لملكه بهية
 او غيره بالمراد ما بشره اعم من ان يكون ابتداء او انتهاء فاذا قصر
 القاص ببيعة المقصوب عاى ذلك الثمن بشارا وذلك البقية تمت
 حتى لا يفرق المالك على ردا البقية واخذ المقصوب وكذا اطلق
 عليه فانه خاتمة تمت حكما فانه في البحث الاول رأينا وغير الثاني
 ان المراد مثل الثمن الاول في المقدار قوله ان في احوال القصار الى
 رأس المال بياض فلما عادة الحسن عارية بالحق ما يريه في المبيع
 او قيمة الى رأس المال فكان من جهة الثمن الاول عادة فليكون من قبل
 تلك الحقيقة للعادة كذا في العمانية **قوله** المراجعة هي بشرط اقوال
 على كذا ومن هذا السقف افاودة ان المشرط معتبر في دين البيوع
 ووجهه بما زاد من ثمن المبيوع لا بنفس الزيادة وعدد ما والا فلا يفرق
 حلقه عنها **قوله** شراؤه او شراؤه البائع وهو المشرع الاول في المبيع
 الاول ثمنه مثله فاذا كان الثمن الاول مثليا فلما بعد المراجعة عليه بزيادة
 ربح يجوز سواء كان الربح من قبس الثمن الاول لم يكن بعد ان يكون
 شرا مقفرا معلوما عند الدرهم وثوب مشار اليه او دينار لانه
 الثمن الاول معلوم والربح معلوم كذا في البياض فتقوم لزوم كونه الربح
 من المبيعات بان كان وقوع الامثلة منها وهم مطلق وان استعاه

ظاهر قول الشيخ الساعاتي والرجح معلوم **قوله** انه الحق وهو مخفي عليه
 الامور **قوله** وايضا القيمة قبل وبعدها بحث وهو ان الدليل الاول لا يتم من
 افادة المقصود بدونه الارواح اليها كما لا يخفى فالوجه ذكرها في صورة
 دليل واحد كما ذكر في المطولات وغيره نقول انه في شأنه عدم التوفيق
 بين من كونه ذات القيمة مطلوبة باعيانها او بين كونه القيمة مجردة
 والوقوف متوقف عند هذه الفطرة سليمة ونظرة كريمة **قوله** ومبشر البيهقي
 على الامانة والقيمة المجردة وان قلت في نفس الحكمة نقلا عن
 شبيهها فلا يتحقق في العقيبات اذا باع ثم لا يملك ذلك البذر او اما لو
 باع ثم يملك ذلك البذر في البيع الاول بسبب في السبب فاشتره مرتبة
 بمرجع معلوم في درهم او شرف في المكمل او الموزون الموصوف جاز في حقها
 ان يجعله ولا فائدة له على الوفا بما اشترى وانما باع بمرجع دة بازدة او
 بمرجع مقدار درهم على عشرة دراهم فانه كان في عشرة الاول عشرين كان
 الرجح درهمين وان كان ثلثين كان ثلثة دراهم لا يجوز لهما ان يجعلانه
 لانه ثلثة احد عشر فتنقص فيكون الرجح في حبس رأس المال لانه لا يكون
 احد عشر الا وان يكون احد عشر من حبس العشرة فصار كانه باع بالثمن
 وهو الثوب ويجوز في حبس الاول والثوب لانه في حبس فلا يجوز
 اجزاء احادي عشر منه الا بالقيمة وهو محمول فلا يجوز كذا في البيهقي **قوله**
 ثم اجر العقار الصنيع بفتح الصاد والهمزة مصدر وبالكسر ما يصنع والجراد
 كسر الطاء او بالراء المثلثين آخره زاء معجمة علم الثوب والفضل بفتح
 الفاء مصدر فقل اجعل اربعا في رشتي وحمل الى محل المبيع من مكان
 الى مكان وذلك لانه لو عرف جاز باحق هذه الاشياء برأس المال
 ولان كل ما يزيد في عين المبيع او قيمته نتيجة به هذا هو الاصل **قوله** فلو كان يقول
 قام على كذا يتجر في كل موضع تجوز ان يقيم رأس المال شيئا من بئير

قوله على كذا

قام على كذا لانه صدق ولا يقول اشترته بكذا فانه كذب لانه الشراء
 ما يشترط ان يكون في العقد وفي الخلاف ما اذا اشترى الرجل مائة ثم رثه
 ما يشترط من ثمنه ثم باعه مرتبة على رثته فهو جائز حيث لا يقول قام على كذا
 ولا اشترته بكذا لانه كذب وانما يقول رثته كذا وانا ابيعه مرتبة على
 ذلك قال في حقه الاصل وكذا لو كان اصله مائة او مائة او مائة
 فتوفيه قيمته ثم باعه مرتبة على ذلك القيمة جاز كذا في البيهقي **قوله** فانه
 ظهر لشمس رحيمة انا بالبيته او باقار البائع او بكونه في الميراث فلو عند
 ابو يوسف يحط فيها الا انه يحط في التولية قدر احيائه من رأس المال فقط
 وقدر احيائه منه ومن الرجح حتى لو اشترى ثوبا بعشرة على رجح ثمنه ثم
 ظهر ان البائع اشتراه ثمانية يحط قدر احيائه من الاصل وهو درهم
 وما قبلها من الرجح وهو درهم واحد فاجد الثوب باثني عشر درهما
 لانه يدرج على الكل وقد ظهرت حيائه على الكل فيظهر الاثر في الرجح
 ايضا كذا في شروع الهداية **قوله** البتة مع الكفاية وهو يعلق حق المولى
 على العبد وقيل كونه العبد ملكا للمولى وان كان له ان يعقب الدين
 ويستفيد كسب عبده فصار كالبائع من نفسه واذا عدم البيع
 الثاني لا يبيعه مرتبة على الثمن المذكور فيه وانما يبيعه على الثمن المذكور
 في الاول **قوله** فانه عوزت اربعت عنهما الواحدة بألف سادية
 وقد شرع صاحب دستور عوز بربك **قوله** وعند ابو يوسف
 وان فني هذا الخلاف فخص بالاعور اما الموطر فلا يلزم بانيته
قوله لزم بانيته بقراف افعا اشترى عنهما بفسه او فقها اجنبيا
 كان باهرا المشتري او بغيره وجب اليه عند البيع مرتبة لانه ما يتقوا
 بالاعاقف وكذا ان وطئها بك لانه العذرة جزء من العيان بها لها ثمن
 وقد حسبها فلا بد من البيع انما لو تعقب المبيع بغير نفسه كما لو فاعا

عين نفسيهما فهو كما اذا تعيب بآفة سادته فجاز ان يبيعه واجبة من غير
بيان لانه فقه فقه في علم الله تعالى بقوله راجح بلا بيان انه
بشره سلبا بكذا في الشرع تعيب عنده واما بيان نفس العيب فواجب
شرعا لقوله عم من عشتا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه كذا في الشرح وقد
اشترى الشارح انما هذا المعنى بقوله ارجح عليه ان يقولوا ان وجب عليه
بيان نفس العيب **وله** وقص فاربا لغاف من ذنوبه بالقرآن اذا
قطعه ونقص ابوالسيرة انما بالغاء والفار من ذنوبه فارة وشرها
مكوش **وله** كالا ولا راجح بلا بيان لانه الاوصاف تابعة لا يعاينها شر من
الشره وقوله كالمساحة ارضه بانه لانه كالمساحة هو شتر المشتري
وطية تلف ووقع بعقده فغلبه بانه **وله** لانه كالمساحة وشم الامام
الشاذ انه يرد قيمة الثوب وسير الثمن وقيل كالمساحة ليعتبر به
المبيع بغير حال وبغير محل فيرجع على البائع بعقل ما بينهما على عباد
الشرع كذا في الكافي **قوله** ولم يجز بيع شترى اة قيل ذكره في المسائل
في البيع الفاسد انب من ذكره هنا لانها ليست من هذا الباب بل هي
وقد ذكره هنا بانه طابته وهو الاستعداد باعتبار تعيبه باعقيد
زايد على البيع كجود في الاوصاف كالمساحة والتولية **قوله** فانه في
العوز انفق العقد قال ابو هريرة العوز بفتح العين حط وقيل هو ما لم يملك
عليه كذا في الاكلية **قوله** والملك في العقار ما دور والدار لا حكم له ولا يملك
تعيبه لسببها بالاعمال حتى لو تصور ملكه من الصلح لا يجوز بيعه وذلك
بانه كان على شرط النذر وكونه **قوله** فانه عليه عم نهي عن بيع الطعام وكذا
يجوز ان يبيعه على الشروط وهو للبايع والتصرف في مال الغير هو ام خلاف
المجازفة لانه انما يبيعه فيها وانما هي في هذه المسئلة وما قبلها بانه
حيث قال في الاول لم يجز بيع شترى في البيانية ومن شر كليا لانه

لا يملك كليا

لا يملك كليا او يري بانه او قمية جاز للمالك ان يبيعه في قبل التعيب
وقيل ان يملك كذا في البيانية **قوله** اذا اجمع الصنفان قال في الكافي احدهما
شرعا المسم اليه والاخر فقه رتب اسم لنفسه وهو كالمبيع الجديد
قوله جاز وانما اذا اشترى وادرب اسم بنفسه لم يكن قضا لانه انما يفت
الصنفان بشرط الكيل فانه في الكيل مرتين **قوله** فانه يريه بذا اذا كان
الموزون في الدرهم والدينار وانما يجوز التقرف فيها بعد التعيب
قبل الوزن فيفتح عنه قول صاحب الحيط لو كان الكيل والموزون في ثمن
يجوز التقرف فيه قبل الكيل والموزون لان تمام تمام التعيب ويجوز التقرف
في الثمن قبل التعيب فلا يجوز قبل تمامه او **قوله** ان لا يشترط ذلك في
المزروعات انما يحرم التقرف في المبيع المذكور بعد التعيب بل
الذرع وانما اشتراه بشرط الذرع وصف له وليس بعد فليكون كذا
لشتره بلا اعتبار زيادة ولا نقصان انه وجد زائدا او ناقصا
هذا اذا لم يتم حقل ذراع ثمن وانما سم فلا يحل له التقرف فيه حتى
يذرع وقد مر تمام البيانية في او كتاب يسوع **قوله** فانه الزيادة على
الشرع لا يصح لانها تغيب للعقد وصف الاوصاف ليست من قبيل
وقاية بتمام المعقود عليه وروى في الاصل تحتها بعد ملك المبيع ثانيا
على جعل المعقود عليه قائما تقديرا كاجل قائما اذا اطلع المشتري على
عيب كان قبل الملك حيث يرجع بنقصان العيب وهذا لانه
قيام العقد بالعقد لا بالجل **قوله** ارجح الزيادة في المبيع لانها يثبت
في مقابلة الثمن وهو قائم ويكون لها حصة من الثمن حتى لو ملك قبل التعيب
سقط حصةها من الثمن **قوله** وانما في الزيادة فلا يبيعه في ثمنه
الظان انما يأخذ الشئ بالزيادة لانها ايضا حصة بالاصل كما مر وانما
لم يكن كذلك لانه حصة تعلق بالعقد الاول في الزيادة ابطال له

وليس لها ولاية على ابطال حق الغير بغير نصيبها **قوله** فلو قال انه قد من
تأخير زيادة الشئ وفيه فائدة جوارها من الاجترار ايضا **قوله** الى اجل
معلوم صح وكذا اذا كانت الجهالة بسيرة كالمصداق اذا كانت
فاضة كمنسوب الرجح مثلا **قوله** لا يجوز ان يقرض من ائتمن باذا
او صرح بان يقرض من ماله الف درهم فلان لا يسد فانه قرض مؤجل واجله
لازم حيث يترتب من ثمة ان يقرضه ولا يطالبه قبل الكدية وقوابه ان
ذلك من باب الوصية بالتبرع كالوصية بالخدمة والسكنى في كونها وصية
بالتبرع بالتمتع وتكرار في الوصية بالمال يترتب في غيرنا الا بمرارة لو اوصى بجمعة
سبانية لفلان صح ولزم وان كانت محدودة وقت الوصية كذا في الوصية
قوله فانه يصير ربوا لا يجوز ان يقرض بغير اذنه بجرم النساء اذا اكلت
العلة وحرم التعاضل بها ولان الفرض في الابداء صلة واعارة فهو
بهذا الاعتبار من التبرعات حتى يقع بلفظ الاعارة ولا يملك التبرع
كالقرض والبيع فلا يلزم التأجيل فيه كذا في الاعارة الواجبة التبرع
بقوله تعالى على الحسنين من قبل ومعاونة انهما وعكس اعتبار انهما
ينبغي ان يفسد العون لئلا دعا الشئ اليه واجمع الامة على جوازها فلو كان
على الابداء وقلنا بجوازها بالزوم **باب** الربوا وهو في اللغة مطلق
الزيادة من مال اي زاد ونسب فقال ربوي كسبر الرأ ومنه
الكسبية الربوية وفيه الرأ خطأ كذا في المذهب وفي الشئ هو المذكور
في المتن والمراد بالمعاونة المماثلة طاربا اذا كان في احد الطرفين
مال ومن الاخر الحجابة والعناية والتشافة وغير **قوله** لا يكون من باب
الربوا لعدم الحباثة ولا يكون من هذا الباب لعدم الحباثة **قوله** لا يكون
الربوا بغير مكيل من الوفاق وهو مستوفى فغير كذا في المذهب والنية
بغير الحظ **قوله** وعليه العداقة فاقبل فلان انه غير علة راجع الى الربوا

الافاس

وهو فاسد لانه بيع المكيل والموزون بغير متماثلين يقع مع وجود العلة
قلنا اما علة وجوب المساواة وحرمة الفضل فمن قولنا علة الربوا العلة
والحجب علة وجوب المساواة التي يلزم عند فواتها الربوا **قوله** فلو لم يبيع
المكيل شيئا حرمة الربوا بالكتاب والسنة والاجماع آتيا الكتاب **قوله** فلو لم
وحرم الربوا وآتيا السنة فارد غير ان يفسد درهم ان يبيع عم الف درهم اكل
الربوا ولو كلف وشهد به وكاتبه واجمعت الامة على تحريمه حتى يكون
حاصره كذا في التبيين **قوله** كخفنة وهرقج احكام المملوك وسكونه انما
وبالنسبة لهما الكفنين وانما حاز ذلك لانه عدم الجواز بتحقيق الفضل
وتحقق الفضل يظهر بوجود المساواة بالمكيل والمكيل في الخفنة والخفني
فيستحق الفضل وما دون نصف صاع فهو حكم الخفنة فلو باع
حش حنات من الخفنة بست حنات منها واما لم يبلغا حد نصف
الصاع جاز البيع عندنا لانه لا يقر في الشئ ما دونه وآتيا اذا كان
احد المكيل مبلغ حد نصف الصاع والاخر لم يبلغ فلا يجوز كذا في الفتاوى
قوله حل الفضل لالنساء الا اذا سلم السنود في الزعفران وكونه
يجوز وانما جميعا الوزن لانهما لا يتفقا في صفة الوزن فانه الزعفران يوزن
بالامنا وهو ممن يتبعين بالتعيين والسنود يوزن بالتسجي وهو
من لا يتبعين بالتعيين **قوله** وذلك لانه جاز العلة اشارة الى قول
والجواب الذي ذكرناه بانهم لا يبال احداهما جزءا العلة وبقية
الحكم ولا شيء منه فكيف يثبت ما جازة النساء لانا نأول احدهما
علة لانه الحكم وهو حرمة النساء وانما بعض العلة في حق ربا
الفضل حقيقة **قوله** في الصورين مثل ان يسم هرديا هردي او
حنطة في تعبيرة الفضل بوصفان وحرمة النساء ما جازها حتى
لوياع عبد اما اجل لا يجوز لوجود الحجبية **قوله** فلا بد من اعتبار الطرفين

واضح منه ما يقال ان اجتماع حقيقة العلة فيكون لها شبهة العلة
فيكون حقيقة العلة حقيقة الفضل وهو القدر لانه لا تاحصل حقيقة
وكم شبهة العلة شبهة الفضل وهو ان لا شبهة الفضل وليس
يتفاضل حقيقة اعماله لئلا يحدده كذا في التبيين **قوله** لا يجوز ان
لانه المتقدمة وعدمها لا يثبت لاشبهه الفضل وحقيقة الفضل غير مانع
من ان يكون في الخمس حتى جاز بيع الهوى بالهوى وبالي وبالعبد بالعبد من
فالشبهة او ما قبل ليس في تخفيض الخمس بالذكر وعدم جرم الشاة زيادة
قابلة فانه القدر عنده كذلك فانه يجوز السلام المتوزنات كما يحده
والرصاص ويكره ان يقال انما خصه بالذكر لانه الحكم وهو حرم الشاة انما
لم يوجد عنده في صورة الخمس واما في صورة القدر فقد يوجد فانه يجوز
بيع الذهب بالفضة نسبة وكذلك بيع الكهنة بالشعير وان كان علة ذلك
عنده غير القدر وهو انما المتعارفين شرط في التعرف وبيع الطعام عنده
كذا في الاكلية **قوله** وان ترك الكيل في الاربعه يقر بوجوب الوفاء بوزنه
الكنفة وكيل الذهب لم يجر لتوهم الفضل على ما هو المتعارفين فيه فعمدة
لقولهم انما الكنفة بالكنفة الحديث وذلك لانه طاعة النبي وواجبة
عليه وكان امره اقوى من العرف لانه يعمل ان يكون على الباطل كعارف
الزمانا حراج السموع الى المعابر في ليالي ايام العيد واما النقص بعد
ثبوت فلا يعمل ان يكون باطلا والافور لا يترك باذنه ولانه العرف محبة
على الذين تعارفوا فيه لا غير علمائهم واما النقص في حق اكله لانه
الفلوس في حقه انما الثمنية في الفلوس اثبتت بمصطلح الناس جميعا
فلا يخفى ذلك بمصطلح المتعاقدين لانه نسخ الاجماع بالاحاد ويجوز
واذا عرفت ثبوتها لم يتغير الاثر لانه اذا قبل بغيره لم يتغير
كما اذا اشترى فاكهة بفلوس كذا في البيان **قوله** ان ثبوتها بالمصطلح

بمنه انظر

يقترن الاصل في الفلوس ان يكون مضمنا لانه نحاس والتمنية في حقه ثمنية
اصطلاح الناس لعدم ولايتها عليها وكان لها ان يتقضا ذلك الاصطلاح
باصطلاح آخر ففقد مضمنا كما كان وهذا في قول الشارح واما المتعارفين
ابطال ثبوتها فانه قبل اذا خرج في حقه ثمنية فيكون مضمنا عادوزنيا فكان
هذا بيع قطعه صغير بقطعة جعفر فلم يجر فلم يكن في ابطال وصف الثمنية بغير
هذا العقد اجيب بان الاصطلاح في الفلوس كان على صفة الثمنية و
العدد واما في هذه المتباينة اعرض عن اعتبار صفة العدد واما جواب
قول الرافعي كما اذا كانا بغير اعتبارهما فانه عدم الجواز هناك بناء على انه
بيع النسبة بالنسبة واما يخرج فيه ليس كذلك وجواب قوله وكبيع الدرهم
بالدرهم ان الدرهم الثمنية قطعه فلا يطل باصطلاحهما **قوله** لا يجوز
البيع بتحقيق الروايات حيث زيادة السقط والتمنية **قوله** فمما يابى السقط
وهو التحسين السنين والنفاء وزالة كل متاع وكما اورد به هنا ما لا يظن
عليه انهم كجلبه والكرش والامعاء والطحال **قوله** ما ليس بموزون
لانه الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن لانه لا يتحقق
ثقله بآلة الصلابة وثقله بوزن لانه خا، مفاصلة **قوله** والدينار
وانما يتوخى به مع امتناع شرط لا يجوز فيه البيع حالته وبغير حيث
الكيل او الوزن رواه ابو حنيفة في لا يجوز هذا لانه لا اعتدال وحول
حت الكيل اذ هو منكسب وهذا لا يجوز بيع القلأ عنده وكذلك ابيع
الرطب بالرطب يجوز متماثلين حيث الكيل عند ائمتنا السكت خلافا
للسنن لانه ربوي يتفاوت في اعتدال الاحوال اعني عند الجفاف
عند قسائم الحياثة بينهما كل وجه بالاتفاق واما بيان الاتفاق
في القدر ان الناس اعنادوا بوجها كيدا وهذا جاز السك كيدا في
الكتابة **قوله** هذا في الشاة الى قوله وبالتمنية فقط كما لا يخفى **قوله** او الذهب

المستع وهو بيع العاق فحقها لا غير من القبح الذي سبب فرأى فيه بيقعه
 او العاق فيها بسبيل ويخرج منه الكفاية واكم الشرا بفقير **قوله** الدليل في
 جميع ذلك ان عند الاصل في الكل وكذا عند ان في الآخرة مسئلة بيع
 الرطب بالتمر لقوله عم لا اذا وعد الراتب لا يجوز الا في مسئلة الدقيق
 وقد مرنا وجه تجوزها فيها واما وجه عدم تجوزها فيما عداها فانه
 يعتبر المساواة في اعداد الاحوال وهو المال وخصاصة الفرق له بين
 الرطبتين وبين ما سواها من التفاوت اذا مع بقا البديلين او
 احدهما على الاك الذي عقد عليه العقد وهو عند كونه في المعقود عليه
 واذا ايجز بعد زوال الاك الذي عقد عليه العقد عن البديلين فليس عند
 اذا لم يتقوا في المعقود عليه واذا اظهر فلا يكون مقبولا **قوله** بل هو جواز
 آخر انما خلف في الحبس كل ما يكمل به نصاب الاخر من الحيوان والركوة
 بوصف باجتماع الحبس كالبق والغنم والابل فيجوز متفانها مثلا وما لا يكون
 كذلك كالبق والجواميس والمز والضان بوصف ما جازده فلا يجوز
 لا يقال له منقوض بالظهور فانه بيع ثم بعضها ببعض متفانها يجوز
 مع اتحاد الحبس لانه ذاك باعتبار انه لا يوزن عادة فليس يوزن
 ولا يكيل فلم يتبين له القدر الشرعي فيجوز متفانها وكذا حل الدقل وهو
 بختين الدال كالملة والقاف اذ هو التمر بذاته قبل اجراء الكلام على
 جواز العادة فانهم معاداة اخل في الدقل عابا والافلام سائر التمر
 كذلك **قوله** بالالبية وتمر القارس ونبه **قوله** صار عددا او موزنا في
 غير كونه مكبلا في كل وجه واخذت كيلة فاضل الحبس في جواز
 المتفان في كل وجه وقيل **قوله** يجوز عند ابي يوسف لانه اسم في موزون
 واما عكس ذلك بان كان الحبس نقدا وهما نسبة فيجوز اتفاقا لانه اسم
 موزون في كميل يميز صفة ومعرفة مقداره **قوله** او الدقيق

بالسويق لانه

بالسويق لانه لا يجوز بيع الدقيق بالقلية ولا بيع السويق بالحنطة فكذا
 بيع اجزائها لقيام الحاجة من وجه وعدم المستوى لا يقال انه علمه
 عدم جواز بيعها بها انه الحاجة باقية من وجه لانها من اجزاء الحنطة
 والمعارفها الكيل وهو غير مستويها وبين الحنطة لاجتماعها فيه
 وتخلل صارت الحنطة وهر غير موجودة فيها لاستوائها في الاجتماع
 والامثلة جدا لانا نقول لانه الاستواء بينهما لانه الاجتماع فيها بين اجزاء
 الدقيق وانضمام بعضها ببعض اشتد وانضمامها في بين اجزاء السويق
 عادية ما في الباب ان التفاوت بينهما اقل مما بين اصلها وبنها
 فلتأمل **قوله** ما ينبغي ان يابا المثلثة نقل كل شيء عرض ويقول العادة بالثبات
 المثلثة كذا قال ابو هريرة **قوله** للتفاوت الفاضل وهوارة بالجوز
 لغة من حيث الطول والفرص والعلظ والرقه وباجازة صدق
 وعدم والبتون في كونه جدي مجز خبز جدي او عتيقا فيكون
 بخلافه والبقدم والتأخر فانه في اول السور لا يجز مثل ما في آخره
قوله لمولاه فلما يملك شيئا او لا ملك فلا بيع فاشنع الربا **باب**
الحقوق والاستحقاق **قوله** والمفتاح امر او ما يفتح ما يكون
 حلقه منفصلا بانه امر مركب فيها كالضقة فانها تدخل في بيع الدار
 متفانها او لا يمكن الانتفاع بكل واحد منهما بدونه الآخر وان
 لم يكن مركب فيها كالفعل لا يدخل الفاعل لعدم الاتصال ولا المتعلق
 لانه تابع له **قوله** في بيع الدار وهو ام كما ادير عليه احد ود البيت
 ام لا يابى منه والمز لا يمكن كالمثل على سبوت ومنه مستفاد بطر
 وانما دخل العلو والكسيف في بيع الدار وان لم يذكر لانها قاذورة
 عليها الحارط كما كذا ولانه الكسيف تابع للدار عادة ويدخل
 بئر الحاء والاشجار في محنها والبساتين فيها كما ذكرنا وان كان البستان

خارج الدار ان كان اكثر منها او شملها لا يدخل الا بالشرط لانه خارج عن
حدودها وان كان اصغر منها يدخل لانه بعد من الدار عرفا فصار بيتا
لها كذا في التبيين **قوله** الا يذكر اني لا ابيد شيئا من احدى اربعة العباد
الاربعة **قوله** بين البيت والدار ولما كان بينهما محل اخذ خطا في الجاني
فكشبه ما يدار به محل العلوية عند ذكر النواحي وشبهه بالبيت لا يدخل
بدونه **قوله** لانه الشرا لا يتبع مثله وفيه نقص بالمستحق والمكاتب
والمومنين جواز الطول الذي لا يذكر في الكفاية **قوله** ولا الطريق بغير اذا
اشترى بيتا في دار او شرا او سكنها فيها لم يكن لها الطريق ولا الشرب
ولا المسيل الا ان يشترى ما جدر هذه العبارة **قوله** او ما يطرأ على
دخول منها هو الطريق الخاص فذلك الانسان فانه ما طرأ عليها المسكة
غير نافذة والطريق عام يدخل وكذا ما كان فيها من ميسر الماء ووجه
انها الشرا فلا يدخل فيه قبل الدخول ما جدر هذه العبارة بخلاف الطريق
الذي يكون وقت البيع لا الذي كان قبله فتران من شرط طريق منزله
وجعل له طريقا آخر فباع المنزلة بحقوقه وظل الطريق الثاني لا الاول كذا
كذا في الكفاية **قوله** الا يذكر ما ذكر ايضا ان الحق والرافق كما يعلم
مع المنزلة **قوله** وان اقر بها لا يذ ان لم يبيع المقر له الولد معها اما اذا
ادعاه كان له ذلك ايضا **قوله** فقلت عنده ان لا يستلوه **قوله**
فاستحقها رجل اني بسنية **قوله** لان البنية حجة مطلقة فانها لا تصير
حجة الا بقضاء القاضي وله ولاية عامة فينفذ قضاءه ونحو المكاتب
والاقرار حجة بنفسه لا يوقف على القضاء والمقر ولاية عارضة دون
غيره فيقتصر عليه **قوله** ملكه في الاصل ولهذا يرجع المشتري عن البيع بالشرع
عند استحقاق المبيع بالبينة دون الاقرار ويرجع البائع عن بعضه عن بعض
في الاول دون الثاني وايضا ان المالك بعد انشا المالك للمالك يجل

الزاد

اقراره به على ذلك بخلاف الشهود فانهم لا يعزرون عن اتيان الملك
بشهادتهم لم يسخروا له لم يكن مالكا قبل ذلك فيكون اظن ان ذلك من اهل
ميتة بغيره او بغيره كذا في التبيين **قوله** اشترى فاني عبد واني عبد
الامر والاقرار معا لانه لم يدر او لم يكونه عبدا لا يجب عليه شرا في قولهم
جميعا **قوله** ليس عقد معاوضة بغير ان موطنه الوزن للثمان مختص
كالبيع مثلا وهذا الوسأل رجل عن عبده عن اقره الطريق فصار اسكبه فانه
امر فملكه فاذا فيه لصوص وسلبوا فيه امواله لم يضمن الخ من شرا لانه
عز في غير المعاوضة **قوله** وقار في الهداية في صورة المسئلة في مختصر
اجواب المذكور في الهداية وشروطها في المراء بالحرية اما حرية الاول
او العارضة بالاعناق فعلى الاول تاتي عنه احوال في الاول ما قاله عات
المشايخ ان الدعوى ليست بشرط فيها عنده لتفنته حرمة في حق الام لانه
الشهود يجب ان يشهدوا في الام والقبيل الام وقية حرمتها وحرمت اخواتها
وبنائها فانه اذا كان حر الاصل كان في حق الام حرانا على مولاه وحرمة
من حقوقه تعا والدعوى ليست بشرط فيها كانه عنق الامة وحديث
لم يكن الدعوى شرطام بل في التساقط مانعا والسنة ما قاله بعض المشايخ
من ان الدعوى وان كانت شرط في حرية الاصل كالعارضة عنده كما هو
الصحيح لكنه يعز في التساقط حقا حال العلوق لا ينس حال الام في
انها كانت حرة دون العلوق او انه ذو الولد قد يجلب من دار الحرب
صغيرا لا يعلم بحال امة فيقر بالرق ثم يعلم حرة فيدعيها وكذا كان مبناه
على احكامه فالتساقط فيه معفو كالمكاتب او ان كذب نفسه يثبت
النسب حقا العلوق وعده الثاني تاتي عنه جواب واحد متحد
في الحال باجواب الثاني في الاول وهو التساقط لا يمنع صحة الدعوى
في العتق لانه على الحقا لانه المولى مستقل في امر الاعناق فربما

لا يجعله العبد بغير العبودية ثم يعلم بعد ذلك فيه العتق والبيع شوي
 ما حازة نقل الشئ استكمال صورة هذه المسئلة تاركاً لهذه الاجابة
 الواضحة برأسها فليست **قوله** انه بغير العتق انما هو العتق فحق بالاجازة
 فانه العتق جاز مطلقاً وانما العتق العتق والعقد عليه وانما يتوهم
 بغيره المعقود عليه والملك وانما كان هو شرطاً ايضاً فلو ملك هو
 فاجازة وارثه لم يجز لانه فم بقاءه من قوله وله اجازة وانما اخصى شرط
 لها هو لا بالاجازة لانه تعرف في العقد فلا بد من قيامه وذا بقائه **قوله**
 وهذا بيع الفضول وهو بغير العلم بالغير والفضل الزيادة وقد غلب جملة علم
 بالاجرة فيه وقيل انما يشغل بالاجرة فيه فضوله وهو فاضل العلم الفهماء
 من ليس بوكيل **قوله** وهو ملك للمخبر اي التمه الغير العوض كالدراهم وآما التمه
 العوض فهو ملك للبايع الفضول لانه بيع المتاع بفضله شرطاً من وجه وهو
 وهو لا يتوقف على الاجازة لانه التمه لم يزم في ذمة المشتري الشرع لانه
 بالتمه فاذ ازم التمه لزم البيع لانه قيامه بالبيع وهو ملك الغير
 ويتقرر بزم العقد قلنا بالتوقف فيه كذا في المعراجية **قوله** للبايع
 حق الفسخ بغير الفضول في البيع بخلاف الفضول في النكاح فانه نسخ
 ولو قيل الاجازة بطل لانه الحق لا يرجع اليه بل فيه معتبر محض فاذا
 عبر فقد انتهى فصار هو بمنزلة الاجتهاد في الحق بالفسخ القول بان
 الفضول بعد النكاح قبل الاجازة تقتضي ذلك النكاح اما لو زوج
 رجلاً امرأة بربها فقبل اجازة الزوج زوجته اخبرها كانه نكحت
 النكاح الاول بفسخ الفسخ جاز في النكاح ايضاً كذا في الكفاية ولو
 فسخت المرأة نكاحها قبل الاجازة الفسخ كما انفسخ البيع بفسخ المشتري
 من الفضول قبلها كذا في شروع الهداية **قوله** لا عتق فيما لا يملكه بئس آدم
 ولا ملك بهما لانه الموقوف لا ينفذ الملك في الحال **قوله** بالاجرة المأخوذة

لونه اذم

وقوله من وجه اي دون وجه والمجوز لا عتاق هو الملك الكامل لا ما اقله
 في الملكات ناقص واعاقه جاز لانه الملك كامل في رقبته وهو مقرر
 العتق ليس الا **قوله** يستقر مطلقاً احقر بغيره الا عتاق غير البيع شرط
 اخباره وقوله موقوف لا مادة الملك غير الغضب لانه ليس بموضوع
 لا مادة الملك كذا في الكفاية **قوله** كاعتاق المشتري في الرهن يبيعه المشتري
 من الرهن بلا اجازة المرفوع ثم اجازة المرفوع واجامع كونه اعاقاً
 في البيع الموقوف **قوله** بطله بغير الملك الموقوف بغير المشتري الاول
 وهو الثاني لانه لا يتصور اجتماع الملك الموقوف في محل واحد البيع
 بعد ما بطل البيع الاجازة ولانه فيه عزز الانفساخ على اعتبار عدم
 الاجازة في البيع الاول والبيع الثاني **قوله** شبهه عدم الملك لانه
 الملك ثبت يوم قطع اليد مستنداً الى وقت البيع وهو ثابت من
 وجه دون وجه فلا يطيب الرجوع احاصل به **باب** السلم **قوله** السلم
 او تروا في شراعه انا معناه الموقوف فقه قيل هو عبارة عن نوع بيع
 يجعل منه التمه وانما قيل انه اخذ عاجل اجل شرطاً ولفظ واخصى
 النوع بهذا الاسم حكم تروا الاسم عليه وهو يجعل احد الدين وتأجل
 الاخر وتسمى قولنا سلم في كذا اي اسم التمه فيه والفترة فيه التسليم اي
 ازال سلامة الدراهم بالتسليم لا بغيره في عقد مؤجل او هو تسليم
 له تسليم ذلك المال لازم فيه كذا في مشكلات العدة وخرجه ابراهيم **قوله**
 كالدراهم والدنانير فانه لا يجوز اسم فيها لانها اثمان خلقة واسم
 يجب ان يكون غير التمه ثم قال عيسى بن ابيان يكونه باطلا وهو الاصح
 وقال ابو بكر الاعمش يفتد بئس بئس مؤجل بتفصيل معقود المتعاقدين
 بعد الاستكانة وهذا الاختلاف فيما اذا سلم حنطة او غير ما هو موقوف
 في الدراهم والدنانير يمكن ان يجعل بيع حنطة بدراهم مؤجلة بناء على

انهما مقدر مبادنة الحظية بالدرهم وآما اذا كان كلاهما في الاثنان باثني عشر
 عشرة دراهم في عشرة دراهم او في ثمانية فانه لا يجوز بالاجماع لانه **قوله**
 اي غلظة وسخافة كلاهما تفسير للرقعة بالثاقف واللين كما علمه قاله الجوزي
 رقيقة الثوب اصله وجوهه وسخافة الرقة **قوله** والمعد ودمقاربا
 كالجوز الصابط في معرفة المتعارب عن المتفاوت تفاوت الآحاد
 وعدة في المالية ووزن الانواع فانه فلما ساج جوز مثلاً بفلس وآخر
 غلب بين خلاف البطيخ والمان فانه قد باع بطيخ واحد برهم واحد
 وآخر بلنة دراهم وبويع هذا الصابط مارور غيرة با حنيفة رهم انه
 السهم لا يجوز في البين السخافة لانه يتفاوت احاده في المالية
قوله والبين جمع بيضة بفتح الباء الموحدة وهر بالفارسية ثم فرغ
 واللقية جمع لينة بكسر الباء فيها وهر التي بينه بها والآج مطبوخها
 والآلين بكسر الهمزة وفتح الباء فانهما **قوله** الرقة يد بالجمع لانه لا يقطع
 من الاسواق في ايام الاوقات بل **قوله** فيقال بك يبيع اقول كانه
 مؤلف من منه لصاحب الهداية وبترجم عبارة الكائن على علمه حيث
 قال ويجوز في السك الخالص **قوله** الرقعة وانما يذكر وزنه معلوم وجوب
 معلومية الوزن والنوع وعدم يجوز ما بعد معتبر في البيع والخرم
 لانه ان كانا كالحق به في الهداية **قوله** واسطت بالسين الكلمة
 وهو بالفارسية ثبت **قوله** والفقرة وهو ما يصنع من الخاس وغيره
 يتوضو به يقال له بالفارسية آفتابه **قوله** يذكر كجس كالتاجر والنوع
 كالجنس والوعاب والصفة كالسكن والتهزل والتفاوت بعد
 ذلك ساقط لعلته فاشبه الثياب **قوله** فلما في ذلك تغيرت بعد ذلك
 الاوصاف التي اشترطه الحكم بغير تفاوت فاحش في المالية باعتبار
 المعاد الباطنة فقد يكون في الوزن من وبي في الاوصاف

المذكورة في

المذكورة وبزيد عشر احداهما زيادة فاحش للمعاد الباطنة فيفضل
 بالانما رعة المسافرة لوضع الاسباب بخلاف الثياب لانه مصنوع
 الصا وفتما يتفاوت فاحشاً بعد ذكر الاوصاف لا يتأثر في الدرر المذكور
 بقوله فلما متقوض بالعصا فيزاحمات لعلته التفاوت بينهما لانه
 ذكر ذلك ليس في حيث الاستدلال على المعنى بل في جواب الحكم وآما القول
 على ذلك فهو **قوله** والاكارع جمع كراع وهو ما دون الركنة في
 الدواب وجوده عدداً لانه عدوثة وواحداً في تفاوت وتشتيد
 بالبعد في سياق النسخ بوزن جازة وزنا وليس كذلك بل معناه انه
 عدد في حيث لا يجوز في الطريق الا في لفظة العادة **قوله** هو اجزم بغيرها
 الكلمة وفتح الراء الميم جمع حنة بسكون الراء وهر قطعة غلب بجمع
 وشدة وسطها بجمل **قوله** وهو زعيم مصنوعة بعد ما رآه كلمة ثم رآه
 بوجه وهر القصة من القيت وخو **قوله** وانما لا يجوز في الخطب اقول انما
 لنا وجه شخصي المذكور بخطب لانه حال في الرقعة ايضا كذلك فلما نادى
 بينهما في عدم الجواز مع التفاوت والجواز مع عدم حصره في طريق
 ما يشد الحرة وصنيط ذلك بحيث لا يؤدي الى التراجع يجوز انما
قوله وفيما لا يوجد تشبيل الصور الحسن الى كلها فائدة عندنا وثلاثة
 منها عندنا فتي واربع منها عندنا ملك لانه هذا بنفسه ستة اشهر
 ستة عقلية حاضرة بين التفرع والاشابة وذلك لانه انما يكون موجود
 من جان العقد الى جان الحق وليس به وجود اصلاً او موجوداً عند العقد
 ووزن الحق او بالعكس موجوداً فيهما بينهما او معدوماً فيهما بينهما والآول
 جائز بالاتفاق والثاني فاسد بالاتفاق والثالث كذلك والرابع
 فاسد عندنا خلافاً لث فتي واتحاسر فاسد بالاتفاق والسادس
 فاسد عندنا خلافاً لث فتي وتلك لعل الرابع وهو دليلها على

السادس وجود القدرة على التسليم حال وجوبه كذا في العناية **قوله**
 والمحل كسبحان المصلحة مصدر قولهم حل الدين والكراد بالوجود والوجود
 في الاسواق لانه الوجود في البيوت لا اعتبار له لانه في حكم الانقطاع
 ولو انقطع في اقليم لا يجوز في الذرة انقطع فيه لانه لا يكون كخصلة الخارج
 عظم وهو غير التسليم في اسم في تحصيل بغير لا يجوز وان وجد بهيئته
 كذا في العناية **قوله** يمكن في التحصيل فان قلت القدرة على التسليم انما شرط
 حال وجوب التسليم في اسم فيه اذا كان موجودا حين التحل كونه مقدور
 التسليم قلت يجوز ان يتوفر في اسم التسليم قبل حصول الاجل فهو في الاجل
 فاشترط دوام وجوده لتدوم القدرة على التسليم اذ الموهوم في هذا الباب
 كما حقق **قوله** ولا في العلم هذا عند العلم وعند ما يجوز اذا وصف منه
 موضع معلوم بصفة معلومة وله انه متفاوت بكمية العظم وقلته و
 بالترتيب والتميز ومع هذا ليس في ذلك اختلاف وذلك بخلاف ما قلنا
 فيكون السنة وبقلة البقاء وكثرة **قوله** لا يحيل الزئبدل هو كبر الزئد لانه
 فقيلا بانفسه ليس من ابيته معروف ومثله في الحكم والديال في الفوار
 واجوز التي الا في قرية الماء عند السان كذا في العناية **قوله** وعند ان فخر
 يجوز اسم الحال ما ودرانه من غير بيع ما ليس عند الان ورجعي
 في اسم مطلقا فاشترط الاجل فيه لانه على النقص قلنا ان القدرة على
 المعقود عليه شرط صحة العقد فانه يثبت القدرة وهو الابل الذر
 يمكن به في تحصيله كونه شرطاً لازماً وانه لا الواجب في الاصل
 هو تعيين المعقود عليه كونه قادراً على تسليم ما يبلغ اجهت حشر اذا
 كان لا يتقدر على تسليمه مع تعيينه بالاتباع وخبرة لا يجوز بيعه في ذلك
 البيع في غير تعيين المبيع عند عدم القدرة على التسليم واما ما جئنا
 في اسم في غير تعيين المبيع رخصة لاجل التماس الجديت والحق في

لا يلزم

لما اسبح مع قيام الدليل لاجل الحرية لعدم تبيها على العباد والعبد
 هنا هو غير التسليم لغرضه والبيع سبب لعدم لا يرتفع الا بالملك
 او الاموال الزمانية التحصيل او كحصا فاسقط المتعين الحاجة المتكافئ
 وعوض الاجل ليقوم القدرة على التحصيل مقام القدرة على التسليم
 لا يقال لو كان مشروفاً لرفع حاجة المتكافئ لاجل لغير المتكافئ
 ولا ريب في جواز الامانة في اسم فيه لا يباع عادة الا باقل الثمنين
 ولا يقدم على مثله الا لخاصة فدلنا اقداره على البيع على انه يحتاج
 فاقم مقام الحاجة لتقدر الوقوف عليها **قوله** في الاصل مستند عليه
 بمسئلة كتاب الايمان وانه لو حلف بعتي ونية عاجلاً ففقتا
 قبل تمام الشهادة في يمينه فاذا كان ما دون الشهادة في حكم العاجل كان
 الشهادة ما فوقه **قوله** لا يلزم كونه في حقيقة ان جهالة قدر رأس
 المال يستلزم جهالة المسم فيه لانه اسم اليه ينقوه رأس المال شيئاً
 شيئاً وربما يجد بعض ذلك زبوا فبقره ولا يستبدل في مجلس الرد
 فيبطل العقد بعد ما دونه فاذا لم يكن مقدار رأس المال معلوماً لا يعلم
 في كم انتقص المسم وكيفية جهالة المسم فيه معقدة بالانفاق فكذا انما لم
قوله وربما لا يتقدر به اوجه آخر فانه قبل ذلك الموهوم لا معنية فيها
 بنسبة الرخصة اجيب بانه الموهوم في العقد كالحق في الشرح مع كونه
 لكونه بيع الموهوم والتعويض بخلاف **قوله** فيحتاج الى قدر رأس المال فيقتضي
 على النقص فلا يلزم ان يكون في ذلك او نقص كونه ربوا كذا في التوفيق
قوله بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوباً وجواب عما ساء عليه
 من الثوب وان لم يذكره الشارع وتقر به ان الذرع وصف فيه فليست
 الثمن عليه جهالة المسم فيه وقد ذكر الثمن والاجرة ولم يجب غداً لانه
 دليل ان العلم بتغيره جواها فانه البيع والاجارة لا يفسخ بغيره

فكذا ما يستقرها بانه

والاجرة وذلك الاستبدال في مجلس الرواية في جنبين بغير اذنا قال
اسميت هذه العشرة الدرهم في كل حصة وكسيرة ولم يبق حصة
كل واحد منها في العشرة لم يجر عنده لانه اعلام قدر رأس المال شرط
فينقسم عليها بالقيمة وهر لا تعرف بها الا بالعلم فلا يكون معلوما حتى
لو كان في جنبين واحد يقع لانه رأس المال ينقسم عليها على سواء
قوله ولا ينفق من بغير اذنا اسم درهم ودعا غيره في كونه قد علم من
احدهما ولم يعلم وزنه الاخر لا يقع عنده لانه اعلام قدر رأس المال شرط
عنده فاذا لم يعلم احدهما بطل العقد في حصة الاخر طمها لهما والا حاكم الصغار
قال كقول الشيرازي في حاشية في نسخ الوقاية هذا التصور انما يستقيم
على عبارة الهداية والظاهر في حيث قالوا اذا اسم جنبين
ولم يبي مع اذنا واحد ما يقع بهذه الاعتبار يكون في غير المبيعين هو
رأس المال وهو الصواب كما يقع عنه التصور المذكور الذي اختاره
صاحب الكافي والظاهر في انا على عبارة المتن فانظروا في غير المبيعين
هو حصة رأس المال في اسم جنبين فيكونها في تاريخ بيان قدر رأس
المال لا يكون نوع خفاء كما لا يخفى **قوله** ومكان البناء اسم محمد مؤنة
اسم في الذم في مؤنة بغير ما كان له نقل يحتاج في جملة الظاهر او اجرة
حمار **قوله** ومثله الشرع اسم في الشئ الموصوف بالبيع عبيد احقر
الخطبة موصوفة في الزمة الى اجل وكذا الاجر بالبيع استأجر دارا ملكا
بماله خلو مؤنة وبنائه الزمة كذا فيهم من بغير التبيين **قوله** هو جهل في نصيب
احدهما اكثر من نصيب والتمتع في معاملة الزايد ملكا او موزنا موزنا
في الزمة بشرط عنده بباية الا انما حصر عند اذنا لم يبي وعندهما
يتبين مكان العشرة **قوله** ذكر شرط بقاء حقه ان اسم لا يفرح بها

لم يرد

بعد وقوعه على الصحة اذ لم يقض رأس المال في مكان العقد قبل ان يفرق
كل واحد من المتعاقدين صاحبه بدنا لا مكان حصر لشيئا في نسخ
قبل القبض لم يقض ما لم يقض فانه غير يقض فاذا افتقر كذا كذا ما
اذا كان عينا فلان اسم اخذ عاجل باجل ولانه لا بد من تسليمه عاجلا
ليستقر فيه المسلم اليه فيقدر على تسليمه فيه والقبض جوازه لانه
المورد من تعين في العقود فينكر شرط التجيل الى غير ما سيج الدين
بابه **قوله** وبنائه على اسم اليه انما يقضى به لانه الدين على غيره فيه وجب
شيوخ الف ولا تملك بيت ما في حقها **قوله** بمقتضى تمام التسميم
وقلمية ما في حاشية خبر الرواية تفصيل بذكر العناية في تعيين الحق
الذي يفرغ عنه التحاير اشتباه لانه انما يراى به رأس المال او المسلم فيه
لا يسيل الى الاول لانه خبر الرواية ثابت في رأس المال صريح بالظاهر
وقال لا يبعد به ولا في الشك في الاستقاء التقرير لانه في بيان شرط
وتبين رأس المال قبل الاقرار وبثوث اخبار في المسلم فيه وعنده
لا بد من ذلك فكان اجبا وجوابه ان المراد هو المسلم فيه وذكره لظهور
قوله لم يفرح اي لم يكن قضا حصر لملك المقبوض في يد رب اسم كانه في مال
المسلم فيه **قوله** عارية والتمتع بلفظ الاعارة ولو لم يكن اعارة
لزم ملك الشئ بغيره سنية وهو ربوا والتمتع لا يلزم التاجيل في القرض
لان التاجيل في العواري غير لازم **قوله** لانه حصة في الدين وهذا عين
ولكان المأمور بجعله في القوايد متصرفا في ملك نفسه فلا يكون مفعلا كغير
الامر **قوله** كانه قابضا اي العين والدين جميعا **قوله** ملك المشتري اي
برضاه والاتصال بالملك بارضا تثبت القبض كونه استوفى حصة
وامره انه يزرعها في ارضه **قوله** لا يصير قابضا اي الدين والعين جميعا
وجه الاول **قوله** لانه الاثر في قد شرع في وجه الثاني بكونه فلفظ ملك

المشتري اذ فانه قيل ان الخط مغر باذنه المشتري فلا يتحقق البيع قلت
 الخط المغر كونه ليس باذنه بل باذنه هو الا بالخط الذي يصير الامر
 قابضا به لكونه البداية بالبيع **قوله** متعنت وهو الذي يترك ما يفتقه
 فكان ان القول لم يثبت له الظاهر فانها اتفقا على عقد واحد واختلفا
 فيما لا يقع العقد بدونه وهو بيان الوصف والظاهر حالها مباشرة
 العقد على وصف الحق ووجه الف وكنه الظاهر في هذا المصطلح
 وقوله يثبت له الظاهر ان الصدق **قوله** بطريق البيع لا بطريق
 العدة اختيار هذه سبب علة المشايخ وان كان الحكم الشهيد بتول
 هو مواعدة وانما ينفق العقد بالتعاظم اذا جاز به موقوفه وانما
 ثبت الحكم واحد منهما انما وجه العادة ان يجوز فيها في تمامها لم يثبت
 لانها لا تعامل فيه كالسبب والخطاطة والمواعدة يجوز في الحكم فانه قيل
 كيف يجوز ان يكون سببا والمعدوم لا يصح ان يكون سببا قلنا المعدوم
 قد يكون موجودا حكما كانا سببا في عقد البيع فانه جعلت موجودا
 عند التسليم والظاهرة المستحقة جعلت موجودة عند جواز المصلحة
 فلا يتقاضى الواجبات فكذا تلك المستفغ المعدوم جعل موجودا
 حكما لتعامل فيما لا يتعامل كالشوب مثل ان ياد الساج انما يبيع له
 نونا بغيره بلا اجل معلوم **مسألة** **قوله** العدة بالقاء المفتوحة
 والهاء اسكنة معروفة وهو بالفارسية يوزن **قوله** لا يجوز بيع كلب
 العقور اي الخارج من عورة اي جرحه كذا في الصحاح **قوله** بناء على الاتفاق
 اما المعلم فلا اشتباه فيه لانه نافع في الزراعة والعصيد فيكون مخرقا
 ببيع كونه مستغفرا به حقيقة وسرعا فيكون مالا واما غير المعلم
 فلا يميز الاستماع به بغير الاصطلاح فانه ككل كلب يحفظ بيت صاحبه
 ويمنع الاحباب عن الدخول فيه ويخبر عن الحاشية نياحه فلهذا لم يعلم

في الاستماع به

في الاستماع به ولانه عم مقصود كلب ما يبيعون درهما من غير تخصيص
 ببيع **قوله** الاخر والخمسة من اجل انهم ما يجل لنا ويكرم لهم ما يكرم عليهم
 من البيوع سور حذو والخمسة من ذلك لانهم لما قبلوا الجوزية صاروا
 كالمسلمين فيما لهم وعليهم الا انهم اقرروا بعقد الامانة ان يكون ذلك
 مالا لهم فلم يجرى لهم حرج ذلك ان يكون مالا ونية يقضي الامانة
 والى بواستثنى في عمودهم لانه لم يقع عقد الامانة قاله حاد واخذ
 الربوا وقد هو عنه **قوله** ومن زوج مشرقة قبل تنقيتها صح آجازه
 النكاح لوجود سبب دلالة النكاح وهو الملك في الرقة على الملك
 لا يجرى اذا انفرد في المنقور قبل القبض او تنوم من المباحث السابقة
 عدم جوازه لانما انقضى المنع عن المبيع في المبيع المنقور قبل القبض انما
 يكون من فرق بينه وبين ملك المبيع قبل القبض كما يبيع مثلا و
 النكاح ليس كذلك بل هو كالتدبير والاعتاق في عدم الانف في
 فلا مخالفة كذا اقم من تقرير الاخر **قوله** والقبض انما يبيع قابضا هو
 رواية غير ان يوسف حرره ملك بعد التزوج قبل الوطء ملك
 من مال كسبه عنده **قوله** لانها تعيبت بالتزوج بدليل انه لو وجد
 كسبه من اجارية المشتراة ذات زوج كان له ان يرد ما والمشتري
 اذا عيب المعقود عليه صار قابضا **قوله** ان التعيب الحقيقي كقطع
 اليد وقفا العين استبلاء على الخلل باتصال فخر منه اليه **قوله** وكما
 عينه موقوفة اي قبل وتبين المبيع ونقد الثمن فغلبت بذا يتوجه على قوله
 وانما جهل مكانه مع انه قد عقد فيها سبق انما انقضى في المبيع قبل القبض
 غير جارية فكيف يقع عناه وجوابه ان المقصود هنا احياها حتى المبيع
 وتقرر ذلك صحة البيع والمنقور جازن هناك كونه البيع اصلا
 ومقصودا بالذات وهم يجوزون ان يثبت مقدا فلا منافات

جائز الكسب استحسنوا جوارحه لغير سائر الجلب كسعة واحدة كذا في الاكلية
قوله عند شرائه الثوب والقميص يتغير جوارحه لانه الدرهم لا يتغير
عينا كانه او دينا فيعرف العقد المطلق الدرهم لانه الاطلاق و
الاضافة لا يدرك الفرق او ذلك سواء لكون الثوب في باب الفرق
مبيع لانه بيع ولا بد من مبيع ومائمه سور المشايخ وليس احد بها او لا
يكونه مبيعا فغير كل واحد مبيعا من وجهين وان كانا اثنين خلقه و
بيع المبيع فغير الثوبين لا يجوز كذا في العناية **قوله** ومن باع انه شرع لبيته
انه اجمع بين التفتين وهو غيرهما في البيع لا يخرج النفقة عن كونها
مرفقا بما بها من الثمن **قوله** في مقابلة الفضة لانه ثمنين حقيقة الفرق
في الجلب واجب مما للشرع لكونه بدر الفرق وثمنين من غير اجابة ليس
بواجب ولا معارضة بين الواجب وغيره **قوله** ان الف والطار لانه
يخرج ثم يبطل بالاقراء فالصفقة مائة فلا يلزم تفرق الصفقة قبل
تمامها **قوله** فترضا بهذا العيب لانه قبول البائع لبعض الثمن رمت
بالكثر اك كاعطاء المشترية فبوجوب الرضا من الطرفين **قوله** قطعة
نفقة المراد من النفقة قطعة فضة بذاته فاضافة القطعة الى النفقة من
باب اضافة العلم الى الخاص **قوله** على الشيوع ان لا على التقيين ومنه
الشيوع هو ان يكون لكل من البدلين حصة من حصة الاخر كذا في الاكلية
قوله بجزء الفرق المذكور غير مقابلة النفوذ بالنفوذ و كانه جائز الارادة
فمنه ان يكون مرذ اما كونه جائز الارادة فلا يلزم مطلقا بجزء العقد
لاحالة ولهذا لو باع كحفظه بغيرها فسد لانه المرفقة بالكره ففسد الا
واما وجوب ان يكون مرذ افلا لا يلزم من ثمنين لانه العقد يجب سلكه
قوله وليس قد تغير نفقة تغير كانه المراد من التغير في قولها وفي
مرف الجلب لانه خلافه تغير نفقة تغير وصف التفرق لانه

لانه كونه مائتا

لانه كونه مائتا غير اجواز بل جواز التغير في الوصف اتفاقا كما اذا باع
نصف عبد مشترك بينه وبين غيره بغير انما نصيبه نصحي لتفرقه
وان كان في ذلك تغير وصف التفرق في الشيوع المميز وان كان
المراد تغير اصل التفرق فلو لم يملك موجب الاصل ثبوت الملك
في الملك بمقابلة الكفر هو باق على حاله لم يتغير **قوله** بائنه كونه عشرة ايام
لان شرط الفرق التام هو موجودا بهما ظاهرا او انظاه من خارج
البائع ارادة هذا النوع في المقابلة حللا على الصلاح وهو الاقدام على
العقد اجازة دون الفاسد **قوله** ما برده بيت كمال تغير او جده اخذ
الصدقات من اموال الماحيات وراهم عليه ان يردوا ويطلب من ايم
صحة واما حفظنا اموال الاحياء ما يذكر لانه تصور الرزقة بيت
المال في اموال البائع نوع اشكال **قوله** فاذا شرط الثمنين في الفضة
تغير الظاهر انه لا يشترط فيه الثمنين بالنسبة الى الفضة لانه اذا
صرف الجلب لانه لم يبق صرفا وشرط الثمنين بمن عليه واما وجوب
شرط الثمنين في بائنه صرف الى خلاف حصة ضرورة صحة العقد
والسبب بالضرورة لا يتغير فبقي العقد فجاورا ذلك صفا فاشترط
الثمنين في الجلب لوجود الفضة من الثمنين واما وجوب شرط الثمنين
بالنسبة الى الصغر فاستماع التمينين منها بلا حذر وهذا يشير الى انه انما
انما يتحقق عند عدم التمين كذا في الاكلية **قوله** بائنه كونه عشرة ايام
بالصغر والنكاح وغيرهما **قوله** فانه كسدت بطلت الهدية فسد
الملك وشرط الناس المعاملة بها ولم يذكر انه في كل البلاد او في البلد
وقع فيه العقد وتغيرت عليه ففسد لانه عدم الرجوع انما يوجب
البيع اذا كانت لا يرد من جميع البلدان لانه سركا لا ويبقى البيع
بلا ثمن واما اذا كان في هذه البلدة فقد لا يفسد البيع بوجوب كانه

لبيع اختياره شاء قال عطي مثل النقد الذي وقع عليه البيع واشياء
 اخذت في ذلك **قوله** انما يتعامل بالنقد هو يومك ولا يوم
 الاشارة الى القيمة التي هي كانه واجب التسليم الا ان ينقطع فاذا انقطع
 استقل اما القيمة المتقدر من قيمة يومئذ كذا في التبيين **قوله** او وان
 الموعود بالبيع والكسرة كانه وان ودوا بينه وبينه في البيع والدين
 والدين وان سدد الدرهم والقيط او ان يصفى وان كذا في الكفاية
قوله لم اعطاه درهما كبيرا وقوله ونصفه نصفاً او درهما صغيراً
 وزنه نصف درهم كبير الا انه كذا في الاكلية **قوله** ولم يقسم على
 الدرهم بعين الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى حيث
 تحت هذه وطلبت ملك انه لم يكرر لفظ نصفه ههنا بل قال الدرهم
 بما يباع من الفلوس نصف درهم ونصف درهم الا انه فليكون
 نصف درهم الا انه بمثله والباقي باءاً الفلوس **قوله** حتى في الفلوس
 اي الاجماع غير اثبتنا الثلث لانه عقدان وف واحد هما لا يوجب
 ف والاخر كما لو قال يبيع نصف هذا الف عبد او نصفها دنانير
 من اجزائه البيع في العبد صحيح واخر فاسد ولم يفسد ولو في
 الصفقة وكرر في بعض النسخ ان العقد لا يبيع ههنا ايضا واكرر
 لفظ الاعطاء لا كما في الصفقة لانه قوله عظم مساوثة وتكرارها لا يكرر
 البيع وهذا لا يكرر مساوثة لا يصدق البيع فانه في حال لا يبيع
 فقال بعت لا يصدق البيع مالم يعل الا ان اشترت واذا لم يصدق
 بمساوثة فكيف يكرر تكرارها فيلزم ان يكون هو البيع **كتاب**
الكفالة وهو لغة العلم قال الله تعالى وكفلها ذكرها بتجفيف الفاء
 ورفع ذكرا من ذكرها فيم الالف **قوله** لم يثبت المطالبة لانها
 اذا كانت بابها الدين يكون ذكراً لوجوب الدين لا لانه ولا يجوز

الدين

الفروع بدون الاصل وليس من ضرورة ثبوت الدين في ذمة الكفيل
 مع بقاء ذمة الاصل بالوجوب زيادة حتى يطالب لانه الاستيفاء
 لا يكون الا في احداهما كما لو مضى مع غاصب الغصب وان لم يرد احد
 منهما ضامن للقيمة ولا يكون في المفضول منه الا في قيمة واحدة لانه
 لا يستوفى الا في احداهما **قوله** والاصح الاول لانه الكفالة كما تخرج بالجار
 تخرج بالفسس ولا يميز ثمة وكما تخرج بالدين تخرج بالاعيان المضمونة
 بنفسها كما سبق وكذا في الغاية اقوله في التعليل بوجوب عدم صحة الثاني
 مع انه مقتضى صيغة التفصيل محتمل اللهم الا ان يفتي في الافتقار
 فيها كما صرح به في شرح الكفاية فكانه قال البيهقي الاول فاذن في ما ذكره
 الاستناد الفاضل في شرح غرره **قوله** لانه الدين لا يشترط قبول لو ثبت
 الدين في ذمة الكفيل ولم يبره الاصل صار الدين الواحد دينين
 اعترض عليه بما اذا اوجب الكفول له دينه للكفيل عليه ويرجع به
 الكفيل على الاصل ولو لم يجعل الدين عليه لما ملك كما قبل الكفالة
 لان ملك الدين من غير دين عليه الدين لا يجوز اجيب بانه فيما سبق
 الفارق لانه الامة لما صدرت من العاقل جعلنا الدين في علم
 الكفيل وجعلناه في علم ديني لفروزة نفيج نقره واما في صدور
 الامة فلما فروزة فلا يجعل في حكم دينين **قوله** ولا يترتب الا في شيء
 وقد قرأ ثبوت الدين في ذمة ما لا يوجب زيادة حتى يطالب
 فلا يلزم تكرار الدين بها اشر على واحد منهما بعد الاجاء لا في
قوله ما يعبر به عند ذمة وقد قرأ مشقة في كتاب الطلاق **قوله** وان لم يعل
 اذا وقعت البك وانما يبرهن لان موجب الكفالة بانفس البراءة عند
 التسليم وقد وجد والتقصير على موجب ليس بشرط ثبوت
 الملك بشرطه فانه ثبت ما يشرط لانه موجب التعرف على لا بد من

سلمته اليك بكم الكفالة حرام لا يقبل لا يبرأ الا اذا سلمه بطلبه في لا
 يحتاج اليه وكذا اذا اقر الطالب بالقبض وكسب المكفول له الى المكفول له
 فانه ان يقبل يجب على المقبول وان كان قبل حلا ولا اجل وبعد فاجب
 التحليل بين الطالب والمكفول كذا فيهم في تزوير الزينقي **قوله** او فمصر
 اخبرني بذلك اعظم القدرة على الحاجة فيه وعدمها لا يبرأ الا انه
 قد يكون شهوده فيما عينه فالتسليم لا يقبل المقصود وواجب ان يشهده
 كما يشهد ان يكون في الذم سلمه فيه فتصار من الموهوم ان يتسلم تحقها
 في المكفول على الوجه الذي تشره فيه **قوله** في كفالة الكفيل اي فاعطى
 نفسه اليك في كفالة فلا لا يثبت التسليم لنفسه واجب من حيث
 جهة نفسه ومن جهة الكفيل فاما يفرج بتزوير كفالة فلا يقع التسليم من
 جهة الكفيل فلا يبرأ **قوله** بالتسليم اي كما بالرسول ان لم يوافق به واما ما
 في الروايات واما قال عليه لانه لو لم يقبل لم يبرأ الكفيل شيء عند عدم
 الموافات على قوله خلافا لما **قوله** يشبه البيع من حيث انه معاوضة
 استتمت لانه الكفيل يرجع الى الاصيل ما اذ عنده اذا كانت الكفالة بالمال
 كذا في تاج الشريعة وقوله وشبه النذر من حيث انه التزام يشبه
 البيع يقتضيه لا يجوز التعليق بالشروط كلها وشبه النذر يقتضيه
 ذلك واعمال الشبهين **قوله** برأنا يبرأ اذا اقر المالك في كفالة
 بالمال فالحال ما خرج به الاتفاق فاذا اقر المالك لا يبرأ غير الكفالة بالنفس
 لانه يبرأ باذنه غير احد الغنائي فلا يلزم من برائه احد ما البراءة عن
 الآخر فليبرأ احضاره لعدم الموافات بينهما للتوثيق فجزا انه عليه
 دين آخر فلا يلزم وجب الاحضار وخبره بانه التوثيق يجوز ان يكون
 مراد الشرح او اجمع ما عليه بحيث لا يفرق بينه وبين نفسه فليبرأ
 تسليمه البراءة بقوله لانه لم يبرأه وعدم ابراده عدم ما عينه واما صاحب

الدابة قد نزل

الحمد

الدابة فقد نزل بالجد والمذكور وشراهما قد اقمته دابة والمفهوم منها
 انه ما ادى الا ذلك المذكور فلا يلزم البراءة من جميع ما عليه وانما قالوا
 يجوز ان يبرأ عليه دين آخر ولا مجال لهذا على اختيار الشرح فليست
قوله وانما مات المكفول عنه وهو المظن في الصورة المذكورة بقوله
 فانه كمن سببه واما اذا مات الكفيل فيها فوارثه كانه بمنزلة انه دفع
 المكفول الى الطالب يبرأ وان لم يدفعه حرمه الا ان كان المال على
 اوارث من تركه الميت كذا في الثانية **قوله** صرح المالك وقد اوردوا كل
 منها شبهة وصفها بالقوة ومخرجها في حاشية هذه الرسالة فليطلب منها
قوله ابرأ لا مقدرا المتبادر من هذا التفسير ان هذا القيد لا حصر له وقد
 صرح صاحب الشبان بانه اتفقا في حيث قال عليك حتى ولم يبرأ عليه
 ما لا مقدرا انتهى كلامه فليست **قوله** اي باني صفة بانه جديده او دينة
 او سنية او مصرية **قوله** خلاف المحرر حيث قال انما يشبهها في كونه للوادي
 بعد الكفالة مائة موصوفة بصفة لا يبيع دعواه فلا يبرأ المدعي على مطالبة
 الكفيل بالكفالة وذلك للوجوب الذي ذكره انما ارجع بقوله فليبرأ
قوله لا يكون كفالة محجة ايضا لا محالة ان لم يلتزم المالك الذي هو على
 المدعي عليه بالتزيم بالتمتع على وجه الرثوة لشرك المدعي عليه في الحال
 وهذا الوجه منسوب الى الشيخ الامام ابو منصور الحارثي والوجه الثاني
 الى الشيخ الامام ابو الحسن الكوفي **قوله** فبرأه الموهوم وتبرأ المالك
 ذكره موقفا من عرف الاما عليه فيكون النسبة موجودة غير كونه رثوة فلا
 الحال معلوما والدعوى محجة فصحت الكفالة وبهذه الكفالة في مائة الكفالة
 الاول **قوله** عند ابرائه قبل ان يبرأ المدعي عليه ان يكون خلافا لشرع الهن
 هو ان الكفيل ارجل بنفسه من عليه احد او انقاص بانه يحضر في مجلس القاطن
 واما الكفالة بغير احد او انقاص منط بالاتفاق كما يشي كذا في الثانية

وليس معنى الجبر عند من يقول ان الجبر بحسب غيره في العقوبة بل الالزام
 بغير المطالب مع المطلوب حيث دار كمالا يتقيد فاذا اراد دخول
 داره استأذنه الدخول معه فانه اذله وخرجه والامتنع من الدخول و
 اجلسه في باب داره **قوله** في هذا القدر انما حقه بالذكر احراز اعني
 اكد ودخاله لئلا يسهل عليه قائله انما يشرب الخمر حيث لا يجوز الكفاية لانه
 شرعت وشيعة لصاحب الحق للما يوت حقه واسه فخر عنه **قوله** لانه
 خالص في العبد اعرض عليه في بعض الشروع بانه القصاص مما اجمع فيه
 اكله في حق الله تمام حيث اخلاء العالم في الفاد وجوه العبد حيث
 تشق الصدر واجاب صاحب العناية بانه الحق انما الغلب فيه حق
 العبد على الخلو لا عرف انما القصاص شكل على حقين وفيه العبد
 لانه لا حق الله في اطلاق الحالف المشهور **قوله** فلا يجب فيها الاستيفاء في
 ليس الكفيل الا انه فانه قيل بحسب ما جاء به عدل ومع الاستيفاء في
 بحسب انتم من اخذ الكفيل اجيب بانه بحسب الشبهة على ما ذكرناه **قوله** عليه
 اكد انما يذكر فيه في العبد كالتقديف وكذا السرقة عند البعض **قوله** لا يس
 فيها اثر في التقديف والقصاص وقوله او عدل اي عدل يعرف الحق في كونه
 عللا **قوله** الشبهة انتم في الفاد لا تثبت الدلالة فيحتاج الى حجة
 كامة والتمه ثبت باحد شرط الشهادة اما العبد او العدة **قوله** لانه
 دين مطالب انما في الحيوة والامات والركوة لا يطالب بها الا في
 الحيوة وهذا لا يجوز الكفاية بها فانه محتمل فيقضي في مطالبها مطلقا
 وانما كونك الا برانه بحسبه ويمنع وجوب الركوة في مطالبها
 من عليه لاجله وهذا هو الفرق الذي ذكره صاحب العناية واما في السائر
 لانها في فعل اشارة الفرق اخذ وهو ان الركوة مفردة وهو العبادة
 والمال فلهذا لا تثبت تلك العبادة ولا يجوز العنائه في العبادات كانه الصلوة

ظلال حجة

بجانب الخراج فانه دين ازاله من تلك ما ريد بالغير شراف الخراج
 بغير منفعة حفظ المال او ازالة او تفصيل المعام فليست في الهداية وشرورها
 في بناء المسئلة التي ذكرها الحق بعد الوترين بقوله كفاية الخراج
 واما في حق مسئلة الدين من هنا لجامع التوفيق بينه وبين الكفاية **قوله**
 والخراج مناسبة للمراد به هنا هو الخراج الموقوف كما صرح به في الكفاية
قوله ليس اخذ الكفيل الشاذ تركا لا ذورا قال الشيخ في بعض مسائل
 الاور لا التسليم لما وجب على الشاذ فلو لم يقر على الاور كان واجب
 في موضعين وهذا بناء من على اصله الخالف المشهور وهو ان كفاية
 الكفيل يستلزم برائة الاصيل وهو مع كونه خالف الحقيقة للفقهاء لها
 وهو انهم يفتي في عدم التفرقة بينها وبين احواله فانه فيها سبب الجبل
 وذلك بطريقين اذ اسم احد الكفيلين نفس الاصيل انما طالب
 به برفعه لا صاحبه **قوله** فانه دين غير صحيح فانه دين صحيح هو الذي لم يطلب
 من جهة العباد وحال نفسه والمطالبة بقدر ما كان له من ذمته الا
 بالابناء وادبر الكفاية ليس كذلك لانه انما كانت البسطة
 البدر في غير نفسه **قوله** وان كان الكفيل في حق هو لا انما يسبها على التوسع
 فانها تخرج ابتداء فيقول فيها جهالة بسيرة او غير ما بعد ان كانت متعانة
قوله ضارة الدرك وهو نفي الرأى وسكونها التبعة وهو ما راسية
 فانه **قوله** فخر ما بيعت فلان اذ انما يتد بالبنان لم يصير الكفيل عنه
 معلوما لان جهالة منعه من الكفاية فخر ما كان ما بيعت احد من الناس
 فلان ذلك ضارة لا يجوز لان جهالة الكفيل من غير انما حشها
 كذا في الكفاية **قوله** ويجوز الشرط انما شرط الجور في الكفاية **قوله** فكلما لا يلحق
 تطبيق الكفاية بالجهل فانه قال انما حاشا المطر او قال انما يتد البرج
 فانه كغيره كذا فانه على نفي الكفاية وجب كما حال كذا في الهداية

والله اعلم قال ابي حنيفة اذا سلمت فانه الحكم فيه انما يتعلق بالبيع فلا بد انما
 لا يشرط غير ذلك من غير ما في حقه من فاضل الاصل في الكفاية الى حبوب
 الرجح لا يبيع التاجر ولا يبيع المال حاله ولا يتعلق الكفاية بالنفس في الكفاية
 ما كان في جميع ما ذكرنا من انما يبيع الكفاية في التباين **قوله** يعني اذا اقرض العاقل
 بذلك آتاه اذا منحه احد ما يرضاه من نفعين الا ان يرضاه في الكفاية
قوله ثم انما يرجع عليه لانه قد روي عن غيره ما به وفيه كذا ذلك يرجع
 عليه لا الحان ولا يفتقن با اذا قال لوزة او عزة زكاة ما لا او لم يفتقن
 مسكين فتعذر فقد اقرضه من غيره ما به ولا يرجع عليه ما لم يفتقن الا ان
 صار له لا انما هو الدين هو الدين اليه وما ذكرتم ليس كذلك ولا يطالب
 فيه لانه الموجب للمطالبة هو التملك وهو لا يملك قبل الا اذا فاشترى
 الموجب **قوله** ما بدله الا اذا كانا وجب التماثل اذا اختلفا في مقدار
 النثر ولو كسروا لاية حشر على الموكول لاجل النثر كما لا يبيع والمبادلة
 يوجب الموجب لجواز المطالبة **قوله** وله طائفة اصلية في اذا لم يكن
 للمكفول عنه من الدين في ذمة الكفيل **قوله** وبرائة توجب برائة الاصيل
 قبل كذا او وقع في جميع النسخ المصححة وليس يصح برائة الاصيل او نقطة
 الكفيل موضع الاصيل كذا في الهداية وغيره وهو الموافق لما سبق وذكر
 نقول ان لا يجمع النسخ عليه ولما نسخ عتيقة وقع فيه الكفيل
 برائة الاصيل ولو سلم فالتحريم حاصل من هذه العبارة بتقدير غيره
 مستوفى يوجب مفعولا عابدا الى البرائة فصار البرائة الثانية فاعلم
 وكانه قال وبرائة الكفيل توجبها برائة الاصيل **قوله** ضرورة صحة التملك
 غير ما صدر التملك باحد من الزوجين مع ثبوت علاقة الكفاية
 بين الكفيل والمكفول حكمه بالضرورة بحجة هذا التملك هو ما يفتقن
 المحقق من كونه نفوا لغيره وانما قبل الكفاية فلا علاقة بينهما اصلا فلا يجوز

التملك اصلا

التملك اصلا لانه تملك الدين من غير من عليه الدين حقيقة وكلما
 وفيه نوع فضا **قوله** ولا يبيع تعلق البرائة في الكفاية بالشرط
 من ان يكون اذا احدثا عند فانت برائة الكفاية لانه ليست باسقاط
 محض لما فيه من نفع التملك كذا في سائر البراءات والتعلق انما يبيع
 في الاسقاط المحض وتروى باقتل عليه لو كفل بالمال وبالنفس وخال
 انه وان تملك به عذافا ما يبرئ من المال فوافاه في العذر فهو برائة
 كمال فقد جرت تعلق البرائة في الكفاية بموافاة المكفول به والمسئلة
 في الايضاح وتروى رتبة يبيع لانه اسقاط محض كالطلاق لان على الكفيل
 المطالبة دون الدين في البيع وهذا لا يترد الا ببرائة الكفيل
 بالبرائة في البرائة الاصيل والاسقاط المحض يبيع تعلقه وتبين في
 وجه اختلاف الروايتين انه عدم الجواز انما هو اذا كان الشرط
 مجرد بشرط لا منفعة للمطالب فيه اصلا كونه اذا احدثا عند ويخذه
 لانه غير متعارف فيما بين الناس كما لا يجوز تعلق الكفاية بشرط
 ليس للناس تعامل فيه وآتاه اذا كان بشرط فيه نفع للمطالب وله
 تعامل تعلق البرائة في المسئلة المنقولة من الايضاح فانما فيه
 للمطالب له فيه نفع في ابراء بعض واستيفاء بعض ومنه تعامل **قوله**
 باعذر استيفاءه اذنا ضابطة لا لا يبيع الكفاية به وانما اذنا التعذر
 من عدم النسخ شرعا لان عدم العز او قطع الرقة ظاهر لكنه لا يبيع شرعا
 وانما عجزه بالتعذر مبالغة في نفي النسخ الشرعية فاذا كفل رجل عن امر
 ما عليه من احدى او القصاص لم يبيع كفاية حيث لا يبيع الاستيفاء منه
 لان الاستيفاء بعد الايجاب عليه وهو متعذر اذا وجب عليه آتاه
 يكون اصله وهو خلاف اذنيته وهو لا يجوز في العقوبات قالوا لان
 المقصود هو الذم وهو لا يحصل بالاقامة على الناب وفيه منافسة

مذكرة في الاكفالية فليست نظريتها **قوله** بما عليه المبيع بالقبول الكفيل للشر
 انه ملك المبيع فعلى بدله لانه عين مضمونة بغيره وهو الثمن ومن شرط صحة
 الكفالة ان يكون المضمون مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه
 الا بدفعه بدله المبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما صرح به
 الشيخ **قوله** بخلاف الثمن ان الكفالة بالثمن غير مشتركة جازية بل خلاف
 لانه دين محج كبر الدين فافراده ببلد كزيادة توصية حال المبيع
 على قصة تباين الاشياء بالاضداد **قوله** وبالرهن هو ان لا يبيع الكفالة بالثمن
 وتصح بتسليمه بذاتها فانه الذخيرة في ان الكفالة غير الرهن للرهن
 لا تصح سواء جعلت الكفالة بعين الرهن او ببدله من قبض الدين وجوابه
 انه يجوز ان يجعل امثال هذا على اختلاف الروايات **قوله** فالحاصل ان الكفالة
 بمالية الاعيان المضمونة بالغير لا تصح حرر لك الرهن في يد الرهن صار
 مستوفيا لدينه ولا يلزمه مطالبة فلا يتصور الكفالة ومن المضمونة بالغير
 ان لا يكون مضمونا بقيمة عند الهلاك لان المضمون بالقيمة هو مضمون بعينه
 لان القيمة حكم العين في ذوات القيم فالحال ان الكفيل كذا في التباين
قوله فاما بالاعيان المضمونة بنفسها فتصح عندنا ويجب على الكفيل تسليم
 العين ما دام قائما وتسلم قيمته عند الهلاك لان هذا هو غير الاعيان
 المضمونة بعينها **قوله** قالوا الكفالة بمالية الودعة والعارية لا تصح لان موجب
 الكفالة وجوب ما هو مضمون على الاصيل على الكفيل فاذا كان العيان امانة
 غير مضمونة على الاصيل لا يجب ضمانها على الكفيل ايضا كذا في البيان **قوله**
 وكذا تسليم العارية والمستاجر ايضا والاصل فيه ان يكون فيه الكفالة
 بتسليم واجب التسليم محج وتسليم ما لا يكون كذلك لا يوجب في العارية
 والمستاجرة لان التسليم واجب فيها وقد ائتمركم الكفيل بالقبول الواجب
 يجوز ولا يجوز في الودعة وما لا يفسد في الشركة فانه التسليم فيها

بكره

ليس بواجب على الاصيل بل الواجب عدم المنع عند الطلب فليكن
 ايجابه على الكفيل بذات ذمة كلام الربيعي **قوله** او لا قد رده له على تسليم
 رواية الكفيل عنه فيه بحث لان التعليق بنوع القدرة على التسليم
 يعدم جواز الكفالة بتسليم الرواية المعينة وهو خلاف ما صرح به
 اكثر الفضلاء حرر قال صاحب العناية اعلم انه من استاجر ايا معينا
 فكل تسليم له من اجله محج ثم قال وان استاجر ايا معينا لم يكن
 رهنه فكل ما يبيع لان الكفيل عاجز عن اهلاك الرواية المعينة لانها ليست
 في ملكه اقول هذا التعليق بعينه جازي الكفالة بالتسليم فينبغي ان لا يبيع
 ايضا مع انتهاء اتمامه وانما واجب العناية في هذا التعليق نظرا لظهور
 فيها **قوله** واجاز جازي في الرواية ولم يشترط ابو يوسف في بعض النسخ
 الاجازة فقال الاكل في وجه الرواية ان لم يشترط الاجازة فيها
 انه يقرف التزام وهو ظاهر وكذا هو كذلك يستتبعه الملتزم كذا قالوا
 والنذر من هذا السند الملتزم وقال في الكفالية وهو الاصح والامام عدم
 صحة الكفالة بنفسه والاصل الا بقبول الطالب في مجلس العقد ان في عقد
 الكفالة مع التملك لانه فيه تملك المطالبة من الطالب فلان بعد
 الايجاب الا بقبول والموجود شرط العقد فلا يتوقف على ما رواه
 المجلس لان من التوقف عليه جعله قوله كملت لفظة عن فلان بلذا
 عقدا فاما كونه يقرف للغير فتوقف على رضاه وهما لا يقولان به وانما
 لو قبله عن الطالب فمضوره توقفت على اجازة لوجود شرطه كذا
 في العناية والكافة **قوله** ثبت مع الكفالة في الودعة والعارية على ملكه
 فانه ان يبيع نفسه فرائي وقت ارادوا واخرج سقط مال الكفالة
 فلو حجت الكفالة به على هذا الوجه لا حصل المقصود وهو الاستيفاء
 كذا في شرح الكفر للفتوح فصار **قوله** مخففة ان افرد به بالذرة سببا

للدين قبل عليه هذا مخالف لما سبق من ان الكفاية ثم دلت الى
 دقة المطالبة وليس من ضرورة تفريق الاداء اعتبار بوث
 الدين للمطالب على الكفيل فيعتبر لاجل الضرورة كما يعتبر لاجل تفريق
 نفوق الهبة كما خرج به الاكلب كما في شرح قول الهداية فان لم يجر به
 رجع بما ادر حيث قال ان في الكفاية ثم دلت الى دقة المطالبة اذا
 لم يكن هناك ضرورة واما اذا كانت يجوز ان يجعل في الدين اجس عليه
 تنبذ المطالبة بضرورة منزلة الدين **المؤخر** وهذا خلاف ما اداه
 اشارة الى قوله وملكه بدون اعتبار قوله فلا يسترد به لاجل ان
 عود وجه القضاء وعود وجه الرسالة سواء في عدم الكفاية كما خرج
 منقر الثقلين وتبعه شرآح الهداية والزميني ولكن قال صاحب الغنية
 في شرح قول الهداية بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة يعني
 يرجع الاصيل على الكفيل بالم دفع اليه لانه امانة عنده وقال صاحب
 الكفاية لم يرد في كتاب الكفاية في الكبر فانه الحسن بن زياد وقال
 ابو الليث اما اذا دفعه على وجه الرسالة فله الاسترداد والاشارة
 الى الاذن الى الحق هو الثاني لانتفاء مانع الاسترداد ان لم يكن
 امانة محض لا اثر ملك فيه **اصلا** قوله فليخرج له خلا طيبا هذا اذا
 قبضه عود وجه القضاء واما اذا قبضه عود وجه الرسالة فليخرج
 لا طيب له على قول الاظهر والربا لانه يرجع في اصل حيث وفقر الثاني
 بطيب لانه يخرج بالضمارة كذا في شرح الهداية وهذا عند حقيقه
 وقرواية عنه انه لا يرد به بصدق وعندهما لا يرد ولا يقدر
 قال شرح الهداية هذا اذا قبضه عود وجه القضاء واما اذا قبضه
 على وجه الرسالة فعلى ما تقدم من الاختلاف فيما لم يتعين **قوله** وبيع العينة
 ان يستقرى رجل قال في الهداية وهو مكره ما فيه من الاعراض عن مبرقة

الاقراض مطاوعة

الاقراض مطاوعة كدعوى الخجل ومانع الاكتمية بعد تصويرها ببعض صورها
 وهو دعوى اخبره اكلته الربوا وقد دفعتم رسالته ثم قال اذا ابتاعتم
 ما بعين واستقرى اذنا بلفظ لستم وظهر عليكم عدوكم وقيل وانكم والعينة
 فانها عينة اقول هذا مخالف لما نقله الامام قاض في فتاواه في باب
 الاقراض من الربوا في كتاب البيوع حيث قال بعد تصويرها بقوله رجل
 على رجل عشرة دراهم فادانه بجعلها ثلثة عشرة الاصل قالوا ان يرضى
 من المديون شيئا بثلثة عشرة ويعين المبيع ثم يبيع من المديون ثلثة
 عشرة السنة فيقع التحريم احوام ومثل هذا ورد في رسالته صلى الله عليه
 انه ربه ادر بذلك ثم قال بعد تصاد صورها الى كتمانها في حاشية هذه
 الرسالة وهذه الجمل من العينة الى ذكرها في شرح البيع العينة في
 زمانا حية من البيوع التي تحذف في اسواقا وغربا يوسف ان العينة
 حابزة بضرورة وقال اجود المكان البزار غير احوام وذكر الزاهد نقلها
 عن الخطيب ان الاحصاء للفقار غير احوام مسندوب ولا بطار من مسلم
 عدوا وانه لا يقرر عند اجرة ربه بعد مشاهدة كلمات الكلمة
 في هذا الباب ان من خاف مقام ربه لا يحوم حول هذه المباحة ولا يكلم
 بجلتها وجرمتها ولا يباشرها ولا ينهاها عن مباشرتها ولا يامر بها
 ولا يحرمه عليها ولا ينقره عنها ولا يحفرها المكنى مجلس النقاد والاعراض
 لها فعلا ولا قولاً بالوسطه وبالذات لا بالمنع ولا بالاثبات
قوله الى العيان اي الى بيع العيان بالبيع كذا في التبيين فعلا من القرب
قوله فارتفع انكاره فيرجع عليه كما يرجع المشتري على البائع الثمن
 اذا استحق المبيع وان كان اقر بائنا البائع باع ملك نفسه كما ذكر
 الشرح بقوله قلنا اذا لم يتوصل الى حقه على الخاص الا بالاثبات على
 الغائب يجوز القضاء على الغائب كما اذا ادعى عبد ان احاضر

اشترى من فلانة الغائب فاعقته فانكرها فاشترى والاعا وكان
الحاضر فيها فمولاها حر اذا اثبت العبد الشراء والعتق فقد علم ان الغائب
حر اذا حضر ليس له ان يدعيه **قوله** ان ياتي **قوله** لا يبيع دعوى ملكية لان
الكفالة ان كانت شرطا في اقرار وهو ملزم للعقد فتمام البيع انما يكون بقبول
الكفيل فكان هو الموجب للعقد فالدعوى بعد ذلك منه شيء في بعض ما
من جهة وهو بطلان الكفالة الكفيل شيئا بطلت شفعته وان لم يكن
شرطا في الكفالة انما يبال اشتريه الدار ولا تبال فانها ملك المبيع
فان الاكل درك فاما ما في ذلك اقرار ملك المبيع لا يبيع دعواه
بعد ذلك وقد استأثر الشارح في المشتق الاخيرة اجمالا بقوله لانه ترغيب
لمشتري وانما كان بمنزلة الاقرار لانه يؤول اليه في البيع **قوله** لا يبيع الموهود
يعني من يدعيه في الاتفاقي لا يتناول الحكم بين الموهود فيه ختم او لا كذا
فان في الكفالة قوله وهو كتب الرثاء الذي فرض منه الدعوى وكذا قوله
ولو كتب كذا لا يبيع **قوله** لعدم التوافق لانه ليس تسليم وان كان المكتوب
في الصك ما يدل على العتق والنفاذ **قوله** بعبارة ان وزاد بعضهم على هذه
الاربعة ضارة بشرط وهو محمول على ضمان الدرك لانه موقوف على بيع
ان قدر عليه ورثة الممنوع ان لم يقدر عليه ولو ضمن على هذا الوجه يبيع بالبيع
قوله يبيع المضارب ارض من مبيعات المصاربة بذا من فروع ان المزارع يرجع
اليه حقوق العقد لا يبيع منه التزام مطالبة ما يجب منه بخلاف من يرجع
اليه الحقوق كالرسل والوكيل يبيع الغائب من قبل الامام والوكيل بالبيع
حيث يبيع ضمانه بالثمن والكمه كذا في التبيين **قوله** لانه الثمن امانة فلو
ضمانها كانا ضامينين فافضنا امانة المبيع امانة ذلك خلف
بالدعوى فليحكم الشئ وليس للعبد ذلك لانه من الشركة في الربوية
قوله للمضارب والوكيل لانه الاصل ان حقوق العقد ترجع اليها فخر خلف

المشتري بالمال

خلف المشتري بالمال صاحب والوكيل عليه شيء كان بآفة منسبة ولو
بالضارب والوكيل عليه شيء كان حائلا **قوله** لنفسها ولا يتوهم
التبعية بخلاف جهة فانه امر اعتباري لا يظهر عن الحق وقوله
طلبت جواب لوضوح **قوله** بخلاف مالو باعاه بصفتين بآفة منسبة
واحد منهما لنفسه وقوله لانه لا شركة الا لشركة في لانه يكون
ما جاد الصفقة والنقض خلافا لآية ران المشتري ان يبيع نفسه
احدا او فردا او فردا لو احدث لم يكن له ذلك **قوله** واما الخراج
فقد مر بغير قول المصنف عقيب تمام بحث الكفالة بالنفس وصح ان
والكفالة بالخراج فيلزم آو به الموظف وهو الواجب في الذمة
بانه يوظف الامام في كل سنة على مال على ما يراه وزير المقامة والشر
يقسم الامام من يخرج في الارض لانه ليس في معنى الدين لعدم وجوبه
في الذمة **قوله** مكرى النهر كرى النهر حفرة وهو بالفارسية كندة وكما
بغير المعجم حافظ الملة وبالفارسية باسبان **قوله** وغير ذلك كقضاء
الاسارى مثلا اقبيا بكونه بحق فلان الامام قد يحتاج الى تجهيز جيش
بقبائل المسلمين والافداء اسارى المسلمين ولم يكن في بيت المال
ما يوظف المال على الناس لذلك والتمان جائز فيه بالاتفاق
لوجوب ادائه على تسليم اوجبه الامام عليه لوجوب الطاعة فيما يجب
النظر على المسلمين **قوله** كالجبايات بآفة المكسورة والباء الموقدة و
برائى ياخذها الظلمة في زمانا ظلم ومنه جبه الامام الخراج جميع
جباية كذا في المغرب **قوله** وراثة من خلفات بعضهم قالوا لا يبيع الكفالة
بها لانها شرعت لالتزام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا شرعية
هنا شرعا وبعضهم قالوا اتبع لانها ديون في حكم نوبة المطالبة بها
والعبارة في الكفالة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها قوله في الآثار

وهو وزنا ومغرا زراع **قوله** واما القسمة **قوله** اعلم ان هذه المسئلة على انهما مصدر المصدر
 معقول وهذا الفعل غير مفعول واجب بانها قد يحرم في النصب كقوله
 وبنيتهم انما هي قسمة بينهم والمراد بالنصيب فيكون فيها النصفان فيكون الكفاية
 بهما واليه اشار الشارع بقوله وايضا ما كان في الكفاية بها محجة ثم قال بعضهم
 في تصور معنى ما ان احد الشريكين اذا طلب القسمة من صاحبه واشتد
 الاخر عن ذلك ففهم انما يقوم مقامه في القسمة جاز ذلك لا القسمة
 واجب عليه **قوله** فقد قيل من النوايب بعينها فقلنا قد ذكره بالاولى
 من قبل العطف التفسير **قوله** او حقيقة منها اخرى النوايب يغير اذا تم
 الامام ما ينوب العامة فلو مؤنة كراية الشريك فاحاب واحد
 من تلك نجيب اذ في كل من رجل تحت الكفاية بالاجماع فيكون في قبيل عطف
 الخاص على العام كعطف جبرائيل على المكائيل **قوله** وقد قيل ان النابة المولدة
 الراسه واهل المعاطات الروسية في كل شهر او ثلثة اشهر والنوايب
 هرعية المولدة بغير ان المراد من النوايب السابقة ذكرها ما ينوب غير
 رايب بل بحجة احسانا بغير ان يقع وان لا يقع كذا في الكفاية **قوله** لا دونه
 فيها بغيرنا على ما سبق من الالاف **قوله** والكفيل ينكر بغيره فيجب المطالبة
 بعد شهر والمكفول له يدعى في المطالبة في الحال فهو ينكر فانما للمكفول
قوله لا ينتقض البيع وهذا الواجب المستحق البيع بعد قضاها التمسك
قوله في ظاهر الرواية واما قال هذا اخر انهما قال ابو يوسف في الاما
 من ان المشتري انما يأخذ الكفيل قبل ان يقضى على البائع لان الضمان قد توجه
 على البائع ووجب للمشتري المطالبة فلذلك يجب على الكفيل **قوله** اخر ان
 تعليق الحاقه وقضية انما هو صاحب الهداية ليس للاخر انما قال
 الشارع بل لانه فرغ على المسئلة جواز رجوع الكفيل على الاصل وجاز
 رجوعه في احوال ما يرجع على المكفول عنه ولا شك ان جواز الرجوع بالجميع

ذلك

على المكفول

على المكفول عنه لا يتفرع على تقرير المسئلة على الوجه الثاني وقد مر في
 العمالة والعمالة بان معقوده بغير التفرع فليست **قوله** لانه لما كان لا احد
 الكفاية بين ربحان فيه بحث لانه يجوز ان يرجع ما وجب عليه حكم الضمان
 بغير واسطة علم ما وجب عليه بواسطة الكفاية عن الكفيل كما رجع الاصل
 في المسئلة الاولى على الكفاية كما يفرغ عنه فلو صاحب الكفاية فانه لا يرجع
 على الاخر حتى يرد المودر على النصف لانه جهة الضمان قد اختلفت لان
 نصف المال كان واجبا عليه حكم ضامه بغير واسطة والنصف الآخر
 كان واجبا عليه حكم الكفاية الثانية فتمت هذه المسئلة الاولى
 انتهى كلامه فليست **قوله** اقول في هذه المسئلة اشكال قبل هذا الحاش
 الاول ان يجوز ان يشترط في صفة واحدة وجه الاشكال كما لا يخفى
 فليست المسئلة التي على هذه الصورة الثانية انه يلزم قسمة الدين قبل تقضى
 في الصورة الثانية لانه غير العاقد قد كثر جميع الدين الذي على العاقد
 فعند ما ادعى يكون المودر ما على العاقد وهو مشترك بين الشريكين على
 مقتضى تقريره كما لا يخفى انما ثبت في الدين الذي على العاقد انما يكون
 مشتركا او له خاصه فعلى ان لا يرجع **قوله** فليكن ما يوديه يوديه منه ومن
 شريكه وعلى الاول لا يرجع اعتبار الكفاية لانها انما تقع مع الشريك فليزم
 انه كفيل بنفسه واما مع القسمة فليزم قسمة الدين قبل التقضى فليست **قوله**
قوله وفي النصف الآخر وكبير لانه كل واحد منهما وكبير صاحبه فيما كان في الحال
 استمارة **قوله** لانه كفاية بغير واسطة في كفاية المطالب غير الاخر ايضا
 وكل منهما على الاثر وبطلان ففقد الاجماع او لانه السطاح فليست في الحال
 يقتضون ما يرجع وبل الكفاية ليس كذلك واما بطلان الثانية فلا في الكفاية
 بغيره وحض والمكاتب لا الهية له بذلك **قوله** بان يجوز كل منهما ان يرجع
 الاستحقاق ان يفرق الانسان واجب التفرع بعد الامانة وقد كان يرجع

هذه الكفاية بان يجبر المال على كل واحد منهما حتى الموروث في حق نفسه والى
ما يبع له في حق تعلق عتقه بادائه كالمكانة يكون عليها المال والولد متبعها
كالمكانة باعلية اصله وكما ان المالك باعلية اصله جائز بدائه ما في التبعين
والكفاية **قوله** بادائه انما هو المورث واحد منها **قوله** معا لم يرد فيهما خبر يكون موزعا
منقسطا عليهما وانما جبر على كل منهما اجتنابا لتفريق الفاضل فكان ضروريا لا
يتقدر عليه موصوفا واذا اعتق استغنى عنه وانفق بضرورة ما عجز معا بان
برقبتهما فلما ان ينصف **قوله** عروجه تحلف فتمتة تعبر عنه فظهر بالنسبة
كونه كمالا خاصا فيجب عليه رد العبد عليه ولو جبر عنه يجب عليه
رد القيمة والكفيل قد التزم ذلك فلا تنزع الكفيل الفرق بين المستلزمين
على ما في الكفاية في انه في الثانية كفيل بتبليغ نفس العبد عن العبد فاذا
مات العبد سقط عنه تبليغه الى مجلس الكفاية وبرز عنه فبر الكفيل
وفي الاول انما كفيل بتبليغ رقبته العبد عن رقبته لا انه كذا عن كذا في رد العبد
خاصا فانه والكفيل التزم ما على رقبته من رد العبد **كتاب العبد**
قوله برئ من الجبل فاذا قلت مثلا احلت زيدا بانه على رجل فاحاز به
على الرجل فانت جليل في زيد في حال وجوده والمال في حال به والدين في حال عليه
وحيث اعلية **قوله** نقل الدين من ذمة الى ذمة هذا معنى شرعي لها وانما معناه
الاعتقالات في حق العبد والنفق مطلقا **قوله** هذا الذي ذكره رواية العبد في ذمة العبد
انه في ذمة المورث قد يستغنى عنه بتبليغ غيره ما عليهم من الدين فلا بد من
رضاهم وفي رواية الزنايات يبيع بناء على انه لا تنضم الدين في حال عليه
تصرف في حق نفسه والجبل لا يتفرق به برقبته نفع له لانه في حال عليه اذا
لم يكن باجره قبله وعلية في يكون فائدة اشتراط الرجوع عليه اذا كانت
باجر **قوله** برئ الجبل من الدين تعبر اذ انتم احواله بركتها وشرطها كما جعلها
برائة الجبل من الدين في قوله بانها مستغنى بقوله اذا تمت احواله والمراد

افاضل زهاء

رضاه من رضاه شرط فيها على ما تقدم وقوله من الدين احتيازا منه لما هو
الصحيح مما اختلف فيه من انما فانه من ذمة الجبل لا انها توجب برائة
ذمة الجبل عن المطالبة والدين جميعا وهو انما في ذمة من ذمة الجبل لا انها
توجب برائة عن المطالبة وهو انما في ذمة **قوله** ولم يرجع عليه في ذمة
صريح بقوله ولم يرجع عليه مع ظهوره في قوله برئ الجبل من الدين يستلزم
قوله الا اذا نذر وانما جاز فعلقة بقوله برئ الجبل لا انه ببارئ منه فانه انما
ايضا فلتبطل وقال الشافعي لا يرجع الجبل بدنه عند النوى ايضا **قوله**
لا بدنه عليها اي الجبل والجبل **قوله** برأهم الودعية صورة رجل ودع
رجلا الف درهم ولا يجوز على المودع الف درهم فاحال المودع الذرة
الف بالف على المستودع بالالف الذرة فانه جائز وهو ضامن فانه
ملك الودعية بطلت احواله وبرز المودع من الضمان لانه التزمه
من مال معين لا مطلق فاذا ملك ذلك بطل ذلك لانه الحق كان متعلقا
بذلك كانه ذمة المستعلقة بنصاب معين كذا في البيانية **قوله** لانه
القيمة تخلفها فقام المعصوب مع فلا يطل احواله الا اذا استحق
وصلا الى ملكه فهو يوجب برائة الغاصب من الضمان **قوله** اربر من الجبل
كما اذا كان له رجل على الف درهم وللمدعيه على الف درهم فاحال
المدعيه الطالب على المدعيه بونه بالف على انه يؤدى من الف الف التمسك عليه
فانه جائز **قوله** اسوة لغوا بغيره ليس احق بالاحواله من سائر
الغوا بعد موت الجبل بربا ركونه بالخص **قوله** لكنها اذ مرتبة
من الرهن وحاصل الفرق بينهما ان الرهن احق بالبرهن من سائر
الغوا الا ان الرهن لو ملك الرهن ليقط الدين خاصة فلما كان
الرهن احق لغوا فانه كان احق بتمتته وآتاه احواله المقيدة فليس
الجبل له احق بغير ذلك الجبل الا بمرانه لم يسقط دينه عن الجبل والنوى

المجمل دونه فاما ان يكون هو احد بعينه لم اجد بعبارة من سائر النسخ كذا في البيانية
قوله وفي المطلقة فيه إشارة الى انواع الاحوال **قوله** على المختار عليه وعند
 لفظ عليه ناظر الى الدين فقط ولفظ عنده الى الودية والغضوب معا كما
 يعلم من تقرير الكفاية قال لا كراهية في هذه المسئلة وعلى هذا ليس للموقع
 والغاصب ان يؤخر دين المختار الى الودية والغضوب للمجلد ان يأخذها
 مع بناء الاحوال كما كانت **قوله** تعريف بصفة وهو في اصول الفارسي
 شرفه ثقب ثم غلب استعماله في الحكم ويستمر في القرض به الاحكام اورد
 وقبل صورته ان يقرض انسانا مالا ليقضيه المستقرض في بلد يريه القرض
 ثم قبل اورد هذه المسئلة في هذا الموضع يجامع انها معاملة فالدون كما
 كان الكفاية والحوالة معاملتان فيها وقبل ان في هذا القرض مؤاكلة لانه
 احال الخط المستوقع في الطريق على المستقرض ليكون في معناه كذا في البيانية
قوله ان الاثر ان اذا اراد السفر وله لغة واراد ارساله اقواله كان
 اذا اشارة الى صورة واحدة بلزم استدراك احد الامر ان اذ اشارة
 السفر اذ اشارة الارسال وهو ظاهرا اذا كان اشارة الى الصورة
 كما يؤيد السنج التي وقع فيها اذ يراد الواف في واراد ارساله يكون
 جواب اذا المفوظة في اذا اراد السفر واذا المعذرة في واراد ارساله
 واحد او هو قوله فوضعه صار وحرمانا **قوله** وجبا فيه باجاء الجمع
 من جبا بمعنى ستر كذا فهم من الصحاح **كتاب القضاء** وهو عبارة عن
 الاحكام لغة وعني الامام شريفة **قوله** وشرط اليقين وهو السلام والحرية
 والعقل والبلوغ **قوله** يا ثم وانما ياتي لانه المولى الناسق لا يات في احوال الدين
 لغة حاله فيه وقبل اختياره لفظ وانما الناسق لا يات في القضاء كذا في
 قاض كذا في البيانية **قوله** ولو فسق العبد لم يكن له حال الا ابتداء التقيد
 عند لا فسق باخذ الرشوة او غير ذلك الزنا او شرب الخمر استحق النول

لا ينزل اذا

ينزل اذا لم يشترط النول عند التقيد بتعاطي الحرام بل بسبب فبذلك لا
 وهذا يقتضي سقوط احكامه فيما ارشى فيه وفي غيره مالم ينزل وقيل وجبوا
 انه اذا ارشى لا ينفذ قضاءه فيما ارشى واذا اخذ القضاء بالرشوة
 لا يصير قاضيا ولو فسر لا ينفذ قضاءه كذا في العناية **قوله** ينزل في
 اذا عقد الفاسق ابتداء ببيع ولو قلده وهو عدل ينزل بالفسق لا بالهفلة عند
 عدالة فلم يضر بفسقه بدونها وكان التقيد منه بقاء العدة فينتف
 باتباعها فان قيل ان قول الفقهاء البقاء اسهل من الابتداء ينافي جو التقيد
 مع الفسق ابتداء والنول بالفسق الطاري والاولى مستحبات في الفقه
 تنزل عليه احكام كثيرة كبقاء السلخ بلا شهود وامتناعه ابتداء بدونها
 فينتف النازل وهو ثبوت القضاء بالفسق ابتداء والنول بالفسق الطاري
 قلنا ان التقيد كان معلقا بالشرط والمعلق به ينتهي بانقضاء وقبله بالبيع
 انما هو موقوف لا نه منبأه على الامانة وترك الحيانة والناسق خارج عنه
 فضلا عن غيره ووقيل يصح لانه لا يبر من تجلية اياه فوجب ما هو الصواب
 كذا في البيانية **قوله** والاجتهاد واختلفوا في هذه قيل ان يعلم الكتاب
 بمعانيه والسنة بطرفها والمراد عليها ما يتعلق به الاحكام منها ومعرفة
 الاجماع والقياس ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجها المجتهد ومن
 بارئهم وحاصله ان يكون المجتهد صاحب حديث له معرفة بالفقه المروي
 الى علم الحديث لزيادة علمه ودرسه فيه وتكمله لغة ايضا وليس
 هو بعد علمه بالحديث او صاحب فقه له معرفة بالحديث المروي بالفتنة
 كونه علم بالحديث ايضا وليس هو بعد علم بالفقه كذا في التبيين والفتنة
قوله فلو قلده جازم جازم ان يكون مراده بالجاذل المقلد لانه ذكره في مقابلة
 المجتهد وسماه جازما بالنسبة الى المجتهد ويجوز ان يكون المراد به من لا يخطئ شيئا
 من اقوال الفقهاء وهو المناسب بهذا لشرط العلم حيث لم يذكر الاجتهاد

بدله والاول هو الظاهر كذا قلتم في تقرير الاصل **قوله** وحكم الاقدار بغير تبين
 للمقتدر في اختيار الاقدار والاول هو قوله وم من قبله انما علمه وفرع منه من هو
 اول منه فانه الله تعالى ورسوله وحاجته المسلمين وهو حديث ثبت بنقله
 فلا يفتى الا ما قيل انه خارج عن الحدود فانه طعن بلا دليل فلا يفتى المقتدر
 عنه وجود الجهد العبد كونه العبد **قوله** وهذا من لا يصلح لقبه الناجي
 وهو منقول في النوار من التمسك الثالث وله في عدد جواز تعلق الجاهل
 قوله عدم القضاء فانه في النار واما الجنة اما لا لا في النار
 فاجابوا وكما هو واما الذي في الجنة فالعالم العادل ولانه ما هو باجى والاول
 بلا قدره ولا قدره بلا علم كذا في الكافي ولما انه يمكنه تفرقة بينه وبينه عليه
 لا في المقصود من القضاء هو ان يصلح الى المستحق وذلك كما قيل جازم
 يحصل من المقتدر اذا تفرق بينه وبينه قوله في عدد جواز تعلق الجاهل
 الى البرهان فانه في الحديث ما يورثه واما حديث السن ولا علم في القضاء
 فقالوا ان الله تعالى يهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك
 انصت له فلا يفتي في شئ من الاخر كما حكى في الاول وما شئت من قضاء
 بعده فاعلم ان الاجتهاد ليس بسوط الجواز لانه عليا رغم لم يكن في الامر الا انما
 كذا في البيان **قوله** ولا يطلب القضاء الا بطلبه ولا بطلبه في كل وقت
 بينه وبين قوله عدم من طلب القضاء وهو ان يفتي ومن اجب عليه في كل
 ملك سببه **قوله** وانه يفتي في خوف الجور او في حق القضاء ولا يجر
 على نفسه الجور فيه كذا في قوله في الاحمال الوقوع في حرام ذكره بعض العلماء
 في قوله لا جبار وانما عمد واعى انفسهم وفيه انهم يفتي في الجور
 فربما لا يجر الجور في الاثم الا في الاثم والاعظم وعمل القضاء في كل
 مرات فاجب في حيز في كل مرة ثلثين سوطا فاما كذا في المرة الثالثة
 قال استنبه المحاج فاشار صاحبه واستخاه ولم يستخنه منها فارجع

في الجور

فيه وحسبنا فاضلهم فقلتم قد استدل صاحب الهداية على المراهة المذكورة
 بقوله عدم من جعل على القضاء فاما في الجور بغير سكين رواه ابو هريرة في
 قوله وجه شبهة القضاء بالذبح بغير سكين انما السكين يؤثر في الظاهر
 والباطن وبالاعتفاء لا يؤثر في الظاهر في ظاهره عاه وعظمه وكما ناطقه
 بالذبح **قوله** وهو انما يبطئ في حيلة وعاء في آدم وغيره يشع على
 امر آوهمنا ظف وفاز العاني في الصلوك والسجدة والمجاهد وكتاب
 نصيب لا وصية واليقين في اموال الوقت وكتاب تقدير النفقات
 المعروف صات **قوله** فيها الصلوك التي فيها نسخ الصلوك لانه العاني في
 سجنين احدهما بغير الحزن والآخر يكون في ديوان العاني لانه رجا يحتاج
 اليه في المعاني وما يبدى فيهم لا يؤمن عليه الزاوية والنفقات بالكتاب
 وقد فسر الجور السجل بالصلوك والصلوك بالكتاب وقد وضع الفرق
 بينهما في تقرير المطرزي حيث قال السجل كتاب الحكم وقد تقرر عليه العاني
 والصلوك كتاب الاقرار بالمال او غيره معرب كذا في الثوب بالصلوك
 انما السجل لانه يثبت كتاب الاقرار وهو ليس بجدة كما صرح به في البيانية عليه
 مرار في ايام **قوله** معدودات وقوله بخلافه آخذ الكفيل منه في
 اتفاق في الحج وانما قال لا كفيل الا اعطى كفلا فانه لم يجب عليه شئ
 نأدى عليه شئ ثم خلا لا بطلب الكفيل كان احتياطا فاذا امتنع قضاه
 بوجه آخر وهو كصلى البند عليه شئ كذا في الاحكامية فقلتم ان المراد
 من الايام في قولهم ينادى عليه في ايام معدودات ان من شئ فقلتم ان
قوله امر العاني الموزون في يمينه في قول الموزون لانه باقرار ذي
 اليد ثبت ان اليد كانت للموزون في قول الموزون لانه بيده كمال
 ولو كان بيده حقيقة بغير اقراره به وكذا اذا كان في يده مودعة لانه
 به المودع كيد المودع وفيه تفصيل في العبدية فقلتم فيها **قوله** طاهر السلي

يشبه مكانه اذا كان في وسط البلدة والآن نجار مسجد في وسطها نسبة
 المحضوم في الذهاب والاباب **قوله** عبادة فحيزا فاحتملها في المسجد كالصلوة
 وتبين ان لنا كما لا يخفى وقوله في حيث الاعتقاد ان لا حيث **الط** **قوله**
 لا بد من فاني قبل يجوز ان يكون غير مستلح لا يعتقد حرة الدخول في المسجد فخر
 عن حيفها قلنا الكفار ليسوا بالاطمين بالاحكام الشرعية سور الاحكام فلا
 مخدور في دخولها كذا في العناية ونحوه من هذا الجواب اندفع واثبت
 من يجوز دخول الكافر وهو ان المسلم المحدث ليس بدين في الكافر الحجب
 لا بد من علة الحجاب ابد مع انه لا يجوز دخوله في حيزا من حيزا الا في بعض الروايات
 السائرة **قوله** جاز اذا كان في وسط البلدة كانه المسجد وحل عليه
 فيما كان جالس معه لو جلس في المسجد اذ في الوحدة نعمة الظلم واخذ الشدة
قوله منها دانه احكامه اخذ كل واحد منها بدينه الاخر معاد بينهما وكما
 قد روي غيرنا في قبلة القضاء وانما صورته المحدث في القاعة اما ان يكون
 في خصوصية او لا والاول لا يجوز قبوله فيه سواء كان قريبا او مهابدا
 قبل القضاء اولم يكن وانما ان يكون قريبا او قريبا من حيث له العادة
 بذلك او لا التا في ذلك لانه من جواب القضاء وهو اجماع عليه
 الاجتناب عنه والاول لا يجوز قبوله ان لم يزد من له العادة عليها وقيل
 انما اوعى العادة بعد ما اراد في التناول لابس بقبوله كذا في العناية
قوله العادة انما هي اختيار الرخصتي وقيل ما يكون فوق العشرة وما جازها
 خاصة وقيل دعوة العوس في الحان عانة وسواها خاصة **قوله** وعند محمد
 واما عندنا فلا يضر بين القريب وغيره ولها في الفرق بين الضائفة
 والهدية حيث جواز قبول هدية في الحرم والحرم ولم يجوز احضور دعوة
 انما قال في الضائفة محمول على قريب لم يكن بينهما دعوة ولا مهابدة
 قبل القضاء واما احدث بعده وما ذكرنا في الهدية محمول على ما اذا كان

بها ذلك

بينهما ذلك قبل القضاء صلوة للحرم وتعد هذا ينبغي ان يكون منها بانها
 ولا يقبل بدينه الا من اعاد مهابدة فوجهه ايراد لفظ او لا يكتفى
 غير غبار **قوله** وشهد الجبارة ويعد المدين لان ذلك من حقوق المسلم
قوله جلوسا ومنع التسوية فيه ان احدهما ان كان سلطانا فولية القضاء
 والاخر فقيرا او كانا اباء او ابنا يجب ان في مقابلة القاضي على الامم
 لانه لو جلسا في جانب واحد كان اقرب اليه فقات التسوية وكذا
 لو جلس احدهما في منبته والاخر في سبارة بفضل السبارة وقوله واقبالا
 ان توجهها ونظر **قوله** ولاب راحدها ان لا تكلم القاضي احد الطرفين شرا
قوله ولا يخرج من المراج كسيرة الميم وبار آ الميم والحا والماله وهو اللعب
 كذا في الدستور ولا يجوز ذلك لاجل الحضا ولا بواحد منهم ولا يخرج
 في مجلس الحكم لا قضاء في الزهاب مهابدة مجلس القضاء واما لو اخذ الضائفة
 الحكم اجمعين فلان ليس به كذا فتم في تقرير الهدية **قوله** ولا يشير اليه اتي
 لا يبداه ولا يبرأه ولا يجابيه لانه فيهما السكوت وفي الظلم في وجه
 احدهما كلمة توجب الاضرار عنها **قوله** في لائمة لائمة القضاء لاحياء
 حقوق الناس وقديح الشا بدعي البيا في مهابدة الناس مجلس القضاء
 واما في موضع التهمة من ان ادعاه الله عرافا وخمسائة والمد عليه
 ينكر خمسمائة ويشهد ان هذا بالالف فالتا في ان قال محمد انه ابرأ
 الخمسمائة واستفاد الشاهد على يدك وقف في شهادته كادفت
 القاضي فلا يجوز بالاتفاق وما خيره قول ابو يوسف بشير الاضيار المحق
قوله لا خلاف الروايات فقيل في بعضها شرا في دليل ثلثة اشهر
 وقيل اربعة اشهر الى سنة اشهر **قوله** لتفاوت احوال الاستحامي اذ في
 الحاس من تنجيد السجن في مدة فليدة ومنهم من لا يبلغ خيرة لائلك الدرجة
 بمقدار تلك المدة والما غير مقدرة في الحبس في حبس في درهم الواحد

وما دونه لانه مانع كل حق وان كل ظلم في حيزه وصحة الحبس ان يكون في
موضع ليس فيه فراش ولا بخل جديد سنانيس ولا يخرج لمجعة ولا جماعة
ولا ينج وض ولا يجوز ان يجازة ولو اعطى كعينا ولا ينج رمضان والعبد
ليست قلبه ويوفى ولا يخرج بموت قريب الا اذا لم يوجد من يمسكه ويكفنه
فيخرج لقراءة الولاد وان ضعف من يمسكه وله خادم لا يخرج لانه يستخرج قلبه
فتسارع الاقضاء الدين وبل مرض يزاد النجوا وان لم يكن له خادم اخرجوا
عليه من يمسكه فيطأوا حيث لا يطلع له احد لانه شهوة الفرج كشوة البطن
وقيل يمنع منه لانه من فضول الكونج كجفاف الاكل والشرب فانه منعه
يوثر الى الهلاك ومنعه له تاو ولا الفرية حالة الخصة خوفا من الهلاك
وكيف يجوز قتل لاجل الدين ولا يمنع من دخول الدار وجيرانه عليه للذبح
في قضاء الدين وكل من ينفون من طول المكره عنده هذا زينة ما في العنابة و
النبياني **قوله** مظهر مظلة وهو يفتح الميم وسكونه الطاء المائلة الى الخاء كذا
في الصحاح ولما فيه حيث لانه النسخة لا يرفع على البينة لا يرفع على اليمين
يجب حبه قبل ان يفرق اباه بعد الحكم كما يعين من عبارة اكثر المعينات
لانه يجوز ان يكون انكاره حقا واقفا وقيام البينة مبنيا على التزوير وان
يكون انكاره نسبيا ودينه وتوسم كونه عما وادركه باحضا فالصواب
ان لا يخرج حبه قبل ان يبين حاله بالامر بالابناء والمطالبة ويجوز طلب
المدعي وذلك لانه الظاهر ان قصده الانتقام منه باهراق دمه على ان
عرض كل صاحب عرض كونه والحبس ليس بموضوع كذلك بل للزجر والتعذيب
لما في عمنافيا الحق انما بت شرفا بعد الامر به والظاهر حال الحكم عليه
بحق شرفا لانياء وعدم الاباء فالظاهر ان يشترط في الحبس الاباء بعد الامر
والمطالبة بالانصاف في الاقرار والبينة كما ساعدت به عبارة الكافي
والكنز والوافي **قوله** فانه ان حبس في كل دين لانه **قوله** وفي النفقة

المدعي

عونه وهو حبس العبد المملوك امرأة الرجل كذا في الصحاح وقوله المحل
فكان اقداره على الشكاح وليا على قدرته عليه وقوله وفي غير ما ارغب في ذكره
من الدين **قوله** ان لا حبس في دين الولد ان لا حبس الاب في الدين
الذي يثبت للولد عليه وكذا الحال في كل اصول الاجداد والجدات لانه
الحبس نوع عقوبة وهم لا يستحقونها بسبب ولدهم من لا يجب عليهم
النفقات قبله ولا قبله المورث ولا احد يقضه ولا يقضه فانه
وان طلبها لوجوب احترامهم فانه لا نقل لها ان لا تقول لها
واحفظ لها جناح الذل والخفاف الحبس للنفقة لانه قصد الهلاك بمنعها
فيحبس لدفع الهلاك او لا يران له ان يرفع به بغيره اذا شمر عليه
ولم يشتر له الدفع الا بقصد به ازدياد ما في العنابة والنبياني **قوله**
الا اذا قامت بنية تركه عن بنية اي بالغيا في حبسه ثم بعد
ما حبس قدر ما يراه لئلا يسهل عنه فانه قامت بنية على اعساره اخرج
من الحبس وتسبب الشهاداة على النفلان الاعسار بعد الباراد حاد
فيكون الشهاداة بامر حادث لا بالنفي وانما استخلف المطا انه لا يعرف
انه ممد حلفه العاني فانه نكل اطلقه وان حلف اية الحبس **قوله** على
ختم حاضر قبل تنكير الختم يشبه الى الحبس لانه المدعي عليه اذا لو كان
اباه لما اخرج الى كتاب من فاض الى اخر ولا بد منه لئلا يمنع القضاء
على الغائب فالمراد به كل من يمكن ان يكون حضا **قوله** هو السجل سابق في الظاهر
يوم انحصار الطلاق السجل على مكتوب ثبت حكمه بشهادة الشهود ومع
انه لو ثبت الحكم بالاقرار وكتب بالحكم فذلك ايضا حجة فالوجه هو التعميم **قوله**
فانه هذا حكم لانه السجل لا يكون الا بعد الحكم وقوله لم يحكم لانه قضاء على الغائب
وهو عندنا لا يجوز وقوله وهو الكتاب الحكم والفرق بينه وبين السجل
ان السجل اذا وصل الى المكتوب اليه ليس له الا التفتيد وانفع رايه

او فانه لا اتصال احكم به واما ان في فانه واقفه ففذه والامام لم يعدم اتصال
 احكم به وقد يشير الى ذلك قوله وهو نقل الشهادة **قوله** اذا شهد به عدلنا
 المنقول والصحيح في نه يرجع الى كتاب القاضي وفيه في العا في المنقول
قوله كالتين مثال لا يسقط بشبهة واما قوله والعقد فانه التعريف
 بالتحديد وذلك لا يحتاج الى الاشارة **قوله** لا يحتاج الى كتاب القاضي لانها
 اذا لم يجد يكون من جملة الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضي فيها **قوله**
 اولا احيانا في اشارة الى امور ثلثة احدها انه جواز الكتاب الحكمي
 في الديون لانها يمكن تعريفها بالوصف مستغنية عن الاشارة اليها وثانيها
 انه لا يحتاج الى الاشارة لا يجوز فيه ذلك الكتاب وثالثها انه الامور المذكورة
 بمنزلة لا يحتاج فيها الى الاشارة فانه قبل دعوى النكاح منها ويجازي الشاهد
 فيها الى اشارة الى الزوجين وكذا البواقي فقلت انه الاشارة الى الختم شرط
 في ذكره وليس بمقتضى بل المقتضى به منها انما هو نفس النكاح والامانة
 وغير ذلك مما هو من الاخبار لا يبرر اشارة الى الدين والديون
 لانه من مذهب عند دعوى الدين وليس ذلك مانع بالاجماع كذا في العناية **قوله**
 فقبل فيه اسرود في الالة فقبله الا باق في العبد دونها فانه العبد يخدم خارج
 البيت غالباً فيقدر على الا باق فيس الحاجة فيه الى الكتاب بخلاف الالة
 فانها تخدم داخل البيت غالباً وغير الثاني انه يقيد فيها ولا فرق في كيفية
 كتابها سواء كان ليس للقاضي ان يسم الالة الى المدعى ولكنه يثبت عليه يد
 امين لئلا يظن ان القضا بالملك زاعما انها ملكة **قوله** صيانة غير التبديل
 وتتم بها زيل المدعى عن ثمة السرقة **قوله** لكن لا يحكم لانه الختم اقوى من الاعلى
 رواية غراب يوسف فخالفاً لما عليه الجمهور لانه الختم عندهم ان يحكم فيه بخار
 مستغنية عن مکتوب ثالثاً لم يفرغ عنه لفظ الاكل **قوله** وغيره قد ورد في
 الشافعي في النوادر انه قال يجوز في جميع النصوص وغيره ان يلى ان يقبل في

المنقول دونه

المنقول وعجزه والغتوى على هذا التعامل الناس كذا في البيانية **قوله** لانه
 حد وقول لانه في كتاب القاضي شبهة التزوير لانه الخط قد يشبه الخط
 وما يسقطان بالشبهات كذا في البيانية **قوله** فعند ابي يوسف تزويج
 على قول المص لم يشترط لانه الا الشهادة على ان كتابه وختمه ليس شيئاً
 في المذكورات كما لا يخفى وقوله وعمر ابي يوسف رواية عنه فيها الخط
 اصل الختم فضاغرة الشهادة وعليه تسهيل في ذلك كما ابتلى بالقضا
 فتقول كعينية وعنه بوله كما هو الخط **قوله** واذا سلم اى عرض عليه
 غير عوايق قبضه لا يقبله ارباباً خذوه ولا يقبضه **قوله** في القاضي وقول
 الاصح ما قاله محمد من جواز الفسخ عند شهادة الشهود بالكتاب وانتم
 من غير نصوص دلالة الشهود كذا في العناية **قوله** وعنه وكذا الخروج
 عن اهل القضا بجواز او اعطاء او فسق **قوله** فبوصوله او بعده
 قبل القضا **قوله** لا تقبل فيها لانه حكم القضا يستفي من حكم الشهادة
قوله لا يستخلف قاضي واد اقل خليفة لرجل جعلت قاضي القضا
 كانه اذن بالاختلاف والفعله دلالة لانه قاضي القضا هو الذي يقف
 في القضا تعلية او غير كذا في العناية **قوله** ولا يؤكل اقتران ايراد
 مسئلة توكيل منها انما وقع على سبيل التبع والتشبيه لا اختلاف
 القاضي بولاية قوا صاحب الهواية فصار توكيل الوكيل **قوله** لا ينزل
 بقرنه انما ينزل نائب القاضي ولا وكيل الوكيل بانواعها ولا بموتها
 منوباً وموتها وكذا لا يملكها غلاماً الا اذا فوض اليها ذلك ايضاً بان
 قارر سلطان او الاصيل لها فاستبدل ما ثبت بعد تقويمه النصب
 كذا في قمر توير العناية **قوله** واما القضا لا يمار ان كان المراد قوله
 لا ينزل لموت المنوب ان الامر في القضا كذلك قبل التقويم فبطلان
 بين لانه جواز نفس الاختلاف والانتوا فرعه او بعده فالامر في الوكالة

ايضا كذلك فلا يظهر وجه تخصيص وان شاع بعد اظهاره لاننا نذكر
 نقل ايراد اشتها انزال الوكيل بموت موكله بلع ان نذكره يجوز ان
 يتوهم كونه الوكيل الثاني من قبل موت الاول حال كونه الاصيل حيا بعد موت
 الام واليه وليس القضاء كذلك لان ما في الاستح في الاذيان فيه عدم انزال القضاء
 بموت المتوكل الذي هو القاض بموت الخليفة ايضا بخلاف الوكيل
 الاول ووكيله فانما يتوكل في الموت الاصيل وان لم يتوكل بموت اصيله
 الحقيقي وليس احد من القضاء ولما بهم يتوكل بموت من يوكبه واليه في ذلك
 ان القضاء يتوكل في المصالح عامة الخلق فلا وجه لانزالهم بموت شخص
 واحد بخلاف الوكيل فانه يقتضي اليه مصلحة شخص واحد فيستلزم بموته كذا
 سمعته في شجره وجده به عينه في كلمات الكلمة **قوله** في مختلف فيه انما يتوكل
 وقوله لا ما خالف شروع في بيان المجتهد فيه بعد الحكم بوجوب القضاء
 فاذا حكم حاكم بخلاف واحد من هذه الشئتين ورفع الى الخوف فينفذه بسلطه
 حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث نقض لانه بطر وضا والباطل انما
 عليه بخلاف المجتهد فيه فانه اذا رفع الى الثاني نفذه كانه الكتاب فانه
 نقضه ورفع الى ثالث فانه ينفذ القضاء الاول وسيلته الثاني لانه الاول
 كان في حق الاجتهاد وهو نافذ بالاجماع وانما خالف بالاجماع وهو بطر
 لا ينفذ كذا في العنايه **قوله** كسر التسمية فيه نوع مساحه تندفع بتوهم
 الكلام كذا في القضاء بغير مذكور التسمية **قوله** كذا في القضاء بغير مذكور
 التسمية صورة نكاح المتعة انما يتوكل الرجل في حلقها المتع بكسنة
 ما لم يمسك في كتاب النكاح قبيل ما يب التولية **قوله** فسيان في استاذ
 في قول المتق والقضاء في المجتهد **قوله** فمما يثبت التناق الاكثر قال الاكثر
 ينبغي ان يحكم بما عليه اذا كان الواحد مخالف فم لم يتوهم اجتهاده ذلك
 كقول ابن عباس ر في جواز ربوا العتق فانه لم يتوهم ذلك فلم يتجبه

احد وانكر

احد وانكر واعليه فهو خلاف الجمع عليه يجب نقضه فانما يتوهم ذلك
 لم ينفذ الاجماع بدونه كونه في اشتراطه يجب الام في الشئ في السد
 بالجمع مع الاخوة ولا يحكم على قوامه بغيره خلاف الاقل غير مانع
 لا نقضه لانه ليس به عند عامة العلماء **قوله** انما في الصحابة يتوهم
 الاختلاف الذي جعل المجتهد فيه هو الذي وقع بينهم وبين التابعين لا
 الذي وقع بعدهم **قوله** ينفذ ظاهر اترقنا بيننا وابطنا اترقنا عند الله تعالى
 قال انما هو الزور والكذب **قوله** انما يسم القاض في الرجل وطنا صرح به
 الاكثر **قوله** كانا عقد جديد قبل فغلبه في ان ينفذ حكمه بغير شاهد
 عنده لانه شرط صحة هذا العقد كما هو رأي البعض واجب ان هذا
 شرط لاث النكاح قضاء والاثا ههنا يثبت اقتضا فلا يشترط
 فيه الشهادة كما هو مختار لبعض المشايخ كذا فيهم من تقرر العنايه **قوله** كذا في
 فيه بالوجه اخره انما هو القاض فانه في اختلاف الروايتين وقد مر
 من تفصيل هذا المقام في باب خيار العيب في قولنا ربح وقد قيل في
 المسئلة انه فليست فيه **قوله** كما اذا ادعى دارا فانه فيه ما يدعى على
 الغائب وهو شرأ الدار بسبب ثبوت ما يدعى على الحاضر وهو الملك لانه
 اشتراؤه الملك بسبب الملك لا محالة كذا في الاكلمية **قوله** لا يثبت
 الا انكاره ولا يحتاج الى اعادة التوبة **قوله** اذا كان فيه ابطال حق الغائب
 كما مر في دعوى العبد على مولاه تعليق حقيقة بتطبيق زيد زوجته **قوله**
 بدخول زيد في الدار يتوكل لانه لا ضرر عليه ومن المتأخرين من قال في الشرط
 ايضا يتوكل في السبب منهم البردوني لانه دعوى العبد كذا توقفت على
 السبب توقفت على الشرط ايضا لا يبار المعبد بالسبب لازم والتوقيف
 انما يكون في الحائض لانه لا يتوكل المعبد توقفت ما يدعى على الغائب وهو
 في الشرط موجود كذا في العنايه **قوله** لانه حافظ لانه القرص مضمون على

على المستوفى مضمون على المستوفى بخلاف الودعة فانها امانة انما يملكها
 بغير شرط ولا ورده عليه ان في الاقراض احتمال الملك بغير المستوفى دفعه بقوله
 والقاضي فادارة **قوله** في الاصل وقيل يجوز ذلك لانه ولاية الاب ثم الملك المستوفى
 كولاية القاضي وشققة منه من ترك النظر والظن انه توفعه من يمينه من جوده
 وان اخذه الاب فمضاهى فلو يجوز ورده كسب من الاصل ان لا يجوز كذا
 في الاكثية **قوله** كتب في ذلك وثيقة وانما يكتبها حاضرة ان يسهل كونه في حاله
قوله من صلح فاصح في بيع الكافر والعبد والحدود في القذف والناسخ
 والبيعة كالمقايض اذ حكم يجب ان يجوز عندنا كما في قوله القاضي لا ينبغي
 ان يملك ولو قد جاز **قوله** ارجح اخباره بشارته الى ان قول المصنف واخباره
 عطف على لفظ حكم الخصمين لا على حكمه في قوله ولزمها حكم **قوله** موثوقا بغير القيد
 ان يروى له السلطان على عبده او واجبه **قوله** الاموال بخلاف الحكم والشهادة
 عليهم فانها يجب ان لا يحد من جهة **قوله** ولا الحكم ان لا يجوز الحكم في احد ود
 الواجبة صحاحه ثمانية في الروايات لانه الامام متعين لا يستغنى عنها
 واما في حد القذف والقصاص فقد اختلف فيه من من جوزه بناء على ما
 الاستيفاء اليها واما في حقوق العباد فيجوز كالاموال ومنهم من لم يجزه
 في احد ود القصاص مطلقا وقد اختلف في حق النكاح واستدلاله
 عليه بقوله لانها من الخصمين لا يملكها وبها آية كذا في هذا الباب فحقه في القصاص
 اما ان كان في ذلك لانه حكم الحكم ليس بحجة في حق غير الحكمين وكانت
 فيه شبهة واحد والعقد لا يستوفى به وهذا اشهر من دليله في نسائه
 المحدثات ان في جميعها كما اشار اليه ابن ابي عمير **قوله** كالكنائس انما الحكم
 في الكنائس ما بينها رواجع كذا في البانية **قوله** ونسخ البيمين امر
 المضاف الى الملك في صورته اذ قال الرجل لامرأة اذ انزلت
 فانت طالق ثم بعد ذلك حكم الحكم بنسخ هذا البيمين صح فثبت ان

في ادعاء

وروى عن اصحابنا ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا
 استغنى فيها بماله من اهل العترة فاقطعه بطلان البيمين وسعه اتباع
 فتواه وامساك المحلوف بطلانها **قوله** مساعى ارجوز **قوله** فادارة
 وهو امر من الدين ومفروء ومثلوه وهو حديث حمل بن مالك كانت
 ضربته فغضب احد بهما الاخر بنمو وجية قالت جنبنا ميتا قال نعم
 لا وليا الضاربة فذموا الحديث كذا في الكفاية في اوز كتاب المعاملات
 واختلف في حكم القاضي بعلمه قالوا انه محمدا اعتبر علم القاضي حرقا اذا
 علم القاضي ان يزد اعصب شيئا من المدعى فادارة من يديه ويدفعه الى المدعى
 وهذا جواب رواية الاصول وروى ابنه سماعة عنه ان القاضي لا يقضي
 بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد موثقا به واحد على
 القاضي يكون غايظا فيما ينو في شريطة مع علمه به ان يفرج يكون مع
 علمه مع شهادته ان يفرج مع شهادته من كذا في العاديات **مسائل**
شئ **قوله** منه ان كتاب القضاء **قوله** انه يتدأى بغير وبدونه
 في جواز البتة السفلى وروايس لصاحب العلوانه ينبر على علوه ولا
 انه يصنع عليه حذو عالم يكن ولا يحدث كنهيا الا بضره صاحب السطر
 عند الاكظم وما لا جاز للكر واحد منها انه يضع ما لا يضره كذا في العناية
قوله او يتعقب الجدار واذا احدث فيه النقبة والنقبة للاستفانة
 او الاستراقة والكوكة بفتح الكاف نقبة البيت والعم لونه فيه والعم لونه
 روزنه بركت ده كذا في دستور **قوله** لاهل الزانية تطليقة وهو المحلة سميت
 بها بسببها من طرف الطرف من زانغت الشمس اذا ماتت والمستطيلة
 المطوية من استطار بفتح طار كذا في البانية **قوله** ان ذلك لا يهل الزانية بطلان
 فتح الباب في الزانية المستديرة صورة المسئلة الاولى انه لو جردا
 بابها الى السكة العلوى وبعض حوايطها الى السكة السفلى بغير ان تارة

فارادان بفتح باء الهمزة السكتة ليس ذلك لانها مخصوصة لاهلها
 ولا فرق في الاول **قوله** بين ان يكون نافذة او غير نافذة في كونه لاحق
 لاهلها في المشقة بخلاف ما اذا كانت المشقة نافذة لاهل المورد فيها
 حتى العادة ظاهر الا لا يخرج الباب فيها ولا لاهل المشقة ان يخرجوا بابا في
 العظم في العضلين لانها مخرجة للكل كما في تقرير شرح الوفاية فلهذا
 مستوفى على قوله وهذا اذا كانت اذ يعنى اذا حكمنا بالتفاوت بين
 نصف الزايدة واقل منه وبين الكثرة في ذلك وجب علينا ان نصور
 مسألة الزايدة المستدرة بصورتين الاولى كونها نصف دائرة او
 اقل وفيه فتح باب بالانتياب والثانية كونها اكثر منه ولا يخرج فيها
 الباب اصلا كذا قيل **قوله** يرجع الى الصورتين والتعمير في مرجع راجع
 الى قوله فاقام بينه وهذا المرجع قد وجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها
لا في غير ملكه ان لا يرد في دعوى الشراء بعد ملك الواهب عندها فلا يظفر
 فيها فتقبل قبل منبغى ان لا يقبل هذه الصورة ايضا لانه ادعى شرا
 باطلا حيث ادعى شرا ما ملكه بالهبة واجيب بانه لا يحد الهبة فلهذا
 منبغى في الاصل وتوقف الفسخ في حق المدعى عليه رضاه فاذا قدم على
 الشراء فقد رخص بالفسخ فيها بينهما فافسخ الهبة بتراضيها
 واشترى ما لا يملك فكان محققا كذا في الاكلمية **قوله** لانه اذا اعتذر بغير ادل
 وقوله لا يستلزم دليل بان كلاهما مذكور في المدعية والفرق بينهما ان الشاغل
 في الاول ترتيب على الفسخ من جانب البائع وحده وفي الثاني ترتيب على
 فسخ المورد المشترى من جانب المدعى والعموم على ترك الخصومة من جانب
 البائع بزيادة ما في العناية **قوله** اذا جازى البائع اقول كذا وجدت
 اكثر الفسخ الى عندنا في ظاهر لفظ البائع لطلبه على منقول
 جردا على محله الرجوع الى الكثرة ويؤيده هذا التفسير وقوله في

ملاحظ

بعضا

بعضها اذا وجد المشترى البائع وتبع المالك المشترى للبائع انكاره لانه
 البائع **قوله** ان ينفى من زيف الدرام اي عجزا **قوله** السوقة تعجب من قوة
 قال في العناية تعجب من قوة وفهمه من طاعة وفيها في الشريعة يوجب
 سه ما به وقال الكل واحد وهو انه لم يثبت طاعات الطاق الاعلى والكل
 منها فسخه والاوسط نحاس او صفر او رصاص وقد افصح الشرح غير هذا
 الحق بطلاء النحاس بالفضة **قوله** لانه لم يثبت له وهو ان لا يباشر الا من يفسد
 والمخدرة الى المجرى عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم قالوا على هذا
 اذا كان له كد على غيره من تولد الاعمال بنفسه لا يقدر بيته وقيل يقدر بيته
 على الا براد في هذا الفصل بالقبول الروايات لانه يتحقق بالهبة **قوله** فاما
 التوفيق بما يقول لم يكن على شيء ولكن اذ يتبع بحضرة ملك باطلا فذمت
 اليك ما ندعه دفعا لاذك الا بمرأته بما رقت به طرعا بما رقت به حتى
 كذا في الشرح **قوله** فظهر فيه عيب ثم تحدث مثله في مثل تلك المدة كاللح
 الزايدة ملكا **قوله** فادعوا الحكم براءة المدعى ادعى البائع ابراء المشتري
 اياه من كل عيب والتعقيب على البراءة بالبراءة ليس سعيه كل سعي
 يؤيده قول الزمخشري فاقام البائع البينة انه ابراءه من كل عيب له **قوله** فاما
 محل المسئلة يتك كما ان فيها انما اولا اصلها ثم اقام البينة على القضاء
 او الا برأه فقبلت ببراءة المدعى غير الحق قد يتغير ببراءة فاما ان يتوقف
 فلهذا ملك بهما يجوز ان يقول لم يكن بينهما بيع لكنه لا ادعى على سألته
 انه براءه فابراؤه او ما يعبه منه وانما بابعه وكسلي وابرات عنه
 العيب فيكون صادقا بذلك كذا في العناية والزمخشري **قوله** سبند عن
 قيام البائع لانه شرط البراءة تعينه العقد في اقتضاء وصف السالبة
 الا بغيره وذلك يتغير وجود اصله لانه الصفة به ومن الموصوفين غير
 مقصورة وانكاره اياه بانقض ذلك **قوله** اوقع صبغة المشتم

ووجهه من مضارع وقع قوله الاستيثاق ان كسبه ثمة بعد عليه وسببك بدوت
 الحاجة وحرف الاستيثاق الى جميعه بطله فلا يصير توكيدا ومقدرا عليه فهذا خلف
 بطون تخليما للحال كما جري ما الطاحون والقطاعة اذا اختلف فيه المتقات
 بعد ما في مدة فانه حكم الحال فانه كما في الجارية ان كان التور للاجر وهو
 صاحب الطاحون وان كان منقطعا كان المستاجر من اركه حقيق ما بين
 المسلمين فليست في توكيد العارية من توكيد النهاية **قوله** ارفع الوديعه
 يعني ارفعها اليه **قوله** موم يكره ان لم يوجد للقرار الاول كذب يستلزم
 لم يقولوا متعلق بقوله منعت احزبه عما يشبه بالقرار من الموضع الذي
 هذا الحال فيه فانه لا يؤخذ الكفيل منهم اتفاقا **قوله** هذا الاحباط ظلم ان
 مبطل عرسوا السبيل لانه القاض ما اخذ الكفيل من غير طلب يكون ظلم منه
 لانه جرد نفسه حضا وليس **قوله** ولانه دليل اخر على عدم جواز الكفيل
 بغير ان جهانه المكفول له يمنع محبة الكفالة وهما المكفول له فلهذا **قوله**
 جرد عواه متعلق بقوله وترك باقية يعني لا فرق في وجوب ترك الباقي
 مع ذل البدن انكاره له عورته وباشائه اياها باسنة كما في الصورة
 الاول ذكر المص ويبي اقراره بها عند العظم خلافا لما **قوله** سوا حذ
 هو منه ان المنقول من الموضع بالفتح **قوله** عند الجود اتفاقا اما زاد منه
 الجود وفعلا لا يتوهم من عموم عبارة المص فانه الاتفاق المذكور في
 حال الاعراف ايضا وليس الا كذا لك بل هو مخفى كحال الجود **قوله** على مال
 الزكوة بين الفقير والسوايم واما الجارية بلغ النصاب او لا فانه
 المعتبر هو جنس مال الزكوة ولا ريب في انه التكليف فيه **قوله** على الجارية
 فلما انما اوجب الله تعالى الصدقة مضاعفا الى مال مطلق كقولهم فخذ
 من اموالهم صدقة افرف الى البعض فكذا ما يوجب البعد عن عرف
 بخلاف الوصية لانها اخت الميراث والارث بجزءه من جميع المال فكذا اما

كذا في الزمعي

كذا في الزمعي **قوله** فانه لم يجد اركه لم يجد النادر الا ما لا يجب عليه صدقة لا
 يجازيها في قولهم وصاحب الفلة الذي ملك الدور واجوايب لانهما
 مال لا يجب عليه صدقة وايضا مال التجارة لا يجب صدقة فكيف يستقيم
 قولهم وصاحب التجارة الى وصول مال التجارة لانهما يقول احز المص بقوله
 لا يجب الا ذلك عزمه مال سور مال الزكوة يمكن ان ينتفع به في قوله وفوت
 عليه يوم نذر ماله كالميتق والسويق والزميب وخرجنا فانه ليس له
 ان يملك شيئا من مال الزكوة والدور واجوايب لا ينتفع بهما في اكله
 في بيعها بجملة حرد فاحش وخرج مرفوع في الدين واما مال التجارة فاما قوله
 المال الذي حصله التاجر بعد نذر ماله فيه فلا بد ان مال التجارة ما يجتبي
 بالندى فاما في قولهم صاحب التجارة الى وصول مال التجارة فليست ان ذلك ان
 تقول لا يجوز ان يملك الدور واجوايب بعد نذر ملكاته بالارث او
 بالهبة فليست **قوله** اسك منه فوته لانه حاجته هذه صدقة اولوم سبك
 لا حاج ان يبا الى الناس من يوبه ومنج الصدقة يبيع ماله واظهار الاحتياج
 الى الغير من يوبه مما لا يخفى على احد ولكن لم يبين في المبسوط مقدار ما
 يسك لاختلاف احوال الناس في كثرة العباد وقلته **قوله** فوت يوم كان
 به نقص الى ما ينتفع بوقافه **قوله** وصاحب المستغل بغير صاحب الفلة
 الذي ملك الدور واجوايب والسويق التي يوجبها بشرا لانه يملك
 الى ما ينتفع منها فشر **قوله** وصاحب الضياع التي الامان لانه يملك
 تقوا اليه سنة فنه قبل ايراد مسألة النذر في كتاب بحتاج الى توجيه
 وجه وهو انه ذكر ما باعتبار الفرق بينهما وبين الوصية التي اخرجت
 الميراث وهذا يظهر مناسبتها ايراد مسألة التوكيل بقوله ومنج الاصل
 والافا المنسبة بين هذا الكتاب ومسألة التوكيل **قوله** بعد موته اقول
 هذا العهد اتفاقا والافلا ومن قبل الموت ابد الله انما به كثره الى

وجه الفرق بين الوصية والتوكيد هو ان الوصية خلافه لا يثبت بها
 مضافة الى زمان بطلان النيابة واخلافه لا يتوقف على العلم بالتصرف
 كما اذا تفرقت الوارث بالبيع ولم يعلم موت المورث فانه صحيح
 بخلاف الوكالة فانها انما تقيم ولاية المسبب والائابة يتوقف على
 العلم لانها لو توقفت عليه لم يفت النظر لقدره الموقوف في الما والى
 لو توقفت فالتجركم فيه وشرط خبر عدل وانما عدل في الشهادة
 الى انجاز اشارة الى انه شهادة حقيقة وهذا لا يعبر فيه بعرض شرطها
قوله ولو امرك بذا شروع في المسائل المتفرقة التي يجيها اصل واحد
 يتعلق بكتاب القضاء وهو ان قول القاضى بانقراده قبل الزوال وبعد
 معنونه لا **قوله** فانه احسن تفسير في تفسير قضاءه على وجه اقتضاء
 المشع فانه يقول مثلما ثبت عند راجحة انه سرق فضا باخر حرر لثبته
 فيه **قوله** فالظاهر ان القاضى لا يظلم والتولى في شمله الظاهر لانه ثبت فعله
 في قضاءه بالتصادق ولا يبين على القاضى لانه اجابها عليه بغير اية
 تقطيل موراسيس بامتناع الدخول في القضاء **قوله** وان لم يكن له بنية
 فالتولى للقاضى يعني في البيع لانه القاضى اسند فعله الى حاله منافية للقضاء
 لما قرانه حالة القضاء ببناء القاضى فالقاضى بذلك الكسناد منك والتولى
 للملك **كتاب الشهادة** انما اوردته عقيب كتاب القضاء، والقاضى
 يحتاج في قضاءه الى الشهادة الشهود وعند انظار الحكم وهو في اللغة اخبار
 بعينه الشيء عن مشاهدته وعيانته وانما قالوا انها مشقة في المشاهدة
 التي تنزع عن المعينة وواضحة الفهم، اخبار صادق في مجلس الحكم
 بلفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها بعد الترتيب والتمسك
 بان يكونها في منزلة لانه يقر الصدق والكذب ولكنه بالنصوص والابحار
 كذا في التبيين **قوله** ويجب طلب المدعى قبل ان يشرط عليه لانه حقه

يتوقف عليه

فيوقف على طلبه كذا الحقوقي ونوقض بما اذا علم ان هذا هو العلم بها
 المدعى يعلم ان هذا انه لم يشهد بصنيع حقه فانه يجب عليه الشهادة و
 لا طلب ثم واجيب بانه ملحق بما هو المخط دلالة فانه الموجب للاداة
 عند الطلب احياء، الحق وهو ما ذكرتم موجود فكان في معناه فالحق
قوله انما فضل واستدل عليه الاكل ولا بالنقل وهو قوله من سراسه
 عليه في الدنيا والاخرة وثانيا بالعقل وهو ان الشر والكتان انما يحرم
 لحرف فوات حتى يحتاج الى الاموال واسه على غير العالمين وليس في خوف
 فوات الحق صيانة عرض احب اليه المسلم ولا شك في فضل ذلك انتهى
قوله لكننا اربعة رجال وانما شرطت فيه دون سائر الحدود وكفى العمل
 وغيره قبل الظاهر منه انه تعالى يجب السرة على عباده ولا يرضى بانه
 الفاحشة **قوله** وباقى الحدود وجلان كذا الشرب والسرقة وهذه القذف
قوله والولادة بان ولدت هذه المرأة هذا الولد فالزواني وقيل في
 الولادة شهادة رجل واحد ايضا لانه جاز قول شهادة امرأة واحدة
 فاولا ان يقبل شهادة رجل ثم اختلفوا في اذا ثبتت النظر فالرخصتم
 يقبل كذا في الزنا كذا في التبيين **قوله** ووصية بغيرها الا بصاء الموصى به
 لانه مال وما في معناه وهو في تقديره غير ما **قوله** بل هذا مخصوص بالمال
 او نوابه ايضا كالاغارة والاحابة والوكالة والاجل وشرط
 اختيار **قوله** اعلم ان العدة وتكون حسنات الرجل الكثر في سبانه
 وهذا يتناول الاجتناب عن الجباية وترك الاوارع والصغار وقيل
 هو الامتناع عما يعتقد حرمته **قوله** شرط عندنا قول القاضى لانه
 عندنا ان متى هو شرط محقق القبول حيث لا يجوز شهادة الفاسق
 هذه كقضاءه كالتسليم في اقرار كتاب القضاء، وروى صاحب التبيين
 عن النافذ ان النافذ اذا كان وجبها في الناس ذمومة يقبل شهادته

لانه لا يستاجر لوجاهته ويمتنع عن الكذب بروية والواجب عدم القبول
 قوله يجب على القاضي ان لا يقبل اقواله ان يقول لا يجب على القاضي ان يقبل
 او يقول ينبغي ان لا يقبل الا ان يكون المعنى يجب على القاضي ان لا يقبل
 ان يحكم بالارتكاب ان لا يقبل بوجده فتبين قولهم انما صح حكمه لانه
 بان لم يكن من غير ان يرضى في اوراق كتاب القضاء ولم يقبل بقرينة على ان
 لفظ الشهادة فقط **قوله** الا انه قد وثق ان سأل القاضي عن عدالة الشاهد
 فيها وان لم يطعن انهم لانها من دعائه بالشهادت في اركانها عسر بطلان
 على سقط به ذلك كذا في العناية **قوله** متين باجماع الحديث وبتركه **قوله**
 لا يبيع تعدل انهم لا يبيع في زعم المدعى وهو قد اذعن انهم كاذب في انكاره
 مبطل في امراره ولا يبيع مع الاشارة الى العدة فيه بالاتفاق **قوله** بعد
 صدق على صيغة القاضي وقوله ثبت الحق لوجود الاعتراف فيبقى
 ما بواره لا تبركته اما لو قال هو عدل ولم يزد عليه شيئا لا بد له **قوله**
 ترجمه الشاهد وترجمه اجماع نفسه الكلام بلسان آخر اذا لم يعرفها القاضي
 او احد الخصمين كذا في شرح الجمع **قوله** والرسالة ان كلف واحد ايضا
 في الرسالة من القاضي الى الزكاة ومن الزكاة اليه كذا في البائية واما عند
 حجب الشاهد الاشارة وايضا يشترط في الزكاة عنده المذكورة في الحدود
 والاربعة في تركه شهود الزكاة في العناية **قوله** حتى لا يبيع تركية العلية
 من العبد واما تركية السيد فلا يشترط في الزكاة فيها اذ هي الشهادة في حق
 العبد من كماله ولا يجرى والوالد لولده وعلى كذا في الاكلية **قوله**
 فلا بد ان يكون كلام مبتدا وليس من كلام الخفاف **قوله** لا يشهد من
 يبيع اذا كان كسبا بغيره ولم يشهد عليها واجبة الى الشهادة بقوله الشاهد
 يشهد انه باع ولا يقول يشهد لانه كذب **قوله** لم يشهد المشهود عليه
 كذا وقع في جميع النسخ ان رأيناها والظلمة بدل عليه فليست **قوله**

لا عيان بل

لا عيان بل كسر العين من عيانة الشيء عيانا اذا رايت به عينك **قوله** الا
 في السب والعتيس ان لا يجوز لعدم العلم والمشاورة وجه الاحتياط
 ان هذه الامور الستة مما يفتن بها كسبا بها خواص من الناس فلو
 لم يعتبر فيها السامع ادنى الى اجماع وتوطيد الاحكام او قد يفتن بها
 احكام يفتن بها انفسا الفرونة كالارث في السب والموت
 والكلح وكثوث الكلك في قضاء القاضي وكلما المر والعدو و
 بثوث الاحصان والنسب في الدخول وعدم تضييع الحقوق في
 الوقف فلو لم يقبل فيها الشهادة بآلت مع ادنى الى ذلك وهو
 بخلاف السبع لانه ما سمعه كل احد كذا في الاكلية **قوله** اذا اخبر بها
 عدلانه قال الاكلية هذا على قول ابو يوسف ومحمد واما على قول ابو حنيفة
 فلا يجوز الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يبيع في قلبه صدق
 الخبر انتهى فتقول فلو انك لم تسمع من العامة ترك المص في عادية من اراد
 المص عليه من سب الاكظم والتفريق بما اذا اوردته على قول صاحب
 واخر في امر الوقف حتى لو لم يقولوا او فقها على هذا المسجد المعبر
 او نحو ذلك لم يقبل شهادتهم **قوله** واما الشرط بغير لا ينبغي ان يقول
 بالتسامع اشهد ان الواقع شرط ان يعرف من غلته الا فلا كذا
 والافلا كذا ولو لم يقل لا يقبل لانه من جنس هذه الشهادة على الاظهار
 وهو لا يأتى غالبا الا في اصله لا في شرائطه **قوله** ويشهد راي حابس
 اقوال لا يفرغ من بيان الشهادة بالعيان والتسامع شرع في بانه
 نوع ثالث منها وهو الشهادة التي يشهد بها الشاهد بغيره
 الا ان يشهد به معتمدا على فراسة نفسه بلا شك شرعا **قوله** انه
 فاضل وان لم يعان به فليقلد الامام اياه **قوله** انما عرسه انما لم يشهد
 العقد حترس له القاضي ان كنت حاضرا وقت العقد واجاب

بالنفي يقبل شهادة لانه محل له ان يشهد ما يثبت مع اذا يقدر به كما
يشهد بامهات المؤمنين انها ازواج النبي عم مغلي الرواية اوله
قبل لا يقبل لانه لما قالوا لعائش العقد بيني للعائش انه يشهد به بالتساع
ولو شتر لا يقبل وكذا هذا **قوله** انما يشهد بنفسه عاقلا غير بالغ كان
او بالغاً فذلك معروف الاستشهاد بقوله سور الرقيق اني العبد والامة
فانما البدي في ذلك لا تدر على الملك لانها في ابدى النفسها وذلك يدفع
برفع الغير عنها حكما حتى انما البتة الذي يعمل انما اقربا لرق عليه نفس
حاز ويصنع له المقر ما يصنع بملوكه **قوله** فانه شتر للعائش شهادة
بانه قاله جميع ما ذكر من قوله الا في النسب الى قوله وشتر سوى الرقيق
اشهد به لانه سمعه كذلك ومنع القضية حكم اليدين بقوله اشهد به
لانه رايته في يده **قوله** انما يظان الشهادة بالنفس **قوله** انما يقول
ابا يوسف قضية لا تطلق في قول ابا يوسف انما يقول ابا يوسف هو قوله
بجود اليدين قوله انه ملكه وباطلاق في ما ذكره الحق بقوله ويشهد راي
شتر سوى الرقيق في يد متصرف كالمالك انه له ومنع كونه قضية انه
منع قوله يشهد انه له لو وقع في تلبية برؤية في يده انه ملك له كذا
فهم في تزوير الاكل **قوله** وذلك لان جود اليدين قوله بطلت وذلك
لان الشهادة باعلم او علمته ظن لا يجوز لقوله عم اذا علمت شتر
فاشهد والافنيغ والافنيغ لوراني ذرة شنية في يد يبيع وكما با
في يد جابر وسب في اياه من هو الملك لا يسهل ان يشهد له عدم
فوق العلم في قلبه بانه له فكونه التسامع يجوز الشهادة في موضع
يجوز به وكذا الرواية في اليد في موضع يجوز به انما على اطلاق الشاهد
لانه في جرح الشاهد في جرح العائش عليها فليزم عليه القضاء بالملك
في العيان والكشادة اما اذا شتر ما جدها فلان يريده علما فلا يجوز ان

طالها

بحكم بها لا يباح كونها غير صادقة عن علم وتعين **قوله** قبلت لقول وان
فستره عند القاضي يدل على كونه مراد الحق كونه المسئلة كذلك في
الهداية ووقع لفظ وان فستره في بعض نسخ الوفاة حتى قال بعض شرا
انه لو وصل مقصود بقوله قبلت **قوله** ولا يجوز لانه صورة التلبس فيه انما
يشتر شرط ميت حيوانا كان او مجازا او ميتا آخر غير المشهود به شتر
تفسر بحيث لا يجلي عما تحتمل ويصل عليه ويدفعه ويرى بعدا فيها
بين الناس بل لا يصلح الا على ميت ولا يدفع الا اياه شتر لو شتر ما
هذه للقائ في بانه قال اشهد على موت فلان لا صليت عليه او شاهد
وقته قبلت وقيل يقتضي في الموت ما جاز عدل واحد او واحدة و
لو لم يحضر الموت الا شخص واحد واراد ان يشهد بموته عند الحكم اخبر
بذلك رجلا عدلا ثم يشهد ان ذلك عند الحكم وهو اعجب ليس انما
في التبيين **باب القول وعدمه** **قوله** من امر اللهوا جميع هو
وهو ميلان النفس الى الخد في الشهوات من هو الشئ اذا
احبه وانما سوانه بما يعتم النفس ومجا لقيم السنة والخطية والخطية
يقع انحاء البعد والطا الملهمة طائفة من غلاة الروافض يسبون
الاب الخطاب وهو رجل كان في الكوفة قلعة عيسى بن موسى واصله
ماكتايس لانه كان يزعم ان عليا الاله الاكبر وجعفر الصادق الاله
الا صغر مغلي هذا يكون في رواياتهم كلفهم وعدا ذكره الشارح
بقوله يعقده في اة لقيم **قوله** وهم اكبرية اة ثم اراد الاطلاع
على تعاصيلهم فليست في آخر المواقف وكتاب اللؤلؤ **قوله** و
السبغ في رواة تقيتوا شهادة الفرقة الثانية وروى الاول و
قد افصح منه قول الزملي وشرط في الرخصة لقبول شهادة انما يكون
هو لا يغيره صاحب **قوله** والكذب عند الجميع حرام حتى انما يخرج

منهم اعتقد انه الكذب كقولنا في البيانية قوله يعقده وانه اتى بخبر
او الشهادة المدعى اذا حلف منهم بين ايديهم انه الحق وتكون
المسلم لا يكلفونه كاذبا **قوله** وقيل روي بترديد في قول شرع الهداية
انه يشهد والمزاج فاقم على من خالفهم بالزور فصاروا في مواضع القسمة
في الصحاح **قوله** وعد بسبب الدين قتيبة لانه الدنيا وانه مانعة كما في
عنه بعبد هذا قول الحق وعد بسبب الدنيا وانه عدم منع الدينية
فلانها من الدين فتدبر على ثقة دينة وعدالة فانها قد يكون واجبة
بانه راي فيه منكر شرعا ولم يه فيه وبينه والذريع يوضح لك هذا ان المسلمين
يجوعونه على قبول شهادة المسلم على الكافر والعداوة الدينية فاجبة
بينها فلو كانت مانعة لما قبلت **قوله** الشك بانه آتول هذا حديث
معروف صرح به الاكل في قوله لانه وقد ورد في الحديث الحديث
الاخر بوتره قوله بعبد هذا ان هذه الاحاديث بصيغة الجمع **قوله** و
الفوار من الخلف واهو الخيش الذي يجره جوه الى الهدى ويرمي بونه السبه
والمراد فرار واحد عن اثنين كما فيهم من قوله تعالى لانه خفف الله عنكم و
علم ان فيكم ضعفا الآية **قوله** وبهت المؤمن آتى البرهان عليه من بهت الى
مال عليه بام يعقل كذا في الصحاح **قوله** الموبقات التي للمملكات والتولية
الاعراض والقذف في الاصل المراد منها الشتم واليهن في القوس
الكاذب منه من غشه في المال اي عجزه وسره به وانما سميت اليهين
الكاذبة لانه يهين صاحبه بالاثم **قوله** عقوبة في الدنيا كانه فانه ينبت
بالاية الكريمة انه موجب للحد كاربم وعينه اذ في الاخرة كاكل ما ربيتم
الذرة وفيه الوعيد بقوله تعالى انه الذي ياكلون اموال السباي ظلمنا
انما يكون في بطونهم نار او سيبكون سبيرا **قوله** وفيه شك حرمة
آله شك صرف شرعا وراه كذا في الصحاح **قوله** فانه الايام بصغيرة

منهم به آتى اذنب ما دون الفواشش والى الصغيرة كما صرح به الزبلي
قوله لا يسقط العدة وذلك لما يفيض الى كسب جميع حقوق الناس سدا
الشهادة المفتوحة لاحيائها **قوله** والاعلاف وتورجل بين القلف
اي الذر الخاين لانه انما سنة عند علمائنا وتركها لا يخل بالعدة **قوله**
استحقاق بالدين يقع اذا تركه بغير عذر شرعي خوف المالك من كبره
او امر آخر كذا فيهم في تقرير الزبلي وهدى لطيفة نقلها ابو هرير حيث
قال في شرح الوهب انه الغلام اذا ولد في الغداة وسعت فلقته فصار كالميت
قوله والحفي بفتح الحاء وكسر الصاد المائلة وتشديد الباء من روع الحفية
وهو السبيضة المخلوطة في خوف مخصوص انما قبلت شهادته لانها
كقطع عضو منه فلا يسقط عدالة **قوله** وعند مالك لا يقبل وانما يقبل عندنا
لانما في الابوين لا يزيد على كراهها وهو غير مانع لشهادة الابن
ففيها اولى واجواب عن قول المالك انه الكلام في العدة وصحبه
انه يكون سببا للنكس ولد الزنا غير قاطع لشهادته لانه مواخذه بالمال
يحدث به وليا سلمنا القادحية فلام انه العدة بخلاف ذلك او
سببه كذا فيهم في تقرير العناية **قوله** الا اذا كانا اعدا انا اربعين
لسلطانه على الظلم فانه لا يقبل شهادتهم كذا في العناية **قوله** وقيل
العامل لعله يريد به العامل الذي كان اعدا لسلطان على الظلم لانه
اذا لم يكن كذلك لم يجز في قبول شهادته الا بشرط الوجابة ويدل
على ذلك توجيه ما روي عن اب يوسف في الفاسق قوله لا يجازف في
لائكم خرافا جاوز **قوله** ومنهم رضاء مثل آباء امهات ارضاقية
ومنا منهم مصاهرة ام امرأة وبناتها وزوج بنته وامرأة ابنه
وابه وانما ترضى لهذه الانواع الاربعة دفعا لتوهم الانباط
بينهم بحيث يكون سببا لرد شهادة بعضهم لبعض والافشهادة

غيرهم من الاقارب سوى الولاد مقبولة ايضا لانها النعمة شباير
الاطلاك ومنافعتها كذا في الشرح **قوله** يقبل اذا كان بصيرة آتى مطلقا
سواء فيما جرت فيه التمسك كالنكاح والموت او لا كذا في المعجزة
لكن يعتبر فيه بعد كسر الطبع وقت التحلل لا يكون المشهود مستغلا
حتى لو انتفى احداهما لم يقبل بالاتفاق وذا فيما سوى احد ودو القصاص
فانه شهادة الاعمى فيها ليست بمقبولة اتفاقا كذا في العناية **قوله** عند
الجنينة ووجه قوله انها شرط القضا قيام اليمين الشهادة وقت
القضا للصيرورة الشهادة جهة عنده ولا قيام لها بالقي مضاركا
اذا اخرج من اوجن او منى فانهم المجموع على ان الشاهد اذا اخرج
او منى او منى او ارتد بعد الاداء قبل القضا لا يقبل في العاقبة بشهادة
والامر الكلي في ذلك انه ما يمنع الاداء يمنع القضا لا في العضود من
ادائها القضا وهذه الاشياء يمنع الاداء بالاجماع فيمنع القضا
والعمى بعد التحلل يمنع الاداء عندنا فيمنع القضا وعند اب يوسف
لا يمنع الاداء فلا يمنع القضا فيلزم عليه لان ان قيام الالهيته وقت
القضا شرط فانه الشاهد اذا مات او غاب قبل القضا لا يمنع القضا
ولا الالهيته عنده اجيب بان لا يعدم الالهيته هناك فانه الالهيته الميت
والموت انتفى والشرع يقرر بانتهائه وبالغيبية ما طلبت الالهيته
كذا في العناية **قوله** وقوله اظهر وجهه الاظهرية ان العمى اذا لم يكن مانعا
عن الاداء اذا حمله بصيرة عند اب يوسف فقدم كونه مانعا عن القضا
بعد ادائه بصيرة يكون في غاية الظهور عنده لانه لا اشر في تفسير
قضا العاقل للعمى العارض للشاهد بعد ادائه شهادة **قوله** ولو لم يكن
الشهادة ولاية متقدمة لانه ولاية على الغيب وليس له ولاية فاصرة
وهو الولاية على نفسه فانه ثبت له تلك **قوله** وانما تاب ان ردها

في اخر

جاء اخر من هذه كونه مانعا عن القضا لان فيه معنى الزجر فانه يوم
قلبه كما انه اكمل يوم بدينه وقد اداه بلسانه مغتصب بدار منفعة
لسانه جوا او قافا فيبقى بعد التوبة كاصله وهو احد عدم سقوطه
بهما مضار من تمام **قوله** فاسم ينجي او احد الكافر في قذف لم يجر
شهادته بعد ذلك على الكفار فاذا اسلم حازت شهادته مطلقا
لانها شهادة استغاد بها بعد اكله بالسلام فلم يلحقها رد لان الشر
روت غير هذه الا بمراتب الردودة لا يقبل على المسلمين وهذه
يقبل ويرد الاول لا ترد الثانية كذا في العناية **قوله** وعند سبب
الدين كذا في الحيل والواقعات وعليه صاحب الهداية كما صرح
في كتاب احوال الدنيا على ان المعاقاة لا جلد الدنيا حرام فتركتها
لا يؤمن من الكذب عليه خلافا لمراتب حيث قال اخبار المتأخرين
واما الرواية المنصوصة فجلا منها وهو انه يقبل اذا كان عدلا وان
كان منعدا واداة بسبب امر الدين او الهوى وعليه الاعتماد واما
المحاب للولاد فلعلاقة الجزئية بينهم صار شهادة اعدام لا يجوز
بمصلحة الشهادة لنفسه وهر غير مقبولة قطعا واما الروايات فانه
انصار احداهما بالاحزاب حيث بعد غنا احداهما عن الآخر وكل منهما
لنفس الآخر واما خلاف الشافعي فيمنع على ان الاقارب بينهم كذا فيهم
نقير الزبقي والعوس كسب العيون الماطلة امرأة الرجل كذا في الحاج
قوله وسيد بعده لانه الشهادة في كل الشبهة شهادة لنفسه **قوله**
في غير مال الشركة فانه العناية به ان حتى الشركيين شركة عناية ظاهر
اما شهادة احد المتقاضي لصاحبه فلا يقبل الا في اكد ودو القصاص
والشكاح لانه ما عدا ما مشترك بينهما وهذا هو فانه لا يدخل في الشركة
الا الاموال والمداينير ولا يدخل في القمار ولا العود من هذا

ولما قالوا لو ثبت لاحد ما لم يدر ايهما والد ما يدر **قوله** لا يملك
 لانه المساواة فيه ليست بشرط كذا في الزماني **قوله** التسمية كسائر التسميات
 المشاة وآخرة والرجعة الشخص الذي لم يفسد نفسه لمعلم صفة سواء كان
 عملاً او غيره فخره مدة حتى تعلمها منه فما لم يدره في علمه وليس احد
 معلوم **قوله** ان لم يفعل الردي في افعال الناس من التزين بزينة
 النسبة بين الفعل والقول كذا في ذلك معصية فلا يقبل شهادته
 لقوله عم لعن الله المؤمنين في الرجال والمذكرات من النساء وقيل اراد
 بالفعل الردي التكليل باللوطة كذا في الزماني والعناية **قوله** ونماجة
 من ماتت المرأة على كسب او ابرشيه وذلك ان يثلي عليه بعد دسائسه
 كذا في المغرب والكراد بالناجحة المدودة الشهادة من المرأة التي
 تنوح في مصيبة عزها تجلب النفع منه وتجعل النجاس مكنية لها
 واما التي تنوح في مصيتها فلا يسلط عليها كذا في الزماني وغيره
 فيجب ان يعتبر عدم رفع الصوت في مفهوم الناجحة والآخر في رفع الصوت
 منها لانه لا يسلط عليها سواء كان في مصيتها او مصيبة غيرها
 كما تفرع به في شرح المغنية فليسا **قوله** ومغنية في الغنة وترتفع
 اللغة صوت في الخشوم والغناء بالكسر والفتح الترغفات برفع
 الصوت والمراد به ههنا صوتها بالترغفات سواء كان غناء او بالنسبة
 نفسها او جعلته مكنية لها فانه النفع للهو معصية في جميع الاديان
قوله ودمج الشرب على الاموات يقال فلان يدمج كذا اي يدمج ويحل
 بدمج الخواص مداوم شربها والاموات اللعب بجانها في اللعب به
 ويظهر به مثله كذا في الصحاح **قوله** انه هذا يكون في اوقات الشرب في
 اسقاط العدالة مشروطا بكونه على الله **قوله** ومن يلعب بالظهور
 بقم الطاء المحلة والباية المشاة التحانية جميع وانما يقبل منه لانه

الارث غفلة

يورث غفلة لا يورث بها على الاقدام على الشهادة مع سبائهم بعض الحادثة
 فلاته قد تقف على عورات النساء بصوره بسط لتطير طره وذلك
 فسق واما اذا كان يستأين بالحكم في بيته فهو عدل مقبول الشهادة
 الا اذا خرجت من البيت فانها تاتي بحكومات غير فيقبح في بيته وهو
 يبيعه ولا يرب من تمام نفسه فيكونه آكل الحرام فيسقط عدالة بذلك
 كذا في التبيين **قوله** والطهور بقم الطاء المحلة وسكونه النونية فارسي
 معرب الله هو معروف كذا في الصحاح اقوال لا ياتي به صاحب الهداية
 فقال صاحب العناية وفي بعض النسخ بالطهور وهو مستغنى عنه بقوله
 ولا يربح للناس فانه اعم من ان يكون مع آله هو او لافيه بحث لانه
 الكلام يقتضي ان يكون مستغنى عنه في الماتن وليس كذلك لانه يجوز ان
 يكون المراد ههنا من يلعب به هو الا بالآلة المصنوعة من الخشب
 ولا يعتبر في مفهومه النفع وبالفح للناس من يفي لم بصوته احاطة
 من حيث شوته بقرينة المقابلة بويده اشتقاق النفع من الفح كما قرئ
 نقية بمعنى **قوله** او يركب بغير من اي شيء في الكبار التي يفتقرونها
 احد فسق وسقطت عدالة وهذا بناء على انه اكبر من اعم ما فيه حد
 او قول كذا في العناية **قوله** بلا اضرار لانه كشف العورة حرام فالعدم للفتح
 الناطق والمنظور **قوله** انه يكون مشهورا وذلك بالادمان وقوله
 وكذا ذلك ربما فوردت شهادته اذا ابتلى به لم يبق احد مقبول
 الشهادة غالباً وهذا بخلاف الكلام اليتيم فانه بسقط العدالة وان
 لم يشتهر به لعدم عموم البور لانه يجوز فيه بكونه ولا يدمج في ملكه
 وفي الربا يدمج فيسقط فيه الادمان وانه هذا يدرى ما في التبيين **قوله**
 او يتأمر القمار لعب بشرط انه يأخذ احد الكملين في صاحبه شيئاً
 انه غلب عليه فيه وفي بعض النسخ الشرح او يهونه الصلوة بها في لم يرب

فيه اسباب سقوط عدالة لاعب الشطرنج لانه ثلثه كلف كاذب كانه
 الهداية حتى قال شراهم والمقصود ان يترك الثالثة لانه الغالب فيه الاول
قوله لانه لا جرمه وثمة ما قيل لانه ما كانا والشاقي يقول لانه يجبر اللعب
 بالشطرنج فلهذا وسهلا دونه ما لم ينضم اليه احد الامور الثلاثة **قوله** فممن هذا
 امره تخصيص صاحب الهداية الشطرنج سلب كونه فسخ بعينه ذكره
 مع الزيادة فقد القامه وكذا فونت الصلوة وكثرة الايمان والحادثة **قوله**
 حيث يتدبها وقع في الزيادة اتفاقا التي من غير قصد لا حراز هو
 غير الزيادة لا يباريها حتى يكون المعنى لا تسقط العدالة به وقت ظهوره
 عنها فانه بطل لانه نفس اللعب فيه فسق فاروم ملعون من لعب الشطرنج
 ومن يكون ملعونا كيف يكون عدلا **قوله** على كل حال اتي وان لم يباري لعبه
 في الكفاية الثالثة وتخرج نقول لا ينبغي لمسلم ان يقدم على الشطرنج ايضا
 معتقدا كذا معناه على تنزه نفسه من جميع الكفاية المذكورة لانه في
 حيز الاستماع العا د عند من اتى به والصف من نفسه ورجع الى حيزه
قوله او يبول لانه عدم الاستمالة في مسائل هذه المسحقات ناشئة من
 عدم الحركة فيعلم بعدم الاستماع في الكذب لانه المراد بالكلية المذكورة
 من انشئ النفس **قوله** او يظهر سب السلف بجمع سالف وهو الما في ذن
 الشئ اكم لظن يقد يذنبه ويعتق اشبه كاي حنيقة واصحابه وانما
 احذر الاظهار لانه من البطلن سواء الاعتقاد بهم ولم يظهر منوعه **قوله**
 لانه لو انك لا يقبل لانه في الانكار قبول الوصية والعاقبة لا يملك ايجار
 احد على قبولها وليس منها شهادة حقيقة كما خرج به في العاقبة **قوله**
 كالشهادة على جرح جود وانما ستر هذا الجرح جود الجود عما به علمه
 تحت الحكم انه ثبت عليه حق الامانة على كونهما زنا او شربوا
 الخ او سرقوا او لعبوا كونهما اخذوا المال او قتلوا النفس عدا

فيقبل شهادتها

فيقبل شهادتها فاذا كانت على جرح جود غير ان يضمن ايجاب احد
 الحقيقتين المذكورتين كالفسق الجود ودعوى الاستنارة فانه وان كان
 زائدا عليه لكنه راجع اليه لانه من حقوق العباد فيحتاج الى حضم حكم له
 ولا حضم منها لانه المدعى عليه اجنب عن مال الاجرة فلو اقام البينة وانه
 استأجرهم بعشرة مائة مالى الذر كان في يده قبلت لانه حضم في ذلك كما
 سبانه وانما اذا لم يكن حضا فقد رجع الى الجرح الجود فلا بد من تحت الحكم
 وسع القاضي الزامه لانه الفاسق يدفع فسقه بالبينة وله قد تاب من
 حمله او قبله فلا يحقق الزام واسماها انما هو للحكم والالزام **قوله** لانه
 لو لم يتم البينة قال الشيخ المعروف بانها فانه سماه ان يقول فيه نظر او
 الفرض انه مثل هذه الشهادة لا يعيد سواها كان قبل تعديل الشهود او
 بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصورة المقيمة ثم قال الاستاذ بعد نظر
 كلام الشارع بماه اقول حقيقة انه خرج الشاهد قبل تعديل دفع الشهادة
 قبل شهادتها ومن باب الدنايات وانه اذا قبل فيه جرح الواحد وبعد
 التعديل رفع لها بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد
 الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة انه الدفع السهل في الدفع واليسر
 في كونه الجرح الجود مقبولا قبل التعديل ولو لم يوجد واحد وغير مقبول بعده
 بل يحتاج الى انصاب الشهادة وانبات حتى الشئ والعبد فانه لا
 بهذا التحقيق ما عرض عليه بعض المتصلين بالشعور علمه او الفاعل
 ومع ذلك ذاهل في القواعد وتماثل حيث قال اقول فيه نظر الى اخر
 كلام الشيخ فتأمل ثم احكم بينهما بالحق ولا تتبع الهوى واذا اخبر الجرح انه
 اى الشاهد انه انهم في **قوله** لانه الاقرار بما يدعى تحت الحكم بعد
 القاضي به على الالزام ولا يرفع بالبينة بقرانه شهد شهود المدعى
 على المدعى انه اقر انه شهود في نسخة فانها يقبل ما ذكره ان رجع لانهم

لم يظهر والفاضة بطلوا بغير غيرهم وليس المظهر والحاكم سواء وانما كون
 الشاهد بعدد فانه يثبت الحق فانه صفت حكمي يظهر اثره في سلب الولاية
 وهو حاشا له في موضوعه اصول الفقه وانما لكونه محمداً في ذاته فلا يعلق
 حكم وهو كالحكم بد شهادته وهو حق الله تعالى وكذا حد الشرب وقد اختلف
 هذه الشقة كلها صحة قوله تعالى انما اثبات الشركة فهو قبيل الدفع بالتمتع
 كما اذا اقام البيعة انما الشاهد المدعى او ابوه وكذا في العارية قوله ولم يبرح
 في الارواح افعل في ذلك ان لا زال فعله كذا في الصحاح قوله وشرط موافقة
 الشهادة الدعوى في انما اذا وقعت الدعوى قبيل الالات ومنع موافقتها
 ايما هو ان يتجدها في وقتها وكما وكما وكما وكما وكما وكما وكما وكما وكما
 وكما ونسبة فانه اذا ادعى عشرة دنانير وشهده عشرة دراهم او ادعى
 عشرة وشهد ثلثين او ادعى عشرة ثوب الحر وشهد ببيض او ادعى انه
 قتل وليه يوم النحر بالكونة وشهد بذلك يوم الفطر بالبيعة او ادعى
 بشيئ فقه واثبات ما فيه به وشهد بالشقة عنده او ادعى عماراً
 ما بجانب الشقة من ملك فانه وشهد بالقرعة منه او ادعى انه ملك وشهد
 انه ملك وليم او ادعى انه عبده ولدته اجارية الفلانية وشهد
 بولادة غيره فانه يثبت الشهادة موافقة للدعوى فلم يقبل قبل عليه ان
 عند المخالفة بعارض كلام المدعى والشاهد في المخرج لصديق الشاهد
 حرام على كلامه ووجه كلام المدعى اجيب بانه الاصل في الشهود العدالة
 لا سيما على قولنا يوسف ومحمد ولا يشترط عدالة المدعى لهجة ودعوة في حقها
 جانب الشهود عدلاً بالاصل وانما موافقة بين لفظها فليس بشرط الا
 بمرارة المدعى بقوله ادعى على غيبي هذا والشاهد يقول انما يثبت
 كراهة العارية وهذا مخرج في ان موافقة المدعى فقط كاف فيها فلم منه
 انما ادعى في قوله كاتفاق الشاهد لفظاً ومنه تشبيه موافقتها

بموافقة الشاهد

بموافقة الشاهد في مطلق الاتفاق لا في الاتفاق بينهما فانه يظهر
 ما بين الشاهدين قوله عندنا في حق موافقة بين شهادة الشاهدين
 شرط قبولها كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة ولكن اختلفوا
 في انهما شرط في حيث اللفظ والمفعول او في حيث المفعول خاصة فانما موافقة
 في حيث المفعول فلا بد منها باختلاف واختلاف اللفظ في حيث الشاهد
 لا يمنع باختلاف في لو شهد احدهما بالطلاق والاخر بالزوج والمقولة
 وانما اختلاف بحيث يدل بوجه على مدلول البعض بالتمتع فقد نفاه
 وجوزاه فخرج عليه مذهب الاعظم قوله فتراه كذا اقيم في تقرير الكل
 وعز الكمال قوله وعندنا على الاقل لا انما اتفقا عليه وتقدرا احدهما
 بالزيادة وكما ما هو كذلك يثبت فيه المتفق عليه ووجه ما تقدم به
 احدهما وله انما اختلفا لفظاً لانه احدهما مفرد والاخر تثنية واختلفا
 الالفاظ افراد او تثنية يدل على اختلاف المعاني الدالة على انهما مفرد
 الا بمرارة الالف لا يعينه بغير الالفين لاحقيقة ولا جازا وبالعكس
 مكان كلام كل منهما مبيناً لكلام الاخر وحصل على كل واحد منهما شاهد
 واحد فلا يثبت شرفهما وضاراً لهما في هذا كاختلافهما في جسر
 المال شهد احدهما بكبره شجرة والاخر بكبره كراهة العارية قوله اما ان قال
 المدعى للتوفيق اني استخرج به قبل هذا استخانة والعكس ان يقبل
 وان لم يقبل القول المذكور لا مكان التوفيق قوله متفقاً على الالف
 تحقيق مذهب في الفرق ان في الف ومائة قد اتفق لفظاً ومفعولاً في الالف
 لانها كلمتان عطفت احدهما على الاخر والعطف بقر المعطوف عليه
 بخلاف ما اذا شهد احدهما بعشرة والاخر بحسبة عشرة لانه ليس بينهما
 حرف عطف وضاراً متبنيين كالالف والالفين كراهة الالكهنية
 قوله ولو شهدا بالالف يقع اذا ادعى الفاشد شهدا بالالف قوله قبلت

بالبف فانه قبل الشهادة من شدة بالقضاء متناقضة لانه اذا قضاه شمساً
مثلاً لا يكون المدعى عليه الف بل شمساً لا غير اجيب بان قضاء
الدين انما هو بطريق المعاوضة وذلك يقين العين مكان الدين الذي
هو غيره وكان قوله قضاء منها شمساً شهادة على المدعى يقين ما هو غير
ما شهد به اولاً وهو الدين فلم يعيد ان يدعي متناقضاً قلنا لا كذا في
غير المشهود به اية اخرى المشهود به الاول وهو الغرض لانه الكذب في عليه
وهو القضاء وهو غير الاول لا حاله ومثله ليس مانع كالشهد عليه بغير
آخر بانه يشهد له فاكذبهم فاحصل الكذب المدعى بشهوده تنسيق له تكون
اختياراً واما الكذب المدعى عليه فيتنسيق لانه لقوة الدفع
غير نفسه كذا في العناية **قوله** انه السرقة قد يقع انه تغير في قول العدول
واجيب ما امكن التوفيق وذلك بان السرقة اية واحدة تحت ذكر في
شرح الهداية **قوله** والاطار قولها لانه السرقة السوداء اعترفت بالسبب
فلم يتم على كل واحد منهما نصاب الشهادة فلا تلزم بدونه فصار كالشهد
بالعصب والمسئلة جالها فانها لم يقبل بالاعتاق بهذا او لا لانه امر واحد
ان لم تكونه كما يدرى بالشهادتين وفي الخلاف نصف الادب فصار
كالشكورة لانه في المعاصرة وهذا الخلاف يخفى فيما اذا كان المدعى
بغير بقة مطلقاً في غير تعقيب بوصف واما اذا ادعى سرقة بقة وسواء
او بغيرها لا يقبل شهادتهما بالاجماع لانه المدعى كذب احد كما في البيان
قوله ولما لم يقر بان السواد وجوباً في المسئلة لا يجب ان يكون في
حكم المشبه به بجميع الوجوه بل ان اراد بكونه كدعوى الدين انما ان الدين
اذا كانا مختلفين لفظاً لا يقبل عند ابي حنيفة وان كانا متفقين فان
ادعى ان كذا يقبل على الاقل شتم كلامه وقال بعض شراح الوقاية واكبر
انه يمكن ايضا ان يدعى عليه بجمع مثلاً على الف عند شتمه وعند آخر

بالجمع على

بالجمع على الشتم او بكونه قد ابرأ المدعى عليه بغير بعض اقبحه عند شتمه
والاخر عنه غافل وان لم يشهد العقد فيمكن له التوفيق ثم قوله فالما ثبت
بتبعية العقد ان اراد ان ثبت في ذمة المدعى عليه بتبعية قسم والغيرنا
ان اراد ان ثبت عند القاضي بتبعيته فلان برئوت العقد باقرار المدعى
فلا يحتاج القاضي في ثبوت الحق البينة حرمها لانه شهادة فرد فلا يعتد به
بل انما يحتاج اليها لاثبات البراءة فصار اذا ذكر ان شتمين احدهما
غير محتاج اليه كما قرئ سرقة البقرة وكما اذا اختلفا في النثر بعد التصديق
بالشهادة او قول كل واحد من اقرارين كل كلام فليست **قوله** والاجابة كالبيع
يقول اذا كانت الدعوى في الاجارة في اول المدة قبل استيفاء العقود
وشهد احد الشاهدين بالاجارة بالبف والاخر بالبف ومائة لا يبر
الشهادة كما لا يقبل عند الخلاف في البيع للحاجة الى اثبات العقد
وقد اختلف باختلاف البراءة سواء كان المدعى هو المورج والمستاجر
وقوله وكما لم يدر بعد ما اذا كانت الدعوى بعد مضي المدة واستيفاء
المنفعة والمدعى هو المورج فهو كدعوى الدين لانه المدة اذا انقضت
يكون المنازعة في موجب لا غير فيقضي باقل الشاهدين اذا ادعى اكثر فضاء
كما ادعى على آخر الف وخمسائة وشهد احداهما بالبف والاخر بالبف وخمسائة
جازت على الالف وانه شهد احداهما بالبف والاخر بالثمانين لم يقبل عند
الاعظم كما تقدم خلافاً لها وانه كان المدعى هو المستاجر فهو كدعوى العقد
بالاجماع هذا زبدة مانع الاكلمية **قوله** وجميع النكاح بالبف غير اذا اختلف
الشهود في النكاح فشهد احداهما بالبف والاخر بالبف وخمسائة فثبت
بالبف عند الاعظم خلافاً لما نصحه لهما انه هذا اختلاف في السبب لانه
المقصود من ايجابين هو العقد والاختلاف في السبب يمنع قبول الشهادتين
في البيع **قوله** وجه الاستحسان اشارة الى دليل الاعظم يؤيد بغيره المار في

النكاح انه يقع بالتسمية مذهبك النكاح في النكاح في النكاح
 في المالك في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 فكان ثابتاً في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 وكل والارزواج والملك في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 وقوله في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 به والصواب هو الاول في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 لما كان كالمدين وجب ان يكون الدعوى بالثبوت في النكاح في النكاح
 واسبب الائمة ووجه ما في الكتاب في النكاح في النكاح في النكاح
 باختلاف البدل لكونه غير مقصود ثبت في النكاح في النكاح في النكاح
 شرط في المقصود وهو ان يكون في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 وما اذا كان الزوج يدعي قوله في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 الباقين الذين انفصل بكل واحد منهما مفعول الاول والعايد الى
 المدعي المعلوم بمعونة المقام وانما تفرقها بهذا الامر الواجب لصدور
 مفعول بايلة منها في بعض شرائع الوفاية حيث قال الموصول مع صلته
 فاعل في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح في النكاح
 شرائع منها ان يشهدوا ان كان مورثه حر كقولنا لا مورثه لا يقبل ومنها
 ان يكون المميت لانه الشهادة على الملك ثابت مع الاتحاق ومنها
 ان يبينوا وجه الاستحقاق حر كقولنا اخوة مات وترك ميراثا
 لا يقبل ما يقولوا اخوة لابي اولاد اولاد ومنها ان يكون في الكتاب
 عند اختلاف الابدان يوسف وان شهدوا ان كان له ميراثا ولم يقولوا
 لانهم لم وارثا سواء كان هو ميراث في حال وورثه حال لا يقضي
 وان كان ميراث على كل حال يحاط وينظر القاضي ثم يقضي بكله كما

في البيانية قوله

في البيانية قوله بيد حي قيد باليد لانه لو لم يذكر اليد بل قال انها كانت له
 تقبل بالاتفاق وقيد بالحي لانها لو شهدت للميت بانها كانت في يده
 وقت الموت يقبل الشهادة بالاجماع ويكون له الدار وارثه واما لفظ
 منذ كما قلنا بعيد اصلا كما قدم من تقرير الكفاية قوله اما يدك وكلمة
 كما في ذلك فهو مجرور فتعذر القضا بما عاده الجاهل لانه ان وجبت
 اعادتها من وجه لا يجب اعادتها من وجه فلا يجب بالنكاح كذا في الكافي
 قوله لا يمنع صحة الاقرار بمجرد المشهود به هو الاقرار وهو معلوم واجهالة
 في المقربة وذلك لا يمنع القضا كما لو ادعى عشرة دراهم فشهدوا على
 اقرار المدعي عليه ان له عليه شيئا جازت الشهادة ويومر بالبيان
 قوله وعند ابي يوسف يكفي قال في الكفاية وغيره انه يجوز كيف ما كان
 ضروري عنه انه اذا كان الاصل في زوايد المسجد فشهد الفرع فراوية
 اخرى في ذلك المسجد يقبل شهادته اياها فله الاكثر حسب ما ورد في
 غير ابي يوسف وجوز انها يقبل وان كان الاصل في المصلان ثم ينفق قوله
 فكانت كقولنا قوله يعني اثنان لا اثنان في يدين يجوز لهما ان يشهدا على
 قضائيه كثيرة كذا في الشبني قوله وان كان الاصل في نفر المسئلة انهم
 قالوا اننا شهدنا على هذه الحادثة فماتوا او غابوا ثم جاء الفرع
 يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حلفهم فلا يثبت الشهادة
 الفرع وان لم ينكر وان كان لا يجزئ شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين
 كذا في الكفاية قوله ولو شهد ابي العزعة عن اثنين قولا لا يصلح وقال
 ابي العزعة اخبرني ابي الاصلان بمعرفة ما اتي بهما يعرفان غيرهما
 وقوله لم يري ابي العزعة انها ملك المرأة التي جاء بها المدعي عن غير
 وانه غرة فنهى عن الحين المأله والزنا الجور المشددة بنت طلبة
 وبها مكنت المرأة غرة والمصري يعنى الميم ونحو الصالح الميم نسبة عامة

في مضمون نذر به معدن عدنان جدر رسول الله **قوله** ان القسبة انما
 لا قبيلة دونها في كارة الصحاح الفخذ يكون انما المجرى آخر القبايل **البيت**
 اولها الشعب ثم القسبة ثم الفصيلة ثم العمار ثم البطن ثم الفخذ ثم الناحية
 تقدم الفخذ مقام الجدة لانه ام الجدة الا على قدر منزلة الادف مع النسبة
 و هو اب الاب كذا في العناية **قوله** ان لو جاء كتاب القاضي الى القاضي
 لا يعار ان كتاب القاضي نقل شهادة الاصول في الحقيقة ولا بد من الشهادة
 في اثنين لان تنويع القاضي معوم ولا بد وكما عد الله قائم مقام اثنين
 لا ينظر في ولايته ما يشترط في شخص مقام شخص كالو لا ينظر في العقد
 كذا في مانع الشريعة **قوله** في جارة بيع ان التعريف لا بد منه ولا يحصل بالنسبة
 العامة والمضرة عامة بالنسبة الى من مضرت لانهم قوم لا يكونون فكم يكون
 بينهم شأنا احدثت اساميتهم واسمى الما بين قول فانه شرها وانما كان
 فعله حجة لانه كان فاضيا معروفا بالعدل في زعمهم وعلى رضو والعناية لا تنو
 فرة وما كان يخفى عليهم ما بطله وسكنوا عنه فكان كالموتى عنهما وصار محل
 الاجماع كذا في العناية **قوله** فمعه اة لقبه للتشهير لا يبارك في التشهير
 لغرضه عند الاعظم كما صرح به في الكافي فامع قوله ولا يعذر قوله كان يشهر
 لانما تنويعه لا يعزبه بقرينة مقابلة التشهير واما مقدار الجبر والتعذر
 فنقوض الى رأي القاضي **قوله** سم وجهه بانحاء المجرى من السهام وهو سواد
 القدر او الملهة من الاكم ينعى السود كذا في العناية **قوله** ولا يعلم بالنسبة لا
 نقل الشهادة والبيات شرعت للبيات وقد اشترى بعض شرا المداية
 الجواب قول الشارح ان قول قديم اة حيث قال ولم يذكر الذر شره
 بعتر خض وظه حيا او مودة وكان جبا اما لندرية واما لانه لا يحيط
 انه يور كذبت او لم تنت ذلك وسمعت ذلك فتمتت وبما بمنز
 كذبت لا فواره بالشهادة بغير علم فجد كانه قال ذلك فليست في العناية

مقرر

مصل قوله سقطت اة اى غير ثابت الحق بها على الغرم لانه الحق انما
 يثبت بقبضه والقاضي ولا قضاء من لانه لا يقضى بحكم من قضى ولا يمكن
 عليها لانه بالانكاف والاعراف بينهما ما اتفقا شيئا لا على المدعى ولا على
 المدعى عليه اما انما في قط واما الاول فلانه الشهادة ان كانت حقا في الواقع
 ورجحانها صار كاثنتين للشهادة ولا حجة على من يكتمها لانه عدم ثبوت
 حقه لا ينافي الرجوع عما بل هو باق على اصل العدم على ما كان غاية الامر
 انه بما رجوعها يقضى بشهادتها وثبت له الحق لانه ذلك لا يوجب
 الضمان كما اذا بيا انه ينفذ ابتداء كذا في التبيين والعناية **قوله** لم يسخ
 الحكم لانه لو انسخ به لادى الى السلس البط لانه حاز ان يرجع عن جرحه
 مرة بعد اخرى ليس ببعض على عبدة يرجع فنبس الحكم ونسخه وذلك خارج
 عن موضوعات الشئ ولانه في الالة على الصدق من الاول وقد ترجع
 الاول باتصال القضاء به كذا في الهداية وشروحه **قوله** اذا قضى مدعاه
 دينا كان او عينيا واما توقفت الشهادة على القضي لانه يحقق الحق عند
 تسليم المال الى المقتضى له واما ما بقيت به المقتضى عليه فماله فلا يحقق
 الحق لانه في حقه **قوله** لانه على صيغة المفعول لا في مظهر جهتها فانه
 القضاء واجب عليه بعد ظهور عدلها حتى لو امتنع عنه او اخله باثم
 ولو لم يرد وجوب القضاء على نفسه بغير وجهي الوارد وعذر ولو اوجبت
 عليه الضمان لا امتنع الناس من تعدد القضاء مخافة الغرامة وذلك ضرر
 عام فيجوز العذر الخاص لا جله ولا يمكن استيفاءه من المدعى لان الحكم ما فذ
 فلا يرتفع بالرجوع كذا في الشروع **قوله** لانه منافع البضغ وهو في كل
 اللغة بفتح الباء بمعنى الشئ والمباصفة المبشرة لما بينهما من نوع شئ
 وبيع الباء ام منها وقد كثر بها في البضغ في قولهم ملك فلان بضغ فلانة
 اذا عقر بها **قوله** عند الاتفاق بفتح اء المسكف منها منافع البضغ

وهو غير معونة عندنا بالانكاف لان المقتضى يقتضي الحائنة بالنقض على
ما عرف ولا حائنة بين العاين والمنفعة **قوله** ضمننا ما زاد لاناها المتناه
بغير عوم والانكاف بلا عوم معونة بالنقض **قوله** وهذه المسئلة اقوال
لما ورد على ظاهره انه رجوع السند وفي البيع اعم من ان يكون الدعوى من
البيع او المشتري مع انهما ما يقتضي لا يتصور الا في الثاني كما مر به
الشراح في تصوير المسئلة فمادحة الاستثناء المطلق الذي يشتمل على
مقتضى الشراح بقوله وهذه المسئلة غير مذكورة بغير ان وادام المقتضى
المسئلة بدعوى المشتري كما اقتضاه عبارة الهداية فاستقام الاستثناء
ومنه في حال كونه ان يكون المراد في لفظ البيع المذكور في الهداية الشراء بناء
على انه من الاصل او كما قرئ في اول البيع **قوله** ضمننا نصف الكد لاناها الكد
ما كان على شرف السقوط بالارتداد ومطابقة بين الزوج لانه في سقوط
جميع الكد وعلى المالك على الموجب شبهه به **قوله** ومنه في العتق اليقنة لانه
ان يدين المتقاضي عليه العبد عليه من غير بدل بوجوب العتاق سواء موسري
او موسري لان ضمان الانكاف لا يختلف بهما والاولا للمولى لانه العتق
لا يتجزأ الا ان يدين بالعتاق فكذا الاول السابغ له **قوله** يجب الدية
عندنا وعند الشافعي يقتضي اقوال قد سبق البحث في ترك كل من الخفية و
ان مقتضى اصله المعهود في هذه المسئلة مع احوال غير طرف كل منهما
فليست في مسئلة وضمننا ما المتناه بهما من شروح الهداية والبياني **قوله**
لا يثبت هذا بعد العتاق بشهادة الفرع واما قبله فتقوله ملتفت اليه لانه
انكر التحيل ولا بد منه **قوله** انما في الاصل واتي في من ادعى لا يرجع
على صاحبه **قوله** بخلاف التزكية لانه الشهادة لا تغل الا بها مضار التلقت
مضارها لهما كالشهادة وتلك لا يجوز ان يكون النسب في كتاب من رجال
في احد ودكا لا يثبت للشهادة فيها ولو لا اضافة الحكم اليها لسلح التزكية فيها

لمن يراو

كتاب الوكالة قوله وانما المراد بقرائن الاثم في التعريف لمحبس فيكون
معناه يملك حبس التعريف احراز اعم البصية والمحبس فيكون على مذهب الكل
لا لعدم فركونه في ملك التعريف الذي وكل به فلا يثبت الا على ما بها
كما لا يخفى **قوله** بانه يكون اقرارا لنفسه في الشارح لكونه الشخص يملك التعريف
قوله ويعرف الغبن العيبه قال لا كل وهو شك لانهم اتفقوا انه لو كسر البصية
لغافل حج ومعرفة انه ما زاد عليه وهيم في المسامحة وده بانزده في الجواز
وده او انزده في العقار او ما يدخل تحت تعميم المعنويين لا لا يطبق عليه
احد الا بعد الاستحسان بعلم الفقه فليتبأ **قوله** لانه الحق يفرقة اذا وكل
من غير رضاه بل يتردد برده او لا وعنده يتردد خلافا لما **قوله** لا يمكن ان يفرقه
حتى لو امكنه المحذور بركوب الدابة او الحلق على يد من الناس بغير منه التوكيل
ايضا بلارضا خفيه وان كان ما لا يتردد الركوب رضاه الا في كذا
في العناية **قوله** وهو ان يكون مستقلا ان اشارته الى انه لا يصدق منه دعوى
ذلك الا بالنظر الى زبد وعده سعة او بانو العرف فانه او يكون ذلك
سعودا للعاقبة باي طريق كان في فتح الاجارة كذا فيهم في تقرير العناية
واعدا واعدة السفر احضار اسبابه وآلاته وفي خفية الجوهرة العدة
بالعلم ما عدا دونه انكاد في الذين في الحال والسلاح **قوله** خذرة في الحذر
وهو السر وجارية خذرة او الرنت الحذر كذا في الصحاح فلهذا ومن
مسئورة لم يجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحكم وانما يلزمها التوكيل
لانها لو حضرت لم يكن لها ان تطلق جفها بجاراتها وقد استحسنه المتأخرون
قوله الا في استيفاء اقول يقتضي الاستثناء بالاستيفاء بشرط جواز
التوكيل بالابناء فقد خرج في العناية والتوكيل بغير جواز التوكيل
اتفاقا وقد استثنى في الهداية كلاما معا والتحقيق انه يقتضي الاستثناء
ناظرا الى غيبة فليتبأ **قوله** ما عطا نفسه لانيه كما ان يقتضي

لا يستغنى عن اليمين واما اثباتها بآثار الشهود فمجاز عندنا خلافا لما في
 وقيل في الخلاف في حال غيبته الموكل واما عند حضرة فهو جائز بالاجماع وعلى
 هذا الخلاف التوكيل بكتاب في جانب من عليه احد القولين في ان اقرار الوكيل
 لا يقبل عليه والتوكيل بالثبات حد الزنا وشرب الخمر لا يقع اتفاقا لانه لا يقع
 فيه لاحد كذا في الهداية وشروطها قوله لشبهة العقوبة فيصير في انه يستوفى
 حال حضور الموكل اتفاقا **قوله** بصيغة الوكيل إشارة الى اخذ الوجهين الذي
 ذكره المصنف الهداية في بيان كون هذه الحقوق راجعة الى الوكيل **قوله** في بيع
 هذه امثلة العقود التي يتعلق حقوقها الى الوكيل وقوله منبم إشارة الى امثلة
 نفس الحقوق المتعلقة بتسليم المبيع وقضيه وقبضه وعينه **قوله** ولو
 بطالب بفتح اللام أي الوكيل لطالبه المبيع **قوله** ويجام بك الصلة أي الوكيل
 بالصلة مع باعية ويرد عليه بالعيب من غير ادراك الموكل لانه الرد من
 حقوق العقد وكلها متعلقة بها ووجه وكلامه في حق الوكيل بالبيع
 كما هو المشترى وقوله وهو في نية اي واحال اليه المبيع في نية الوكيل في نية
 الخصومة فيما كليتها **قوله** فلان وبغير اذ اسم الوكيل المبيع الى الموكل في اذ
 شتر شيئا بالوكالة فلا يملك على الرد بالعيب الا باذن الموكل لانه حكم
 الوكالة قد انتهى بتسليم اليه وكذا في الشفعة اذا اسم الدار المبيعة المسمى
قوله لم يجام فيها وكذا في الجاهم وشفقة ما شتر بالوكالة مادام في نية فاذا
 سلم الى الموكل خرج من اليدين ولو رجع الوكيل جاز وسقط حتى الرد
 والموكل بالجواب ان شتر بضم العين واخذه وان شتر رده على الوكيل
قوله انه الحقوق نوعان نوعان بعد ما كان لكلها مشركة في التعلق بالوكيل **قوله** لانه
 متبوع في العمل لا بالوكيل متبوع في التوكيل مطلقا فالضرورة بين يدين
 المتوعين فيجب في الثاني دون الاول لا يمتنع ان يشار الى ارجاء
 بقوله وفي النوع الاخر الوكيل مدعى عليه بغيره في ان التزم الوكالة بغيره

بالنسبة الى الموكل

الى الموكل بغيره انه لو لم يمتنع فلا يملك احد ان يجبر عليها واما بعد التزم
 فاما حاله اما ان يوجب كونه مدعى عليه او لا فالاول يستلزم الجبر عليه تسليم
 المبيع والثاني مثلا فانها يجبان عليه بالعقد الذي التزم ولاتيه باختياره
 بغيره لانه المدعى عليه هو الذي يجبر عليه وان لم يرد الخصومة والثاني في
 لا يستلزم الجبر عليه كقبض المبيع ومطالبة من اشترى لانه قد يكون مدعى
 فلا جبر عليه ابراما في الموكل فلانه متبوع في حقه وانما فلا يملك الجبر عليه
 واما في غير فلان المدعى اذا ترك ترك **قوله** وكذا سائر الوكلاء ويستفاد
 ان رجع هناك بقوله اي امتنع سائر الوكلاء غير الاقتصار بكونه يملك
قوله ملك غير متقرر بغيره ان نفوذ العتق يقتضي ملكا مستقرا فان في الزنا
 فيتم تزوج انه ثم حرم على رقبتهما فاجاز الموكل صارت الالة من المحرم لم
 بعد النكاح وان ملكها الزوج لعدم استواره الملك وملك الوكيل غير
 مستقر ينتقل في ثمة احوال الى الموكل فلا يعتق عليه وفيه نظرا لانه جاز
 المطلق **قوله** عدم ملك دارم محرم منه عتق عليه كحديث قبل الوكيل
 نائب في حق الحكم اصلي في حق الحقوق فانها ثبت له ثم تنتقل الى الموكل
 من قبله فالصور الشاهد هذا احسن كذا في الهداية **قوله** بضم الميم
 أي لا يستغنى عن الاضافة اليه ولو اضافة الى نفسه كان النكاح له كذا
 في الكفاية **قوله** يتعلق بالموكل لانه وانما وجب في هذه العقود اضافة العقد
 اليه لانه الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب الذي هو العقد فانه اذا وجد
 وجد الحكم معه لا محالة فليس بدخل فيها ضار الشرط لانه اخلو به بغير حكم
 فتوجب نراحيه عن السبب وهذه العقود لا يكثر تراخي الحكم لانه فيها معنى
 الاضافة اما في غيره النكاح فلو وانما فيه فلان الاصل في المرأة التي خلقت
 محلا للنكاح المالكية لنفسها فتتبع النكاح سقط عنها نوع المالكية ولا
 الاصل في الاضلاع اخرى فكان النكاح اسقاطا للحرة نظرا الى الاصل في الاصل

مستحق فلا يمكن ان يبايع سقط عنها هذه الملكية لاجل الوكيل ثم ينتقل الى
 الموكل فجعل الوكيل بينهما سفير المهرن الحكم السبب بخلاف البيع واقرانه
 فانه الوكيل فيها يستغنى عن الاضافة اليه بناء على انه الحكم فيه تقدر الفصل في
 السبب لانه لا يلزم في وجود العقد وهو السبب وجود الحكم وهو الملك
 لا حاجة كافي البيع بشرط اختيار وجهه القول بهما انه حقوق العقد فيها اذا
 لم يقبل مبادلة المال بالمال يرجع الى العاقبة وهو في حقوق عقده كالملك
 وهو كالاجترار فيه صدور العقد من شخص باضافة اليه وثبوت حكمه
 بغيره هذا رتبة ما في المعبرات سيما في التبيين وغاية البياح **باب الوكالة**
باب بيع وشراء قوله في دراهم كثيرة قليل الكثرة عشرة دراهم وما فوقها
 والغليل الكثرة وما دونها والمتوسط ما بين الكثرة والعشرة فلو اشترى
 ما بكثرة وقيما او جنسا وبالعقل حنطة لا يجوز على الموكل قوله وفي حقه الوكيل
 اي صاحب الوعده على الاجترار سواء كانت الدراهم كثيرة او متوسطة
 او قليلة وهو المفعول من قوله في كل حال لانه حاله بدل عليه ان لا يوافقا وهو
 المخرج جانب الحنطة اذا اجترار لا يقبله وكذا الذي لا يقبله طولا فتقاي
 البيرة كذا في الرثبي **قوله** كذا المتعارف قالوا هذا في عرف امر الكوفة
 فانه سوق الحنطة وقيمتها عند سمرقون الطعام وفي عرف غيرهما
 يعرف المال طعام **قوله** من جنس جهل جنسه واكر او يجنس النوع بهما
 غير ما اصطلح عليه امر الكوفة فانه اجنس عندهم هو المقتول على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو كالكبوان والنوع هو المقتول على كثيرين
 متفقين بالحقيقة في جواب ما هو كالانسان مثلا والضعف النوع
 العتيد بغيره كالكرك والهندى واكر او يجنس بهما ما يميز اصنافا
 على اصطلاح اولئك وما ينوع المصنف في ذلك رجلا بشرا شترى
 فاما ان يكون معينا او لا والاول لا حاجة فيه الى ذكر شرا والى لا بد

فيمنه

فيه في تسمية جنسه ونوعه مثله يقول عبد الله **قوله** او تسمية جنسه وسبلغ
 ثمنه مثله يقول عبد الله **قوله** درهم ليعبى الفعل الموكل به معلوما فبذلك
 الامثال كذا في العناية **قوله** الدرهم ما يخص جهاله جنسه برده عليه جهاته
 الدرهم متوسط كاترج به الكاف وجوابه انه جهاله اجنس عند المتأخرين و
 جهاله النوع المتقيد به فلهذا عبارة كل من الكتابين على كل من المذهبين
 فلا اشكال **قوله** ويصح بشرا شرا قوله والبقر قال صاحب التوفيق هذا
 مستغنى عنه بقوله الا اذا ذكر نوع الدابة كالحمار او الفرس ذكر بالاصالة
 لاظهار النوع الثاني بعد الكثرة اليه بطريق الاستثناء في النوع
 الاول وفيه تأرب اخرى يظهر لعله ادنى درته في صفة التام **قوله**
 فانها اي كل واحد منها كما لا يخفى **قوله** ويصح الوكالة لانه معرفة نوع الشيء
 يعتبر اجهاله **قوله** ويكون الثمن بحيث اقوالهم منه انه لو كان الثمن
 بحيث لا يعلم منه النوع لا يقع الوكالة كان يكون الثمن بحيث يشترط
 اي نوع كان في العبد فلا يعبر النوع المراد معلوما به فبذلك الامتثال
قوله بشرا عين صورتهما رجل على آخر الف درهم مثلا فظهر الدابة
 انه يكون بشرا عبد معين بهذه الالف التي عليه حج الوكيل فانه
 كان للموكل ولو ملك في يد الوكيل ملك على الموكل لانه في تعيين البيع
 تعيين البايع ولو عين البايع كجوز ساء على ان البايع وكذا باي يوجب
 من انه يكون لاجل الموكل في تعيين نفسه فلا يكون ملك الدين من
 غير م عليه الدين وهذا معنى قول الشرح بعبد هذا بخلاف ما اذا
 كان العبد متعينا كذا فهم من تزويج باج الشريعة **قوله** وفي مخرقة لانه لا يخفى
 بالعرف فتعبد عليه **قوله** يكون اعنا على مال فهو حر ولا ذمة سيده
قوله كذا الشراء واقفا هو الوكيل اي كان العبد ملكا والالف
 الدترافه في العبد ودفعه الى الموكل كانه للموكل جانا على تقريره في العتق

عليه وكونه ملكا لو قيل في المشتري الذي هو الوكيل او على العبد اذا
 عتق الف مثلها فمنا او بدل العتق لانه الاداء قد بطل لا حقا في المولى
 ما اداه بجهة اخرى وهو ان كسب عبده فلكانه ملكا قبل الشراء وقبل
 العتق فلا يصح ملكه بدلا عن ملكه **قوله** ما لم يملك استيفاء أي استيفاء كسبه
 وهو خارج بحدف وهو الرجوع بالتمتع على الامر فان سبب الرجوع على الامر
 هو العقد وهو لا يقدر على استيفائه لانه العبد مبيع وهو ليس بخلع
 للعقد فكان قول الوكيل غلظت ومات عندي لارادة الرجوع وهو
 منكر فاقول **قوله** كذا في الاكلية **قوله** شامل للمصورين قال الاستاذ في
 عزه الام ليس كما قال لانه التعليل الثاني في الصورة الاولى اذ لو
 انما يقال الامور امين يدعى الخوف غير عهدة الامانة لانه انما يكون امينا
 اذا كان قابضا للشيء والفرص ان لم يقبضه فليتنا **قوله** يدعى الامر التمتع
 على الامور وهو ينكر **قوله** ونقصر الوكيل بايعا من موكله بقوله كالمبايع
 منه لثبوت امارات العقد بينهما فانها اذا اختلفا في مقدار التمتع
 بتجانسهما واذا وجد الموكل عيبا بالمشتري يرد على الوكيل وذلك
 من خواص العقد **قوله** فان الدين الاقل من القيمة وفي الدين وفي التمتع
 ههنا فاذا كان التمتع خمسة مثلاً وقيمة المبيع عشرة رجع الوكيل على
 الموكل بخمسة وقوله فان المبيع يعني بالتمتع وقوله فان الغصب
 بقوله بالقيمة مخرج به سراج الهداية كما فهم الكل من قول الشارح فان كان
 التمتع مساوياً **قوله** الى هذا المذهب أي المذهب الاكبر وهو **قوله** وليس
 لو قيل وان نرى هذا العقد شراء لنفسه او مخرج بالتمتع لنفسه
 بل انما قال اشهد وان قد اشترت لنفسه الا اذا خالف ما جده
 المذكورة هذا اذا كان الموكل غائباً فان كان حاضراً او مخرج الوكيل
 اشترى لنفسه فانه يكون مشترياً لنفسه لانه غرض نفسه حال حفره الموكل

وهذا هو المذهب

ولا كذلك حال عتيقه بخلاف حبس في سجن حتى يجلس بالذكولانه لو
 خالف في الوصف فانه المات به ان كان النفع في الامور به ينفع على الامر
 كما اذا امره بالبيع بالف وثمانية وان كان آخره لا ينفع كما اذا باعه
 بثمانية كذا في الخط **قوله** فالوكيل انما يخالف ما التزم به من هذا وبين
 الوكيل بخلاف امراته بعينها اذا تخلفا بنفسه بمنزلة الامور به فانه
 يقع على الوكيل لا على الموكل مع انه لم يخالف في امره الامور او اجيب
 بان التخليع الموكل به بخلاف مضاف الى الموكل والموجود منه ليس بمضاف
 اليه حيث انهما بنفسه فالتخليع بنفسه ان يقول نزلت منك وليس
 بمضاف الى الموكل لا لانه لم يخالف في الشئ وذلك لانه من باع ملك نفسه
 كذا في العارية **قوله** لا يظهر له في الشئ وذلك لانه من باع ملك نفسه
 العاري على ان يكون التمتع بعينه لا يجوز ذلك في الدين وانما يظهر
 التوكيد لانه الوكيل عاقد لنفسه فيجب الطعام في ذمته ورأس المال
 ملك له فاذا سلم الى الامر على وجه التملك منه كان قرضاً عليه ولا
 في ذلك بين ان يضيف العقد الى نفسه او الى الامر لا لطلاق طبعه على
 بطلانه كذا في الاكلية **قوله** لانه العاقد هو الوكيل قال شيخ الامام هذا
 اذا كان الموكل غائباً عن مجلس العقد واذا كان حاضراً منه بغيره كان
 صادف بنفسه فلا يوجب فائدة الوكيل **قوله** فلا يصدق لانه صار مضافاً
 والمناقض لا قوله لانه لا يبيع بعد استيفاء التمتع جواب عن قوله
 لانه اختلف برتفع بغير ان يبيع بعد استيفاء التمتع اجنب عنهما فليكن
 اجنب عن الموكل اذا لا عقد بينهما فلم يكن كلامه معتبراً بغير اختلاف و
 التخالف كذا في الاكلية **قوله** في نزل شهادته كالاصول والفروع
 واحد الزوجين والوصي واعلم ان الحكم بعد العدة في البيع والشراء
 منهم حتى ما اذا لم يزل الموكل بيع في شئ من ثوبه قال ذلك يجوز

فصل

بيع منهم اتخافا وبا اذا كان بمنزلة القيمة فاذا كان البيع بالكثر والشراء
بالتقريب منها خلاف في جوازها قوله وعندنا يجوز ان كان بمنزلة القيمة ظاهره
يشترط ان البيع منهم بغير سيرة لا يجوز كما في شرح الطحاوي وذكر في الخبر
ان ذلك يجوز عندنا فلكان الغني السيرة على ذلك التقدير طبقا
بمنزلة القيمة كذا في العناية **قوله** الا في عبده او ملكه بغير عبده الذر
لاولى عليه وانما قلنا لا في المديونية المستوفى يجوز البيع والشراء
بينه وبين مولاه لا في عبده عدم الجواز لزوم البيع بغيره لا ماله
لمولاه والمديونية ليست كذلك تتعلق به حتى الدين واما الملك
فهو عبده **قوله** نوى كسبه الواد اتى الملك من التوى وصورة في الكتابة
بانه مات الكفيل مفلأ والمفكورة عنه ايضا مات مفلأ او غاب
ولا يعرف موضعه **قوله** وهر ما يقوم به مقدم فالذرا لا يتخاف فيه تالظ
تقوم المفوضين قبل هذا الحد به فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في البدن
كالعبودية والدواب فاما ماله ذلك كالتجارة والبيع وغيرهما افراد
الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وانه قلت الزيادة كالغسل مثلا
لان هذا مما لا يخلو تحت تقييد المفوضين اذ لا دخل له في ما يحتاج فيه
الى توقيف ولا حاجة بهنا بهنا للعلم به فلا بد **قوله** فانظر منها الاطلاق
يعني الاصل في الوكالة المخصوص والمضاربة العموم كما خرج به في البدلية
ولا يلحق بغير احد الوكيلين بغير اذا وكلها بكلام واحد لا يجوز
تصرف احداهما سواها كما في قوله في الاحكام او احداهما صبر او عب
عجز او اما اذا كانت بكلامين لكل واحد منهما ان ينفذ بالتصرف
لان الضرر في كل واحد منهما على الافراد حيث وكلها متعاقبا
قوله ورد ودية اما لو كانت الوكالة بتعريفها فتبين احداهما بغير
اذن صاحبه فمنه لانه شرط اجتماعهما على التعيين وهو كذا في الموكل فيه

ما يوزن لانه

فائدة لانه حفظ اثنين النفع فاذا اتبع احدهما كان قابضا بغير اذنه
فتبين ان الملك لانه ما مور يقبض النصف او الكان مع صاحبه واما منفردا
فتبين ان مور يقبض شرا منه **قوله** لم يوصى واما ثبتهما بعدم العوض لانهما
او الكان يوصى بحاج فيه الى الداعي فلا يجوز انفراد احداهما كذا في
الحقايق **قوله** الى الشعب وادوية الشين وسكونه الغني المعجز في ذلك
الشراء ولا يباشر شعب بالبيع كذا في الشراج والمفراغ الاول في المصونة
ان لا يجمع فيه الوكيلان لئلا يؤول الى الشراج الذي هو مانع عن اظهار الحق
القديم ورافع كعبته على الشراج **قوله** كذا في باج الشريعة **قوله** الى
الشراء ماله انما احتاج الى هذا التفسير لئلا يتوهم نفي صحة شرائهم
بانه شيئا اما اصلا او لصيغة ولا ريبه لاحد في صحة كذا في العناية
قوله فالحاصل ان رة الى دفع توهم تخصيص البيع والشراء بالاحمال
في تزويج كل واحد منهم بغيره المسم وسائر تصرفاتهم في صفاتهم كالمالكين
والسمات كذا في بيعه عند قول صاحب معناه التصرف في ماله
بعد بيان عدم تجوز تصرفهم في خصوص تجوز الابنة الصغيرة الحرة
المسنة والبيع والشراء **باب** **الوكالة بالخصوص** **قوله**
هذا عند ابي حنيفة على انه في قبض الدين للملك فانه المديون انما
تقتصر بامانها اذا قبض نفس الدين عنه فتصور لكونه وصفا ثانيا
في ذمة من عليه بخلاف الوكيل يقبض العين فانه لا يكون وكيل بالخصوص
بالا اتفاق لانه ايهما يخص حيث لا مبادلة هناك لكونه يقبض
عين حتى الموكل من كل وجه فاشبه الرسول وعندنا لا فرق بين الدين
والعين في عدم كونه خصما فلا يقبل بينه الخصم **قوله** وخرج اقرار الوكيل
اي على موكله بانه كان وكيل المدعي فاقر بانه موكله فتبين هذا الحائر
او كان وكيل المدعي عليه فاقر بوجوبه عليه **قوله** وعند غيره لا الا انه

اذا اجتمعت البينة على اقراره عنده يخرج به غير الوكالة خلاصا من دفع المال
 اليه لانه صار مضافا فلما ادعى بعد ذلك الوكالة واقام عليه ذلك
 بنية لم يسمع بنية قوله لانه امور مخصوصة واهل منة وقته والافرا بنية
 لانه مائة والامر بالشرا لا يتبين واخذه قوله بعمل نفسه حيث يعمل
 ومنه فانعدم ركنه الوكالة الذي هو العمل لغيره فانعدم عقدها ما بعد اتمام
 ركنه فلم يكن وكيل في ذلك ابراهيم لو ملك المال في يده لا يملك عبد الوكيل
 قوله بحق في القصب والحق والقصب لا رجوع عليه وقوله والاستدرا
 جواب عما يقال انه اعترف بالحقيقة حاصل فيما يقع فخرج به على الوكيل
 وتقرر الجواب في الفاية ولم يذكر المص ان الغريم اذا انكر الوكالة
 لم يستأنف اولاً قال الخفاف لا يكلف على قوله الجح وخاليف على قولهما
 قوله بان قال جرح في انه من غير تحقيق الميم مع صار الوكيل ضاماً للديون
 ما به قال الخفاف انك انكر الطالب منك ثانياً رد عليك ما قبضته
 منك يوم ما دفع الى الوكيل لانه الوكالة قد ثبتت بابنية لانه وضع
 المسئلة كذلك وقبض الدين لم يثبت بحدود دعوى الربح فلا يؤخر
 الحق الى خليف رب الدين قوله وانكر القصب يستأنف فانه خلف ميم
 الاداء وان نكل سبع القاصين فيرد ما قبضه قوله نايب والكنية لا يرى
 في الابان قوله فلا يستأنف المشتري لانه لا يكره اعادة البيع بعد منقضي القصة
 فلا يغيره الاسعال للاختلاف كذا في فاج الشريعة قوله ودرهما ان يكون
 العشرة الى انفقة من ماله بمقابلة العشرة الى اخذه في الموكول ولا يكون
 مستبغاً في النفق قوله يصير مستبغاً اي في النفق فزاد الدرام المأخوذة
 في الموكول عليه وانما استأنف اخذ لانه يتعين في الوكالات خسرو
 ملكه قبل الانفاق بطلت الوكالة فاذا انفق من ماله نفق فقد
 انفق بعينه امة فيكون مستبغاً قوله ما ذكرنا اي من رجوع الوكيل على الموكول

انما يبيع

ما ادعى في النفق

ما ادعى في النفق كما قرئ في باب الوكالة بالبيع والشرا **باب غرر**
الوكيل قوله لم يوكّل غرر الوكيل واعلم ان الوكيل ان كان للطالب فغره
 صحيح حقه المخلوب او لا لانه الطالب بالغرر سبيل حقه وهو لا يتوقف
 على حصول غيره وان كان للموط فان لم يكن يطلب من جهة الطالب او من
 يقوم مقامه مثل العاقبة فذلك وان كان فانما اعلم الوكيل بالوكالة
 او لا فان لم يعلم فذلك لانه لا نفاذ للوكالة قبل علم الوكيل فكان الغرر
 امتناعاً وان علم ولم يرد ما لم يقع في عينه الطالب لانه بالوكيل ثبت له
 حق احصائه في محاسن الحكم وانما ثبت الحق عليه وبالغرر حال عينه
 يبطل ذلك وتجب حجة لانه الحق لا يبطل لانه ان كان لا يمكنه الخصومة
 مع الوكيل يمكنه مع الموكول ويمكنه طلب نفسه وكذا آخر منه قوله وقف
 على علمه ان توقف الغرر الوكيل على علمه وقد ذكرنا شرط العدد او
 العدد في الخجة في فصل القضاء بالمواريث قوله بموت احد ما قبل
 ان التورث بموت الوكيل لا لا لا حجة لانه بطلان الوكالة به لا يثبت
 على عاقل قد ذكره في جميع المعقبات يحتاج الى توجيه وجيه من غير دفع نوم
 جرمه الارث فيها فليست **قوله** وجوبه اي جوبه احد ما **قوله** ان يكون
 المطبق سهر ووكيله ابا، الدالم منه من قولهم اطبق الغيم السماء
 اذا استوعبها وشرط الاطابق فيه لانه فليست بمنزلة الاعا، فلا يبطل
 به الوكالة وانما حده ابو يوسف بالشهر وروى ذلك ابو بكر الرائي
 غرر في اعتبارها بما سقط به الصوم **قوله** وحاقه به ارحوب قيل قد
 مر في كتاب السيد في باب المدين ان نفقات امرته انما يبطل بكونه
 معه وادام الاموات حكماً وهذا لا يكون الا بالحكم بالحق فقط كما
 صرح به في الهداية هناك وقد اختلفوا في ما يوجبوه عند الاصل كما في
 الهداية حيث قالوا انه فيلزم حتى يدارحرب بطلت الوكالة **قوله**

اي احد الشريكين انما خص التصوير بالاحد إشارة الى انه لا ينظر
 فيها اذا ذكر الشريكان معا صريحا كما صرح به صاحب الكفاية بعد تفسير
 الشبهة بالواحد حيث قال يعني به انه يبطل الوكالة في حق الشريكين
 الا ان الذي تراى يوجد منه التوكيد صريحا وانما صار وكيلنا عنه بالشركة
 فلما اشرنا لم يوج وكيلنا عنه انما يقع وكيلنا في حق الاخر الذي وكله
 صريحا ويبين ان لا ينظر فيما اذا ذكر الشريكان صريحا باقتراحهما **قوله**
 و لم يعلم به وكيلهم لانه اذا غر على العلم بشرط القصد لا الاحكامي كذا في
 المطولات **كتاب الديون قوله** و امر في اللغة إضافة الشرائع لفظ
 مطلقا وفي الشريعة ما ذكره الحق بقوله **قوله** هرا جاز **قوله** علم جنبه كذا في
 الدنيا غير الاحتطة وقد مر كذا وكذا ادراجا او دنيا را او كذا **قوله**
 و غير قيمتهما وانما اعتبر ذكرهما بعد الوصف لانه ليس لحال في غير
 لا يعرف بالوصف وانما يوقع فيه لا مكانة الشراكة فذكر في تعريف
 العاين غير مضمين واما القيمة فشرع يعرف به العاين فذكرها مضمين **قوله**
 ان قوله يشتر العاين وقد اجاب عنه الاستدلال بان ثبوت اليد
 على العاين يشتره كونه غير مضمين به بخلاف المنقول فان فيه ثبوت يد فوجب
 دفعها في دعور العاين بان ثباته بالبيينة ليعتد الدعور و بعد ثبوت
 يكون احكاما كونه اليد لغير المالك بشبهه فلا يعتد واما اليد المنقول
 فلكونه مثبرا لا يحتاج الى اثباته لكونه يشبهه كونه اليد لغير المالك
 موجب دفعها ليعتد الدعور انتهى كلامه فلما **قوله** والمطالبة به يعني
 انه الدعور انما يقع بذكر المطالبة بشيء سواء كان الدعور دنيا او غنيا
 منقول او عارا كذا في الهداية **قوله** عطف على قوله انه في يد كذا على
 اقوله انما بحقيقة عطف على شرواها انما اخاره لقوله واما الاحضار
 وذكر القيمة فيها معطوفا على الجرد والذكر بل اعاده جاره و

طهارة

وعقد و فيه خزانة تراكيب البغاة مستحقة بنظره لانه مطعها على المطالب
 او على القيمة الجردية في ما لا يخفى فانه علم احد **قوله** وان كانت مشهورة
 بغير اني الخلاف بين المبتدئين في الدار المشهورة لانه يجوز ان يجب كذا بها اتفاقا
 وجه اشتراط الاعظم فيها ايضا انها مع شهرتها قد زاد وتنقص وتبقى
 جردية فلا بد من ذكر حد ودما لتعريف خلاف المشهور في اصحاب الجرد وكذا
 مستلحان شخص معين ش به معلوم كذا واحد وليس فيه توكيد الزيادة **قوله**
 وانه اعتبر الاعظم المشهورة فيه لانه اذا **قوله** حط مستقيم بغير كذا يعلم
 الرابع بلا ذكره لاستقامة احد و بين الدعور ايضا لانه حكم الكل
 واما اذا غلط في احد الرابع فلا يقع دعواه لانه يختلف به الدعور والفرق
 في الاجتناع اليما في احد و بين الدعور والشهادة **قوله** بلا افة آرميم
 او حرس **قوله** للمحدث المشهور وقد احسن الشارح حيث عد في قبيل
 المشهور وقد اورد في العاين التفار في بعض مؤلفاته مثلا لا للموت
 فظعن فيه بعض المتأخرين بان هذا مجرد فرض للتشبيح والافهنا الحديث
 مشهور لا متواتر واطن انه مسنده ليس الا توصيف الشارح بالمشهور
قوله على هذا الوجه بان ادعى على معروف النسب انه معتقه او مولا مولا
 او ادعى المعروف ذلك عليه وانكر الاخر كذا في الثاني **قوله** وادعاه
 اي ادعى المولى الولد من الدعوة بكسب الدال فهو مرتبة كلام الامة لمحمد
 مات الولد لم يولد له ولد من هذا الولد او ولد او قد مات كما
 في الثاني كانا جابعا في الهداية وعاريا غريبا هم وخرموت الولد
 في المقصود **قوله** ولا يجوز في هذه المسئلة اقوله على وجه تاجيل الشارح
 ذكر ما في الكل مع تعددتها في المتن على البعض وتصور النسب انه ادعى
 على مجهول النسب انه ولده او والده وانكره الاخر كذا فيهم في شرح
 الاكل فخر غير حسب الدين القزويني انه اما ستره المسائل سبع

ستمهنا كما صح صاحب الكفر بناء على انه لا يستلزم دفع النسب
 فالحق به وجعلها شيئا واحدا وهذا يظهر وجه عدم تصور ان راج
 مسألة النسب **قوله** لا قدم على اداء الواجب لانه على قوله عدم الويلين
 على من انكر للوجوب على انه فيها دفعا للفرع عن نفسه كتحصيل الثواب
 باجره اذ ذكر انك انما تعلم شأنه معظله ودفع توهم الكذب عن نفسه
 وايضا ما له على ملكه ملولا هو كاذب فيمينه لما ترك هذه الفوائد
الثالث **قوله** على البذر وتقطع الحفوة بدفع ما يدعيه الحكم ولا يجوز
 جرمه في هذه الاشياء فانه اذا قال انا حر وبذا الرجل يؤذني فدفعت
 اليه بفسخه يستحق او قال انا ابن فلانة ولكني احبته ولهذا انه يدعي
 نسبها قالت انما است باجره فدفعت لنفسه واوجب له المنع
 منه لا يبيع بحد في المال فانه لو قال هذا المال ليس بفلانة ولكني احبته
 لا تخلف من خصومته صح اباحته فاحاصل انه لم يخل بغير الاباحه بالاذن
 ابتداء على ملكه بكونه دمالا فلا كذا في الثاني **قوله** في النكاح وكذا في
 غيره من الاشياء الستة وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه
 انه كما يستعينا بخلفه اخذ بقولها وان كان مظلوما لا يخلفه مالا يخلفه
 اخذ بقوله وهذا اختيار المتأخرين من مشايخنا **قوله** ووجه آخر ان كان
 قد هو خالص حتى انه تعا كذا الزنا وشرب الخمر والسرقة او دنا
 بين الحقين كذا القذف حرمانه من ادعى عليه ان قد ف والى الثاني
 لا يستلزم لانه الغالب فيه حتى انه تعا عندنا فالحق باجده وفي الحقيقة
 له تعا كذا في الغزو **قوله** لا يستلزم بالاجماع آراءنا في اثبتنا الثالث
 اذا تفرق حقما بانه خلفه عن عبيده بالزنا وقال انه زنيته فانت حر
 فادعى العبد انه قد زني ولا يثبت له عليه يستلزم المولى حر اذا انكر ثبت
 الحق ووجه الزنا كذا في السب **قوله** لا القطع لانه موجب بطله الزنر

هو النكاح شيئا

هو النكاح شيئا ان الضمان وهو يجب مع الشهادة فوجب بالنكاح والقطع
 وهو لا يجب مع الشهادة فلا يجب مع الشهادة فلا يجب بالنكاح فصار
 كما اذا ثبت السرقة بشهادة رجل وامرأتين فانه ضمان المال يجب بها
 ووجه القطع كذا في السب **قوله** طلاقا قبل الدخول فانه في السرقة
 ما يقبل تعليل انه دعوى للمهر لا يتفاوت بين النصف والكلير وعليه
 انه الاطلاق يفترغ ذلك وليس فيه توهم التفتيد بذلك **قوله** في دعوى
 النسب ما بين ادعى رجل على رجل انه اخذ المدعى عليه مات ابوها و
 ترك المال في يد المدعى عليه او طلب في القاض فرض النفقة على المدعى
 عليه بسبب الاخوة فانه يستلزم على النسب فانه حلف بركا وان
 نكح بقرض بالمال والنفقة ووجه النسب **قوله** كما يجوز وتوليح انما المأله
 وسكونه اجماع المنع عن النفقة بغير اذ كان صبرا لا يعتبر عن نفسه في
 يد ملقط فادعت اخوته حرة يزيد وفرضه الملتقط عنه بحق حضانة
 فارادت استخلافة فنكح ثبت لها الحق ووجه النسب وكذا اذا واسب
 لانها عينا ثم اراد الرجوع فيها فقال الموهوب له انت اني بريد
 بذلك ابطار حتى الرجوع يستلزم الواسب فانه نكح ثبت امتناع
 الاخوة **قوله** فانه لا يلزم ان يرد معه اينما سار فلا يمنع من النفقة
 والسفر ولا يجب في موضع لانه جسد هو غير متحق عليه وعن
 محمد انه المدعى انه يجب في كبد حليته او في بيته لانه يتما بطوف في
 الاسواق بغير حاجة فينقر المدعى كذا في آخر كتاب الجور في الزوج
قوله واختلف انه مشروع في بناء صفة اليقين بعد الفراغ من نفسها
 والمواضع الواجبة هر فيها **قوله** ارجاء للقاضي لظنة مبالاة المدعى
 عليه باليمين مابه وكثرة امتناعه من الخلف فيها كنتم قالوا انه نكح
 اليقين فيها لا يفتي عليه لانه نكحها هو منى عنه شرعا ولو قصر لم يفتد

فصل في كذا في شرح الهداية لا يباين فلا فائدة في الخلف بهما لا فائدة في
 التزام او اياها في اول الولاية في حرف وقوعها فليكن **قوله** ولا يخطا
 بواجب التخليط بها ولا يجب عليه حمله على ان لا يباين بالادعاء لا يقصر
 عليه لا المقصود هو الخلف به وقد حصر **قوله** والجوهرية الذرية
 يخط على كل واحد بما يوجب تقييد اليقين ليكون ما لا فائدة في الامام على اليقين
 الكاذبة كذا في الكافي **قوله** والوشرية بوجه لا يجوز ان يباين رتبة الذرية خلق
 الوشرية والصنم لان النبي في تعظيم الوشرية على خلاف السارفة في تعظيمها
 في الاصل ايضا هو من جنس صنمهم فتعظيمه يشع في تعظيم السارفة في معادتهم
 اي في ثبوت عبادتهم لانه في تعظيمها فالتعظيم في نوعه ان يحضر **قوله** والخلف
 على الحاصل في استزوع في نوع اخر من كيفية اليقين وهو الخلف على الحاصل
 والسبب والضابط فيه ان السبب اما ان كان ما يرفع برافع **قوله**
 وعقده كالبيع والطلاق والنكاح او لا فانه كذا في الخلف على
 السبب بالاجماع وان كان الاول فانه يقر المدعي بالخلف على الحاصل
 فكذلك وان لم يقر بخلف على الحاصل عندهما وعلى السبب عندهما
 يوسف الا اذا عرض المدعي عليه بان يباين كذا في الهداية **قوله** ولما كان
 يقول فيه يجب لانه ان وقع الامانة في البيع لم يشهدوا حكم من
 لا يباين في الاقدام على الامانة كذا في لزوم من احق الحكم والطلاق وان
 استخلف على السبب يقر المدعي عليه لانه قد يقر عن اثبات النكاح
 ولا يخلف فيه عنده فذلك حقيقة فليكن **قوله** ولا يبرق لانه لا يبرق فان
 انما يكون بوقوع الاستيلاء بعد الارتداد وهو لا يقصر في العهد المسلم
 لانه بالارتداد لا يجب فذلك بخلاف العهد الكافر والامانة مطلقا فان
 اقرق يكره عليه بيقين العهد والحقا وعليها بالردة والحقا **قوله** والخلف
 على العلم بذات نوع اخر من كيفية اليقين وهو اليقين على العلم والاساتع الوشرية

فلا فائدة

فلا فائدة لا اختيار له في الملك ولا بد من فعل المورث ولم يوجد ما يثبت
 اليقين على السات والمشر والمورث اصل نفيه في الخلف عليه **قوله**
 فيه انه لا يجوز منه وقت على فعل الغير كذا في الخلف على العلم وان وقعت
 على فعل المدعي عليه كذا في السات ومنها صور تقوص مذكورة في الشرح
 مع اجوبتها فليست فيها واعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على السات
 بخلف على العلم لا يكون معتبرا حقا لا يقضي عليه بالكلية ولا يقضي اليقين
 وكل موضع وجب فيه اليقين على العلم بخلف على السات بخلاف اليقين
 عليه اذا انكسر لانه الخلف على السات اقل كذا في الهداية **قوله** وسقط
 حتى الخلف بغيره لا يطل حقه في اليقين في لفظ العدا والصالح ليس له ان
 يستخلف بعد ذلك لانه اسقط حقه بخلافه اذا اشترى بمينة بعشرة
 دراهم مثلا حيث لم يجد لانه الشراء عقد عليك المال بالمال واليدين
 بالكرامة **باب الخلف** **قوله** حكم لم يبرم لانه في الخلف
 الا في جرد الدعوى البينة اقر منها لانها توجب الحكم على العاقد **قوله**
قوله لم يثبت الزيادة لانه البينات لا تثبت ولا تعارض بينهما في الزيادة
 لانه البينة المشتبهة لا تقرر لا يقرم للزيادة سالمة في المعارض فكانت
 اكثر اثباتا كذا في البينة **قوله** في المبيع او ما ادى العبدان جميعا للمشتري
 ما يبين **قوله** لانه يطالب او لا بالتمتع بغيره البادع لا يطالب هو الطلب
 فتعديه بوجوب تقدم الانكار **قوله** وايضا يتجوز ان فائدة انكسور
 يتجوز بغيره في يمين المشتري هو الزام التمتع ولو بغيره يمين البائع
 تأخرت المطالبة بتسليم المبيع الزمان تسليم التمتع لانه يحسب المبيع حقا
 يستوفى التمتع فكان ما يتجوز به فائدة اوله وقيل يرفع بينهما في البداية كذا في
 البينة **قوله** ما يثبت انكسور انما في فائدة انكسور **قوله** ولا احتياج
 الى اثبات ما يدعيه كذا في حال بعد قوله ما به ما به ما به ما به

وهنا يعطيه والمثل ايضا الى وان كان قناع ان الظاهر فان
 لا يجوز اليد بغيرها يؤيد هذا الاشكال ما نقله شرح الهداية في شمس الانية
 الرضوي حيث قال ان بعد الموت بالآراء ووجه الية وفي بعض
 التي منها وهو وجوب التأييد ان نسبة الى السهل لوروده هذا
 الاشكال عليه قوله وعند ما العبد كما دونه انما دونه في التجارة
 والمكاتب بمنزلة ان كان لها بدعية في الخفومات ولهذا ختم
 الحق والمكاتب في شرائع اليد بها فغير بينها لاسواء اليها في اليد ولو كان
 في يد ثالث واقاما البينة استويا فيه فكلا لا يخرج انما يجوز في سائر
 الخفومات فلهذا في مباح البيت والحب ان اليد على مباح
 البيت باعتبار السكن فيه وان كان السكن اصل ووجه المحل فلا يعارض
 بينها **فصل قوله** كما اذا قال غصبته من مبيع في ان يشر في قول الحق او
 سرق شي متعلق بخلق واحد من غصبته وسرقته ايضا وانما غصب
 الاستلوب في سرق اشعارا بان اختلاف المذكور بقوله عند الى آ
 وادى يوسف حقيق كما يفتح عنه استلوب الهداية ايضا **باب دعوى**
الرجلين قوله في الملك المطلق احراز عن الملك المقيد بدعوى
 الشراج وكونه لان فيها تقبل بنية ذي اليد اجماعا كما سياتي في كتاب
 النهاية **قوله** جهة ذي اليد الحق لما ان بنية ذي اليد انما ثابت
 الملك لا اليد وبنية الخارج انما ثابتا لانه ان ثبت الملك واليد فليكون
 او بالقبول لانه البينات لاثبات فترجى بكنهتها **قوله** نهاترت
 ارسا فقلت انما اشتهر كبر العا وهو سوطا في الكلام والخطا فيه
 كذا في العناية **قوله** فانه برهننا شرائع في غير توقيت **قوله** اخذ
 نصف ذلك الشر نصف النية التي الذي منه بنية ورجع على الحق
 نصف ثمة ان كان قد نفذ لاسواء لهما في الدعوى والحق وانما

اضيف
 سام

الملك اذا

شرك لانه شرط العقد الذي عليه وهو انما الصفقة فقد تغير عليه فلهذا غلبت
 في تلك الحالة لم يحصل فزده وما أخذ كل الثمن **قوله** بعد ما قفر خلاف ما اذا
 قبل القضا حيث يكون للاخوان ما أخذ الجميع لانه جهة فائدة ولم يفتح سببه
 والراحة مستقيمة كذا فيهم في الهداية **قوله** فذواليد او لانه لم تكن من نفسه
 بدل على سبق شرائع **قوله** ان شئ من زيد ذكر زيد فحق استارة لا قول
 صاحب الهداية معناه من واحد احراز عما اذا كان ذلك في اثنين كزيد
 وعمر مثلا كما سيجي واقاما بينه ولا ياتيح معها فاشارة او لانه لم تكن من نفسه
 من الجاني كان ان قوله والهد سوا صورتهما او عرضا لشرع العين حتى
 ذي اليد وادعت امرأة ان ذاليد تزوجها عد ذلك العين فاما سوا
 لاسواء السببي في القوة لانه كلامها مثبت للملك ثم انما نصف
 العين ونصف جهة العين على الزوج لانه نصف المستر صار مستحقا للزوج
 نصف العين ورجع نصف الثمن ان شئ اخذ وان شئ البس في
 الصفقة عليه وهذا عند ابريسف وقار حجة الشر او لولها على
 ان شئ من جهة العين **قوله** من واحد انما فيه بآية في الشر في اثنين كزيد
 كما في مستطاب **قوله** لا يتكرر انما تنبذ بالنقل لانه لو تكرر فغيره الخارج
 كما في الملك المطلق كالبناء والفوس وزراعة الحظرة والحبوب فانه
 اشكل يرجع الى امر الخيرة لانه اعرف به وانما اشكل عليهم فغيره الخارج
 كذا في الهداية **قوله** كالسراج في قوله وجوز صوف صورتهما ان قام كل
 بنية ان واثبت بينهما عند وانه هذا اللين حطب في ملكه وانما يجوز
 وصنعه في ملكه وانما هذا اللبد له صنعه فملكه وانما هذا الصوف في قطعة
 من شاة **قوله** تغفر الخارج اربعين بالتبيين لا مكان العلويها وذلك
 ما يجمل كانه ذاليد اشتراها من الخارج وقبض ثم باعه منه ولم يتغير
 لانه ان يبيع ولان السبع فيكونه الخارج **قوله** ولا عكس ان لا يجبر كان

الخراج اشترى ذلك العبد من ذر اليد اولاً ثم باعه من ذر اليد لانه ذلك
 يستلزم البيع قبل القبض وهذا خلف لانه البيع اقل من قبضه لقوله في البيع
 في الهداية وهو قوله وان وقت البتة في العمار واما اثباتها فيها
 قوله ثم وصل اليه سبب آخر قوله اذ لا بد على المكاتب قولها بعد يتقطن
 كل من نظرية وهو ان عدم اليد في العتق المطلق اظهر منه من المكاتب حسب
 عنه بان الكتابة عقد معاوضة فلا بد من اهنية العاقدين ومولاهما فاذا
 عقد ما يكون معتقداً فلا يتصور اليد عليه فمن قال انه عبد كالتبعية فقد
 اعترف انه لا بد عليه ويكون خارجاً بالضرورة سواء كان مراً والحد على
 نفسه او لآله بخلاف التدبير والاعناق فانه كلما تعرف لازم
 فلا يستدعي قبول العبد له في يجوز ان يكون العبد صغيراً يكون في ذمة مولاه
 او كبيراً لا يعلم عتقه فيكون في ذمة مولاه كالان فاذ قال هو عبد عتقه
 فقد اثبت فاعل ايد فيثبت له الولاية قطعاً فليست له ولا بكثرة الآ
 ببرائه خبر الواحد لا يترجح بخبر آخر ولا الالة بآية اخر لان كل واحد
 على نفسه والمفسر يترجح على النقي وهو على الظاهر باعتبار القوة كما
 عرف في اصول الفقه والشهادة العادلة لانها صفة الشهادي ولا يترجح
 بكثرة العدد لانها ليست بصفة للشهادة بل هي مثلها وشهادته كل عدد
 نصاب كما في قوله يوجب بعد رخصة اترأخذ وفي المذهب قال الفقهاء
 فلان يوجب فيه بالثلث اي باخذ منه شيئاً يحكم ماله في الثلث كذا
 في العناية قوله فيترك في ذمة فيكون له لكن لا بالقضاء لانه انما بعد الدعوى
 ولا دعوى بها كذا في الهداية قوله في اشكل اي يشبه عدد وسين
 الالة فلم يظهر نسبة الى احد التارخين بنصف بينهما لانه سقط التوثيق
 وصار كأنها اتماماً بها ولا تخرج لها وقوله اما اذا خالف شهادته
 اما بطلان لانه ظهر كذب الفريقين وذلك مانع عن قبول الشهادة

حالة الظن

حالة الظن او يمنع حالة الاجتماع ايضا وقيل لا في ما قاله به من
 من اجواب وهو كونه الالة بينهما في الفصلين وهذه الرواية مخالفة
 لما روى ابو الليث عن م اتم موافقاً لما في الكتاب ولعله هو لا في
 وجهه مذكور في الاصلية قوله وفيه في البيع من رويته وهو الذي يربك
 خلف الرجل ونقل الناطق هذه الرواية من النوادر واما في ظاهر الرواية
 من بينهما نفعان واما اذا كانا ركبين في البيع فانهما بينهما قولاً واحداً
 لا سواهما في التقوى قوله لمن معه ثوب فان كلاماً من الباطل والثوب
 بينهما نفعان كما بين احكامهما على الباطل واما الباطل فان عليه
 اما بالنقل والتحويل او بكونه في يده واجلس عليه ليس بشيء ذلك لانه
 يد عليه فليس يد بها ولا يد غيرها واما يد عيانه على سوا فيترك
 في ايديها واما الثوب فلانه الزيادة من جنس كجبة فان كل واحد
 مستك باليد الا انه احد ما كثر اسمها كما ومن ملك لا يوجب الرجوع
 لما لو قام احد هاتين والآخر ربة وتبينه إشارة الى الفرق
 بين هذا وبين مسألة المدد فانه اذا تنازع عتقه واحد باليد
 الاخر متعلق بكه فالابن والالة الزيادة ليست من جنس كجبة فان
 كجبة من اليد والزيادة من الاستعمال كذا في العناية قوله فيكون عبد الالة
 لما كان لا يعبر عنه نفسه كان كساع لانه له اعترفت عليه بالملقط اذا
 ادعته في القبط لا يعبر عنه نفسه فانه لا يكون عبده اجيب بان فرض
 الاتقاط بضعف اليد لانه الملقط ايمن في اللقطة ويد الابن
 ويد الابن في الحكم يد غيره وكانت نائمة من وجهه ووجهه فلا
 بها الرق قوله لا قول اليد على الانسان قوله تخنصه عند ما ذكره الاكل
 يتولد اعترفت بان الرق من العود من اذا اصل الحق وهو يرفع
 العار من فلكا الواجب ان لا يصدق في ذواليد الالة واجيب بان

بانه الاصل ترك بدليل يدل على خلافه واليد على ذلك لانه يكون
 بمنزلة المتاع وليس الملك فيترك به الاصل فلو كبر وادعاه لكان له لم يكن
 القول قوله لظهور الرق عليه في حال صغره انتهى قوله المراء باله او
 جمع هرويه وهرقبات تقم ملو به بطاقات في الكرام يرسل عليها قضبان
 الكرم بباله بالعارسته وروك كذا العاية **قوله** في حق ساحتها واهو
 المور وصب الرضوء وكس الخطب ووضع الامتعة وغيره **قوله** لا يرضى
 محله **قوله** دليل اليد كالكوب على الدواب وليس في الشيا **باب**
دعوى نسب **قوله** لم يبيعه ولدت لافق نبيح البيع لانه بيع ام الولد لا يجوز
 مع دعوى كسبه الدار فحقته بدعوى النسب كما انها بفتحها فحقته
 بالتمام ببال كذا في دعوى فلان **قوله** يصير منافقا فلا يجمع واعواه كما
 لو كانت اعتقها او برتها قبل ان يبيعها واذا لم يكن سموعة ثابت
 او لا نسب في اجارية بدو الدعوى **قوله** فيعني فيه التافق لا تنه
 الانسان قد لا يعلم ابدا يكون العلوق منه ثم يتبين له انه منه ولا
 كذلك العتق والتدبير **قوله** دليل على انه منه لانه الظاهر الزنا فزله
 منزله البينة في ابطال حق الغير عنها وغير ولد **قوله** ثبت النسب في المهر
 لوجود الجوز لدعوة وهو الملك الا برانه يجوز اعانة واعاق
 انه فكذا يفتح دعوى حاجته الى النسب والما كونه ويثبت لها امومة
 الولد باقراره ثم لا يفتح دعوى البايع بعده لانه قد استغنى عن النسب
 بشوته من المشتك **قوله** ويجزى على ان المشتري كنهها هذا تصريح منه بجواز
 على الصورة الاولى في الصورة ام الولد نكاحا وهرامة ولدت من
 زوجها فملكها ولا يجوز ان يجزى هذا على الصورة الثانية كما لا يجوز حل
 القسم الثالث على الصورة الاولى كما سبق به اشرار في شرح قول
 الحق وهرام ولده نكاحا حيث قال ومما يجزى على هذا **قوله** وان مات

الولد ١٥١٣

الولد لا الاصل في هذه انه اذا حدث في الولد ما لا يلحقه الفسخ يمنع من
 الملك فيه بالوعود وينفي ثبوت النسب **قوله** اعتقها ولدها قاله حاي
 فيلدهم وقد ولدت جارية القليلة ابراهيم عم الا فتقها **قوله** لم يرد
 الحكم الثمن هذا على ام الولد غير مستقونة عنده في البيع والعقب بخلاف
 العمل فملك عند المشتري غير مستقونة وانقص البيع ويرد كل الثمن
قوله وعند امار دحصة الولد ولا يرد حقة الام لانها مستقونة عند
 فيضها كذا في الثاني **قوله** بان تقسم الثمن بآية اذا باع جارية فتمت ثمنه
 دينارين ثلثين فولدت ولدا قيمته عشرة دنانير يقسم الثمن على اربعين
 فما احاب الولد وهو سبعة دنانير ونصف يرد المشتري واما احاب
 الجارية وهو اثنيان وعشرون ونصف ويبقى على البايع كذا في الحنفية
قوله اكثر من نصف حو سوا سنتين او اكثر منها او اقل وانما قال
 اكثر من سنتين ولم يقل او ولدت لافق من سنتين كما قاله فيما بعده
 اشارة الى انه ليس يقسم برأيه **قوله** الا اذا صدق اثر البايع المشتري
 في الصورة التي يثبت **قوله** لم يطل ببيع فثبت النسب ويجزى على انه
 المشتري زوجها البايع فاستولد با حكم النكاح خلا لادوة على الصلاح
 وهذا مع قول الحق واما ام ولده نكاحا فيبقى الولد عبد للمشتري
 ولا يصح الامة ام ولد البايع كالوادعاه اجنبا حتى لا يتصل بها انه
 الولد من البايع لا يثبت كونه العلوق في ملكه لان البايع لا يدع ذلك
 وكيف يدعي والولد لا يبيح في البطن لانه من سنتين فلان حادفا
 بعد زوال ملك البايع هذا زبدة ما في الثاني **قوله** وهرام ولده نكاحا
 يعني ام الولد كما يطلق على العمة التي ولدت من مولاها ملكة كذلك
 يطلق عليها اذا ولدت من زوجها وان كانت حال الكسيلة وغير
 ملكة له بل عمة **قوله** ومما يجزى على هذا اي القسم الثالث حكم ام الولد

تلاحظ على الصورة الثانية لانه الاول لا يستقيم فيه وفيه بحث لانه محله
 على الثانية لا يخرج عن اشتباه لانه لا رتبة في انه المراد من الملك ههنا هو ملك
 اليدين فانه ما ملكه البائع لها بهذا المعنى يبيعها واسمها ادا علم وجهه
 يكون في الولد معاقبة للملك والتزوج كما يقتضيه العلم في قوله فلو كانت
 فقبل في توجيهه يجوز ان يملكها البائع ثانيا بعد بيعها وتزوجها كانية
 في ملك المشتري كما يقتضيه قوله فادعى الولد لانه توقف بثوت النسب
 على الدعوة لا يأتى الا في ملك اليدين وايضا اعتبار قصد بيع المشتري
 ههنا لا يخرج عن نوع الاشعار بتوسط الملك الثاني للبائع بعد التزوج
 والا فوجه توقف بثوت نسب ولد المنكوحه على قصد بيع مولاة
 لا يورث عن غير مع انه كونه سوق الكلام في بثوت النسب بالدعوة لا
 في مطلقة في غاية الجلاء فنقول سطله ما نقلناه سابقا في الثاني من قوله
 ويجعل على المشتري لانه يكتسب عبارة ما ذكرنا على صوت مائة لا ملكه
 عليها حال الدعوة فلتأمل قوله ومن باع مولاة عنده هذا شروع اليدين
 حكم مولاة عنده بعد الفراغ من بانه حكم مولاة بعد بيع امة فهو التوابع
 اقول هذا وان كان تعريف التوابع ظاهر الكثرة في الحقيقة فالتحقيق يقتضي
 بغير انهما خلفا من مات واحد اذا لا يتصور كونه علوقا كما في حادثنا
 اذا جعل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق مستقرة لانها اذا
 حصلت سلم الرحم فاذا ثبت الحرة الاصلية لاحد اما الذرعة عند
 البائع امتنع ان يكون الاخر الذر هو المبيع رفيقا لانها في نطفة
 واحدة فطعا فكان عتق المشتري باطلا ما فوته وهو الحرة الثانية
 ما حصل الحمل كذا في الكافي قوله لا يرد و هذا يصلح حيلة على اصل
 في حصة فبموجب الولد وعاقبة المشتري عليه الدعوة بعد ذلك
 فيقطع دعواه ما ذكره للنسب لغيره كذا في العناية قوله فهو هذا اذا

كانت الدعوى مان

كانت الدعوى مان معا اما لو سبقت دعوى المسلم بكونه عبد المسلم كذا
 في النهاية قوله لبيع موهبا اراد صبيها لا يقدر بالقبض غير نفق فاما
 اذا عجز فالقول له ايها صدقه ثبتت نسبة منه بقصد بقاء كذا في الكافي
 قوله فهو انبها لانه انما الولد منها لقيام ايديها او لقيام القرائن
 بينهما ثم كثر منها مريد ابطال حتى صاحبه فلا يصدق عليه كذا في الحديث
 قوله يوم الخصومة لانه الولد حاصل في يده من غير صنعه فلا يضمنه الا
 بالمعنى وهو لا يتحقق منه الا بعد الطلب وهو متاخر في ذلك اليوم
 قوله لانه هو الاصل لا يقال ينبغي ان يكون كمالا مشتركا بينهما لانه هو
 الاصل في فتح الاب رقيق في حق المدعي لا ان تقول الولد هو الاصل
 في حق المدعي ايضا ولهذا لا يكون الاول له وانما جعل رقيقا في حق ضرورة
 القضاء له بالبيعة والناصب بالضرورة يتعذر بعد ما قوله فاحذر
 الاب انما ينفذ بالاختلاف لانه انما ينفذ بالدية فلم يقبضها لم يأخذ القيمة
 لانه المنع يتحقق فيما لم يصل اليده كذا في الكافي قوله لا يرجع بالعقد
 الذر وقال ان شئني يرجع بالبيعة الولد من امة ولما انه انما ضمنه
 معا بالمال الذي استوفاهما بوطى امة الغير وقد سقطت كذا في الحديث
 فلا يوجب الرجوع على غيره بخلاف ما ذكره لانه البائع ضمن سلامة
 المبيع والا ولد للمشتري في جميع احوال يسلم له كذا في الكافي
كتاب الافراد وهو في اللغة الاشياء الثابتة بعال قرائن اذا ثبتت
 وافرغها اذا ثبتت قوله لا يجوز عليه الرجوع على نفسه اما لو نفق
 على غيره فدعوى الرجوع عليه فشهادة قوله لا نشأوه اي لا بثوة
 ابتداء بطريق الملكية في الحال كما قاله ابو عبد الله ابو جابر مستدلا
 بمسألهما اذا افرجوا واداروا ثم قيل لم يبيع ولو كان اخبارا
 يبيع ومنها اذا اقر ادين لوارثه بدين لم يبيع ولو كان اخبارا

يقع ومنها ان الملك اناب بسبب الاقرار لا يظلمه فحق الزواجر المستحقة
حق لا ملك المقوله مطالبتهما المقروء لو كان احداً كانت مضمونة
عليه اذا استنكرها وكونه في الاقرار تفريع الاصل ذكره بقوله
فله ظهور المقوله اختيار الرأى ارجحاً حيث قال الاقرار اجاب عنه
او سابق لا عليك في الحال استدل بمسألة اخرى حتى لو لم
المقر بها بتسليمها الاسم وتوكان ملكاً لم يقع ومنها اذا اقر نصف
داره مشاعاً وتوكان ملكاً لم يقع عندها ارجح ومنها اذا اقرت
المرأة بالزوجية صح وتوكان ملكاً لم يقع الا بخبر من الشهود ومنها
اذا اقر الميراث بين يدين بغير شق جميع ماله صح وتوكان ملكاً لم يقع
كذا في البينة نفعاً الاستدلال بغير الشك في الاقرار من
علم المقروء بوقوعه وبياناً على صدق الخبر فانه لو كان
توأمين ما يفتط سنداً له لو على نفسه والسهادة على النفس
هو الاقرار وقد روى رسول الله عم ما عدا ما اقره على نفسه باكرنا
فلما جعل الاقرار حجة بالجحد والى تدرج البينات فلما يكون
حج في غير اول اجماع الامة واعلم ان كون الاقرار حجة قاصرة الى
مستندية من المشهورات المسئلة عند ارباب هذا الفن وتحقيق مبنيها
ان البينة نصية حجة بالقبض والتلفاض والامانة فبذلك راعى الحكم
اما الاقرار فلا يفتقر الى القبض وله ولاية على نفسه ودون غيره
ففيقتصر عليه حتى لو اقر بغير الاصل بالحق لرجل عاقل ذلك لغيره
وماله ولم يصدق على ولاده وامهاته ومدرجه ومكاتبه لانه
قد ثبت حق الحرية او اخفاق الحرية لهؤلاء فلا يصدق عليهم
استنارة كلامه قوله ولو اقر من مكلف فبذلك يرفع اقراره
مطلقاً فان العبد المأذون له وان ملحقاً بالحر في حق الاقرار ولكن

لا يملك

الحكم عليه لا يرفع الاقرار بالمال ويصح اقراره بالجحد ودون القصاص كذا في
الهداية وقتيد بالتكليف احرازه عن الجحد ودون القصاص كذا في
لانه المأذون له في الخارج يرفع اقراره قوله او بغير تعريض جهاته المقوله لا
يبلغ حجة الاقرار لانه اخبار غير لزوم الحق وهو قد يلزم جهاته المقوله لا
مالا يدرك فبذلك اوجب جواحه لا يعلم ارضاء او بيع عليه بعد حساب الجحيلة
علمه فلا قراره يلزم جهته لا وعرضه بانه الشهادة اقراره بثبوت الحق
للمدعى والحق قد يلزم له جهته لا الشهادة وقد يلزم جهته وليست به حجة واجب
بانه العلم بالمشهود به شرط باليقين وانقضاءه يستلزم انتفاء المشروط قوله
لانه بانه باحتمال عاقله بغير اقراره بالجهل بعينه لانه الجحد عليه ليس
كما اذا اقر العبد به احد كما صرح ان لم يبين اجبره الحكم على البينة لانه لانه
الخروج عما لزمه باقراره الصريح وهو لا يكون الا بالبينة فانه قاله على
شيء لانه انما يبين ماله قيمة لانه اخباره الوجوب في ذمته وماله قيمة له
لا يجب في ذمته فيكون رجوعاً في الاقرار وهو بطل قوله وصدق المقوله لانه
يكره زيادة قوله في اقراره درهم وانفكس تصديقه ولو لم يملك لانه مال غيره
كما يصدق في شئ تصديقه عليه وجه الاحتياط ترك الحقيقة بدلالة العاقل
لانه لا يبعد ما لا عرفاً قوله ومنه انصاف في مال عظيم والآتي على قولنا ان
ان يبيع على حال المقر في الفقر والغنى فانه العكس عند الفقير عظيم واضعف
ذلك عند الغنى ليست بعيلة قوله ومنه انصاف بالانصاف ارجح
ان يكون انصاف من انصاف ارجح من انصاف من انصاف لان انصاف العاقل على
مال عظيم من الدمانه وعلم هذا ليس بغيره قوله ومنه ثبوت نصيب ارجح
منه به لانه اقل الجمع ثبوت فلا يصدق في اقل منه للثبوت به وان يبيع بغير
مال الزكوة بغيره ان يبلغ قيمته فذلك ثبوت نصيب قوله ودوام ثبوت مبتدأ
وجزء اقراره العاقل على درهم من ثبوت بالانصاف لانه اقل الجمع ارجح

لا خلاف في قوله وكذا في المبدأ او حجة ايضا ان لو كان ذلك في المبدأ فهو دراهم
لانه نفس لهم وكان لا قاله على درهم قوله وهو انما في النسخة او
مزدوقا وهو يعني الصاد والمهمل وسكون النون وجبه صادين كذا في
الصحيح قوله امانة اقرار بانانته ونزله لانه كذا في اقرار يكون الشرا
في نيله واليه تنوع اي امانة وضمان فيثبت اقلها وهو الامة قوله وهو
ان ليس لانه امانة مبهمة والدرهم معطوف عليها بالواو والمعلقة لتفسير
له فيثبت امانة على ما هما كما في مائة وثوب قوله وعندنا ما حصل الفرق
بين المقدرات وغيره هو الاستحالة ووجه انهم يستفكون تكرر الدرهم
في كل مرة ويكتفون بذكره عقيب العددين الا انهم يقولون احد
درهما فيكتفون بذكر الدرهم ويحسبون ذلك نفسا للذكر وذلك انما قال
فيما يكثر استعماله وكثرة الاستعمال عند كثرة الوجوب بكثر اسبابه فيكون
الكثرة في المقدرات بشوئها في الذمة في جميع المعاني حاله او موحدة ويجوز
الاستغناء بها بغيرها فانما البشوت لا يثبت في الذمة دينا الا
سما والثقة لا يثبت في الذمة اصلا فلم يكثر ثمنها فيقول على الاصل وهو
ان يكون بين الجمل الى الجمل عدم صلاحية العطف للتفسير الا عند الضرورة
وقد اخذت قوله كذا في ثواب لانه ذكر الامة والثقة بهما من عدم
ولا سيما على حسن من الاجناس فخصها بالبشوت حيث لم يذكره بحرف
العطف فخرت على المعاصرة فانصرف اليها جميعا لاستوائها في الحاجة
الى التفسير فكان ثباتها بزيادة ما في الهداية والماضية قوله يلزمها فقط
ان يلزم الاقرار بالذات خاصة بغير اقرار اقرارها جميعا لكن لا يلزم
الا حجة الامة خاصة قوله وخاتم خلقة ونقطة واتحتم بانها اجمع و
بنوع الناء والعامه كسبه بالمعروف والعقن بنوع الناء وتشديد الصاد
المهمل ما يكثر في على انما في الجواهر كالعقد والباقيت والغير ونحو

في المبدأ

وغيرها في تفسيره استفدناه من موارد الاستعمال واما في اللغة فقد قال
ابجد في بعض النسخ ما لم يوفق ظهركا في الهداية ام انما في بعض النسخ
قارة في مسئلة الاشياء ففرطها من مائة فلتساير اقول ليس في شرا من
اشد المصانفة حتى اطلع عليه بداية بعض المستقلين لقراءة الشرح على قوله
وسيف جفته وحمايك ونفله لانه الام يسيل الكل الاول يعني اجم وسكون
الناء عند السيف ههنا والنا في بنوع الناء المهمل جمع حلاله كسبه بامر
علاء السيف واما هارسته واول ستمية والثالث بنوع النون وسكون
الصاد المهمل جديدة السيف والسيف والسكنى والرجع والجمع
نصرا ولفظا كذا فيهم من تقرير العناية قوله وحكمه بنوع الناء المهمل وجم
والعبدان كسبه العاين المهمل وسكون الباء المشددة النخانية ونحو
القول نصب على معفوية يلزم الذم في المعطوف عليه جمع عود
كالديان جمع دود وهو الخشبة والسرور جمع سرير وهو بالفارسية
تحت اراسته كذا في الافعال قوله ونحو في قوسه التمر بنوع الناء المشددة
وسكون اليم معروف والقوسه بالشد يد والتحقيق وعاء يتخذ من
قصب يترجمها وادم التمر فيها والافز زبيل علم انه الاصل في حبس هذه
المسألة ان اذا اقر جربشيين احداهما ظف لاخر فاما ان يذكرها
بجمله في او بجمله من فان كان الاول كقصب نرا في قوسه لزمه لانه
عقب الشيء وهو موقوف لا يتحقق بدونه الظرف وانه كان الناف
من قوسه لم يلزم الا موقوف لانه كسبه من لا يتراجع فيكون اقراره نصب
المنزوع وان لم يكن احداهما ظرفا لاخر نحو دراهم لم يلزم الناف
لانه لا يلزم ظرفا لاخر لظرفا لا يتجاوز كلامه لا يقال انما يجب ان يكون اقرار
بداية في اصطلح اقرار بها فينبغي ان يدخلها معاني الناف وتبين ذلك
في المختار كما خرج به في الامتن لا انما نزل سكتا انها بدخلها معاني الاقرار

لما ان خور فيه لا يوجب الدخول في العانة عند الاكل وادب يوسف
 كما في غضب طعنا في بيت فانه الدابة والطعام في خانه بالغضب
 وادب الاصطبل والسبت لانها غير مستولى والغضب الموجب للنعان
 لا يكون الا بالنقل والتجدير عندها وعندم يد فلان في العانة
 وخولها في الاقرار لا غضب العقار جائز عنده السؤال الرابع في الحاية
 واجواب مستغاد من تقرير العاية **قوله** واحد عند يوسف اربعة
 واحد في هذا القول الاخيرة كذا فيهم في الهداية **قوله** بينه القرب خمسة
 لانه القرب لا يكون الحال معناه ان اثر القرب في كثير الاجزاء لا زال
 لم يزد فيه وزنه في اكله في الاكلية **قوله** يلزم خمسة وعشرون في هذا
 قول في ايضا وجه قولها انه قولهم خمسة عشر بعينه في العادة عن
 خمسة وعشرون مضارب خمسة وعشرون عبارة في قوله باحد بها ما يلزم
 بالاحز واما ان الحنة لا تصير خمسة وعشرون الا بقسم عدد الارباس
 بذكر في لفظه فلم يجر الزمان في العاية **قوله** له ما بينهما ارباس في
 الحاطين **قوله** بخلاف ما بين الحاطين فانه العاية فيه موجود قبل
 جعلها عاية فلا ضرورة في اوطارها واما الاعداد فلا وجوب لها الا
 بالبعد **قوله** ولو اقر ما جرت سوا كان حكاية او حكاية **قوله** لا يثبت
 متعينة هناك اذ لا وجه للمرات في تلك الصورة لانه في مرات
 في الحكة مرات في الحاكل ايضا كذا في العاية **قوله** فانه ولدت حيا
 اشارة الى اشتراط وجود المفرد حالة الاقرار في حنة فانه حات به
 لا في خمسة اشهر من وقته لانه وان حات به لاكثر منها الا سنين و
 معتدة فذلك واما اذا حات به لاكثر من خمسة اشهر وهو غير معتدة
 لم يلزم كما اذا ولدت ميتا **قوله** وان ولدت حيا فانه كانا

ذليل

ذليل وانين فهو بينهما نصفان وان كان احدهما ذكرا والاخر انثى وكذا
 في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين **قوله** وان في سبع اتي
 وان بين سببا غير صالح مثل ان قال اعطيت او فصر لم يلزم شيء لانه بين سببا
 لعدم تصورهما في احسن الاحقيقة وهو لا حكم لانه لا يورث عليه فانه
 قبل كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يوجب بانه رجوع بظنه
 كذا في بيقين كالمقال قطعت بر طاعة عمه او خطا وبطلان حجة وهذا
 بخلاف ما اذا اقر لصنيع وبين السبب بذلك لانه وان لم يتصور منه
 ذلك حقيقة فقد يتصور ذلك حكما ببيانه وهو القاض واذا لم
 القاض واذا تصورت بان ياب جازا ضافة الاقرار اليه قوله او بهم
 اشارة الى ان عدم بيان السبب صلا هذا زبدة ما في العاية **قوله** هذا
 اربعة ابهام الاقرار **قوله** والاقرار لا يثبت بغير اقرار رجل بشيء عليه ان
 ما يجازي في اقراره ثلثة ايام فالأقرار صحيح بيلزم به لوجود الصفة المذكورة
 وهو قوله على وكذا واختار بط لانه لا يثبت والاقرار لا يثبت في ادعاء
 بغير كسب **باب الاستثناء** استغفار في الشيء وهو حرف
قوله بعض ما اقر به وفي اطلاق لفظ البعض من غير لغة بربطه ولبس
 ان لا يثبت حايث كما اذا قال فلان على الف الاستثناء وخمين وريما
 فانه الاستثناء يصح ويكون عليه خمسين وريما **قوله** مستثنا هو قول العاية
 ونقل عن ابن عباس جواز التاخير لما في الاصول وقوله له باقية لانه
 الاستثناء مع الصبر عبارة عن الباقي لان مفردة على عشرة الا
 وريما مفردة على تسعة وقد عرف ذلك في الاصول ايضا **قوله** لانه
 استثناء الحكم لا يصلح لانه تكلم بما حصل بعد استثناء ولا حاصل بعد
 الحكم فيكون رجوعا ورجوع عن الاقرار بطلان كانه او مفضولا
 هذا اذا كان الاستثناء بلفظ الكسبة منه مثل ان يقول على عشرة الا

وكذا اذا كان اكثر منه كاستثناء احد عشر العشرة لانه لما لم يجز استثناء
العشرة من نفسها فلان لا يجوز استثناء واحد او زيادة او لا واما اذا كان
مختلفا لفظه يجوز وانما على الكل نحو عبيد احرار الاسماء ومباركا
وربها وتقولنا منه طوائف الازنبيب وعمرة وفاطمة الخبيث عبيد
ولاننا نعلم ان استثنى صح الاستثناء ولا يعتق احد منهم ولا يطلق و
احدة منهن لانه اذا اختلف اللفظ سمي بغيره الشرح المستثنى اذا
اللفظ صالح له وذلك يكتفى به الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء
لان الاستثناء سمي صحة الكلام لفظا لا بحقيق ما دخل تحته فاقبل هذا
من جميع حاشية اللفظ على المعنى والى المعنى رأيت فوجه ذلك واجب
بانه الاستثناء تعرف لفظه الا برى انه لو قال انت طالح ست تظلمت
الا اربعة صح الاستثناء ووقع تطبيقات وان كانت الست لاصحة لها
من حيث الحكم لانه الطلاق لا يزيد على الثلث ومع هذا لا يجعل كانه قال
انت طالح ثلثا الا اربعاً فلان اعتباره اوله كذا في التبيين **قوله** الا
وباراً اقول انما قدم مسائل الوزن مع ما حوته في المتن لكونه اقرب
عجب اللفظ والمعنى كالايجز في الجمع الاستثناء فلزم ما في الآية الدنيا
والفقيه في هذا عند ابي ج وابي يوسف بقائه عدم تناول الدنيا غيرنا
لفظا واما الكلام في الحكم فقلنا بتنا ولا كان على احضار وصافها
الذو الثمنية وهو الدنيا والمقدرات والعدوى المتقارب
اما الدنيا فظاهرة واما المقدرات فلا تها اثمان ما وصافها
فانها اذا وصفت يثبت في الذمة حالا او مؤجلا وجاز الاستقراء
بها واما العدوى المتقارب فلانه بمنزلة المثل في فلة التفاوت
ولم يجر الاستثناء الا لاوله فخرجت اللفظ وذلك لا يتحقق في خلاف
الحسن في هذا هو التفسير **قوله** يبيع في الكلام حتى في الشوب **قوله** وروى

المتن

شروع في بيان ما هو في معنى الاستثناء وبهذا يظهر وجه عطف صاحب
الهداية في عنوان الباب وما في معناه عليه وقوله بطلان قوله لانه
اما بطلان كما هو منسوب الى يوسف او ثعلبي كما هو منسوب الى غيره
اختلفت نظره فيما اذا قدم فقال اننا انما انت طالح عند ابي يوسف
لا يبيع الطلاق لانه ابطال وعند غيره يبيع لانه يتعلق فاذا قدم الشرط
ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبطل الطلاق من غير شرط فوقع ما يبتغيه
لا كما ادر لا يتنازل البقاء مفعولا لانه وصف فيه وهو يخرجه
لا وقد كذا في تاج الشريعة **قوله** لا يبيع الاستثناء لانه الاقرار بالتمام و
البيان لاصحتها كالازاد بالقبض والتحليل وجنس هذه المسائل يخرج
على اصلين احدهما ان الاقرار بعد الدعوى صح وفي العكس الثاني انه
الاقرار الانساني ليس بيمين على غيره **قوله** فان لم يسم المقول ذلك الرقعة
الحق **قوله** ان يكون لفظه اتي لو قال له على الف فممن فخر او ممن
خسر بقرينة الالف ويقبل بغيره عنده اذ لم يسم مطلقا اذ لم يقصد
المقوله لانه رجوع لانه اقر بوجوب الالف ثم زعم انه لم يكن واجبا
عليه لانه في الجملة لا يجب على المسلم فكان رجوعا **قوله** انه لا يجيد ان لو قال
المقوله بعد تمام كلام المقر صيا **قوله** والعصب والودعة بقائه
لان الانسان يعصب ما يحبه ويودع ما يملك فلا يقتضيه في الجباة و
لا في ابداعها فيكون بانه النوع ونسج وان كان مفعولا وفيه نظر
ذكر وجهه في الحاشية **قوله** وانما فضل لا لو كان الفضل انقطاع الكلام
فهو وصل لان الانسان قد يجامع الى التكلم بكلام كثير ويذكر الاستثناء في
آخوه ولا يمكن ان يكلم بجميع ذلك بنفس واحد فكان مفعولا لعدم الاخر
عنه **قوله** وصدق من قال في القول فخر اخذ منه الدابة والشوب
اذ لم يكن ذلك معروفا للمقر اما اذا كان القول للمقر في قولهم بجبا لانه

الملك اذا كان معروفاً للمقولة لا يكون جرداً اليه فيه لغيره بسبب الاحتقان
 عليه **باب الاقرار بالمرض** قوله في المرض قوله الاقرار الصادر في الصحة
 هو بسبب فيه أي دين ثابت بسبب حادث في المرض وعلم ارض ذلك
 السبب بدونه اقرار المدين وقوله كبر ومثله لا يكون المرض الشرعي
 اسبابه لما اذا استقرض مالا في مرضه وعابن الشهود ورفع المقرض المال
 واشترى شيئاً وعابن الشهود فقبض المبيع او استأجر شيئاً بمعاينة الشهود
 او استهلك مالا لان محضره في الكسب او تزويج امرأة بمهر مثلهما كذا
 في تاج الشريعة **قوله** وقد ما اتركه يكون الحق والديون التي عرفت اسبابها
 مقدرة على الدين المقر بها في المرض واذا قضيت الدين المقدرة بوثقها
 وفصلت في صرف الما اقرب في حالة المرض **قوله** وعند الشافعي هذا اقرار به
 في المرض من الدين الذي لا يعلم اسبابها يساوي للادب في غير دين الصحة
 مطلقاً ودين المرض الذي علمت اسبابه كما لا يخفى **قوله** وهو الاقرار اقرار
 ظاهر يوم انحصار السبب في الاقرار في كل واحد من الاولين مع استقامة
 فيما علم سببه منها فاصح الشافعي في بناء الشبهة وبين الاقرار
 في المرض الى توجيه آخر فليس اقل **قوله** لو ان الاقرار عليه يقيد اذا
 تضمن ابطال حق الغير واقرار المدين تضمنه لانه حق غرامة الحق تعلق
 بهذا المال استيقناً ولهذا يمنع من البيع مطلقاً اذا احوالت الدين
 بماله وبما زاد على الثلث اذا لم يكن عليه دين **قوله** لو ان رجل باع الجمل
 لعدم تضمنه ابطال حق الغير وكان المقر له او ما في الورثة لقوله عرفت
 اذا اقرار المدين بدين حاز ذلك في جميع شركة ولا في نصيب الدين
 في الكوارج الاصلية لانه يرفع احوال بينه وبين الشركة وحق الورثة
 يتعلق بالشركة بشرط الفراغ عن الحاجة ولهذا يقدم جهته وتضمنه
قوله لو ان يبيع لا يجوز للمدين ان يفتي دين بعض الغرامة دون بعضيها

كانوا غرامة

كانوا غرامة، الصحة او المرض او محله طين لانه في ذلك ابطال حق الباقي
 فانه فعل ذلك لم يسم المقبوض للقاء بين يكون بين الغرامة ما يخص
 عندنا الا اذا قصر في مرضه ما استقرضه في مرضه او فقد غرامة ما اشترى
 كذلك وقد يحتم ذلك بائنه او بالمعانية فانه حاز وسم المقبوض للقاء
 لا يشاركه غيره لانه لم يطل حتى الغرامة، وانما حوله من محل الى محل بعد اراة
 لورده ما استقرضه بعينه او فتح البيع وروا المبيع ان كان بمنع سلة
 لورده وعليه يحق غرامة، الصحة لانه كذلك اذا رد به لانه حكم البذر
 حكم المبدل لانه زبد ما في الاكلية **قوله** ولا قاره لوارث قوله عم
 وصية لوارث ولا قاره بالدين ولا في حق الورثة تعلق ماله
 في مرضه ولهذا يمنع من البيع على الوارث اصلاً **قوله** لا جيبه بجلان
 ماله واسبب لها مائة او اوصرها وصية ثم تزوجها فانها يبطلان
 لانه الوصية تملك بعد الموت وهو وارثه ولا وصيته للوارث
 والامته وان كانت مخرجه صورة فهو كالمضاف الى ما بعد الموت لانه
 حكمها يتقرر عنده الا انها يبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين
 يعقبه في الثلث كذا في شرح الكنته **قوله** ولو اقر شروع لينا الاقرار بالسبب
 بعد الفراغ عن غباية الاقرار بالمال لعلته وله شرابط ثلثة ذكرها الحق
 انه يكون الولد ثابت السبب لئلا يمنع ثبوت في المقر وان يولد اقل
 يكون كذا في النظر وان يصدق الفلام المقر قبله بغيره بغير السبب
 من لا يعلم له اب في بلده الذي يسكن فيه لانه مسقط راسه كما اختاره
 السبعين لانه المقر به اذا انتقل الى كسرى فوقع في حادثة يلزم الاثبات
 غم نسبة في المغرب كذا نقل عن القنينة **قوله** لو لم يرد من يقرع بتولام
 لا يمنع الاقرار بالسبب بسبب كرم لانه من الكوارج الاصلية وبولام
 خاصة لسبب في تحصيله على الغير **قوله** لو اقرار الرجل شروع في بناء ما

يجوز الاقرار به وما لا يجوز وقوله والموأى هو العاقبة سواء كان المأى
او اسفل وسواء كان الاقرار بهؤلاء في حال الصحة او المرض لانه اقرار بما يرد
وليس منه تخيل النسب على الغير فيحقق المقتضى وانقضى المانع فوجب
القول بجواز **قوله** كما شرط لصديق الزوج آثره المأوى صاحب
الهداية ولا يقبل اقرار المرأة بالولد لانه تخيل النسب على الغير يعني
الزوج لانه النسب منه فالرأى توافدوا لابلانهم وعليه الاجماع الآتية
بصدقها الزوج لانه الحق له ان تشهد العاقل بالولادة او الفرض انه
الفرش قائم فيحتاج الى تعييب الولد وشهادته في ذلك مقبول وقد
في الطلاق وقد ذكر صاحب الهداية في اقرار المرأة تفصيلا في كتابه
قوله ذكر العالم وشرح الشافعي موقوفة وقوله يخرج العادة بغيرها فحق
العالم مع الكفاية اي كفاية اقامة انقضى لانه ذكرها خارج العادة
قوله ينقطع بالموت ولهذا لا يحل عندهما عندنا ولو وجب العدة فانها
واجبة بعد الموت وهر من انما النكاح الاثر بانها تغسل بعد الموت
لقيام النكاح **قوله** يستند الاقرار معناه انه التصديق هو الموجب
لبتوت النكاح الموجب لارث فلان يكون ان ثبت الموت بالارث
ولما كانا معايرين فيقول لا يثبت التصديق على اعتبار العدة لانها موقوفة
حالة الاقرار وانما ثبت بعد الموت والتصديق يستند الى اقراره
ونفسه فذا ذكرتم ويكفي ان يجاب عنه بان العدة لازمة لموت من النكاح
بالاجماع فجاز ان يعقب النكاح السابق قائما باعتبارها فكذا المقربة واما
الارث فليس يلزم له يجوز ان تكون المرأة كتابية فلم يكن قائما باعتبارها
كذلك الاكلية توافدوا بعد موتها ان يكون له وارث معروف قريب كان
كذلك الفرض والعصبات مطلقا او عبيدا كذا في الارحام او يكون
فان كان ذواتا بالمراث في الموقوفة بالامام ثبت نسبه لم يلزم

الوارث المورث

الوارث المعروف وان لم يعلم انه اياه فبعض منه **كتاب**
الصلى وهو اسم للمصاحبة واما المسألة خلاف الخاتمة وفي الشريعة ما ذكره
المصلى **قوله** حج اى حاز الصلى بانواعه الثلاثة لقوله والصلى حرة فانه بالطلاق
يتا ولها **قوله** اربع اقرار كذا في حق هذه الانواع صفة لانه يحكم وقت
الدخول بانها سبكت او تبطل مجيبا وهو لا يخرج من النكاح والاثبات لا يخلو
قد تبطل بالانقضاء من النزاع لانه سقط بكونها حرة **قوله** لا يخرج الا في
صورة الاقرار لانه المدعى عليه في النكاح والسكوت يدفع المال لدفع
الحضرة وهذه رشوة وهر حرام قلنا هذا صلي بعد دعوى حرة فكان الصلى
مع الاقرار في حق جواز لوجود المقتضى وارتفاع المانع لانه المانع اما
ان يكون من جهة الاخذ وليس بشرا فموجود اما الثاني فلان المدعى
ياخذ في زعمه عوضا عن حقة وذلك مشروع واما الاول فلان المدعى عليه
يدفع له دفع الحضرة عن نفسه وهذا ايضا مشروع او المال دانية الكس
ودفع النكاح عن نفسه بالرشوة او حاز لا يخلو لان الجواز لقوله نعم
انه الرأى والمشروع هو عالم لانه يجوز عليه ما اذا ادعى على صاحب
حز حرة في امر غير مشروع كما اذا دفع الرشوة حتى يخرج الوالد احد
الورثة على الارث واما دفعها لدفع الضرر عن نفسه فجاز للواقع **قوله**
كسب اى دفع غنى مال الاصل فيه اى الاصل يجب حله على اقرض العقود
اليه بناء على انه الاعتبار للمعاني فانه الهبة شرط العوض بيع الكفاية
بشرط براءة الاصل وحواله وهر شرط مطالبة كفاية **قوله** جهالة
المدعى المصالح عليه لانها تفضل في المنازعة ووجه جهالة المصالح
لانه يقطع وهذا ليس على الطلاق فانه اذا لم يخرج منه التسليم وسلم
حاز الصلى وان كان غير مجهول عليه مجهول من اى رجل في دار رجل
حقا وادعى المدعى عليه في خانة فاصح على ترك الدعوى هذا رتبة

ما في الغاية **قوله** انه وقع غم مال بمنفعة لوجوده لا جارة وهو عليك
المبايع بما في فكل منفعة يجوز استحقاها بها بالاجارة استحقاها بها بعقد
الصحيح فاذا اصالح على سكنى بنية جنية المارة معلومة جاز وان قال انما
او خسر موت لا يجوز **قوله** بخلاف ما اذا وقع الصلح على المال متعلقين
بقوله انه كان منفعة يعلم بالتوفيق بغيرها بشرط التوقيت في الاجرة
الخاص الذي يدعى شيئا فوقع الصلح على حصة العبد او سكنى داره
لا يفي عدها كما اذا صلح على صبغ الثوب او ركوب الدابة او حمل
الطعام في المبدأ الى المشتري المعينين كذا فيهم في تقرر البتة **قوله** وموت
احدهما اى المدعى والمدعى عليه وكذا الحكم لو ملك محل المنفعة لموت
العبد مثلاً **قوله** ويؤتى نزع في حق الاخر فانه قبل العقد ما انصف نفسه
كيف يتصرف باجرها بها اجيب بانه يجوز ان يختلف حكم العقد
في حقه كما يختلف حكم الاقالة فانها تنفذ في حق المتعاقدين ببيع جديد
في حق ثالث وكعقد النكاح فان حكمه اكل في حق امرأته والجرم المودع
في اقامته لم يحد له ملك بركبته واره على ملكه برفع المال يدفع كحقوقه
المدعى **قوله** فيؤخذ برهانه باقراره ولكن كان المدعى بكذب مضار كانه
قال اشترى منها منه وهو غير **قوله** وما استحق من المدعى بآية الصلح غير النكاح
وسكوت كالايجنى واما قول الشارح وفي الصلح مع الاقرار اعاده
لعول المصنوع وما استحق من العبد يرجع حصه من المدعى وللغير بين الاقرار
ومقابله **قوله** خصا المستحق فما استحقه كالا او بعضا لقابلية مقام المدعى
واما رد العوض فلان المدعى ما يد العوض الا لدفع الحصة عن غيره
فاذا ظهر الاستحقاق ظهر انه لا حصة له فبقي في يده غير مستحق على غيره
المدعى عليه فيسترد **قوله** يدعيها وآتاه وصف الدار به لانه لو صلح
على بعض دار اخر لم يثبت معلوم منها حتى يكون له بغيره لا يجوز في الدار

لانه ما في

يغني انما قبضه وهو على دعواه في الباقي ويقبل بنية لانه استوفى بعض
حصه وابرأه الباقي والابرأه العين بطل وكان وجوده وعدة
سواء **قوله** لانه هذه براءة بانه يقول رأت من دعوى في هذه الدار **قوله**
وصح الصلح شروع في بناء ما يجوز عنه الصلح وما لا يجوز **قوله** اما ذلك
اي المبدأ المستوفى المذكور وقوله لانه الرواية محفوظة بغيرنا متبنا
جميع الروايات في هذه المسئلة وحفظنا ما لم يحد منها يجوز الصلح
في دعوى استخبار العين **قوله** الا انه يقيم المدعى البنية فيقبل ويثبت
المولا لانه صالحة بعد كونه عبد له فكان له حكم بمنزلة الاعاق على
ما روي في المولا **قوله** في دعوى الزوج النكاح قالوا لا يجوز له ما اخذه
بينه وبين الله تعالى اذا كان مطلقا في دعواه وهذا عام في جميع انواع
الصلح الا انه يسلم بطيب من نفسه فيكون له ملكا على طريق الهبة **قوله**
بانه يجوز في الزوج ما عطا به الصلح فلا بد على من يملكه ان يطلقها
فان لم يلقه في مقابلة بشر فكان رشوة **قوله** لانه صح العدة في الاقرار
في حق الغير لا يجوز فاذا اخذ رجل انيا او سارقا او شاربا محر
واراد ان يردعه الى احكام مضاهي المأخوذ على مال يترك ذلك فالصلح
باطل وله ان يرجع عليه ما دفع اليه **قوله** وصالح غير نفسه اراعي
مالا واستخلص نفسه وقوله ليست من تجارته ولهذا لا يملك ببيع
وانما لم يخذله ولهذا لا يجب الزكوة على مولاه في رقبته **قوله** فلا يجوز
التصرف فيها اذ رقبته المأذون له لانه التصرف فيها المولاه لا اليه
واعلم ان الصلح وان لم يقع هناك لم يست لولا القبول في قبضته بعد
الصلح لانه لما صلح فقد صرح عنه ببدل فصيح العقد ولم يجب له بدله
حتى المولا فافترقا ما بعد العتق مضار كانه صا على بدل مؤخر يؤخذ
اعتق كذا في النهاية **قوله** غير منصوص اراد به معلوم القيمة ليعلم الغاي

الفاضل المانع في لزوم الزيادة عند ما وبت بالمفصوب لانه المحتاج
 الى الصلح غائبا وقد بالتلف لانه اذا كان قائما حاز الصلح على الشر
 من قيمة بالايجاع **قوله** لانه حق المفصوب منه والمفصوب باق
 على ملكه لم يتقرر حقه في حقه القيمة حرلو كان عبدا واخا ترك التخليص
 كان بالملك على ملكه فخر حجب الكفة عليه فالما الذي وقع عليه الصلح يكون
 عوضا عن ملكه في الثوب او العبد مثلا ولا ريب ان العبد والدرهم كما
 لو كان العبد قائما وبهذا يظهر تعليق قوله او عوض اي شيء الصلح عن عين
 مفصوب بعض لانه الزيادة لا يظهر عند اختلاف الجنس كذا فيهم في تزوير
 الاكل **قوله** فظ لا تهما انما ابطالا الفضل بالغبين الفاضل قبل ان يكون
 ربوا او ههنا كذلك **قوله** منصوص عليه اراد بالنقص قوله عم من
 اعتق شقفا من عبده بينه وبين شركه فيضمن ان كان موصرا او سبي
 العبد **قوله** وانه غير منصوص فكانت القيمة اتفاقا عليه فلا يلزم الربوا
قوله حج لما تقدم من ان الزيادة لا تظهر **قوله** الى المؤكرا لانه اسقاط
 محض فكان الوكيل في سفير او معتبرا فلا ضارة عليه كالوكيل بالسلخ **قوله**
 لزوم وكيله فيكون المطالب بالمال هو الا للمؤكرا **قوله** لانه انما حاز الكسب
 عليه حاز الصلح ولزمه الالف وان لم يجره بطر **قوله** ماله نفع الام
قوله لانه هذا الصلح معاوضة لانه انما يبر غير مستحقة بعقد المدراية فيمنع
 حمل التأجيل على تأخير نفس الحق فتعين حله على المعاوضة او التفرق
 في المدونة في سائل الصلح لا يخرج عن احد هذين الوجهين وفي ذلك
 بيع الدرهم بالدينار نسبة فلا يجوز **قوله** ليس بالبيع انما لا يمكن
 حله على الاسقاط لانه المعجل لم يكن مستحقا ما بعقه حتى يكون استيفاء
 لبعض حقه وهو جز من النسبة لا محالة فيكون حسمه في معاينة حسمه
 من الدين وصفه التجديد في معاينة الهاء وذلك احصا من عم البكر

١٩٩١

وهو حرام وهذا لانه حرمة ربوا انت اليت الشريعة بالادلة الكمال
 بالاجل كحصة ذلك او ما يترك كذا في الغاية **قوله** لوعى الالف سودا
 اراد به الدرهم المفروضة من النقرة السوداء كذا في البيان **قوله** وزيادة
 هو ربوا فلا يبيع ولو كانت عكس في الكتاب حج فتكون البراة مقيدة
 بالشرط لا بما لا يتحقق الا بآ بالشرط كما سبق في المصنف بهذا
 حيث يقول ولو علم حرجا والتقييد بالشرط عين التعليق به فكيف
 كان جائزا لانه انما هو شرط في يفرق بينهما لفظا ومقرا في الاول
 فانه في التعليق في الشرط يستلزم اداة الشرط حرجا كانه واذا وبت
 وفي التقييد به لا يستلزم اداة الفاء فانه في تقييد الابرة بالشرط يحل
 الابرة في احوال بشرط وجود ما يقيد به حرجا اذ لم يوجد المقيد يعود
 اليه في احوال في تقييد به لا يعود الابرة اصل في احوال لان التعليق
 بالشرط عدم قبل وجود الشرط وذلك لانه التقييد بالوقت بمنزلة
 الاضافة الى ذلك والاضافات اسباب في احوال بخلاف التعليق
 حرجا من حلف انه لا يطلق امراته فاضاف الطلاق الى العهد فقال
 انت طالق عند احييت في يمينه ولو علق طلاقه على العهد فقال انت
 طالق اذا جاء العهد لا يثبت كذا في الكفاية **قوله** ارعند فواته فانه انتفاء
 الشرط ليس علة لانتفاء الشرط عند نكته عند انتفاء فابت
 ببقاء عدم الامسلي وموصفه اصول الفقه **قوله** وفيه نظر لانه على
 دخلت على البراة اي دون الاداء فكيف يكون الاداء شرط للبراة
 وما دخل عليه كلمة على هو الشرط كانه قوله تعالى يا يونسك على انه لا يشترط
 ما به شيئا وقد نقلت ربح انه لا يمكن ان يجاب عنه بانه وان كان في
 الصفقة كذا في الكفاية في الكفاية كل واحد مقيد بالآخرى لانه ما رضى بالبراة
 ملحقا بل على تقييد الاداء فصار البراة مشروطة بالاداء فانه

فان لم يود عاودته وقد وقع في بعض نسخ الشرح مسطورا ورواية هذا
 الجواب اختيار صاحب الكفاية اياه حيث قال بعد تقريره النظر بقوله
 لا يبار لانا فنورد قولها على البراءة بمنزلة دخولها على الاداء حكم
 المقابلة الثابتة بينهما وعدم انفكاك كل منهما عن الآخر انتهى قوله لانه لا يبر
 مطلق لانه اذا لم يوفت لاداء وقتا طويلا لاداء البعض لم يكن
 لوفى كله واجبا ومطلق الا زمانه فيكون وقته العرفي لا يصلح ان يكون
 في غير الشرط ليحققه التقيد فلم يبق الا جهة العوض وهو غير صالح
 لذلك لانه حد المعاوضة ان يشفي كل واحد ما لم يكن قبلها والاداء
 مستحق عليه لم يستفد به شر لم يكن فكان التقيد به لغوا محضا كذا
 في الاجلية **قوله** وهذا بالاجماع لانه ان يخرج التقيد فيلزم في فعل
 آخر وحط وقوله صح عليه ان يفتد هذا التعريف على رب الدين
 فلا يملك من المطالبة في احواله ان يخرجه من حطه لانه ليس بملكه
 فيمكنه من اقامة البينة او التحليف **قوله** اخذ الحارثي المرفوع كماله في
 احواله ولو صالح شروق في فضل الدين المشترك وقوله بان يكون اشارة
 الى تعينه وقوله كثر المبيع صفقة واحدة بان يجمع اثنان عديدين
 كل واحد منهما عبد وباعا صفقة واحدة فيكون بينهما على الشراك
 وان اختلف كل واحد من العديدين باجدهما وقوله ونحو الحارثي المشترك
 بان يباعا عبد مشترك بينهما صفقة واحدة وقوله والمورث بان يات
 مورثهما وله دين على رجل فورا كذا في الكفاية وانما في الصفقة
 بالواحدة احرازها اذا كانا عبد بين رجلين باع احداهما
 من رجل ثمانية وباع الاخر ثمانية منه وكتب عليه صكا واحد ابغ
 درهم ثم قضى احدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشرك فيه لانه نصيب
 كل واحد منهما على المطالب سببا فلا يثبت الشراكة في احواله العتق

قوله بالملكية

قوله بالملكية اي بين ثمنه وبين الدين وقد اندفع لقبه المقاضاة
 وهران احدا من المشتري وان ملك الثوب بعينه كمن بعض وشره
 وذلك يقتضي ان يكونه للشريك الاخر سبيل في الثوب صورة البيع
 ايضا وليس كذلك كما خرج به في الهداية وجه الاندفاع ان الاستيفاء
 لم يقع بما هو مشترك بل بما يخصه من الثمن بطريق المقاضاة اذ البيع يقتضي
 ثبوت الثمن في ذمة المشتري والاضافة الى ما على الفرج من نصيبه عند
 العقد ان تحقق لا ينافي ذلك لانه الصفود عينا كان او دينا لا ينفين
 في العقود والثاني ما قبل ان هذا العقد يتغير فتمت القسمة الدين قبل القبض
 وذا مرد وجه الاندفاع ان القسمة انما زمت في ضمن المعاوضة
 ولم يشر بخلافها ولا يجوز قصد اذ انهم لم يقرروا **قوله** على الحامسة
 وهر المضايقة والمخاطبة وصداها المساجدة والمسايد كذا فيهم في احواله
 العلامة وتقرر صاحب العناية **قوله** قسم الباقى اثنان فلو كانا لهما على
 المديون عشرة ونحو مثلا كان المطالبة للمدينين بالبحر وسكانه بالبحر
قوله واحد الخمين ونسج عقد اسم وقوله لا يجوز بيع اذ لم يجزه الا
 فان اجاز حاز وكان المقبوض من رأس المال مشترك بينهما وما يقرب من
 مشترك بينهما **قوله** ان قسم الدين في الذمة بغير قبض القبض لانه خصوصية
 نصية لا يظهر الا بالتميز ولا يميز الا بالقسمة وهر باطل في الدين
 لانه عبارة عن تميز الحقوق وذلك لا ياتي في ذمة الذمة وهذا
 مع قوله في القسمة الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف شرعي ثابت
 في الذمة وذلك لا يميز بعضه عن بعض وقد اوضح هذا المعنى في البياض
 بتدوينه لانه لو اقتسم الاصلان من غير تميز لم يقع لعدم التميز الا برب
 ان صيرة الطعام بين شريكين لو قال احدهما الاخر خذ منها هذا الخبز
 وهذا الجانب لم يقع لعدم التميز وكذلك القسمة في ذمة الذمة لهذه

البعثة الشريفة او عرض او عمار كالحال العرض بوزن الفلس المساع
 والعمار بالفتح تحفظا الارض والصباغ والتميز كذا في الصحاح والمواد
 بالمال بينهما في المغرب في انه كذا ملكه الناس من دراهم ودنانير او
 ذهب او فضة او حنطة او شعير او خبز او حيوان او نبات او سلاح
 او غير ذلك انتهى **قوله** الا خلاف اجنس فلا يثبت التمسك ويؤكله يعتبر
 التمسك في الحابس كونه بيع مرفوعة والبرائة في الحيوان بقوله المضمونة
 وانما يجوز لانه الاستحاط ان يستقر في اليد بوزن الاغذية وهرنا عيان
 شقين تجزئة بطريق المعاوضة ولا يمكن ان يثبت في الشئ من التمسك بانه
 في ضمن المعاوضة فيكون بوزن فلا بد من ان يثبت على نفسه حريقه الربوا
 كذا في الكفاية **قوله** بطل الصلح اتي في الدين والعين جميعا اما الدين
 فلهما في الشرح الا قوله من غير من عليه وهو حصة المصالح واما في العين
 فلهما وصلة الدين والعين ويقترب اليها فاسد كالمبيع بين
 آخر والعبد في صفقة البيع كذا في الشرح **قوله** فائدة بنية الورع انور
 انور على وجه عدة فائدة انه المديون في بيع غفيرة بقضا، وبني بنية
 ولا شبهة انه اخف واسهل عليهم في قضاء دين المثل في حق الوثيرة
 بسهولة فائدة عظيمة سيما عند الحجاب لغرضين والغير والتمكين وقال
 في البيانية وغيره في هذا الوجه من ربيعة الوثيرة فانهم لا يمكن الرجوع
 على الوثيرة بعد نصيب المصالح فثبت **قوله** وعند السجل يجوز قال
 الرقيق هذا هو البيع **قوله** في يد بنية الوثيرة حر لو كان بقبض الشركة في يد
 المصالح ولا يمكن تقديره لم يجوز لاجتماع التمسك **قوله** يجوز لا لا يجوز
 فيه التمسك وبيع الجواهر للعاقدين في عند الاستيفاء عنه حران من
 اقرانه عصب من فلان شيئا وان فلان او دعه شيئا ثم اشترى ذلك
 الشئ في المقتلة حاز وان كان لا يعرفه مقداره **كتاب المضارب**

المضاربة

المضاربة في ضرب في الارض سارقها ومنه قوله تعالى واخذوا في يديهم
 الارض اي شتر وفي التجارة كذا في قوله تعالى متصلا به ينتفعون في فضل
 وانما شتر العقد به لانه المضارب يشتر في الارض غالب طلبا للربح
 ففنية تعلية على صاحب المال وقبل اطلاق على العامل كذا في وعرب
 المال لانه طالب للربح وسبب له كذا فيهم في البيانية وكرهنا ان يقول
 رب المال وفتت اليك هذا المال مضاربة او ما يوافق هذا المثل فيقول
 العامل قول لا يدرك القبول خلافا لمحمد بن عبد الله بن عذرة يراود عن قوله
 ويبلغ بالغام يبلغ **قوله** الا بالبيع فيه الشركة وهو ان يكون راس
 المال راسا او دنانير كذا النبر والنفقة ان تعامل بها عند الاكتمال والتمام
 او فلو شاركا عند الربا وبما سواها لا يجوز وقد تقدم في كتاب الشركة
قوله وشيوع الربح اقل من اعم اذا شرط لاحد هادراهم مساهة كسرة
 مثلا واما بوجوب جهالة الربح كما اذا رددوا الربح وقال لك انا صفة
 او ثلثة او اربعة ولم يتعين شيئا من هذا الكسور او شرط ان يدفع
 المضارب داره الى رب المال سنة لبيكها او ارضه ليدفعها
 جعل نصف الربح عوضا عن عمله وعمر اجرة الدار وصار حصة العمل
 مجهولة فحصل الربح وهو المقصود عليه فلهما بوجوب فساد العقد كما
 كذا فيهم في تقرير الاكتمال بل يبطل ذلك الشرط كما في دفع الغامضات
 على ان الربح بينهما نصفان وعلى ان يدفع اليه رب المال ارضه ليدفعها
 سنة فانه في صحة العقد وبطل الشرط لانه لا يفقر الى جهالة جهة العمل
 نصيبه من الربح معاملة بعد ولا جهالة فيه لانه الكلام فيما اذا شرط جوا
 معلوم او شيئا **قوله** وكذا شرط الوضعية وهو ان يكون الربح في المال
 ولا يجوز ان يدرم غير رب المال فانه شرطت على المضارب او عليها
 من شرط لانه العقد حيث لم يوجد جهالة الربح في شرط العمل على رب المال

لا يوجب جهالة في الرجح ولا يطل في نفسه المضاربة كما صرح به في الدية
فلم يكن العاقد مطردة واجتوب انه قال وما عداه من الشروط لا يفسد
المضاربة واذا شرط العاقد برب المال فليس ذلك بمضاربة وطلب
الشرع المعلوم صحح مخرجه المعلوم ليس بغيره فقول الداية وشرط
العاقد برب المال عند معناه مانع من تحققه كذا فهم في العارية **قوله**
لم يوجب ان يكون مثل هذا الاجل متعارفا بين العاقلين كان باع او عارية
مثلا **قوله** وببضع ولو رب المال اتى بوطي المضارب بالمال المضاربة ورب
المال عدا ان يكون العاقد رب المال والرجح كلمة للمضارب كما فهم من قول الشافعي
في اول الكتاب ودفع المال الاخر الى قوله بضاعته **قوله** المضارب انما الشيء
لا يتغير منه لا يقال هذا منقول من الكتاب والعبد المأذون والمستعير
حيث تضمنت هذه العقود امثالها كما صرح به في ابوابها لا نقول انهم
يتفرقون بحكم المالكية لا بحكم النيابة لانه المكتوب صار هو ايرافله ان يكتب
والمأذون بملك هو صار متفرقا لنفسه فله ان ياذن لعبده ويستعير
بملك يملك المنفعة ايضا كذا في التبيين **قوله** ارفع الاستدانة اقول
قد تفرق نوعين الشروع والعزم الغير المتصل بعلى الاستدانة والا فله
معانيها الى تحقيرة الشارع بناء على ظنه انه غير المتشرك هو الظاهر وقع
في بعض نسخ الشرح لفظ الاقراض ايضا عطفًا على الاستدانة لانهما
ظاهر الحال اياه واحتمل عند رتبة الحق باقوله العزم الى ان التنصيص
مربوب المال بالجنون للمضارب اقرارا بالاضاربة في النفقة بحيث
لا يملك للعاقل ان ينفق اليه اصلاحه انه قد اذنت له وانما يقع الاقراض
او لا فائدة فيه عقيب التصحیح يرجع الى ان الشرايط لا يفسد اعتبار
هذا المعنى منه وهو ان يشترط بالدين بعد ما يشترط برأس المال مسلفة
لا الاستدانة انه نفق بغير رأس المال والتوكيد مقتضى برأس المال

فلا يملك المضارب

فلا يملك المضارب الا بالتنصيص كذا في الكافي **قوله** وهو حلية بالجم والباء
الموحدة انما ماعل من اجل الشرايط نفسه اذا خذبه واجتلب كذا
استفاد من اجوبة **قوله** شر الما بال قول انما انما بلفظ المال تنبها على ان
شر من مال المضاربة لستعين كونه استدانة عليه والشرع في الباء الموحدة
وبالراء المجمع عند اهل الكوفة ثياب الكتان والقط لا ثياب الصوف
واخر كذا في المغرب **قوله** او حلا في حرة الحال من عند نفسه لانه مال المضاربة
قوله فقد تطلق التبرع وتقتصر فلا يعتبر الا حرة التي اعطاه للقصار
والحال في حساب الرجح من مال المضاربة بغير ماله لانه استدانة على المضاربة
بعد استرقاق رأس المال فلم ينفذ على رب المال وانما عادة بعد ان يعلم
بجوده او سيدى تمهيد القول وان صبغة تنبها على الفرق بين القصار
والحلال وبين الصنيع فالصنيع صفة راجع الى البذر المذكور كما فهم
من لفظ الكافي **قوله** بخلاف القصار بفتح القاف فانه القصار كسرة
حرفة القصار وبفتح فله مصدر من قمار الثوب كذا في النهاية والكاظم
وهو بفتح الخاء الموحدة الشركة كذا في الصحاح **قوله** اذا قال اعمل برأيتك تشاره
الى جواب ما قبل المضارب كالم يكن له ولاية الصنيع كانه قال اعمل عاصبا
يجب ان يصنع كالعاصب بل اتاوت بينهما وحاصل الجواب انه الكلام
في مضارب قبله اعمل برأيتك وذلك تشارا ولا يصنع احط
ماله بال المضارب تيب مضارب كما فهم بكونه عاصبا فلا يصح **قوله** ارفع مال
المضاربة حرة باجتماعه وانه كان غير مصبوغ العاد ومصبوغ العاد
وما بين كانت الالف للمضاربة وما بين المضارب بغير صبغة
كذا في البائية **قوله** او انه وجوز انما تروجه لانه جعله في الكتاب
بمردم المهر وسقوط النفقة والجواب انه ليس بخبرة وانما كان فيه
كسب مضاركا لا عاق على مال لا يرضى المضاربة **قوله** لانها وقية تشاره

الى الفرق بينهما وبين الوكالة فانه الوكيل يشترى عبدا مطلقا او يشتري
 من يتيقن على موكله ان يكون مخالفا وذلك لانه الرجح المحتاج الى تكرار التعريف
 ليس مقصودا في الوكالة حتى لو كان مقصودا فهو كالموكل وقد يقول اشتري زوجي
 فاشترى من يتيقن عليه كانه مخالفا ان كان نقد النية من مال المضاربة يتخير
 رب المال بين ان يستره فيقبض من البايع ويرجع البايع على المضارب
 وبين ان يضمن المضارب مثل ذلك لانه في حال المضاربة دين عليه
 ولا يتيقن عليه ارسب المضارب ان يشترى ما لا يتيقن على نفسه
 لانه يتيقن عليه نصيبه ولهذا نصيب رب المال لانها جواز مكية
 مستحق عند الاعظم او يتيقن الكل عند ما على الاختلاف المعروف
 في جزاء الاعيان فيمنع التعريف فينتفي المقصود **قوله** ان كان الرجح قال
 الربط بالمواد وجود الرجح المذكور هنا ان يكون قيمة العبد المشترا كقيمة
 رأس المال سواء كان في حصة مال المضاربة رجح او لم يكن لانه اذا كانت
 قيمة العبد مثل رأس المال او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجرى
 مشغولا برأس المال خيرا اذا كان رأس المال الف و صا عشرة آلاف
 درهم ثم اشترى المضارب من يتيقن عليه وقيمة الف او اقل لا يتيقن عليه
النتيجة هي ان جاز شراؤه لانها لا تنافي المانع من التعريف حيث لا شركة
 فيه **قوله** فانه اذا ارتد ارعده الشراء وقوله عتق حصته ارعده ملكه يتيقن
 قريب **قوله** لا يصنع له كما اذا ورثته مع غيره كأمارة اشترت ابنه زوجها
 فانت وزكت زوجها واخاف عتق الزوج عليه ولا يضمن لاجلها شيئا
 لعدم الصنع منه **قوله** في قيمة حصته رب المال العبد وهو رأس المال
 وحصته رب المال من الرجح لانه اجبت ماله العبد ينسب العبد فيه
 كما ان الورثة **قوله** على فرض النكاح بانه زوجها البايع من المضارب ثم
 ما عدا منه فوطئها فعلققت منه **قوله** اذا صارت اعيانا كما انشترى الف

المضاربة عبيد

المضاربة عبيد كل واحد منهما باوى الفاقاة لا يظهر الرجح واذا
 لم يظهر لم يكن للمضاربة في تجارتها ملك بدونه الملك لا يثبت الاستيلاء
 فيز عليه انه المضارب اذا اشترى بالف المضاربة فسين كل واحد
 منهما باوى الفاقاة له زوجها حتى لو وهبت ذلك الآخر وسلم حج
 ولو لا ظهور الرجح لم يسهل له ذلك واجيب عنه بانه لو اؤا بالثاني
 اجتنابا فختلفة والفرق بين جسد واحد وبين جسد واحد واذا
 اعتبر احدهما حصل انقضاء رجحا بخلاف العبدين فانهما لا يقسمان بحصة
 واحدة بل كل واحد منهما على حدة فانه الربط اجتنابا فختلفة عند
 الاعظم فلو اؤا واحد وعندهما ايضا رواية واذا اشغقت القسمة
 لم يظهر الرجح وكان كل واحد منهما مشغولا برأس المال كذا في البيانية **قوله**
 ثم اذا زادت بغرض حال كونه المدعى موسى او انما قيدناه لنفسه وارتد
 الضمان انما هو سبب وعمل المضارب وهو ضمان اعيان في حق الولد
 وضمان الاعيان بخلاف البايع والاعيان في ملكه الواجب اليه في
 المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن **قوله** بالدعوة والملك
 مؤخر **قوله** فانه اذا وجدت اكثر النسخ التي رأيناها والذقة نصيبه اصله
 وقول صاحب الهداية في شرحها لانه عتق الولد بالسبب والملك والملك
 آخرهما ان لفظ الملك مكررا مجرورا او اذاما عطف على لفظ الدعوة وفروعا
 ثانيا منها ابتداء جرة لفظ مؤخر **باب المضارب قوله** ولا يشتر الاول
 لانه حصل ماله بعينه فلا يبيع له شر كذا في البيانية **قوله** فيضمن المضارب
 الاول والى كس لانه شرط لئلا يشترط استحقاق رب المال فلم ينفذ
 حصته لما فيه من الابطال **قوله** ولعبد المالك لانه لا يضمنه خصوصا
 اذا كان مادونا واشترط ان لا يضمنه فلم يكن مانعا من التسليم والتخليه بين
 المالك والمضارب **قوله** وكان المالك من يبيع بطلت المضاربة بالخلاف

المذكور اذا لم يجد المرد المذكور مسلما اما اذا عاد مسلما فله ان كانت قبل
 القضاء او بعده اما قبل القضاء فلا تملك الغيبة وهو لا يوجب طلاق
 المضاربة وانما بعده فلا تملك وجه المضارب مانع عن بطلانها وانما بطلت
 بخلافه على تقدير عدم عودها لانه بقاها انما ياتي بتصرف المضارب او
 من غير تصرف المالك الذي هو ايضا توقف على بقاها اما المضاربة على
 ملكه وقد زاد من يده فصار حقا ورثته ما دام باقيا على الحقوق المذكورة لانه
 بمنزلة الموت وهذا يورث ماله ويحقق اعيان اولاده ومديره
قوله لانه عبارة صحيحة فلا توقف في تفرقة في مال المضاربة حال حوكمة
 لانه توقف تصرف المرد انما هو متعلق حتى ورثته فلا توقف في المالك
 المذكور لعدم تعلق ورثته المضارب به بل كان مورثهم فلا يعطيه حكم
 الموت بالنسبة اليه بل بالنسبة الى مال نفسه وهذا التقسيم هذا لاذ كان
 كذا فيهم من تفرقة الشراخ **قوله** فله بيع عرضها ولا يمنع الغول عن ذلك نقدا
 او شيئا فلو نزلناه عن البيع شيئا لم يعجل وانما يمنع عن بيع لانه حصة ثبتت
 في الرجوع مقتضى العقد في الرجوع انما يظهر بالقبضه وهو متعين على رأس
 المال تمينه وهو انما يحصل بالبيع **قوله** ولو افرقا أرضا عقد المضاربة
 لزمه ان المضارب ينفق اجرة احكام على اقتضاء دينه ارضيه ونفقه
 على اقتضائيت منه فراهضة **قوله** بعد بالاجرة وهو الرجوع **قوله** فهو متعين
 لانه وكبر في حق والمبيع لا يجب على ابناء ما تبرع به ولهذا لا يجب الرجوع
 على التبرع فانه قبل رد رأس المال على الوجه المذكور فنبه واجب عليه
 وذلك لا يتم الا بالقبض وما لا يتم الواجب الا به فله وجوب واجب
 بان لا يتم ان الرد واجب وانما الواجب عليه رفع يده كالمودع **قوله**
 فلا بد من ترك المضارب لاحقوق العقد ترجع اليه فانه لم يترك البيع
 حتى ربح المال **قوله** على رد الثمن اطلب الثمن من المشتهر لا بصل المال

بعد قبضها

بعد قبضها اجرة عملها **قوله** حرف الى الرجوع او لانه الرجوع لا يتبين قبل
 وصول رأس المال الى رب المال **قوله** بمنزلة النفقة بغير ان يرضى في
 كانه في الدوام في مال المضاربة على غير ظاهر اذ لانه لظن ان الدوام
 لا صلاح البدن ولا يتمكن من التجارة الا به **قوله** وفرضه وجهه يخصه
 بالشرط المذكور في المطولات والعكس ان لا يستوجب النفقة في مال
 المضاربة ولا على رب المال لانه بمنزلة الوكيل والمستضع عامل
 غير باعوه او بمنزلة الاجير كاشط لنفسه من الرجوع ولا حتى احد
 هو لانه النفقة في المال الذي يملكه الا انما تركناه فيما اذا سافر بالمال
 لاجل العرف وقد فرقنا بينه وبين المستضع بانه متبرع بعلمه لغيره و
 بين الاجير بانه عامل له بدل مخونه في ذمة المستاجر وذلك يحصل له
 شيئين فلا يتصور بالانفاق من ماله اما المضارب فليس له الا الرجوع
 وفرضه التمسك وقد يحصل وقد لا يحصل ولو انفق من ماله يتفرع به
قوله وانما ينفق بقية المدة من ماله من باب نفقته لا بد من
 وقوله في موضع يحتاج اليه كالحاج مسافرا معا وفيه **قوله** بالبيع
 الرجوع عرف من التجارة بحيث لا يعد مثل هذا الاتفاق سرقا في عرفهم
قوله بعد واليه اتمى روح اليه من اقل طلوع الفجر ولا يقدر ان يعود
 الى منزله ويميت بانه فتقن ان في حوجه المضاربة فنفقته في مالها
قوله فانه فضلا لانه رأس المال اصل الرجوع متبرع عليه فليس له الرجوع
 حتى يربح رأس المال الاصل لانه اذا ذهب بالنفقة يملك وهو لا يملك
 يعرف الرجوع كذا في النبيين **قوله** ويخو ذلك كاجرة مسافر في
 القضاء **قوله** نفقة المضارب الرجوع انفقها على نفسه في سفره من
 الطعام ويخو **قوله** فانه في الوضعية ان لا تنقص ولا تخطط كما قد
قوله ان ابيع الرجوع ففوله فلانة الآفة حصة المضاربة منبر على

على اصل و هو ان ضمانه رب المال للبائع سبب هلاك مال المضاربة
غير مانع لها فالمضاربة على المضاربة والرجح بينهما على ما شرط وهما في
المضارب للبائع سبب هلاكه مانع عنها وتحقيقه ما كتبناه في المشقة
ههنا اخذنا من كلمات فخر الاسلام فليست فيها **قوله** وان كان جازا ان
يجوز له لتفاته المقاصد دفعا للحاجة وان كان بيع ملكه فليس فيه
العدم اذ عدم الجواز لانه لم يدر رب غير ملك رب المال عبد كان في ملكه
ولم يستفد به القائل كونه في ملكه والشبهة محقة بالحقيقة فالحاجة
لان ضمانه على الامانة والاخر ان ضمانه اجابة **قوله** فليست فيه اقل الشئ
وهو ضمانه لثبوت ماله **قوله** وجهه قوله اراد الاستغناء ان كان الدفع
والغذاء مفوض اليها فانه دفعا بطلت المضاربة بهلاك مالها
وان اختار العدا **قوله** لان قضاء القاضى وقد احسن حيث اظهر جواز
كونه خروج كل من نصيب المضارب ورب المال مطلقا بهذه العلة
الواحدة وقد خصها صاحب الهداية بنصيب رب المال وقد
حلل نصيب المضارب بما سبق منه من ان نصيب المضارب صار
مضمونا عليه فلا يكون امانة ومال المضاربة امانة **قوله** يتقضى ان العبد
لا يستخلص كل واحد منهما بالغذاء ما يخصه **قوله** وبذلك ان ملك المال
في يده امانة وقد ملك وبق عليه الثمن وينا وهو عامل لرب المال وجب
عليه من امانة وجب عليه من الدين وبالقبض ثابا لاصية المضارب
مستوفيا لانه الاستيفاء ان يكون يقبض مضمون ونصيب المضارب ليس
بمضمون بل هو امانة وبها منافاة فلا يجتمع واذا لم يكن مستوفيا كما
له ان يرجع على رب المارقة بعد احترازه ان يسقط عنه العهد بوصول
الابايع وقد اشد راد دفع نواقض ما رتب المال المكتسبة رجوع
المضارب عليه بقوله وجميع ما دفع رأسه **قوله** مع الثمن ضمان

للمضارب

كانا صاب او امينا كالمودع لكونه اعرف بمقدار المضمون **كتاب**
الودعة وهو فعيقة بمعنى المفعول مشتقة من الودع وهو مطلق الترك
وهي لغة هي المترك مالا او غير مال وشرعا هي مال تترك عند الامين
مستطاع استحفاظه وبه يتحقق وجه التسمية وركنها قول المودع او
دعك هذا المال او ما يقوم مقامه من الاقوال والافعال والقبول من
المودع بالقبول والفعل او بالفعل فقط فان من وضع ثوبه بين يدي
رجل وقال هذا ودية عندك ولم يعط شيئا وذهب صاحب الثوب
ثم غاب عن الاخر وترك الثوب في فضاء كان ضمانا لانه ايداع من
المالك عرفا وقبول من المودع هذا اذا سكت واما اذا رد ما علمت
صاحب الثوب الى رده فذهب فضاء لم يضمن قطعا كذا في فضاء وكذا في
خانة وشرطها كون المال بالاثبات اليد عليه تسليط الغير على الاحتفظ
منوعا استحفاظه وحفظ الشئ بدونه اثبات اليد عليه غير متصور
فابداع الآبى والمال اسقط في البر وكذا ما غيب وكونه المودع مكافئا
شرط لوجوب الاحتفظ عليه وحكمها وجوب الاحتفظ على المودع ووجه
الاداء عند الطلب وتبعية الماله امانة عنده **قوله** امانة وآمان
اكمل بينهما لانها متغايرة معنوية وكلما آما الاول فلاح الودية خاصة
لان التسليط على الاحتفظ لا يكون الا بالعقد والامانة اعم من ذلك فانها
قد يكون بغير عقد كما اذا هبت الرج في ثوب انسان في بيت غيره
فانه امانة وليس بودية فخر الامانة عليها كحل الحيوان على الانسان واما
انسان فلاح حكم الودية انه يبرأ من الضمان بالبعد من الخلاف الى الوفا
بالبر بغير ترك المالك المودع الذي تركه بقدر اودعه اليه بعد ان اودعه
دعه عند غيره ولا يبرأ من الضمان اذا اخل الى الوفاق والامانة الا
بالسليم الا صاحبها بذاته الخاصة ما في الكفاية والعناية والبيان **قوله** فلاح

لنقل عليه السلام لا ضمان على هو مشن ولا في المودع متبرع في الحفظ وما على
الحسين من سبيل **قوله** انه يملك واما كما لا يختلف بشر يمكن ان يترك عند اول
وبين ان يملك ما لا يغيرها معها اول يملك وقال مالك رحم الله ابا عبد الله سرق
بعض مكانة النعمة كذا في التبيين **قوله** وعمله فالتوا المراد من سبيل لا الذي
يكون في نفقة المودع فقط فانه المراه اذا اودع عندها شراها لهما ان
تدفع المراه وجهها وابنه المودع الكبير اذا عاش معه ولم يكن في نفقته و
تركه الاب في بيت فيه ودبعت لم يضمن كذا شرط ان يعلم عليه احيائه ولم
على المرفوع اليه فانه علمها او نهي وحفظهم من هذا حاصل ما في العناية **قوله**
فالسفر بالقيم **قوله** وكان في حفظه وكذا اذا كان انما وله بزم السفر
ضمن وان لم يكن له بد وسافر باله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن
لانه امكنه تركها في ابله ولا فرق بين السفر الطويل والعصير **قوله** ولو
حفظ بغيره بانه ترك بيتا فيه المودعة وخرج وفيه غيره مما له او ادعاهما
غيره بانه نقلها من بيته وادعاهما عنده غيرهم ضمن لانه المالك رخص بيده
لا يبدع غيره واما ان لا يبدع في الامانة ولا في الشرا لا يضمن مثله
كما **قوله** الا اذا خاف مخ تعاقب الوضع المذكور طريق الحفظ فيكون
ضمن المالك فيشتكي الضمان لكنه منهم في دعور ذلك لا دعاء ضرورة
مسقط للضمان بعد تحقق السبب وهو تسليم المراه الاجنبية وصار
كدهور الاذني بالايدي فلا بد من اقامة البيعة وقالفه المستقر اذا علم
احتراق بيعة قبل **قوله** بلا بيعة **قوله** بعد طلب ربهما واما في الحبس المذكور
لانه مقتضى المستقر هو ان يضمن المودعة مالا يضمن المودع فاذا
طلب لم يضمن بعد ذلك بما سلكه وقد حسمه فصار ضمانا **قوله** مع ربه
المودعة وقد لاح راى ربه في النظر في المقتضى ارجاع حريمه الى
الطلب ثم وجد استخراج شراخ الوفاية موافقا لهذا والاعراف ان هذا

اصل ما اخذ

اجل ما اخذ ان شراخ وانفع منه عند المالك ما طلب منه بانه قال ما احل
ودبعت فعلى ليس لك عند ودبعت لم يضمن وكذا لو طلب المالك منه
المراه عند مخاف على المودعة منه فله لا يضمن لانه يجوز ان يضمن
الحفظ كذا في التبيين **قوله** سواء اقر وانما لم يبرأ من الضمان الا بالتسليم
اليه لانه المالك لما طالب بالرد فقد غره في الحفظ والغرض في ضمان
المالك واذا جدد المودع بحفرة صاحبه حصل الفسخ من جهته ايضا لانه
انكاره الاصل ثم الفسخ فبقا الشيء في يده لا على وجه الامانة فصار
تقبض العصب ثم بعد ارتفاع العقد لا يبرأ من الضمان بالاقرار
لانه العقد لا يوجد الا بالاستيفاء ولم يوجد كذا في العناية على محاذاة
ما في الهداية **قوله** مع غيره المالك كانه قال له رجل ما حال ودبعت فلان
وقال ليس له عند ودبعت من باب الحفظ لانه فيه قطع طمع الطامعين
قوله عند الموت بانه قال رجل لمن يظهر عليه علامات الموت اشارة
ودبعت فلان عندك فعلى ليس لفلان عند ودبعت **قوله** ويجب الضمان
انفاقا كما اذا خلط المانع بغير الحبس كخلط دهن السم بربيت النوتة
وذلك لانه استهلاك صورة وهو ط ومقتضى القسمة باعتبار
اختلاف الحبس لا حقيقة القسمة بالاقرار وذلك انما يكون عند خلو
الحبس **قوله** وكذا عند ابا يوسف انما غير المالك مع اتخاذ رأيها
اشارة الى ان في رواية يقيضا ليس في مذنب المالك كما خرج به بقوله الا
اذا خلط **قوله** برئت الشركة بذات الخلف ما في الهداية وشروطها
حيث قيل وعند ابي يوسف محل لا قبل بان لا يشترط في الملوذ صاحب
الكية ويضمن لصاحب القليل اعتبار الغالب اجزاء فيقسم في انقطاع
حق صاحب القليل من جميع المالين الذي خلط احداهما بالآخر سواء
كان مودعا او مودعا فلا محال لتصور الشركة على رأي المستفي الى الهداية

التمس الآتي بما اراد ما اختاره الشرح المحرر رواية مخالفة لكلمات هؤلاء
 الحكماء فان وجدتم الدرس والآثار الشكالية على شكل **قوله** سواء كان
 اقل او اكثر لان الغلب الحسن هذه لما مر في الرضا من انه اجمع
 بين النبي امر النبي في قدح وصيب في حلق رضيع ثبت الرضا منها
 جميعا عند محمد كذا في **قوله** في حلق مثله واما في الجمع لانه استهلك
 بعضه بافقا وبعضه بخلط ماله من حبه فانه قيل لا يجوز ان يكون هذا
 الحلق قضاء له في الذر لانه من الاتفاق قلنا لعدم جواز اداء الدين
 بعينه الدارين هذا ريب في ما في العناية بالحفظ في غير ما لا يدرى بحقيقة
 في الاخر فتح الشرط لانه مقتضى مقتضى **قوله** بلا فاعله في الشئ الكلي فاحتمل
 اشتركا اصرار شريك **قوله** لم يرد بها هذا هو مقتضى الذر غير انها انقضت
 ما بعد في خلاف الى الوفاق فانه قبل الفرق بينه وبين المودع من
 الجود الى الاعراف حيث ذكر الفهم ههنا ووجه هناك مع انه الامر
 باقي وقت السعة فيكون مأمورا بدوام الحفظ فهاذا شأنه فالحق انه
 فيه رد الامر الى الاصل كالجود فينبغي ان لا يبرأ من الفهم برفع الحاشية
 وازالة السعة ههنا ايضا كما في الاعراف بعد ذلك لان ان الحاشية فيه
 رده الى الاصل لانه بطلان الشئ انما يكون بما هو موضوع لا بطلان ورتبا
 نيافيه والحاشية بالاستعمال ليست بموضوع لا بطلان الايداع فلا ينافيه
 التاثير راجع الامر بالحفظ مع الاستعمال من حيث انما يكون لغيره او
 وهو مستعمل بخلاف الجود فانه موضوع للرد فيجوز ان يكون رد المودع
 مثله التاثير راجع الجود في اوامر الشئ ردها كغيره والحاشية بترك صلوة
 او صوم مأمور به ليست به وولذا لا يغير بها كذا استيفه في تزوير الكل
قوله غير المكمل والمودع في كتاب والدواب والعبيد والارواح كالمودع
 على دفع غيبها كغيرها وحكاية الحاشية في المسئلة مشهورة **قوله** خلاف

لما وجد في

لهما وجه قولهما انه مطالبه تسليم باسم اليه وهو المضاف والمطالب
 باسم لم يمنع عنه وان كان له ان يأخذ اذا اظهره وان كان في يد
 المودع **قوله** لانه ليس دليل لا عظم بقوله ان طالبه تسليم نفسه
 بل يدفع بغير الغالب لانه مطالبه بالمعز وحقه ليس فيه لانه
 المعز كالحاشية يستل على الحاشية ولا يتحقق حقه الا بالقبضه وليس
 ولايتها لانه ليس يوكيل في ذلك وانما لا يقع دفعه بغيره بالايجاع جواز
 الاخذ يستلزم ان يجبر المودع على الدفع اذا جبر ليس من ضرورات
 الجواز **قوله** وهرما لا يقيم وهو ما يغيب بالفرق الحاشية كالعبد وكذا
 وبه يعرف انه ما يقيم ما لا يغيب به كالمكيد وكذا **قوله** ولا يفيض الفاضل
 انما يتحقق ايمتنا اما عند ما علمنا ما لا وزع في المالك جعل ايضا
 بهما بانها في حفظ جميع المودعة لعلها ان اجتمعها في مكان واحد للحفظ
 منعها كاجل راضيا باقتضاها لهذا الحق فلا يفيض بالدفع واما عنده
 فلما سئله الشرح بقوله ورفق الوجه لا يقال كالمكيد في حقه عنده
 ان يكون له ما خلاف في الفهم لانه انما هو معناه ان الزمان فيه لا يتوهم الا
 عنده حيث قال في الدفع واما انما فلهام يقول به في الدفع الذر هو
 مظنة التهمة السعة وكيف يقولان به في الفهم **قوله** بدو هو بغير الباء
 والدال المشدودة الفراق والانفكاك كذا فيهم في الصحاح **قوله** كدفع الرتبة
 والآصل فيه ان الشرط اذا كان مقيدا والحق مكتنا وجب مراعاته و
 الحاشية فيه فوجب الفهم وان لم يكن مقيدا ولم يكن المكتنا كذا في حاشية
 يفتي **قوله** اياها يفي للمالك ان يفي في ايضا لانه ففهم في ضمن
 لانه المالك لم يرض بغيره فكان الاثر مستقدا بالتسليم الى الشارح والشارح
 قد قبضه والشارح في ضمن ضمن كودع الفاضل الا انه انما ضمن
 الاثر ليرجع على الشارح لانه ملكه بالفهم فقلنا انه اودع ملكه فله

اشارة شارح المصنف جاز هذا الرجوع بتفصيل جواز الرجوع
لنكاح بناء على ان النكاح لا يفسخ بالرجوع عليه لما حكاه في هذه **قوله**
اذا وقع الا اجنبية احرازه في هذه الامور اذ هو من قبيل ما لا يفسخ
عندها وان كان فيما يقسم كما **قوله** في جواز الرجوع في نكاحه او ان يفسخ
ويضم اليه ايضا فانه هو ما دون رابطة النكاح كذا في المذهب في المذهب
وخصه **قوله** في نكاحه افرع اجزاء فكله استصحابا وتنازعا في
البدل ما يكلف حكم القاضي بالبرعة اجتنابا عن رتبة التمسك في البينة
قوله كلفه لا يفسخ الا بيقين لا بد من ان يكون له قبل التحليف في البينة
ربما يتصور انما لكل كذا كذا بركات بالاختلاف فلا يقطع احصونه
بينها والله اعلم **كتاب العارية** وهو يشبه بالباقي كانه منسوبة
الى العار لان طلبها عار وعيب صريح به صاحب العارية فكلما كان
فما ذكرنا المقصود هو معناه **قوله** فانه العارية عطية خرسية
ان قيل ان احد المستحقين لا يفسخ فكل منهما يملك فكل واحد في ملكه العارية
عربية وفي ملكه العارية فكل منهما يملك العارية فكل واحد في ملكه
كذا في العارية **قوله** والمانع فالبه انما هو انما يملك المانع اعراض
لا يفسخ فلا يقبل التملك اربعة انواع يخرج عنها الصدقة والوصية
والوفاء لانها تقرر صاحب البينة بشعره فكل واحد في ملكه العارية
فاجتنب الفرق بينهما وبين الهبة بانه الصدقة اذا وصل الى الخ
لا يجوز الرجوع فيها وان خلا في المانع المذكورة في الهبة ويجوز
صدقة الواحد من اثنين لا الهبة منها كذا في الكفاية **قوله** في نكاحه
ويصح شروعه في بيان الا انما هو ان يفسخ بها العارية **قوله** وبسكن
تمسكه لان **قوله** كل من ملك العارية وملك المنفعة فاذا اميرة بغير
المنفعة شرعية لقوله ومالقة مردودة والعارية موداه ولا

المانع نكاح

المانع نكاح شافيا على حسب حدودها فان ملك فيام بوجودها
لا يقبل له لغرضه فكل واحد في ملكه العارية فكل واحد في ملكه
العارية المطلقة اما اذا شرط الضمان فيها مع عدم التقدير في فسخه
اختلاف المشايخ كذا في المحقق وقار في الخلاصة رجل قال لا اعرض في نكاح
فانه ضاع فاما ضامن لا يفسخ كذا في العارية والصدقة من الرتبة بالاجل
غيره او استعمالها استعمالا لا يستعمل مثلها في الدواب **قوله** وعند الشافعي
العارية اختلاف فاما ان يملك في غير حال الانتفاع واما اذا ملك فيها
لا يفسخ بالاجماع كذا في العارية **قوله** فمنه لا اعرضها اذا كانت بالجله
كان ما يفسخ عارية ففسخ حين سلم **قوله** كركوب العارية لا يفسخ كركوب
ليس كركوب سوى **قوله** انه يملكها غيره كما لو سلمه باجدة جازله انه
يعان التملك المنفعة فانه قيل لو كانت تملك المنفعة لما تفاوت الحكم في
العارية بين ما يختلف باختلاف المستعملين بالاختلاف كما لا شك في
انما لا يجز في يختلف دفعا في العارية المعبر لانه رضى باستعماله لا استعمال
غيره **قوله** يعان وفي غيره يتبع لركوب بنفسه تعان الركوب فليس
ان يركب غيره وبالعكس كذا في فلو ففسخ في تعان الركوب في الاول
والاركان في الثاني هذا اختيار في الاسلام وقار غيره له ان يركب
بعد الاركان ويركب بعد الركوب وهو اختيار في السنة الحنفية
وشيوخ الاسلام كذا في العارية **قوله** اما من كره استعارته لغيره ففسخ
من هذه الحنفية ففسخ من حنطة الخمر **قوله** او المظنة اذا حل
مثل ذلك شعير **قوله** لا يفسخ لان التقيد انما يفسخ اذا كان مقيدا ولا
فايزة في المثل وانما لا يفسخ **قوله** والمسلم يفسخ كالحنطة بالبيع **قوله**
مسألة او مشارة في السوى او الشتر بخلاف السوى لان الاولين
من عباده لا الثالث **قوله** هو الاصح لوجود الدفع الى المالك في اجلة لا يستعار

قد يرد الى غير من يقوم عليه في بعض الاوقات فوجوده فيه رضا المالك لانه
قبل هذا في عرف زمانهم وانما فرما لنا فلا يرد الى المالك الا بالتسليم الى المالك
كذا في التبيين **قوله** فذكرت المسئلة اذ ذكرت بقوله **قوله** غير نفس
كالات البيت والبعد **قوله** بل لا بد لانه الواجب على الغاصب من
فعله وذلك بالرد الى المالك دون غيره وعلى المودع الرد الى المالك
لا المودعه وفي عياله لانه لو انفسر بالرد الى عياله لما اودعها اياه **قوله**
الا بالاستهلاك استهلاك عياله فانه ذلك ملكا للعين اقتضاء
عليك العين انا بالهبة او بالوصى والقرن اذ في منها كونه متبقية
لانه اقل من رزاقه المعطى له بوجوب رد الكسب وما هو اقل من رزاقه وهو الكسب
بقوله **قوله** ليعين بها ارسنوس بها كشيء بوزن بهما وبقارها منجات
فالرغ الموزن والصواب ليعار بغير طائرت المكيل والموازين
اذا قاسمتها والعيار والعيار الذي تقاس به غيره وليست **قوله** والنفس
وتجوز بربط النفس البعوض وسكونه الرأى الملهة غرارة المغروس
ومن غرس الشجر بربطه النفس وهو لا كذا في البانية **قوله** فلو غرسها
من قيمة بغير اذ كانت قيمة البناء الى المدة المعروفة عشرة دنانير مثلا
واذا قطع في حال كونه قيمة النفس وباري برجع بها كذا في العارية
قوله ففر المالك بغير لو تركت عند مستعير المالك بغير المالك بوجوب
حوال من بالانتهاء الى الانتهاء **قوله** لانه الرق واجب بغير عليه ان هذا
التفصيل لا يجزى في المودع لانه المتبادر منه ان يكون العين المستأجرة عند
المودع وله ملك غيره فيجب عليه ردة اليه عند طلبه كانه المستعير
والغاصب ليس كذلك لانه المستأجر عند المالك هو نفسه لا غيره
ولهذا في بعض لفظ المودع الى المستأجر فنقول وبالله التوفيق و
بيده ازمة التحقيق انه اجرة بغير المستأجر من المستأجر الى المودع

الذي هو المالك

الذي هو المالك واجبه عليه لانه المستأجر هو الواجب عليه **قوله**
المدة المتكينة للمودع على القبض والتخمين بينه وبين العين لا النفل
لانه في مؤنة القبض ومنفعة القبض عائدة الى المودع فله ان يرد
القبض من المستأجر حكما فلا يجب عليه مؤنته ولا كذلك مستأجر لانه
قائض حقيقة وحكما بغير المودع اعتبارا انه احداهما ان قايض حكما يجب
عليه اجرة النفل والرد الذي هو مؤنة القبض اذا طلب المالك رد
العين المستأجرة وانما هي ان ملك حقيقة فيطلب وسر عليه
فهو بالاعتبار الاول يعطى اجرة الرد وبالاعتبار الثاني يطلب قبض
عينية الذي هو في غيره فاراد والمالك الطالب متحدان بالذات
متقايضان بالاعتبار واما بالهبة الاستعير والغاصب فتقايضان
بالذات بذاتهما لا بعد ارضا عبارة القرينة الى مطالعة نفع الشريعة
كما هي المهمة هو تملك عين المالك هذا المعناه العرفي
الشعري واما معناه العرفي فهو اعطاء الشيء بغير عوض مالا كان او غيره
فالرأى تعاقب لم يشأ انما ويهب لم يشأ **قوله** بل لا يجوز
ان لا شرط عوض لانه عدم العوض شرط فيه لبعض الامة بشرط العوض
كذا في الغرض **قوله** ولو رثته من بعده او لو رثته المورث بغير شئ به الهبة
ويظهر ما اقتضاه من شرط الرجوع وكذا لو شرط الرجوع صريحا بطل
شرط كذا في العارية **قوله** بينهما لانه الحكم هو الاركان حقيقة وهو
تصرف في المنافع فكيف يكون عارية الا انه يجوز صاحب الهبة لانه
اللفظ قد يترك للملك بغير ارضاء المالك على فسخ ما اذا انقضت
لفظ فمانية تشدد به عليه علمت بينه لا يبال بذاتها فحق ما عدم في
العارية من قوله لانه تملك العين وعند عدم ارادة الهبة تجوز
على تملك المنافع مجازا لا انقضاء قوله لانه تملك العين بغير العرف

واستعماله في المنافع مجازية فليكون قوله هنا لانه اكل هو الاركان حقيقة
يعني اللغة فاستعماله في الحقيقة العرفية مجاز لغوي **قوله** بل هو مشهور و
استخراج رأي غالب الظن فان شاء قبل مشورته وسكنها وان شاء لم يقبل
وهو بيان المقصود انه ملك الاراسيكنها وهذا معلوم وان لم يذكره فلا يغير
حكم الملك بمنزلة قوله في الطعام لك تأكله وهذا الشوب لك تلبسه
والفرق بينه وبين دارك هبة سمي حيث جعلوه عارية وهذه
هبة ان قوله دارك اسم وقوله سكن اسم يصلح ان يكون معناه تفليس الملك
فصار كانه قال لك سكن دارك ولو قال ذلك كانت عارية فذلك هذا
بخلاف قوله سكنها لانه فعل الخاطب فلا يصلح تفليس بقوله **قوله** وكم يا
الكليل قديت بما دعا لانه نفس ما يتبعها تحقيق بالاجاب قال الاطر وسد
بخلاف البيع من جهة العاقدين اما من جهة الواهب فلانه الاجاب كاف
ولذا لو حلف انه يهب عبده لفلان فواهب ولم يقبل بتره بمسئله بخلاف
البيع واما من جهة الموهوب له فلانه الملك لا يثبت بالقبول بل ومنه
القبض بخلاف البيع انتهى **قوله** وبعد انقضاء المجلس والقبول ان لا يجوز
في الوجهين وهو قولنا ان في لانه القبض تعرف في ملك الواهب لانه ملك
قبل القبض باق بالاتفاق والتعرف في ملك الغير لا اذنه غير جائز **قوله** واما
به ما لا يقبل الترخيز في نفسه لانه كل ما في الدنيا يقبل كذا في البانية **قوله** لا يبيع
التهبة معناه لا يثبت الملك الا يجوز ما عوقد لانه الهبة في نفسها فيما يبيع
يقع جارية ولكن توقف اثباتها الملك على الاقرار والتمتع والعقد المتوقف
شئت ملكه لا يوصف بعدم الجواز كالببيع بشرط اختيار في التسمية **قوله** يبيع
مستغنة كالدار والبست الكبير والافضل الترخيز في ما يقسم فالإتي
فيها المنفعة التي كانت قبل القسمة وان انتفع بها بوجه آخر وقد يصير
بعد القسمة بحيث لا ينتفع به اصلا كالعبء الواحد والاراة الواحدة

قوله من كان له

قوله من على اشتراط القبض التعريف فيه اشارة الى ان موضوع النص
بالكمال والا فالقبض في الجملة منوط عندنا في ايضا كقبض ما يقسم
مشاعا واما عند مالك فلا يشترط القبض اصلا كالببيع **قوله** منصوص
عليه هنا فلا بد من كمال النص قوله عم لا يجوز الهبة لا مقبوضة واما
وجوب الكمال فلانه التخصيص عليه يدل على الاعتناء بوجوده وتوفر
المشاع فانقص لانه لا يقبله الا بجم غير الموهوب والغير غير موهوب
وغير مما زعم الموهوب فكل جواز فرضته يشترط على ما يجب قبضه وما لا يجوز
قبضه وكان مقبوضا بوجه دون وجه وفيه شبهة العدم المتساوية للثبات
بشانه فان في الهداية عطف على الوجه الاول الذي عرفت ان رجح بقوله ونحن
نقول ولان في تجزيره الزام الواهب شيئا لم يترد وهو مؤنة القسمة
وتجوز ذلك لا يجوز لزامة العرف قبل عليه الوجه الثاني غير متمش
في جميع الصور لانه من واجب من شريكه لم يترد مؤنة القسمة اجيب
منط لانه علة نوعية لاثبات نوع الحكم وذلك لا يسلزم الاطراد في
كل شخص كذا في الاكتمية فاحفظه بنفعك في مواضع كثيرة **قوله** ولا فرق
عندنا اتر في عدم جواز هبة مشاع يقسم وعندنا في يجوز من الاجتبر
وفصلنا من الشريك وعندنا في لا يبيع تجوز من الشريك فقط **قوله** هو يبيع
المعارنة تعبر ان المانع من تمامها هو شيوع الكاينة عند القبض لا العارض
بعده عزله ووجب نصف داره لرجل ولم يسم ضرره بغيره نصف
الباقى وسلاهما جازت **قوله** او استحق البعض الشايع وقد عده في
التوقيف والكاينة من قسم المعارنة بناء على الاستحقاق اذا ظهر بالبينة
كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون معارنا لا طارنا **قوله** بخلاف الرهن
فانه لا يجوز ان يملك مطلقا سواء كان ما يقسم او لا وسواء رهن من شريك
او من اجنبية والطارنة كالمعارنة هو البيع كذا في الاكتمية **قوله** مع لانه

فما يعلم منه جواز ما قبل القبض لانه لو كان غير جائز لاحتاج الى حجة
العقد عند الاقرار كانه المودوم قوله معدوم فلا يجوز الا بالتجدد بعد الاقرار
وانما عدت هذه الاشياء معدومة لانه الدقيق قبل الطرح وهو غير ما لو كان
اشترى الواحد شيئاً في وقت واحد مستحيل ففنا انه انضاف العقد الى المودوم
فكان له قوة لا معتبرة كونه موجوداً بالقوة لانه عامة المكنات كذلك لا يكره
موجوداً قوله اي لا يجوز هذه السمات ان لا يثبت بها الملك كما في غير مرة
قوله ما قبض جديد ومغزى هذا القبض انه يشترى الى موضع فيه العين ويخفي
وقت يمكن فيه من قبضها قوله ما بعد اترتم به والقبض ما بعلام ما وسبه
له وليس الاشهاد بشرط الا انه فيه احتياطاً للمخوف من جود الورثة بعد
موته او جوده بعد اوراق الولد قوله بقبضه اترتم ما وسب اجبر للطفل
بقبضه نفسه قوله هو معها اي الولد في عيال الام فيه به ليكون لها عليه نوع
ولاية واعتبر فيه ايضا موت الاب وعدم الوقف لانه عند وجودها
ليس لها ولاية القبض هذا على كونه الواهب اجنبياً والام قاصدة وكذا
الحال لو كانت الام واسبة وقابضة له كذا في الدانية قوله او اجبر
اي تم ما وسب اجنبية الولد قبض اجنبياً هو في كنفه وحاميه لانه لا يراى
معتبرة عليه الا في ارضه اجنبياً آخر لا يقدّر على نزع ماله في ملك ما تجب
نقصاً في حقه كمن شرط ان لا يوجد اب ولا جد ولا وصي احد فان لم يجد
الزفاف لانه الاب قد توفى امورها الى الزوج حيث بعثها الى بيته
وهي صغيرة واقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها وقبض الية من
حفظ المال قوله فلا يشوع لانه تعا واحد لا يركب له فيقع جميع العيان
به تعا على اخلص فلا يشوع في الصدقة واقام الية في اوجه وجه الغنى
والنقص انها اثنان وآله اعلم **باب الرجوع فيها قوله** فجع حج
بسيان الحكم فلا ينافيه الكراهة لانها لازمة لقوله عدم العايد في سبه كالعائد

في فيه وهذا الاستقباة للتحريم قوله اراد عوض علم منه ان الثواب
هو العوض وانجاء الكاف من الصحاح ولو طعن الاتفا في على صاحب الهداية
بان هذا الكلام على مرفوعه او رده في أسلوب كلام النبي **قوله** ويخفق قوله
لا يتعارفان من غير جواز رجوع الوالد في الولد فيكون مخالفاً للعقد الوارث فيكون
لكونها موجودة بينهما على وجه الكمال وقد خرج في البيانية لعدم جواز هذا
الرجوع عندنا وجوزنا عندنا انما نقول ليس مراد الشارع الزام
جواز الرجوع في الوالد بل مقرر بل مرآة تأويل الحديث على وجه
يعلم منه جواز الرجوع المشهور من الاجتهاد وغيره من الولد حيث قالوا
ملكه بل فانه يرجع عليه فترى هذا الجواب جواب الاكل غير مستدل
ان فتى بهذا الحديث حيث قال في الاستغنى الواهب بالرجوع
في الية ولا ينفذ به من غير قضاء او رضا الا الواحد فانه له ذلك
اذا احتاج اليه كاحته ويستبرئ ذلك رجوعاً باعتبار الظاهر وان لم يكن
رجوعاً في الحكم انتهى وقرر اذله جواز قولهم ان المقصود بالعقد هو
التفويض للعادة فيثبت ولاية الفسخ والغرض عليه السامد راي على
هذا التعليل لوقته بنظر العوض ينبغي ان يكتسب الرجوع لانه ظهر ان العوض
ليس بمقصود ولكن قوله ومالم يعوض يدل على جواز الرجوع وان قيد
بنظر العوض فليس بل **قوله** وعرض من عرض الشواينها وسماها وتسمن
كسب السمين عند هذا **قوله** ولو من اجنبية ان عوضه اجنبية عن الموهوب
له فقبضه الواهب بطل الرجوع وقوله بخوضه شريع بسايع جنس الا
المستعلة في العوض عن الية بحيث يبطل به الرجوع ونقطة خواشنة
ان جواز خذ هذا لا ينافيها او فرسها بلها او جرائها او نفعها او غيرها
قوله ولم ينفذ بقرا او اب الموهوب له ولم يعلم انه عوض بية
كانه بية مبدأة فالحل واحد من ان يرجع بية **قوله** يرجع لانها كانت

اجنبية وقت الية علم انه مقصود العوض ولم يحصل فله ان يرجع فيها
لا يفي لو سب فطلق ما يابرجع لانه وقوعا وقت قيام الزوجية دليل
عدم رجاء العوض **قوله** وقراءة المحرمية آخرة في رجم حرم كالاصول
الفروع النسبية اما اذا كان ذارم وليس محرم كالاصول العام مثلا او حراما
وليس بذررم كالاصول والفروع الرضاغية وكالحارم بالمصاهرة كالمات
الا ذواج وبناتهن من آخر ذواج الفروع فلا يمنع الرجوع فيها **قوله**
كلاك الموهوب ولو ادعى الموهوب له الملك صدق بلا يمين كذا في الكفا
قوله ومع حذره في الطعن واذا ذاق السائر فكانت شبهة الزميمة
فان اردت ان تعرف وجه ما فيه كل واحد من هذه الامور سبعة فامع
ما يلي عليك آية الزيادة فلانة لا وجه الى الرجوع فيها دون الزيادة
لاستماع الفصل ولا مبال عدم دخولها تحت العقد وآية الموت فلاح
يموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة وخرج عن ملكه فصار كذا اذا
انتقل في حال حياته وان مات الواسب فوارثه اجبر في العقد او هو
ما اوجبه وآية العوض فلان حق الرجوع ككل مقصوده وقد عدم
ذلك بوصول العوض اليه وليس من شرط العوض ان يساوي الموهوب
بل القليل والكثير اجنس مختلفه سواء لانها ليست بمعاوضة طفلة
فلا يتحقق فيها الربوا وان لا يكون العوض بعين الموهوب كالبيت
من الدار والدرهم في الالف فانه لا ينقطع به حق الرجوع وآية الخروج
فلان تبدل الملك كبديل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وآية
الزوجية فلانة المقصود هو حمله يحصل بها فانها واجبة في الحارم وكل
عقد فاد مقصوده يلزم وبذا يعينه موجود في الفرائض المحرمية وآية
الملك فلتعذر الرجوع بعده بنصف عوضها ان كان عين العوض
قائما وان كان بالمال فينصف قيمته **قوله** الا بتر من لانه يختلف بين العلماء

در المصنف

وفي اصله ضعف لانه ثبت بخلاف القياس لكونه مقرقا في ملك الغير وحضور
المقصود خفاء **قوله** الا اذا طلبه اتر بعد المقضاء **قوله** فلا يتحقق فيها السلامة
فان قيل غير ما يجابه لا يملك له في المحل واختاره بانه يملك والغور يوجب
الضمان كالبائع اذا عثر المشتري فلنا ان الغور سبب الرجوع لا مطلقا بل
في ضمن عقد المعاوضة اعترض عليه الاتفا في غايته بانه الودع بر جميع
عين الودع ما ضمن مع عدم المعاوضة ويكفي ان يتكلف ويأثر ان الودع
عامل للمالك في حفظ وديعته ولا رجوع الا لهذا الغور واما الموهوب
له فغير عامل للموهوب فلورجع للغور لا يكون سبب الرجوع في غير عقد
المعاوضة فلا اعتبار اصلا وذكر في الذخيرة لانه الواسب لو ضمن سلامة
الموهوب للموهوب له نصا فان ضمن بعد الاستحقاق رجع على الواسب
فكان سبب الرجوع اما الغور في ضمن المعاوضة اما الضمان نصا كذا في
العيانية **قوله** ابتداء فان قيل لم يعكس الا ولنا لانه انقضاء العقد
باللفظ والمقصود هو الحكم واوانه بعد تمام العقد ففقد الانقضاء عتبه
اللفظ لانه العقد به ينقصد وعند التام اعتبرنا المقصود كذا في الكفاية
قوله ويجوز ان يكون عينا العكس من اجمع في ان نسخة الشارح جالبة عن
لفظ العوضين الذرع وقع في اكثر النسخ عقيب فقيرها كالبخ **قوله**
لان الا اعتبار للعائذ الآر رانه لو سبب ابنة رجل يكون نكاحا ولو
وسبب بخلاف عبيدين فانها لا يصحما جملة واحدة بكون واحد يكون
بنها عر حدها فان الرقيق اجناس مختلفة عند المظلم قولا واحدا و
عندنا ايضا في رواية واذا منعت القسمة لم يظلم الرج وكذا في كل
واحد منها مشغولا برأس المال كذا في السبانية **قوله** ان اذا زادت
بغير حال كونه المدعوس او انما فقيدها به لتقر شدة وهران الضمان اما هو
سبب دعور المضارب وهو ضمان اعناق حق الولد وضماني الهان

ولو وجب امراته لنفسها يكون مطلقا ولو وجب الدين لمسلم الدين
 يكون ابراء فاللفظ واحد واختلف العقد لاختلاف المعنى المقصود كذا في
 الكفاية **قوله** على المعنيين أي في اليمين لفظا ومعنى البيع مغر وكذا ما نقل
 على معنيين امكن الجمع بينهما وجب اعلاهما لانه اعمال الشريين ولو بوجه
 او ما من المال احداهما اما الاستعمال على المعنيين فظ واما المكان الجمع فلا
 اليمين في حكمها تأخر الملك الى القبض وقد يوجد ذلك في البيع الفاسد
 والبيع في حكمه اللزوم وقد يوجد ذلك في اليمين في قبض عوضها واذا
 استثنى المساواة اكمل الجمع لانها فعلها بها كذا في العناية **قوله** على ان يبيع
 بذا في كلمة على ان لو ذكره بالياء بان قال وجب منك هذا العبد بوزنك
 بذا او ما بعد درهم وقيل الآخر يكون بغير ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا
 في الكفاية **قوله** يصير به قارا او هو كسب العاقف اللعب شرط كما هو المشهور
فصل قوله تحت وبطل استثناءه فخر صارت اجارية وحكمها بيمينه
 صريح في النهاية **قوله** او يوعده ولا يقوم التكرار في قوله على ان يرد
 عليه شأنها او يوعده شيئا منها لانه الرد عليه لا يستلزم كونه اكرود
 عوضا لانه كونه عوضا انما يكون بالفاظ بغيره ذكر كذا فيهم في تقرير العناية
قوله صار كانه وبها وجه الشبه انه في صورة اعناق الحكم لا يفر على
 ملك الواجب فلذا في استثناء الحكم لانه الحكم لا يقع على ملك الواجب بعد
 الاستثناء لعدم جهة استثناء الحكم كذا في الكفاية فلم يكن كالاستثناء
 في التجوز لانه يجوز في الاستثناء كانه مابطال وجعل الحكم هو ما يوجبها
 الله بغير منع عن ذلك **قوله** كما قرأه السعدي بخلاف ما قرأه باب
 الصلح في الدين وهو انه اذا قال ادبني خمس مائة عدا علي انك بريء
 من الفضل ان ادب اليه الخمسمائة وعدا وان لم يؤد عادات الالف عليه
 لانه في الامر غير معلق بالشرط بل هو مقيد بالشرط والمقيد موجود

والعقل معدوم

والعقل معدوم وبنيهما في معلوم كذا في غاية البيان **قوله** كما جابه الحديث
 وهو قوله نعم من امر عرفتني بوجهه فجاباه **قوله** لانه تطبيق للملك بغير
 ملائمة ملك الرقبة وانما يكون عارية عنده يجوز للموكل ان يرجع فيه وبعده
 في اتر وقت شاء لانه يتقضى اطلاق الانتفاع كذا في العناية **قوله** في بيعه وبطل
 الشرط فيكون مبيته عنده فخر لو كانت الرقب يكون ميراثا بين ورثته
 وقد اخاره صاحب البياحيث قال وعندنا ان قول له يوفى اخرج اذ
 غاية ما في الباب انه يحال الشرط فاسد **قوله** منبر على تفسيره بتغيره في شرطها
 بالتمسك في الحال والشرط ارتد في المال كجوزها قطعا كالنذر ثم بناء على
 انه اليمين لا يبطل بالشرط الفاسد وان بطل الشرط وجب فسخا بالملك الكفاية
 الى الزمان المستقبل لا يجوزها جزاء كالعظم والربا في رج فاذ لم يكن بينهم خلاف
 في الحقيقة واللفظ صالح للمعنيين اكمل التوفيق بين الاخبار كذا في
 التبيين **قوله** وصدقة أي المصدق **قوله** وهو الثواب فصار كانه عوض
 قيل عليه ان حصول الثواب في الآخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا
 خلافا للفقهاء فلا يقطع حصوله ويكفي ان يقال ان المراد به حصول الثواب
كتاب الاجارة **قوله** وفيه عاب التحليل هو كتاب من المرف من موافقات
 خليل بن احمد استناد سبويه في حوزة الاساس فهو من كتب اللغة من مؤلفات
 صاحب الكشاف وقد سماه اساس الاقتباس وقد حوز في كتابه كسر
 بمقدمة الادب كونه اجرة الدار من باب الافعال والمفاعلة معا وقد صرح
 في البياحية **قوله** في موضع جريح كما قرأه في فضل النقد بمراتبه مستعمل فممنه
 بجزا الله لانه **قوله** يربح نفع بدأ شروع في بانه معناه الشروع وهو معناه
 وهو معناه الشروع ايضا بلا مخالفة بينهما ولما كانت عبارة غير ملك
 المنافع وبغيره موجودة في الحال لم يقتض القياس جوازها الا انها جازت
 على خلاف القياس بالانظر طامه الناس فكان استثنائها بالانظر وفي الامار الالة

على محنتها قوله ثم اعطوا الاجرة قبرا تحت عرقه فان الامام عطا الاجر
 دليل على صحة العقد **قوله** كذلك امر معلوم دين كالتقديس وكالمكبر والموزون
 او عين كالشاي والعبيد والحق انهم الهما المنفعة فانها تصح اجرة وان
 لم تصح غنائم في شرطها اختلاف جنسها كما اذا استاجر سكران دار بر كوب وابه
قوله كسكن الدور او اقام يربته البناء كالتقار والحداد والطارق وكذا العارية
 ذكر المدة في الزراعة او الم يوجد التفاوت في يزرع اما اذا تناوبت المدة
 في تقرر الارض به طاعة في تسميته لما يكون المقصود عليه فهو لا يخرج به في البداية
قوله فرق ثلث سنين وفيه يجرى تجوز التملك لانه ليس بطلب بل على تقدير
 انه لا يشترط الواقف ان لا يوجد اكثر من سنة متساوية او اذا شرط فليس
 ان يزيد على ذلك لانه شرط الواقف برأيه طال او قصر كالمقصود فان كان
 مصلحة الوقت يفتق ذلك برفع الاحكام حتى يحكم بجزائها كذا في العارية والتبني
قوله كما يجوزها البعض يعني في حال ايجاله جواز الاجارة الطويلة على الاوقات
 ان يعقد عقود متفرقة وكل عقد على سنة فملك استاجر فلان في فلان
 كذا ثلثي عقود او عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والثاني غير لازم
 لانه مضاف وقد خرج الشرح بعدم ارتضاءه او لا بقوله عليه عدم اهـ و
 اليه ثانيا بقوله تجاوزا عنه لانه في الدعا مشعكون تجوزهم هذا موصية
 مضافة وقيل في دفعه في تجوز العقد او ارجده به واستمراد جديد على ما لا يخفى
قوله ولا يجب الاجرة انما يملك الموصي الاجرة **قوله** عنده يجب بنفس العقد ان
 يملك به حر لو كانت الاجرة عبدا يجوز اعاقته من الموصي عند وجود
 احد المعاني الثلاثة التي ذكرها المصنف ربه لا عبدا فلو كان نفس الموصي
 ثانيا بغير اعاقته كما في البيع كذا في الكفاية **قوله** فيجب له ان يفتق بغير عار
 التكميل والاستيفاء بغير مقام الاستيفاء لا يباع فيه ان يكون سبب الملك احد
 معاني اربعة كما لا يخفى وقد خرج صاحب الهداية بكونها ملكه لانها تؤول الى

هو الاستيفاء والتكميل

هو الاستيفاء والتكميل فيه يقوم معناه احيانا وبدر احد الاقسام لا يكون
 تماثلا كذا فيهم في العارية فاذا قبض المستاجر باجارة محجة ما استأجره
 ولم يمنع غير استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي وقع العقد فيه مانع
 وله ان يستوفيهما وجب لانه الواجب على الموصي تسليم العين التي يحدث
 منها المنفعة في مدة الاجارة في مكان العقد لتسليم عين المنفعة لانه
 غير متصور فكان تسليم قائما مقام تسليم المنفعة فاذا سلم العين فارغة
 غير متاعه ولم يكن هناك مانع منه او من العين او اجنب سلطان او صاحب
 فقد حصل التكميل وترك الاستيفاء بعد ذلك تعطيل من جهة وتقصيره
 ولا يمنع وجوب الاجر وانما اعتبر مدة القبول كانه بزيادة شراها زائر
 التكميل فلا يجب الاجر فان لم يسلم العين او سلمها مشعولة بمتاعه او سلمها
 فارغة في غير مدة الاجارة مثلا ان يستأجر وابه الى الكوفة في هذا اليوم
 وفيه ابدا بعد مقرر اليوم بالبدانة ولم يركبها او سلمها فارغة فيها في غير
 مكان العقد كمن استأجر وابه في غير هذا الى الكوفة فسلمها الموصي او
 اسلمها المستاجر بعد او حرم في مدة يمكنه السير فيها في مكانه لم يجرى
 فاحسن منع الموصي او سلمها فارغة فيها في مكانه محج لا عذر منها لم يمنعه
 السلطان او غضبه غاصب او لم يكن شرا في ذلك اصلا كمن الاجارة كذا
 فاسدة فان الاجرة في جميع ذلك ليس واجب تمام يستوفى المنفعة لانه
 التقصير لم يكن من جهة بل من جهة التمكن من الانتفاع كذا في العارية **قوله**
 وللدابة كذا من حلة فاذا استأجر بعديا الى مكة شرفها الله فليجالي ان يطالبه بجره
 كل من حلة لانه سبب كل من حلة مقصود كسكن يوم ذلك لانه العكس يقتضيه اتفاق
 الاجر ساعة فساعة حقيقة للمساواة بين البدلين الا ان المطالبة في
 كل ساعة تفتق الى ان يتفرغ لغيره فيفتقر به الى المطالبة في بعض احوال
 فان المستاجر لم يتمكن من الانتفاع بامر من جهة الموصي فتمنع الانتفاع من جهة

فيمتنع المطالبة وما افني وجوده الى عدمه فهو مسرف فقد رناه بما ذكرنا
من اليوم في الدار والمحلة والبعير **قوله** فينبغي الطلب لانه البعض عليه
منتفع به وغير المنتفع به لا يستوجب الاجر **قوله** لا يشترط ان يكون ثوبين
فخرج عن احد اهما جاز ان يطلب اجرة لانه منتفع به كمن هذا مخالف لقاعدة
المعبرآت لانه نقل كل منهما يد رعين انما في استباح ضايطا يخطئه فرسته
فله الاجر بعد ما خاط ونظر في الضرورة يجب على الوجه ايضا الاجرة بعد
ما استوفى في المنفعة اذا كانت له حصته معلومة من الاجر كما في الحال انما
يعطى السفانة في نهاية ثم قال ولكن نقل في التبريد انما حكم قد ذكر فيه كما ذكر
في البداية فيقول ان صاحبها انفع صاحب التبريد في هذا الحكم في قال لا يكون كلام
صاحب الضرر على ما نقله يد رعين انما استحقاق بعض الاجرة انما اذا كان له
حصته معلومة وآثر ان ذلك انما يكون اذا عيننا لكل من حصته معلومة وليس
لكم مثلا او للدين حصته معلومة من كل الثوب فاداة فلم يكن الحصته معلومة الا
بتعيينها وحق لصاحب كل من ثوب خاصة باجرة معلومة وقد فرغ من
عمله فيستوجب اجرة كما في كل الثوب وتقول هذا مستند الحق انتم واولو نظن
ان هذا مستند صاحب الوقاية بعد ما يؤثروا باختيار البداية **قوله** وليجوز ان
ينفع احدا المجر وسكون الباء الموحدة القياسية مصدر خبر الخبة بضم معرف
كذا في الصحاح فالخبة في اخرج المصوم للفقير في المفتوح المذكور على منوال
اعداد هو اقرب الى الخبا بطلب الاجرة خبره بعد الاخراج **قوله** ولو لا عدم
فيها اقرب الى اخرج وبعده خرج به في جميع شروح الوقاية فاعترض عليه النظام
والاستاد راجع بان هذا مخالف لانه البياضية فرائد انما قيد بعدم الظاهر في
صورة الاحراق بعد الاخراج في التور لانه اذا احرق قبل الاخراج فعليه
الظمان في قوله انما جسيما انما عند اجه فلانه لا حنثه سراه بتقصيره في
التفريط في التور واما عند انما فلان العاين مضمون عليه كالمضمون على القاب

ولا يبرأ

ولا يبرأ الا بحقيقة التسليم والوضع في بنية يسكن ذلك ثم قال الاستاد
فمنشأ هذه العقدة ان صاحب البداية قال ولا فانه عليه لانه لم يوجد
الجنانية فقبل صاحب الوقاية هذا القول مستقلا باقترا الا فخرج ايضا فلم
ما لم فلتنا **قوله** يفهم من ذلك حقيقة انما ربه كذا في قوله لا فانه عليه
في الخطب والمخع عقد لانه ذلك صار مستلزما فوجوب الظمان عليه
وحال وجوبه رما لا يثبته **قوله** ولا اجرا واعطاء الاجرة والفرق بينهما
ان في خزانة قيمة الدين في اصيل العمل المستاجر لا صورة ولا مغنى فحق
الاجر وفرخانة الخبة وصل اليه العمل بوضوح فقيمة فلان له الاجر كذا فيهم من
بيان البيان **قوله** ولا يلحق اثر للطايع اى يستاجر بطبخ طعام الضيافة
طلب اجرة بعد الفرق وهو يفتح النوى المجر وسكون الباء الموحدة اخرج
الطعام من القدر الى القضاة لانه من تمام عمله غرقا واداة لو استاجر بطبخ قدر
حاجته فليس عليه الفرق لعدم الفرق كذا فيهم من العناية **قوله** ويعرب اللين
هو مكسب الام ونجتها وسكون الباء الموحدة القياسية فيما جمع لينة على وزن
كلمة ودرما يثبت كذا في البداية **قوله** بعد اقامته فان افسد المطر او الكسر
فقد ذلك فلا اجور اتفاقا لانه لا يصير شيئا مالم يصير لينا وما دام على الارض
لم يصير لينا كذا في الاكلية **قوله** لانه التثنية وهو بالشين المجر وضع
بعض على بعض وقوله من تمام العمل غرقا لانه لا يؤمن الف وقيل مضى الى اخرج
في التور وقوله وعند اجه حقيقة اقور مقتضى السياق ان يده وقال وهو
قوله كالنقل الاثر رانه ينتفع به قبل التثنية بالنقل الى موضع العمل فقبل
اذا ضرب اللين في ملك المستاجر فانه ضرب في ملك نفسه فلا يجب
الاجرة عنده الا بعد اقامتها وعند ما بالعد عليه بالتثنية كذا في الكفاية
قوله يعقب اثر عمل العقارة بالثبوت وهو يفتح النوى والثاني المجر
مقصود وفار سر سوب اصله ناسج او ناسج حذف السين والهمزة

وقت التعريف للتحريف والبيِّن بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المتشابهة
التحتمانية جمع بيضة وبراجدث من الذخيرة والعقارة بها من عادات
الراثم **قوله** وجبها للأجر فآلة الهداية هذا إذا علم في ذلك أنه إذا
علم في بيت الموجد فليس له حق الحس وقاص صاحب البيان لا العرف وقع
مسلما إلى الملك لأنه المخرج يده **قوله** كما كان وهو كماله كماله وأحكم مجبها
وأحكم فيها واحد والاولان برورنا بأكما لأنه كماله كماله فيقع على الظاهر
وعلى الدابة فيكون في لفظة كمال كماله البيان **قوله** كماله وهو بالفارسي
كشتم **قوله** وبأنه في الشوب أي بلا صفة غير متقدم في علمه بر علمه بالما
الخاص فليس له حق الحس لأنه البيان الذي حدث في الشوب غير متقدم
العلم به بل كان حاصلا مستمرا بالوسخ فالذي ذلك بعد فطر البيان الذي كان
في الأصل **قوله** بخلاف رد الآتي إشارة إلى جواب أنه لما كان التوبة إذا
ردته إنسان كان له حق الحس بالوصول إليه وإن لم يكن بعد إقامته في العباد
قوله ليس له لأنه وقع التسليم بأفعال المعقود عليه بملكه والمسلم الأصابع
لا يتصور حبه كالوعد في بيت الصاحب وهو أنما مفضل في الهداية فلا يملك
به الرسالة **قوله** أن يستعمل غيره أي يتخذة عاملا وقوله فلا لا المعقود عليه
العمل في محل بعينه كالمصلحة في محل بعينه كاستجار دابة بعينه فأنه ليس
للموجد أن يسلم غيره وفيه تأمل لأنه إن خالفه إلى حرمان استعمله هو أصنع منه
في ذلك الحق أو سلم دابة أو خرج ذلك كانه ينبغي أن يجوز **قوله** لا لاجر الجلي
يعرف من استأجر رجلا ليدب إليه بروسه مثلا فيجرب عليه فوجد بعينه متباها
بالباقى فأنما أن يكون على حجة استعماله معلوم العدد أو لا فإنه كانه الساتر
استحق جميع الاجرة وإن كان الأول فله الاجرة به هذا إذا قلت مؤنة
البيوت مؤنة فزوات والاولى من بعض المؤنة فزوات الكمار مثلا
فذلك الاجر كذا في الكفاية **قوله** مؤنة بعد الموت اتفاقا ولولا عدم انصافه

بالمن

بأن مانع كانه **قوله** وعندم من قبل هذا اختلاف بناء على أن المعقود عليه قطع
المسافة أو نقل الكتاب واختار من راجع الأول لأنه المشقة فيه دون نقل الكتاب
وقد اذعن بعض المعقود عليه بهذا فيستحق الاجر المعامل له لأنه قطع المسافة
وقد وقع في الكتاب المستأجر فوجب اجرا له ولم يقع مطلقا في المعقود
فلم يجب اجره واختارنا في الكتاب لأنه هو المعقود او وسيله
اليه وهو علم ما في الكتاب وهو معصية برده فيقطع الاجر كذا في الكفاية
والتبيين **قوله** في الفطر كماله في تشديد الطاء كماله كذا في الدستور
وفي قول المصنف انه رده إشارة إلى كونه لم يرد الكتاب بل رده به
لا يستحق اجرا له **قوله** اتفاقا فانه قبل الحكم محذور من هنا باجر
الكتاب كانه نظر الكتاب فلهذا المعقود عليه فيه عنده هو قطع المسافة
ولم ينقص الاجر برده ما قطع منها وآما الطعام فالمعقود عليه فيه حمله اتفاقا
وهو منقوص بالرد قطعاً كما لا يخفى قال زفر له الاجر في الطعام حمله إلى كماله
مثلا وقد اذعن بالشرط فاستحق الاجرة عليه ثم هو برده جان فلا يقطع
في الاجر كذا في التبيين **قوله** فيعرف اليه لأنه المعروف عرفاً
كالشرط أيضاً هذا وجه الاستحسان وقوله ليس لا يجوز لأنه المعقود من
الدار والدكان الانتفاع وهو مستوعف فوجب انه لا يجوز ما لم يتبين شيئا
من ذلك **قوله** سلمها لزم الاستأجر فلهما وسلمها فأنه لأنه لا نهاية
لها فحقها كما هو لصاحب الارض هذا من جانب المستأجر وآما
من جانب الموجد فذكره بقوله الا انه يزعم **قوله** فيكون البناء والنوس
لهذا انما صحتها والارض لصاحبها لأنه الحق له فله ان يتركها والارض
كالشجر اذا انقضت المدة وفي الارض رطبة يجب فلهما على الفصيل
الذي ذكر في النوس ويأثرها بالفارست **قوله** لا يجبر على البيع
بتركة باجر المنزل انه يدرك لأنه لها نهاية معلومة فأكبر رعاية الجاني

قوله بار داف رجل ذكر الار داف لانه رجل غيره على عاقبة ضم جميع
 القيمة وان كانت الدابة حار يطبق حملها لانه نحل الراكب مع الذر على حملها
 فليكون اشتق عليها اما اذا كانت لا يطبق فحجب جميع الفناء والاحوال
 كلها وفيه بار رجل لانه بالفتح الغير المستك فيه ضم ما زاد النقل واما
 الصبر المستك فالرجل **قوله** نصف قيمتها وتلك الاجرة كما لا يستفاد
 المعقود عليه فان ركوبه لا يختلف بان يردف عليه غيره او لا يردف
 فان قيل الاجرة مع الفناء لا يجزئ وقد وجب عليه ضامن النصف كما ينبغي
 ان لا يجيب عليه الا نصف الاجرة فلما انما ينبغي الاجرة عنه وجوب
 الضمان لانه ملك بالضم لا بطريق النصف ولا اجرة عليه في ملكه واما
 لا يملك شيئا بهذا الفناء فما تشغله بركوب نفسه وجميع المستعجلة ذلك
 واما يغني ما تشغله بركوب غيره ولا اجرة معاملة ذلك لسقط عنه كذا في الكفاية
قوله بلا اعتبار النقل وهو بوزن العنب مصدر نقل الشغل فلا مثل
 صغر صغر كذا في الهجاء **قوله** فانه انصف الجاهل كونه وانجاة في الجاهلية
 فانه اذا خرج جرحا او اعادة والاخر اجات خطا فاجات فالدابة
 بينهما اتفاقا لانه رب جرحه واحدة اكثر تاثيرا في جرحه اجات **قوله**
 على حمل ذلك بوزن العلم ما يحمله وبالفتح مصدر والاول هو المراد منها واما
 في قوله ان طاقته حمله فانظر هو الثاني وحمله ذكر صفته **قوله** ما زاد النقل مثلا
 اذا زاد عشر المستر بفتح الدابة واذا زاد مقدار عام المستر بفتح عام
 الدابة **قوله** العطب وهو يتخلف والكبح بفتح الكاف وسكون الباء الجود
 وبالكاء الكملة فتح بفتح المزب والهجاء **قوله** ان نفسه لسف ويطرى
قوله وجوارها بالجر عطف على كنه انجاء بهما وقوله ان يغني بجوار الدابة
 كانه استأجره بالاشق وجاوز بها الكلمة ثم رد بها الاشق فملك
 فهو ضامن كذا فيهم من غير ان يشترط **قوله** فليكن الفناء ارسلها ففروا بينه

ابي المودع

ويبيع المودع بانه المودع فامور بالحفظ معقودا وهو في كل واحد من ذلك
 سعي فامور بالحفظ بعد العود الى الوفاق بقوة الامر لكونه معقودا وان يكون
 الرد رد الى ما ثبت الملك والمستأجر والمستعير فامور بالحفظ بها لانه مال
 لا معقود فاذا انقطع الاستعمال بالحق وزعم الموضع المستر انقطع ما هو تابع
 وهو يحفظ ولم يبق ما يتبع لكونه الرد الى ما ولا يبرأ الا بالرد الى الملك
 او ناسبه كذا في العناية **قوله** والكافة تبارك الف تحاروا وكذا ارشد عليه
 الاكاف وهو بالفتح ترسلان كذا في الهجاء والدستور **قوله** فتفاوتا بانه
 يكون احدهما او غير او اجوف وكذا ذلك **قوله** لانه صار غاصبا لانه
 زرع الرقبة مكانه بر مخالفة الى شريعة المستأجر فاصبا وذلك لانها
 آخر ما يرض منه لانتشار عروقها فيها وكثرة الحاجة الى سقمها كذا في اليد
قوله وحكم المصعب هذا ان كان النقصان وسقوط لانه الاجر والفناء
 لا يجتمعان اذا الاجر يستلزم عدم التقدير والفناء يستلزم تناقض الوانم
 تدل على تناقض المفردات **باب الاجارة الفاسدة** **قوله** وفيها
 اجر المثل ارجح اجرة حتى انما اخذته الزانية ان كان يعقد الاجارة
 فطار عند الاغنى لانه اجر المثل وان كان السبب حراما وجام عند هذا وان كان
 بغير عقد فحرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق كذا في الحيط **قوله** غير متقونة
 بنفسها لان المتقوم بغير سعة الاجاز وما لا يجال له لا يكمل اجازة فلا
 يتقوم واما تقوم بالعقد شرعا للضرورة فتشترط الحاجة اليها واذا تمت
 الاجارة وجب ان لا يجيب الاجرة لعدم العقد والضرورة لانها لا تجزئ
 كاف فلا حاجة الى فاسد منها الا ان الفاسد غير عقد طهي بهي لكونه
 سقائلا وكانت الضرورة باقية من وجه لانه كل واحد لا يستر بالحق
 فست الحاجة الى الحاق بانه فيكون له الفدية في ذم ما وجد فيه شبه العقد
 وهو قد استحق فانه باقيا ما يبيع وفيما زاد عليه لم يوجد فيه ولا شبهه

فلما يتقدم ويقرع الاصل كذا في التبيين **قوله** كل شهر كذا الآية الاصل ان كلمة
اذا دخلت في لانهما لا ينفرد الا الواحد لتقدير العمل بالعموم لان جملة
الشهور مجهولة والبعض منها غير محصور كذلك ومقصود ترجيح ما خرج
والواحد منها معلوم متعين ففتح العقد فيه **قوله** حين يهرع على سبيل المغفور
اربع **قوله** حتى الفسخ لا نهى العقد الصحيح ولا يلزم ان يكون الفسخ بغير
الا ولا اخلاف الشايع فيه فمن لم يتور له لا يتبعه غير خطه صاحب علم راي
الا عظم والربا زرع ويصح على راي الثاني ربه ومن لم يتور له لا يتبعه
مخبر بل اخلاف كذا في البينة خلافا في الذخيرة **قوله** لزم العقد في هذا
الشهر حصول رضاها بذلك وهو القيس واليه مال السبعين ولقد اثنى
المحقق رحمه حيث جمع قول صاحب الهداية فان سكن ساعة وقوله وكذا
كل شهر في قوله وفي كل شهر سكن لانه شئ من الشهر الثاني وبغيره من الشهور
التي سكن في اول كل منها **قوله** اذ في اعتبار ان رونه الملال حتى لا ياتي
راس الشهر عبارة عن الزمان الذي يصب فيه الملاك فلما ابره من
راس الشهر فالفسخ بعد ذلك فتخرج مفسر رونه اختيار وقيل ذلك
مجي وقت وكلاهما لا يجوز وفي الطوق التي تم بها هذا الفسخ ان يتور الذر
بريد في خلال الشهر ففتح العقد راس الشهر فيفتح العقد اذا اهل
الملال فليكون هذا مضاعفا لراس الشهر وراس الاجارة ففتح مضاعفا
فكذا في كذا في العناية **قوله** وفي كل علم مدته اربعة في الكل الذي علم مدته
ذلك الكل ما يستر شهرا معلومة كما ذكره الثاني في صما ستر ما يتور
شهر رجب من هذه السنة مطلقا **قوله** والا اروا ان لم يتم شيئا فهو في الوقت الذي
يستأجره في الاوقات كلها في حق الاجارة سواء بدأ بالشهر مذكرا
وفرضه متعين الزمان الذي يعقب السبب كما في الايام اذا اختلف لا يعلم
فلما شهد ابدل الالحال لانه في حال العاقبة ان يعقد محبة ومحنة بذلك نفسه

بمؤام

بعد الايام **قوله** في انشا، الشهر اربع واسطة كذا في العجاج **قوله** يعبر بالايام وهو
ثلاثون يوما والباقي بالايام فيكون احد عشر شهرا بالايام وشهر بالايام يحل
ما يقرب منه الشهر الا في الشهر الاخير لانه الايام يصار اليها ضرورة والفروقة
في الاول منها ولا حصة في تمام الايام واجب ضرورة تسمية شهر او ثمانية ايام
يكونه يعني انما في ايام الايام ابتداء بالايام ضرورة وكذا في
آخر السنة كذا في العناية **قوله** واجارة احكام وانجام التي هي استجارها و
احد اجبر بها قبل المراد منها اخذ اصح وخوله للفعل لا ما اخذه ملك احكام
من احكامه والنكاح لا يجوز هذه الاجارة بجهالة قدر المنفعة وكذا يجوز
للاجماع المسلمين لشدة حاجة الناس اليها سيما النساء فالاعمال مارة
المتضمنة حسنات فلو عند حسن وانما ذكرها في هذا الكتاب مع جوازها
عند المؤمنين انك لا تبين الناس فيها خلافا لا تبين العلى كره عائدا
بناء على ما سيجي من حديث وروى عن الحسن انه لم يبع اجرة احكام واليه
عند عامة العلماء انه لا بأس باجادة احكام للرجال والنساء جميعا ليجوز ولما
روى انه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل عام الحجة فلا تفت في رواية لا قول من كره
اتحاد احكام مطلقا واحكام النساء خاصة وانما تسمية الرسول صلى الله عليه وسلم اياه
بيت الشيطان وشربيت في رعيه كشف العورة فيه فاما بعد الشهر فلا
بالدخول فيه ولا كراهة في غلته كما لا كراهة في غلته الدور وانما ائنت والنها
في كتب الاحكام وقد اشيع ما في آخر حديث ابن ابرية روفاناه عم
رجل من الانصار فقال انه لا عيال ولا حجابا فاطم صبا لم يمس به فالتزم
بعد الشهر وليس انت في كراهة كذا في العناية **قوله** والظير وهر كسب الظل
المعج وكونه المرأة اشربت لشرية ولد الغير بالارضاع وصلاح
الطعام وعشر اشباب **قوله** في اعند ابن ابي حنيفة كونه اجرة الظير طاهرا
وكونه عطف غنما اعظم بناء على انه يجهل فيها لا يفتي **قوله** وروى في كذا

قوله عشرة اصناف المنا هو رطلان كذا في الصحاح **قوله** حر اذا فرغ منه
 نصف النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يجعله في العقد
 لانه المقصود هو العمل واذا كان المعقود عليه هو العمل جاز العقد ويجعل
 ذلك الوقت للاستعمال لا لتعليق العقد به فكانه استأجره للعمل على ان
 يفرغ منه في اسرع الاوقات واكمل على هذا ما لا بد منه دفعا لجهالة كلف
 العقد **قوله** وفيه نفع المستأجر حر لا يجب الاجر عليه الا بتسليم العمل وقوله
 وفيه نفع الاجير لا يحتاجه الاجر تسليم نفسه وان لم يعمل فانه في اليوم
 ولم يفرغ من العمل جاز ان يطلب الاجير اجرة نظرا الى العاف ومينه
 المستأجر نظرا الى الاول فيبقى الى الشراغ **قوله** اركبها فركب الارض
 قبلها لموت كذا في الصحاح **قوله** وان كان ائزها لا يقرب لا يقرب لا يقرب
 على تقدير ان يخرج الارض بالركاب مرة فبينما ان يقرب بالركاب
 بالركاب مرسل لعدم اقتضاها العقد لانها تقرب لا يقرب في افساد الرطوب
 العقد كونها ما لا يقتضيها العقد بركب معه كونها نافعة لا لغيره
 او يمنع يستحق كالادنى مثلا **قوله** وكبريت كرى النهر حفرها واكد وال
 جمع حفر وليس فيهم وسكونه الدال الملهة وهو النهر المصغر وكلها ما ذكره
 في الصحاح **قوله** او يسهلها من الرقاب كسب السنين الملهة والعاف موب
 سكين لانه ليس في كلام العرب فعليه بالنفع كذا في الصحاح **قوله** ولنا ان الجبس
 من اراد التفصيل منه فليست في العناية بهما وفي كتاب البيوع جلا
 بنح اجم واليم المذكور من الابز وقوله ولم يسم حله كسب الحما الملهة ما ذكره على
 فله او اس وقوله فسحق اركبها كذا في كور **قوله** ارستحى ثابته
 ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فانه لا محذور عليه ما يجعله الناس من الجهالة
 تفقيد الكل وارتفعت الجهالة المفضية الى الشراغ فانقلب الى الجواز ووجوب
 المسترف في بعض العاف دفعا لفساد لانه قائم بعد ما **باب من لا يجازي** لان

بنه

لانه يفرغ

لانه هذا من قبيل قول فقوله انه يعمل شروع ببيان وجه التسمية **قوله**
 لا يفرغ ما ملك وان امنه المتاحون بالبيع على النصف كذا في الغرر
 نقلا من العمارة **قوله** كالموت حقت النقة واخف الموت بغير طلاق
 مات حقت النقة اذا مات من غير قتل ولا ضرب كذا في الصحاح **قوله** كذا في
 اكل من زلفت رجله اتي زالت من موضعها **قوله** على ما ياتي في النكاح
 يشترط ان يكون النكاح في معنى النكاح وليس كذلك كما يستفاد مما ذكره
 في قول المصنف ايجز المعاد **قوله** ولا يضمن به اي لاجير يجعل **قوله** بالسفينة
 اتي بمدها **قوله** سبب هذا الحكم ان قول لعل عدوله عن قول صاحب
 الهداية سبب انقطاع ايجز النكاح به المكارر ايجز مع ظهوره كذا في
 الجواب ما عسى ان يجازي انقطاع ايجز ليس من صنع الاجير فواجب
 ذكر من جهة ما عسى ان يفرغ انقطاعه لعلة اتمامه حيث شدة تجزئ
 مستفاد لا انقطاع فكان من صنعه حقيقة **قوله** لا يتخذ العاقلة الا اذا كان
 باجانبه وقيل هذا اذا كان كثيرا في سبب على الدابة وتركيب وحده ولا
 فهو كالمساع والبيع انه لا فرق كذا في التبيين **قوله** او يفرغ باثبات الموقدة
 وبابز او الخطين المجردين من نفع البطار الدابة سعتها بالبيع ومثل
 شرط النكاح كذا في المغرب **قوله** ايجز المعاد ارجح تجاوزه وهذا العيب
 اعبره العدة وروى بقيدانه تجاوزه من وز اجماع الصغرة كونه انكاحا
 بامر المولى او بقيدانه لم يكن بامره ثم في غير ذلك علم من رواية الكتابين
 ان النكاح اذا اجم العبد باذنه مولاة وتجاوز المعاد وجب عليه النكاح
 لكنه لم يعلم منها قدر النكاح على تقدير الحيوة والموت اجيب بان ذلك
 يجب قدر التجاوز حصره انكاحا اذا خاف ففقط انكحة ان يبرر ضمن
 كمال الدية وان مات فعليه بدلفه فان قيل هذا مخالف لجمع مسائل
 الدمايت فانه كذا اذا زاد ارجح انية انتقض ضانه اجيب بان هذا

قال في النواذر انه لما برئ كان عليه صان الخشعة وهو مضمون ولا يابى
 في النفس مستقيد ببدله بدل النفس كاذ قطع السائر واما اذا مات فقد
 حصل نصف النفس بغيرها احد ما دون فيه وهو قطع العجلة والاشارة
 غير ما دون فيه وهو قطع فكان ضامنا نصف بدل النفس لذلك فان كل
 النصف في البدل بقية السائر في السبب وقد تنقلا في قطع الخشعة
 اشتد انشاء الى النصف في قطع العجلة لا حالة مضار كنع اليد مع ضرب
 الرقبة اجيب بان كل واحد يخل في يقع الخافا والناصح والناصح والناصح
 غير مضبوط فكان هذا بخلاف الفرق المذكور فانه لا يخل في النصح الخافا
 كذا في الاكلية **قوله** ولم يعد في سلم نفسه لم يعمل مع النكاح اما اذا امتنع
 من العهر ومنعت المدة او لم يتمكن من العهر ومنعت المدة لم يستحق لانه لم
 يوجد في النفس **قوله** ما لم يمت بغيره بان شرف منه او غاب او غيب
 ولا ما لم يمت بغيره بان الكسر القدر في عمله وجرت الثوب في دقه وهذا
 اذا لم يتجدد العف واما بعد ذلك ضخم كالمودع اذا اعتد كذا في العناية
قوله وفي اربعة اشياء لا تبطل الا حارة وبيع الحاجة كالبيع وهو يندفع
 بالثمنه لاشمالها على العبد والوسط والرد ولا حاجة الى الاربعة
 لان دفعها عما دونها كالمرة في كتاب البيع **قوله** غير انه يشترط تعاقب في اربعة
 عقد الا حارة البيع في حيث اعتبار شرط اخبار فانه اذا باع احد
 العبدين لم يقع الا بشرط خيار التعيين وجوز عقد الا حارة في احد
 المنفصلين في غير شرط اخبار لان في الا حارة الى آخر ما ذكره الشارح
 خلاف ابي يوسف ومروجه قولها انه المقصود عليه احد الشئان
 وكذلك الاجر احد الشئان وهو مجهول والجهالة الواحدة توجب
 الف وتكفي في الجهالتان وانتفى مسئلة احاطة غير مسموع
 الاجر فيجب العمل عنده برتفع الجهالة اما في هذه المسئلة فالاجر يجب

بالكلية والشيء

بالكلية والشيء فيجب العمل عنده برتفع الجهالة ولا يظلم انه حيزه بين عقدين صحيحين
 فيصح كالحايطه وبما ذكره من خلتين ان سكن بنفسه بخالف اسكانه احد
 الا برتفع اسكانه احد لا يدخل في مطلق العقد وكذا في اخواتها واهلها
 غير قولها انه الاجر يجب بالكلية انه الا حارة يفقد الانتفاع وعند برتفع
 الجهالة اما ترك الانتفاع مع النكاح فنادر لا يعتبر به ولو اخرج الى الجاه
 الاجر في ذلك بالكلية بان سيم ولم يستفيع به حصر على المنفعة يجب اقل الاجر
 للتيقن به بآزمنة ما في العناية **قوله** واحتمل اختلاف حيث قالوا جاز
 يخل اختلاف واما قال ذلك لانه هذه المسئلة ذكرت في اجماع الصغير
 مطلقا فيقول ان يكون في هذا قول الكل وان يكون قول الاظم خاصة كانه نظائر ما **قوله**
 جاز ان في ايها خلط في ايها استحق التمتع فيه **قوله** لانه ذكر اليوم للتعجيل لا
 ان التوقيت لانه حال افراد العقد في اليوم بقوله خطه اليوم بدرام كانه
 للتعجيل للتوقيت حصر في خطه في العقد استحق الاجر فكذا ابراهم وذكر
 العقد للترقية لانه حال افراد العقد في العقد بقوله خطه عند نصف
 درهم كانه للترقية فكذا هنا وليس بعد او بشرط ان في تغييره فيجمع في
 كل يوم شيئا اما في اليوم فلان ذكر العقد اذا كان للترقية كانه العقد
 المضاف الى عدد ما في اليوم واما في العقد فلان العقد المنفعة في اليوم
 بان لا ذكر اليوم للتعجيل فيجمع مع المضاف الى عدد واذا اجمع في كل واحد
 منها سميان لم معاينة العمل الواحد بيد لاي على البدل كانه قال خطه
 بدرام ونصف درهم وهو يوطى لكون الاجر مجهولا والواجب ان
 الجهالة نزول بوقوع العمل فانه يتعين الاجر للزوم عند العمل كالتقيد
 كذا في العناية **قوله** للترقية التي لتوسيع يقال فلان في فاعلة ودفاعته
 من العيش في سنة **قوله** لانه كل واحد متناه في المعقود عليه واحد
 هو العمل وكذا نصفه خاصة فيكون مرآة التعجيل لبعض اعراضه في اليوم

من التخلو والبيع بزيادة فائدة فيفوت ذلك ويكون التأجيل مقصودا
وفاربا لاختلاف الوضو كالنوعين في العدة كما في الحنابلة والشافعية
الروية **قوله** معناه فانما اذا نظرنا الى ذكر العدة في الاخير مشتركا واذا
نظرنا الى اليوم كان اجبه واحد واما متنافيان لثاني لوارها فان
ذكر العدة يوجب عدم وجوب الاجرة فلم يعد وذكر الوضو يوجب
عند تسليم النفس في المدة وبقاء العدة في المدة في المدة واما
عدنا في الحقيقة التي هي التوقيت الى الحجاز الذي هو التجديد في جميع
سببانه ووزن اليوم في اليوم ويوجب المستحق فيه ويوجب اجور المثل
قوله كما في قوله لعله اشار الى قوله في الاجارة الفاسدة له انه يجمع بين
العدو والوقت **قوله** ولا ينفق من نصف درهم لانه التسمية الاولى
لا يتعد في اليوم الثاني فيقبح منع الزيادة ويقبح التسمية الثانية لمنع
الانتقاص **قوله** لا يراو على نصف درهم لانه لم يرض بالتأجيل البعد
بالزيادة فالمراد بعد العدة **قوله** الا بشرط لا يجردهم السفر اشملت
على زيادة مشقة فلا يتغير الاطلاق ولهذا جعل السفر عذرا فلا بد
من اشتراط **قوله** لا يخرز نفسه اي من الغاصب **قوله** وجه للعبد بقبحها
اقتضى الاجرة في قولهم جميعا لانه ما دون ذلك في النقص على اعتبار الفراغ
على ما قرره في قوله وبعد الفراغ رعاية حصة السيد اذ فان النافع ما دون فيه
كقبول الامنة وان كان ما دونها هو العاقل يرجع الحقوق اليه فيكون له
اقتضى وما يذنه يظهر في حق خروج المستاجر من عهدة الاجرة فانه يحصل
بالاداء اليه انما وضع المسئلة في اذ اجور المصوب نفسه فان اجور القاب
كان الاجرة للمالك لا ضمان عليه بالاتفاق وان آجره هو المالك
للعبد ان يقبض الاجرة الا بولاه المولى لانه العاقلة كذا في العناية **قوله** وانما
مولاه فائدة آتوا وجوبه العبد ما في يد العبد من الاجرة اخذه لانه وجد

على ماله

على ماله ولا يلزم من بطلان الملك كانه الموقوف بعد القطع فانه لم يبق
مستقوما حتى لا يضمن بالاعطاف وبقى الملك فيه حتى يرضى المالك كذا
في التبيين **قوله** وشبهه كونه اي من غير تعيين منها قوله والاخر باربعة
لانه المذكور اولا لا يغير كمال شهر باربعة ما يمكنه كان مجهولا والاحارة
نفسه بجهالة ففرقنا الى ما يلي العقد كمال الجواز او نظر الى تجزئة الحاجة فانما
الانسان انما يتأجر اشترط الحاجة تدعوه الى ذلك والنظر وقوعها عند
العقد واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد والثاني موقوف عليه
ينصرف الى ما يلي الاول ضرورة حتى لو قال شهر اربعة وشهر باربعة
كان الاول اربعة والثاني باربعة وفائدة يظهر فيها اذا عمل الاول دون
الثاني فانه يستحق اربعة دراهم ولو عمل الثاني دون الاول استحق خمسة
دراهم كذا فهم من تقرير غاية البيان **قوله** وحكم الحال بغير اذا استأجر
رجل عبدا ببدنة معينة فمضت فقال المستأجر مريض او ابي ذؤول
المدة وقال صاحبه لا بل قبل ان تاتي ساعة حكم الحال ان ينظر حاله
في حال الاختلاف وان كان مريضا او ابقا فالتور لم يستأجر مع مريض
وان كان عرجا او حرا فيها فالتور لصاحبه لانه التور في العاقر وقول
من شهد له الظاهر **قوله** ما علمت كالتعريض والاصغر مستقلا **قوله** لانه الاذن
مستفاد فلو انكر اصل الاذن كان التور قوله فكذا اذا انكر صفته **قوله**
ان يصدق باليمين وتجره هو بخلاف بين تعين الصانع وبين اخذ
ثوبه واعطاه اجور مثل العلة حيث لا يجاوز به المستوفى بغير يقوم والتور
قول منكر **قوله** معاملة وذلك بان تكررت المعاملة بينهما باجر لا يسبق
ما بينهما باجر تعين جهة الطلب باجر جريا على معاد **قوله** ان كان معوقا
لانه لما في الحانوت لاجله جرد في ذلك جرد التخصيص على الاجر اعتبارا
لفظ الخامس ما قاله الاعظم لانه منكر وما ذكر من الاحتقان مدفوع

ما به انظر بصلح للدفع والحاجة منها لا تخفى في كذا في العناية و
 بشارية الشايع بقوله وابوعرج يقول واسمه اعلم بالصواب **باب**
فسخ الاجارة قوله ودبر الدابة وتوابعها الدابة والاهلة والابناء والوصف
 في احدى حديث في فسخ الدابة من الدخل كذا في المذهب **قوله** ويجوز ان يشرط
 ان يبيع الاجارة اذا استأجر المستأجر دارا على انه او المورج بالخيار
 فيها ثلثة ايام ثم فسخها قبل مضى **قوله** وهو المذهب في فسخها عند الشايع
 لا يفسخ الا بالقبيل وكفرنا بجهة عليه لزوم جبر المستأجر على قطع الفرس
 واتخاذ الوتية وايضا يلزم جبر مستأجر رجلا يقطع يده لا يملكه رفعت
 بهما ثم بدلت على التمام قطع اليد وهذا بين لزوما وفادلا لانه الزام
 حرز زائد لم يستحق بالعقد كذا في الدابة وقوله وهو لزوم حرز رة تفسر
 للعذر كذا لا يخفى **قوله** حرز احبس في اختلاف في كيفية الفسخ فصار بعضهم
 سبع الايام والدار ولا يقدرون على تسليم تعلق حق المستأجر فاستمرى
 سبع الايام الى العاقبة ويطلب منه فسخ البيع وتسلم الدار فتنفذ التام
 بغيرها وينسخ الاجارة ضمنا وفار بعضهم بفسخ الاجارة او لا ثم سبع
 كذا فيهم في تقرير التبيين والتحقيق **قوله** قيل ما اوله اقول هذا اشارة الى
 قول من في التعلقين فانه قبل الخطا يتوصل الى الخطا بالخطا والمقارن
 ولا يجرى في الكتاب بها فكيف يتحقق انفسه قلنا ما ويراكمسلة في
 خطا بغير نفسه في ثياب نفسه ثم يبيع الثياب كما هو عرف
 اهل الكوفة لا الخطا الذي يفسد الثياب **قوله** فلا يتحقق العذر اقول
 هذا ما في ليس له رأس غير الابرقة والمقارن كسبيل الى الفسخ وهذا
 مشكل لان من استأجر غلاما يعلم معه الخطا لم يفسد ذلك الغلام
 كماله بالثياب ما اخطا خطا او ثوابهم او بصفة قطعة منها وخو
 ذلك حرم تنفذ واعى التعامل به فتعطل ما سيع ان يجوز له فسخ تلك الاجارة

بل عن لزوم حرز زائد كما مر مع انفسه بالعبارة وقد وجدت
 في الكافي بعد كتب هذه الحاشية ما يدل عليها اللهم الا انه راد بالعذر
 العذر المعين الذي في باب رأس المار فلتسائل **قوله** وبدا كبرى
 وهو بالمد مصدر بدالة اي ظهر له فيه راي غير الاول منعه عن ذلك كذا
 في العناية **قوله** فلا اعتبار ولانه ممكنة انه يعقد ويعتد عليه به تكميده
 او اجبره وكذا لو مرض كما ذكرنا وروى الكوفي انه عذر لانه لا يعرض عن
 حرز لان غيرنا لا يتحقق على دابة مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف ما اذا
 لم يرض وعبر رواية الاصل ليس بعذر كما ذكرنا في التبيين **قوله** وترك
 خطا بغير عطف على المكارر والام في الخطا متعلق بالمستأجر وفي
 ليس كذلك **قوله** وبيع ما اجره بغير عطف على التمسك اثره بخلاف بيع
 من اجره عبدا ثم باعه فانه ليس بعذر لانه لا يلزم العذر الزائد في المقصر على
 موجب العقد غاية فوات الاستباح وهو امر لا يعتد به ولو نقص
 الاجارة به لما سلمت قط وبطلت حوايج الناس كذا في التحقيق **مسألة**
شقي **قوله** حصايد جمع حصيدة وتمر الذرع المصود والمراد بها
 هي ما يبيع من اصول القصب المصود في الارض من حصص الذرع قطعة
قوله ما ذكره بالآثار الهمة والنوع من يدن الى سكن وفي بعض نسخ الهداية
 ما ذكره من هذا بالآخرة الى سكن كذا في النهاية **قوله** وهو مجهول في قبيل
 قضية الطمان **قوله** رد عوض اتي جاز ان يزيد عوض المالك وذلك لانه
 استحق عليه حصة معلوم من الزاد فاذا انتقص كان له رد بقدره للملك
 او اسرق والماء اذا شرب كذا في البانية **قوله** مضافة اتي الزمان
 لان الاجارة تفسد تلك المنافع وتمر لا يتصور وجودها في الحال فكيف
 مضافة ضرورة ولهذا قلنا انها بصفة ساعة فساعة على حسب وجود
 المنفعة وحدوثها على ما مر في اول الكتاب وهذا هو مغل الاضافة

وتسحبها معتبر بها فيجوز اضافة الاثر في البيع عالم بجز اضافة لا يجوز فيجوز
ايضا و اضافة الى الصان وهو الاقالة لانه معتبر به والمزارعة والمساكن
اجارة لانه من غيرهما على انهما اجارة فيجوز اضافة لهما اما ذكرنا و
الوكالة والمضاربة كل من باب الاطلاق وكل ذلك يجوز اضافة
على ما بينته والوكالة التزام المال ابتداء فيجوز اضافة وتعلقها بالشرط
وتفويض القضاء والامارة يجوز تعلقها بالشرط و اضافة الى الزمان
لانه تولية وتفويض شخص فجاز تعلقها بالشرط الاثر لانه عم او
زيد بن حارثة ثم قال ان قتل زيد مخبر وان قتل جعفر فمذنبه بن
رواحه رواه البخاري والاصحاب وهو امانة الشخص مقام نفسه في
التعرف بعد الموت والوصية وهما ملك المالك بعد الموت لا يكونان
الا مضافين اذ لا يصح في الحال لا يتصور الا اذا جعل حاله في الوكالة
كواثر التبيين ونحوه واما الطلاق والعاق والوقف فغيره
البيان بما مر **قوله** لا البيع واجارة او يتبرع هذه الاشياء لا يجوز
اضافتها الى الزمان المستقل لانه ملك وقد امكن تحسنا في الحال فلا حاجة
الى الاضافة بخلاف الفرض الاول لانه اجارة وما شاكلها لا يمكن
تعلقه بالحال كذا في الزبني رحمه الله **كتاب المكاتبة** سمي بالكتابة لانها
مكتوبة وفي المكاتبة ضم حرة البدن الى حرة الرقة او لانه فيه مجاميع
جميع من مضافه اوله كل واحد منها يكتب الوثيقة عادة وهذا الظاهر
كذا في التبيين والفرق بين المكاتبة وبين المعتق على ما موجود
لفظا ومعنى اما لفظا فلا يشترط لفظ الكتابة او ما يؤثر معناه فيه دون
العتق واما معنى فلان المكاتبة بالبر عود رقيقا دون المعتق على ما
وانما يشترط كذا كونها عاقدا لا يجبها الى الايجاب والقبول كذا في الفتاوى
قوله بآمنة معينة اشارة الى الفرق بين المبيع والمواهب حيث اكتفى

فيه باداء المال

فيه باداء المال في آخر المدة معلونة كانت او لا حرة لو كانت على الف
الى انحصار والاداء ليس صحيحا كالتبرع به الا كذا في شرح قول صاحب الدية
واذا كانت على حيوان غير موصوف او واما التي فقد اعتبر في معلونية
المدة وما يؤثر فيها كما يبيع عنه فمشتبه بقوله كاتبتك بمائة على ان **قوله**
لانه عاجز عن التسليم يخرج وجهه عن يد مولاه مغلث ولم يكن قبل العقد المالك
لذلك المال والعاجز عن التسليم لا بد له من اجل تقديره على الدار **قوله** وفي
اسم الاجل اشارة الى جواب ما يرد علينا من انه امكان الاستقراض
ثابت في السلم فلم لا يجوز في البدل الحال وتفصيل الجواب ان الكتابة
عقد معاوضة وهو بعيد المقصود عليه وبه وجود الاول لا بد منه لانه
منه يبيع ما ليس عند انسان ووجود الثاني ليس كذلك بالاجماع على انه
ما ليس عنده فليس اجاز له ان يشترط ما شاء وبدل الكتابة معقود به
لا محالة فاشبه التبرع في البيع والقدرة ليس شرط فكذا على يد المسلم
فيه فهو معقود وعليه فلا يجوز العقد على المعلوم فاشبه بالمبيع ووجوده
شرط فلا بد من القدرة عليه **قوله** فانه ادنيه هذا ما لا بد منه فانه قد جعلت
عليك ان تجزى الكتابة فيجوز القرينة لانه المولى مستقل في اخذ المال من عبده
جرا فلا تقيين جهة الكتابة الا بهذا التورخ بخلاف قوله كاتبتك فانه
لعدم احتاله لها لا يحتاج اليه واما قوله فانه عجزت فحق فلا حاجة اليه
هنا في تعيين الكتابة كذا كاتبتك كما وانما ذكره تخصيص العبد على
او اء البدل عند انجوم والمكاتبة بدون وجه كذا فيهم في الكتابة **قوله**
اي العقر لانه لا يمكن الايجاب احدى لبقاء الملك رقية فتعين العقد
بناء على ان منافع البضع ملحقه بالاجزاء هو الاعيان ولهذا لو اشترقت
الالة المشتركة عن المشترك العقر وقيمة الولد دون المنفعة ولو كان
الوطء حكم المنفعة لا عنم وليقد بعد الاستقلال وليس كذلك فانه

المعقود

يلزم باوخال واحد ما لم يضر بابت مقعده كذا قدم في الكافي في او مشر
الحار يتي ان كان ما لها في عليه مثليا او قيمته ان كان قيمتها **قوله** على قيمته انما
بانه قار اديت الا قيمتك فانت حرا و قال كاتبك على قيمتك **قوله** او على
كالعبد والفرس الذين هما وان كان لغير المكاتب **قوله** فخره في القول
فان كاتب انا الف وفي القيمة فلا تها جهوته قدر الاختلاف مقدارها
ما خلاص المعقودين وجب فانها يكون مارة من الترام واضر من
الدنانير ووصفا فانها يكون جديا ووسطا ورويا واما في عين الغير
فلا تها لا يقدر على تسليمه لان تلك الغير غير مقعده والتسليم واما في مائة وينا
يقدر عليه عبد غير معاقب فلا يدر ان الكتابة مجهول القدر فلا يبيع كما اذا
كانت على قيمة العبد لانه لا يشترط العبد في الدنانير واما يستثنى قيمة القيمة
لا يصح بل لا يجالها قدر اوجب ووصفا هذا عند ما وعند الثاني يجوز
الكتابة وتقيم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فاحصا
العبد يقطع عنه ويكون مكاتب ما بقى واما في الخمر والخمر فلا تها ليس كال
مستقوم في حق المسلم فلا يبيع عوضا فنفذ العقد هذا زينة ما في الدانية
وشروطها **قوله** وعقودها انما في الخمر والخمر لان العقد ينفذ فنفذت
ما لا بد او ان كان فاسدا كذا في الكافي وكذا اذا كاتب العبد على قيمته
لغيره يعنى ما اذا تلك القيمة لانها العبد وانما يشترط او ايا القيمة
اما بقاءه فمما علم ما ادر قيمة العبد او بتقويم المعقودين واذا اختلفوا
في ذلك فلا يعنى ما لم يوافق القيمة لان المتفق المستحق بخلاف
ما اذا كاتب عبد ثوب حيث لا يعنى ما اذا لانه لا يتفطن على
مراد العاقلة لاختلاف اجناسه فلا يشترط المعنى بدون ارادة لا يبال
ان قيمة العبد مجهول بانه الثوب فينبغي ان يؤثر تلك الجملة في فساد
العقد على وجه المعنى ما اذا القيمة كما لا يعنى ما اذا الثوب لا يأنزل

انها في الزينة

ان جهالة القيمة يمكن ان انها بتقويم المعقودين فلا تها في الاف والعقد
لان ابطاله ولا يوقوف على اداء المشروط في الثوب كما يشترط ما ادر غيره
ومعلوم ان مراده ليس مطلق الثوب لانه لا يدر ملكه في العبد لا يثوب
كان فكان المراد معينا ولا يدر ان المؤقر بل هو ذلك المعقود ام لا
فلا يشترط الا اذا كذا انهم في تقرير الكفاية **قوله** والسعاية واما لانه ان
يسعى في قيمة لانه وجب عليه رة رقبته لاجل الفاد ووقد تقدرد رة
بنفوذ العتق فيه فليز في قيمة كالمشترى فاسدا اذا اعتق المبيع
قبل القبض او تلف في يده **قوله** ولا فرق ان يعتق ما اذا اخرج صريح بذلك
الشرط او لم يصرح **قوله** وان ادر العين عتق لانه بد صورة وان ادر
القيمة عتق ايضا لان العبد يفر لان المراد اذ القيمة نفس العبد على ملكه
الاكل وان كان ظاهره دليل زفر شعر يكون المراد بها بقية **قوله** في حجب
كالعبد والفرس وتكونه ارا يدر نوعه كالترك وصفته كاجبة والردى
قوله مثله ارا في مقعده كانه ارا طارح لانه مال مستقوم في حق كالمخل
في حقه **قوله** اى سيدة اى لولا ه قيمة الخمر لان المسلم غير يملك الخمر وتلك
وتسليم عين الخمر كما **قوله** لما تارة الى قوله لان المسلم نهي ان **باب**
تقرير المكاتب **قوله** لم يفتحه العقد ارفع الكتابة لان مقتضاها ملكية
العبد على حرة الاستقلال وثبوت الاختصاص بنفسه ومناخه كجوار
ما هو المقصود بالعقد وذلك قد يكون باسفر والتقييد بملكه بانه يباين
والشرط الخالف له بط هذا الشرط بط وماورد عليه ان هذا يقتضى
بطان العقد كذا في البيع احاب عنه بقوله ولا يفسد الكتابة بغير اذ
الشرط الما بطلنا يطل الكتابة اذا يملك في صلب العقد كما اذا قال
كاتبك عيان بخبر مودة او زمانا وشرط عدم السفر ليس كذلك لانه
شرط في بدل الكتابة ولا يباين بانه فلا يفسد به الكتابة ثم اشار الى بطل

المعام بنوه فان الكتابة بغير ان الكتابة السبع في حيث المعاوضة وعدم حتمها
 بلا بد واحتمالها الفسخ قبل الاداء وشبه النكاح في حيث انها معاوضة
 مال بغيره وقوله مع ذلك مراعاتيا بالنظر الى العبد اشارة الى ما ذكر
 الاكل عليه او نقول ان الكتابة في جانب العبد اعناق لانه الاعناق ازالة
 الملك لانه احد والكتابة كذلك لانه لا يحصل للمالك ثبوت وانما يستلزم عنه
 ملك مولاه وكل شرط يخفى بجانب العبد فهو داخل في الاعناق لانه
 في الكتابة وهذا الشرط يخفى به فهو داخل في الاعناق لا يبطل بالشرط
 الخامسة انتهى **قوله** وكل شرط لا يكون كذلك كاشتراطه ان لا يخرج عن العبد
 وان لا يبيع **قوله** ان ادنى بعد عن الاول واما ان ادنى بغيرها
 جميعا فولاها للمولى ترجحا لاصل وانما الاول على ادنى العبد ورد
 الى الرق ولم يولد الثاني بدله بغير كتابا فان اقر العبد للمولى عتق
 وانما عتق الرق كالاول كذا في غير **قوله** لا تزوجه الا باذنه لانه ليس من
 جنس الكتاب وفيه حرز للمولى يوم اكره في رقبته وانما استفاد من العتق
 بغير الكتابة ما كان سببا لاداء بدلها وهو ليس بوسيلة لادائه فبقى
 على الجواز اذا اذن له المولى جاز لرد العتق في هذه الكتابة الجواز بالتزويج
 بلا اذن بغيره خلاف فالشيخ الاسهام ولا يزوج الكتاب بغير اذنه مولا
 لانها مملوكة للمولى وقال زفر يجوز ذلك لانه من باب الاكتاب وانما نقول
 المهر وجب في معاينة الملك في الدالات في المانع وهو حق السيد فان
 عتقت قبل ان يبيع النكاح صح ذلك لانه لا يفسد الاتجار المولى فاذا
 عتقت راحة في بيع ولا خيار لها لانه باشرت العقد بفسادها ونفذ
 بعد العتاق كذا في النهاية ونحو نقول لا يجوز تزوجه بلا اذنه مولاه ويجوز
 تزوجه ايضا وان كان مع اذنه كالعتق والمهر والمأذون وهو انما قد
 اجماعه للتمتع وذلك لانه من جنس العتق على ملك الرقبة والرقبة مطلقا

لا يملكها

الشيء من احكام ملكية المال فلا ينفق اذنه وشيئا من ارجح هذا المعنى
 هذا بقوله لانه كسب المكاتب موقوف ولا يتعلق به كالايجل الفسخ **قوله**
 ولو يعوض لانها تتبع ابتداء او ليس من اهل **قوله** الا ليس له ان يبيع نفسه
 الا بشئ يسير ما دون الدرهم يسير توسع الناس فيه كذا في الكتابة **قوله**
 وتكفله بنفسه او بالجار او بغيره لانه الكفر تتبع كذا في التبعين
 لانه فوق الكتابة لانه الساس للمكاتب ثبوت حتى يخرج من المملوكة
 على ما روي في كتابه كذا في الكتابة **قوله** منه اخرج العبد **قوله** وشريك آخر
 العتق وشركة المعاوضة **قوله** ويملكه عليه ان يصير ملكا بشئ **قوله**
 كما يفتق عليه ان يملكه المكاتب او اشتريه احد منهم يفتق عليه **قوله**
 لا في غير آراء لا يجب نفقة الا في النكاح والاعمال الموصلة **قوله** وبيع ام
 ولده بغير اذنه ولدت منه المكاتب قبل ان يملكها بوجه من الوجوه فملكها
 فان ملكها مع الولد فليس له ان يبيعها بالاتفاق لانه ولد داخل في الكتابة
 كما قرأ الام تابعة للولد وهذا الحكم على مقتضى الحديث وان ملكها بوجه
 فله ذلك **قوله** وانما يملك بغيره لا يفتق فيه بترك فيه التمسك بخلاف
 ما اذا كان معها الولد **قوله** ارضع ولد من امته اعرض عليه بانه المكاتب
 لا يملك السرى فمن ان له ولد من امته حتى يدخل في الكتابة اجيب بانه
 مفر **قوله** لا يملك السرى لا يملك وطرا امته كذا في اول ادعى النسب
 ثبت النسب كاجارية امته فانه ليس له احد الشريكين وطرا ولدت
 وادعاه ثبت النسب **قوله** لانه الولد يتبع الام واما ما كان يتبع الام
 ارجح لانه جاز فيها بحيث يرضع منها بالقراض وقوله وفروعه بغير الكتابة
 والتدبير والاستيلاء لانه هذه الاوصاف العامة الشرعية في الامهات
 سررا الاولاد واذا برت كتابتها الاولاد لم يخرج بغيره كما يخرج بغيره
 كذا في النهاية **قوله** لانه ولد المهر ولو جرد سبه فيه فهو المهر لانه ما رغب



على نفع القيمة في بيع العبد الثالث أي بغير معرفة في ثمن قيمته في الاستعداد
والناحية ولا في حق الناحية كذا في العناية **قوله** قال السيد كما فرغ من ذكر
الحكام يتعلق بالاصيل في الكتابة شرع في ذكر الاحكام التي يتعلق بالكتاب
فيها **قوله** لانه مبتدع حيث لم يأت العبد بالاداء ولا هو مضطر
في ادائه ولا له سيرة ما ادرك المواعيد فيه تطويل طالع النهاية عليه
قوله قبل العبد فهو مكاتب بغير ان هذا العقد نافذ في حق مالك العبد في حرة
البيع ونفوذه بآداء هذا القابل وموقوف على اجازته فيما عليه
لزم البدل لانه عقد حرر به في فصوله ومالك فيستوقف على اجازته من له
الاجازة فاذا قبله كان ذلك اجازة منه ونصير مكاتب لانه الاجازة في
الانتهاء كما ذكر في الابد **قوله** وعلى فلان يتجبه به العبد الا في الغائب
بهذا المواعيد يتوقف على قوله لعدم الولاية عليه كمن باع عبده وعبد غيره
او زوج امته وانه غير في بيع بغير ان الكتابة على هذا الوجه شرعية كالامة
اذا كوتبت دخل الاداء لكانتها بتعاقبها بآداءها وليس عليهم من
البدل شيء فيلزم ان يحجب كمواعيد العتق **قوله** واما الغائب بغير القياس
فيه انه لا يحجب لانه مبتدع اذ ليس عليه شئ من البدل ووجه الاحتجاج انه له
فيه منفعة لانه بآداء **قوله** وان لم يكن أي الذي المذكور **قوله** لانه ان كان
الحاضر والغائب اتوا ظاهره مخالف لقول الاكل لانه الحاضر ضرر دينا عليه
ومنه لا يرجع فلتقابل **قوله** وانما يرجع معبر ان وجهه عما قيل الغائب
من كونه الرهن وهو مضطر ولهذا يرجع على استعار بما ادعى تقريره
ان المعبر كالحايب في حوز الاداء في غير دين عليه لا في الاضطرار فان
الاضطرار انما هو اذا كانت له شئ حاصل وهما ليس كذلك بل انما هو
بحرصة ان يحصل الحرية وهذا كما قال عدم الرجوع لشيء من امواله فلو كانت
قبل الغائب او قبل العتق ليس ذلك منه شيء وليس كمواعيد ان يأخذ به شئ

انما بدو الكتابة

منه بدو الكتابة لمن كفل غير غيره او غيره فاجاز لا يتغير حكمه
لو اذ لا يرجع عليه كذا **قوله** وانما كوتبت أي اذا قبلت الامة
الكتابة غير نفسها وغير ابنها لها صغيرين جاز وانما وضع المسئلة
في الامة اشارة الى ان الحكم في العبد والامة سواء فانه لو وضعها في العبد
لم يأتوا انما يجوز لثبوت ولاية الاب عليهما فلا يجوز ذلك في الامة
لعدم ولايتها اذ الام الحرة لا ولاية لها فكيف بالامة **قوله** فترادى أي
انهم ادعى لم يرجع على صاحبه ويجوز المواعيد على العتق وذلك لانه الام ان
اوتت فقد اوتت دينا على نفسها وكذا في الولدين ان اذ لم يمتدع غير
مضطر وفي ذلك كله لا رجوع **باب كتابة العبد المشترك** **قوله** وفيه
معضنة وانما قضى بعض بعض البعض لانه مدار المسئلة على العتق وذا
لا يتصور بعد قضى الكل لانه لو قضى كل الالف عتق نصيب القاضين
كله فامتنع العتق **قوله** قد ادر المال المعنوس لقاينة **قوله** وفايدة الا في
الربا بكتابة وانما وفايدة الا في ما بقضى وانقطاع فقه في المعنوس وخصه
بالتأني كما اشار اليه الشارح بقوله واذا لم يتركه بالقبض **قوله**
اذ في العبد بالاداء اليه الا انها اذ انها قبل الاداء فينتج نفيه لانه شرع
لم يمتدع **قوله** مشترك بينهما كالبدر **قوله** فيقتصر على نصيبه فيقتصر نصيب الا
مكاتب على حاله **قوله** وطراهم ولد الغير فان قيل فغيره ينبغي ان لا يرجع
الناس في قيمة الولد الا عند ابي حنيفة لان حكم ولد ام الولد حكم امه ولا
قيمة لام الولد عند فكذا لا بنها اجيب بان عند الاكظم في تقوم ام الولد
روايات فيكون الولد متقوما على احد هما فكان هو ابا بقتة **قوله** ولو لم يكن
نصف قيمتها لشره لانه ملك نصيبه لا استكمل الاستعداد **قوله** لعلها آثر غنا
قوله فاما قيمة القوي لانه المنافع انواع ثلثة البيع واما اشهره في كونها
في الملك كالبنة والصدقة والارث والوصية والخدم وامثاله فيكون

انتفاعا بالمنافع كالاجارة والعارية والوطر والاعناق وتوابعه
كالاستيلاء والكتابة والاعناق والتهبير والاعناق على مال الغائب
من ذلك النوع الاول فيسقط الثلث **قوله** واذا ضمنه لانيك بالضم لان
الا ستعار من ملك لملك كما اذا عصب مدبرا واتباقا فانه يضمنه ولا يملكه
فكان ضمان حيولته لا ضمان ملك كذا في العمانية **باب الموت والنفقة**
غيره وهو الطالع في تسميته وقت المصروب ثم تسمى ما يودي فيه من الوظيفة
قوله ان كان له وجه بائنه كان له دين يقضيه او مال غائب يرخرقه ووجهه
النسبة الى الزوج والحكم به وحكم القاضي كذا في البليانية **قوله** ان ثلثة ايام
مدة ضرب لاظهار الاغراض **قوله** لو عند الجوف لا يخرج للحكم بحرقه
مطلقا سواء كان له وجه يصيل او لم يكن حتى يتقاف على المكاتب شهرا
وجه قوله لما روي عن عمر بن الخطاب انه قال المكاتب اذا اتوا عليه بخان
رد في الرق علقه بهذا الشرط فلا يوجد بدونه ولما ذكرنا يقول هذا المثل
بمعلوم الشرط وهو ليس بها لانه يقيد الوجود عند الوجود ولفظ الجواب
انه معلق بشرط لان الزمان عند احدكما كما لو قال ان دخلت هذا الدار
فانت طالق ووجهه قوله لانه لا يخرج من واحد كان له في غيره فلا حاجة
الى الانتظار الى ان يخرج من واحد كان له في غيره فلا حاجة
بالطريق الاول فيرد في الرق فترى انما الجاني **قوله** برضا المكاتب وقيل
يفرذ المولى بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب كما اذا وجد شر في البيع
عيا قبل القبض فانه يفرذ بالفسخ وحديث ابن عمر في ملكته تدبر على ذلك
لان الكتابة يتم بقبض المولى البذل فام يقبض لا يتم بقبضه من قبله اذا
فات عنه كما سبق في المسئلة بالبيع بالعبث قبل القبض فلما العهد بالعقد
صار فيه فصار هذا الشيء بعد القبض فلا بد من القضاء والرضا كذا في التتبع
قوله نفوت الحفل وموت عبدا وامر له فلولاه ولما انه عقد معاوضة لا يملك

لموت احد

بموت احد المتعاقدين وهو المولى فكذا اجبت الاقوى وهو العبد و
الحاكم بينهما الحاجة الى انهاء العقد لاجل ان الحق كذا في العمانية **قوله**
انما قبض الموت اثره في جوارحه في اخرا حيوة **قوله** لو الارث منه اخرج حكم
بانه ما فضل من بدل الكتابة فهو ميراث منه لو رثته **قوله** وان ترك ولدا
في حرقه ذكره هذه المسئلة والتي ذكرنا بقوله وان اخرجتم امة فربها
صورة المسئلة الاولى مكاتب مات وله ولود فميراث امة حرة وترك
دينا على الناس وها المكاتبه فالكاتبه باقية وولاء الولد لوال الام
وصورة المسئلة الثانية مات هذا الولد بعد الاب واختم موال
الاب وموال الام فمال موال الام مات رقيقا والولاء لنا وقا **قوله**
الاب مات حرا والولاء لنا فحقه لولاء المولى الام **قوله** لانه اخذه عن ماله
ويشترى السبب كبذل العبد **قوله** جازا فدية لانه لو كان عالا بالكتابة
فلما تبه صار حرا للعدا لانه ما يغية الكتابة للدفن في غاية الظهور **قوله**
ولا يفسخ بغير ان الكتابة حتى المكاتب لانها سبب حرية وحرية حقة
فمن سبب حقة وسبب حق المراه حقة لاقتضاء الحصوله فالكاتب حقة
فاذا مات المولى لم يفسخ لئلا يودي بموته الى ابطال حتى غيره **قوله** فيهم
اعناق لانه لم يملكه او المكاتب لا يملك سائر اسباب الملك كالبيع
والهبة فكذا بالارث ولا يمتنع فيما يملكه ابن آدم **قوله** فحجبه بغير ان
ان القياس عدم الجواز في الكفر ايضا لعدم الملك وجه الاحتياط ان
يصير اعناقهم ابراء من بدل الكتابة فانهم يملكونه حرمان الارث واذا
بر المكاتب عن جميع بدل الكتابة عتق كما اذا ابراه مولاه ولما توجه
بغير اعناق احد الورثة ابراه في نفسه فاجاب عنه بقوله ولا كذلك
اعناق البعض بغير ان لا يملك ذلك لان حقه ابراه في نفسه اقتضاء
ينبغي بعينه والعتق لا يثبت في المكاتب باءا بعض البدن وادائه

واجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبية كذا في شرح
قوله ارادوا اعتبار المذكورة لانه لا يخلو في عصبته بنفسها بل يغيبها او
 مع غيرها **قوله** لا يخلو في نسبة فانها دخلت الاثر في نسبة اليه يكن عصبته
 كالاولاد الام فانها من ذوات الفروض وكاب الام وابن البنت فانها
 من ذوات الارحام والعصبات بانفسهم اربعة اصناف جزء الميت واصله
 وجزء ابية وحده كذا في شرح الشرف **قوله** وهو انشعابها ذكر كالبنت
 وبنت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب وهو لا الرابع
 يمين عصبته ما خولني كما خرج به في احوال الفرائض وتدل على صورة الاولى
 عصبته **قوله** في اوصافهم اسد في اولادكم للذكر من خط الانثيين وعلى صورة
 الاخرين **قوله** قد وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر من خط الانثيين
قوله واما مع غيرها وهو كل انثى تصير عصبته مع صرائفها من كالاخت
 لاب الماتة مع البنت **قوله** على ذلك في الموضع في الفقه بمعنى ذواتها
 مطلقا وفي الشريعة ما ذكره الشارح بقوله ان لا فرض له ان فرض مقتضى
 كتاب الله او سنة رسوله او اجماع الامة ولا عصبية يجوز ان لا يثبت الاثر
 ويظهر في نسبة امة كالاولاد البنات وانما يخلو اذ كانا اوانا
 من اراده التفصيل فليست في شرح الفرائض **قوله** عبارة الحديث قال
 العاصم الشرف وتعمد ليس للثلاث اشراج الاولاد اما اعتقة
 او دلتا ما اعتقة من اعتقة او دلتا ما كالتبة او دلتا ما كالتب من
 كالتبة او دلتا ما دبرته او دلتا ما دبرته من دبرته فكلها المذكورة
 والمقدرة عبارة عن فوقها يتعلق به الاعناق فانها بمنزلة ما يملك بما لا يملك
 له كاتمة **قوله** في اوصافهم ايمانهم وكلمة في عبارة عن صار قرا ما كانا
 فاستحق ان يعتبر عنه بلفظ العقلاء وقوله او جرح كالحاج الى ان يعذر عنه
 حتى يصير مؤلا بالمصدر كالبنت التي بشر بها الاولاد الاولاد ما ذكره اوان

جودلا، معتقن انتهى **قوله** فقد عرفت ان قوله قبل هذا صورة **قوله**
 يفرض ذلك مرتين قال الشرف وصورة ولا مدبرين ان دبرت
 امراته ثم اردت وحقت بدرا حوب وحكم العاصم بغيره عصبته المدبر
 ثم اسلمت وحقت لادار السلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبته نسبة
 هذه امراته عصبته وحكم المدبر كذلك اذا حكم العاصم بغيره مدبرها
 بسبب طاعتها فانها بشر عصبته او دبرته ثم مات وحقت امراته ما نسبة
 لادار السلام اما قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثاني
 ولم يخلف عصبته نسبة فاولا هذه المراتب وصورة جرم معتق معتق
 الاولاد ان امراته اعتقت بعد ان اشترى العبد المعتق عبدا فزوجها بغيره
 فولد بينهما ولد وهو جودلا له لولمراة فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبدا
 جربا عتاقه ولا ولد معه لانفسه ثم ايا مولاه انتم كلامه **فصل**
في الاولاد والموالات **قوله** على ان يبرئه ويعقل عنه هذا يخرج في كون كل من
 الارث والفعل شرطها معتبرا كما صح السيد في كتابه **قوله** وهو ليس
 بشرط شخص بعد الاسلام فوجه في الشارح هذين العبدان الماتين الاسلام
 ليس بكنوف وقوله ليس بشرط يعز على البيع وعند البعض هو شرط ايضا **قوله**
 ان جبره اسفل قوله ظاهره جرح في الارث بخلاف الجاني الاعلى وليس
 كذلك لانه لو شرط الارث في الجاني كان ذلك وبوارانه من الجانيين
 بخلاف وللا عتاقه فانه يرث الاعلى ولا يرث الاسفل من الاعلى لان سبب
 الاحياء وقد وجد من الاعلى في حق الاسفل لم يوجد في الاسفل في حق الاعلى
 وهما السبب هو العقل والشرط فعد الوجه الذي وجد الشرط ثبت الحكم
 كذا في الكفاية **قوله** انه لا يكون معتقا وان لا يكون بينه وبين احد عقد **قوله**
 وقد علقه عنه وقد ثبت ان هذا الشرط بقوله انه لم يفعل عنه اه **قوله**
 وله ان لا يخلو الحد ولعل في الاعلى بغيره الماتة المراد في المحصور العلم حتى اذا

ووجه العلم بما حضور كان كافيا كذا في البائية قوله ان يكون مجهول النسب
 ما لا يشك انما هو غير واما نسبة غيره اليه فغير مانع وقيل انه ليس شرط
 وهو المختار **كتاب الاكراه** وهو في اللغة حمل المكرة المكرة على امر مكره
 جارا كرسنه على كذا الحملته عليه وهو كاره وفي اصطلاح الفقهاء ما ذكره
 المصنف بقوله هو مغلابة وقوله يوقع الرجل المكره بالكسرة ذلك الفعل
 المكره بغيره الذي هو المكره بالفتح فيقول بترك المكره رضا ذلك الغير
 حفظ بدونه فساد اختياره كالحبس مثلاً او مضرة اختياره مع تحقق عدم
 الرضا ايضا كما يندب بالقتل مثلاً يؤيد هذا القول قول الشارح والفتاوى
 لارضا كما لا يخفى عن عرض الكسرة عليه بل قد فهمت انما قيل له وقد قرناه
 انما في الحاشية وقد يطلق الاكراه طائرا على حبس الوالدين او الاولاد
 ايضا وهو لا يعد الاكراه حقيقة لانه ليس باجبي ولا بعدم الرضا بخلاف
 حبس نفسه كذا في التبيين **وكما في قوله** مع جفاء يصرح بان الاكراه لا يزيل
 اهلية المكره ولا يقطع عنه خطاب التكليف لانها بالزلة والعقل والبلوغ
 ولا في المكره مبتلي والابتلاء تحقق الخطأ والدليل على كونه مخاطبا افعاله
 مترددة بين فرض وحظر واجبة ورخصة وبأنه تارة ويوجد اخر كسائر
 افعال المكلفين في حالة الاختيار يحرم عليه النفس وقطعة طرف الغير والزنا
 ويحرم عليه ان يمتنع من ذلك ونائب عليه ان يمتنع **قوله** ما يسهو منه
 ما يسهو من باب قال **قوله** غم له هو في توفيق الهاء وسكون الواو مصدر
 هو يسهو كمن يسهو هو يسهو في السفل لا لا تسامع عنه آثر الهوى
قوله في المصلحة وغير المصلحة المضط وغير المضط او بالاول هو النوع الثاني
 من الاكراه وغرضه ان يكون الاكراه قوله اوله هو كسرة الام والقم لغة
 فيه بالغا رتبة ذوقه كذا **قوله** واقعا في عصره لانه في زمنه لم يوجد
 الاكراه الا في سلطان ثم يعيد الزمان وانتشار الفاد والطغيان

دوق المكرة

ووقع الاكراه في كل احد فلو كان الاعظم في زمانها لما فسر بقولها كذا في
 البائية اقوله قد ظهر من هذا التقدير ان مسئلة التي على رأيها في شرط
 قدرة المكره تتروك لعقد او الاوصاف الاربعة التي عرفت شرطا
 لتحقيق الاكراه الاول صفة المكره وهو القدرة والثاني صفة المكره
 بالفتح وهو القوة الثالث صفة المكره به وهو متعلق او نحوه الرابع
 صفة الفعل الذي يكره عليه وهو كونه من الافعال التي يمتنع عنها المكره
 قبل الاكراه **قوله** عما يقع الغيب المحقق وتندب به المصنف **قوله** بل انما
 المصنف بالآراء والحقا المصنفين الى السند بالمعنى كذا فيهم من الصحاح **قوله**
 ومنه اداة وهذا قال محمد ليس في ذلك تقدير لازم بل في ذلك عيب
 ما يبرهن على ان لا يثبت المقادير لا يكون بالرائي **قوله** حقه متعلق بالاشناع
قوله لانه ركن البيع في الاحباب والقبول صدر من المصنف في الحاشية في قوله
 في الحال المتقوم **قوله** لغوات الوصف وهو شرط بقوله ان لا يكون عبارة
 في تراخي وتأثير انحاء الشرط في فساد العقد لا غير كاشفاً المساوات
 في باب الربو كذا في الاكلمية **قوله** تفرقا لا يفيض آرا لا يمكن نقضه كالتدبير
 والسياسة **قوله** ويتفادير يجوز ويلزم القيمة في البياعات الفاسدة فانه
 قيل لو كان كسائر البياعات الفاسدة لما عاود جازا بالاجارة كالحاجب
 بان اجارة المالك يرتفع المفسد وهو الاكراه وعدم الرضا فيجوز بخلاف سائر
 فانه المفسد فيه باق وانما انما صاحب الهداية قد اورد في هذا مسئلة في بيع الوفا
 بقوله قال المصنف في جعل البيع المعاد شيئا فاسداً يجعله بيع المكره حتى ينقضي
 بيع المشتري في غيره اهـ وقال الاكل راو بالبيع اجازة المعاد وبيع الوفا
 وقصورته انما يتصور بالبيع للمشتري عيب تلك هذا القول بانك على الدين
 مما اقرت في نصيب الدين فهو يتصور عيب تلك هذا القول بلذا على ان
 اذا وقعت البك فذلك ترتفع منه لانه قد اختلف الثاني في مشايخ

البي

وشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي طالب
 وفي البيع والتمتع على ما هو المعاد وبني الناس الحاجة اليه وآثاره حسب
 الهداية وبني الناس يقولون البيع اجازة المعاد وفي المشايخ في حله بوجاهة
 وحله كالبيع المكره عليه في نقض البيع المسمى في غيره لانه الفاء في قوله
 ارضاء كذا البيع المكره عليه في حله رضاء القصد المتعديين لانهما
 وان يمتد بوجاهة في غيرهما المسمى والعبرة بالقصد والمعاد فلا يكتفى بالتمتع
 او لا يباح له الانتفاع الا بالذمة ملكه وهو ضامن لما المكره في حله واستهلك من
 عينه والدين سقط بهلاكه في ذمة المالك واما بالدين ولا ضمان عليه في
 الزيادة اذا ملك بغير منعه والبايع استأجره اذا قصر ذمة لا فدية عندنا
 سنية وبني الرينة في حله بوجاهة باطلا اعتبارا بالهنازل لانهما تكلما بلفظ
 البيع وليس قصد انما كان المسمى في البيع لغير رضاء صاحبه ولو اجاز
 احد المالكين على صاحبه ومقر قوله بالمعاد وانهم في غيرهم لا يعنون لزوم البيع
 بهذا الوجه بل يجوزونه الى ان يرد البيع النسخ الى المشرع وبني المشرع
 يرد البيع على البيع في غير امتناع ولا يكون ذلك الا اذا كان المالك في حله في ملكه
 بيع او شبهه والتمتع ببيع الوفاء لانه وفاء باعدهم في رد البيع هذا اربعة
 مانع العناية وقال صاحب البيان والافق عند رتبة بيع فاسد بوجاهة الملك
 بعد القبض وحكمه حكم سائر البيوع الفاسدة لانه بيع بشرط لا يقضي العقد
 وقد نرى البنية في بيع بشرط انه كلامه **قوله** لا ينفذ الملك كالبائع بشرط
 اختياره فلكما البيع باختيارنا ينفذه لانه جعل العقد في حكمه كالمعلق بالشرط
 معدوم قبل الشرط كذا في الهداية **قوله** او اسلم الى البيع طوعا وهو قيد للقبض
 والسليم معا والسليم طوعا انما يتصور اذا اكره على البيع لا على الدفع **قوله**
 ولم يذكر في الهداية بغير كلام في الوفاء في قوله رد على طاهر انما صاحب
 الهداية قال بغير ذلك اذا باع مكره او سلم مكره ما ثبت به الملك وهذا الا ذكر

على البيع

حكم التسليم مكره فلا يتناول قوله كذا في اصول الفقه وقد اشار الى
 تفصيله في شرح شقيقه حيث قال والافعال هي ما لا يحل كونه الفاعل آله للحال
 واما ما يحل فاعمال الفاعل المتقاربان في توكيده بالاول (يقصد على الفاعل مكره
 الاكل والشرب حتى لا يرجع الى الاحمال شرخ احكامها في حيث انها
 اكل وشرب كما اكره صائم صائما على الافكار فانه يطل صوم الفاعل
 الاحمال واما ما يتعلق بذلك في حيث انه انما فاعلا كما اذا اكره على اكل
 مال الغير فقد اختلف الروايات في ان الفاعل على الفاعل وعلى الاحمال وكذا
 في الزنا لو اكره عليه كانه العقر على الزنا لكن لو تلف اكرهية بذلك ينبغي
 ان يكون الزنا في حله على المالك والتمتع وهو ما يحل كونه الفاعل آله للحال
 فسمان لانه انما يبرم في حله آله الكسرة بتبديل محل الجناية او لا اما
 القسم الاول فيقتصر على الفاعل ولا يتعلق بالاحمال اذ لو نسب الى الاحمال
 وجعل الفاعل مثيرة الآلة على موضع بالقبض لانه بتبديل محل الجناية يبرم في الفقه
 الاحمال لانه انما فاعلا بالاكراه على الجناية في ذلك المحل فالفقه الاحمال يستلزم بطلان
 الاكراه لانه عبارة عن محل الغير على ما يبرمه الاحمال وببر صاه على خلاف الفاعل
 وهو محل معين في محل معين فاذا فعل غيره كانه طائعا بالضرورة لا مكره كما
 اذا اكره الغير على بيع الشئ وسليم فيقتصر التسليم على الفاعل اذ لو نسب
 الى الاحمال وجعل الفاعل آله لزم التبديل في محل التسليم بانه يصح مفضو بان
 التسليم في حله على كونه بغير فاعل في ملك الغير على سبيل الاستئثار فيقتصر
 البيع والتسليم غصبا واما اذا نسب التسليم الى الفاعل وجعل تسليما للعقد
 حران المشرع في ملك البيع ملكا فسد لا نفعا والبيع وعدم فساد فلا يبرم
 ذلك انتهى كلامه **قوله** فانه قلت انما حاصل الروايات ان المفهوم في اصول
 الفقه ان الفعل الذي لا يجعل المكره فيه آله للمكره يقتصر على الماسة فيقتصر
 ويجب القيمة وقبض الثمن من هذا القبيل مع انه الفاعل وجوب القيمة مستقيل

فيه وحاصل الجواب انها مختصة بما يستلزم جعلها على آلة لتبديل محل
 الجبابة كالبيع مثلا والقبض ليس كذلك كما يحفظ **قوله** في قيمة لانه ممنون
 عليه حكم عقد فاسد لعدم الرضا كما تقدم وما هو كذلك فهو ممنون بالقيمة
قوله في الملك ما يملك لانه المالك بالفتح آلة في جميع على الاتفاق وان لم يفتح
 آلة له في حيث الكلام فان التكميم بسبب الغيرة لا يتصور وكان المالك
 دفع مال البائع الى المشتري **قوله** وفي المشتري لانه المالك حصل عنده
 فكل واحد منهما احدث سببا للثمن **قوله** وان في المشتري تغير في الثمن
 بعد الاول **قوله** لو تباين العقد والبدل والقيمة لا يترتب بائع هذا في ذلك وذلك
 من التغير في ثمن المالك لثمن البائع في ملكه لانه البائعية **قوله** نصيبه ملكا له بالثمن
 فينفذ لانه يملكه **قوله** وهذا بخلاف آية آتت في الاجابة ما قبل بالفرق
 بين تضمنه ثمن او جازة عقد منها حيث اقتصر النفاذ منها على كان
 بعده ولم يجمع بينهما وتقرر الجواب **قوله** يستند الى حجب العقد
 صار ما اذا الثمن كانه ثمنه في هذا المالك فاول العقد برضاة لا يفتنون
 نصيبه ملكا للثمن في وقت سبب الثمن كذا في الكافر **قوله** او ضرب اسره
قوله لم يخل آثم يخل الاقدام على ذلك **قوله** مستثناة آثم يخل آثم يخل
 اليه **قوله** فيقول او تلف عضوه آثم آثم علم بالاجابة لانه لما ابيع في حيث ان
 حرم هذه الاشياء كانت باعتبار خلل وجود البدن والعقل والفرق وحفظ
 ذلك مع فوات النفس غير ممكن كانه بالامتناع غير الاقدام معا واما على ملكه
 فثام كانه حاله الحقة وغيره يوجب انه لا يأن مطلقا ودليله مع جوازه
 ذكر في الهداية وشروطها فان قيل اضافة الآثم الى ترك المباح في باب فساد
 الوضع وهو فاسد فاجوب انه المباح انما يجوز تركه والامتناع به اذا لم
 يترتب عليه حرم ومنها قد تترتب عليه فخر النفس المحرم فصار التمسك
 لانه ما في غير الاحكام كذا في الهداية **قوله** ما حرمه ما يترتب على الكفر بانه من سبب

قوله اجزاي متار جوار **قوله** انه حسيب وهو في انحاء البيع وفي الباء يكون
 الباء المشارة الختامية من الجبابة الكلام ونقطة انه يخرج بها جوار الى رسول
 صلى الله عليه وسلم مع جماعة فاحذره المشركون وما جوه بكملة فحفظوا
 بما قبله على ان يتركوا التمسك بغيره وليست على اصلي الله عليه وسلم في قوله
قوله واطلعه على ربيع العين المملوكة وتشدد بهيم ونقطة انه المشركين اخذوا
 ولم يتركوه حرسا النبي صلى الله عليه وسلم وذكر انهم بغير تركه فلما آتت النبي
 صلى الله عليه وسلم فساله عن حاله فآثره ما تركوه في ذلك بغيره وانهم بغيره
 فقال صلى الله عليه وسلم كيف اجدت مطمئنا بالامتناع قال صلى الله عليه وسلم
 فان عادوا فقد ارفعوا الطائفة العلب وما قبل من معناه فقد امكن
 منك في الرب والكفر والطائفة جمع طمعا فحفظ لانه اذا درجيات
 الا والاباحة فيكون اجزا كلمة الكفر ما وليس كذلك لانه الكفر ما لا ينفك
 حرمته **قوله** والفرق بين هذا جواب سؤالي مقدمه تفرقه ان يقال ما الفرق
 بين اجزا الكفر وبين الحركات المنقذة من نصيب المالك بالامتناع عنه
 الى ان يقبل ما جوار مفضلا او بالامتناع عنها انما تقرر الجواب مستغنى عنه
قوله لا يخلو في آية حرم الكفر باقية لانه قيمة والهداية وما بها يوجب الامتناع
 فكان الامتناع عنه لا غراز الدين بخلاف ما تقدم في الكفر المستترة وترب
 الحرف في آية حرمه هناك لم يكن باقية الاستثناء كما تقدم **قوله** لانه حقه اه دليل
 عقلي كحقة اظهار الكفر مع قيام دليل الحرة تفرقه ان الامتناع لا يثبت
 بهذا الاظهار حقيقة لانه الركن الاصل فيه هو التصديق وهو قائم حقيقة
 والاقرار كمن زائد وهو قائم تقديرا لانه الكفر ليس بشرط واما الامتناع
 فوات النفس حقيقة فكانه ما اجمع في فوت حتى العبد يقينا وفوت
 حتى انه لو لم يترك له احياء حقه كذا في تفرقه **قوله** ورضي لانه
 الغير يستباح لفروته كانه حال الحقة وقد تحققت **قوله** اذا في الفصال

بما أتى به من أن يكون له كالاتلاف مثلاً فإنه المكره يمكنه أن يأخذ المكره
وإن حقيقة على حال إنسانه فسله وأما إذا لم يصلح أن يكون له كالاتلاف والكل
والوطر فإن على المصيبة التي للحال فيها لانه لا يمكن لآلة أن يتكلم بل غيره
ويكلمهم غيره كذا في البينة قوله بالضرورة تعبر عن فعله فليس بغير حجة
فلا يستباح الضرورة ما لم يكن بالآلة فعلية إن تعبر عن تعبر عنه فانه قوله
كأنما لا يتأخر قد فهم فاذكره المقصود أنها لا يحل لأمره فيه والكفر لا يحل
أبداً مع أنه رخص الظاهر كأنما تقول لا يحل لأمره أن يهتف الكفر الذي
يتمتع اجتماعه مع الأيمان قطعاً والآخر رخص فيه هو الظاهر الذي لا ينافي
أطمينان القلب بالإيمان وقد أظهرنا ما يستباح بعد ما صرح به
فمن التعلق حيث في الرخصة بالاستباحة بعد مع قيام دليل الحجة
فثبت أن المكره لا يحل بضرورة ما لا يكون رخصاً فيه قطعاً كأنما قوله
وتما والمكره فقط فإنه النهاية سواء كان المكره الآتياً عاقلاً أو عقولاً
أو غلاماً غير بالغ فالعقود على الآتية ونسبه إلى المبسوط ونسب شيخ الأكل
عبد العزيز قول صاحب النهاية إلى السمو وقال الرواية في المبسوط بفتح
الراء دون كسر ياء ودرغ في البسطة مبسوطه ولو كان الأمر صهيلاً
أو جوفاً لم يجب القصاص على أحد لانه تعالى في الحقيقة هو الصبر والنجاة
والمسكين بالوجوب العقوبة عليه كذا في النهاية قوله يصيب آله له فليس
ينصير العاقل القصاص على سيف العاقل قوله لانه مباشرة تعبر عن الفعل
فمن المكره حقيقة لصدوره منه بغير واسطة وحش فانه معارضة شأ
وكذا أثره لانه قد عليه حكم وهو الأثم فإيجاب القصاص على غيره معقول
وغير مشروع بخلاف الأكره على القاتل فالغير لانه سقط وهو الأثم
فلم يكن مقراً عليه شرفاً فخاراً فانه لا غيره وهذا يستلزم أن
في جانب المكره ويوجب على المكره أيضاً لوجود التسبب في الفعل

التسبب في الفعل

والتسبب في الفعل حكم المباشرة عنده كما إذا شهد على رجل بالقتل
العدو فقتل المشهود عليه فآثار المشهود عليه حياله فيقتل الشاهد عنده
للتسبب كذا في النهاية فتعبر عنه والتسبب في تفصيل ما أجله ان رج
بقوله فالتسبب عنده قوله للتسبب فيقتل الشاهد على رجل بالقتل
العدو فقتل المشهود عليه والتسبب في غير نظر لا دليل في فروعهم ما لا
تأثير ان رج آية يدل على تقدير الحكم وقصر عليه وكونه محمولاً على الفعل
يدل على أنه كالاتلاف والفعل ينتقل عنه ويكره ما كان كذلك كانه شبهة وقصاص
يندفع بها قوله وعند ان في لا يفي فانه تصرفات المكره كلها باطلة عنده
الآن يكونه كذا ما يحج وقد قرئ في الطلاق قوله ارجع المكره قوله بنية
فيكونه اذا كان المكره اردت فهو موقوف عتقاً مستقلاً كما طلب منه فانه
يعتق العبد قضاءً ودانية وفيه المكره فبني العبد لانه ارجع امره على وقف
ما كرهه وكذا اذا قال لا يحظر بيالة سور الأيمان بمطلوبه وان قال حفظ
بيالة الاخبار بالجوته فيما مضى كذا واوردت ذلك لآلة انجوته عتق
العبد قضاءً ودانية لانه عدل عما كره عليه وكان طائفاً في الأقرار فلا
يصدق القاصر في دعوى الاخبار كذا ولا يفتي المكره شيئاً لأن العتق
بالأقرار طائفاً بالأكره كذا في النهاية قوله وان لم يكن ذلك في القول فانه
الاعتاق من حيث التكلم بيقصر على المعتق فانه لو استقل إلى المكره في حيث
التكلم ايضاً بجيشية الأتلاف لم يعتق العبد قطعاً قوله فيبطل بالطلاق
ولكن كيد شبهة بالاحتياط فانه اوجب على المكره ذلك ابتداءً وكان
اتفاقاً كما في قوله تعذر بالذوق بالطلاق فيقرب من اتلاف ملك النكاح وانه
ليس بالطلاق فليعلم بالمال اذا ما ملكه بينهما الآخر ان الشاهد اذا رجعا بعد
الشهادة بالطلاق بعد الذوق لا يفتنان كذا في الأكلية قوله ولما لم يفتن
منزلاً من النكاح بمجابهة هذا العاقل فيستلزم في التفصيل الذي ذكره الاتان في غاية

قوله ونذره آية نذره اراد ان يبين ما يعلم منه الاكراه وما لا يعلم مطابقا ذلك
 لان كل ما لا يؤثر في الفسخ بعد وقوعه لا يعلم منه الاكراه في حيث منع الفسخ لانه
 الاكراه ينفوت الرضا وقوات الرضا يؤثر في عدم الكرم وعدم الرضا
 يمكن الحكم بالفسخ فلا كراه يمكن الحكم بالفسخ بعد تحققه فلا يمكن الحكم
 لا يعلم منه الاكراه فيجوز النذر مع الاكراه فان اكد على ان يوجب على نفسه
 صدقة لزم ذلك ولا يرجع به على الحكم بالانه لا يوجب على نفسه
 ولا يطلب به غيره فيها والمادة وفيه لانه الاكراه يبين في الحال وطلوع الملك
 كما خرج به في باب الاكراه لا يمنع كل واحد منهما والفرج والرجوع والارادة
 ان يقول المولى رجعت فيه في زمان الاكراه وان ترك الى منها رجعة اشهر في
 ما ثبت ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على الحكم لانه كان
 متكاثرا في القربان في المدة فاذا لم يعقل كان ذلك رضامنه بالانه من الصدق
 وان زهرها وكفر لم يرجع على الحكم بشر لانه ان يصدق ما اكره عليه **قوله** فليكن ان لم
 الكره يقرب من الكره على السلام في حكم ما يسلام ثم يرجع لم يعقل وقوله ليكن
 الشبهة في السلام اي شبهة عدم الارادة لانه يكون التصديق غير قائم بقلبه
 عند الشبهة واليه والشبهة وادب القيل **قوله** وردت المكره على اجزاء ككلمة
 الكفر على ثلثة اوجه في وجه لا يكون لا اقتضا ولا ديانة وهو انه اكره على الاكراه
 فاجزاء ولم يحظر سببه غير ما طلب منه الكفر وهو اجزاء مما في فلم يعلم
 مخلصا غيره ليعذر بالاضطرار فلا يكفر فلا يبيح اكره بالاجزاء وقلبه
 مطيع بالاياء وفروجه كيف قضا وديانة وهو انه اكره فاجزاء ما قال
 اردت ما طلب منه من الكفر وقد حذر سببه لانه مما في مستبد بالكل
 ما زل به حيث علم نصف مخلصا غيره لانه لما اخطر هذا سببه المكنه هو في
 ابتقر بان ينزول كك والضرورة قد انقضت بهذا الامكان فاذا لم يعقل
 وان الكفر كان لمن اجز كلمة الكفر طائفا على وجه التخصيص مع علمه انه كفر

فتبين امره

فتبين امره فيها وفروجه كيف قضا، يفرق القاضيه وبين امره
 ولم يكفر ديانة وهو انه اكره فاجزاء فاقض في جواب ادعاءها البينة
 اجبرت غم امرها ولم تكن فعلت لانه اقرانه طابع لانيان ما لم يكره
 عليه لانه اكره على الاكراه وفي الاقرار وفي كفه في مضطرا ثم قال
 عينت به الكذب لا يصدق القاضيه لانه خلاف الظاهر اذ الظاهر ان
 انظار هو الصدق حالة الطواعية لكنه يصدق ديانة لانه ادعى ما يحمله
 لفظه كذا هنا بذريعة ما في العنايه **كتاب** **قوله** هو منع نفاذ هذا
 معناه الاصل صلاحي ومصلح العفو هو المنع مطلقا اي منع كان منه
 تر العفل لانه لا يمنع في البياض قال له تعالى في ذلك قسم لذي الحزب الذي
 عفل **قوله** لا يتحقق في افعال الجوارح لانه الجوارح والكلمات دون الحيات
 ونفذ القول حكم الاثر لانه تردد ويبطل العفل حتى لا يكون رد، اذا وقع
 لوجوده حث ومنه فانه اذا قل اننا او قطع يده او اوشيا
 لا يمكن ان يجعل القتل والقطع والارقة كعدم لانه لا يكون في الوجود
 والمقطوع واخرق مقتولا ومقطوعا ووراء او هو في السوف طاعة
 والكار كالحاوي بخلاف الاقرار فان اعتبارها بالشرع اما ان كانت فطاهرة
 اذ في التخليق والاعمال والبيع والتهمة وكونها لا يشر في الحلال وانما صار
 الحكم حيا وحررا وملوكا بالشرع اما الاخبارات كالاقارب والشهادات
 فموجباتها عرفت شرعا لانها دلالات على الخبر عنه فجزاها لا يقطع
 دلالة لانها يحيل الصدق والكذب بذاتها كذا في الكفاية **قوله** اذا انقضت
 كما اذا تلف طفل ابن يوم على قارورة انما فكسرت يجب عليه ضمانه
 ولو كان مخمورا في فعله لما وجب ضمان قطعا **قوله** وجب في قلب اقوالها
 سواء مشهور مخمور في خلد عامة الناظرين في هذا المقام وهو ان فيه
 غلب انها يوم اختصام عدم حجة الطلاق بالمعلوب مع ان المعنى كذلك

منه ولعل نشأ، وقوع المص في قول صاحب الهداية ولا يجوز تفرق
الجنون بحال ولم يثبت الا انه انما يتولد ضد الحكم عليه بعدم جواز التفرق
منه في حال ما سوا، كان في العقود ان من الفرز المقتضى او المتروك منه وبني
النفع سوا، كان بالاجازة او لا وهذا الحكم العام لا ياتي الا بالملغوب لانه
المعتق ينفذ تشبهه عليه **قوله** كما يجب حكمه وهو انه كالصبي العاقل كما ان الجنون
المغلوب كالصبي الغير العاقل **قوله** يعقل البيع في علمه البيع سالب الشراء
حالب وقوله ويعقد اما لا فائدة هذا الحكم انما يكون البيع سالباً وهو احراز
عن النازل فان بيعه ليس فائدة هذا الحكم **قوله** وهو معنوه الذي قال الربيعي
اقتضوا في تفسيره ومن ياتيل فيه هو من كان قليل الفهم فخط الكلام فاسد
التدبير الا انه لا يورب ولا يشتمه كالفعل المجنون كذا في التبيين **قوله** العقود
الدائرة كالبيع والشراء **قوله** بخلاف الاتهاب آرتقول لثمة وقوله فانه
يتبع بالاجازة المول من ضرر شخص هذا في الصحة والمجنون اما العبد فيجوز طلاقه
كالمص في آما وذلك بقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق واقع الاطلاق البتة
والمجنون ولانه مكلف تعرفه فالصحة فلم يلزم منه ابطال حق المولى في
تصرف سائر الامور **قوله** بسفه وخفة بعدى الانسان فيخذل على العمل
بجفاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء
على تفسير المال والائالة على خلاف مقتضى الشرع والعقل مثل دفع ماله الى
والعابدين وشراء الحماية الطيارة ثم غلب في الحال والعاية في البحر والحوادث هذا
امثلة التبدل في الزرع والياب السهنا كذا في الكفاية وقد وقع في بعض نسخ
الوقاية وتحت منه بعد حجة ما يقع قبل حركته بعض شرائع الوقاية وظن انها
في النسخ المنتشرة قبل النسخ كما اشار اليه الشارح في البداية **قوله** وايضا
اذ اطلب القول والاقرار حكم مشترك بينهما وبين الشافعي هو الظاهر
وانما يكتفى بلفظ والمديون عطف على سفيه انما اشتراط طلب النما

والمديون في قول

والمديون في قول وقيل قد قوله والاقرار في النسخ بقرنها وعندهما
وعنده الشافعي في قول علي الحسن في قولها عند ما باع علف وعلى التقدير
لاربية في فاده لانه صريح في وقوع اختلاف منها في الفاسق وقد صرح مفتي
العلمين بنفيه حيث قال اعلم انه يجب عند بيعه على العاقل البالغ لا يجوز
سبب السفه والدين والعشق والغفلة وعند ما يجوز بيعه الفاسق وعند
الشافعي يجوز في الكل بل مغير اي بغير هؤلاء، قال في البداية ليس الا بوجه
حقيقة انما هو المصلحة الشرعية الذي يمنع نفوذ التصرف الا بمرارة المفتي
لوانه بعد انجر واصاب في الضرر جاز ولو ان في قبل انجر واخطا لم يجز
وكذا الطبيب لو اخطأ باع الادوية بعد انجر نفذ بيعه فدل انه ما اراة
انجر حقيقة وانما اراد بالمنع محسني اي يمنع هؤلاء، التثنية من علمه حيث
لانه المص غير ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا نقله الشافعي
في عزه **قوله** ونفاه ضررهم غير الناس لانه الما جزم بغير علمه او يانهم و
المنظيب او يانهم والمفسد موالهم لانه لا انقطاع غير الرقعة في اليوم
في ضرر شخص ولا في دابة اذا ماتت في الطريق ليس له انجر ولا يمكن على
شرائها وعلى استجارها فيؤثر في ايقاف اموالهم والمال جزم في المجنون وهو
ان لا يبايع الانسان ماصنع وما قيل له والمراد به ما ذكره الشارح
بقوله الذي يعلم الناس بحيل اي الباطلة منها كارتداد المرأة لتبني من
زوجها وارتداد الرجل بسقط عنه الزكوة ثم يسلم كذا في الكفاية **قوله**
الرقبة فانه انتم اني بعتم واحسبتم او وجدتم منها صلاحاً في الدين
وحفظ لاهل الزكوة انهم في تقرير القاضي والشافعي **قوله** وهو خمس
وعشرون سنة لما روي عن عمر بن الخطاب انه قال يسترب الرجل
او ابلى خمس وعشرين **قوله** لم يكن منع المالك مفسداً عنه لانه ينفذ
لبانه ما منع من يديه **قوله** يمنع الية لانه موقوف على التسليم والعصم

وهو على اليد فاذا لم يكن في يده شيء يمنع عن ذلك وان فعل لم يقد عند ابيه
 وقال لا يدفع اليه ماله ابد احسن حس رسته ولا يجوز تصرفه فيه الا على المنع
 السقف فيسبق ما بين العلة وصار كالصبر قوله بيع ماله ارضيه ايد حتى يبيع
 ماله بنفسه لا اداء وانه قوله بالخصص اي يوطئ العاقبة كل واحد من غير ماله
 بقدر حصته قوله سعيها بقية عندها قوله ومعه عرض اي تمناع له رجل بعينه
 اشتراه منه ونفط معه صريح في انه وضع المسئلة على ان المناع باق في يده
 قوله اسوة وانه يقيم القوة وكسر النعمان في اية اي اقتدره اي صار
 بالغ في الوض مقتدا العرفاء الذين مساوياً منهم من اراد التفصيل
 فليست في اول المسئلة رقي في شرح قوله على ايد عليه وسلم في ادرك ماله بعينه عند
 رجل افس وان قد افس فهو حق به من غيره وسند آية ان فني علم
 مذهبه في هذه المسئلة **فصل قوله** بلوغ الغلام وهو في اللغة التوكل
 وفي الاصطلاح انتهاها حد الصغر وما كان الصغر السبب في وجوب
 بيان انتهاها في موضع الفصل لبيان ذلك **قوله** بالاصطلاح الحكم ما بين ما يراه
 النائم ليلا حكم واحدا **قوله** فان لم يوجد آية في الاشياء المذكورة فبه يقف
 وهو رواية عن الاظم ومذهب الشافعي **قوله** والماضي عشرة سنة قبل هذا
 اقل ما قيل فيه لان بعضهم قال ثمان وعشرون سنة وبعضهم خمس وعشرون
 وهو قول اكثر ائمة العصابة فان راعى ان الغلام والتجارة بما لا راحة في
 منه وجب مراعاة استقارب في البلوغ وقوله فعلا اي اذا اتمم او اتم
 في البلوغ ولم يعلم ذلك منها فعلا **قوله** صدق اي القول قولها فيلزم اذا
 بلغ الغلام اثني عشر سنة او اكثر ولا يقبل فيما دون ذلك لان الظاهر
 يكذب وقد اشار الحق الى هذا المعنى بقوله واذا فرغته له اثنا عشر سنة الى
 تسع سنين **قوله** وما كان بائع لانه مغفل لا يعرف الاخر حتمها ظاهرا
 فاذا اجتره ولم يكذبها انما قبل قولها كما قبل قول المرأة في الخيض

كتاب الاذن

كتاب الاذن الاذن فكل امرئ اذا سمع الشئ وآتاه معا ليقول
 وهو الاعلام قال الاذن في وهو الاطلاق لانه لا يحد الاذن وهو المنع فكل من
 اطلق عن امرئ شئ كان وفي الشئ الاطلاق في حق التجارة بمسقاط الجواز
 قوله صار مائلا لانه بعد الرقي وان بقى الما للفرق بينه الساطق وعقله
 المميز لكن لما كان تصرفه يوجب تعلق الدين برقبته او كسبه وذلك حق
 الحق لا يجوز عنه فلا بد من اذنه لئلا يبطل حقه في غير ضاه نقوله واسقاط الحق
 كالنفس نقوله فكل **قوله** فان اسقاط لا يوقت لاطلاق والعاقب وتأجيل
 الدين وتأخير المطالبة اذا اسقاط ملكا شرا في المواجهة **قوله** اذا اذن في
 نوع في التجارة كما كتب من اذنه في الحرف والصناعة وغيرهما من انواع الحرف
قوله بخلاف اذا اذن بشئ شرا لا يملك انما يملك لغيره لغيره هذا اذا
 فيه فقيديا في التجارة لا يملك الا في المخرج في اية التقييد لا يبعد الاذن وانما من
 انه يقيده لئلا يتوكل المقيد فسمي لا يجوز ان يكون اذنه وهو الامر بالتصرف
 الشخصي كما لا يبيع عين شخصه في الاطعة والاشربة والاثواب وغيرها
 وهو الاستخدام لانه لو جعل ذلك اذنا لاسد باب الاستخدام لا فضا
 الى ان في امر شرا يعلق بغيره لانه ما دون اذنه اقراره به يوجب يستغنى
 رقبته وما جده بها واحال فلا يقدم احد على الاستخدام عبده فيما استأله حاجته
 لانه غالب استعمال العبيد في شرا الاشياء الحقيرة وهم يوجب ان يكون اذنه
 وهو الامر بالتصرف النوعي في نوع معين من انواع الاعيان المذكورة
 وهذا النوع الذي في النوعية والشخصية هو مفهوم كلام صاحب الهداية
 صرح به الاكل **قوله** وسكت ما دون فان في الهداية في تفصيلها ولا فرق
 بين ان يكون عبدا ملكا لغيره او الاجنبي فان قبل هذا كانت لما في وقا في
 فانه حيث قال فاذا راي الحق عبده يبيع عبدا في اعيان المالك فسكت
 لم يكن اذنا في اخار بعض الفاضل واية على ما في الهداية وادرجها في كتابة

قلنا لعلنا ان قيل احدى المسلمين بالارضى فان ما فعله اسفل منه
 ليس مسئلة الهداية بل هو الى اوردها فانه فانه ينفذ ما فعله منه حيث
 قال لو راي عبده في خانوته يبيع مائة منكت حتى يبيع مائة اخرى وذلك
 كان اذنا ولا ينفذ على المولى ببيع العبد ذلك المانع من نظره باق بين المسلمين
 بحكم عدم مخالفة بين الكتابين **قوله** وانما يكون مادونا دفعا كغفور وهو
 باب بيان الضرورة وقد عرفت في الاصول **قوله** ومرحبا بترتيب مرجح
 بان يقول اذنت لك في التجارة وهذا بالاجماع خلاف الاذنة ولانه فان فيه
 خلاف زفروا في **قوله** فلو اذنت مطلقا بان قال اذنت لك في التجارة اذ
 ولم يحدد بشرأى شرعيه او ببيع من انواع التجارة **قوله** انه ذكر على نفي الحكم
 بغيره في كل تعليق المصنف في كل تجارة في المأذون على الاذنة المطلق بقوله
 فلو اذنت مطلقا في كل تجارة منه على نفي النهي بالاذنة المقتضية لمخالفة بين
 وبين قول السابق فلو اذنت في نوع في اذنة وان حمل عليه فالتوفيق اعتبار
 انضمام قيد الاجماع في كلامه كما فعله الشارح **قوله** لانه يبيع لانه خلاف
 المقصود اذا المقصود بالبيع الاستباح دون الاتفاق فلما في نفي البيع
 ولذا اعتبر في المرض في اذنت وما هو خلاف المقصود لا يتفق الاذنة المقصود
قوله في باب التجارة فلما يملك المولى العبد المأذون كما يتصرف باليد نفسه
 كما **قوله** بها اى ببيع والشراء **قوله** ارباضا يبيع يملك المأذون ان يشاء
 الارض ويلزم لها ما فيها وهو دفع الشرا في يملكه بغيره فليست
 في كتاب المالك **قوله** احتراز عن المعافاة لانهما ينفذ على الوكالة والوكالة
 وتمر لا تملحت الاذنة في لو فعل المعافاة صار غنايا مع زيادة مملكت
 بقدر ما يملك المأذون وهو الوكالة **قوله** وعندها كانت وغيره اقول
 والمراد بهذا القيد غير الارض المستأجرة للمأذون لوصولها في قوله وقيل
 الارض كما صرح به الشارح بقوله ارباضا **قوله** طعنا في سيرة اشارة

اما ان يقول

اما ان يقول انه لا يجوز ابد المالك لولاء اصلا والاداء السير راجع الى الضيافة
 البسيرة وتمر معتبرة بالتحارة فقل ان كان مال التجارة مائة عشرة الف ودرهم
 واخذ ضيافته بمقدار عشرة كان سيرا وان كان مال التجارة عشرة مائة ضيافته
 بمقدار اربع قد اك يكون كثير او غنا والهداية بالمأذون الى الضيافة به وانفكس
 انه لا يبيع شره في ذلك لانه يبيع كغيره في البسيرة لانه ضرورة التجارة انما
 يتقرب العالمين مع المأذون في التجارة كذا في البسيرة **قوله** ويضيف
 من يطعم اى يحمل به كذا في التوفيق **قوله** قد راعى اى مالا يحيط التجارة لانه
 صنفهم اذ قد يكون العيب اخرون في الخط **قوله** ولا يبيع اى لا يبيع في تزوج
 الاذنة المقصود في الاذنة العام للتجارة فيجب ان ياذن له بقدره على حدة
 وما يجب عليه انه لا يجوز للمأذون ان يتخذ امة للمجاعة وان صرح المولى
 بتجوزة فضا على حدة في المولى لاسم المأذون امة المملوكة فعلى
 اعطيتكمها ووسبكمها فتمتع بها تمتع الرجل في النساء فغرضها فوطئها
 يكون زنا محضا وحراما صرفا ولا فرق بينهما وبين الاجنبيات الا بسقوط
 احد في المشقة كذا في التحفة والبيان وكذا في شيخ حاشي استفتاء سلطانهم
 طالب شرهما في هذه المسئلة وقد سلفنا بعضا في هذه المباحث في باب نفي
 المكاتب فليست فيه **قوله** ولا يكاتب اى لا يجوز للمأذون ان يكاتب عبده لانه
 تعرفه لانه ان يضمن التجارة وهو مبادلة المال بالمال والكتابة مبادلة المال
 بغير الجور والذى لا يجوز له ان ياذن عبده كما صرح به الزملي **قوله** ولا يبيع اى
 اى لا يبيع ولا يبيع لانه الثاني يبيع محض وهو لا يملك والاول تصرف ينفذ
 المكاتب في لا يملك الاذنة فاولا ان يملك الا على **قوله** بئس يبيع كسحت
 كتر عفيف ونفس وكونها فاذن عنه عم كما في حاشي الودائع لا يخرج المرأة من
 بيت زوجها شيئا فقل له عم والطعام ما يورثه قال عليه السلام الطعم
 افضل مواك ما اراد الله عز وجل كلفه ووفيقها وانما غيره ان يصدق

من غير استطاع الزوج وكذا الالة في بيت مولاهم تطعم ويتصدق على العادة
بدونه الا في صريحا كذا في الدرر والتمهيد **قوله** فان المرأة اذ كان
مستورا لم يباين مناسبه فكل ما يملكه في الحقيقة لقول الحق ولا بأس **قوله**
كبيع وشرا نظره قوله دين وجب بالتجارة وقوله واجازة واستجارة نظره
قوله او ما هو في معناه وصورت وجوب الدين بالبيع وسحق المبيع و
ملك الثمن في يده وصورة الدين بالاجازة ان يستعمل الاجرة في ملك المستاجر
قبل تمام المدة فان المستاجر يرجع بما اعطاه فهذا دين حقه سبب الاجارة
وذكر الامانة بعد الوديعة لانه لا امانة اعم منها كذا في النهاية والكامنة **قوله**
وكسبه اي يعلين دين المادون كسبه وتقسيم ايضا بين الغنما بالخصص
وقد التفت في ذكره بذكر تقسيم في العبد **قوله** لا بما اخذه سيده إشارة الى
الفرق بين الكسب الذي يرباه به باذنه ودين المادون وهو الذي يرباه غيره
بقوله كسبه حصل وبين الكسب الذي لا يعرف الا اذا اذنه اصلا وهو
الذي يقضيه مولاه قبل حقوق الدين به **قوله** ولست اخذ غلة كل ما يحصل من غنما
الارضى وكرائها وجزء غلام او خنزير ذلك معناه له ان يأخذ الفرية التي ضربها
ثم عليه في كل شهر بعد لونه الذي يكون كاللحم يأخذ ما قبل ذلك الرهناء وما زاد
كان للغنما ولا يأخذ اكثر مما يأخذ قبل الذي يربو والعباس ان لا يأخذ اصلا
وان اخذ شيئا رده لانه اخذ من كسبه وكسبه هي الغنما لكنه استحس فحصل سلب
المقدور حبله للمولاه لان اخذ المولاه ذلك منفعة للغنما باباهاه على ان
سبب ما يصل اليه في الغلة فلم يملك في ذلك حقه عليه فلا يحصل الكسب واما
الزيادة على ذلك فلا يأخذ لعدم الضرورة لا بعد ذلك فباب كسبه الغلة
كان اخذ ما رده على الغنما لتقدم حقها كذا في العباية **قوله** فانه يفرج اة
آرايها يعني انه لو اذنه المولاه الا بغير في الحارة وعلم به العبد كان
ما دونها فالاول ان لا يباين فيها لانه بائنا لانه اسهل من الابد **قوله** اما اذنه

جواب في دليل

جواب في دليل ان فتح كما لا يخفى **قوله** مطبعا اي يربو سيد المادون جنونا
مطبعا وهو علم مادي غير محض انه يربو فيه وفروا به ان يربو عنه بسنة واما
على قياس قول الجواب فينبغي ان يربو بالثمن السنة واما فتيده لانه جنونا
لو كان غير مطبوع وهو ما يوجد سعة ويغنى عن الجواز يوجد يوما وتزول
يوما لا يربو به لانه الالهية لا تزول يعلم ان الجواز في الاباق وموت السيد وجنونه
وكونه برار احب موت حلي لا يربو بعينه جميع شرائطه فقول ان يعلم فيه
ما يتصل بموته لا بما قبله حرم علم اهل سوة وهو عاقل لا يكون حرا او كذا لو علم
هو ولم يعلم او علم ان علم لا يصحح كذا في الفهم في تقرير الزماني **قوله** كذا اذا
اذنها جواب في دليل فربو هو يربو الاستيلاء ليس يحلها اعتبار الابد
ما في المولاه اذا استولاه منه فربو باذنه لانه اذنها حاز فله استولاه ما بعد
الاذنه وهو العكس ونهينا هو الاستحسان بناء على ان العادة في الظاهر حرت
على ان الان لا يحض ام ولده كما بينه الشرح **قوله** لان دبرها وكذا في الجواب
بابه بهر آية في الالة فلانها لا تتعين للفرش من قصد كسبتها واما العبد
فوجهه مكتوف **قوله** غرم السيد قيمتها لا يجران الاعمال في ادخل منها في الاثمن
على الغنما فواجب ان غراه في اعمال ام ولده المديون والكسب على السيد
وفيها الغنم عليه لانه انما يربو في وجهه بحيث لا يشبه على فله اذنه
تميز كان منشا ان الغنما هو الاستيلاء والتدبير اللذان يميزان خلق
الدين بالرقبة فوجود الاعمال وعبده بعد ما شئنا في عدم احرازهم
قوله او يربو عليه عطف على قوله ان ماله امانة او فربو عليه
اقراره في اكمال جبره في اخذ به في اكمال فربو دون رقبته لا ما هو الا ما بعد
العتق عند الاكتمال اعلم ان حرة اقرار الدين الجبر مشروط بوجود شئ معه
فربو معذرا ما يربو اذ ما اقر به جبره لم يوجد مع شئ اصلا لم يربو اقراره
مطلعا في قولهم جميعا وان وجد البعض فيجب في مقدار الموجود بذكره **قوله**

صاحب الداية فتقضى ما فيه من مطلق قوله او يقر بدين عليه **وله** لا ما جده
اشارة الى خلافها لا اعظم كما صح به الشارح بقوله وعندنا انما باع ما قبلها
لا يقال هذا مخالف للتوفيق حيث قال وانما باع منه بالاقول ما يبيع جاز انما قال
في النعمان البيرة والنقش وبطلان الحاشية لا انما قال انما خلاف بين العلماء
فمنهم من قال انما يبيع المأذون المذونين بائنا القيمة مخفي بها خلاف
الاكظم وهو في صاحب الداية وتبعه الحق والشارح ومنهم من قال انما يبيع
لكل في الجوز وهو الحق بوجه قول صاحب العناية وتخصيصها بهذا الحكم اخبرني
الحق من قول بعض الحكماء في قوله انما يبيع المأذون المذونين بائنا القيمة كسب
عبد المأذون لنفسه بالقيمة بدو البسيع فلا يكون له ذلك بالبسيع باو
فصار العبد في نفسه مع مولاة كالمريض المذون في نفسه مع الاجنبية فكل
صاحب التوفيق اشار الى رجحان راي العالمين بانما قال الكل حيث لم يفرق
بخلافة مع مطالعة العقيدات التي كلها على اختلاف **قوله** اذا كان عليه دين
مخيط ويعلم انه اذا لم يكن عليه دين لا يخرجه من ازالة الحاميات بائنا الى
تمام القيمة الحاشية في التنوع معروفة واصلا من حيث هو جنس جنس ما يبيع اعطى
واحد ما يملكه العطاء كذا فيهم في المذهب والحق **قوله** انما يبيع المأذون
البسيع كالمأذون خير بين الامرين كما في جانب العبد سواء كان الحاشية
كثيرة او قليلة لان الزيادة تعلق بها حق الغنى فانه الزيادة هذا على
اختيار صاحب الميسر واما على رواية صاحب الكتاب فانه هذا البسيع
لا يجوز عند حنفية كذا في جانب العبد كذا فيهم في العناية **قوله** وانما يبيع
المأذون الى العبد البسيع وانما يبيع المأذون الى المولى ثابت في العيان في حيث
اكتسب عدم التعلق حقه بالية العيان بعد البسيع والثابت في العيان
من حيث اكتسب قطا بالبسيع مطلقا المولى سقط به فلو فرضنا ما حقه بعد
سقوطه لكان ذلك في الدين لكونه في مائة العيان والمولى لا يستوجب

فانما يبيع

على عبده حر او مملوك شيئا من ماله لم يفرق **قوله** يضمن القيمة سواء علم المقتني
الدين او لم يعلم به لانه انما تعلق به حقه ببيع واستيفاء فممنه و
خارج الاتفاق لا يخلف بالعلم وعدمه لا وجب ازدياد مقدار ما انما يضمن
الباقي على العبد لانه يطلب به بعد الحق وهذا معقول الحق وهو فضل
وبه معقولا **قوله** وفيه المشتري مضمنا ما به يضمن لا يفرق بينهم بدو في
الغنى والدين حال وانما اعتبر التقييد لانها لا يضمنان بحد البسيع
بالتقييد ما فيه حتى الغنى وهو العبد لانهم يستوفونه كما يريدون ووصل
اليهم فليس لهم ضمان وفيه عدم الاذن لان البسيع لو كان بائنا في
لم التقييد قطعا وفيه بائنا لان الدين لو كان مؤجلا فباعه بائنا من
قيمة او بائنا منها جاز ببيع وليس له حق المطالبة في كل دينهم فاذا حذر
ضمنه قيمة لانه انما تعلق عليهم محل حقه وهو المالكية بزيادة ما في العناية **قوله**
اجاز الغنى انما يشاء اجاز الغنى ببيع وله ثمنه وليس له التقييد لان الكثرة
اللافتة كالاذن السابقة ولو كان بائنا لم يكن بائنا فكل اذا اجاز
قوله او ضمن المشتري انما يشاء الغنى ضمن المشتري انما يبيع لانه انما
القيمة منه كالمشتري العبد طرفة وانه ضمنوا البائع قيمة ثم البسيع الذي
حرب بين البائع والمشتري في اكل المانع كذا في العناية **قوله** ورده عليه ارسل
البائع يبيع المولى قبل ماله اذا قبله بفضاء لانه العاقبة اذا رده فقد
فسخ العقد بينهما فعاد الى الحال الاولى كالمخبر **قوله** يكون للغنى ولانية
رد البسيع لانه فائدة هذا الاعلام انما هو سقوط ضار المشتري في الرد وجب
الدين فيكون البسيع لانه ما بينه وبين البائع وانما يبيع لانه في حق الغنى
اذا لم يكن في الثمن وما يرونهم فلم ان يردوا البسيع لتعلق حقه و
الاستيفاء والاستيفاء من رقبته به كذا في العناية فانه قيل اذا باع المولى
عبده اجاز بعد العلم بحاشية كانه خيرا لانه اذا كان لا يكون خيرا

لقضاء الدين في مال اجيب بان موجب الجناية الدفع على المولى فاذا
 تقرر عليه بالبيع طوبى به لبعاء الواجب عليه واما الدين هو واجب
 في ذمة العبد بحيث لا يسقط عنه بالبيع والاعناق حتى لو اخذ به بعد العتق
 فلما كان كذلك كان البيع في المولى بمنزلة ان يقول انا اقض ديني وذلك
 عدة منه بالبيع فلا يلزم **قوله** والمشتري منكر وانما قيد بالانكار لا بالنكر
 اذا اقر بدينه وصرفه في الدعوى كان له ان يردوا البيع بلا خلاف **قوله**
 في بيان انما في ذمة **قوله** قضاء على الغائب لانه العقد قائم بكل من
 العاقدين وشخصه حكم عليها كما اقيم في تقرر الاكل **قوله** وهو ما ذونه وهو
 استحسان والعكس ان لا يقبل لانه اجبر غير شئيين احدهما اجراءه مملوك
 وهذا اقرار على المولى وانواره عليه ليس بحجة ووجه الاستحسان ان هذا
 جنس في المعاملة وجب الواحد فيها مقبول الا بغير واحد اذا قال انا وكيل
 فلان او مضارب وليس في احد كذب يقبل **قوله** لانه انما يصدق
 لا يكذب وكذا هي لانه التجارة منفعة لمولاه فظاهر بان ما ذونه بائني
 ولانه للناس حاجة الى قول قول الاحكام في هذا الباب لانه انما يبعث
 عبده الى الافاق ليخبر او يشارب فلو قلنا ان قولهم لا يقبل لصاق الامر
 على الناس لانه فيحتاج العبد الى بيع مولاه واما البيع واطراف النهار
 او شهود بين عدلين يشهد ان على الاذن او المضاربة وما ضاق امره في
 حكم كذا في البينة **قوله** دليل على اذنه والعكس ان لا يجوز بيعه وشرائه
 لانه يجوز ما ذونه ويجوز ان يفتي بالذمة بالشك وما فيه مال مولاه
 فلا يبيع في ذمة بالشك وفي الاستحسان يجوز ان يطالب العبد بدينه لو لم
 لا اقدام على المباشرة مع الناس دليل على اقراره لانه ما ذونه لانه عاقل
 دين فانظر ان لا يقدم على تصرفات باطلة كذا في البينة **قوله** الا اذا
 اقر سببه ان يقول المولى ان ما ذونه يبيع في فان حكم الما ذونه ارباع

في الدين واما

في الدين واما ان قال انه يجوز ان يقول قوله لانه متمسك بالاصل وعد العتق
 البينة في دعوى العبد الما ذونه كعداه الاعناق والكلية فلا يقبل قوله
 عند جرد المولى الابنية والمولى لم يفرغ ان لم يجعلهم موقوفين **قوله** ونفرت
 الصبر شذويع لبيان احكام اذنه البينة بعد الفراغ من احكام اذنه العبد
 الا انه قدم الاول لكثرة وقوعه وكونه مجمعا عليه في الجواب لا لبيان
 قد سبق حال البينة في كتاب الحج لاننا نذكر هنا بيان حججه واهلها
 بيان لونه ما ذونه ما ذني ولية فلا غبار **قوله** والارباب اقول البينة **قوله**
 وما نفع وضمانه فيرا اذ ابيع شيئا في اضعاف قيمته كان نفعاً محضاً
 كقول البينة فيجب نفوذه بالخلق يوقف اجيب بان البينة في ذلك
 هو الوضع لا الجنيات الواقعة المتألفا والبيع في اصل الوضع متردد
 بينهما **قوله** لا يبرح تفرقه لان حجة البينة نفسه وهو باق بعد الاذن
 ومما العلة يسلم بها المعلوم لا محالة بخلاف جرد الرق فانه ليس في
 نفسه بل من المولى ولا يسقط باذنه كونه راضياً بتفرقه ولا لانه مولى
 عليه حتى يملك المولى التصرف وان عليه لا يكون والى المماثلة لان الاول
 سنة الجرد والى سنة القدرة وما متصداً فلا يجوز ان يذنه انما هو
 ولا ية نظر الصبر لتوسع طريق البين والاحاطة عليه فيستوفى المصلحة
 بطريق مباشرة الوتر ومباشرة البينة ويمكنه في حجه الاحكام في حاله
 في البداية لا غير ما وصر جعلناه وليا عليه باعتبار اصل الالتماس في جعله في
 موليا عليه وصر جعلناه موليا باعتبار حصول الالتماس في جعله وليا فيه
 كذا في الكفاية **قوله** وشرط آخر شرط كونه ما ذونه بقا لشرط كونه البينة
 عما قلنا يعرف مصفون البيع لانه يعرف جرد العتاق هذه على عباده
 البينة **قوله** صح اقراره بيمينه كانه اودنا لوليه او لغيره **قوله** مع ان
 اقراره آتية اشارة الى ما يمنع برده على قوله فان المولى اذا اذنه البينة

من اية الولاية المقيدة برفع الولاية العائمة والاولى لا يملك الاقرار على مال
 البقية فكيف افاده ذلك باذنه والى جواب انه افاده في حيث كونه من
 تولى التجارة والاولى لا يملك الاذنه بالتجارة وتوابعها وقد عبر الشارح عن هذا
 الجواب بقوله لا يملك في تمام التجارة **قوله** في ظاهر الرواية في وجه الظاهر ان
 لما انفك عنه بالاذنه تحقق الباعين ولهذا انفك ابو ج عبد الله عن نفسه
 بالعين انما حشر كالباعين فكان الارث والملك في حقه الاقرار سواء
 كونهما ماله **كتاب الغصب** وهو في اللقطة اخذ الشيء من الغير على
 وجه السر والظلم ما لا كان او غيره مما غصب زوجه فلان وفرد ذلك
 وفي الشريعة ما ذكره المحقق بقوله هو اخذ مال غيره لا في مال الجاني في دار
 الجاني **قوله** ان زوايا الغصب تنزل في الغصبية وثمة البتة **قوله**
 اثبات اليد ايراد اعدام احد الغصب المذكور وقوله بدو زواله
 اليد لانها كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب **قوله**
 وسياة اشارة الى قول المحقق بشرط كون الغصب قلبا **قوله** وفي
 الاخر السباط على حاله وهذا اذا وقع النزاع بين جليس عليه وبين
 من يملك به لا يحكم الجالس صاحب اليد لا يملك على المالك فينتهي
 ان يثبت يده عليه ما بين ان يملكه لا يتقاضي ما يفتنيها والتجوز كذا في
 التبيين **قوله** ما يوزن بغير الغيب المبيع وسكونه ارا المالك ما يوزن او اذنه
 كذا في النسخة ومنه المسئلة ان الغصب ان كان مع علم الغاصب بانه
 ملك الغصب منه فحكمه ان لا يرد العين ان كانت قائمة والمفهوم ان
 كانت بالكلية وان لم يكن مع علمه بان يظن ان المأخوذ ما انفق مثلا كانت
 المسئلة بحالها في جميع ما ذكره من الامور فانه في وقوعه عنه قوله تعالى وليس عليكم
 جناح فيما اخطاؤكم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وقوله عم رفعه في امتر خطا
 والنسبة واخره الاثم به هذا مرة ما في الكفاية **قوله** واحد في النسخة

الجوار والرفق

كالجوار والبقيض ورفعه كالجوار رفعة السبع اصله وجوبه **قوله** الاقرار
 اعد الاختيار بقوله الثاني وقوله اذا لم يبق اشارة الى جواب العظم وقوله
 يوم الانقطاع لا يضبط له اية جواب عن قول الرافعي كالا ينفى فاعلم والمنقبات
 كالقائمة والبطيخ والسفرجل والاشناب والرداب **قوله** بشرط ان يخط
 تحقيق الغصب الموجب للضمان **قوله** فلو غصب عقارا او هو كماله
 كالدار والصورة وقوله ولك في يده بانه غلب السيل على الارض فبقيت
 تحت الماء او غصب دار فهدمت بآفة سماء او حياء السيل فذهب
 بناها كذا في الكفاية **قوله** كما اذا ابعده المالك عن الموانع فان ذلك لا يكون
 غصبا حتى لو حبس المالك حتى تفتت موشيه لا يضره **قوله** وضمنه ما نقص
 بفعله يعرف النقصان بانه ينظر كيف كان يستأجر هذه الارض فبشر
 استعمالها وبكم تستأجر بعده وتفاوت ما بينهما نقصانها وفي صور
 النقصان بفعله ان يفعل في الدار كذا او القنطرة فضعف جدارها
 بذلك فانهدمت وانما قيد بفعله لانه اذا انهدمت بعد ما غصبها و
 سكن فيها كسكنها وعلمه بآفة سماء فلاحا عليه عند العظم **قوله** او
 خافه وهو بالنون والهاء الملهة النزال ومنه الخفيف **قوله** او اطلق
 وبعدا وحاصل المسئلة على اربعة اوجه الاول ان يشترط اليها ونقدتها
 ويجب فيه التقدي بغير الثاني ان يشترط اليها ونقدتها بغير الثالث
 ان يشترط اليها ونقدتها الرابع يطلق ونقدتها ولا يجب التقدي
 في شرح هذه الثلاثة لانه كلام في المسئلة لانه كلام في اشارة والنقد لا ينفذ
 التقدي مالم يتاكد احد ما بين الاخر اليه فتبين ان في الاول فقط كما
 لا يخفى **قوله** والبناء على ما ساجه ولبس اقول وجوب التقدير فيما لا يخفى
 عن نوع خفا فلو قال في توري اصل المسئلة لو تغيرت العين المفضية
 بفعل الغاصب في زوال اسمها واعلم ما فيها واختلفت بملك

العاصب بحيث يمنع امتيازها امكن عروج زوال ملك المقصود منه
فعله الرقيق لكانت الاثمة كلها واحدا **قوله** وفوت بعض العيين بغير من حيث
الظن والعاصب اذا اظان الشئ اذا قطع بوقت شرع في اجراءه
ويفوت بعض منافعه ويغير بعضها وقوله وفي سيرة معناه ما لا يثبت فيه
شرع العيان والمنفعة وانما يظفر فيه النقصان في حيث المالكية بسبب فوت
بجوده قبل الاشارة الى ان حشر النافذ الى السيرة والوجه وانما وضع
المسئلة في الشئ بشاره الى ان الحكم عام في الذم ليس بالقيس وغيره
وفيما لم يفسر كما لم يفسر زيادة ما في العاية قوله بالقطع والرد في كل البناء
او الشجر ورد الارض فارغة الى مالها قوله ام يعلقه حله وقعت صفة
الحل واحد في البناء والشجر على سبيل البدل قوله بطلع الصنع ما لم يربطه
قوله لانه النقص يكون له وهو ما لم يكن المقصود بغيره ان يحصل في البناء
كالحطب والاقع للعاصب لما الصنع فلا شر ولم يحصل للعاصب منه شر
فلم يورث العاصب بطلع صنفه لما يثبت حقه بالكلية **قوله** والسوي
من شرع في بيان وجه تخصيص الشئ بالقيمة والسوي بالملك لا يخفى
فصل ولو غيب بغير غضب عينا فحفظها عابثا فاما ملك بالاختيار ان شاء
انتظر الى ان يوجد وان شئ فتمت قيمتها **قوله** لا يكون سببا للملك لانه عدو
مخففة وما هو كذلك لا يكون وسيلة للملك لانه امر شرعي ونفع مخصص كالو
عصب مدبر او غيبه ومن قيمته فانه لا يملك بالاتفاق **قوله** بخلاف ما قبل
جواب عن قول ان في كماله غضب مدبر **قوله** بقوله ان يقول العاصب مع قيمة
فله اختيار لانه لم يرضاه بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة **قوله** لانه الملك
المستفاد كما ان العاصب لا يملك المقصود بالملك الحقيقي الثابت
من كل وجه ما لم يغير فيكون ملك قبل الشئ ملكا ثابتا وجهه ووجه لانه ثابت
بطريق الاستناد وهو لا يكون الا ما قصا غير حقيقه وايضا هو ثابت لدفع

مؤدرة اجماع

لدفع ضرورة اجماع المدين في ملك واحد وما هو كذلك لا يكون الا ما قصا
والملك الناقص كغير صحة البيع لا الاعيان لانه لا ينفذ الا في الملك الحقيقي
الثابت من كل وجه بالنقص وهو قوله نعم بالنقص فيما لا يملكه اية ادم والبيع
ينفذ في الحقيقة المذكور والحكم الثابت من وجهه بالنقص ايضا ملك الملك
والماذون فانه ملك ناقص مع انه ملك واحد منها ان يبيع عبده وتيسر له ان
يعتقه بالجملة انما لا دليل على النفاذ وتقدمه في الاعيان النقص كانه
عليه كذا في العاية **قوله** سببا احسب النقصان والولد قوله لا بعد نقصان
وذلك لانه السبب الواحد لما اثر في الزيادة خلقا غير النقصان كالببيع لما اثر
المبيع غير ملك المبيع او غير الثمن في ملكه فكان الثمن خلقا غير ماله المبيع
لا كما والسبب في ان الشئ من اذ شهدا على رجل ببيع بملقه فتمت فقط
العائنه به ثم رجعا لم يفتنا شيئا وهذا لانه الفوات الى حلف كلا فوات
مضار كما اذا غضب جارية سميته فمذلت لم سميت او سقطت شتمها
ثم ثبت كذا في الاكلية **قوله** لانه السبب المكلف معنى العلوي حصل في يد
العاصب فكان له لم يردا فملكته عنده كالو حبت عند العاصب ثم ردها
ثم قبلت بملك الجارية عند المالك فانه يرجع على العاصب بقيمتها كانه
لم يردا اصلا فلهذا كذا في الهداية **قوله** فانت اثره نفاسها بيبقى
القضاء ان رضاه العاصب وقوله بعد في الرد ان يكونها جعلي فانها غير
مضمونة عندنا الا ان يكون ردعا او ما يشبه فانه منافعها بغير كذا في
الفضولي لما روي عن عليا حكى بوجوب قيمة ولو المذون حرته ورد
الجارية بغير ما على المالك ولم يحكم بوجوب اجر منافعها مع علمها ان حق
يطلب جميع حقه وان المذون كان سخرها مع ان اولادها ولو كان ذلك
واجبا لما سكتا عن بيان ذلك لوجوب عليها كذا في السنين قوله وعند
مالك مضمونة ان يحجب اجر المثل شيئا على المنافع بغيره بالاتفاق والسكن

اتفاق السطيل غضب كذا في الحقيقة وله اتفاق في احوال الخلاف المالك
 قوله قلنا جعلها خلافا قوله المالك في الجلس صرح به في الهداية قوله اخذنا
 المالك بلاشرا في الميزان للعاصب ان يدفع شيئا لانه التحليل يظهر في الحقيقة
 اليه المالك والتقوم والدابة الممار المالك والتقوم وضاعف الشوب
 الجلس وكما ان غسل الشوب المصوب الجلس لا يزيل ملك المالك فكذا هذا
 قوله ولو امكن ان اختلف العاصب لخل الترتيبه في حق المصوب لجلد
 المدبوع وبه بعد غضبه من اخل لانه اتفاق مال متقوم خالصا للمالك
 متبليا وقيمة المجلد طائر غير مدبوع في رواية لانه اخل الوصف الدابة ظلم
 عليه فانه اثره واكثر الفقهاء على انه نفخ قيمة المدبوع لانه صفة الدابة
 تابعة للمدبوع فاذا كان الاصل مضمونا فلا بد وان يستتبع وصفه قوله و
 عندنا احد المالك واعطى زاد المالك فاصحاب الهداية ومعناه انه
 يعطى من المالك في اخل قوله ورد ما زاد المدعاه وبما يقع انه ينظر الى القيمة
 زكيا غير مدبوع والقيمة مدبوعا فيفضل ما بينهما قوله لانه غضب بتفصيل وسيله
 لانه ماله وبقوه حصل لغير العاصب وفعله متقوم كاستقاله لا متقوما فيه والذ
 كانه انما يجب حرمته في مال الدابة فيه وكان حقا له واخذ مع بعضه القاب
 في حق المتقوم في الاصل وهو الصنعة لا يجب عليه ضمانه بالاتفاق فكذا البيع مضى
 كما اذا ملك من غير صنعة قوله لانه العين اذا كان له اقول لاشارة المالك في قوله
 والضمير يتبع المتقوم وهو انه لا يتقوم للملك عند عدم المالك ايضا مع انه يجب
 رده في وجوب الرد حال قيامه بناء على ان الرد مع المالك و
 اخل غير تابع للصنعة في حق المالك بثبوت قبلها وان كان غير متقوم وهما
 نوقضوا كذا في اجوبتها في الهداية والتبيين فليست في انكاشية قوله الموقوف
 وهو كسب الميم وسكون العين للملك والزام الموقوف ما ذكره الشيخ في الاراقه
 الصب والاسالة والسكون في حق العين للملك والكاف المحقق والراء

المالك في ماله

والراء في ماله الرطب اشتد وانكسفت بفتح الصاد الملهة المشددة ما و
 نصفه بالفتح كذا في الهداية والصحاح واكثر ما كسب الميم وسكون الزا الميم
 انه طرب بياضه بالفارسية ماله والدف بفتح الاء الملهة والفتح لغة فيه
 كذا في الصحاح قوله وعندنا في انما يضمن شروعه في بيان كيفية الضمان عند
 بعض ليس في قوله بالضم انه يضمن فية صالحة للادب بالفت بالمعنى حتى
 قال ابو الليث لو اننا ما اراد ان يشترط الرطب ليجعله رعا للملك وقصعة
 يجعل فيها السر يد والدف ليضع الفطن فيه كما يشترط فنيته بذلك
 المخذار كذا في اجابة المغنية الى اخر ما ذكر في الهداية كذا في غاية البيان
 قوله اما طبل النواة اقول انما يصح في انه اختلاف المذكور او لانيه وباني
 صاحبها فيما عدا هذه المشروعات المذكورة فقط وليس كذلك بل
 المتبادر من عبارة الهداية او لانيه يكون الضمان واجبا في جميع افراد الاء
 الطرب ببقية غير صلح للموعدده وليس واجب عندنا في جميعها كذا
 كانه للوراد العرس والعبد والعب الصبي او العبد او غير ذلك
 في الامور الشرعية فضلا عن غيرها واما الاتفاق المذكور في رواية اخرى
 كما يد عليه قول صاحب الهداية بعد ذكر اختلاف المطلق بين الفريقيين
 وقيل الاختلاف في الدف والطبل الذرة قوله يضمنها لتفصيها وتكميل
 لا على المدبر ما و آ الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك المالك صرح به في
 الكافي ودرر الفريقيين مذكور في آخر ما تب معتن البعض من الهداية
 حيث قال يضمن على الاقرار آه قوله او رابط وهو كسب الراء الملهة
 ما يشبه الهداية والقرية وغيرهما كذا في الصحاح قوله قد سب آراء المذكور
 من العبد والذابة والطائر او سب السلك اي وشبهه وشابه كذا في
 الصحاح وقد سب صاحب الكشاف في احواله بكونه كذا وارب سلطان قوله
 ولا يدفع اي لا يدر رفع ايدانه الا بالرافعة الى السلك قوله قد يرم صفة

صفة السلطان آتية يأخذ ما يبال هذه الكلمات في الدعاء مالا وقد لا يأخذ
وقوله انه وجد ان فلانا وجد يقول قوله او قال مع سلطان قوله في غير حق آخر غير
صدور ذنب وجريمة منه قوله زجر له في قوله ضمن لا لقوله سعي كما توهم وهو كذا
الشفعة من استعمل الغصب كقولهم هذا ملك انسانا ما عجزه بل رضاه وقبضه تأخيرا
عنه مع كونها مشروعة دون وفور الحاجة الموقوفة لا حراز عنه وسبها انصار
الملكين وشروطها كون المبيع عقارا او من شقة من الشفع وهو المسمي سميت بها
لما فيها من جهة الشفعة الاعمار الشفع وتعمده الشفعة ما ذكره المصنف بقوله هو ملك
عقارا او بكل حال اصل وقوارير دار وصنيعة كذا في الغريب وما في حكم
كالعقار فانه يستحق بالشفعة في السفل وان لم يكن طريق العلوة في السفل لا استحق
باعتبار حاله في حق القدر كذا في الكافي قوله انما هو واجب الشبوت يقع
لا الوجوب المصطلح الذي يخرج من تركه الا في البينة قوله بعد البيع وكذا
ثبتت الشفعة بعد ما في غير البيع كالصالح على ما روي والتمه بعض كذا في
شرح الجمع قوله بعد الحاجة فيه والتحليل متعلق بحجب الرجوع عنه استحقاق
الكل في حق كل واحد منهم وهذا لو انفرد واحد اخذ الكل والاكسوة في العقد
يوجب اكسوة في الحكم ولا يرجع بكثرة العلوة بل بقدرتها وقال الشافعي في
بعد الملك خسر لو كانت واردين ثمة لاحد من نصفا والاخر ثلثها وثلث
سدسها فباع صاحب النصف نصيبه فاشترى كان لو اخذاه بالشفعة
تقتسمانه ثلثا ثلث لصاحب السدس وثلثا لصاحب الثلث ولو باع
صاحب الثلث تقسم الشراكية الباقية ارباعا رابع لصاحب السدس
وثلثة الارباع لصاحب النصف ولو باع صاحب السدس اربعة اشراكين
الباقية اربعة اشراكين لصاحب الثلث وثلثة اشراكين لصاحب النصف وهذا
يعتبر في الكافي في كذا في الكافي في البينة ثم يجاب بلا حق سواء
كان ملكا او اذونا او ذميا على ما يطلق الحديث وهو قوله في الشفعة شريك

البيعان قوله وانما سمي بهذا وقيل انما سمي به بتركه بلفظ الحديث حيث قالهم
الشفعة فلو بها اشرطها على وجه السرعة والمبادرة قوله كان الشفع يثبت
بالورثة تالبا، الثلثة والبا، الموحدة التحانية وهو الطفرة وقد سمي الشفع
كل واحد منهما بالاحقر قوله او على غيره هو ان يشهد على شخص بغيره العقار
من بايع انما لم يسم المبيع اشتراك سلمه وقد عثر عنه الشارح وعند صاحب
البداء قال الشيخ الاسلام الشفع انما يحتاج الى طلب الشهادة وبعد طلب
المواثبة اذا سمع الشرا، حال عينه في المشتري والبيع والدرا ما اذا سمع
الشرا يحقره بآلة فطلب المواثبة على ذلك فهو كسفه وبعده معام الطلبين
قوله س، ال القاضي احكم انه فيلزم ان يجب عليه ان يسل بعد بسبب شفعة
لا خلاف اسبابها فانها على مراتب كما عرفت فلا بد من بائع السبب ليعلم ان
هو محجوب بغيره لولا رتبته في السبب كما جاز العقار سببا فانه سبب
عند سرج رجم اذا كان اقرب بالآلة الا كملية قوله والعهدة على البائع
بغير قبض المبيع الا المشتري وانما بعد طارئة في ان العهدة على المشتري كما
صرح به في الهداية فعبارة المصنف لا يخرج عن نوع اطلاق فليتبين ان الشافعي
العهدة على المشتري كالمطروحة اخذ في البيع او في يد المشتري لا يعمد
حقوق العقد يرجع الى المالك كذا في الكافي قوله وايضا يمكن صدق البياني
لخصيص البلاء بهذا انه لا ينافي بين البياني في حق الشفع بل ان حقوق البياني
مرة باللفظ واحراز ما يقع عليه ما شهد عليه البياني في حق احداهما بالآخر بالظن
في حق الشفع لانه حقه فجاز ان يجعلها موجودين في حقه وله ان يأخذ ثابتهما
سواء وهذا بخلاف البائع مع المشتري لانها لا يتوارى بينهما عقدا في الاغتصاب
الا في جميع بينهما فيكون فبصار ان الشراهما اسما لانه المصير الى التبرج
تقدر التوفيق **قوله** بطلت شفعة وقد روي ان المالك ما ملك غير
ابن يوسف انه كان يقول لا قولها هو ما ذكر في الكتاب ثم رجع وقال

له ان يأخذ ما عند حلق الاجل وان لم يطلب في الحال لانه الطلب المت
 هو لا حرج وهو في الحال لا يمكن منه على الوجه الذي يطلبه لانه انما يريد الاخذ بعد
 حلول الاجل او يتم مؤجل في الحال ولا يمكن في ذلك فلا فائدة في طلبه في الحال
 فكلوة لعدم الفائدة في الطلب لا لاعتدائه في الاخذ **قوله** والشفيع **قوله** وقال
 في العينة انما احترازها اذا كان حرة فانه لا شفيع له لو كان غير حرة او
 مات او حرق بدرا حوب ولا لورثة لانها لا تورث **قوله** وفيه اختصار في بعض
 عليه بان قيمتها الحكم عين الاختصار وهذا الجيب بان مراعات حق الشفعة وقيمة
 بقدر الامكان وفي ضرورة ذلك دفع قيمة الاختصار بخلاف اذا اقر على العاشر
 وطريق معرفة قيمة الاختصار الرجوع الى ما في المذمة او في باب من شفيع
 المسكين فانه وقع الاختلاف في ذلك فالقوله في الاختصار مثل اذا
 اختلف الشفع والمشتري في مقدار الثمن **قوله** من غير شرط اخرج وجهه من
 الحق وهو الشفع انما احترازه في الموهوب له والمشتري في الشراء الفاسد
 بناء على حصول سبب الواسع والبائع **قوله** على احد آراء يرجع بان نقض
 ما يطلع على البائع ان اخذ ما منه **قوله** بخلاف المشتري في شراءه الى الجواب
 في قوله ان يفسد الرجوع بقيمة ثمنها بناء على الشفع مع ما اخذ منه صار المشتري
 الموهوب من جهة البائع **قوله** ياخذ بجمع الصفه بخلاف ما اذا عرف بعض الارض
 حيث ياخذ الباقي بحصة لانه البناء وصف والاوصاف لا يباع بها ثمن
 الثمن اذا كانت من غير صنع احد واما بعض الارض فليس له وصف لبعض
 آخر فلا تدبر به سقاط حصته ما عرف من الثمن **قوله** ياخذ بحصة الارض في حيازي
 معرفة الحصة ان يقوم الارض والحد واحد اما يقدم الثمن وحده في نفسه الثمن
 عليها فاحاب الثمن سقاط الشفع وما احاب الارض وتخلل اخذ به الشفع
باب مات فيه اولاد وما يطلها **قوله** وانما قالوا ان لم يقسم قال في العينة
 في نفسه ما لا ينقسم الى قسمين حصة لا ينفق بها **قوله** كمر صبي بيت الرجم

في قوله

مع الرجوع له في ثمنه القسمة في غير العينة الذي يحق الشريك باجرة
 القسمة **قوله** لا في عوض وهو على وزن الفاعل المتاع وكل شريك من الاطراف
 والدنا فيه فانها عينة قال ابو عبيد العريش الامتعة التي لا يملكها كبد ولا
 ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح **قوله** لا يجوز ان يشترط عوض في
 بالبيع في الموهوب والعوض لانها هبة ابدية وان لم يكن العوض مشروطا
 فلا شفيع فيها **قوله** ببعضها تبعض الدار **قوله** في جميع الدار انما يشترط في الجواب
 الدار **قوله** ولا ينفذ بشرط التلصص وتوكل في المبيع اصلا ينفذ كما لو كان
 بعث ملك هذه الدار على ان تزود في نفسك **قوله** انما يشترط في شفيع
 للمشتري مطلقا وللموكل للشفيع في شفيعه في مشراه ولما ورد عليه انه ما
 فائدة اخذ الشفعة في ملكه احاب عنه بقوله وفائدة صورة الصورة
 التي يظهر فيها الفائدة دار بين ثمنه ولها جابر طاصق فاذا بيع الدار و
 اشتراها احد اشركا يثبت الشفعة للمشتري سواء اشتراها حاله او كاله
 كذا ثبت للموكل اذا اشتراها الوكيل لاجله وسبب ايضا الشريك الاخر
 لا للملاصق ولا يكون للبائع شفيعا لانه اخذ الشفعة لنفسه واخذها
 مسع في نقض ما في حرمته وهو مردود **قوله** ولا يكره اسقاط الشفعة اعلم
 ان الخلاف في اذا لم يكن ماله بعد واسقاط الماله فله ان يوافق او
 ان يقول المشتري في الشفع بعد اخذ ثمنه فبقدر الدار في هذا المشتري سائلة
 كذا في البرازية والمكان **كتاب القسمة** يثبت في ثمنه في اختيار
 ما يثبت في البيع وليس له الرجوع اذا قسم القاض او ماله كذا فيهم من
 الخراج واختاره **قوله** وغلب فيها الاقرار في المثل غير ان مع الاقرار
 الذي هو عبارة عن قبض عين الحق ظاهرة في المكيلات والموزونات
 لعدم التعاوت فكان ما اخذه من اخذها في نصيب مثل ما ترك عليه
 يتبعان واخذ المثل كذا بمنزلة احد المعين **قوله** كانه قضا الدين

بعض المديون بحسب القضا، والديون تقضى بما لها من المصارف ما يوافق قدرها
عما فرضته وهذا جبر في المساواة مقصود وقد عارض فلان يجوز بلا قصد اليه أو لغيره
المقصود والاصح فيهما انتفاع احدهم بنفسه عما اخلص ووجه الاجاب على قوله
قوله احب لانه ارفع بالبنى حيث لم يعرف الا القسام بالقسامين والبعث
في السنة لانه مترجع اليه اجر عمله على الدوام لا يميل الى البعض طمعا لم شؤته **قوله**
صح لانه الاجرة على القسمين والنفق لهم ايضا على اخلص وليس بقضا
حقيقة حتى يجب نفقها او اجرها على القاض حتى يجوز للقاضي ان يأخذ الاجرة
على القسمة وان لم يجوز اخذها على القضا يجب كونه عدلا عالما بها ولقد احس
المصنف ان ما اخذ الامانة مع العدالة كصاحب الهداية وهو مستر فيهما وقطعا و
اعتذر العناية والكفاية باذنه ذكر الامانة بعد العدالة وان كانت في لارزها
جواز ان يكون في ظاهر الامانة لعل معناه ان ذكر الشريعة قبل واحدة من بقا
ومرة اخرى اصله يجوز ان يكون لانه على ظهور في ذلك الحقل فيرد عليه ان
الشرط المعتبر في القسام ان كان هو نفس العدالة لا اعتبار بظهورها فقل
الامانة كذلك وان ظهر بغير ظهورها فيستوفى ظهور الامانة قطعا لانه استلزام ظهور
المكذوم ظهور الا لازم ما لا يشبهه على احد **قوله** ان القسم واحد من تعبيرات الشرع
الحق ما بين **قوله** والعقار موعها اقوال تعبير صيغة موعها الامور احوار منه
بعدم ارتضا لفظ المصنف وايدى بغير عبارة الهداية والتمطية بها لورود
ما ورد واول الهداية عليه **قوله** لا يقسم اتي وان اقاموا البينة على الشراء
والفرق بين الشراء والارث مذکور في الهداية تقيضا **قوله** لا يرضاهم مستعلق
يجمع ما يقدره من قوله لا احب **قوله** وقالا يقسم الرضوخ وجه قولهما ان الرقيق
مستحب ان ياتوا بالكم **قوله** وفي اجوابه قد ذكر المصنف اول اثنين بقوله لا يقسم
الرقيق واجرهم وقد شرح الاول بقوله ولا التفاوت او فخرج في شرح
الثاني بقوله وفي اجوابه يعبر ان اجواب فيه على تفصيل في قول بعضهم ان كانت

اجابات فاسلة

اجابات كالتالي واليوافقت ان يقسم بعضها بعضا فانه الفرد حسب منها
احسن التعديل فيه فحازت مستمة وقيل في اجواب على تفصيل آخر ان كانت
اللائق واليوافقت كما راجع اليهم لمختل التفاوت وان كانت صفرا يقسم
لغة التفاوت وفي جواب الله وترجع الاطلاق فلا يقسم اجوابه لانه لا يرضاهم
انتم من جهة الرقيق وهو لا يقسم عند الاظم واجرهم او لا فالرعاية بهذا
الوجه عند قولنا القليل لا خير المطلق هو امر او بقدر المصنف واجرهم عطف على
المنصفان قبله **قوله** ويقوم البناء حاجته اليه بالاجرة او بالمال يقسم على حدة
وتما يقع في نصيب احدهم شئ منه فيكون عالما بقيمتها كذا في الاكلمية **قوله** وكيت
سما هذه السهام ان يكتب سمي الشراكا على رقع فيطوى كل رقيقة فيجعلها
شبه البندقة ويضعها في طين ثم يخرجها حرا اذا السبب وهر من السدرة
يجمعها منها وعا ثم يخرج واحدا بعد واحد **قوله** فانه وقع بسبله صورة
واربى رجلين لها حصص وبيت كان به وسبل ما البيت على ظهر الصفة
فاقتسمها فاصاب الصفة مع قطعة من الساحة احداهما وشرط في القسمة
ان يترك الطريق ويسبل على ما كان قبل صاحب البيت بعد ان يفتح به في
اصابه من الساحة وسبل ما في ذلك فارد ان يقر الصفة وسبل ما في
ذلك فليس ذلك بل حرف باب السب وسبل لما في الساحة حقيقة المعنى
القسمة وهو قطع الشدة وان لم يقد رشح القسمة لاصحابها بقاء الاصل من
وجه كذا في العناية والتوفيق **قوله** سفل وعلو صورة المسئلة ان يكون
علو مشتركا بين رجلين وسفل لآخر وسفلا مشتركا بينهما وعلوه لآخر وبيت
كل واحد مشترك بينهما والآخر دار واحدة او دارين كما تراضيا على
القسمة وطلبها من القاض القسمة وانما قيد بذلك لتكاملها يقسم العلوم مع
السفل قسمة واحدة اذا كانت البسوت متفرقة لا يجمع عند الاظم كذا
في العناية **قوله** وسندادة القاسمين جهرتها بغير ان اختلفوا فالمر بعضهم

استيفاء نصيبه فتمت القاسمان عليه تقبل سواء نصيبهما القاضى او الحاق
 السهام بالترخي عند ما وقار حقه لا وهو قول ابو يوسف والا وقول الشافعي
 وقيل اذا استتم بالاجر لا يقبل اتفاقا قوله على غير غيرهما وهو الاستيفاء لا يفعل
 القاسمان الا فواز والتميز ويستغن عن الشهادة لكونه محسوسا بخلاف
 الاستيفاء فانه فعل صاحب الحق وهو غاية والله اعلم **كتاب المزارعة**
 قوله من عني المزارعة وانه اربعة وثلاثون اشترى المزارعة لاجل المعاينة اختيار
 وهو الارض الرخوة قوله وكان في معنى فقير الطمان وهو ان يستأجر نورا
 ليظهر به برهانه في حقيقة وهذا اصل كبير يعرف به فساو كثير من الاجازات
 سيما في ديارنا كما قرى باب الاجارة الفاسدة قوله بشرط صلاحية الارض
 الا قوله فيقبل بشرط لحد والشروط الثمانية المشهورة اما قوله وذكر
 الكدة لانها عقد على منافع الارض او المعامل وهو لا يعرف الا بالكدرة وعند
 ابن سلة لا يشترط بيان الكدة ويقع على سنة واحدة **قوله** ورب البذر
 لانه المعقود عليه يختلف باختلافه فانه البذر ان كان من قبل المعامل
 فالمعقود عليه منقطة المعامل فلا بد من بيان المعقود عليه اذ جهالة يؤدي
 الى التراجع بينها **قوله** وجب ان ذكر حبس البذر **قوله** وسقط الاخر ان يقب
 في البذر لانه اجرة عمله وارضة فلا بد ان يكون معلوما **قوله** والشركة في
 الخارج اي عند حصول الكدة هو المقصود بهما فيعقد اجارة في الاستدانة
 ويتم شركة في انتماءها فاما يقطع هذه الشركة كانه مفسد للعقد ويؤيده
 تفريع قوله فيبطل ان يشترط لحد اما فقيران مسماها اه عليه قوله او لاسمائه
 بين الارضين والمعروفان في الفقهاء في موقعة التجانس والتناسب ما صدر
 فعلة في التور ايجابية فهو حبس واحد كالمعامل والنور وما صدر من غير حبس
 اتهم كالبذر والارض **قوله** ويجوز في اية شروعه في بيان عقد المزارعة
 بكونه لازما او غيره ولازم في حال وفي حال ما بعد القاء البذر في الارض فانه

لازم في الجانبين

لازم في الجانبين ليس لاحد منهما فسخه الا بعد زوايا قبله فلازم من
 جهة من ليس البذر منه وهو غير لازم في جهة من هو منه فلا يمنع صاحب
 البذر من حجب عليه لانه لا يمكنه المضي على العقد الا بغير ربه وهو استهلاك
 البذر في حال ولم يرد انه خارج ام لا فصار كمن استأجر رجلا لخدمته وآره
 ونهزم قبله فله ان يرضيه لانه امتناع في المكاف فله ان امتنع غير ان
 احكام على العمل لانه لا يحق له بالوفاء بالعقد ضرر سورت التفرقة بالعقد ووافاقه
 العلوي وهو ما ذكر عليها كما التفرقة فانه قبل ليس الحال في جانب صاحب البذر
 كذلك فلتا من لانه في ازام موجب العقد اياه حررا في ايام يتناول العقد لانه
 البذر ليس يعقود عليه بخلاف العمل في اربعة ما في العناية والكفاية **قوله** لو قد
 كرس او حال في العامل قلب الارض المذروع كذا فتم في النجاس **قوله** يكون
 عليها بعد اربعة اشهر اربعة اشهر ملكا ما بعد انقضاء مدة المزارعة لانه عمل مشترك
 حيث انتهى العقد بانتهاء المدة واستحقاق العمل على العامل انما يكون في الكدة
 بالعقد ولم يوجب خلاف ما اذا مات رب الارض والذرع بقرب حيث يكون
 العمل فيه على العامل لانه القيد فيه بقرعة مدة وبما عرفت صاحب المدة
 لانه هناك يقينا العقد فمدة والعقد سببه العمل على العامل وهذا
 ينكشف ان قوله صدر في رتبة بعقده هذا فالحاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو
 على العامل محمول على ما اذا كان في غير مئة المزارعة فتصور بها العقد و
 استحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد ولا استحقاق فلانما قامت
 بين قوله يكون عليها وبين قوله فهو على العامل فليست قوله كاجرة كصاواة
 اجساد وقطع الذرع بعد ادراكها والرافع نفع المالك وكسرها ان
 تجل الذرع الى البذر والدوس وطرا الذرع لا يخرج الحبوب من غلاتها
 والندرية فتميز الحبوب في القاي بالرجح كذا في مغيرات كتب النسخة **قوله** فانه
 شرط ان العمل الذي يكون بعد انتهائها الذرع كالحصاوا واخوانه عليه فست

المزارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد مما فيه العقد
 كشيء اكل او طهي على العامل قوله فانما حصل في كل عقد من المزارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد
 ما كان قبل الادراك كالحفظ والسقي وكذا انما هو على العامل الثاني ما كان
 بعد الادراك قبل العتمة كالحصاد وكذا هو على عيالي المزارع الثالث ما كان
 بعد العتمة كالحمل الى السبب والطهي فهو على كل واحد منهما في نصيب خاصة
 الاول معد ودمر اكل المزارعة لا الاخران قال الزايد في حق الطيب في قوله تعالى
 كلوا مما في الارض حلالا طيبا ان يزرع الارض حافضا على الصلوة في مواسمها
 بكافة لكنه اذا اخرج صلوة غروفتها بزرعة طيبا وكذا لو زرع او اعسر غروفتها
 طهارة او منع الاجرة عن الاجرة او اخرج بعد ما جفت عرقه وكذا اذا اخرج
 اداء الثمن بعد حلول الاجل او اداءه متوقفا بغير رخص البائع ويستحب ان يقر
 البذر على الطهارة ثم يصلي ركعتين ثم يقول اللهم انما عبد ضعيف سئلت النية
 بذانك له وبارك في نية ثم يصلي على البذر ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
 آفة وبارك فيه
 الشجرة ولو لم يزرع بغيره بطلان سائر اقسامها كالتخصيص كالحالف كالحال
 من قوله ونفع في الكرم الموقوت والخل فان الادراك الثمر وقتا معلوما بخلاف
 الذرع فان من الناس من يزرع في احراف منهم من يزرع في الربيع ومنهم من
 يزرع في الصيف واذا كان ابتداء العمل متقدما وتباخر كان الانتهاء
 كذلك فكان المدة مجهولة فلا يجوز كذا في الجملية قال الربيعي في المزارعة في جميع
 ما ذكرنا الا في اربعة اشياء احدها اذا امتنع احد المزارعين عليه لانه لا ضرر
 عليه في المنع بخلاف المزارعة حيث لا يجبر صاحب البذر اذا امتنع الثاني
 اذا انقضت المدة ترك بلا اجر وعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر على ما بيننا
 والثالث اذا استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله والمزارعة بقرعة البذر
 والرابع المدة وهو المذكور في هذا الكتاب ايضا ويقع على اول المزارعة

بل في راية

يخرج ارض اول سنة لانه لا ادراك للثمرة وقت معلوما عادة والى ثابت عادة
 كالثابت شرعا فصارت المدة معلومة وان تقدم او تأخر وذلك بسبب لا يقع
 سببه منازعة عادة وتبين بان العقد متداول او غير متداول وفيما وراء ذلك
 شك فلا يثبت الا المستيقن حقا قالوا انهم فاقوا في المخرج المدة في
 هذه السنة لعدم تداول العقد غير هذه السنة فكانت متقاة على ذلك
 لا يخرج الثمر فيها كما اذا كان العقد بينهما على ان يخرس ثمر لا يخرج في المدة
 هذه المدة كالكرم في سنة واحدة مثالا والاروان لم يخرج بالفضل بل تأخر
 حرجه الحق على العامل اجر مثله والعقد لانه يبين الخطأ في المدة
 المستمرة بخلاف ما اذا لم يخرج اصلا لانه لما حدث من الآفة لا يبين ان المزارع
 لا يخرج في المدة المذكورة فلم يبين المفسر فقر العقد في وجوب الشركة
 في الخارج ولا خارج فلم يكن انما اخذ منها على صاحبه شركة في الكافة ليعمل
 الادراك الثمينة فكيف لانه هذه العبارة تشعر بان الاجر انما هو من
 مقابلة العمل الا ان يخرج الثمر وليس كذلك لانه لا يبين من العقد عدم
 اخرج من رزم اجر العمل السابق ليحصل الانقطاع بينهما بالكلية ويكفي ان يمار
 ان مفرغ ليعمل ليدوم عمله ومفرغ له الادراك الثمر الا حرجه لانه ما لم يخرج
 استحق الاجر اصلا بناء على جوع اذ ان لا يخرج ابد الآفة سماوية فليست له
 والرباط يقع بقول كذا كرس والاسكان ج ونحوها وهو المزارع
 والتميز وهو كسبه الثمرة وتبديدها بالبيع الى كذا في كل شيء
 كالم غير المطبوع مثلا والاداء هو الثمر الذي لا يتولى ولا يدرك الا
 كالم المكنى له كالشجر الا حرجه يقوم العامل كما كان ولو انتم العامل ان
 ماخذ بالتميز ورثة الاخرين ان يسموا الخارج على الشرط وان يعطوا قرعة
 نصيبه منه وان ينفقوا عليه قدر مبلغ يرجع بذلك في حقته العامل منه ولو
 ما تم جميعا كان اخبار المزارعة العامل لما بينا فان ابوا كان لورثة اب الارض

حيات ثلثة على ما اوصفنا في القاموس في قوله او منبت لانه حكم
منه المدة والثر في حكم موتها وموت احداهما سواء هذا زبدة ما في البداية
والغاية على سعة وهو يفتح السبع والعين والعلتين والعا وورق غصن
الخل وقد يطلع على نفس النفس الذي من الزيل والرواح والاراد ههنا
المفرق في ذلك ودفع قضا، بفتح الفاء، الارض بضمها، خالية عن الاشجار وعن
غيرها في حاصل وهو الارض والعوس ربت الارض وهو يفتح الفاء
المعجوس وسكونه الراء، الكلمة المعجوس وقد جاء فيه الكسرة ومنه قولهم باخذ
عنه كذا في المغرب لانه غرس برضاه ولانه يقدر به والنوس لافعالها
بالارض فانه لو فتح النوس وكلها لم يكن شيئا للشجر لكونه شيئا لقطع
حشبه ولم يكن مشروطا بالمشروط تسليم الشجر بقوله علان يكون الارض والشجر
بين اب الارض والفارس نصفين وقرناوي فانه خانه فانه رجل دفع
ارضا الى رجل مرة معلومة علان يونس المدفوع اليه فيها غرسا على ان يحصل
من الاعراس والنما يكون بينهما حايه فليس معنى بينه وبين قول المصنف ودفع
قضا جمع ذبيحة وهرام لما يذبح كالذبح
بالكسر اما الذبح بالفتح معروف بانه الكاف اكيوانا بازناق روصه في
احال الاستماع بفتح بعد ذلك كالمردية من ترديغ البراء اذا سقط فيها
او من جبر فانت النطية ههنا جربت ما بقرت فانت معطوفا
كالخفة والوقوف وما الكسر السبع ثم فتنه التذكير بالذبح بالفتح اكم
الذبح الخاص وهو ما لم يذكر فيه غير اسمه انما سطر الذبح بها لانها في اللغة اما
بغير الحدة والسرعة بغير اعلان ذكر اذا كان سريع الفهم حدة خاطره وسك
ذكر اذا كان يفرح غايه واما بغير الظهارة فالاصل عليه ولم يراع الايدم
ذكوته ويجوز اطلاقها على الذبح للحا المعنى لما فيه من سرعة الموت وطهارة
الذبح في الدم المسفوح الذي هو جسد كذا في المعاجزة والحق في الصد

وهو بوزن الذنب

وهو بوزن الذنب موضع الغلاوة منه والواجب الودع عروة في النسي
وهما ووجار عفا فانه يحل فيها الدم كذا في الصحاح وهو موهوم الخات
او غيره كانه الاول إشارة الى كاتب غير صاحب الهداية وانما فيه كما
صرح بهذا في مباحث العناية حيث قال ودفع في بعض النسخ بالعكس
وليس بجيد فلم يغير فوق العقدة وهو الموضع المرتفع في اعلى العنق وانما
لم يجر لانه لا يوجد فيه قطع الحلقوم والى وكل ما افرد الودع في الودع
اشبه بالفاء وارا، المملة قطعة لاف ده بيا لاف الذنب بطن الشاة
قال كذا في الودع قطع مخرج الالف آذ وفراة قطعة مخرجة الالف
كذا في المعاجزة ارجل الذبح ايضا بكل قطع الودع واخرج ما فيها من الدم لان
الودع الودع اما كل الاربعه تعلينا وانتم معبرين من هذا الجرح
في الارض والودع اقوال قد يحتمل بعض شرح الوقاية بكسر الميم ولم يجد في غيره
من اللغات وقد اورد صاحب الدستور فتحهم الذبيحة ميتة بغير كفاية
الذبح بها من ذبيحة من الشاة فانه ما من ذبيحة الذبيحة بغير كفاية
وفتح الذال المملة جمع مدية وهرسكين عظم بغير ان الحشوة بغير كفاية
والفخار ما يغفل بغير كفاية عظم وذب احدا وشوة الاحدا
جعل الشاة بفتح القطع والشوة بفتح الشاة وسكونه العا وبالراء
المملة كفاية عظم وفي المغرب ههنا العريضة التي استعملها القصاب
والمراد ههنا كسر الاخير وبذا الاجتماع وهو وضع جنب الغير بالارض
وكره بوجه استدلال صاحب الهداية بما روي عن راي جلال الدين شاة
وهو محل شفرته فقال القداروت ان يمتها موات مائة حدها قبل ان يقطعها
فيل عليه بالانما بفتح اذ الكا الذي يوجع في ذوق العقول ليعقل الحد يد لهجه
والادع لانه جيب بانه السوا الذر اور دعيا حديث زبدة الكوناني
مع كونه سوء الادب لا يتوجه اصلا لانه الودع كافي في ادراك الخوف والام

والام والعقل انما يحتاج اليه فادراك الكليات ربما نحن فيه ليس منها
قوله وفيها من تعالينا وصغيرها وصغيرها راجعة الى الذبحة المذكورة
في اول الباب واحتمل مع انما هي في الذبح في الفقا، فخص بما اذا بقيت
جثة حتى يقطع العروق وانما كانت قبل قطع العروق لا يكون لوجود الكوة
بلازكوة كذا في شرح الجمع قوله حتى يبلغ النخاع بفتح النون والكسر والضم
لغة فيه فسر صاحب البداية فانه عرق ابيض في عظم رقبته ونسبه صاحب
النهاية الى السوء وقال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
وقد بان الحيوان مركب من عظام واعصاب وعروق شرايين واوتار
واما شرايين الخيط اصنام ذكر في البداية الاصل الجامع في افادة معنى
الكراة وهو ان لم ينفذ زيادة لم يحتاج اليه في الذكوة كقوله قوله في ان
يترد بفتح الراء من باب حسن في البردة تفسيره ما يكون تفسيره باللام
كما لا يخفى قوله او اوقف وهو ما لا يخفى والافس الذي لا يسلكه والوقف
عابد الضم والجر ترعايد النار قوله ومارك تسمية عمدة الراجل في بحته
لان النهر المطلق في قوله تعالى ولا تأكلوا مما يقتضيه التيمم والمشم والكتا في
في ترك التسمية سواء قوله وايضا اذا لم يوجد آفة فانه قبل الفرق بين
حاصل قوله واقرب حجة وبه قوله وايضا قلنا الا انما يحتاج حله قوله تعالى
ولا تأكلوا الاة على قوله تعالى فسا اهل لغير الله به بناء على قرينة قوله
وانه يفسر والثاني في اجماع حمله عليه بناء على عدم عدمه في حركات قوله
ما لا قبل ولا تأكلوا فيه مناقشة وهران ظاهر الكلام مخالف الحديث الذي
نقله الزخشي والبضا وفي تفسيرهما في آخر سورة الانعام حيث
قال لا تأكلوا مما حله صلى الله عليه وسلم نزلت على سورة الانعام حمله واحدة
الحديث لان نزولها حمله بناء على ظاهر كون نزول احداهما قبل الاخر فليقال
قوله وعند مالك لا يحل في النسيان ايضا هذا الوجه مخالف لما ذكره

البضا في قوله

البضا في قوله في تفسير قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر لكم الله عليه الاية
صحايل من ترك التسمية بآية عند مالك وان كان موافقا للجمع والحيث
والجاء ويمكن التوفيق بين هذه المقتضات بحمله على اختلاف الروايات
من مالك قوله انه يذكر مع ان الله تعالى في قوله هو ثلثة اوجه الاول كونه
والثاني حرام والثالث لا بأس به من المصل الى الاول بقوله وصلى
لا عطف الا الى الثاني وحرم الذبحة انما عطف والى الثالث بقوله
فانه مصل صورة ومعنى قوله التيمم فليقال في قوله او اوقف باللام
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله ولا تأكلوا مما يذكر لكم الله عليه الاية
هذا اذا كان يعرف النحر والاوجه لا يعتبر الاعراب وجه الكراة وجود
المصل صورة والقراءة ظاهر او وجه اكل فداء في معنى الشك قوله وجب
في الابل ان يقطع العروق عند الصدر والذبح قطع العروق في اكل
الغنم تحت اللجتي وجه الاحتجاب في الكل موافقة السنة واجماع
العروق في الابل في اسفل العنق عند الصدر وفيها في الذبح وجه الكراة
في الكراة خالفه السنة وهران في غيره فلا يمنع اجواز اكل قوله صبي
استأنس آصارا يشا بعد ما كان حشيا قوله ثم نوحش الغنم بفتح
الغنة والعين المكمل واحد الانعام وهران الحال الراعية وانما استأنسها
في الابل في نوحش صار حشيا بعد ما كان استأنا قوله والخرات
وهي صغار دواب الارض وحدها حشرة كذا في البيانية قوله وحمل
الراجل والمعنوم في الجمع الكوة وفي البداية كراة تحريم قبل في الفرقين
كوام والكوة التيمم فاعل الاول معاقب في العنق دون الثاني
وقيل انما كراة كراة تنزيه كذا في الشرح قوله واجرب و
احار ما من عطف على سمك فتكونان مستثنى من حركات الحيوان
المائة فانه قبل من يذبح النوعين ما يحكم بالكل او لا مع انه يحكم على النوع

السك به واما نوعا منه كما يفرق به الشارح ولولم يذكرها اولاً
 لدرجته في الحكم الالهي قطعاً فان زيادة افرادها بالذکر قلنا انها تبادر الرد
 على نقل في المغرب غير ان في من جميع السك حلالا غير الجديت والمار
 ما هي تسمى برب الانتساب بالفارسية عازت كرون وهو تنبأ
 السباع والمخلب جنكالي بايز وعينه والاختلاف ربودن في سبب
 الى الطور وآدم من النهاب والمخلب ما هو سلاح خرج البعير وان
 له ناب واما ما كان له مخلب والمؤن في الحرة الايداء وهو قد
 يكون بالناب وقد يكون بالمخلب وقد يكون حلقه كما في الحشرات وقد يكون
 بجوارحه كما في البقرة في الجمل فحاشات لقوله تعالى وحجم عليهم الجنايات وكنت
 ما تحبته الطبع السليم قوله وفي الضيع بفتح الصاد المعجمة وطم الباء الموحدة
 والفاء واعلم ان الغرائب على اربعة انواع نوع بالكل اجوب فقطع بال
 غائب الذرع كالمسألة هو حلال اتفاقاً لانه ليس من سباع الطير ولا بالكل
 الجفيف ونوع بالكل الجفيف مخب فهو حرام اتفاقاً ونوع محدود
 من سباع الطير فهو حرام اتفاقاً ايضا ونوع مجمع بين الجفيف والجيفة
 وحلال عند الاعظم وهو العقوق الذرعي قاله بالفارسية عمدة لانه لا علاج
 وغير الثاني انه يكره لانه غالب الظن الجفيف والاولا حلال في السبياني
 ومنه نوع مخالف للعامة قوله حتران طفي ميتا حرام وقد شرط ان يكون
 سبطه من فوق حتى لو كان ظهر من فوق الظل لانه ليس بطائف كذا في التمهيد
 نوع من السك يقال له بالفارسية مايركول قوله والارب وهو بالثبات
 هو كوش كتاب الاضحية وهو في اللغة اكم ما يذبح في يوم الاضحية
 الضحية على وزن افعله اجمعت الواو والياء بسقت احدهما بالكون
 فقلت الواو ما وادغم الياء في الياء وكثرت الحاشيات الياء و
 يجمع على اضاحي تشديد الياء وفي الشرع ذبح جهوان مخصوص بسبه

الافندوز

البقرة وفي وقت مخصوص قوله ارساة من ذواته افضل من سبع
 البقرة اذا استويا في القيمة والكم وان كان سبع البقرة الشرقية كان افضل
 والكمش افضل من النجعة وان كان النجعة الشرقية او كان من افضل الاشر من
 المغر افضل من التيس اذا استويا في القيمة والاشتر من الابل والبقر افضل من
 الذكوة اذا استوت في القيمة كذا في منية المفتي قوله لاهد السبع نفع
 ابن ابي اقرم السبع بفتحها لا يجوز غير اجدار عن الكل قوله لا يجوز فاذا لم يجد
 غير السبع لم يجوز عن الكل كما اذا مات وترك امرأة وابناً وبقرة ففخا
 بهما يوم العيد لم يجز لانه نصيب المرأة افضل من سبع فلم يجز نصيبها ونصيب
 الابن ايضا وفي شرح القدر يكون الناقة والبعير من عشرة وهو العيان
 لفضلها في البقرة لانه تركناه لظاهر النصوص قوله ولا يجب الا على
 من يجب عليه الفطرة والتعبير في فتح الفطرة والاضحية من كتب الفقهاء ما زاد
 على نسخة من رواية واحدة من التفاسير والاحاديث وما زاد
 على الثاني من المصاحف من كسب القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل
 ذلك معتبر وكتب الطب والادب كلها معتبرة في اللغة فتعلق بهذا
 النصاب احكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمه ومنع الزكوة
 فيه وجوب نفقة الاقارب من اراد زيادة تفضل فليظفر في اول
 باب الفطر والاضحية من كتابه في حان قوله وعندنا في ارساة
 مؤكدة وهو احد قوليه وفي قوله الاخر طلوع ورور ابن زياد في الآية
 وابنه رستم عن محمد انها فريضة قوله فلما سبب الفطرة راس مؤنة من
 مائة بمؤنة مؤننا اذا احل مؤنة وقام بكفايته كذا في الصحاح وقوله ويمل
 عليه في الولاية ولما موجودا في الصغير كذا في الداية بخلاف الاضحية فانها
 عبارة وقرية محض والاصل فيها انه لا يجب على الغير سبب الغير وكذا
 لا يجب على غيره وان كان يجب عليه صدقة الفطر قوله وانما يجوز ان

يبدل بذلك وانما يجوز التصديق به انه الواجب عليه هو الارادة وقد تم
فيكون التصديق شرا عام مال الصبر ولا عليك احد كذا في الشرح **قوله** واخره
قبيل غروب يوم الثالث وقيل هر جازية المظوم ولو صلى الامام ثم بقي انه صلى
غير طهارة بعد الصلوة ووزن الاضحية ولو وقعت البلدة ثمانية ولم يبق
فيها والى صلى بهم العبد فمخو العبد طمأنينة المظوم قبل صلوة العبد اجابهم ولو
سندوا عند الامام انه يوم عيد فضلى ثم انكشف انه يوم عرفة اجابهم الصلوة
والضحية كذا ذكره الزبلي **قوله** يصدق انما ذكر بان يكون في ملكه فيقول له
علي انما صحى بهذا الشاة سواء كان ذلك الموصى فقيرا او غنيا ولو نذر
انه يفتي ولم يستم شيئا يقع الشاة ولا ياكل الناذر منها ولو اكل فعليه قيمتها لانه
سبها التصديق وليس للمصدق ان ياكل في صدقة فلو اكل فعليه قيمة ما اكل **قوله**
بها حبة متعلق بصدق الرصد في الشاة حبة **قوله** وفتح الجذع الما قوله
من الثلثة اشارة الى ما ياتي انواع التي لا يجوز الاضحية الا بها ويخرج بسبها
الذرا لا يجوز فيها دونه **قوله** لها ستة اشهر الفقهاء وانما قيدنا بهذا لانه
عند اهل اللغة الجذع في الشاة ماتت لها ستة كذا في النهاية والفقهاء انما
جوزوه في ستة اشهر اذا كان عظمه بحيث لو خلط بالثنيان شية على
الناظرين فربعيد **قوله** وحولين في البقرة يدخل فيه الحاموس للمساكنة
والحوول ودين الالبى والوحشى يتبع الام لانها اصل في التبعية لانه
جزءها ولذا يتبعها في الرق والحمية وهذا لان المنفصل من الحقل الماء
وانه غير محل لهذا الحكم واما الامم الجوان وهو محل واعقبها **قوله** قبل
الشاة يجمع ثمرات افراد بين حولي عشر سنين واحدة هو الغنم والبعير
يعرضها عن سنة واحدة وهو البقر والحمى خمس وهو الابل والظلف
بكره انظار المجرى وسكون الامم منقوص البقر والغنم واخف منقوص الابل
وهو بالغا ستموزة اشتركت في عبارة عما ينوم مقام ظفرو وفيه لفتة

منه كذا في الشرح

ورب كذا لا يخفى **قوله** وحصى من انما اخرجت خصيبا قوله ووزن العجاء وجر
الى اعيان لها اصلا والعجاء بالفارسية لا غر الجفت يعني الجعجعة مصدره و
العجاء وجر الى لها جرح وهو بالفارسية ثكني **قوله** وقد قيدت العجاء اقوال
وقد قيدت احد بيت العوراء ايضا حيث قال عوراء باليتي العوراء
فلا ظه يروض الشارح اليه ايضا وانهم ان الاصل فيها المانع هو العجاء
لا اليسير لانه يكون في الما يجوز ليس العيب اليسير هو الذي ليس له ثمن
في نقصان اللحم ومنه نعم الفاضل والفتي تكسر النون وسكون القاف في الما
بضم الميم وتثنية انا المجرى كلاما بالفارسية من اخوان **قوله** او دونهما بفتح
الدال والنون معروف والفرق بينه وبينه الالية انها تخص بالغنم ودونه
قوله ويوكل ويهب اقوال كان الاو شوا جواز اطعام الفقراء انما في
الى الاغنياء كذا لا يخفى وقد فتح بعض شراخ الوفاية بفتح الكاف في قوله بانه
على عدم ورود الافعال في الاكل **قوله** ونزب التصديق ثلثها لانه اجازت
ثالث الاكل والادخار لقوله عم فكلوا منها او ذروا والاطعام لقوله تعالى
واطعموا القانع والمعدة فانقسم عليها المأنا **قوله** الا او غيره واذا امر
غيره ينبغي ان يشهد بنفسه لقوله عم يا فاطمة بنت محمد قوم فاستمدي
الضحك فانه يغفر لك يا فاطمة فمدها عم الارض كل ذنب لك **قوله**
كل وهو باخا المجرى معروف وبالجملة ومن قسم **قوله** فيكون غاصب
قبل الذبح **قوله** وقد نقل الذاهر عن فاضل خايرة ما ذكره الشارح انها حيث
قال وقيل يجوز ان لا يذبحها بالاضجاع والشدة وقد تكلف جوابه بانه وان
سم ان مقتضى الذبح قد يجد غضبا لانه لا يشترط قبل الذبح
لان بعض المقتضيات كشد الرجل مثلا يجوز ان يكون للحفظ الواجب على
المودع فلا يتعين الغضب الا بالذبح بخلاف ما اذا غضب او لا فليقل
ولكن ان قول الغضب عبارة عن ازالة اليد الحقة وثابت المبطله كما نقرر

في موضع ونهاية ما يتصور فيها ذكره الشارح هو اننا في احوالنا انما نلتحق
الافئس الذي كما هو منسوب اليه **كتاب الكراهية** وهو في اللغة منته
الرضا والارادة وفي الاصطلاح التقاضي استيفاء في قول الحق ما ذكره
حرام انه مدعون الكتاب بالكرهية مع ان فيه بيان بالايكراه ايضا لان بيان
المكروه انما هو وجوب الاضرار عنه قوله ما كره حرام عندكم تبريد ما استفيد
من توضيح الشارح وتلويح التقاضي في ان المكروه هو ما لا يجوز فعله بل
تركه كالحرام الا انه المنع من الفعل ليس قطع حرام وبدليل ظن مكروه كراهية
الحرام والمكروه تنزيها ما يجوز فعله ولا يمنع عنه فافهم به ثم ان كل
مكروه حرام هو المكروه كراهية تنزيهية عندكم وليس حرام فليست فلفظ
منع التقاضي في باب ثمة الغلام قوله ان احوام اقرب لسائر الاول
فيه وتعليق احوة قوله عدم ما يقع احوال احوام الاول منه غلب احوام
احلال قالوا معناه دليل احل ودليل احوة كذا في الاختيار اقول وجه قوله
على ما عليه وهم دراية ان احوام يحس تركه واحلال يباح فعله بوجه ما فهم
من التلويح حيث قالوا في بابها ان ما يكون تركه اول من فعله فهو مع المنع
عن الفعل حرام وبدونه مكروه وكراهية التنزيهية ان كان احل اقرب
بغير انه لا يتعاقب فاعلمه ذلك بباب تاركه اذ في ثواب وكراهية
احتمال ان كان احوام اقرب بغير ان فاعله بحق محدثا دون القوة
بدونه الحرام كما ان الشهادة قوله واما المكروه كراهية تنزيهية فالنظر في
بين الحرام والتنزيهية الكراهية المذكورة في كتاب الصلوة وما يتعلق بها
تنزيهية وما ذكر في كتاب الصيد والحفظ والامانة في قوله فان احل
اقرب واما عندكم فهو ما كان تركه اول مع عدم المنع عن الفعل وبيان بالمند
قوله واما بين الامان وشر الاثر في الحرام الاكلية قوله جعل به الله احوالنا
بالاعتقال لله او اذا اعتقد ان الشئ هو الله لا اله الا هو وفيه الفناء

اذا وقع

اذا وقع الوفاء في ارض وكان كمال لودخل وابتلى به وقع عندنا انما
بدخله ولو خرج من تحت وقع عندنا بخارج وجه فلا بد من ولا يخرج مسابقة التقاد
فاما اذا كان يعلم ان كل شئ بعد راحة تاوله لا يصير الا ما كتب فلا بأس
بانه يدخل ويخرج منه كلامه قوله لا يتفرج حراما لفورة فيخرج منه او ياتي
الحرام كما هو والبول اذا اجتره طيب سم ان فيه شفاء ولم يجز غير ما يقوم مقامه
واحدة ترتفع بالفورة فلم يكن منه اويا باحوام فلم يتناول احد شئ من
ويجوز ان قاله في دار عرفه وواو غير الحرام قوله والا واما في صورة الادوية
الحرام هو ان يأخذ الاثنية الحرام ويحبب الدين منه علمه اس بالذات
اما اذا دخل به فيها واخذ الدين في حبه منها عليه فانه لا يكره قال صاحب
النهاية كذا ذكره صاحب الذخيرة في اجماع الصغير وارا انه خالف لما ذكر
في المحلة فان الكل لا بد ان يتفصل عنها عند الاحكام ومع ذلك قد ذكر في
الحكامات قوله قال صلى الله عليه وسلم انما يخرج من الجحيم ما يك رده و
يخرج من النار الاول قوله ما رجعتم بالرفع وعلى الشان بالنصب واختار
في المغرب بالنصب فقال كذا كان في محض ظاهري العباب بنصب الزا ومناه
بردد ما خرج من الجحيم اذ ارد وصوته في محنة قوله كثر اذ اقبل
يقوله شرب الخ في القول لان المعاملة كثر بين اجناس الناس فلو شرط
شرط زائد لا در الحرج فيقول مطلقا وفيما يلحق وما ذكره بعض شراح
الوقاية في ذكره بل ذكرتم فسه بقوله بغير اذا اجتره هذا العلم بدو
يجوز سراه فيتحقق بعيد من المعام قوله ودعوا ليه وترطام الخوس
قوله ولعبا اغنا اللعب اللهو والغنا بكسر الغين الياء والكسرة
وهو بالغارسية سرود قوله بالحرم يكون ان الابتلاء لا يكون الا بالنية
بشرها في تقديم الظرف قوله لكنهم بعد آرجعت قوله فان تعدد المحل
بما اذا كان المتع في ذلك المتزلة في السبب الترفه بالاية اما اذا كان

عليها لا ينبغي ان يفقد وان لم يكن مقتضى كراهية الهداية قوله فلا يترك سبب
 بدعة في علمه انه ليس السنة على الفرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحلل الخمر
 لاقاة الفرض تحلل لاقاة السنة واجيب بانها سنة في قوة الواجب لوجود
 الوعيد عليها فكما فامر عليه السلام في ما يجب الدعوة فقد عظم بالتمام ويجوز
 ان يقال وجه التشبيه اقران العبارة بالبدعة مع قطع النظر عن حقيقة تلك العبارة
قوله ابتليت بزل على احوته وذلك المسئلة على الملاهي كلها حرام لانه في طلق
 اسم اللعب والغناء بقوله فوجدته اللعب واللعب والغناء وهو المأثور
 حرام لا يقال الحمية الدنيا لعب والمأثور لعمري انما الحمية الدنيا لعب وهو
 وهو ليست حرام لانه الاصل من هذا القياس بعض اللهو واللعب ليس حرام
 وهو ما استشهد به النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هو المؤمن باطل لا في نفسه
 لفرسه ووجهه عن قوسيه وطلاعبته مع الله **قوله** ويكره ان يقال انما اقرض
 عنه على قول المصنف واذا قيل ان عيونه ربه ولو سلمنا انه اعظم كان غير متحرك
 حين الابتداء فلا يجوز له ان يصير على الحرام لاقاة السنة في احباب عنه
 بقوله والصبي قال ابيوم حاصلة انه ابتداء بذات الحرام في حيث هو
 والصبي عليه والقبول به في غير مقتضى حيث جوده عما يشاء عنه احوته
 من استعمال النفس في الله اذ به **فصل** حبة مكفوفة تبارك ثوب مكفوف
 كف حبة واطراف كية بشر في الدنيا **قوله** بائنة اربعم وسداه
 وآل اربعم الآم وسكون الحاء المائلة بالعارسية بوزن الفريخ
 المائلة والدار المائلة بالعارسية **قوله** ويتوسده ويفرشه
 بفراش يجعل الحريم وسادة وفراش **قوله** على مرفقة وهو كسب الحريم
 وسادة الناطق **قوله** وعكس في احوال فقط اعلم ان هذه المسئلة
 على ثلثة اوجه الاول ما يكون في حله وهو الاربعة ولا يجوز لبس
 في غير احوال بالانفاق واما في احوال ففقد اربعة لا يجوز وعندهما يجوز

ودليل الإباحة

الفرق بين مذكور في الهداية والثاني ما يكون سدا حرم او حلة غير لابس
 بل لبس في احوال وفيه لانه الحكم اذا تعلق بعلة ذات وصفين صفات اما
 احوالها وجودا والى كذا الثالث عكس الثاني وهو مباح في احوال ففقد
 وفيه ايقاع البنية في عيني العدة وبسريته ولعانه ولا ضرورة في غيره فيكون
 ملوك كذا في الاكلية **قوله** ولا يخل بالحاء المائلة في اكلية والكلية كسب الحريم
 معروف كسب الحريم وسكون السنين المائلة وبد مع لقب فقبض
 يجعل في قلب نفس الخاتم والصغير يقم الصاد والمائلة والماء وذهب بدنه
 احبانه مرد ينفعه عن نفسي **قوله** كما ان شرب الخمر حرام لا يقال هذه العبارة تقتضي
 احوته لا انكر اهيبة لانا نقول في كلامه انه اقتضا كراهية اللبس كراهية
 اللباس يشبه اقتضا حرمه الشرب حرمه الشرب فلا شك في اكلية
قوله لوضوء يفتح الواو بفتح الباء في الوضوء على الاعضاء كاحدة او اقل
 الكتاب **قوله** او حاطا بفتح الحاء والياء بالجمع والطاء المائلة ما يسيل من الخش
 وقد عطف في الفه اربع **فصل** ونظير الرجل اعلم ان مسلكي النظر اربع
 نظار الرجل في الحركة وبالبس ونظار الرجل في الرجل ونظار المرأة في
 الحركة والآول على اربعة اقسام نظاره الى الاجنبية احوته ونظاره الى
 حيله في الزوجة والالة ونظاره الى ذات محاربه ونظاره الى الله عزه **قوله**
 والركبة عورة حتى قيل ان كاشفها ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه
 وكاشف السواة يؤوب انما في كاشفها زانية في شرمه لمعاصيه في حيث
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكاشفها يعنف وكاشفها يعنف وكاشفها يعنف
 في موضع القعد للفعل كالحام لبس او بغيره لا بأس به في بعض النواظر
 بغيره والاشم في الناطق المائلة لفروية كذا في اكثر معتبرات الفتاوى
قوله وانه اكلان آتية بقية اكل غير الجوسية او كثر كذا او ام
 او افضة في الرضاع او ام امرأة او ابنتها لانه حكمها حكمه الغير في النظر

ابها لانه انما النظر الى جميع البدن منسبة على كل الوطء فينبغي بان يتقيد
كل آية الاكلية وقد عرفت بما ذكرنا ان الالة التي تكلمت للغير حكما فربما
انظر حكم الالة الغير لوجود الالة الوطء فيها ما دامت منكوسة له كما لا يخفى
قوله حل مستأنه اوله جواز مس الحرام خاصة ان النسب لا يوجب عليه ذلك
يقبل رأس فاطمة ويقول احد من اهل البيت وكان ذلك في سنة قطعا
فيجوز المس **قوله** وانه بلغت او صارت مستهامة في حكم البذوح لا تعم
اربع البيع في ازار انبوب بسبب ما بين السرة والركبة فظلاله اذ انك
لا يستر ظهرك وخبرنا وقد سبق في المس قبل ان لا يحل النظر اليها فانه
اغير بقوله كما عرفت **قوله** ورجل يد او يدها بغير عطف على العانة وانما لا يكره
قبل قوله وايضا لا يربط بقوله فينظر الى موضع مضمونها **قوله** ولا رجل يرفع
ما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل جاز للمرأة ان ينظر اليه من المرأة لوجوده ومن
جملتها تحقق الفورة الى الانكشاف فيما بينت فآلة النهاية ان في الحرام
وهذا دليل على انهن لا يمتنع عن الوطء في الحرام خلافا لما يتوهم بعض الناس
لان العرف الظاهر في جميع البلد ان بناء الحامات للنساء ومنسكتي
من قول الحامات دليل على ما قلنا وحاجة النساء الى دخول الحامات فوجاهة
الرجل اليه لا يعلقه ويقتضيه الرتبة والمرأة الى هذا اعم من الرجل ويمكن
الرجل من الاعتقال في الانهار والعيون والمرأة لا يمكن في ذلك **قوله** وكذلك
من الرجل ان ينظر المرأة من الرجل ما ينظر الرجل من الرجل **قوله** ولو كانت المرأة
تفعل الروي تكن من نفسه خلافا لما عرفت من الحنث في الذنوب اعضاها
لكن تمتص ما قبل الحنث ولا يثبت النساء فانه رخص بعض مشايخنا في ترك
مشكلة من النساء **فصل في الاشارة** **قوله** او عبد امام عبد غيره فبالا تفاق
واما من عبد الله او كانا من دونهما مستغفرا فلكذا عند اهل حنيفة لانه لا
يملك المولى في كسبه وانما عندنا انما حاصنت عند العبد لا يلزم الاستبراء للمولى

لانه عندك

لانه يملك كسبه ويقرب فماله فقبضه كقبضه وانما عند العبد من هذا العبد لانه
من لا يملك اصلا فضلا عن اجارته ووطئها **قوله** لكن غير ذرهم حرم كما اذا اشترى
منه ورثته وهو موطوءة ابية او من كانت اخته رضاعا **قوله** من مال متبرعا بها
ابوه او وصيه كذا في الكافي **قوله** تعرف برأى ارم اطلب معرفة برأى
بقال فلان تعرف ما عند فلان اطلبه حتى تعرفه كذا في الصحاح **قوله** فلان المحرم وهو
بانه لا يكون من زحانه وانما قيد بذلك وان كان الحكم في غير محرم كذلك فانه اجارية
احتمل من الزنا ليجل وطء محلا للحال على الصلاح **قوله** وهو استحداث الملك
اخذوه وفيه بحث لانه اعم من الانتقال من ملك الى ملك فخالفت قوله فربما
خيار الشرط لانه الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك باو القصر
لانه يوم انتقال الوجوب في المسبات واحدا الاستحداث بما يقع
بحق الوجوب فيها فليست **قوله** لكن يبر عليه ان اكله وتلقيه ما ذكر في الكافي
من ان عدم وطء المولى اذا كان معلوما فكيف يتوهم شغل ارم بالمال بل لم يخف
الانساب واجيب عنه بان الشغل لا يلزم ان يكون من المولى بل ان يكون من
غيره وكذا التوهم ثابت في البكر ايضا لان الشغل يتصور بدون زوال البكارة
يؤيده قوله في خانه فكتاب الخطر اذا جمعت البكر ما دون الفرج فدخل
المنى فزها طخت وقد زفر او اذ ولادتها ينبغي ان يزال طهارتها بقبضه او
بحرف ذرهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون فيلزم عليه اذا كان الشغل
من غير المولى كان الزنا ونكاح امرئيه وطء جائز بلا استبراء عندنا خلافا
لما في فلكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويكفي وفيه بان الشغل جائز
اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا بل ان يكون المولى زوجها كما كانت
هذه الكلمات الكساذم غرضه وقوله كاسيات اشارة الى ما سنده كونه في بيان
معرفة قول ارم وهو ان يكون المولى ثابت النسب حيث قال ان يكون المولى
ثابت النسب من غير بان زواج المولى منه من اجل طخت منه ثم طلقها

وبعد انقضاء عدتها ما عدا من رجل فكلما ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري
 لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اطلاق الكسبان وتبينه الانساب من غير كلام
 ذلك الناصر بقوله انه يغفر انه قد تغلر السب شعرا ما يقع قوله لانه انما ثابت
 النسب بعد قوله وبعد انقضاء عدتها ما عدا من رجل مع انه اولات الاحمال
 اجلتى ان يصفى حمل من قوله وهو ان يكون الولد انه نزل او انظر الماظرين في
 هذا المقام ويرجع هذا التمهيد مع ما ذكره عند ان يرجعه عدم الثبوت
 المستفاد من قوله لا يثبت ونقد الباء في ان يكون ونقد في غير البايع بعد قوله
 ثابت النسب والمفهوم هو ان عدم ثبوت النسب في البايع بان يكون الولد
 ثابت النسب من غير البايع قوله في سببا او طاس السببا جمع سببه وهر
 مرأة مستبنة او طاس موضع علمت مرأى في ملكه كانت به وقعة لاني
 سطره ما عليه ولم **قوله** الا لا توطا اجمالا وهر الباء الوحدانية جمع جمل
 ولا اجمالا وهر الباء التثنية المشاة جمع جمل الى لامل لما علم خلاف البايع
قوله فرب سبته في حالة المغرب الصواب بالهزة **قوله** فانه السببا لا ينج
 من ان يكون بكرة او مستبنة من امرأة وتغادر يوسف انه لا يجب في هذه الصورة
 لتيقن من انهما من البايع كما انه المطلقة قبل الدخول لا بعد هذه
 العدة بعينها وقال ان الشغل غير ثابت اذ لا ينج من عدم الشغل وان
 كان من غير المالك وايضا انهم البكرة قد شغل بالجنس بالجنس مع ثبوت
 البكرة بان يخلطه في الحكم **قوله** ولا يصدر ان لا ينج في قوله وجانس
 الجنس يعني جراتهم واقدامهم على الوطى بلا استبراء وان كان من موضع
 ثبوت الشغل وهذا من قوله يجب يرتفع الحكم **قوله** لم تكف جسيمة
 الى قوله كذلك هذا عند الاعلم والربا في خلاف ما لا يوجب لاما تيسر في
 الاستحاش الملك واليد معا ولا يغير الحكم قبل السبب وله انه كان ظهرت
 على الدم انه بطلا بان الصور الثالث كلها موصولة فمقصود انما هو ان

والفهم

فراغ الدم **قوله** لا عند عود الابقية هذا اذا بقيت في ذكر الاحكام اما اذا بقيت
 الى دار الحرب ثم عادت فعند ما يجب الاستبراء لانهم ملكوا وعند الاعلم
 لا يعدم الملك عند **قوله** ان يملكها ثم يشترها وقد عطف الزيلعي على شرطها
 لفظ يقبضها قال كذلك ذكره صاحب الهداية ثم قال وهذا لا يفيد اذ كان
 القبض بعد الشراء لانه بالشراء يفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض
 حكم الشراء وانما يفيد ان لو كان القبض قبل الشراء كذا يوجد القبض حكم
 الشراء بعد فساد النكاح وقال ظاهر الذي عند ان يشترط الدخول قبل
 الشراء لانه تلك النكاح بعينه عند الشراء سابقا فضرورة ان ملك النكاح
 لا يجمع ملك اليه فلم يكن عند الشراء منكوبة ولا معتدة بخلاف ما اذا دخل
 بها قبل الشراء لانها تنقضي معتدة بعد فساد النكاح به فلا يلزم الاستبراء
 ذكره قاضي خان انه كلامه اقول لو قال بر صاحب الهداية صاحب كان
 لمار صوابا لانه لفظ بعينها لم يتغير الهداية بل فيه فلسا بل **قوله** اذ النكاح
 لا يجب الاستبراء لانه يثبت له الفراس عليها فانما يشترها وهر من
 وقام الفراس له عليها وليس شرطه على تبين فراغ زوجها بما لا يغير
 احكامه لم يجد وملك الرقية لانه كانت حلالا قبل ذلك بالنكاح وهذا
 معنى قول الشارح ثم اذا اشترى زوجة لا يجب ايضا **قوله** رجلا عليه
 اعتماد ان يطلقها لانه اذا لم يكن نفقة يجوز ان لا يطلقها فكلما احببنا
 عليه لانه واحيلة في تمشية هذه الاحيلة ان يزوجهما المشتري على ان يكون
 امرأ بديه يطلقها من شرا **قوله** او يملكها من قبل القبض ولو
 قبضها يبيعها من آخر ثم يبيعها فسيقت ذلك التسهيل قال قاضي خان
 الا انه في هذا نوع شبهة فانه عند يوسف واحد من الواجب في عقد
 كما اشترى ما يجب الاستبراء الا ان الواجب تالك بالقبض وانما يوجب
 بعد الشراء لا يقطع استبراء وجب بنفس العقد الا ان يفتي عند المشتري

يختصه قبل الطلاق في لا يجب الاستبراء في قولهم جميعاً وقيل في إسقاط لآية
أنها يلزمها المولى ثم أوردنا ما يوجب على سبيل الرق واللفظ فإذا عرفت نفسها
صارت قننه ولا استبراء لآية سقط ما يكاتبه أو لا والقط لا يعود وهذا
الوجه هو السابق بالأمارة والسلاطين **قوله** ثم يقبضها ثم يطلعتها الزوج وأما
اعتبر تقدم القبض على الطلاق لآية لو طلقها قبله كان على المشرع الاستبراء إذا
قبضها في الحج الروايتين غير محتملة لآية إذا طلقها قبل القبض فإذا قبضها والتغير
حكم العقد بمنزلة العقد صارا كأنه اشترا في هذه الحالة وليس في كساح ولا
في لآية الاستبراء **قوله** لا يحل الوطء فلا يجب الاستبراء في القبض أو ذلك ليس
بممكن في الوطء وحده العلة هو المكن من التبرر ان تزويج المشرع وأنه لا يقبض
حكمًا لم يعتبر كونه فرياً للمكن **قوله** مامسه لا يحتمل هذه علة لأنه أوجب قبضها أو لم يشر
واحدة منها أو قبل أحدها فإنه لم يقبلها أصلاً كأنه لم يقبل وطءاً أو شيئاً
سواء كان اشتراكاً أو على التعاقب وإن كان قبلاً أحدها كأنه لم يقبلها بالقبلة
دونه الآخر وأما إذا قبلها بشهوة فتدبرك لآية إذا لم يكن بها لا يكون
معتبرة فالحكم ما ذكره في الكتاب وهو منسب على رخصه لا بطلاق **قوله** تعالى
وإن يجهلوا بين الزوجين وكان عتقهما مشروطاً بحل ما آتاه فيفسخهما أو
ما ملكتم إيمانكم وحرمتها آية يعرف **قوله** تعالى وإن يجهلوا أو الأصل في الانقضاء الحل بعد
وجوب الحمل وقد وجد ذلك وهو ملك البهي إلى أن الكلام لا يملك وقد تم في قوله
رأى عثمان رضي الله عنه رجلاً يبيع عنده قنينة من الكلب فوالتا جميع بينهما
في ملك البهي ففطن عثمان وعلم أنها قنينة فباعها وأما ما يوجب عليه من
وعتق الكلب لكونه مخالفاً لظاهر صاحب الكلبية فصح عثمان وكان يتوقف
فليسوف بينهما **قوله** ذكره بقيل الرجل وعتقه وأما عدل في صفة مفعلة
المذكورة في البداية مع أنه يجوز مخرج باب العتاق بمعنى المعاينة وقد
لا حصة رابطة في الرجل على الرجل عتقه إذا جعل يد به في عتقه ومنه

المأخوذ

وقوله في إذا راد واحد قيل عليه أنه الظرف بالعناق فقط كما يقبضه سوف
كلام المقص لفظاً ومعنى ويصح عنه قول صاحب البداية لا بأس بالقبيل
المعانة لما روي **قوله** قالوا اختلاف في المعانة في إذا راد واحد حيث
ذكرها أولاً ولم يذكر الظرف المذكور معهما في ذكر المعانة بل بالقبيل وذكر
معها الظرف المذكور فثبت بأنه عند قول الشرح لا بأس بها بغير التثنية
في جميع النسخ التي رأيناها وأنه يتعلق بالعناق والقبيل معاً كما هو مقتضى
شرح الشرح وقول صاحب البداية لا بأس بالقبيل في المعانة فثبت
مفكوة بالقبيل في إذا راد واحد لا يخرج عن كتاب المتكفلات ويخرج قولنا
أولاً في محبة ما في عبارة الشرح راجع إلى القبيل والعناق فلا يجوز أن
يرجع إلى المتعاقبات الذين استأيرها المقص بلفظ وعتقه فأنعش
ولا بأس عند أبي يوسف بالمعاقبات بسبب عتاقها وإن كان ذلك
في إذا راد واحد ولم يسم طارعه في القبيل في الثواب الذي لا يستلزم
السرة إلا تحت الرتبة أفضل الشهوة في الذرية بغير جميع البهي فأنقح
وجه يتعلق الظرف بالقبيل في المعانة **قوله** والمصالح في غير الأخذ بالبعد
قوله واختلاف فيما يكون بالجهة والشيخ ابن منصور وقف على الأحاديث
فعال المذكور في المعانة ما كان على الشهوة عبر عنه المقص بقوله في إذا راد
فإنه سبب يفسد بها فاعلم وجه البهي والكرامة إذا كان عليه قبض أو وجه
فلا بأس وأما قبيل به العام والسلطان العادل أو شخص معروف بالزهر
والزوج للبهي فخص عند بعض المتأخرين سنة عند بعضهم وأما يد غيرهم
فلا حصة في قبيله ولم يذكر القيام تعظيماً للغير وروى السرخسي رحمه الله
صلواته عليه وسلم كأنه يكره القيام **قوله** وكره بيع العذرة حاله وشره
القول لأنما يخلص العاني فلا يكون بالأكسج السرخسي في بيع العذرة
مخلوطة بمراد أو تراب غالب عليها كبيع السرخسي في البيع حاله

خالصة فيقول ان ربح فان ربح السرقين تعليمكم الحق بفتح السرقين في
 صورة الشبهة **قوله** لا تجالسها هذا هو الحق في رواية الددانية وقال الزهري
 والحق في ان عظم الاستفاح بما يصحبها **قوله** وحكمة المحقق لانها تعظم
 فصار لنفس المحقق وتزنيدها بالذهب **قوله** وعند مالك والشافعي
 المبسوط من هذه العبارة اتحاد بينهما بلا تفاوت وليس كذلك لان
 مذهب مالك حرمة دخول المسجد لانه معلق عنده بالنجاسة فيمن احكم ومذهب
 الشافعي حرمة دخول المسجد لورود النجاسة خاصة فليست في الددانية
قوله وعبادة آثر عبادة الذم اليهودي والنصارى في الجوهر اختلاف
 قبل يجوز لانهم في الالهة وهو من ربحه وقيل ان بعد في الاسلام الاثر
 انه لا يباح ذبحهم ولا نكاحهم واختلفوا في النكاح والاحتج انه لا بأس به
 لانه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين كذا في النهاية **قوله** وحصة البهائم
 ولقد احسن حيث غير لفظ الاحضا الواقع في ابي السمان وغيره
 الاحضا لانه مرشح في احوالته بانه يارحضا اذا نزع حسية بحضة حضا
 والاحضا في معناه حضا وتكون بكسر الهمزة والفتحة في قوله علم
 صيغة الافعال ولا ريب انه اوفى من المطر من الذم هو سند صاحب النهاية
 واهل الباطن ايضا يجوز ان يكون اختيار الاحضا ههنا رعاية الارزاد واجب به
 وبين الانزاع الذي هو افعال في الترتيب وهو وفة الذم على الاثر ورعاية
 الارزاد واجب عند من في الاهمية بحيث يخرجون لها الحكم في اوضاعها الاعلية
 في احوالهم العرفية **قوله** واختلف في ارجاز الاحضان للذم والاسم
 فالرشي الثقلين لا يجوز استعمال الحرم ونحوه لانه الذم والحرم محرم **قوله**
 وسفر الاله قال صاحب الكافي هذا في زمانهم واما في زماننا فلا تغلبه
 الفسق وبه يفتر كذا في التسهيل في مجرم وهو نفع احكام الامم وكسرها
 قالوا فلان يجوز فلان في حصة وكسرها ومنه قوله تعالى ورايتكم الاتان

بالحق

في جرم **قوله** واجارة بيت بالسواد يقرى وقوله يخذ بيت ماراني
 كحل فعبده لعبدة النار والكسبية معبد للنصارى والبيعة معبد لليهود
 كما **قوله** فاعلام الاسلام قية ظاهرة ومنه يفهم وجه قول المجوز في الامام
 اتفاقا لانه ظهور في الاسلام في الامصار اظهر منه بالسواد كما خرج به
 صاحب الددانية **قوله** تقيد بعبده آرجل جل عبده مقيد بعبده
قوله وجه الاحتجاج انه صلى الله عليه وسلم قبل بدنه آه واجاب المجابة
 عنهم دعوة مولانا السيد وكان عبدا ولان هذه الاشياء لا يجد الناجي
 يدانها ومنك شيئا يملك ما هو من ضرراته ولا ضرره في الكسوة و
 ابداء الدرام فبقدر اصل التماس **قوله** فانه فرض جرنفعا وهو عنه
 بقا درهم ولو كان فيه يخرج منه ساعة ولم يبق ونصير ونفخ فرض
 جرنفعا وهو من عنده وينبغي ان يورده اياه ثم يأخذ ماشا جرنفعا
 وان ضاع فلما شي عليه والتحقق انه اذا ومنعه ولم يشتر شيئا كان
 وديعه ايضا وان لم يصح بها **قوله** وكل لوفال صلى الله عليه وسلم
 المؤمنين باطل الا الشك تأويله بفرسه ومناضلة وقوله عليه السلام
 وملاعبته مع اهل **قوله** اذنية تشيخ الخاطا كتحديده من شدة الكسب
 حدقه **قوله** ولا يكون فيه ميسر وهو ان كل ما رواه لم يكن بما في غيب
 فنقول ان اردت تفصيل المقام الواجب الاجتماع لا العيب بل العيب
 مما ابتكره كثير من اختيار الناس واعيان الاقوام فاعلم انه قال في اجتماع
 اما الزم وهو حرام بالاجماع لما رواه ابو موسى الاشعري انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع اربع من لعب بالنرد فقد عسر الله ورسوله وسكانه اربع
 بريدة غير اربعة غير البئر من لعب بالنرد فكانا عسر الله في دم اخذ بوجه
 واما الشطرنج فانه مباح في نواحيه بالاجماع لانه الله تعالى حرم النرد وان لم
 يجر به فكذلك عندنا خلافا لما في دليله مع جوابنا عنه مذکور

يحيى قوله ووزاع العاة وانا وصفت ذلك لانها نقصت في ذراع الملك
وهو بعض الكاسرة بقية لانه سبع قبضة **قوله** كل اصبع ست شعرات
وقربى النسخ ثلث شعرات والاصبع الست كما صرح به الركني حيث
قال في اوائل باب التيم وعرض الاصبع ست شعرا لمصلحة طر البطن كما فيه
منع مخالفة هذا الشرع لانه شرط انضمام البطون والتميم انضمام الظفر
بالبطن وتوابعه لفظ الست تقديرا لاهل الحساب اربعة وغيره من اصطلا
فليتأمل قوله وللقناة وترتفع العاف والنون في الماء تحت الارض حتى
بالفارسية كما في **قوله** له مسان وترتفع التيم وفيه السنين المائلة العم وهو
نبتا جربيرك **قوله** فهو صاحب الارض عند اربعة حنيفة وهذا يخرج
بعد اذ لم يحكم لغير قبل هذا الخلاف في تركيزه لا يحتاج فيه الى التكرار في كل حي
اما الانهار الصغار فيحتاج الى كرهها في كل وقت فلها حريم بالاتفاق هكذا
ذكر في النهاية وظهر كلام الهداية والوقاية بانه في **فصل قوله** الشرب
هو ما يكتسب من الماء مطلقا سواء استوفى بالشفاه كشراب نادر
والهائم قال في مائة صاع ماء لما شرب وكلم شرب يوم معلوم او
سبق الارض والشجر والشفة اصلها الشفة اسقطت الماء حقيقا والماء وما
هنا النصب المخصوص منه لانه اهل الشفة الذي لم يحق الشرب فيهم
وسبق دوابهم والاشنة بالاولا في دون سقى الارض والشجر فيهما عموم وخصوص
مطلق **قوله** كوطيخ ونحوها وترتفع اذ والماء ينجو بايجون فليس حوازم
وتنجو من ترك والفوات نذكر في قوله منها اربعة اعمدة العظام المذكورة
قوله او حفرة في داره حمالا جاره اربعة اربعة حفرة وقعت في داره محل
الحا، الجوار وجميع جوه نفع يحيى والراء المائلة بيازا فارسية بسود وقوله
في الاصح اشارة الى قوله ثمة بين يدي ليس له ذلك الا باذنه صاحب الهند وقل
له انه يمنع سبعة بسانه فالقصاص او الروايا وفعل الشارب منه كلام **قوله**

دار من على الماء

ذكرى نهر ملك على الماء وهو نوعان احدهما ملك دخل ماؤه تحت القبة
الا انه عام وثانيها ملك دخل ماؤه في القبة وهو خاص والاصل
بينهما استحقاق الشفة بالهند وعده بغير ان كلما يستحق به الشفة خاص
ملا يستحق به عام وكلما في الهند الخاص الذي يستحق به اياه قال بعضهم ان
كان في الهند عشرة فادونها وعليها قرية واحدة بغير ماؤه فيها فهو خاص
واذا كانت كما هو فوق المذكور فعام وقيل الخاص مالا يجوز فيه الشفة
وما يجز فيه فهو عام **قوله** وهذا عند اربعة حنيفة قال في خاتمة الخوارزمي قوله
اعلم ان هذا الخلاف في الهند الخاص واما العام الذي عليها فليس يوجب فيها
اذا انفقوا على كرهه فليغوا فوه ندرته برفع غم مؤنة الكره وعلم هذا
الخلاف اذا احتجوا الى اصلاح ما في الهند كذا في حقايق المنظومة **قوله** وهذا
استحقاق قال في المبسوط ينبغي في العكس لا يوجب لانه شرط صحة الدعوى اعلام
كالشهادة والشرب محمول بحالة لا يقبل الاعلام **قوله** من سكر الهند ويخرج
التي المائلة وسكون الحاف مصدر سكرت الهند اسرته **قوله** او اذ اليه
والتفارسية جرف آب والجاسم لما يوضع ويرفع فليكون تحت الماء الجشب
والاول **قوله** ولا يضر بالهند حرجا الهند كسر جانية وهدم وضرا الماء
انه يتبدل طريقة الذي كان عليه **قوله** واجدد ادر جمع جدور وهو الشجر الصغير
كتاب الاشارة **قوله** حرم انما قوله والذرة وان لم يطغ بغيره منه
بانه الاشارة المشهورة فانية اصناف اربعة منها حرم وان لم يسر وحكم
الطلاء والنفقة واربعة منها حلاله اربعة ما في السبيل والحقائق
قوله وهرات شرويع لتفاصيل المواضع العشرة التي ذكرت في الهداية
في حق ان الاشارة بانه ما بينها وقد عرفت عن الحق بقوله وهراتية والطلا
في حد ثبوت هذا الحكم لها وتعبه بقوله على آة الثالث قولنا في حرم
عنها حرم آة الرابع كونها نجاسة عليقة وقد اشار الحق اليها بقوله

ونظما بجائته الخامس قوله ثم كيف مستحسنا ان اس قوله وسقط البيع
 قوله ويحكم الثامن قوله ويجدث رباها التاسع قوله ولا يؤثر فيها الشبهة
 ويجوز قوله وقد حققنا في التنقيح ليس فيه باينة جليكة زائدة على ما في الكتاب
 ولكن قال في آخر فصل حكم الشك في توصيفه وايراد بالبرج الاولوية معلوم
 بهذا ان الوضع قد لا يعتبر فيه المناسبة كالحج والبرج وقد عتبه كالتأدية
 والبرج واعتبار المفسر الاول في الوضع الثاني لبيان المناسبة والاولوية لا تعلق
 الاطلاق ولا يلزم ان يسمي الله في ضرورة فلهذا السر لا يحل في العيني في اللغة
 فلا يقال ان سائر الشبهة محممة بخاتمة العقل فانه في الحقيقة ليس معنى
 في آخر لعمدة اطلاق آخر على كل ما يوجد فيه الحاشية بل لاجل المناسبة والاولوية
 ليس معنى الواضع لهذا المعنى لفظا متساوية قوله وهذا يكون الاحكام في آخر
 هو سكرها لا غيرها ودودا بان الله تعالى ساءا حرجا وهو ما يكون حرم العيني
 وعلم كونه حرم العيني العقد الاجماع قوله ولو يقط تقوها وتبذل عليه عدم تقنين
 مستقفا وعاصيا وعدم جواز بيعها وحكم الله تعالى يكونها حرجا لا بانه
 وان التقدم مشربا بقوة فانه قبل عدم تقنين مستقفا لم يدرك اباة اتفاقا
 قلنا لا دلالة عليها لكنه اختلف فيها قبلها وجعل لا يباح الا بوضوح صحيح بان
 وجدت عند فاسق خفيف عليه العتق وانما اذا كان عند صاحب فلا يباح لانه
 على ما يذكر في الددانية وشروطها قوله قد سبب قتل في التلخيص وهو
 مخالف لما ذكر في المحيط في ان الطلاء اتم المثلث وما اذا طلع في ماء العنب
 حرم ذنب ثمنه وبقر ثمنه وصار سكر او هو الصواب لما رواه كتاب
 الصحابة كانوا يشربون الطلاء ويؤخذ المحيط تقبيل الجوارح باليد باذهب
 ثمنه فلم يثبت التوفيق بينهما وبين شرح الهداية والقدوة فليست بل قوله
 وفتنح التمر قال بعض شراح الوقاية النقيضان جوارح موطوءة في الطلاء
 انوار الجوارح في فروعين موطوءين على الجوارح قوله ان السكر وهو يتجلى في فرة

الجاهل

الجاهل بنيد التمر وفي الهداية السكر هو التي في ماء التمر بارطب لانه يتخذ منه
 التمر اسمه بنيد التمر لا السكر وهو اكمل على قولنا جوارح لا يبيع في
 قوله الجاهل بنيد التمر في حاشية فليست بل قوله بنيد حاشية النقيضين
 لبيان الواقع لا لاحتراز لانه عدم الطبخ معتبر في مفهوم النقيض في مشهور
 كما ان وجوده معتبر في مفهوم البنيد وانما هذه احوال بصيغة التثنية
 وحال البنيد في المفرد حيث قال مطبوخا مع ان كلامها عبارة عن الشك
 لانه النقيضين في مفهوم النقيضين كلاهما موقوفان ولا يذكرون البنيد
 الا احدهما قوله وهو الباقى وهو الباقى الموصدة وفيه الذر الملقى واخوه
 قاف معرب باده وهو آخر قوله ولقوله تعالى تحذرون منه سكر الآتية
 ولما قوله عدم التحريم في الشجرتين والجماع الصحابة وجواب الآتية انها
 مسنوخة على مذهب النحوي وعنده كما خرج به المكشاف او نقول السكر
 البنيد وهو عصير العنب والذبيب والتمر اذا بقر ثمنه واشتد وهو
 حلال عند الاظم الامة السكر محجج بهذه الآية كذا في المكشاف ويجعل السكر
 المذكور في الآية على هذا توفيق بين الآية والحديث وقيل المراد منه
 التبرج لا الامتنان تغيرتم بسفاسم تحذرون منه سكر حراما وتكون
 رزقا حاشية قوله وحل المثلث اربعين هذا السكر لانه المقصود بيان تغير
 حكمه وهو حرمه العطرة منه بتغيره غير انجذ وانما حقيق بالذم المثلث العنب
 لانه ما عداه صار حلالا بانه في طهر وان لم يذهب ثمنه كما يفتح عنه قوله
 وبنيد التمر عطف على المثلث قوله بعد ما ذهب ثمنه لانه صلب الماء
 لا يبريد الاضعفا بخلاف ما اذا صب قبل الطبخ لانه الماء يذهب او لا يذهب
 للطافته او يذهب منها فلا يكون الذاهب ثلثه ماء العنب قوله وانما
 حل المثلث لانه قوله عليه السلام حرمتم ان يربها قليلها وكثيرها او سكر
 من كثر ثراب حتى السكر بالجرم في غير آخر او العطف للعبارة ولا يفسد

هو القدر المسكر وهو حرام عندنا لا يباع في مبدع ان لا يكون احرام في الحظر
 الا القدر الاخير لا يتناول في العكس ذلك ويكره تركه لانه انما هو قوتها وطاقتها
 يدعوا الى الكثرة فاعطى القليل حكم الكثير والثلث ليس كذلك لانه لفظ لا يدعوا
 اليه بل هو في نفسه غدا فيبقى على الاباحة واوله الثلثة الاخيرة قوله على مسكر
 حرام وقوله صلى الله عليه وسلم ما مسكر كرهه وعليلة حرام وقوله ما مسكر اجرة منه
 فليكره منه حرام **قوله** لا يقصد الا هو والطيب هذا القيد غير مخصص بهذه الاشارة
 بل اذا شرب الخمر غيره وفي المباحات بل هو وطرب على سبيل الفسقة حرمت
 كذا في الغزوة والانتباه اسهل اخذ هذه الاداة المذكورة اذ ان السبيد
قوله حرة بالكلية **قوله** وردى انما بالآل بينهما راكلا غير محرم وهو
 كذا شرابا في سبيله **قوله** والاشراط به ان استعمال المصطط بالدر في الحصة
 بالذلة لانه لا يشرع في حق الشرب وذلك شر يصنع بعض الناس لانه يزيل
 في بريق الشر **كتاب الصيد** وهو مصدق بمقتضى الاصططط في ستمرة
 الحصيد سمية للمفعول مصيد مضار ساءا للكل حيوان متوحش متنع عن الناس
 ما كولا كان او غيره بالكل وهو حلال وحرام لانه الصايد اما ان يكون حراما
 او لا فانه كان فهو حرام وان لم يكن فاما ان يكون اصطادا في احكام او لا فانه
 اصطاد فيه فلهذا ذلك والاصططط انما هو حلال في حد حرمه شرطا خمسة في الكلب
 الاشارة مرة ان يكون معلما وان يقبل جرحا حتى لو قتل الكلب والبازر
 الصيد في غير جرح لا يحل له لقوله تعالى وما علمت الاية هذا ظاهر الرواية وعن
 الاعظم انه لا يشترط ابراج معه الكلب الحكم للكان هذه ايضا حلالا
 كما نقلت في راجع في النافذ وقد عبر عنها المصنف بقوله بشرط علمها وجرحها
 ارفع في باب وعلم في كلب وجرحها والثالث ان لا يشارك الكلب
 في الاخذ ما يحل صيده وقد عبر عنه بقوله ان لا يشارك الكلب و
 الرابع ان يذهب على سبيل الاسل و قد عبر عنه بقوله ولا يطول وقته

اراد في الكلب

اروقف الكلب او البازر في الخامس ان لا ياكل منه وقد عبر عنه بقوله
 لانه الحلال الكلب وحسنه في الصايد انه يوجد منه الاسل وان يكون من
 في اكل الزكوة يكونه مسلما او كتابيا وان لا يشارك في الاسل في لا يحل
 صيده كما هو شر وان لا يترك التسمية عامدا وقد عبر عنه بهذه الاربعة بقوله
 وارسال اسم او كتابا في ابائنا مسما وانما مس ان لا يشترط في الاسل
 والاخذ بعد اخر وقد عبر عنه بقوله وان لا يقصد غطليه اذ لانه وان ذكرو
 في الذم لمن اكل ذلك في الكلب والبازر يفصح عنه قول الكوسج
 مثلا شره وحكم ارسال الكلب والبازر في جميع ما ذكرناه من الاحكام
 كالذمي وحسنه في المصبة الاولى ان يمنع نفسه عن ذنبه اما بقوله
 او اجتهت فيمنع عنه يحكي آية الالهية كالسفر والنعيم والوجع والبسط
 وغيره وقد عبر عنه بقوله على المحتسب المتوقش والناظر ان لا يكون من
 الحشرات والثالث ان لا يكون من الحيوانات البرية الا السك والرابع
 ان لا يكون متقويا وصايدا بايابه او غلبه وقد عبر عنه هذه الثلثة بقوله
 يؤكل لانه لا يؤكل منها شر اصلا والخامس ان يموت بهذا قبل ان يصل الى وجه
 وما وجدته في الحلق صريحا وان كان بعض عبارة لا يخفى عن الاشياء واليه
 في الجملة قال الاكل بعد نيل هذه الشراط من النهاية والخاصة وفيه تسامح
 لانه هذا شرط في الاصططط لا كلب الكلب لا غير علمه لو استغنى بعضه
 لم يحرم كماله استغنى بغيره اذ رك جفا فذبحه وكذا اذا لم يمت بهذا الكلبة
 ذبحه فانه مسد وهو حلال **قوله** او الدب يتم الدار الكلمة والباء الموقدة
 بالفارسية خزائن **قوله** الحداثة به ان يلدب وهو كسبه لها وبالدار
 الكهليتي وهو زياره بالفارسية زعن ومجعه جده مثل عتبة وعنب
قوله يشترط في الصيد ان يكون متنعاً اقول مقتضى كلامه ان قوله عن
 خير الامتناع او بقوله بعد قوله متنعاً او متوحش لانه بل انما كان كذا

واحد منها العلم الا انه يفتقر لغير واحد مما اعتمدوا على ظهور الاحتمال قوله
 غير متوحد فيكون صيد فيجوز لوقوله بالكلب او البازر او السم لا يقال
 جازية قول الاكل في جازية الجوز وقوله المتوحد في اصل الخلقة بعد خلوها من
 الحسوس والظن المستأنس لانه الاستنباس عارض فيها لا يفتقر الى
 التوفيق بينهما بانه الاكل عدة صيد في حق الحرام احبها فان دخل
 تحت قوله ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم لانه المتبادر منه هو الصيد
 في اصل الخلقة فكل ما هو كذلك فهو صيد في حق سواه كما هو متفق وموافق
 اولاد ولد ايلانه في قبل الحرام والظن وان كانت مستأنس في لانه البعير
 والبقر وان كانا فارسين بحيث لا يكون فيهما الزكوة الاختيارية واما في
 حق صيد غير الحرام فالحرام هو الاقتران الزكوة فاما يمنع زكوة بالاختيار
 فكله فكله صيد كالبعير والبقر الفارس مع انها الهياكل حلقه وان كان
 فيه الزكوة المذكورة في حرم له صيده كالحمام والظن المستأنس وان كانا
 وحشيين خلقة قوله والذراحيه بآثاره اجزاء او شئ قوله متوحد
 غير متمنع فلا يكون صيد لا تنافي شرط فلا يخل شر من البقرة المذكورة
 بقول الكلب او البازر والسم كذا سمعته فيه كذا في ما قبله قوله ان
 طار وقفت يعرف ان امتد زمانه توقف الكلب بين الارسل والاضد
 ساعة للتمسك او الاشتغال او اخذ وكذا الحال في البازر قوله بخلاف
 ما اذا اكل الفهد الكون بضم الكاف الاختفاء والظن بفتح الظاء يكون
 الهاء بالفتحة بوزن قوله ثلث مرات في قوله انما وقروا به عنه وعند
 لا تثبت التعليم ما لم يثبت على ظن الصائده انه معلوم ولا يبعد بالثبوت
 لانه المتبادر لا يعرف اجتهاداً برضا سماعاً ولا يسمع فيقبض الاراي
 المستبلى بها هو اصل العلم لم يثبتها ولم يثبت في الكثر المتغيرات
 لتغير عد واجابة البازر في يصير معلوماً فينبغي ان يكون على الاختلاف

الفرز الذي

الذي ذكره في الكلب والظن يصير معلوماً واحداً كانه وجه لا يفتقر
 لا يفتقر بخلاف الكلب قوله ويحل ما صا قبل ذلك الاجل اقوله وهو ما لا يفتقر
 على ثبوت اقام ما كور وحزر في بيت الصياد واليس في جازية معارة
 بعد حكم الاكل لا يظهر احرة فيه لا بعد ام الحلية لانه الحكم بالجملة لا يتصور
 الا في محل قائم وقد مات المحل بالكل وحكم السان انه حرم عند الاكل خلاف
 لما وجه قوله لانه الاكل لا يدر على جهل فيض في لانه احرة سم وجه قوله
 ان الاكل اية جهله ابتداء لانه احرة لانه سم اصله فاذا اكل بين ان كان
 تركه للشيخ لا يعلم والحاصل انه على قولها حكم بجعله معقور اعاد وقت
 الاكل وعذره مستند وحكم الثالث انه حرم اجماعاً لانه مع الصيغة
 فيه باق من وجه وهو انه بعد المعارة قوله لانه هذا ليس في وسعه قوله لفظ
 اشارة الى الزكوة ما فهم من قوله فتاب الا قوله ميتا يعني عدم عينه صيده
 غير بصرة وانما غير مقدور لاحد يورده قوله صاحب الهداية ضرورة انه
 لا بعد الاصلية عنه واما عدم الفراغ غير طلبه الممكن له مقدور لكل واحد
 قوله اما اذا لم يمكن اما لعدم آلة او لضيق وقت قوله ففهم في اشارة
 الى قوله لعلها بعد قوله فانه تركها بقوله عند اضيق قوله وفي ظاهر الرواية
 انه يحرم لانه هذه القدرة اعتبارية لانه ثبت بده على النهج وهو قائم
 مقام التمكن في النهج او لا يمكن اعتباره لانه لا بد له من حدة والناس
 يتفاوتون فيها على حسب تفاوتهم في الكفاية والهداية في امر النهج فان
 منهم من يتمكن في ساعة ومنهم من لا يتمكن في اكثر فادبر الحكم على شئ اليد
 على النهج قوله وفي اشارة الى منعت قال ابو القاسم اذا فرغ الشاة
 ولم يسلم منه الدم لا يجل لانه الجسد ليس لما يكون بمفرده فيقال ابو بكر الكاف
 يخل بوجود الزكوة في خلقتها المذكورة في الذبايح الدم قد كتبت لفظه او لضيق
 المنفذ قوله ارغوا الذبحة في اللغة السوق يقال رزج البعير سدة كثر

المراد هنا هو السوق المعاني للتخصيص والامانة بالاعراض المراد
قوله او بنده واهل بيته بدورة يدربها **قوله** ما اسس اتر قطع **قوله** مع غيره
 وهو يعنى اجم مؤخر الشرح **قوله** قد اتر شق رأسه نصفين طولاً ومنه **قوله**
 نقلا فلما اتر منصفه قد تم وبرا لآية **كتاب الرهن** وهو لغة حبس الشيء
 باى سبب كانه وشرعا ما ذكره الحق وهو مشروع لقوله تعافى ريان
 مقتبوسه **قوله** يمكن اخذ منه احراز غير ارتها في الرهن على احد ود
 والقصاص **قوله** ولا يمكن تحصيل صورتها فلا يجوز الرهن بالعين الغير
 المحبوسة كالودائع والعوارض المحبوسة بغيرها كالبيع وبيع البايع و
 السائمة في الرهن بخلاف الاعيان المحبوسة بنفسها كالمنصوب
 والمهر وبدل المخلع وبدل الصلح عديم فانه الرهن يتحقق بها بالدين لا بالمال
 الى الدين كما يفهم من قول الهداية ويجوز ان يكون اير او لفظ الدين
 على سبيل التمثيل دون الحصر واخيرا لفظ الحق على الدين لا يخرج عن الاشارة
 الى هذا التعميم **قوله** بايجاب وهو قول الرهن رهنك هذا المال بدين
 لك على ما يشهد وقوله هو قول الرهن قبلته **قوله** بغيره هو لا يخرج
 عن الاشارة الى انه حصة تسمى في قبيل **قوله** يجوز اى مقتبوسا غير شاع كانه
 اعتبر فيه بغير قولهم كما وز الفرياني في احزاب اى بعد كل فري في غير الفري
 كما يفهم من لفظ الجوز واما جعل احراز اعر المتصرف كانه اير والكل
 مثله بالمار على راس الاشجار فقد اخذه من اخذه بغير اجمع كما هو متصور
قوله بدونه المساع والجملة انه يودع الرهن مساعه ثم يرهنه او يرهنه
 ثم يودعه ثم يسهل صرح به الرهن **قوله** وحينئذ اة شروق لبيان كيفية
 الضمان وكيفية بعد بيان دخل تحت الضمان بقوله فاذا سم وبقوله
 اة قال في الهداية فاذا سم اليه فقبضه دخل في ضمانه **قوله** مشكلا قال
 ظاهر زاده في اخطا واعلمه بذلك الرجل مرت باعلم من زيد

زاد يكون

وعمر ويكونه الا علم غيرهما ولو قال بالا علم من زيد وعمر ويكونه الا علم واحدا
 منها وكلمة من للتبدي كذا في مشكلات القدر **قوله** وقال مالك هو
 مضمون بالقيمة اى الكاملة سواء كانت مساوية للدين او اكثر منه او اقل
 هذا اذا كان المالك باجر خفي واما اذا كان باجر ظاهر كموث وحق
 وغرق فهو امانة عند مالك ايضا كذا في العيون وشرح البحار وقد وقع
 في الهداية وشرحها وشرح المجمع زفر بذكر مالك فليست اى في التوفيق بينهما
قوله وهو مقتضى لفظ فلو ملك به كمنه فانه الغصب بجميع قيمته لانه
 الزيادة على مقدار الدين امانة كالمقر والامانات تقتضى بالتعدي كما
 سيجله الحق بقوله وقد **قوله** والولد في الهداية قال بغيره معناه
 انه الولد في عياله ايضا وقال في الكفاية وذكره في حمله في عياله زوجة
 وولده واجيره الخاص الذي استأجره مشاهدا مع مسانته ثم قال والحال
 انه العبرة في هذا المالك ولا عبرة بالنفقة الا ترى ان المرأة اذا ارثت
 فدعت الرهن الى زوجها لا يفرجه وان لم يكن الزوج في نفقها لانها يمكن
 مع **قوله** في عياله من حال عيلة افتقر وعياله الرجل بالكلية في نفقته اليه **قوله**
 اور وجره منه ارض الرهن كذا اواة اجرة زوج والفروج باى يتنق عيان
 الرهن او يجرد به مرض آخر فاما اواة على الرهن لانه رهن الرهن
 واجب عليه فكذا اجرة وفرا المداواة حفظ اجرة لولا ذلك او شروح الهداية
قوله واما جعل الدين وهو يعنى اجم ما يجب للعامل على عمله ثم غلب استعمال
 في اجرة رة الا بقر **قوله** وظن ولد الرهن وهو كسب الظاء المتجر وسكون
 الهمزة في يعنى على الولد في ترتيبه **قوله** ما بوره اى بوار البسامة في نفق
 تحلية اصطلاح جداره وظنهما **قوله** باب ما يقع رهنه لعدم كونه
 موقعا في اشارة الى تعليل جميع هذه المداوات بالاصل الجامع وهو انصار
 الرهن بغير المرهون يمنع جواز الرهن لانها القبيض في المرهون وحده

لا سلطان بعينه **قوله** ورين الحد لا يقع رين بولاء لانه حكم بثبوت به الاستيفاء
 ولا يقو الاستيفاء الذي من هذه الاعيان لانه لا يجوز بيعها اما آخر فاعدم
 المالية واما الباقي فلتقيام المانع فيهم وهو حق احرية ولهذا لو طرأت
 عليه هذه التفرقات ابطلة ولو كانت مقارنة له منتهى قولنا لو دعي
 لا يفتقر قبض الرهن هو الزمان فيا ليس بمضمون لا يقع ذلك فيه فلا يجوز
 الرهن به كذا في البيانية صورته باع آه اقول هذا التصور يوم ان وضع
 المسئلة على ان الرهن هو الثالث الا جبره وانما وليس كذلك لانه
 اخذ الرهن من البائع ايضا بطاخره به الا **قوله** ولو كفل هذا الجواز
 آداب وكذا بالدرك والفرق انه الرهن لا يجوز للابدين مضمون وانما
 قبل استحقاق المبيع فكان الرهن بالدرك رهن باليس مضمون فلا يجوز
 فلو جاز بالبيع كما معلقا بالخط والرهن لا يحمل التعليق لانه فيه مغرر التملك
 بخلاف الكفالة فانها عقد التام والائتمانات تأتبع تعلقها بالاطار
 كاجاب الصوم والصلوة والصدقة فانها غير التعليق بالخط والاضافة
قوله المراد ان لا يكون مضمون آه لانه العاين المضمون باجدها كما مضمون
 شلا عاين مضمون بفنهما وقد مر ان الرهن الاعيان ثلثة اقسام **قوله**
 لعدم الدين آه في الكفالة والقصاص فظ واما في الشفعة فلان المبيع
 غير مضمون على المشتري **قوله** فانه غير مضمون على المولى لتعجيل عدم جواز اخذ
 الرهن في المولى للعبد اكان ولا العبد الديون واما عدم جواز الرهن
 باجرة الناحية والمغنية فلانه لو استأجر احد بها باجر معلوم واعطاه
 بالاجر رهن فضاغ في يد المالك يمين عليها في ذلك الرهن ضار لانه الاجارة
 على ذلك باطله والاجرة غير مضمونة والرهن اذا لم يكن في مقابلته شرط مضمون
 كانه باطلا كذا في البيانية **قوله** لا يجوز وذلك لان الرهن لا يباع ولا يملك
 والمسلم لا يملك الا بغيره اذا كان هو الرهن ولا يملك الاستيفاء وان كان هو

المراتن

هو المرتهن وكذا الحال في الحنبر **قوله** ولا يفرق للمسلم شيئا كما لا يفرق لغيره
 غضب فخرهم **قوله** يفرق المسلم للقر كما يفرق لغيره لو غصبها منه رهنها
 بالنسبة الى القر غير باطل بناء على ان الرهن اذا كان في مقابلته الشرط مضمون
 لا يمكن باطلا كما يفهم من كلام صاحب البيضاوي كانه ارادتها باطلا بالنسبة
 الى المسلم بناء على قوله والشئ اذا لم يكن في مقابلته شرط مضمون كانه باطلا
قوله عليه باوعدا بغيره قوله رهنك لتفرضه الفاقض الرهن
 فذلك في المرتهن قبل ان يفرضه عليك مضمونا على المرتهن حيث يجب
 عليه تسليم الالف الى المرتهن بعد التملك لانه الوعد وجعل كالموجود
 باعتبار الحاجة فانه الانسان يحتاج الى استراض شرط وصاحب المال
 لا يعطيه قبل قبض الرهن فيجعل الدين موجودا احتيا لا يجوز دفعه
 للحاجة في المستوفى فكان الرهن حاصلا بعد القبض حكما اذا نظر الى
 اختلاف لا يخرج في الوعد ولو قدر ان الوجود عاين به آه زينة ما في العاينة
قوله يظلم الم والفرق لغوات شرطتها الذي هو القبض في
 التمسك اما لغوات حقيقة فظ واما حكما فلان المرتهن انما يضمنها
 بالملك وكانه بعد التفريق **قوله** بحقيقة الا يباع بغيره ليس ان يفرق
 ونية من مال الصغير فكله اليس له ان يدفع مال الصغير بغيره الا بغيره
 الرهن محسوس بجهة الا يباع **قوله** ظاهره ان الرهن بعد ثبوت الدين
 كذلك ولا يشترط وجوبه حقيقة **قوله** صالح مع التجارة توهم في هذه
 الصورة او غالف درهم فخره عليه في صالحه وذلك على خمسة
 على الانكار واعطاه بها رهن با وسباب وخمسائة فذلك الرهن عند المرتهن
 ثم مضى فاعاد على ان لا يفرق فانه على المرتهن قيمة الرهن خمسة مائة لا رهن
 في ظاهر الرواية **قوله** وهذا غير مستقيم لان الدين المفروض لا يحمل على مقدار
 خمسة عشر كما لا يخفى **قوله** في ثلثة ار لا يحمل ثلثة او بر ثلثة **قوله** لانه حقيقة

اراد حال صفقة وصفقة وهو منه عنه قوله طام للوجوب الوجوب
سليم التمس فصار كما اشتراط وجوده فيه ولا يفسد البيع لانهما اذا كان
موجودا في او كان الكفيل عاينا فان معاها وهو الاستيناف لا المشر
ربا با في بشرسا وعشر حقة او يعطى كعينا غير عتي وليس في ذلك التوفيق
شر فيق الاعتبار بهي الشرط وهرق العقد قوله كالا لانه المشروطة
الراية يثبت في ضمن عقد لازم وهو البيع وفيه هو ما استحقا كما اذا
وكل الراية العدل او الراية بيع الراية عند حلول الدين فالوكالة لازمة
ولا يملك الراية غلة عنها ولنا ان الراية عقد تبرع ولا جبر على التبرع
كما قرأنا صار حقا في حققة اذا وجد السليم ولم يوجد بعد ولا في
الراية عقد منفرد والعقد لا يكون بينهما من حقوق بعض قوله بائنه
في الراية وهو الحبس الى وقت الاعطاء قوله لا يكون راسا لانه قوله
استسك جمل الراية والادراع والنازق لهما فيقضي شيوة فلما لمادة
الى الاعطاء علم انه اراده الراية قوله لانه نصفه لانه الراية اضيف
الى جميع العاي في صفقة واحدة ولا شيوخ فيه قبل هذا منقوضا اذا
ماج من جلبي على قولها فان العقد فيها اضيف الى جميع العاي في صفقة
واحدة وفيه الشيوخ حر كانه البيع والمو هو ب بينهما نصفيين
كالونق على المناصفة والحباب ان اضافة العقد الى اثنين يوجب
الشيوخ فيما يكون العقد مضمنا للملك كالاية والبيع فان العاي
الواحدة لا تكون ان يكون مملوكا لشخصين على انكار فخصب بعة
تقسم على الجواز والراية غير مضمنا للملك وانما مضمنا للاحتباس
ويجوز ان يكون العاي الواحدة محتبة لثقتين على انكار فمضغ الشيوخ
فيه حريا ليجوز لكون القبض لانه منه والراية والشيوخ يمنع منه
قوله واذا تها سياتي تناوبا مسك هذا يوما والاخر يوما قوله

لام ان طام

لما قرأ بركة رايه تفران جميع العاي رهن وندكر واحد منها من غير تفرق
اعترض عليه بان الراية التي استوفى حقة انتم مقصوده وهو لونه وسيله
الى الاستيفاء الحقيقي بالاستيفاء به فينبغي ان يكون الراية في الاخر من كل
وجه من غير تباينة غير صاحبه وذلك يقتضي ان لا يستر الراية ما يقفاه
الى الاول من الدين عند المالك لكنه يستره واجيب بان رايها من كل
واحد منها باق ما يصل الراية الى الراية كما ذكرنا وكان كل واحد منها
مستوفيا دية من نصف مال الراية فان فيه ذما بد بينهما قبلي ان الراية
استوفى حقة مرتين فعليه رد ما قبضه ثانيا قوله وان راسا رجلا تده
عكس المسئلة التي تقدمت قوله والراية معها قيد بالمعينة لانه اذا كان في
يد احدها كان صاحب اليد يسبق لانه يده عليه وسبق التاريخ بمنزلة
اليد في هذا الحكم والافرق بين كونهما وكونه خارجا على يد كل واحد منهما **باب**
رهن عند رهن يرجع عليه آثر العدل على الراية يقر اذ ملك الراية في
يد العدل ثم استحق وفيه العدل فتمت يرجع على الراية بما ضمنه ولو لم يكن
يده يد الراية لما رجع قوله فان عدم القبض مشروط بقبض القبط عند
مالك وقد ذكر صاحب الهداية في اوله الكتاب وقال مالك يلزم بنفس
العقد وهو نفس على عدم اشتراط فكان له قولان في اشتراط وذكره في بوط
وشرح الاقطع ابن ابي بلي مكان مالك ههنا قوله شخصين بغير الراية
والراية تحقيق لغرضها قوله فان الوكيل يجبر بغير حبس باية فخر ببيعة
فان تج بعد ما جبه فلما في ان يبيع عليه وهو على قولها ظاهر وانما
على قولنا لا يظلم فقد اختلف فيه الشيخ قال بعضهم لا يبيع قيات على مال
الديون وقال آخرون ببيعة لانه جهة البيع فثبتت كذا قوله العاية قوله
فجب كالوكيل ان يشرط التوكيل بعد عقد الراية لانه الدليل خارج فيه وهو
تعلق حي الراية وتضييع حقه لوم يجب لانه عدم الدليل وهو كونه

الوكالة في ضمن عقد الرهن نازلا من قوله وصف في اوصاف وحقه
 حقوقه وقوله على عدم الكدلول وهو الحق وقوله اذا وجد دليل آخر
 بين يدي حق الرهن وتضييقه لم يكسبه كذا مع في الاستاذ قدس سره
 سره في فقهنا **قوله** كالوكالة المفردة التي لا تلبس عقد الرهن في فقهنا
 تخفى جوابه انه تلك الرأية انما يستفاد من جهة الرهن بعد تمام
 عقد الرهن في حق العقد رهن ملك غيره ما في الوجه الآخر فملكه مستند
 الى قبضة البين عليه فمن ملك نفسه فليست في العارية **باب**
التقريف واجباية في الرهن **قوله** وصار رهننا الا في الرواية عن الصادق
 وانه ان شرط عند الاجارة ان يكون الثمن رهننا كان رهننا والافلا
 لانه الرأية ملك الثمن بنحو ذابيح باجازه الرهن بسبب جدي
 فلا يصير رهننا في غير شرط والصحيح ما في الكتاب **قوله** اخذ منه ار
 اخذ الرهن كل الرهن **قوله** وفرا حصة ارض الله بغير السيلة **قوله** سقط
 ضمانه في الرهن لانه الضمان باعتبار القبض وقدر **قوله** اعارة رهنه
 فيه تخرج لانه الاعارة تملك المنافع بغير خصوص عوض والرهن
 لا يملكها فكيف يملكها غيره ولكن لما عوطر معاملة الاعارة في عدم الضمان
 وتميز استرداد المعير الملقن الاعارة **قوله** ولما في الرهن والرهن
 ان يرد المستعار فانه عقد الرهن باق الا في حكم الضمان فكان لما استرداده
 اذ لكل واحد منهما حق حرم فيه بخلاف ما اذا ايجره او وسمه احدهما
 من اجتناب ما في الاخر حيث يخرج به غير الرهن ولا يعود رهننا الا بعقد
 مبني **قوله** رهن اذ في قوله لا تسلم على مسلمتي الاول كون
 الرهن ما دون الرهن كمال الرهن في غير حرم باق عقد الاستعارة
 بينهما والثانية كونه مستعار للرهن منه لكنها متحدان في الحكم وهو كون
 الرهن ضامنا لملك قبل العمل وبعده وغير ضامن لملك حال العمل

في بيان

ويجوز ان يعرف بينهما بالاذن المأخوذ فلا يثبت به جواز الاعادة والادنى
 لشخص آخر بخلاف الاعادة فانها تسلم جواز الاعادة والافق لغيره
 من تابتها وتقتضي **قوله** في رهن الرهن فاعادها في قبيل او غير اذا
 اطلق لانه الاطلاق يجب اعتباره سيما في العارية لانه اجاله فيها غير
 مضد وانما يقتل الى المعينة بنوع رهن الرهن المستعير الذي هو الرهن
 ورجع هو الرهن ما في رهنه في القيمة **قوله** وقد اخذ الرهن ارسوة **قوله** و
 لا يستعير الرهن من رهنه اذا اطلب منه مائة نقضاً او منه لانه
 اراد تخليص ملكه فصار ادائه كاداء الرهن في غير الرهن على القولين
 بخلاف ما اذا قصر الاجبة الدين لانه يستعير فكان للطلب ان لا يقبله
قوله فلو ملك الرهن والمستعار **قوله** وفي الاعتبار ما في جواب
 عن قولهم ما بقية محبته به في ايجاب الضمان وقوله ودفع الرهن
 الرهن كالعقد **قوله** خلافاً للرهن هو قولنا ان المالبة قد استقضت فانه
 استقامت العين **قوله** لو اقرضه عبد الرهن عبد الرهن عبد الرهن عبد
 ما به قبل تراجع الشر الى ما به او بعده فدفع به الرهن العاقل مكان
 المقبول فكيف اى خلق الرهن ما به او بعده فدفع به الرهن العاقل مكان
 انعدام جميع الالف **قوله** الى الرهن ما به بغير الالف كذا في الترخ
 بمائة بدله في نظره نفس الحق ما في الهداية وشروطها في حكم
 العامة بداهة **قوله** بعده الرهن العشرة وسقطت اعشار الدين
 لانه النقصان حصل في ضمانه الرهن فملك عليه **قوله** لقيام الثاني مقامه
 فلو كان الاول قائماً وتراجع شعره لم يكن له خيار فذلك **هنا كتيب**
فصل **قوله** وفي الدين لا يجر الزيادة في الدين كما اذا رهن
 عبداً ما بقى ثم حدث للرهن دين آخر فاشترى بالدين الثاني ففعلان
 الرهن بالدين القديم رهنه وبالدين الحادث **قوله** وهو قول زفر

فانه قال بغير المنزلة للراية قدر الدين او اكثر فاما اذا كانت اقل فليس
عليه الا قدر قيمة الراية له ان يقبض الراتب استيفاء من وجه فلما لم يكن له
بعد الاية ان ذلك القضاء فصار مستوفيا حقيقة في القبض في ذلك
ما استوفى كذا في المصنف **كتاب الجانيات** واجابة في اللغة اتم بالحنية
من شرا في حدة سمية بالمصدر من ضمير عليه شرا وهو عام الا انه في الشرع حقت
بما يحكم في الفعل سواء كان في مال او نفس بل في عرف الفقهاء ابرأ من
الفعل الصادر عن نفس غيره او عن طرفه وسر الاو قلا والثاني جرحا
قوله خمسة انواع اثر في المصنف عليها ما اذا وجد ترتيب عليه سر في الحكم
الذكر في الزام في القصاص ونحوها فانفع ما تواتر من ان احصى من نوع
لوجود خمسة انواع اخر من القتل قصاصا للقتل وجرحا للزنا وعلقت
لقطع الطريق وقتل المرتد وقتل الجاني لا يترتب عليه شرا في تلك
الاحكام والى هذا اشار صاحب الهداية بقوله والمراد بان القتل اية
قوله ضرب بقصد ان قبيل ذكر السبب وارادة السبب ان ياتي بالروح
بالقصد والافلا شك في ان الضرب ليس على القتل عند **قوله** كلام
وهو كسب السبب اكله ما اريد للرب من اية الضرب كذا في شرح المشارق
قوله وحده ومفعول من حده السبب اية حمله ما اذا وجد بغير قاطع
سرقة **قوله** اول بطة وهو كسب الام وسكونه السوا المشاة التمانية والكل
الكل في القصب وفي المغرب ومنها يجوز الذبح بالبطة **قوله** او ما
اقول الذي تبادر الى الطباع السميكة كونه عطف على حده لان النار من
قبيل الموقدات كما خرج به الاتفاق بقوله وما لم يكن من جنس الحديد على
كل الحديد فهو على الحرقه بالبارقانة على وجه القصاص لانها تنفذ
الحديد وقال في الكفاية الاية تراثها اذا وضعت في الذبح وقطعت يجب
قطعه في الزكوة وسائرها الدم حر وان لم يسل الدم لا يحل فغل هذا

قوله لفظ

لو وقع لفظ النار بالواو لا بالياء كما في اكثر النسخ كما اظهر **قوله** هذا
عند اية حنيفة اشتراط احدى بعقران القتل باليس له حدة كثر لفظ او
صفحة حديد او نحاس لا يوجب القصاص عند الاظم وذكره فاضل خان في
الاجح لا يشتر في الحديد وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية كذا
في السبي **قوله** بحر عظيم وخب عظيم يعرفان كما في غير حدين **قوله** وجب
القتل وهو بالفتح القصاص معينا آريس حق الوتر الا فيه وسر
اخذ الدية في الجاني الا برصاه **قوله** سائر الخطا اشارة الى ان الكفارة
مستقة من الكفر بفتح الحاف وهو التقطية والسر وانما سميت بها
سرا بالنوب اليه جعلت لاجلها **قوله** ويشبه العمد اما تميزا بشبه العمد
لان في هذا الفعل معينين مع العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب وفي
الخطا باعتبار اعدام قصد القتل بالنظر الى الالة التي استعملها اذ هو آلة
الضرب للتأديب وفي القتل وانما يقصد الى كل فعل بآلة وكان ذلك
خطا يشبه العمد صورة في حيث كان فاصدا الى الضرب والاركان
ما هو محرم عليه كذا في الكفاية **قوله** وفي الخطا وما عطف عليه كل واحد
منها خبر مجموع **قوله** الاية كفارة ودية **قوله** الخطا ضربا في انما صار
الخطا نوعان لان الانسان يتعرف بفعل القلب والجوارح فحبل في كل
واحد منها الخطا على الانفراد كما ذكر في الكتاب او على الاجتماع بان
مراد قتيلا بطله صيدا ما صاحب غيره من الناس كذا في الزمعي قسما اذا
رأى الغرض وهو يمين المعجزة والراء المألفة المفتوحين واخره صا دجلة
الهدف الذي يرمي به والرائي بطله ذلك وهو نفس الامر كذلك ولا
خطا في هذا القصد وانما الخطا في فعله الذي هو ايهال السم الى غيره
ما قصد **قوله** وليس في الخطا آثر في نوعين منه ان القتل ارام وقصد القتل
بقوله عم رفع عن الخطا والنسيان واما القتل في نفسه فلا يعرف

الائم من حيث ترك الغنية كما ذكره الشرح ثم قال في الكفاية وسدا
الائم اثم القتل لانه نفس ترك المسابقة في الاحياء ليس اثم وانما
يصير به اثم اذا اقبل به القتل فبقي الكفاية لذنوب القتل وان لم
يكن فيه اثم قصد القتل قوله اكره ان ياتى اشارة الى المسابقة في قول المصنف
كنايم وانما عدل هذا ما يخرج من الخطا لانه كما خطا في الحكم لانه انما
لا قصد له فلا يوصف فعله بالعد ولا بالخطا الا لانه في حكم حصول الموت
بفعله كما قال في كراهية الهوى قوله اكره ان ياتى تطبيق من القتل به قوله
في حق النكاح اكره خلاف القيس صيانة للدماء غير الله قوله بقوله عليه
صلى الله عليه وسلم في غير ملكه اثم وما فيه اثم في القتل به تعليق اكره ان ياتى به كذا ذكر
في الخطا قلنا هو ان ياتى ما يحفر في غير ملكه الا ان حرمان الارث انما
تعلق على الاثم اتم احاصل نفس القتل وما ذكرتم ليس كذلك فانه اثم احفر
لا الموت **باب ما يوجب القود قوله** بقتل ما يحسن هذه ضابطة
كلمية لمعرفة من يجب له القصاص قوله عند ائمة بقوله عم القود وارجو
ولان اجمالية تتكامل بالبعد وقد بحث في اوجه ذكرت في العمالية باجوبتها
فليست فيها **قوله** ارجو حفظه واما فاستحقق به لانه منع الدم في انفسك
قوله لقوله تعالى العبد بالعبد ولا اكره بالانثى لقوله تعالى والانشى بالانثى **قوله**
لا اكره بستانه اكره بقتل مسلم او ذى بستانه لعدم التمسك بغيره
الدم على التام لانه عم القود والحاربة في ابيه بيج دمه هذا عندنا واما
عند ابن يوسف والشافعي ومالك واحد يقضي بقتل بستانه كذا في العمود
قوله بل هو بستانه كسرة النون المشقة والنظير وقد في بعض النسخ المثل بدل الله
والاخر ما كتبناه كما لا يخفى **قوله** والعاقل بالجنون اكره بقتل العاقل بالجنون
واما العكس فلا كذا في فاضل **قوله** والفرج بفتح الزا البوكة وكسرة الميم
صفة مشبهة في الزمان وهو آفة في هذه الحيوات وهو ما عطف عليه

مطلوبان

مطلوبان على الاثم **قوله** ولا يعبد الله بغير اذن القتل العبد الماتون
غير العاقلة وليس للمات قتل فانه لا يبرأ من الموت **قوله** ولا يكره قتل
عمدة امة وقد صورت هذه المسئلة بربع صور الاول انه قتل عمدا و
ترك ما لا يبق بيد الكفاية ووارثا حرا وسيدا اكلها عدم القصاص عند
جميع وانما اتفق الوارث والمولى على القصاص بناء على انه ما يذرع
بالشبهات والثانية انه ترك وما ولم يترك وارثا سوسسته
فكلها القصاص عندنا بناء على بقاء حق الاستيفاء للمولى وقال في الارأى
فيها قصاصا لاستنباه سب استيفائه فانه الاول ان مات حرا او ملك
ان مات عبدا فانه به والثالثة انه لم يترك وما يوله ورثة احرار
فكلها وجوب القصاص للمولى عندنا جميعا لانه عنده لانفسه الكفاية
بالموت لا غير وفاء وقد اورد المصنف رحمه الله هذه الثلاثة على الترتيب المذكور
ولم يذكر الرابعة التي هي ان مات حرا ولا وارثا سواء اصلا او ترك
ورثة ارقاء فانه حكمها بغير بطريق الادوية من الثالثة فانه لما كان حرا
ترك المولى مع وجود وارث احرار سببا لانفسه الكفاية ووجوب
القصاص للمولى فيها فعند عدم الوارث سواء او لم يكن لا يخفى كذا في غير
الاكثر **قوله** هذا عندنا في حنفية اكره بقوله فانه لم يدع اى مع ترك الوفا
وقوله وان لم يترك وما شخ لقوله او ترك ولا وفاء والمراد من هذا الشرح
بيان ان اختلاف المذكور بخلاف المسئلة الاولى كما ذكرنا قوله اكره ان ياتى
شخصا كاتم انبه مثلا اقول العبد وجه تخصيص الاب والابن نور والنفس
على نظرها والاولا والام والام والام والام والام والام والام والام والام
الاولا وذكرنا كانه او انما كذلك فانه النفس الوارث فيها نفسهم ولانه
كذا في غير تقرير الكافي والنبيل **قوله** فانه مات والآيات مات بقتل فعله
فقد الام وان لم يمت بقرينة آية قطع عنقه كذا ذكرنا اجماعه في باب

الحاء الموحدة **قوله** لا ليس لكبيرة اختلاف مختص باليسين من اولياء
القتيل كبيرة ولاية للصغير اما اذا كان الكبير وليا للصغير فله التصرف
قوله كالباب واجد بنو فيه الكبير قبل ان يبلغ الصغير باجماع الصغير
باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك كانه يكون المقتول
عبد مشترك بين الاب والابن او بالقرابة وان كان الكبير وليا بعد
عذر الترتيب في ناله كالخ فغلي اختلاف المذكور وان كان اجنبيا عن
الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند
الث فغلي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل كذا في التبيين والكا **قوله**
واحد العفو جواب عن قولها كذا اذا كان بين الكبيرين كما لا يخفى **قوله**
ويثبت عيانا او حجة او بغيره انما هو ثبوت الفصاح سور الاقرار
او ان احدهما ان يخرج رجل جلاص محضر جماعة فمات منها والثاني
ان يشهد رجلان انه جعله حرا وذا في حركات كذا في الغرر **قوله**
وفي رواية السوط وهو ما يرب به **قوله** وفلن يرحس آخر لانه ليس
بهدر لا في حق الدنيا ولا في حق الاخرة **قوله** اقول يجب ان اعراض على
قوله ثلث الدية على زيد الى قوله مطلقا حاصله ان المورثات
امور اربعة لكل واحد منها ثلث في القتل فلا اعتبار للقيل في كونها
هدرا والاحقة فلما كان فعل المورثات الثلث منها هدرا ينبغي ان يجب
على الرابع ربع الدية لاكثرها ففهم احاده وتقدمه راجع الى ما والام
في كونها صلبة لا اعتبار بالتعجيل عدم الاعتبار كما لا يخفى **قوله** ويجب
قتل من شذ فيه نوع تقتل لانه الواجب دفع الشر والشر على طريق
كان لا يمين القتل وانما يجب لكونه طريقا متعينا له لان حيث هو
سيفه ارسلة وجوده من عنده **قوله** غير نكث من التبعة ارسلا
وانه لا يملك العفو وهو بالغين البهيم كالنمر والعور وغير ذل

قوله دون

قوله دون ما لك اعنده ولا جله **قوله** فلا يقصر الى القتل لانه قتل نفس
معصومة متقوية عند ابي حنيفة وهو يحفظ اليه وقال لا قصاص عليه لانه
قتله دفعا مضطرا وضارا كالوقد قله بالسيف نهرا وبالعصا ليلا
او بالمعازة لعلها نهرا كذا في الكافي **قوله** واذا قتلته اخذوه الشخص الذي
حوز عليه السيف وضرب به **قوله** لا يجل العمد والاصل فيه حديث ابن
عكس رفرس عنها انه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعقل العوفل عند فليظ
في كتاب المعامل **قوله** حال عليه بالصاد كالملة بغير وثب وغرم منه فجل
ومنه جمل صور باب القودن ما دون النفس **قوله** من نصف الساعد
وهو ما بين المرفق والكف كذا في المغرب **قوله** ولا يمكن حفظ المائدة
لانه ليس هناك حديثه اليه القطع فلا يجب فيه القصاص بل حكمة عدد
قوله انه في قوله وان كان للوصل **قوله** كما رجا ان يفتس فاطع الرجل
ومارن الانف وهو ما لان منه وفضل غير القصبة **قوله** فيجعل على وجه
وانما اصبغ اليه يحفظ الوجه والعيان الاخر الى ليس فيها فقال **قوله**
براة حماة يرب من عينه ضرب به صنوا من امر احدي في النار وهو
خمرى جعل مشددة احرارة **قوله** وكل شجرة عطف على الرجل الشجرة عند ربه
الحكمة ان شقان الراس **قوله** فيقطع ان فقلت اقول لظا هذا مخالفت
لقول صاحب النكاح وكذا ان قطع سن فانه يقطع سنة فصاحا لتعذر
اعتبار المائدة فيه فربما يفسد به شر من فليبه بر والمجبر والمؤمن مع صل
السن انتهى فليسا بل **قوله** وبيرد ان كرت من بركة احمد يد بالهبة وآخيه
السن بالالة المعهودة بعد ما كسر منها **قوله** فانه اجابة وهر الطعنة
التي تبلغ الجوف الى البطن ويؤكد هذا التفسير في الغاية حيث قال
واما اجابة وهر الى يصل الى البطن من الصدر او الظهر ولا يكون في الرقة
ولانه اخلق ولا في البدن ولا في الرجلين **قوله** لا يجوز ضرب الفصاح بقرنها

ثلث الدية كما يجوز في كتاب الديات **قوله** ولم يفرح به قوله وحسنه
قوله خلاف لما لك وهرنا سؤال في النهاية وجوابه في العناية فليست في
 الحاشية **قوله** ويقتصر بحد ذاته على ما يقتصر به من اذ واحد في كل
 واحد منهم حرج يقع لزوم الروح فاما اذا كانوا نظارة او مقرين او
 معنيين بالاساك والاخذ لا يقتصر عليهم **قوله** وقسم الديات
 بينهم اربعين جميع الاولياء على السواء بلا قسمة **قوله** لم يفرحت قسمة
 ويقضي الدية للباقين **قوله** وعند نادية وبنه مالك خلاف لث فقر كما
 بينه الشرح بقوله فان عنده **قوله** ديتها ودية اليد نصف النفس
 فهو عليها ففعل كل واحد منهما الربع من مالها كذا في البين **قوله** اذا اخذ
 رجلا من سكنة او واحد من جانب واحد واما اذا اقر احد ما سكنة
 من جانب والاخر سكنة اخرى من جانب اخرى فمقتضى سكنة في الوسط
 وبانت اليد فلا يجب عليه القصاص على واحد منهما بالاتفاق لانه
 لم يوجد في كل منهما بالاتفاق او اراى السلام على بعض العضو كذا في البين
قوله والثاني خطأ ارفع الفعل صرح به الزايعي لا يقال بذا امر واحد كيف
 يتعد ويصير فعلين متغايرين لانا نقول لا بعد في ذلك فان الحركة
 الواحدة قد توصف بالسرعة بالنسبة الى الحركة وبالبطء بالنسبة
 الى اخره فجويز ان يوصف هذا المرم بالبعد نظر الى قصده بالنسبة
 الى الشخص الواحد وبخطا نظر الى عدمه بالنسبة الى الثاني
 كذا فيم في العناية **قوله** او لا يكون صار ثمانية وكل ذلك اما ان يتحقق
 من شخص واحد او شخص فذلك ستة عشر منها فان كانا من شخصين
 يوجد كل واحد منهما بموجب فعله من القصاص واحد الا ان في هذا اللفظ
 العناية **قوله** ويحقق هذا في اصول الفقه إشارة الى ما حققه في الفصل
 الثاني من الابيان بالامور به من الباب الثاني في قاعدة اللفظ الحكم

المتن في الثاني

الشرع من الركن الاول في الكتاب في توضيح تحقيق بقوله وانقضاء بمثل
 معقول اما كالمثل صورة ومغروا اما كالمثل لقيمة اذا انقطع المثل
 او لا مثله لانه الحق في الصورة قد فات للغير فبقوله فلا يجب القصاص
 الا عند العجز عن الكمال ففرق قطع اليد غير الولى بين القطع ثم القتل وهو
 مثل كمال وبين القتل فقط وهو قاصر وعندنا لا يقطع فاله السلوخ و
 وعندنا ليس للولى ان يقطع بركه ان يقتل لانه انما يقتضى بالقطع اذ الباقين
 انه لم يسر الى القتل بكم النص فاذا اقتصر الى القتل بانه قتل مستمرا سقط
 حكم القطع في نفسه وصار قتلًا ودخل موصيه الشرع وهو القصاص في
 موجب القتل لا القتل فدام الاثر بالقطع حث وحقيقة بدل ان
 حكمه حكم السرقة فيكون القطع ثم القتل جناية واحدة بمنزلة ما اذا اقتله
 بضربا فليس للولى ان يقطع الا القتل والحاصل ان جعل الاقضاء الى القتل
 بمنزلة السرقة اليه **قوله** وان كان كل منها خطا واما خالف ترتيب الجسائر
 حيث قدم شرح الخطاين على الخطاين وما لا اجتماع بين المتجانيات
 وان كان ترتيبه لا يوجب ترتيبا في جسيمة **قوله** لانه دية القطع هذا وان كان منه
 تعجيل **قوله** لعنت لكم بذر من منة مودة علمه وجوب اقتصاص القطع وجوب
 دية القطع في قطع العمد وقطع الخطا اذا اخلل بينهما برأ وبين قتلها **قوله**
 والفريق بعزائير الاشتراك في عدم كمال البراء بين الصورتين وانما اقتضا
 لهما اتما وحكما لانه تفرقة المعنوية وعدمها بين القصاص والدية
 والدية يمنع ذلك **قوله** لا اختلاف في تعجيل تقصده وانما قطع عند الان
 كما في ضرب مائة سوط بعزائير من ضرب رجلا سبعين سوطا في موضع
 وعشرة في آخره من سبعين وسر موضع عشرة ومات ففدية
 وفيه واحدة **قوله** الا في حق التقدير لا يبرأ منه لوضوئه او لم يطل فقام
 ولم يوتر فيه لا يجب شره وجب عليه التقدير كذا في الوجبة **قوله**

انذمت انذات كشيء الحجت ونبت الشعر وانما قديره بقوله ولم يبع
لانه لو لم يكن الاثر بعد البراءة يجب فوجه مع دية النفس بالاجماع كذا في
الزيتي وقا في الكافي ينبغي ان يجب عليه حكومة عدل الوساطة ودية النفس
قوله اجرة الطبيب اقوله لو قال ربه ما يحتاج اليه في علاجها كان حاصلا
بينها وبين غرض الادوية الذي هو ايضا معتبر عند محمد كاسبقه بالشرح
في اوامر كتاب الديات **قوله** فلا معاوضة لانه المهر لها والدية على العاقلة
بمختلف العلل فانها كانه المهر لها والدية فانها ايضا كالاخير في غرض
دية النفس فالاعاقلة وليا الدية فيه يجب على العاقلة لانه في دفع اعطاء
لانه اراد بهذا القطع استيفاء حقه في القطع ولم يرد به المات النفس
قوله وارث نصيب عطف على دية النفس كاقوم من التورث اشرح وهو
بوزن العرش دية اخر صلات كذا في الصحاح **باب الشهادة**
في القتل واعتبار حاله اقوله اشرح بقوله واعتبار حاله الى ما يجي
في آخر الباب حيث قال والعبرة بحاله الزمر قوله كالمات مسلما وهذا
يجوز ويقتضيه بوجه وينفذ وصاياه في ماله كذا في الكافي كما ذكرنا حيث
قال لانه يدعى على احواله **قوله** فان شهد وليا فود صورة المسئلة رجل
قتل رجلا وللقبيل ثلثة بنين فشهد اثنان على انهما هما القاتل **قوله**
بطلت شهادتهما لا سيما كذا اشرح بقوله لانها خارجة **قوله** فلا تفصل
لانهما لا يتما ما خوذانه بقولهما في سقوط صحتها منه ولا مال لانهما ادعت
انقلاب نصيبهما مالا فلا يقبل كذا في حاشي الهادي **قوله** لانها خارجة
نفعاً وشهادة من غير الفقه او بدفع الفقه باجملة لكونه متما فيها قوله كما ذكر
اشارة الى قوله قبل لانه حق الجرح لا سقط **قوله** لانه حكم القتل يختلف
بمختلف الالات لانما لا يعيى لانه هنا والاختلاف في غرضه لانما لا يتناول
معناه بغير الاختلاف لانها لو فسر احمل ان كل واحد منهما فسر بمقتضى

الاقضية

الاخر ما يقرر احداهما قتله بالسيف ويقول الاخر قتله بالرمح فليكن
هذا الاحكام بمنزلة حقيقة الاحكام لو ايد هذا الجواب بقرينة صاحب
العناية والى هذا مال صاحب الكافي والقياس انه لا يقبل شهادة الشهادة
لانها تشهد بغير قبول لانه اذا جهلت الالة فقد جهلت القتل لا يختلف
حكمه باختلاف الالة انتهى كلامه **قوله** شهدوا بطلون القتل مع عدم ظهور
الاختلاف بينهما فيقبل شهادتهما لانما قتلها كذا في العناية **قوله** له ان
الموتى اليه يعزى انما يجب بعقله هو الرمز او لا فعل بعده فيعتبر
حالة الرمز اليه فان قيل ان كان ما ذكرتم محجبا لجميع مقدماته والفعل
عند فالواجب انقصا فلما الفعل وان كان عذرا فالتقديس فقط
بالشبهة الناشئة من اعتبار حاله الا صابة كذا في العناية **قوله** فقل
ما بين قيمة مرياة او بغيره لو كان قيمة قبل الرمز الف درهم وبعده
ثمانمائة يلزم ما تأدرهم وقد قيل في العتق قاطع للسرية ككنايه
منه الحق لا المستحق حال ابتداء الجناية المولوم سرقة العتق بقطع
الدية حتى لا يجب بعد العتق شتم الدية والقيمة وانما يضمن النقصان
كذا في الاكلية **قوله** فحسب اصرار جديست العياذ بالله من ذلك **كتاب**
الديات والدية اتم كمال الذي هو بدل النفس شتم لانه لا يؤدر عادة
لانه فلما يجري فيه العفو لعظم حرمه الا في كذا في العناية **قوله** ومن الورق
ار الفضة عشرة آلاف درهم بغير وزن سبعة فقط منه انظر ديار في
انظر رولا في عشرة دراهم الى كل عشرة منها سبعة ما قبل **قوله** والمقر
قوله كل حلة ثوبان قبل تفسير ذلك وقيمة كل بقرة خمسة دراهم وقيمة
كل شاة خمسة دراهم وقيمة كل حلة خمسة دراهم كذا في العناية **قوله**
يختلف فيه بين الصحابة فانهم وزنوا وعزها قالوا مثل ما قال محمد والسنة
وقال علي يجب الالة ثلثة وثلثون حقة وثلثة وثلثون جذعة واربعة

وتكون خلفه وقال ابن مسعود رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ودية الخطاء شتر لثوب المص وخطا الخماس قوله ومن الاوصاف
 التي في الاوصاف الاربعة قوله ما دون الثلث لا يقف ثوبا اذا
 كان جنابة ارشها ما دون ثلث الدية كثلث اصابع مثلا لا يقف
 وفانثلث وما فوقه حتر الكل يقف عنده كذا في الاكلية قوله
 خلقت فلم تنبت ارمضت سنة كما يفرح به الشرح في السن
 بقوله وكان واجبا ان يستأخر حولا قوله كما في اثنين اربعا بحسب الدية
 الكاملة في الملاف جميع العنوين الذين خلقت في كل شخص اثنين
 كاليد والعيون والشفاه والاحجاب والرجلين والاذنين
 والاشياخ وبزبي المرأة وكلية شربها كذا في التبيين قوله في
 اشعار العنوين جميع شفر بضم الشين الموجه وسكون الفاء وهو
 ظرف الجفن الذي ينبت عليه الشعر وهو الدب كذا في الصحاح
 وقد خطا بعضهم محرا في اطلاق اشعار على الابداب واجاب عنه
 صاحب الداية بانه يجوز ان يكون مراده الاهداب مجازا للمجازفة
 كالرواية للقرينة وهو حقيقة في البعية وان يكون منبت الشعر
 احكم منه كذا ولو قطعها جميعا ففيه دية واحدة لان الكل شرا
 واحد كذا في الاكلية قوله ينبغي ان يحسب في كل سن ربع من الدية
 بقران مقتضى القاعدة السابقة التي هي كون الملاف الاعضاء التي
 خلقت في كل شخص احادا كالانف والاذن الاخر ما ذكره المص
 موجبا للدية الكاملة كالنفس والى خلقت مثالا كاليد في كل
 واحدة منها نصف الدية والى خلقت اربعا كالاشعار في كل
 واحد منها ربعها والى خلقت عشرة كالاصابع في كل واحدة
 منها عشرة وهو الف درهم شرع فعمل هذا فقر الانسان الى خلقت

اثني عشر

اثني عشر وثلاثين يجب في كل منها ربع غير الدية اثني عشر ثمانية واثني عشر
 درهم ونصف فائتيه هذا في نصف العشر الذي اوجبه الله ربع وهو
 مائة درهم ما يتسراة في كل شخص كلام الشرح قوله انسان الحكم ان
 سميت به يكونها مائة بعد اوان الاحلام قوله وجميعها نصف العشر
 فدية كل سن من الابل خمسة ومن الديار مائة ومن الدار مائة ومن
 فقر الانسان المعبرة اذا تلف كلها مائة ومنه مائة والى مائة
 دينار وخمسة عشرة الف درهم اقول هذا بناء على كون الانسان اثني
 لانه هو العدد المتوسط على استخراج الشرح واما قول الاكل فاذا ضرب
 رجل رجلا حتى سقطت اسنانه كلها كانت عليه دية وثمانية الخماس
 الدية وهو الدرهم ستة عشر الف درهم فبا على كونها اثني وثلاثين
 كما هو المشهور فلا مخالفة اصلا كما لا يخفى فائتيه فليس في دية الدية الكاملة
 مع ان الملاف الملاف النفس من وجه فزيادة حكمه على الملاف من كل
 وجه غير معقول فلما لم يثبت هذا بما روينا في حرم وهو قوله
 وفي السن خمس من الابل مخالفا للقياس فلا مخالفة قد شخ في هذا وجهه
 مسطورا في البيانية وقار في العمانية وليس في البدن جس عضو يجب
 بتقوية اكثر من مقدار الدية سور الانسان قوله بانه سبعة عشر ما تميزت
 اخرج سيرة اذا نظرت ما عذره والمسيار ما يقدر به قدر عذره اخرج
 وهو بالفارسية فنبلة جراحات قوله وهو ما وضع شرح للماتن
 فمسبق فماتن ربع لاقتضا المقام اية لا يوجب اسنانه قوله
 وعلى عميت اربا ضرب خطا قوله في الشجاج وهو كسر الشئ جمع
 شجة يعني قوله جابفتين احدهما في جانب البطح والاخر في جانب
 النظر وكل ثلث الدية ويجب في الناقدة ثلثا كذا في الداية في الحاجة
 باجاء والراء والصاد وغيره في الجاب والادامة بالراء والياء المملكتين

وادامته بالارامله والبايعه بالبايعه والكوفة والصا والبعج والبعج
 المملوك والسحاق بالتيق وانحاء الماهلتي على وزنه انحرافه **قوله** ان
 يحسن شروعه في تفسيره ما في المتن على الترتيب **قوله** وما باخذ في الم آس
 بذهب في الم اكثر ما يذهب الباصفة هذا ظاهر الرواية فغير هذا
 اطلاق المتلكة على الفاطمة الم اما باعتبار ما يؤول اليه والتقاء **قوله**
 ينظر الارش الكف وهو حكومة عدل لانها اذا قطعت غير المفضل ولم
 يكن فيها شيء من الاصابع كان فيها حكومة عدل كما خرج به في المانية
 والخالف في هذا الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 كان على الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
قوله انه يتبين ان يتنظر ويستعمل ما استنبأ وهو الانتظار كذا في
 الصحاح **قوله** غير خمسة واثم بعجم العيني الم الم الم الم الم الم الم
 عبارة غير خمسة واثم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 واقل الشراؤه في الوجود وتمررة بمعنى الادوية ولهذا سمر اول السمة غرة
 وتمررة الان لانه اول شيء يظهر منه كذا في التبيين **قوله** ارجب اليه
 الكلمة ان الفتاة في العانة لانه قبل نفث كالملة وعلى الضارب
 الكفارة **قوله** وعشر من دية النثر وكل منها خمسة لانه نصف العشر
 من عشرة الاخر هو العشر من خمسة الاف كذا في العانة **قوله** وعند
 يوسف بن النضر ارجح الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 حر قال في المبسوط في وجوب البدر في جنين الامة قوله الا عظم والربا
 وهو الظاهر في قول الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الام انه يمكن فيها نفق وان لم يمكن لا يجب شر كذا في جنين الامة كذا في
 العانة **باب ما يحدث في الطريق** **قوله** والوجود في الم الم الم
 والصا والغير الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم

انما ينقص بجزءه

انما ينقص بجزءه اذا لم يكن له مثل ذلك فانه كان له مثله لا ينفقت
 الم الم الم لانه لو اراد به ازالة الم الم الم الم الم الم الم الم
 لم يزل قدرته علم انه متعنة كذا في التبيين **قوله** ومن غير ما ذكرنا من احداث
 شيئا بهذه الم الم الم في طريق طابفة مخصوصة لا يجوز له ذلك لانها
 مملوكة لا للم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الناس وان كان اصغرهم منزلة وارادهم **قوله** والمراد بالمعنى الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 ومن غير ما ذكرنا من احداث الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 غيره **قوله** في الحصة واما لا يقبل ان يبرمه لانه صغره وهو بالغا
 سنك ربه **قوله** فقط عليه امر فذلك ذلك الامر قط ورتب
 حايطة ومنه لا جبره **قوله** فانه يملك اة فانه الراية بقدر ان بعض
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 والوقية فانها بعد رانه على نفق حايطة الم الم الم الم الم الم
 مال الم الم لانه فعلها كفعله فالتقدم اليها كالتقدم اليه وهذا هو الم
 الهداية والاب الم الم لانه لا يشتم مع وجود الاب وقوله والمخاطب
 الم الم الم فانه من يملك نفق حايطة لا يلزم ان ينقض بعد الطلب
 فقط وانما انما فعليه الاقل من قيمة ومنه الم الم الم الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 او لا فعليه عاقلة مولاه فانه الم الم الم الم الم الم الم الم
 والعانة **قوله** وسكنه الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
البهية **وعلمها** **قوله** ما طئت من طئت الشربرجل وطئت وقوله
 وما اصابت بهيها او طئت لانه عطف تفسير لقوله ما طئت بغيره

التخيير بين دفع عين العبد والارش فانه مفيد لهما جنباً عن خذلان
 فخرنا بنسب احدهما دون الاخر كذا اقم من تقريره الرقعة **قوله** يدفع
 الا والرجانية توجه قوله صاحب العتابة والاصل ان العبد اذا جبر عليه
 دين بخير المولى بين الدفع والغدا فانه يدفع ببيع في دين الغدا فانه
 فضل شر كان لصاحب الرجانية وانما يدان بالرفع لانه به توفير الحق فانه
 حق والرجانية يصير موفى بالدفع ثم يباع بعده لارباب الدين ومنتر
 بدانا ببيعة في الدين بعد الدفع بالرجانية لانه تحذر لشتر الملك ولم
 يوجد فيه جناية فانه قيل ما فائدة الدفع اذا كان البيع بالدين بعده
 واجبا اجيب بانها اثبات حق الاختصاص لمولى الرجانية بالغدا
 بالدين فانه للناس في الاعيان اغراض وانما يبطل الدين بحد الرجانية
 لانه موجبا صيرورة جراء فاذا كان مفعولا وجب دفعه مفعولا ثم اذا
 بيع وفضل من ثمنه شره خوف الى اولياء الرجانية لانه بيع على ملكهم وان
 لم يبق بالدين تاخر الى حال الرجانية لما لو بيع على ملك كونه الاول انتر
قوله ولرجانية اراد ان يرجع بالمولى امر الذي اضاف المصطفى اليه قوله
 الذي اراد به ان يقول لانه هذه الولاية من قبيل التصايف كما لا يخفى فنه
قوله فنه او غير الله على العاقلة امر فانه العبد كان نظرا الى كونه معتقاً
 عند الرجانية لانه العاقلة حرة سيدة كما سبق به الحق في كتاب
 المعامل فيجب قوله وابراء العبد والمولى لا بالنظر الى كونه عبداً لانه العاقلة
 له الاموال كذا في اول هذا الباب من شرح الجمع **قوله** واخذت الغلة
 ارادته منك غلة عملك **قوله** وانما قال وجب ان يرجع بغير انما غير
 المملوك بل هو حيث لم يطل ورجع بعد عتقة عتقا عتقا لانه
 لو فضل ذلك لادوم كونه الرجوع بعد العتق مرويا كالدفع والغدا وليس
 الام كذا في فاش رجوله وجب ان تعرف واجتهاد منه ومصاب

الولاية في

الولاية غير موقوفة من احد من المجتهدين **قوله** وارباعا منارعة عندنا
 ذلك مستفاد من كلام الاكابر وقد كتبناه في حاشية هذا المقام
 ثم تطول الكتاب فليطلب **قوله** يدفع النصف فقر المسئلة كل نصف
 فالمسئلة من اثنين وتعود الى ثلثة **قوله** بطل الكل اربط الدم كله
 عندنا اعظم لانه انقصا ووجب لكل واحد منهما النصف من غير
 تعيين فاذا انقلب مالا يعقوا احداهما احتمل الوجوب من كل وجه
 بانه يعقبة متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بانه يعقبة
 متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التنصيف بانه يعقبة متعلقا بشايعا
 فلا يجب الا بالثبوت والاحتمال وجه قولنا انه نصيب من لم يعرف
 ما انقلب مالا يعقوا صاحبه صار نصفه في ملك ونصفه في ملك
 صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الرابع واما صاحب
 ملكه سقط لانه المولى لا يستوجب على عبده مالا كذا في شرح الوافي
فصل في نفقته من كل امر في قيمة العبد ان
 بلغت عشرة آلاف وقيمة الالة التي بلغت خمسة الاف عشرة اى
 عشرة واربع مائة فانه لا يرد ثمنها على دية الحر والحررة وانما كان ثمنها
 ضعف دية الحر لانه العبد عشرة الاف الا عشرة ودية الالة خمسة
 الاف الا عشرة وروى الحسن عن الاظم انه ينقص من قيمة خمسة وقال
 ابو الليث رواية الحسن هو العتق كذا في البيان **قوله** قيمته
 ما كانت آراثة ما بلغت **قوله** لا الآدمية لانه الغضب لا يرد
 الا على المال **قوله** يجب دية حر او ثورته وقيمة عبد او ثورته قيمة العبد
 انما ثمنه ثمن قيمة العبد واجبة عليهما لانما يتقن قبل كل واحد منهما ولو كانا
 نكرا ذلك فيكون نصفين بين المولى والثور كذا في البيان وهو كذا في آخر النسخ
 بخلاف فرق ثوب غيره فاما فاش ان الملك دفع الثوب لثمة وقيمة ثمنه

الملك

اسك النوب وضمنه النقصان **قوله** اوجب ما ذكرنا بقوله انظر الى
 ينبغي ان لا يجب الضمان متورا على بار بار الغائب لا غير بالنظر الى الالة
 ليس له ان يأخذ كل يد العيون مع اسرار اجتهت كما انه ليس له ذلك
 في المال وفيما قال العا كجانب الادمية حيث جعله كالتوب كحرفي
 وفيما قال ان في جانب الالة اصلا حيث جعله كحرف عينا فورا
 على تشبهين عظما وقلنا ان في المولود وقع عبده اخذ قيمة نظرا
 الى الالة وان شئت اسكه ولا شئت نظرا الى الادمية كذا في العانية
فصل قوله او لا صح لولر اجمالية تعز ان الاشكال ان كان اقل في قيمة ظاهرا
 لولر اجمالية فجاز اد عليه وان كان اكثر في القيمة لم يلف المولود بالتدبير او
 الاستعداد لا الرقة وقيمتها يقوم مقامها **قوله** يشارك ولا النانية
 في شارة في القيمة فنقب ما ناهيها على قدر حقها ولا شي للمولود **قوله** فيل ينفق
 قال بعض المشايخ لا خلاف في هذه المسئلة بل يأخذ ولر اجمالية الا اذا
 تمام حقة وهو نصف القيمة في المولود اذا رجع على العاصب وهذا هو
 الصحيح لان هذا ذكر ما في اجماع الصغير بالاختلاف وقيل في خلاف محمد بن
 قال بعضهم يتحقق في هذه المسئلة خلافا كما لا دية حتى لم يسم المولود ما رجع
 به في القيمة على العاصب ولا يأخذ ولر اجمالية الا اذا تمام حقة كذا في
 البيان **قوله** ضمنه بالقبول اي صارت دية على عاقلة الصبر بالاجماع
قوله حتى السيد المالك **باب الفاتحة** وهو لغة اكم وضع
 موضع الاف م وفي الاف وفي الشئ ايمان يقسم بها اهل
 حجة او دار وجد فيها قبله **قوله** او بدنه عطف على ميت بقوله
 بجميع اعضاءه او وجد بدنه بلارأس او وجد اشره من ارجانب
 كان او نصفه مشقوقا بالطور واما ان وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس
 لان هذا حكم عرف بالنقص وقد ورد في البدن وكل ما اكثر حكم الحكم واهونا

عليه احكامه

اجونا عليه احكامه تعظيلا لا وتر كذا في الهداية **قوله** ما به ما فلتكن قد استعمل
 احكامه في جميع الآحاد اختلف في خلاف كل واحد منهم ما به ما فلتكن ولا فلتكن
 له فالتا ولا يجمع مع غيره في سن العقل لانه يجوز ان يكون فالتا وحده ويغير
 بلفظ اجمع وكذا العلم فانه يجوز ان يكون هو عالميا بالعقل وحده ويغير
 ان يكون غيره عالميا معه ولا يعكس لانه اذا قلنا مع غيره كان فالتا له ولذا
 يقتل كل منهما قصاصا بذنبه ما في التبيين **قوله** لو شربوا نبيهم لو شرب
 ارشتر وجعل ما خذوا من قولهم لو شربوا الماء كدرة ولو شربوا ثيابه بالطين
 ارشتر فلو شربوا كذا في العانية **قوله** على واحد بعينه منزله يوجد غيره
 رجل مع سيف او فريضة شئ من الالة العقل وعليه انما العقل فلو شربوا
 يوجب القاتلة لانه لالة كذا في البيان **قوله** مثل مذنب الالة لا يكر
 اليهم بغير ان عندنا بكر اليهم على المدعى عليه اذا لم ينكر عدوهم حين
 وعند الحكم لا يكر **قوله** بل يرد على التولية وفيه نظر لان مذنب مالك
 وانما فخر ليس كذلك لانها سدان يمين الالة اذا وجد اللوث
 فاذا انظر يد على المدعى عليه وقد قربا به غير كسهم كذا في العانية **قوله**
 وانما خلفوا آراهم على عليه **قوله** ضمنوا انفسهم لا عاقلتهم **قوله** على
 اقر بها قبل هذا محار على ما اذا كان بحيث يبلغه اليها الصوت اما
 اذا كان لا يبلغه الصوت فلا شئ عليهم لانه اذا كان بحيث يبلغه
 الصوت يبلغه الصوت فيكتم الصخرة وقد ذكرنا اذا كان في موضع
 لا يسمع من صوته لا يسمع من صوته فلا يسمع من صوته فلا يسمع من صوته
 فقدر كذا في الهداية **قوله** وعاقلة ورثة ارشتر فاعله ورثة **قوله** و
 ان كان للورثة جواب عن قولنا انهم فان الدار حال ظهور العقل للورثة
 وتخصيصه بالدية لو وجب على مالك الدار التروجد القتل فيها وهو
 الوارث في نزع الاغنى ولا حتى دية المورث الا واثرة فيلزم ان يجب

على الوارث للوارث وهو مستنوع وانما سبقت الى العاقلة ولا كذا
 منهم في العاقلة **قوله** على العاقلة وهو المستنوع انما هو المستنوع
 وآر وغيره من العارات ومعه على اصحاب الاملاك القديمة الذين
 كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وضمها بين القائلين فانه يخط
 حصة لتعيين انفسهم **قوله** دون السكان اراد بهم من يسكن الدار
 بالاجارة او بالعادة كذا في العاقلة **قوله** فاعلم عاقلة من تصيد الرقعة
 تلك الدار **قوله** وفوق ملك فلو اذا وجد فيل في صف في السوق
 فانه كان الملك الصف يستون في جوانبهم فالدية عليهم والافعل
 ملكا كذا في السبي **قوله** والشرع وهو الطريق الاكبر كذا في الصحاح
قوله وسخلف الرجل في الرجل من يطلب منه اخلف **قوله** فنظر الى
 الملك **قوله** قرية امرأة اترقته برئك لامرأة **قوله** هذا عند ابي حنيفة
 في وجه لا يار هذا اخلف لقوله قبيل هذا ولا فاة على صبر وامرأة
 فاما نقول في الاول في اذا وجد في قبيل الفاة غيرهما ومهنا ليس
 في الدار غير ما يار ما يار بضرورة وعدمها فلتا **قوله** وامرأة
 ليس لها نصف بنتها ولذا لا يار فيها الفاة في يوجد في الحلة
 ولها انما الاختلاف لانه الفاة وهو متحقق في حق المرأة لا في حق
 العاقلة لانهم لم يكونوا في القرية فيل منها الفاة كذا في العاقلة **كتاب**
المعاقلة وهو نفع الميم على وزن المكالم جمع معقلة نفع الميم وسكوني
 المعين وضم القاف وهو العمل بالدية وانما كسبت بها لان الملك
 كانت تعقل ارتقية نجا، ولما مقتول في عم هذا الاكم فمستب الدية
 معقلة وانما كان دراهم او دنانير كذا في العاقلة **قوله** فصارت في عهد
 عمر فراسه تقاعنه بالديوان وانما يتبع الملك الدية في الميم الملك
 الميزان اقرب في النصف **قوله** في عطاء الميم العطاء اكم ما يعطى وجميع

اعطية

اعطية والعطايا جمع عطية وهو مع العطاء **قوله** وهذا لا يكون سخي
 ان يقر بامر حوايب غير قول الشافعي ولا يسخ بعدد وهو **قوله**
 فالعاقلة من اهل المحنة **قوله** ويوجد في المعقلة وهو الدية **قوله** كاحدم
 لانه هو الحاد في الامور حال مواخذة الغيرية قال في الكافي اذا لم
 يكن للعاقلة عاقلة باية كان لعقيل او نحوه فالدية في سبب المال وع
 الاكظم ان الدية في ماله وابنه الملاعبة عاقلة **كتاب الوصايا**
قوله ومحت المحرور به كما اذا اوصرت بنت ماله لانه بطن فلانة وعطاء
 محرمة من غيره **قوله** وبطل قبولها وردا حتر لوردان في صوته ثم قبلها
 بعد موته يصح لانه الوصية تملك موقوف بالموت الا بمرأته لو
 اوصرت بنت غنمة اسحق الموصلة بنت ما يوجد في ملك الموصل
 عند موته لا يثبت ما يوجد عند الوصية كذا في المعاجية **قوله** ان يقول
 اي املك الوصية باقول صرح الا في المسئلة الواحدة وهو اذا مات
 فانها تملك فيها بقول ضمن لانه موت الموصله بلا رد كقول دالات
 كذا في البيان **قوله** كلت السونى اللت الحظ والسونى معروف
قوله وبه مفعلة المقعد من لا يتدبر على القيام لانه حجة كذا في الدار
 فعده وعند الاطباء هو الزرع كذا في الكوسجية والمفليح في ذهب
 نصفه وبطل عرجس واحركة والاشل من ثلث يده لانه الشل في
 البجحة آفة في اليد والكلول بالبين الملهة هو الذي به من السل
 وهو عبارة عن اجماع اليد في الصدر ونفها كذا في الامثلة **قوله** ثم كل
 ماله خبر لقوله وبه المقعد **قوله** ان طارده فله قدر واطولها بنة
قوله قدم الفرض فده الموصل او حزة كالزكاة والنج والصوم و
 الصلوة **قوله** او كلها نوافل كالحج التطوع والصدقة على الفقراء
 او كلها واجبا كالزكاة والنذور وصدقة الفطر كذا في العاقلة

قبيل باب الوصية لا اقرب باب الوصية بالثلاث
 يعبر في مرض الموت قوله بنصف ثلث بينهما لا يقال ظاهره مخالف
 لقوله قبيل هذا وانما اجتمع الوصايا الى قوله قدم ما قدم لانه يقتصر
 صرنا من هذه الوصية في الذكر في حقيقة الثلث لانا نقول ذلك
 فيما اوصل بحقوق الله تعالى وصالح عن الثلث مثله وغيره كما قر
 قوله ولا يضرب الموصر له وفي المغرب قال الفقهاء فلا يضرب فيه
 بالثلث اراخذ منه شيئا بحكم ماله في الثلث ثم قال لا يأخذ
 الموصر له بالثمن من الثلث بما زاد على الثلث لانه قوله بالثمن بالوصر له
 كما هو مفسر لا يضرب مخر وفا وهو ما زاد وانما يتعلق بالاضرب كما هو صلة
 الموصر له مخر وفا كما زاد ومخر وفا هي اية الموصر له بما زاد على الثلث اذا
 لم يخرج الورثة الوصية لا يأخذ من الثلث بقدر نصيبه من الثلث بعد تقسيم الجائزة
 بل يكون هو الموصر له بالثلث سواء عند الظاهر كذا في الكوكبية وقال في المغرب
 ايضا وقال في ضرب في ماله سها ارجل وعلى ذلك في المختصر ابو حنيفة
 لا يضرب للموصر له فيما زاد على الثلث على حذف المفعول بهي كانه قيل
 لا يجعل له شيئا منه ولا يعطيه والمغرب في اصطلاح الكتاب كتحفيف
 احد العددين بقدر ما في العدد الآخر من الاحكام انتهى قوله في الاية الحاشية
 ان المعطيات في حصة جبهه جبهه بفتح الحاء اراعطاه واجبا العطاء
 كذا في الصحاح قوله فخذ من الثلث بقدر نصيبه لانه وصية له اربعون
 من مائة وهو ثلثا وقدرها من ثلث جميع المال الذي هو ثلثون ثلثاه منه
 وهو عشرون فلو كان هذا ايا الوصايا وجب على قول اخرج ان لا يضرب
 الا بالثلث وثلث ماله هذا حاصل ما في شرح الاصل قوله هو ان كانت
 الوصية لغيره وهو اربعون زائدة على الثلث اثلث الثلث الذي هو
 ثلثون وهو ثلثون قوله اعطى عبد بن ابي ربيح او امر بمقتضى عبدي

في احوالها

في احوالها ستون والآخرة ثلثون في ضرب كل اربعة ولو كان
 وصية فيما بعد السعاية لكان الثلث الذي هو الثلثون نصفين
 بين العبد بن عبده قوله يضرب كل ربع اربعة ولو كان وصية لكرامة
 كسائر الوصايا لكان الثلث الذي هو الثلثون نصفين فليست من
 تفصيل الكوكبية قوله وله ثلث اية او امر مع ابني والتمس ان
 يكون له النصف عند اجازة الورثة لانه او امر له بمثل نصيب
 ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف ووجه الثلث ان يقصد
 ان يجعله مثل ابنه لانه يجعل نصيبه زائدا على نصيب ابنه وذلك
 بان يجعل الموصر له كاحد من اربعة الربيعي قوله ثلث
 ماله ايا اقول حاصله ان قوله ثلث ماله ان كان اثنان كما هو الظاهر
 فالواجب كون نصيب الموصر له نصف النصف لاجازة فائدة
 لانه الثلث على تقدير عدم الاجازة ايضا واجب وان لم يكن
 مسبوقا بوصية السدس واما كونه اخبارا فبطلانه بان وان
 كان قوله المذكور في سورة الواحد الذي في ضمنه اخبارا وفرد
 الآخر اثنان فليقل استناده كونه اللفظ الواحد والآخر
 في حالة واحدة على مفر كسب بحيث يكون استعماله في احد جزئيه
 من حيث انه اخبار وفردية الآخر من حيث انه اثنان وبطلانه
 لا يحتاج الى البيان هذا على تقدير ان يكون عبارة الشرح هكذا وان
 كان في السدس اخبارا وفي السدس اثنان فليقل استناده كونه اللفظ الواحد
 كما هو الصحيح الواقع في اكثر النسخ واما وقوع لفظ الثلث بدل
 السدس اثنان في لارتيه في كونه خطا وهو امر النسخ لانه الظاهر
 انهم كانوا في قوله وان كان في السدس قوله ثلث ماله كان في الموصر له
 وليس فيه سدس وثلث ضرب يكون في احوالها اخبارا وفي الاخر اثنان

ثم انما انما المشهور فيما بين ابناء الزمان ان السراج المحرر عالمه
 بلطفه اخطي لم يذكر هذا السؤال جوابا ظاهرا وهذا مخالف لدأبه ودأب
 سائر السلف حيث لم يصدر من احد منهم ايراد السؤال بلطفه ان قلت
 متصلا به كلمة قلت فقط وقد سخر في حقيقة احواله الاول وهو
 ما توذت به ان يجعل قول المصنف في سبيل المكر الى سبيل جوابه
 وتوجيه ان النصف انما يجب هذا الاجابة اذا كان السبيل الاول
 المستعمل معاير السبيلين اللذين هما في حق الثلث وليس كذلك
 بل هو على احد احواله لا موقفة اعيدت موقفة ولقد اعجب حيث جعل
 مسئلة المصنف جوابا لسؤاله ولا توافي كونه مسئلة بمراسمها وكذا
 مقولا لعله قلت وتوذيده اذ قال لولا قلت على هذه المسئلة لان
 من ترك اجواب فقد ترك كلمة والا فذكر بعض اجزاء اجواب وترك
 بعضها مما لا يخفى عند احد الاحمال الثاني ان لا يذكر اجواب اصلا لظاهر
 ولا حقيقة اما لفظة او لثبوت حقيقة ويمكن ان يجاب عنه بقول الاكل
 وجوابه ان حقيقة الثلث وان اجازت الوتره لان السبيل يظهر في الثلث
 في حيث انه يحل ان اراد بالثانية زيادة السبيل على الاول حتى يتم له
 الثلث وتجزئه ان اراد بها زيادة ثلث على السبيل حتى يكمل النصف
 ويخرج بحل السبيل اذ لا يخفى الثلث لانه متيقن ولانه يكون كلامه
 محمولا على ما يملكه وهو الاصل بالثلث بزمانية من حقيقة
 هذا السؤال الحق واجواب الوهم واسه حانه وترا اعم حقيقة
 كل معلوم وانما اطمينا الكلام في هذا المقام لانه حيث مشهور بين الناس
قوله فله ما يقرب في الثلث الحكم منها لانه قد مر ان يخرج هذا اللفظ
 من ثلث ما يقرب من جميع اصناف ما له كما خرج به في الهداية قال الفقيه
 ابو الليث وقد انفقوا ان لو اثنى الدرهم وبقر الدرهم فالدرهم

المعروف

للمعروف وكذلك اذ اهلك الدرهم وبقر الدرهم **قوله** ويجوز جمع
 حق احد المستحقين ان يكون في جميع حق شايع لكل واحد فرد **قوله**
 لانه الوصية عنده اربعة اوصية هي لعمري وبناء على اعتقاده يكونه علم
 بوصف ذلك الموصر ليد الان نصف الثلث فيعطى له ذلك بقدر
 النصف الاخر في ايدى ورثة الموصر **قوله** فله ثلث مال كل واحد
 فلا يخرج الصورة الاولى وستون وثلاثا درهم كما لم يخرج زيد
 وعمر وكذلك وفي الصورة الثانية له خمس وسبعون درهما وزيد خمسة
 وعشرون وخمس **قوله** فهو تركيب لكل واحد عملا للفظ اشركك
 بقدر الامكان **قوله** يكون في حقهم اربعة ثلث المقدار الذي قرره
 المقوم المذكور لانهم الموصي لهم في حقهم وهو المالة مثلا فيؤخذ ثلثها
 فيعطى لاصحاب الديون وكذا فيغير قوله فلهما ذلك الشرط يكون في جميع
 العلم اعم انه لا يعلم الزيادة الى ادعائها المقول لانه اليهم اذ انما في غير
 الخلف لا يخلف على البتات وقوله بدعوى الزيادة إشارة الى
 اشتراط لزوم اليهم بوجود الدعوى كما لا يخفى **قوله** لا يراهم الاصل فلو
 نفذنا الوصية فيها جميعا بنقص الوصية وبعض الاصل وذلك
 لا يجوز **قوله** وعندنا ثلث كل من المالك الوصية لشر الزيادة التي
 قبل ان تقسم بالاجماع لكون الزكاة باقية على ملك الميت واذا ثبت
 السرية صار كانه الوصية وقعت بها كذا في شروع الهداية في جواب
 وارث ان قطع الرجاء في الوصية بطلانها في حق **قوله** وله ولك حقه
 جرح في انه النور مقصورا بالمال كما في الصحاح **قوله** وعند محمد
 مثل ذراع نصف ذلك البيت يقرسوا وقع ذلك في نصيب
 الموصر لانه اوصى بملكه وملك غيره لانه الدار بجميع اجزاها مشتركة
قوله في اقراره بالثلث ان لا يجزيه بوجوب اداة ذلك الاجير

قال لا يخفى **قوله** ففقدنا في حقيقته الموصلة للام ولت الولد وهو
 الكالة فالجميع ارجائه وعندنا ثلث كل واحد منها يعرف ما يقع
 من الولد فالجميع ارجائه ايضا **باب العتق في المرض **قوله****
 لانه لا يلحق العتق بخلاف الحاباة فانها ثابتة في زمن البيع
 يقبل الصنع وكذا ما يتضمنه **قوله** انه البرقة تتفاوت بقدر
 انه هذه وصية بعين عبد ثمة بركة لانه الموصي صرح بذلك
 فصار له عبد ثمة مائة لانه ثمة اقرب منها فاعاق الثاني بذكر الاول
 صرف وصية المستحق بلا غيره بخلاف الحج فانه مستحق فيه بولده
 فلم يتبدل بالقبلة والكثرة وصار كما اذا اراد رجل عبادة فملك
 بعضها يدفع اليه الباقي وجه قولنا انه نوع قربة وقصد به الموصي
 اليه فوجب تنفيذ الوصية بها المكنه واما سبب المستحق
 فغير واقع على اصلها لانه العتق حتى انه لو اعادها بلا دعوى
 في الالة كذا في البيانية **قوله** ظهر غيبانية اخلص عنها وهو
 المصلحة في الطهارة كذا في البيانية **باب الوصية لا قارب**
 في لصق الرقيل دارة بدار الموصي ورنب الابواب او عتق
 نكا كانوا اوجالا ذمية كانوا او مسلمين فالوصية بينهم
 على السوية **قوله** وغيره اتمن بكن حلة الموصي ويجمعهم سجد الحلة
 وقولها استحق لانه هؤلاء كلهم بسمتونه جبرائلا عرفا لقولهم
 لا صلوة بجار المسجد الا في المسجد وفسر بكن من يبيع الذئب **قوله**
 وصحة كبر الصاد والمصلحة كل ذي رحم حرم من زوجته كآبائها و
 اعمامها واخوالها واخواتها وغيرهم **قوله** وحسنه بقدر احب
 الميراث والنا المشاة العوقانية لكل زوج كازواج البنات و
 العات والخالات ونحوهم هذا هو المشهور وقد نسبة في الصحاح

الى الاعانة **قوله** وعندنا كل من يقول من قال عباد الله انفق عليهم فقل
 ونصيبهم عطف نفسه منه **قوله** وعند بعض المشايخ قال شارح
 الهداية مرة هذا خلاف انه الموصي اذا كان على ما فعل القول
 الاول اقصى الاب ابو طالب لانه ادرك الاسلام وانه لم يلم
 فيه خل فيه اولاد وعقيل وجعفر وعلي الثاني على ربه فلا يدخلون **قوله**
 في ايتام بنيه اليتم اسم لمات ابوه قبل احكام قال رسول الله
 لا يتم بعد البلوغ والارمل وهو الذي لا يقدر على شئ جلا كان او امرا
 التي مات عنها زوجها فمضى في النكاح خاصة عنده واخرا المصير
 الاول حيث قال ذكرهم واما انهم كذا في الامكنية **قوله** وما يخص
 قبله الاحصاء عند ابو يوسف اي لا يجاب من يعدم الحساب
 وكتاب فانه اجتمع الي ذلك فمن لا يحصى وقاله اذا كانوا
 اكثر من ثمانية عامهم لا يحصى وهو الابيه وقال بعضهم هو مفضل
 الى رأي القاضي كذا في شرح الهداية **قوله** وفي بن فلان الاثر منهم
 يقر اذا اوصر بثلثة لبنه فلان بعد اناسم منهم انه كان عبارة عن
 القبلة الموجودة فيها الذكور والاثاث لانه المأوى والانس
 كان بن آدم ولهذا يدخل فيه مولد العتاق والمولات كذا في الهداية
قوله ولا عدم لار لا يجوز عموم المشتركة بانه يراد به الموصي كالمعينة
 معا باحق واقد **باب الوصية **قوله**** لا جبر الوصية بغير طرده
 العبد الموصي بالموصي وليس الموصي له في الدار الموصي بها **قوله** مقدار
 ما صحت وهو الثلث كاليوم الواحد مثلا وقوله بمقدار ما لم يتح
 وهو الثلث كاليومين مثلا وهو مقرر لها باق كذا في الهداية
قوله يقع شرعا كالم فاة والاجارة والمعاينة فاذا جاز شرعا
 بعد في العقود المذكور جاز استحقاتها بالوصية ايضا لانه باب

الوصية اوسع من غير واما الصوف واخصاه فلا يخرج استحقاقها اصلا
 بعقد ما فهم يجمع استحقاقها بعقد الوصية كذا في البياينة **قوله** وبورث
 بعيه عنده فانه قيل هذا في حقهم كالمسجد في حقنا فلا يورث المسجد ولا يباع
 فنبين ان يكون هذا كذلك قلنا ان ملك الباب يقطع عن المسجد لا ملكهم
 عن كذا يسلم لانهم يكتفون ويذوقون موائمهم فيها ولو كان المسجد كذلك
 يورث قطعا بدار برة ما في الهداية **قوله** يجمع وذلك لان الوصية
 تقوم باعتبارهم تملك والذم على ذلك كالواو وصرفه البيعة
 والكنية واذا صار ملكا لم يصفون به ما في كذا في البياينة
قوله لا عندنا قالوا بهذا الاختلاف اذا اوصر بنينا البيعة او
 كنية في القرع واما في القرع فلا يجوز بالاتفاق لانهم لا يكتفون من
 احداث ذلك في الامصار كذا في الاكلية **باب الوصية** والعبد
 ارعبد الغير هو موله بويده قوله بعبد هذا والعبد **قوله** لانه قلب
 المشروع لانه نصيب العبد الذي انتقل الى الصغار بالارث الشرع
 وصبا عليهم اثبات الولاية للملوك على المالك **قوله** بل اعلم بالوكالة
 والفرق بينهما ان الوصية خلافة كارت فلا يتوقف على العلم كالارث
 فيثبت بل اعلم والوكالة امانة فيشتهط فيها العلم كما في اثبات
 الملك بالبيع والشراء كذا في البياينة **قوله** ليس لهم ولاية المنع بغير
 ان عتق مستعمل في تصرف وصاية صغار مولاه او ليس لهم
 منعه عن التصرف وجره عنه وليس لهم بيعه ايضا فلا منافات
 بين رقبته كذلك وولايته بخلاف عبد الغير اذ مولاه منه وجره
 وبيعه فافق فيه الثاني كذا في شروع الهداية **قوله** ووصيته
 واوصر اليه على بناء العامل حال منه ووصر فيها حرة **قوله** قال
 الوصير الاول اذا اوصى في ماله نفقة الا الوصير الثاني ولم يرفع

مال الوصية

مال الوصية صار وصيا في احوالين في الاصح كما قرع به في العامة فنقول
 قوله او مال الوصية يشعر بلزوم كونه وصيا على تقدير ذكر مال الوصية
 وحده بدون ذكر ماله ولم يجد فيه رواية في المعينات في المطولات
 بل الوجه وانه اذا جعل وصيا في ماله نفقة فقط او مع مال الوصية
 او قال جعلته وصيا بغير قيد فخرج جميع ذلك بصير وصيا في احوالين
 وما يشعر الثاني واحد منها **قوله** وكان ابو جهم يقول بغير او لا وقوله
 ثم رجع بغير باع كما لا يخفى **قوله** وفتر كون كل من البيع والشراء نافعا
 للصغير وهو لا يورث **قوله** ويجوز ان يقبل احواله في قبض الدين الذي كان
 للبيوع على احواله الاملاء ارا لا فتر على احواله التي في الجمل وهو الذي
قوله كشهادة رجلين اركعت شهادتهما هذا عند الاعظم والرابة واما
 عند الثاني فمر باطلة كبطالة شهادة الوصية بالغيب من احوالين
 او شهادة الاولين بعبد والاطرح ثبوت ماله اتفاقا فنقول قوله فانه
 يجوز مستقل مسئلة شهادة دين الف فانه لا خلاف في بطلان الشهادة
 في الاجرة والعتبة من اسلوب الشرح ان يتعلق ذلك بقول المصنف
 بخلاف شهادة بوصية الف وبطلانها عند من نظر في الهداية وقوله
 صاحب العناية حينئذ هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول ما اختلفوا
 فيه وهو الشهادة بالدين والثاني ما اتفقوا على عدم جوازها وهو الشهادة
 بالوصية بخلاف شايع من الشريعة كالشهادة بالف رسالة او بثلث المال
 الثالث ما اتفقوا على جوازها وهو ان يشهد رجلان بجارية وشهيد
 اعمود لهما لثا دين بوصية عبد والرابع وهو ان يكون في الكتاب
 وهو ان يشهد رجلان بعين وشهيد اعمود لثا دين بالف
 رسالة او بثلث المال وبغير ذلك كله على نية الشركة فثبت فيه
 التهمة لا يقبل الشهادة فيه وهو الثاني والرابع وما لم يثبت فيه التهمة

قبلت كالتثنية على ما ذكر في الكتاب واما الوجه الاخر فقد وقع الاتفاق
 فيه بناء على ذلك ايضا فوجه القول ان الذين يجب في الامة وهرقابلة
 حقوق شرا فاشركة ولهذا لا يشرع اجتناب قضاء دين احد ما ليس
 لاحد من المشاركين ووجه زوال الدين بالموت يتعلق بالشركة عار
 الامة به ولهذا لا استوفى في احد ما حقيقة في الشركة بل انما لا ينفك
 فكانت الشهادة مشبهة حق الشركة فحققت التهمة بخلاف اليهود
 لانه في الامة لبعائها لا في الحال فلا يحقق الشركة انتهى **كتاب**
اختص قوله فانه بالمرز ذكره فذكر فيقول قد جمع ههنا ذكر الذل والحراد
 من الاولين العوضات خصوص ما بانث ضد الانشراك لا يخفى فلو قال
 بل انما انث ففلام كاذب بل العقبات كاذبة احسن واعلم ان الله تعالى
 خلق ذكورا واناثا ثم بين في كتابه العزيز حكمها ولم يبين حكم شخص
 الله ذكره والله انشرف علم ان الشخص الواحد لا يكون الا احدا لا كمالها
 جميع في يقع الاشتباه بمعارضة الاتيين اما ان يترجح احدهما يخرج
 نحو خروج البول فان لم يترجح بغير شكلا وقد يقع الاشتباه بعدم الله التميز
 اصلا بانه يولد ولد وليس له الله اصلا وهذا المبلغ وجه الاشتباه ولهذا
 بر محمد كتاب اختص به وسئل عن الشبهة مولد وليس له الله احدهما
 بل يخرج من سره كهيئة البول فخلط فقبله نصف حفظ الانث ونصف
 حفظ الذكر وعند محمد وهو اختص المعروف سواء والاصل في اعتبار
 المسار باروان رسول الله صلى الله عليه وسلم مولود له التامة كيف يورث
 فتاوعم حيث يقول لانه الله تعالى خلق ذكورا وانثا فخلط فقبله نصف
 ما بين الاتيين عند الانصار في الام ليس بالخروج البول منها وما
 ذلك من المنافع بعيد بعد ذلك فاما بالمرز احدهما عرف ان الله
 التي هي الفصل في حقه هذه والاخر زيادة حرف في البدن فلا ينفك

العبد

هذا زيادة في البيان والفتنة **قوله** والافتكك وتبين هذا ما بين الحال
 بعد البلوغ الا اذا اريد به الغالب وانما لم يعكس في حكمه لانه عالم يعلم تركه
 وتائيدته والاصل هو الذكر لانه هو الذي خلق من ضلع آدم وم اعبر كذا في
 الاكلية **قوله** ولا يلبس حريرا او ما ذكره ذلك لانه لابس حرام على الرجال
 وحاله مجمل بعد فينوخذ ما لا يحيط فانما لا يجنب غراما من فرض
 والاقدام على المباح مباح فليكنه اللبس حذر اعر الوقوع في الحرام ومنه
 كرامة للاحتياط ايضا كذا في شرح المجمع **قوله** ولا يلبس ثيابا المشف
 الصورة حرام مطلقا فاما موضع تخصيصه بالخنثى لانه لا يقول المراد بالخنثى
 هنا ان يكون في ازار واحد لا بد موضع العورة كذا في الاكلية **قوله**
 وتباع اثر شره **قوله** ثم تباع اربعة عام مصلحة الختان الامة ويرد عنها
 الربيت المال كما هو كانه وقوله لا يحسن لاحتار انه ذكر وانث كذا في
 الهداية **قوله** مسألته واعلم انه ذكر مسألته مشورة وطحا
 مشر الله بينب والسكنة ومسألته متفرقة من ذاب المصنفين تدارك
 ما لم يذكر فيما كان حق ذكره كذا في الفتنة **قوله** ما يعرف به كذا في غير اذا
 اشار الى كذا ما يعرف به كذا في الفتنة **قوله** ما يعرف به كذا في غير اذا
 ارشاد ما يعرف به كذا في الفتنة **قوله** ما يعرف به كذا في غير اذا
 والنصاحي لتبينه لمية جريانه الثاني في الاخرس دون الاول حاصله ان احد
 لا يثبت ببيان فيه شبهة الا يبرأه لو شهدوا بالخطر بالوطر الحرام او اقر
 بالوطر لا يجب احد ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقر بطلقة يجب
 القصاص وانما لم يوجد لفظ التهمة في الشهادة والاقرار وهذا لان القصاص
 فيه مع العوضية لانه شرع جابر فاجاز ان يثبت مع شبهة كسائر المعاولات
 التزم حق العبد اما احد ودان الحصة له تاشترعت زواجر وليس فيها
 مع العوضية فلا يثبت مع شبهة لعدم الحاجة كذا في الهداية **قوله**

مكتبة
 تاريخ
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥

كالمباني التي لا تبنى باليد وقوله لا يكون معنوا لا يصير باليد
 كذا في الكفاية **قوله** وهو كالمباني باليد في تغير الكتابة القولية بقوله انت
 باني وامانة كذا في شرح الاكل ر **قوله** كالمباني ومثلا وانما قال مثلا اشارة
 الى الاما على الغير ليكتبه لان الكتابة قد يكون للجهة وقد يكون للتحقيق وهذه
 الاشياء يتعين جهة وقيل الاما من غير استنها ولا يكون جهة والاد اظهر
 كذا في الريلقي **قوله** وليجد انه ايضا اذا كان مقدوما لا يكون كتابة
 وانما ذكر كالمباني في اكد ودلائلها تدرج الشهادت لكونها حيا لا تعاقلا
 الا اثباتها وعلله كانه مصدق للعادف ان قد فقه غير فلا ينبغي طلبه
 اكد وان كان هو العادف فقد فقه ليس بمرجح وهو لا يطلب الا
 بالتدقيق بمرجح الزنا وكفه كذا في الريلقي **قوله** انه قد علم اشارة
 بغير ان يجرى من الاخرى ومقتضى اللسان على نوعين احدهما ما يكون
 دلالة الاشارة اذا حرك رأسه عن مثالا والآخر ما يكون دلالة
 دلالة الاقرار اذا حرك رأسه طولا اذا كان ذلك معهودا منه في نعم
 ويجوز ذلك في الترتيب فكل سانه اذا لم يمتد اعتقاله **قوله** والافلا اركان
 يعلم اشرانه لم يكن حكمه من الاخرى فلا تعتبر اشرانه وكتابه تم بكونه
 اكد **قوله** تمام **قوله** وعلم روله افضل الصلوة
 والخاتمة والسلام
 وعلم الزوجه واولاده
 السلام وعلم اهل
 الامم والعظم

